

962.04

الز
م

مكتبة فريدك

رمز الإخلاص والتضحية

(تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩)

بقلم

عبد الرحمن الراعي

الطبعة الثالثة

١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م

حقوق الطبع محفوظة

ملتزمة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
للأسيماها حسن محمد وأولاده
٩ شارع مدني باشا بالقاهرة

مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ
مبيدات أحمد ماهر باشا (بالخلق سابقا)
٣ شارع الجداوى ت ٧٩٤٧٩ س. ت ٨٠٧٨

مقدمة الطبعة الثالثة

كان ظهور الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة ١٩٤١ . والطبعة الثانية سنة ١٩٤٨ . وهما ذى الطبعة الثالثة تظهر سنة ١٩٦٢ . وهى لا تختلف عن الطبعتين السابقتين . بل هى طبق الأصل من كل منهما .

والله ولى الهداية والتوفيق ؟

عبد الرحمن الرافعى

ديسمبر سنة ١٩٦١

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب في يولييه سنة ١٩٤١ ، وهو يتضمن ، إلى جانب سيرة الزعيم الشهيد « محمد فريد » ، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ؛ واليوم تظهر الطبعة الثانية في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى تعرف تاريخ هذه الحقبة من الزمن ، وإلى استذكار بطولة هذا الزعيم الفريد .

إن ذكرى العظماء يبدو خلودها بمقدار ملامتها لكل زمان ، وذكرى فريد لا تتقدم جدتها ، ولا تتضاءل عظمتها ، فهي أبدأ قديمة جديدة ، تتجدد على تعاقب السنين ، بتجدد الحوادث والظروف ، ونراها اليوم كالنور الساطع ، يضيء لنا الطريق فيما يعرض لنا في حياتنا القومية من مسائل ومشكلات هامة ، وفي هذا الضوء الخالد نجد الحل السديد لما يتحدث عنه المواطنون .

يتحدثون عن الأهداف القومية ، يتحدثون عن تحديداتها وتعريفها ، ولقد لخصها فريد رحمه الله ، في كلمته الوجيزة التي قالها سنة ١٩٠٨ ردأ على سؤال سأله إياه المستر كتل العضو بمجلس العموم البريطاني : « ماذا تطلب من إنجلترا ؟ » ، فأجابه على الفور : « نحن لا نطلب شيئاً منها سوى الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال » .

يتحدثون عن وحدة وادى النيل ، وقدأعلنها فريد كلمة صريحة في مذكرته إلى الدول المتحاربة والمحايدة سنة ١٩١٧ في الحرب العالمية الأولى إذ قال : « إننى حين أتكلم عن مصر أريد كل وادى النيل من أقاصى السودان إلى البحر الأبيض المتوسط ثم إلى البحر الأحمر بما يشمل كردفان ودارفور ، فإنه لايجعل إنسان أن من يملك أعالي النيل إنما يملك رقبة مصر ، إلى أن قال : يجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا غير مقسم ولا مجزأ ، كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادى ، ألا وهو النيل » .

يتحدثون عن معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ومبلغ تقييدها لمصر ،
ولقد أبان ، رحمه الله ، عن بطلان مثل هذه المعاهدة التي ولدت باطلة ، إذ هي
نتيجة الغضب والإكراه ؛ قال في سنة ١٩١٧ : « إن حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد
بمضى المدة ، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات كما تتصرف في
السلع ، وإن أية أمة لا تستطيع أن تتصرف في نفسها ولا في وطنها تصرفاً
يضر بحقوقها ، لأن الوطن ليس ملكاً لجيل من الأجيال ، بل هو ملك
للأجيال الماضية والمستقبلية ، ولا تستطيع إنجلترا أن تتمسك بأى معاهدة أو عقد
أو وثيقة سياسية من هذا القبيل ، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها » .

رحم الله فريداً ، وجعل لنا من سيرته ، ومن تاريخ الحركة الوطنية
في عهده ، ما يقوى إيماننا بواجباتنا نحو الوطن ، ويزيدنا علماً وتبصرة بحقائق
القضية الوطنية ؟

عبد الرحمن الرافعي

أغسطس سنة ١٩٤٨



محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية

١٨٦٨ - ١٩١٩

إهداء الكتاب

إلى روحك الطاهرة يا فريد ، يا رمزَ الإخلاص والتضحية ، إلى ذكراك
المجيدة ، يا سيّد المجاهدين ، إلى وطنيتك الصادقة ، ونفسك العالية ، إلى الذين
رَعَوْا عَهْدَكَ ، واتَّبَعُوا نَهْجَكَ ، وحافظوا على تراثك ، وثبتوا على مبادئك ؛
إلى الوطن العزيز الذي ترسم صورته الصادقة في شخصك الكريم ، أهدى
هذا الكتاب ؟

عبد الرحمن الرافعي

يوليه سنة ١٩٤١

مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا كتابٌ وضعته عن تاريخ البطل الشهيد « محمد فريد » ، من وهب لمصر نفسه وماله ، وكانت حياته رمزاً للإخلاص لها ، وعنواناً للتضحية في سبيلها ، وستبقى ذكراه على مرّ السنين ، صورة حية للجهاد الخالص لوجه الله والوطن

لم تقدر الأمة بعدُ « محمد فريد » حق قدره ، ولا عرفت له عظيم منزلته ، ولقد غمرت الحوادث تاريخه وفضله على الحركة الوطنية ؛ فمن الحق على الذين ساهموا في الجهاد تحت لوائه ، أن ينشروا للبلا هذه الصفحة المجيدة من تاريخنا القومي ، صفحة محمد فريد وعصره ، فلعمري إذا عد أبطال الأمم ، وقادة الشعوب المجاهدين في سبيل حريتها واستقلالها ، العاملين لعظمتها ومجدها ، كان فريد في طليعتهم ، ومن الواجب علينا أن نستبين هذه الحقيقة ، لكي نعرف لأبطالنا أقدارهم ، ونهتدي بهداهم ، فإن خير إحياء لذكرى الأبطال ، أن يسمو الجيل إلى مستواهم ، ليكون بذلك امتداداً معنوياً لحياتهم المجيدة

* * *

ولد محمد فريد سنة ١٨٦٨ ، ونشأ في بيت عز رفيع العباد ، إذ كان أبوه أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السننية سنة ١٨٨٦ ، فهو بذلك لم تعد نشأته العائلية للنضال والكفاح ، بل كانت تمهد له عيشة رغداً ، بعيدة عن غمار السياسة ، وأهوال الجهاد ، وتلك كانت بغية والده كما هي بغية كبراء مصر في ذلك العصر ، إذ كان جلّ همهم أن يعدوا أبناءهم لتقلد مناصب الدولة ، والإفادة من مزاياها ، وهذا ما أرادته والد المترجم ، فلم يكدينال شهادة الحقوق سنة ١٨٨٧ ، حتى ألحقه بوظيفة تليق بذكائه وعلمه ، في قلم قضايا الدائرة السننية ، ثم نقل إلى النيابة العمومية وكيلًا

للنيابة ، فتفتحت أمامه سبل الرقي في المناصب ، ولكن نفسه كانت متوثبة منذ صباه إلى المثل العليا ، فبدأ اتجاهاه وهو بعد في وظيفته إلى خدمة بلاده عن طريق التأليف ، فأخرج سنة ١٨٩١ وهو في الرابعة والعشرين من عمره كتابه : « الهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة المحمدية » ، وفي سنة ١٨٩٤ وضع كتابه في تاريخ الدولة العثمانية ، هذا إلى مذكراته في تاريخ مصر ، ومقالاته في الصحف والمجلات ، ورحلاته وأسفاره في مختلف البلدان ، على أنه ما لبث أن رأى حدود المنصب لا تتسع لآماله وجهاده ، فاصطدم سنة ١٨٩٦ والاحتلال البريطاني في قضية هامة ، عرفت بقضية « التلغرافات » ، اتهم فيها المرحوم الشيخ علي يوسف صاحب جريدة (المؤيد) ، بإذاعة أسرار وزارة الحرية ونشرها في صحيفته ، فقدم للمحاكمة ؛ وكان المترجم وكيل نيابة بالاستئناف ، وكان يجهر بميوله الوطنية ، ويعلم عن عطفه على قضية (المؤيد) ، ومعارضته لسياسة الاحتلال ؛ فلما صدر الحكم الابتدائي ببراءة صاحب (المؤيد) ، قررت الوزارة نقل المترجم إلى مغاغة في نوفمبر سنة ١٨٩٦ ، تهديداً لوكلاء نيابة الاستئناف ، قبل نظر القضية أمام محكمة الجناح المستأنفة ، فرأى الفقيد في هذا النقل اعتداء على استقلال القضاء ، وامتهاناً لكرامته ، فثار نفسه لهذا العدوان ، وآثر الاستقالة من منصبه ، لكي يجاهد في سبيل تحرير بلاده ، وانتظم في سلك المحاماة ، وكان أول من اشتغل بها من أبناء السراة والكبراء ، ومن ذلك تدرك مبلغ شجاعته في الخروج على تقاليد عصره ، وقيود بيئته ، وميله الفطري إلى الحرية ، في وقت لم تكن هذه الميول شائعة أو مألوفة

واتصل منذ سنة ١٨٩٣ بالمرحوم « مصطفى كامل » . لاتفاقهما في الميول والمبادئ الوطنية ، وتوثقت عرى الصداقة بينهما على مر السنين ، فصار المترجم زميل مصطفى المخلص ، وصديقه الوفي ، وعضده الأكبر في بعث الحركة الوطنية ، لازمه وأيده في جهاده ، وبذل له ما بذل من العون الأدبي والمادي ، وظل وفياً له طول حياته ، وقد صحبه في كثير من رحلاته ، واجتمعاً بها معاً برجال السياسة والصحافة ، وكتّابها المشهورين ، وناب عنه خلال صيف

١٩٠٧ في الإشراف على اللوام، وإدارة جريدتي «ليتندار اجبسيان» و«ذي اجبشيان»
استاندرد، حينما سافر مصطفى إلى أوروبا، وكان يراه خير خليفة له في قيادة
الحركة الوطنية، فاختره وكيلا للحزب الوطني في أول جمعية عمومية له،
وأوصى بانتخابه رئيساً من بعده

* * *

ولما توفي مصطفى في فبراير عام ١٩٠٨، تولى المترجم الرأسة من بعده،
واضطلع بأعباء الزعامة، في ظروف أشد وأحرج من ظروف سلفه العظيم
وإذ كانت وفاة مصطفى قد أحدثت فراغا في الصفوف يصعب سده، فكان
لا بد لمن يخلفه أن يجمع من الصفات والمواهب والمزايا، ما يجعله أهلا لسد
هذا الفراغ الكبير، ولقد برهن الفقيد على أنه خير خلف، لأعظم سلف

هذا إلى أن وفاة الزعيم الأول، وما أحدثته من قوة واستقرار في الشعور
الوطني، قد نهت الاحتلال إلى خطر الحركة الوطنية، وعظم شأنها، وحفزته
إلى مضاعفة الجهود لاضطهادها وإخمادها، واتبع سياسة جديدة للوصول إلى
هذه الغاية، وهي «سياسة الوفاق»، التي عقدت أسبابها بين الخديو والمعتمد
البريطاني السير إلدون جورست، وحلت محل سياسة الخلاف والمشادة،
التي كانت قائمة بين الخديو والاحتلال في عهد اللورد كرومر، وبذلك استهدفت
الحركة الوطنية لمحاربة السلطتين المتحالفتين، وهما السلطة الفعلية، ممثلة في
عميد الاحتلال، والسلطة الشرعية، ممثلة في الخديو والوزارة، فعظمت أعباء
الجهاد، وتخرج الموقف، ولكن الفقيد لم يهن ولم يضعف، بل استمر في
نضاله، وقاوم الاحتلال، باستمساكه بالجملاء، ودعوة الأمة إلى الالتفاف
حول رايته، كما قاوم الخديو والاحتلال معا باستمساكه بالدستور، ودعوة الأمة
إلى المطالبة به، وثبت للحرب تيجته من الناحيتين، فناله من أذاها وشرهما
أكثر مما نال مصطفى، وعانى من خذلان كبراء مصر ووزرائها ورجالها البارزين

أكثر مما عانى الزعيم الأول، إذ أخذوا يتذكرون للحركة الوطنية، ويتسابقون في السكيد لها، ابتغاء الزلفى للاحتلال، أو التقرب للحكومة، حرصا على المناصب والمنافع تغدق عليهم من الناحيتين، وأمعنت الحكومة في محاربة الحركة الوطنية بوسائل القمع والاضطهاد، فقيدت حرية الصحافة، وأعادت قانون المطبوعات القديم، وسنت القوانين الاستثنائية الرجعية، كقانون الاتفاقات الجنائية، وإحالة الجناح الصحفية إلى محاكم الجنايات، وطبقت هذا التشريع على الفقيد، بأن قدمته إلى محكمة جنايات القاهرة، في تهمة صحفية، لا أساس لها من الحق، وقضت عليه المحكمة في ٢٣ يناير سنة ١٩١١ بالحبس ستة أشهر، فكانت سنة ١٩١١ بداية المحن الكبرى، التي أصابت المترجم في حياته الوطنية

وقد تلقى رحمه الله هذا القضاء بقلب ثابت، وإيمان لا يتزعزع، وخرج من السجن بعد استيفاء مدته، أثبت ما يكون فؤادا، وأقوى عقيدة وإيمانا، ومضى في جهاده لا يلوى على شيء، ليكمل العمل الذي بدأه مصطفى، فاستخدم الوسائل والأسلحة التي ساهم فيها مع سلفه العظيم، وزاد عليها المؤتمرات، يعقدها في أوروبا أو يشترك فيها، ويرفع صوت مصر بين أعضائها، من مختلف الشعوب والأجناس، فاشترك في مؤتمر الشيبية المصرية بجنيف سنة ١٩٠٩، وفي مؤتمر السلام العام باستوكهلم في أغسطس سنة ١٩١٠، وعقد المؤتمر الوطنى ببروكسل في سبتمبر سنة ١٩١٠، وأسمع العالم في هذه المواطن كلها صوت مصر، ودافع عن مطالبها، وترجم عن آمالها في الاستقلال، وشكايتها من الاحتلال، وكان لهذه المؤتمرات صداها في مصر، إذ كانت تقوى في نفوس الأمة روح المقاومة والشجاعة، وتعود أبناءها للنضال والكفاح، وتطالعهم بحقائق المسألة المصرية، في مختلف نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكانت لهم شبه مدرسة أنارت بصائرهم، وصقلت أذهانهم، وغرست فيهم الروح الوطنية والفضائل القومية.

حمل الفقيد على تعاقب السنين لواء الحركة الوطنية ، وأحيائها بجهاده ، وخطبه ومقالاته ، وأحاديثه واجتماعاته ورحلاته وأسفاره ، كما غذاها بثباته وتضحياته ، فلقد ضحى بماله يبذله عن سخاء في الدفاع عن القضية الوطنية ، وضحى بوظيفته في سبيل الاستمساك بمبدئه ، ثم ضحى بمهنته التي اختارها بعد استقالته من وظيفته ، إذ اعتزل المحاماة سنة ١٩٠٤ ، لكي ينقطع للجهاد ، فعظمت بذلك تضحياته المالية ، وحرّم مورداً كان يدر عليه الربح الوفير ، ضحى بالمناصب والرتب والألقاب ، التي كان ينالها لو سلك مسلك غيره في تأييد الاحتلال ، أو لو أنه اكتفى بمسالمته ، والابتعاد عن مقاومته ، وضحى براحته وصحته ، وآمال الشباب في رغد الحياة ورفاهية العيش ، واستهدف للسجن والنفي والتشريد ، وبدأ منفاه سنة ١٩١٢ ، فلم ينقطع جهاده في سنوات النفي ، بل كانت سلسلة متصلة من الكفاح والنضال في سبيل مصر ، إذ دافع عن القضية الوطنية في مؤتمر السلام بجنيف في سبتمبر سنة ١٩١٢ ، ثم بمؤتمر السلام في الهاي سنة ١٩١٣ ، ثم في الصحف والمجلات ، وفوق أعواد المنابر ، وفي المجتمعات ، في كل بلد ينزل به ، ولما شبت الحرب العظمى الماضية سنة ١٩١٤ ، استمر في نضاله عن مصر ، وشعاره الذي لا يتبدل «مصر للمصريين» ، وكان لا يفتأ يعلنه على رموس الأشهاد ، بين الدول المتحاربة ، والدول المحايدة ، ويجهر به في وجه إنجلترا وحلفائها ، كما جهر به في وجه ألمانيا وتركيا ، وقد استهدف من أجل ذلك لغضب الأتراك في خلال الحرب ، فلم يبال غضبهم ، كالم يبال من قبل ومن بعد غضب الاحتلال وصنائه ، وحمل بذلك لواء الاستقلال والجهاد ، في وجه كل دولة وكل سلطة تناوته ، فكان حقاً البطل الأكبر لهذا الاستقلال ، والمجاهد الأعظم بنفسه وماله في سبيله .

تأثرت صحة الفقيد من استمراره في الجهاد والكفاح ، وزادت سنوات النفي ومتاعبه في اعتقال صحته ، فمرض بالقيلة المائية في مارس سنة ١٩١٨ ،

ولم يقعه المرض عن متابعة النضال ، فكان كلما أحس من نفسه القوة والقدرة ، عاود العمل للدفاع عن قضية الوطن ، ونصح له الأطباء حين اشتد به المرض ، أن يعدل عن جهاده أو يخفف منه ، ويسالم الاحتلال أو يهادنه ، حتى يستطيع العودة إلى مصر ، إذ كانت صحته تقتضى استشفاءه بمناخها ، وإقامته تحت سمائها ، وقد صار حوله بالخطر على حياته من بقائه في جو أوروبا البارد ، وأن صحته لا تحمل شتاء سنة ١٩١٩ ، ولكن رفض نصيحتهم ، ولم يقبل أن يتنازل قيد شبر عن مبادئه ، وعمل بكلمته الماثورة ، التي قالها سنة ١٩١٠ : « إننا نعرف كيف نصبر على المكاره ، ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا ، وظل يجاهد ويناضل ، حتى وافاه الأجل المحتوم في برلين ، ففاضت روحه الطاهرة يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، مات رحمه الله غريباً عن بلده ، نائياً عن الأهل والولد والخلان ، بعيداً عن مصر التي أحبها ، وضحى بحياته وماله وروحه من أجلها .

إن تاريخ محمد فريد هو ولا غرو تاريخ لسنى الجهاد ، من فجر الحركة الوطنية الحديثة ، فلقد شارك مصطفى في بعثها منذ سنة ١٨٩٣ ، وتولى قيادتها بعد وفاته في فبراير سنة ١٩٠٨ ، إلى أن لحق به بالرفيق الأعلى في نوفمبر سنة ١٩١٩ ، فكانت هذه السنوات الأخيرة صفحات مجيدة من تاريخنا القومي ، ولولا ماخطه فيها من تضحيات وآلام ، وما بعثه في نفوس الجيل من إخلاص وشجاعة وثبات وإيمان ، لما كان لمصر تاريخ وطني في ذلك العهد ، ولا نقلب هذا التاريخ سلسلة من خضوع للاحتلال ، وضعف في الأخلاق ، فهذه الحقبة من الزمن ، التي غذاها الفقيد بوطنيته وإخلاصه ، وبذل فيها ما بذل من ماله وقلبه ولسانه ، ورواها بروحه ومهجة فؤاده ، هي ولا ريب معين لا ينضب من الفضائل القومية ، وإن هذا الكتاب ليتصل من هذه الناحية بالماضي والحاضر ، أما صلته بالماضي فلأنه يحتوى على تاريخ بطل من أبطالنا العظماء ، كما يشمل تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ، وأما صلته بالمستقبل فإن التاريخ يفسر بعضه بعضاً ، ولأننا في حاجة إلى أن نسمو بمستوى الوطنية في قلوبنا ،

ونحاسب أنفسنا على ما قصرنا في حق الوطن ، وتنمي عقيدة الإيمان بالواجب بين طبقات الشعب ، يستوى في ذلك الكبير والصغير ، والغنى والفقر ، والرجال والنساء ، والسياسي والموظف ، والزارع والصانع ، والتاجر والمالك ، والطبيب والمحامي والمهندس ، هؤلاء جميعاً لو أدى كل منهم واجبه نحو الوطن ، لسعد بهم ، ولكانت حالنا خيراً مما نحن فيه ، وإن ذكرى الأبطال لخليقة بأن تطهر نفوسنا ، وتبعث فيها روح الإيمان بالواجب ، والإخلاص في أدائه ، وإنها لكتاب منشور ، تقرأ فيه الأجيال المتعاقبة آيات الوطنية الصادقة ، وقوة العقيدة ، وتضحية المنافع الشخصية في سبيل سعادة الوطن ومجده ، وتلك لعمري 'عدة الأمم ، وذخيرتها الدائمة في حياتها القومية ؛ وهذا هو جل ما أقصد من إخراج هذا الكتاب .

فاللهم ألهمنا السداد في القول ، والإخلاص في العمل ، وأيدنا بروح من عندك ، إنك نعم المولى ونعم النصير ؟

عبد الرحمن الرافعي

يوليه سنة ١٩٤١

الفصل الأول

نشأة الفقيد العائلية والوطنية

ولد « محمد فريد » بمدينة القاهرة يوم الاثنين ٢٠ يناير سنة ١٨٦٨ (٢٥ رمضان سنة ١٢٨٤ هـ) ، قبل ميلاد مصطفى كامل بنحو سبع سنوات

نشأ في بيت مجد رفيع العمد ، فهو ابن « أحمد فريد باشا » الذي صار ناظرًا للدائرة السنية سنة ١٨٨٦ ، وكان من كبراء مصر المعدودين ، واشتهر بعلو النفس والأخلاق القويمة ، مما كان له أثره في نشأة المترجم

والد المترجم (١)

هو المرحوم أحمد فريد باشا ، قدم جده الأعلى عثمان أفندي إلى مصر في أوائل سني الفتح العثماني ، وتولى وظيفة « كتابة العملة » ، وكانت من أرفع مناصب الحكومة ، ولا تمنح إلا بموجب فرمانات ، وظلت هذه الوظيفة تنتقل بين أعقابه وذريته حتى انتهت إلى المرحوم أحمد أفندي ابن أيوب أفندي جد المترجم

ولد فريد باشا سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٦ م) وتربى في مهد العز والمجد ، وأشرب التربية القويمة والأخلاق الفاضلة ، وتعلم في مدارس الحكومة ، وبخاصة في المدارس الحربية ، وعين في سنة ١٢٨٠ هـ (١٨٦٣ م) ناظر قلم التحريرات بمصلحة السكة الحديدية براتب مقداره ٢٥ جنيها ، ثم أنعم عليه بالرتبة الثالثة وزيد راتبه إلى ٣٠ جنيها ، وظهرت مزاياه من الكفاية والزاهة

(١) في لسان العرب ج ١٥ ص ١٢٠ ترجمه وترجم عنه بمعنى

فصار ناظر قلم حسابات هذه المصلحة سنة ١٢٨٢ هـ (١٨٦٥ م)، ثم ناظر قلم قضاياها، وأنعم عليه بالرتبة الثانية سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م)، وفي سنة ١٨٧٣ رقى إلى وظيفة وكيل عموم المصلحة، وأنعم عليه برتبة المتمايز سنة ١٨٧٥ وفي ١٦ أبريل سنة ١٨٧٧ انفصل عن خدمة السكة الحديدية بعد أن قضى بها تسع عشرة سنة، وذلك على أثر التغييرات التي طرأت على نظامها في أواخر عهد الخديو اسماعيل بطلب الدول الأوروبية، إذ عينت لجنة مختلطة (قومسيون) لإدارتها برئاسة الجنرال ماريوت Mariott الإنجليزي، وصارت وظيفة وكيل المصلحة لا تتفق وهذا التغيير، فألغيت واستغنى عن خدمته، وكتب إليه الجنرال ماريوت هذه المناسبة كتاباً رقيقاً يدل على تقديره له والثناء عليه، وهذا نصه :

« ترجمة إفادة رقم ١٦ أبريل سنة ١٨٧٧ لحضرة فريد بك من جناب الجنرال ماريوت رئيس قومسيون السكة الحديدية »

« لقد شق جداً على سعادة اسماعيل باشا يسرى وعلى عدم تيسر وجود محل لحضرتكم بمصلحة الإدارة الجديدة، ووظيفة حضرتكم بصفة وكيل عموم التي كانت ضرورية حينما كانت المصلحة تحت إدارة مدير واحد ليس لها لزوم الآن بالنظر لوجود جملة أعضاء بالمصلحة، وقد تشرفت بتبليغ الحضرة الخديوية المدح الذي حصل في حق حضرتكم من سعادة زكي باشا مدير عموم السكة سابقاً ومن سعادة اسماعيل باشا مع الميل منا لجهة حضرتكم، وقد شعرنا أنه لا يناسب العجلة في ذلك مراعاة لحاظ حضرتكم، لكن حيث إن الآن عضو آخر منتظر حضوره لهذا ظرف يوم أو يومين فقد حان الوقت الذي فيه يلزمنا تنفيذ تصريح الحضرة الخديوية بالاستغناء عن الوظيفة المذكورة آنفاً، لكن اعتقادي أن الجناب الخديوي يفتنر أي فرصة لاستخدام حضرتكم وبذلك لا يدعو الحال للتوصية، ومع كل فإني أنسر إذا تيسر لي مساعدة حضرتكم في هذا الشأن، ثم وماهية عزتكم محسوبة لغاية آخر الشهر الحاضر، إمضاء

محمد فريد

١٦ أبريل سنة ١٨٧٧

ولم يمض على انفصاله عن خدمة السكك الحديدية شهر وبضعة أيام حتى صدر أمر عال بتعيينه عضواً بمجلس الأحكام في ٢٥ يولييه سنة ١٨٧٧ براتب شهري مقداره ٦٠ جنيهاً ، ثم عين في السنة نفسها مديراً للشرقية ، ثم نقل مفتشاً لحسابات دوائر العائلة الخديوية ، وفي ١٣ فبراير سنة ١٨٧٨ عين محافظاً لدمياط ، وانفصل منها في ١٦ نوفمبر من السنة المذكورة لأسباب صحية ، وفي ٩ يناير سنة ١٨٧٩ عين مديراً للمنيا ، ثم مديراً للقلويية سنة ١٨٨٠ ، ثم عاد مديراً للشرقية ، وأنعم عليه برتبة الباشوية ، وهذا نص الأمر العالي الصادر له في هذا الصدد :

« إنه بناء على أهليتك ودرايتكم وقيامكم بتأدية الخدمات المهمة التي أحييت على عهدكم قد أنعمنا عليكم برتبة المرميران الرفيعة وعينناكم مديراً للشرقية ،

ثم عين مديراً للدائرة البلدية بمصر في ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ بمرتب ١٠٠ جنيه في الشهر ، وفي سبتمبر من تلك السنة أعيد إلى مديرية الشرقية لثالث مرة ، وفي ديسمبر سنة ١٨٨٣ عين مديراً للغربية ، وفي أبريل سنة ١٨٨٤ نقل إلى الدائرة البلدية بمصر ثانياً

وفي يولييه سنة ١٨٨٦ صدر أمر عال بتعيينه ناظراً للدائرة السننية (١) براتب شهري قدره ١٢٥ جنيهاً ، وظل يشغل نظارتها حتى سنة ١٨٩٤ ، وترك بها ذكراً عاطراً وصفحة بيضاء مجيدة ، فقد تولاهما وإدارتهما مختلفاً ، وعجز إيراداتها في سنة ١٨٨٦ يبلغ ٢٦١,٢٩٠ جنيهاً ، فأخذ يقوم المعوج من شئونها ويبعث روح الاستقامة والنزاهة والنشاط في نواحيها ، فأخذ العجز يتلاشى ، ثم زاد الإيراد عن المنصرف سنة ١٨٩١ م ٤٦,٢٥٤ جنيهاً ، فكانت إدارته مفخرة له وموضع إعجاب مواطنيه ، وأنعم عليه الخديو برتبة روملي بك في ٢٢ صفر سنة ١٣٠٦ (أكتوبر سنة ١٨٨٨ م) ثم بالنيشان المجدي من الدرجة

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٦ ص ٤٤٢



أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية
« والد المترجم محمد فريد »

الأولى في أواخر فبراير سنة ١٨٩٢ ، وذلك بصفة استثنائية تقديراً لخدماته في
الدائرة السنية ، وهذا نص الأمر العالى الصادر بذلك :

« أنعم الجنب الخديوى المعظم بصفة استثنائية بالنيشان المجيدى من الدرجة
الأولى على سعادة أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية مكافأة له على ما حصل عليه
في خلال سنة ١٨٩١ من النتائج التى لم يسبق لها نظير »

وأخذت زيادة الإيرادات عن المصروفات فى اطراد عاماً بعد عام حتى

بلغت سنة ١٨٩٤ م ١٩٢,٧٥٣ جنيهها ، وبلغ مجموع الزيادة في عهده بعد خصم العجز ٦٦٠,٧٧٠ جنيهها ، وازدادت مكانته علواً لما بدا منه من الحزم والتنظيم والكفاية والنزاهة في هذا المنصب السامي

ويدلك على مكانته الاجتماعية والسياسية أنه لما حدثت أزمة إقالة الوزارة الفهمية في يناير سنة ١٨٩٣ على عهد الخديو عباس (١) وأسند الخديو الوزارة إلى حسين فخري باشا، واعترض اللورد كرومر على هذا التغيير ، أراد الخديو أن يحل الأزمة ، فاستدعى رياض باشا وعهد إليه تأليف الوزارة مع بقاء الوزراء الذين عينهم في وزارة فخري باشا ، فوعده رياض باشا بالتفكير في ذلك وانصرف ؛ فرأى الخديو من جوابه روح التردد ، فأوفد إليه أحمد فريد باشا ليقتعه بالقبول حلاً للأزمة ؛ فقام فريد باشا بهذه المهمة ، وأقنع رياض باشا بتأليف الوزارة ، وعاد فأخبر الخديو بذلك ، وانتهت الأزمة

فلما استقالت وزارة رياض ، وخلفتها وزارة نوبار في إبريل سنة ١٨٩٤ ، لم تنظر إليه الوزارة النوبارية بعين الرضا، لميوله الوطنية ، ولم يرق نوبار أن يكون من رجال الحكومة زجل بصفاته ، مستقل الرأي أبي النفس ، لا يعرف للأجنبي فضل الامتياز على الوطني أو تقديس أوامره ، وما زال يسعى به حتى استصدر من الخديو أمراً بإحالاته إلى المعاش في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٤

قالت جريدة « المؤيد » في هذا الصدد ما خلاصته إن إحالاته إلى المعاش كانت عقب بيع الحكومة أملاك الدائرة السنية لشركة أجنبية إذ كان في مقدمة المنتقدين لهذا التصرف مع وجود جماعة من الوطنيين كانوا يرغبون شراءها بثمان أكثر « فخروجه من خدمة الدائرة يومئذ كان عملاً وطنياً شريفاً ، سجل له صفحات تاريخ أعماله فوق ما كان له من الأعمال الوطنية الكثيرة في تلك المصلحة وغيرها (٢) »

(١) راجع تفصيلها في كتابنا « مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية » ص ٣٠٦ وما بعدها (من الطبعة الأولى)

(٢) المؤيد عدد ١٠ مارس سنة ١٩٠١

وقد أنجب من البنين اثنين وهما : المترجم . و ابراهيم فريد بك القاضى بالمحاكم الأهلية ، ومن البنات أربعاً وهن : (١) زهرة هانم زوجة محمد بك عبد الواحد عرفه ووالدة كل من أحمد بك فريد وحسين فريد بك (وكيل الجمعية الزراعية الآن) ، ومنيرة هانم زوجة أحمد بك حبيب من أعيان المنوفية ، وعزيزة هانم زوجة عبد العزيز رفعت سامى ، ثم (٢) نفيسة هانم زوجة سليمان بك شوقى ووالدة يوسف فريد ومصطفى فريد و ابراهيم فريد و اسماعيل فريد وعباس فريد والسيدة عطية فريد ، ثم (٣) منتهى هانم زوجة محمد بك كمال يومى ووالدة كل من أحمد كمال رياض والسيدة عقيلة هانم زوجة محمد بركات بك (رئيس النيابة (١)) ، ثم (٤) فاطمة هانم زوجة سليم افندى سرى ووالدة كل من السيدة جليلة هانم زوجة محمد بك عرفه ووالدة على بك فريد (المدير العام لمصلحة المباني الآن) والسيدة زينب هانم زوجة اسماعيل بك حافظ ووالدة محمد افندى فريد حافظ

وفاة والد المترجم

توفى أحمد فريد باشا يوم ١٠ مارس سنة ١٩٠١ ، فعم الأسف عارفى فضله لما كان له من المنزلة الرفيعة فى قلوبهم ، وشيعت جنازته فى اليوم التالى ، وقد سار فيها جموع المعزين من العلماء والأعيان والموظفين وجميع الطبقات ، يتقدمهم سعيد بك (باشا) ذو الفقار نائباً عن الخديو عباس إلى أن وورى التراب فى مدفنه بقرافة السيدة نفيسة

قال (المؤيد) فى نعيه : « توفى إلى رحمة الله تعالى اليوم المغفور له أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية سابقاً ووالد حضرتى الفاضلين محمد بك فريد المحامى الشهير و ابراهيم بك فريد القاضى بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية عن نحو ٦٥ سنة ، وكان رحمه الله من كبار أركان الحكومة وقد خدمها بالصدق

(١) توفى إلى رحمة الله بعد ظهور الطبعة الأولى

والهمة الشماء ، فإن نعيناه اليوم للقراء فإنما نذكرهم بخلاله الشماء وأعماله الجليلة
المسطورة التي ذكرها خير عزاء للمصابين بفقدته ،

والدة المترجم

هي السيدة بمبه هانم كريمة المرحوم ابراهيم افندي قاضي البهار (١) ابن
المرحوم محمد افندي قاضي البهار ، من كبار سرة العاصمة وتجارها ، وكانت
سيدة فاضلة ، عالية النفس ، محبة للخير ، كريمة الاخلاق ، شريفة حسينية ، إذ
كانت والدتها من نسل الحسين رضى الله عنه ، ومن سلالة الخلفاء العباسيين ،
وقد تزوج بها فريد باشا سنة ١٨٦٠ ، وكان لها ولا ريب فضل كبير فيما اتصف
به الفقيه من صفاء النفس وكرم الاخلاق

نشأة الفقيه المدرسية

أدخله أبوه المدارس الأميرية ، فأظهر فيها ذكاء جعل له مركزاً ممتازاً بين
أقرانه ، وعرف في سني دراسته بطيب القلب والصراحة ودماثة الخلق ، بما حبه
إلى نفوس إخوانه وأساتذته

نيله شهادة الحقوق

وقد نال شهادة الحقوق في مايو سنة ١٨٨٧ من مدرسة الحقوق التي كانت
تسمى وقتئذ (مدرسة الإدارة) ، وكان زملاؤه المتخرجون معه في تلك السنة
هم : عبد الله افندي الطوير (بك) . محمد افندي علي عزت (بك) . أحمد افندي
زكي (باشا) . عمر افندي لطفي (بك) . أحمد افندي عبد الرازق (بك) . إبراهيم
افندي زكي (بك) . علي افندي فهمي (باشا) . عبد اللطيف افندي محمد (بك)

(١) عميد التجار المستوردين لهذا الصنف والمتعهد بجمع الضرائب عنه وتوريدها للحكومة
وكان له شأن كبير في ذلك العصر

حافظ افندى عبد النبي (بك) . محمد افندى توفيق (بك) . حسن افندى السداوى .
مصطفى افندى حلمى (بك) . محمد افندى سعيد كامل . عبد الحميد افندى
حلمى (بك)

زواجه

تزوج فى يوفيه سنة ١٨٨٨ بالسيدة عائشة هانم كريمة السيد اسماعيل حافظ
وحفيدة السيد محمد شلبى العباسى ، سليل الخلفاء العباسيين ، وهى قريبة له من
جهة والدتها ، إذ هى بنت عمته ، وهو ابن خالها ، وكان زواجه بها من أفراح
العظماء التى استرعت الأنظار ، كتبت عنه «الوقائع المصرية» (عدد يوليه
سنة ١٨٨٨) تحت عنوان (الأفراح عند سعادة فريد باشا) مما لا تكسبه الجريدة
الرسمية إلا عن أفراح البيت المالك ، وهذا يدل على عظم مكانة فريد باشا ،
وقد ندب الخديو توفيق بعض رجال المعية ليلبغ تهنئته ، قالت «الوقائع» فى وصف
حفلة الزواج ما يأتى :

«من نحو أسبوعين أقيمت الأفراح فى دار صاحب السعادة أحمد فريد باشا ناظر
الدائرة السنية احتفاء بتأهيل حضرة نجله الأول محمد بك فريد ، ووزعت تذاكر
الدعوة على المدعوين لحضورهم فى ليلتى الأحد والاثنين من هذا الأسبوع ،
وفى أثناء الأسبوعين كان منزل سعادة الباشا المشار إليه فى شهر اجتماعاً لوفود
المهنيين ومنتدى سرور للحاضرين ، جامعاً لأشتات ما تفرق من دواعى المسرات ،
ولما كانت ليلتا الدعوة توارداً فى الأولى العدد العديد من حضرات العلماء
الأعلام وتجار العاصمة وكثير من أعيانها وجم غفير من ذوى الرتب والوجاهة
من البلاد الريفية كمديرية الشرقية والدقهلية والغربية ومحافظة دمياط والمديريات
القبيلية القريبة وغيرهم مما لا يحصون عدداً ، وفى الليلة الثانية توافد على المنزل
كل أكابر العلماء الفضلاء ، وأعاظم الأمراء وأماثل الوجوه والأعيان ، وفى
مقدمة الجميع دولتو رياض باشا رئيس مجلس النظار وحضرات النظار السكرام
وبالجملة لا يحسب مبالغاً من يقول إنه وفد فى تلك الليلة جميع كبار موظفى

الحكومة السنية بين وطنيين وأجانبين، ومشاهير الذوات والأمراء والأعيان، أما الليالى فكانت بضوئها تهازاً، وبرونقها كالكمال، باهت بزيتها وفاقت بمسرتها أمثالها من ليالى الأفراح، وقد كانت الموسيقى الأميرية تحيي الوافدين على اختلاف درجاتهم بتلحين الابتهاج، وتعزف تارة بالعربية وآونة بالافرنجية على حسب المقامات والأوضاع، وكان هنالك من عساكر البوليس ما فيهم الكفاية لمنع الزحام وابتدار السلام، ولا تسئل عن جلوة صاحب العرس (العريس) فقد كانت مناط المسرة وملاك للبهجة، ابتدأت مسيرها المنتظم بعزف الموسيقى ودعاء كل العساكر للجناب العالى الخديوى بطول البقاء والدوام ثم سارت والموسيقى والعساكر النظامية أمامها بالشموع على هيئة تأخذ بمجامع القلوب بهاء وجمالاً، وختمت مسيرها بمثل ذلك الدعاء للجناب العالى، حفظه الله وأبقاه، ولقد كان سعادة فريد باشا وجميع أعضاء عائلته الموقرة فى غاية من اليقظة لإرضاء كل الوافدين ومؤانستهم على ما يليق بكل واحد منهم من الإكرام، والذي زاد سرور ذوى الفرع عموماً، وسعادة فريد باشا خصوصاً أن صدرت الإرادة السنية بتكليف بعض رجال المعية السنية العظام أن يبلغ سعادة فريد باشا تهانى الحضرة الفخيمة الخديوية، فكان لهذا النبأ الموقع الجليل فى أفئدة العموم، لا زال الجناب العالى مصدراً للجميل مسدياً المخلصين من رعاياه كريم خيره ورضاه آمين (١) ،

وكانت زوجة الفقيد من فضليات النساء، وهى خير مثال للزوجة الصالحة، وعنوان الوفاء لزوجها العظيم، شاركته السراء والضراء، وكانت له فى حياته الوطنية نعم العضد الصادق الأمين، وظلت بعد وفاته باقية على عهده، حتى توفيت فى يناير سنة ١٩٣٣، ودفنت بجواره فى قرافة السيدة نفيسة

أولاده

رزق المترجم من زوجته بولدين وهما عبد الله فريد نبجله الأول وقد توفى وله من العمر سنتان، ثم الأستاذ عبد الخالق فريد وكيل نيابة بنى سويف

(١) الوقائع المصرية عدد الاثنين ٢ يوليه سنة ١٨٨٨ — ٢٣ شوال سنة ١٣٠٥

(الآن قاض بالمحاكم الوطنية) ، بارك الله فيه ، وأربع بنات وبن : فريدة هانم
كبرى كريماته حرم الدكتور حيدر الشيشيني بك ، والمرحومة لطيفة هانم زوجة

الآنسة فائقة
توفيت سنة ١٩١٥

لطيفة هانم (زوجة حسين بك فريد)
توفيت سنة ١٩١٦



الآنسة حميدة
توفيت سنة ١٩٢٩ (زوجة الدكتور حيدر الشيشيني بك)

فريدة هانم

محمد فريد وكريماته الأربع

سنة ١٩٠٥

حسين (بك) فريد ، وقد توفيت سنة ١٩١٦ ؛ وبناتان لم تتزوجا وهما الآنسة

فائقة وقد توفيت سنة ١٩١٥ غير متجاوزة اثنتي عشرة سنة ؛ والآنسة حميدة

وقد توفيت سنة ١٩٢٩

التحاقه بالمناصب

بعد أن تخرج المترجم من مدرسة الحقوق (الإدارة) عين في ٢١ مايو سنة ١٨٨٧ بوظيفة مترجم بقلم قضايا الدائرة السنية براتب شهرى قدره ١٠ جنيهات ، وفي ١٤ يونيه سنة ١٨٨٨ رقى وكيلا لهذا القلم براتب ١٥ جنهما شهريا وأنعم عليه بالرتبة الثانية (البكوية) في أغسطس سنة ١٨٩١ ، وفي الرابع من هذا الشهر نقل إلى النيابة العمومية بوظيفة مساعد نيابة من الدرجة الثانية بمرتب شهرى قدره ١٦ جنهما شهريا ، وانتدب بنيابة محكمة مصر الابتدائية ، وزيد راتبه إلى ١٨ جنهما من أول يناير سنة ١٨٩٢ ، ثم انتدب لنيابة الأزبكية ، ورقى وكيل نيابة من الدرجة الثالثة سنة ١٨٩٣ ، وفي سنة ١٨٩٤ بلغ راتبه عشرين جنهما ، وفي مايو سنة ١٨٩٥ نقل وكيلا بنيابة الاستئناف (١) ، وأظهر في النيابة اقتداراً وكفاية جعلاه مركزاً ممتازاً في الحكومة ، وتفتحت أمامه أبواب التدرج إلى كبرى مناصب الدولة ، لولا ما اعترضه في سبيلها من التطالع إلى الجهاد في سبيل الوطن كما سيجىء بيانه

(١) نقلا عن ملف خدمة الفقيه المحفوظ بدار المحفوظات العمومية دولا ب ١٦٨ ر ف ٤

الفصل الثاني

المرحلة الأولى من الجهاد

ميوله الوطنية

بدأت على المترجم ميوله الوطنية منذ حصوله على شهادة الحقوق ، فالتجهمت نفسه أول الأمر إلى خدمة الوطن بالكتابة والتأليف ، وساعده على ذلك ذكاؤه وجلده على العمل وثقافته العالية، وشغفه بالاطلاع ، وولعه بالمباحث ، وكان يجيد الكتابة والحديث باللغتين العربية والفرنسية .

مقالاته ومذكراته

وقد راسل الصحف منذ تخرجه من مدرسة الحقوق ، فكان يكتب سنة ١٨٧٧ و ١٨٨٨ المقالات في مجلة (الآداب) للشيخ علي يوسف بتوقيع (م.ف.) لأن والده كان ينهيه عن الكتابة في الصحف والاشتغال بالسياسة ، خوفاً عليه من أذى الإنجليز والحكومة

وله مذكرات مخطوطة عن حوادث مصر وتاريخها من سنة ١٨٩١ إلى سنة ١٨٩٧ في خمس كراسات ، ويبدو من سياقها أنها كتبت تدريجاً وقت وقوع حوادثها ، وهذا يدل على ميل المترجم المبكر إلى التاريخ والمباحث التاريخية ، وقد راجعتها فوجدتها تنتهي عند منتصف ١٨٩٧ ، ولست متحققاً من أنها نهاية المذكرات ، فليس في ختام الكراس الخمس ما يدل على ذلك ، بل يبدو لي أن الكلام منقطع ينقصه ما يليه ، ولعل له تنمة عن الحوادث التالية فقدت أثناء التفتيشات التي حصلت خلال الاضطرابات التي استهدف لها الفقيد كما سيبيح بيانه ، وعلى كل حال لم يبق محفوظاً من هذه المذكرات سوى هذه الكراسات الخمس .

وتبدو روحه الوطنية في خرواطره التي كان يدونها منذ سنة ١٨٩١ تعليقاً على اضطرار حسين فخري باشا إلى الاستقالة من وزارة مصطفى فهمي باشا الأولى (ديسمبر سنة ١٨٩١) تجده يقول : « ولقد نال جزاء بقاءه في الوزارة بعد تعيين المستر سكوت مستشاراً للحقانية (١) ، وقد كان من أكبر المعارضين



محمد فريد عام ١٩٠٧ ، ونجله عبد الخالق

(الأستاذ عبد الخالق فريد القاضي بالمحاكم الوطنية سنة ١٩٤٨)

في تعيينه ، ثم بعد استقالة رياض باشا من الوزارة ، فلو كان استقال هو أيضاً في إحدى هاتين الفرصتين لخرج بشرفه إلا أنه آثر البقاء في المنصب على حفظ

(١) في أواخر عهد وزارة رياض باشا وكان فخري باشا وزيراً فيها

شرف الاسم ، فطرد من الوزارة (لأنى لا يمكننى أن أسمى استعفاءه إلا طرداً) ، وهكذا سيكون الحال مع باقى الوزراء فمن لم يرضخ منهم لطلبات الإنكليز أقيل من وظيفته وجيء بمن يكون فى يدهم آلة يديرونها كيف شاءوا ، فلو كان ذواتنا وكبراؤنا من ذوى الشرف وأصحاب النخوة لامتنعوا عن قبول الوظائف العالية ، ولكن الكل يغار على ماهيته وأهيته أكثر مما يغار على اسمه واستقلال وطنه ، وكيف يكونون غير ذلك وهم الذين ساعدوا الإنكليز على احتلال بلادهم ويساعدونهم الآن على إكمال ضمها لأملاكهم الواسعة بسيرهم هذا الذهاب باستقلال البلاد ، فلا حول ولا قوة إلا بالله ،

وقال فى يناير سنة ١٨٩٢ تعليقاً على تولية الخديو عباس الثانى أريكة مصر :
« وجميع الأهالى مستبشرون بهذا الخديو الجديد ويؤملون فيه عدم موافقة الإنكليز على مطالبهم المجحفة بحقوق الأمة ،

وقال عن حوادث سنة ١٨٩٥ : « وافق يوم الثلاثاء ٥ رجب سنة ١٣١٢ أول يناير افتتاح سنة ١٨٩٥ والحكومة على حالها من الضعف أمام تسلط الإنجليز ولا أمل فى تحسن الأحوال من جهة السياسة مطلقاً ،

فتأمل فى هذه الخواطر ، تجد فيها روح الوطنية الصادقة التى تمجد التضحية فى سبيل الوطن ، وتألم لما يصيبه من الكوارث ، وتستنكر من كبراء مصر إشارهم المناصب والمنافع الشخصية على واجباتهم القومية

مؤلفاته ورحلاته

وفى سنة ١٨٩١ أخرج الفقيد حين كان وكيلاً لقلم قضايا الدائرة السنية كتابه (الهجة التوفيقية فى تاريخ مؤسس العائلة المحمدية) ، وهو تاريخ واف لمحمد على باشا ، ولاشك أن تأليفه هذا الكتاب ، واتجاهه إلى نشر تلك الصفحة من تاريخ مصر فى عهد محمد على ، يدل على أنه ، وهو فى الرابعة والعشرين من عمره ، إذ كان يشغل وظيفة ممتازة ، وأبوه ذلك الثرى

الكبير أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية ، لم تقنع نفسه بما كان يقنع به معاصروه من المتعلمين ، وبخاصة أبناء البيوتات الكبيرة ، من الركون إلى المناصب وابتغاء الرقي فيها ، بل تطلعت نفسه إلى المثل العليا ، فأخذ يذكر قومه بمفاخر تاريخهم ، لكي يذكر في نفوسهم روح الوطنية والإقدام ، قال عنه (المؤيد) (١) الذي كان لسان حال الوطنيين وقتئذ في صدد تقرير كتابه « النهضة التوفيقية » ، إنه « الكاتب البليغ ، والباحث المدقق ، الشاب الآبي » ، الأديب الأريب ، محمد بك فريد وكيل قلم قضايا الدائرة السنية ، وأحد أعضاء الجمعية الجغرافية ، صاحب المباحث المفيدة والمقالات الرنانة ، وهو الشاب الذي تخلى منذ نعومة أظفاره عن علائق نشأة الفتوة ، وشغف بالفضائل والآداب ، فأدرك منها النصيب الأوفر والقدح الممل ، وتربى على تهذيب الأفكار وحرية الضمير كما يعهد به ذلك أخصاؤه الذين عرفوا فضله ، ولأريب أن المطلع على مؤلفه هذا في سيرة المرحوم محمد علي باشا ، وافية الأطراف والوقائع ، شافية الأصول والفصول ، متحريراً على الحقائق خالياً من التشيع والمتابعة ، يعلم ما لحضرته من سعة التطلع وكمال الاطلاع وقوة البحث ، مما لا يكون إلا من صفات الشيوخ وهو في غضارة الفتوة ونضارة الشباب ،

ولما نقل إلى النيابة العمومية استمر في البحث والكتابة والتأليف ، فكان في عمله يجمع بين الكفاية والوطنية

ففي سنة ١٨٩٤ أخرج كتابه (تاريخ الدولة العثمانية) ، وقد قرظه المؤيد في عدد ٥ فبراير سنة ١٨٩٤ ووصف المترجم بأنه « الكاتب المجيد محمد بك فريد وكيل النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية ونجل عطوفتلو فريد باشا ناظر الدائرة السنية » ،

ثم أخرج سنة ١٩٠٢ كتابه عن (تاريخ الرومان) مشتملاً على تاريخ هذه الدولة إلى سقوط قرطاجنة ، وقد نشر تباعاً من قبل في مجلة « الموسوعات » سنة ١٩٠٠ و ١٩٠١

وله مقالات عدة أكثرها في المؤيد ثم في (اللواء)

وكان له ولع كبير بالسياحة ، بدأ أسفاره بأوروبا سنة ١٨٩٥ (١) ، فتمت له على توالى السنين زيارة أغلب ممالك أوروبا وعواصمها وبلادها المشهورة ، وزار تونس والجزائر والأندلس وبعض سواحل مراکش وطرابلس الغرب ، ونشر عن سياحته في تلك البلاد رحلتين ، إحداهما سنة ١٩٠١ والأخرى سنة ١٩٠٢ ، وكان يوزعهما مجانياً تعميماً للفائدة منهما ، وله رحلة في بلاد النرويج في أقاصى شمال أوروبا سنة ١٩٠٤ ، نشرت تباعاً في اللواء ، وسافر في أبريل سنة ١٩٠٥ إلى الجزائر لحضور مؤتمر المستشرقين بعاصمتها « مدينة الجزائر » ، وكان يصحبه المرحوم سلطان أفندى محمد رئيس الوفد المصرى الرسمى إلى المؤتمر المذكور ، وزار جنوب فرنسا لهذه المناسبة ، وكتب عن المؤتمر وعن رحلته عدة مقالات في اللواء (مايو سنة ١٩٠٥) انتقد فيها سياسة فرنسا في معاملة المسلمين في الجزائر ، كما انتقد من قبل سياستها في تونس لمناسبة سياحته بها

مجلة الموسوعات

وفي نوفمبر سنة ١٨٩٨ أنشأ مجلة «الموسوعات» باشتراكه مع الأستاذ أحمد حافظ عوض « بك » ، ومحمود بك أبى النصر ، وهى مجلة علمية نصف شهرية ، صدر العدد الأول منها فى غرة رجب سنة ١٣١٦ — ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ، وله فيها عدة مباحث تدل على سعة اطلاعه وميله إلى البحث والتحقيق ، والإحاطة بالموضوعات التى كان يكتبها ، فمن آثاره فيها مقالة عن المواصلات البرقية فى العالم (عدد ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٨) ، وسياحة الرحالة سفن هدين فى أواسط آسيا (عدد ١٣ يناير و ٢٧ يناير سنة ١٨٩٩) و (إنجلترا وفرنسا

(١) كتب الفقيه فى مذكراته المخطوطة عن حوادث سنة ١٨٩٥ مايلى : « سافرت إلى أوروبا يوم الثلاثاء ١١ يونيه الجارى على أحد واپورات شركة لويد النمساوية فأصداً تريسته ومنها إلى سويسرا وفرنسا ، وهى أول رحلة لى فى أوروبا مع أنى ناهزت الثامنة والعشرين من عمرى وكثير التشوف إلى السياحة وجوب البلاد واستطلاع طباع أهلها وعوائدهم » .

بأفريقية (عدد ٢٦ أبريل سنة ١٨٩٩ ، و (الإنجليز في غرب أفريقيا) عدد
٨ أغسطس سنة ١٨٩٩ (وكيف ضاع استقلال جزائر هاواي) عدد ٢٣ أغسطس
سنة ١٨٩٩ ، (وانجلترا والفرنسفال) عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٩٩ ، (وانجلترا
في جنوب أفريقيا) عدد ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ (والروسيا في آسيا) عدد



محمد فريد

في الأربعين من عمره

١٦ يناير سنة ١٩٠٠ ، (وسكة حديد سيبيريا) عدد أول فبراير سنة ١٩٠٠ ،
(وحرب الفرنسفال) عدد ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠ ، (والشركة الإنجليزية الأفريقية

الشرقية (عدد ٣١ مارس و ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٠) ، والروسيا في مملكة كوريا
(عدد ١٣ يونيه سنة ١٩٠٠) ، والقسم المصرى بمعرض باريس (عدد ٢٨ يوليه
سنة ١٩٠٠) ، ومطامع أوروبا في الصين (عدد ١١ أغسطس سنة ١٩٠٠) ،
ومملكة الكامبودج (عدد ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٠) ، ورياسة جمهورية الولايات
المتحدة الأمريكية وكيفية انتخاب رئيسها (عدد ٥ فبراير سنة ١٩٠١) ومسألة
قناة نيكارا جوا (عدد ٢٠ أبريل سنة ١٩٠١) ، وقد صدر آخر عدد من المجلة في
غرة ربيع الثانى ١٣١٩ — ١٧ يوليه ١٩٠٩ (العدد ١٩ من السنة الثالثة)

استقالته من منصبه سنة ١٨٩٦

كانت ميول الفقيد الوطنية بادية عليه من عهد التحاقه بالمناصب الحكومية ،
ففي مذكراته التى تقدم الكلام عنها والتي بدأ فى كتابتها سنة ١٨٩١ تظهر هذه
الميول بارزة فى تعليقاته على الحوادث ، ويبدو فيها على الأخص ميله إلى التحرر
من قيود المناصب ، إذ ينسب إلى كبار الموظفين مالمالة الاحتلال وتأيدته فى
سياسته ، ولعله وهو يدون هذه الخواطر كان يترقب الفرصة المناسبة ، لى
يحقق ما عزم عليه ، ويستقيل من منصبه ، وينطلق إلى الجهاد والعمل فى
سبيل الوطن

وقد تهيأت له هذه الفرصة فى قضيه هامة ظهرت سنة ١٨٩٦ على مسرح
الحوادث السياسية ، ونعنى بها قضية «المؤيد» ، وخلاصتها أنه فى خلال الحملة على
دقنة أرسل اللورد كيتشنر سردار الجيش المصرى تلغرافاً سرياً إلى وزير الحربية
فى شهر يوليه سنة ١٨٩٦ يختص بالحملة وصحة الجيش ، فنشر «المؤيد» صورته
فى عدد ٢٨ يوليه سنة ١٨٩٦ تحت عنوان «أحوال الجيش المصرى فى
الحدود» قال :

تفيد التلغرافات الأخيرة الواردة من (كوشه) أمس على نظارة الحربية
التفصيلات الآتية عن حالة الجيش المصرى فى الحدود

«وقد أظهر سعادة السردار أسفه وأنه لم يتمكن منذ أيام من إرسال

التفصيلات لأنه كان شديد القلق من السكوليرا التي انتشرت هناك في كل نقطة ومركز من مراكز خط المواصلات وفي المعسكرات ، ... ثم قال :
« وقد حصل في أسوان بين عساكر الحضرة الخديوية الفخيمة ٢٩ إصابة توفى منها ١٥ شخصاً ، أما في كروسكو فقد حصلت ٢٢ إصابة توفى منها ١٣ .
وفي حلغا ١٥٦ إصابة توفى منها ٩٨ . وست وفيات في الجيش البريطاني ، ..
واستمر المؤيد في ذكر بيان الإصابات كما وردت في تلغراف السردار إلى أن قال :

« ولم تحصل إصابات في الجيش بسواردة ، وأمل سعادة السردار أن الاحتياطات التي اتخذت تدفع عنه غائلة الوباء ولكن هذا الداء شديد الوطأة جداً بين اللاجئين إلى (سواردة) من الأهالي والآتين إليها من الجنوب بقصد الاحتماء ، وقد توفى منهم عدد كبير ، وقد تأخر وصول سكة الحديد إلى هنا بالنظر إلى سوء حالة الواهورات القديمة وهذا استوجب تأخير وصول الأدوات اللازمة الكافية لاستمرار العمل فيها بدون انقطاع . وإلا فكان يجب أن يصل القطار إلى هنا من زمن طويل ، ويوجد الآن وابوران جديدان في الطريق والمأمول أنهما يساعداننا . والوابورات المستعملة اشتغلت أكثر من إحدى عشرة سنة وأتأسف أن أقول لسعادتكم ان فيضان النيل ليس بكاف لتسيير السفن البخارية في الشلالات ، ويظهر أن الدراويش عولوا على المدافعة عن دنقلة ولكن الصعوبات التي كانت توجد للآن أمامنا قد زالت ولذلك سنزحف لاحتلال الإقليم ، .

فأرأت الحكومة في نشر هذا التلغراف إذاعة لأسرارها ، وبحشت عن نقله إلى المؤيد ، وأسفر التحقيق عن اتهام توفيق أفندي كيرلس أحد مستخدمي مكتب تلغراف الأذربكية (الذي تلقى برقية السردار) بإفشاء سرها وإبلاغ البرقية إلى « المؤيد » ، كما اتهمت الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد بالاشتراك في النعمة ، وكانت جريدة « المؤيد » وقتئذ هي لسان حال الوطنيين ، فأقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ علي يوسف وتوفيق أفندي كيرلس ، وكان

الغرض من هذه الدعوى إرهاب المؤيد ، وتهديد من يساعده أو يعضده ، وكان
الفقيد وقتئذ وكيل نيابة بالاستئناف ، وقد ظهر بميوله الوطنية ، وشهد القضية
حين نظرها أمام محكمة عابدين ، وجاهر بعطفه على صاحب المؤيد ، ومعارضته
للاحتلال وسياسته ، فأسرّها الاحتلال في نفسه

ونظرت القضية ابتدائياً أمام محكمة عابدين الجزئية برئاسة القاضى محمود
خيرت بك ، وتولى أحمد بك الحسينى الدفاع عن الشيخ على يوسف ، ودافع
إبراهيم الهلباوى بك عن توفيق افندى كيرلس ، وكان فى كرسى النيابة على افندى
توفيق وكيل النيابة ، وانتهت القضية بصدر الحكم يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦
ببراءة الشيخ على يوسف وحبس توفيق افندى كيرلس ثلاثة أشهر

سخط الاحتلال وصنائه على هذا الحكم ، وهلى القاضى الذى أصدره ،
كما نقوموا من المترجم تظاهره بميوله الوطنية أثناء نظر القضية ، وطلبوا من النائب
العام نقله إلى إحدى نيابات الوجه القبلى ، فأمرضى ما أمر به ، وصدر القرار
بنقله فى نوفمبر سنة ١٨٩٦ إلى نيابة بنى سويف ، على أن يكون مقره فى مغاغة ،
ثم تقرر نقل قاضى محكمة عابدين الذى أصدر الحكم إلى محكمة مصر الابتدائية ،
بدعوى أن نظام الجلسة لم يكن محفوظاً ، وأشاعوا عنه أنه أفضى بالحكم قبل
صدوره إلى الفقيد ، وقد نفى الفقيد هذه الإشاعة فى مذكراته ، وقال عنها أنها
كذب وافتراء .

لم يقبل المترجم أمر النقل ، إذ وجد أنه يمس استقلال القضاء ، وأن فيه
إهانة لشخصه ، فقدم استقالته من منصبه ، وقبلت فوراً فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٦
واستأنفت النيابة حكم القاضى الجزئى ، ونظرت القضية يوم أول ديسمبر
سنة ١٨٩٦ أمام محكمة الجناح المستأنفة ، وكانت مؤلفة برياسة على ذى الفقار
بك وعضوية يوسف شوقى بك والمستتر كامرون ، وتأجلت إلى جلسة ١٥ منه ،
وفىها قضت بتأييد حكم البراءة بالنسبة للشيخ على يوسف ، وإلغاء الحكم بالنسبة
لتوفيق افندى كيرلس وبراءته ، فكان لهذا الحكم كما كان للحكم الابتدائى رنة
استحسان عام .

وقد أكبر الوطنيون من الفقيده استقالته من منصبه ، وازدادوا إعجاباً
بسمو أخلاقه ، وتقدير أوطنيتة وشجاعته ، وعلت منزلته بينهم ، إذ استهدف
لاضطهاد الاحتلال وصنائعه ، لاستمساكه بمبادئه الوطنية ، وحرصه على
استقلال القضاء

أرسل إليه الأستاذ محمود أبو النصر «بك» كتاباً من باريس بتاريخ ٢ ديسمبر
سنة ١٨٩٦ يصور له تقدير الناس لموقفه المشرف ، قال :

« هاج بالى واضطرب خاطرى إذ علمت بما قابلك به الاحتلال جزاء
إخلاصك للوطن وتظاهرك بنصرة الحق دون أن تخشى لومة لائم ، ولا سطوة
حاكم ، غير أنى ما لبثت إلا ريثما رأيت الأمر طيعياً وأذعنت بأن لا وجه
للتهميج ولا معنى للتعجب ، أليسوا باضطهادهم لمثلك عاملين بما تقضى به عليهم
خدمة قومهم وبلادهم التى يفتدونها بالنفس والنفيس ، بلى وما الذى كنت
تنظر غير ما عوملت به وقد عرف الخاص والعام شرف إحساسك ونبيل
قصدك وإخلاصك ، وشهد القريب والبعيد بفضلك وشمم نفسك وعزة مقامك
حتى أنزلك الإخوان منزلة وحدك ، تغبط عليها من بين أبناء الوطن عامة ،
وأنجال الذوات خاصة ، وحياتك إنه لأقل ما كنت أنتظره لك من يوم رأيتك
وعرفتك ، فماذا نقول ؟ اللهم إن كانت سعادة الحياة فى مثل ذلك الراتب الذى
كنت تأخذه على شرط إمانة كل عاطفة شريفة فلا كانت الحياة ، اللهم إن كنت
تربيت ونشأت فى مهد الكجالات الإنسانية لمثل تلك الخدمة فلا كانت التربية ،
اللهم إن كان كبر عليك اضطهادهم وشق عليك بغيمهم فإنك لست عندنا بفريد ،
إن مطالب هذه الحياة منحصرة فى أمرين : سعة الرزق ورفعة المنزلة ، أما سعة
الرزق فمن الذى مات جوعاً ؟ والحمد لله لست إلى هذا الحد ، وأما رفعة المنزلة
فهو مطلب قد بلغته اليوم أكثر من ذى قبل ، فلقد سموت بهذا الاضطهاد
منزلة فى قلبى أرفع من منزلتك الأولى ، ومثلى من المحبين الصادقين كثير ، فاصبر
ولا تجزع واهناً ودم كما كنت فريداً . »

اشتغاله بالمحاماة

انتظم المترجم في سلك المحاماة سنة ١٨٩٧. عقب استقالته من منصبه ، فقيده اسمه في جدول المحامين أمام المحاكم الأهلية في يولييه من تلك السنة (١) ، ثم قيد اسمه بعد ذلك محامياً أمام المحاكم المختلطة ، ولبث مشغولاً بالمحاماة سبع سنوات

وإذا لاحظت أنه أول من اشتغل بالمحاماة من أبناء الكبراء ، وأنه أثرها على مناصب الحكومة ، أدركت مبلغ شجاعته في الخروج على تقاليد عصره ، وميله إلى الحرية والجهاد في سبيل تحرير بلاده ، في وقت لم تكن هذه الميول شائعة أو مألوفة ، فكان الفقيد حقاً من دعاة الحرية والاستقلال في الحركة الوطنية

قال « المؤيد » ، في عدد ١٧ يولييه سنة ١٨٩٧ مايلي :

« قد اتخذ حضرة العالم الفاضل القانوني « محمد بك فريد » المحامي أمام محكمة الاستئناف والمحاكم الأهلية ، محلاً لاشتغال المحاماة ، في ملك المرحوم ثاقب باشا أمام الأجزاء الطليانية بشارع محمد علي ، وما نعهده في كفاءة حضرة الفاضل وسعة علمه وقوة حجته سيكون خير كفيل لنجاحه في مهنته الجديدة فيخدم بذلك وطنه ويخدم الحقوق الشخصية والعمومية أجل خدمة ، ويكون لحضرات الفضلاء من أبناء كبراء مصر منه خير قدوة وأشرف مثال ، وقد اشتهر في المحاماة بالنزاهة والأمانة ، وكان لا يقبل قضية لا يرى صاحبها على حق ، عرضت عليه إحدى الأميرات قضية صكوك « كمبيالات » بمبالغ طائلة على ورثة شخص كان قد حرر على نفسه هذه الصكوك ، ولأنه كان يعلم بأصل هذه الصكوك وأن سببها غير مشروع ، فقد رفض القضية ، مع أن ظاهرها تؤيده النصوص القانونية ، وكذلك كان شأنه في جميع قضاياها

اعتزاله المحاماة

ثم رأى أن المحاماة تصرفه عن التفرغ للجهاد ، فضحى بها واعتزلها في أواخر سنة ١٩٠٤ ، كما ضحى بالمنصب من قبل ، ومن ثم ازدادت صلته بالفقيد العظيم مصطفى كامل

وثمة عامل آخر حدها إلى ترك المحاماة ، وهو أنه كان يؤلمه ما يراه فيها من نكران الجميل ، وبخاصة من عملائه في القضايا ، ويبدو لك هذا مما كتبه في لواء ٨ مايو سنة ١٩٠٥ حينما اعتزل المحاماة إذ قال : « تركت الاشتغال بمهنة المحاماة لتفرغ لأشغالي الخاصة بدل أن أهملها وأشتغل بمهام الغير ، فلا أرى غالباً إلا نكران الجميل أو عدم الاعتراف بما يتحمله المحامي من المشاق ، فلا يشكر إذا نجح ، ويلام إذا خانه حظه في القضية ، وأردت أن أخصص من وقتي المقدار الكافي لخدمة بلادي وأبناء وطني خدمة أعم وأنفع ،

ويلوح لي أن نكران الجميل الذي لقيه من الأفراد في الدفاع عن قضاياهم الخاصة ، قد لقي مثله بل أضعافه من الأمة ، في الدفاع عن قضيتها العامة ، كما يتبين لك من تتبع تاريخه ، وهبكذا ابتلى الفقيد بالجهود ونكران الجميل من كل ناحية ، في جميع أدوار حياته الخاصة والعامة

عودته إلى المحاماة

على أنه قد عاد إلى الاشتغال بالمحاماة في أغسطس سنة ١٩١١ عقب خروجه من السجن بعد الحكم عليه في قضية (وطنيتي) ، واتخذ مكتبه بجوار إدارة جريدة (العلم) بشارع الصنافيري (على باشا ذي الفقار الآن) ولكن لم يدم اشتغاله بها طويلاً ، وأرجح أن يكون الباعث له هذه المرة إلى العودة إلى المحاماة هو رغبته في أن تعوض عليه بعض ما خسر من المال في جهاده الوطني المتواصل ، وأشك في أنه استطاع مع كثرة مشاغله الوطنية الجسم أن يكون قد حقق

شيئاً عما كان يصبو إليه ، وقد رأى أن مواصلة الجهاد لا تدع له مجالاً للتوفر على مهام المحاماة ، فلما سافر إلى مؤتمر السلام في سبتمبر سنة ١٩١١ ، أناب عنه الأستاذ محمد زكي أعلی المحامى ، ليتولى شئون مكتبه ، ولم يكد يعود إلى مصر في منتصف شهر نوفمبر من تلك السنة ، ويستأنف عمله في المحاماة ، حتى حوكم للمرة الثانية ، على أثر خطبته في المؤتمر الوطنى ، وهجر مصر إلى منفاه في مارس سنة ١٩١٢

صلته بمصطفى كامل ، ومشاركته في أعباء الجهاد

ترجع صلة المترجم بمصطفى كامل إلى سنة ١٨٩٣ ، وفي ذلك يقول في خطبته التى ألقاها يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ إنه عرف مصطفى أيام أنشأ «مجلة المدرسة» ، أى سنة ١٨٩٣ ، ثم تأكدت الصداقة بينهما منذ سنة ١٨٩٥ ، إذ تقابلا بباريس قبل أن يلتقى مصطفى أول خطبه السياسية في مدينة تولوز في ٤ يوليه من تلك السنة ، ومن ذلك العهد ظلا صديقين حميمين ، وزميلين مخلصين في الجهاد ، ويقول إنه تعاهد ومصطفى كامل ، والدكتور محمود لبيب محرم سنة ١٨٩٦ على خدمة الوطن حتى الممات ؛ وأول عمل شرع فيه ثلاثتهم تأسيس جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والألمانية ، كان يديرها شاب ألماني هو المسيو هانس رزور ، واستمرت الجريدة في الظهور حتى وفاة المسيو رزور ، وفي ذلك الحين ترجم الثلاثة إلى العربية كتابه عن «مصر والاحتلال» ،

توثقت عرى الصداقة والإخاء بين مصطفى وفريد ، حتى صار فريد — كما أسلفنا في كتابنا عن مصطفى كامل — زميله المخلص ، وصديقه الوفى ، وعضده الأكبر في بعث الحركة الوطنية ، لازمه وأيده في جهاده ، وبذل له ما بذل من العون الأدبى والمادى ، وأمدّه بماله ، وظل وفياً له طول حياته ، ثم حمل الراية بعد وفاته ، فكان خير خلف ، لأعظم سلف ؛ وتدل رسائل مصطفى كامل إلى فريد على ما بينهما من الود الصادق ، والحب الخالص الثابت على مر السنين ،

فكلاهما كان يؤثر صاحبه على نفسه ، ويضحى بنفسه من أجله ، وتلك دلائل الإخلاص الحقيقي ، وتطالعنا هذه الرسائل بما كان يعمر قلوبهما الكبيرين من الوطنية الصادقة ، والعواطف النبيلة السامية

أول كتاب عثرت عليه أرسله مصطفى كامل إليه في فيينا بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٦ ، وهو يدل على الود القديم بينهما ، وفيه أفضى إليه بما بذل في ألمانيا والنمسا من الجهود لتعريف الرأي العام الأوروبي بالقضية الوطنية ، وقد أشار إليه المترجم في خطبته في تأييد مصطفى كامل ، واقتبس بعض فقرات منه

والكتاب الثاني أرسله من بوادبست في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦ قال فيه :

« أخى الفريد حفظه الله

بعد التحية والتسليم ، والإعراب عن شوق عظيم ، لا بد وأنت استلمت كل ما أرسلت إليك وطالعت صدى ما عملت ، وعلمت بكل ما جرى وكان ، ولا بد أنك سررت وفرحت ، وإن روحك الطاهرة الشريفة الممتلئة حباً لمصر التعيسة وإخلاصاً ، رضيت عن روح لا تقل عنها حباً للوطن وإخلاصاً ، وإخلاصاً تفكر كثيراً في ، وتود لو تكون معى تطوف البلدان منادياً بنصرة المظلوم رافعاً صوتك ضد عدو الوطن الأسيف ،

وقد أشار فريد إلى هذا الخطاب أيضاً في خطبته التي ذكرت ، واقتبس منه فقرات أخرى

وكتب إليه ضمن خطاب له من الاستانة (استانبول) في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٦ يقول :

« كنت أحسن بواجب مراسلتك ويسهل شوقي إليك قيامي بهذا الواجب نحوك ، وأتلهذ حقاً لمكاتبة صديق مثلك أساس مودته محبة الوطن العزيز ، أى أشرف وأجل إحسان عند الإنسان ،

وكتب إليه من باريس في ١٩ يولييه سنة ١٨٩٨ كتاباً قال فيه :
« أخى الأعز حرسه الله

بعد تقبيل وجنتيك وإهدائك أعطر السلام ، وصلنى هذا الصباح كتابك
السكرىم ، فتقبلته بالترحاب والتكريم ، وكنت فى شغف شديد لاستلامه ،
لغياب أخبارك عنى ثلاثة أيام ، وليس ذلك بالزمن القليل

« لقد أدهشنى فى كتابك شكرى لى على مبادرتى بإجابة طلبك ، إن هذا
الشكر من غيرك جميل وواجب ، ولكنه منك غريب وعجيب ، فما بيننا من
الود والإخاء يجعل مالك مالى ، ومالى مالك ، وحياتى حياتك ، وحياتك حياتى ،
هذا ما أعتقده وما تعتقده أنت ، فروحى تناجى روحك بالود والإخلاص
فى كل لحظة وفى كل آن ، دمت لى أخاً وفياً صادقاً ، ودمت معى خادمين
صادقين للوطن المحبوب ،
وختم الخطاب بقوله :

« أكتب لى باكر من فيشى وأطل كتابك ، واذهب يوم الخميس لى
(كوك) قبل الظهر تجد منى كتاباً أكتبه إليك باكر ليكون فيه وداعك ،
وبعض أمور أريد منك عملها فى مصر ، تقبل ألف قبلة من صديقك الأول
وأخيك الثانى ،
مصطفى كامل

وكتب إليه من باريس فى ٢٢ يولييه سنة ١٨٩٨ كتاباً قال فيه :
« أخى الأعز حرسه الله

« أقبل وجنتيك ألفاً ، وأهديك سلاماً عاطراً ، وأسأل لك الصحة الدائمة
والسرور النكامل ، وأدعو الله أن يسرك بشفاء حرمك المصون وسلامة نجلك
الأمين (١) ، إنه سميع مجيب ،
إلى أن قال :

« أرجوك أن ترسل لى عدد المؤيد المؤرخ ٩ يناير من هذه السنة وهو المشتمل

(١) هو المرحوم عبد الله فريد نجله الأول وقد توفى وله من العمر سنتان ، أما نجله الثانى فهو
الشاب النجيب الأستاذ عبد الخالق فريد وكيل النيابة (المستشار الآن)

على الخطبة التي ألقيتها على شبيبة المدارس يوم احتفالها بعيد جلوس الخديو لآنى
فى حاجة إلى ترجمتها ووضعها مع المجموعة
« سأكتب لك كل أسبوع مرة على الأقل ، ولا تنس العائلة ، أرسل سلامى
لسكل أفرادها ، دمت ألف مرة لأخيك المخلص
بمل

« قبل لى وجنات الشقيق إبراهيم بك (١) وسلم لى على الفاضل حسن افندى
عبد الرازق (٢) واسأله أن يبلغ سلامى العاطر لوالده العزيز (٣)
« وإذا قابلت شوقى بك (٤) قبله لى مرتين ، وقل له أن يرسل لى ما طبع من
ديوانه مع صورته ، وأعطه عنوانى ،

وقال فى ختام خطاب إليه من باريس فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٩٨ :
« أقبلك فى الختام ألف قبلة ، وأرجوك أن لا تحرمنى من أخبارك ، وأن
تعرفنى عند وصول هذا إليك ، دمت لمصر العزيزة ولخادمها الضعيف أخيك ،

مهطفى بمل

وقال فى خطاب آخر من باريس فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٩٨ :
« وغاية رجائى من الله — إن لم يسمع نداءنا ويخلص أوطاننا — أن يحفظ
لى ودك الصادق ، وحبك الطاهر ، تقبل ألف سلام من خير صديق لك ومن
أخيك الشاكر العارف للجميل ،
بمل

وقال ضمن خطاب أرسل إليه من باريس فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٩٨ :
« لك منى جزيل الشكر وعظيم الامتنان ، فحقاً أنت الأخ الصادق الذى يضحى
نفسه فى محبة إخوانه ، قدم لى يامثال الوفاء ، واعتقد أبد الدهر أن لك فى أصدق
الناس كافة ، وأوفاهم إليك ، فحياتى وروحي لك بعد الوطن العزيز ،
وختم الخطاب بقوله :

« سلامى العاطر لأخيك العزيز ، ودم أنت ألف مرة وألف عام لأخيك المخلص ،

مهطفى بمل

(١) المرحوم إبراهيم بك فريد شقيق المترجم .

(٢) المرحوم حسن باشا عبد الرازق ، وكان محامياً بمكتب محمد بك فريد

(٣) المرحوم حسن باشا عبد الرازق الكبير

(٤) أمير الشعراء



مصطفى كامل
باعت الحركة الوطنية
١٨٧٤ - ١٩٠٨

وقال ضمن خطاب له في باريس في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٦ :

« أخى الأعز فريد بك

« ألف قبلة وألف سلام ، وبعد فقد استلمت خطاباتك ، وقرأت اليوم مقالاتك وسررت بها للغاية ، وإن ودك الصادق ، وإخاءك الظاهر ، ووطنيتك العالية ، لما يكفينى فى الحياة نعمة ونعما وسعادة وسعوداً ،

وقال فى خطاب من نابولى فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٧ :

« إنى لو أردت أن أشكرك على صدق إخوانك وتفانيك فى خدمة المبدأ الذى وهبنا حياتنا له لما استطعت إلى ذلك سبيلا ، وحسبى أن أقول إنك خير سلقى فى هذه الحياة ، التى كثرت أتعابى وهمومى فيها ، فكسنت الأخ المممتاز والعون فى الشدائد ،

هذه الرسائل التى تفيض إخلاصا وحنانا ونورا ، قد كتبها مصطفى على تعاقب السنين ، وهى تصور لنا مقدار حبه لفريد ، ومبلغ ما كان يجمع بينهما من الروابط الأخوية والوطنية ، التى دامت بين الصديقين طوال سنى الجهاد ، وجعلت منهما البطلين العظيمين اللذين بعثا فى نفوس الجيل روح الوطنية والإخلاص (١)

وقد صحب فريد مصطفى فى كثير من رحلاته بأوروبا ، واجتمعا بها معا برجال السياسة والصحافة وكتابها المشهورين

كتب مصطفى كامل إلى مدام جوليت آدم فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٣ يقول :
« قد عذمت على السفر إلى أوروبا فى ١٧ يوليه وسأرافق صديقى فريد بك الذى حظى بمعرفتك لقضاء مدة العلاج فى فيشى ،

ولما أسس مصطفى شركة ليتندار ايجبسيان وذى أجبسيان استاندارد فى نوفمبر سنة ١٩٠٦ اكتتب فريد فى رأس مالها بمبلغ كبير ، وسافر معه فى ديسمبر سنة ١٩٠٩ إلى أوروبا لاختيار محررى الجريدتين والاتفاق مع أشهر

(١) أوردنا هذه الرسائل فى كتاب (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) وأعدناها هنا لما يقتضيه سياق الحديث

الكتاب على الكتابة فيهما ، وعادا معاً إلى مصر ، وهي آخر رحلة اصطحابها فيها
وفي صيف سنة ١٩٠٧ سافر مصطفى إلى أوروبا ، فأناوب عنه فريداً في إدارة
الألوية الثلاثة ، وكان يكتب دائماً في جريدة ليمتندار الفرنسية
ولقد كان مصطفى يراه خير خاف له في قيادة الحركة الوطنية ، فاختره وكيلاً
للحزب الوطني ، في أول جمعية عمومية له ، وأوصى بانتخابه رئيساً من بعده

توجيه المسألة المصرية وجهتها الصحيحة (الجلء)

كان الفقيد يحرص كل الحرص في جميع أدوار جهاده الوطني على توجيه
المسألة المصرية وجهتها الصحيحة ، وهي الجلء ، رسخت من نفسه هذه العقيدة في
حياة مصطفى كامل ، والتقى وإياه عند الاستمساك بها ، فكان لا يدع فرصة تمر دون
أن ينبه الأمة إلى خطر التحول عنها ، فقد حدث بعد حادثة دنشواي أن تنهت
الآفكار إلى وجوب المطالبة بالمجلس النيابي ، فتوجه بعض المصريين بهذا المطلب
إلى اللورد كرومر المعتمد البريطاني وصاحب الحول والطول وقتئذ في البلاد ،
فاستنكر المترجم هذه الوسيلة ، وكتب في لواء ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٦ مقالة
جاء فيها :

« اطلعت بلوائكم الصادر أمس على كتاب إلى جناب قنصل جنرال بريطانيا
العظمى موقع عليه من بعض إخواننا المصريين يطلبون فيه إنجاز ما وعدت به
دولته على لسان أعظم رجالها من منح مصر مجلساً نيابياً يشارك الحكومة في
سن القوانين واللوائح ويراقب تنفيذها ، وهي أريحية يمدح عليها حضرات
الموقعين على هذا الخطاب ، ولكن بما أن مركز إنجلترا في مصر مركز غير
شرعي ، اتخذته بالسياسة وعضدته بالقوة ، فلا يجوز لمصرى أن يعترف به ،
بل تجب المطالبة بالجلء بكل شفة ولسان ، وفي كل وقت وأن ؛ أما طلب المجلس
النيابي فيجب عرضه على سمو أمير البلاد وحاكمها القانوني بتقديم العرائض إلى
مقامه السامي من أعيان المصريين وعامتهم إذ أن كلهم سواء في المطالبة بحقوق

البلاد المهضومة ؛ وهذه فرصة ثمينة يجب على أعضاء مجلس شورى القوانين أن ينتهزوها ليبرهنوا للأمة التي وضعت فيهم ثقتها بأنهم محافظون على حقوقها جهد طاقتهم ، ويكون ذلك بأن يقرروا بالإجماع رفع عريضة لسمو أمير البلاد يطلبون منه أن يمنح مصر ما منحها ساكن الجنان والده من قبل ، ويسجلون تلك العريضة في محضر جلساتهم ، وعلى كل حال فمن حق الأمة أن تقوم بهذا الواجب بنفسها بتقديم العرائض إلى سمو الأمير مباشرة ، لا إلى قنصل دولة محتلة بغير حق شرعى لا تكسبه القوة إياه مهما طال أمد الاحتلال ، فإن الحق يعلو ولا يعلى عليه ،

وحدث في سنة ١٩٠٧ أن أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اعترضوا على ما بعث به اللورد كرومر إلى حكومته في مارس سنة ١٩٠٧ رداً على مقترحات الجمعية العمومية وأرسلوا إلى السير أودارد جراى وزير خارجية بريطانيا ينتقدون اللورد ، ولكنهم نعتوا الحكومة البريطانية في رسالتهم بما يشبه الاعتراف لها بمركز القوامة على مصر ، فلفت الفقيد نظرهم في عبارة معتدلة إلى الأخطاء السياسية الواردة في ردهم ، قال :

« ليسمح لنا حضرات النواب الكرام الواضعين لمذكرة الرد على ما اتهم به اللورد كرومر أعضاء الجمعية العمومية أن نناقش بلطف ما تضمنه خطابهم من الأخطاء بعد أن امتدحنا هممتهم وشكرناهم على فكرتهم ورجونا لهم أن يكونوا أكثر نفعاً وأفيد عملاً لبلادهم وأمتهم التي وضعت ثقتها فيهم وعقدت آمالها عليهم

« قرأنا الخطاب المحرر منهم إلى السير جراى أولاً ، فوجدنا أن عبارته لا تليق بمن يمثلون أمة ذات كرامة وشرف ، إذ جاءت ملأى بكلمات التفخيم والإجلال لوزير انجلترا ، مع أن المقام كان مقام دفاع عن الحق وإظهار للحقيقة ، لا مقام تودد إلى الوزير

« ولو قال حضرات النواب إنهم لاحظوا مركز المخاطب فتأدبوا معه

وخاطبوه بما يليق به ، أجنبناهم بأنه كان في استطاعتهم أن يأتوا بعبارة تدل في آن واحد على سأمي أدبهم وعلو نفوسهم .

« أما وقد جاء خطابهم في بعض عباراته بعكس ما نعهد في همتهم فإننا نذكرهم بأن الأمة التي ينوبون عنها لا ترضى أبداً أن تظهر أمام رجل مهما كان كبيراً عظيماً بمثل هذا الخشوع المخجل والخنوع المشين ، وخصوصاً إذا كان ذلك الرجل من العاملين لهدم استقلال بلادهم وسلب حريتها

» تغنى الواضعون للخطاب بعدالة إنكترا العالية ، ولا ندري من أين لهم هذا الصوت الجميل ومن أي قلم سالت هذه « العدالة » بعد أن أجمعت أقلام الأمة كلها على ظلم الحكم البريطاني وتعسفه لما أرخى له العنان في المحكمة المختصة بدنشواي !

« وقد ارتكب النواب خطأ سياسياً غير هذا الخطأ الأدبي بوصفهم الأمة الإنكليزية ، « بالقيّمة » على أمور مصر ، مع أن الرسميات السياسية تحرم مثل هذا الاعتراف ، خصوصاً إذا صدر من لفيف من أعضاء الجمعية العمومية وإن كانوا في ردهم مجردين عن الصفة الرسمية ولا ينطقون إلا عن لسان أنفسهم . ولعل كلمة « القيّمة » فلتت من قلم الكاتب دون أن ينصرف ذهنه إلى معناها السياسي أو يعلم أن فيها شبه اعتراف بوجود الإنكليز بمصر ، في حين أنه لا يوجد مصري واحد بل ولا أمة في العالم تعترف رسمياً بهذا الوجود . وقد جئنا بهذه الملاحظات ، لا لنقف موقف اللائمين المؤنبين لحضرات النواب بل لنعرب لهم عن شعور الأمة ورأيها في مذكرتهم ، ولندعوهم بحق وطنيتهم وإخلاصهم أن يعيدوا طبع المذكرة ويحذفوا منها ما شؤّه محاسنها ، وليس ذلك بعزيز على قوم هم نخبة سرائنا وأغنيائنا ،

وكان يقاوم دائماً كل حركة ترمي إلى التراخي في مبدأ الجلاء أو تضعف من الروح الوطنية ، اعتبر ذلك في موقفه حين استقال اللورد كرومر في أبريل سنة ١٩٠٧ على أثر حادثة دنشواي ، فقد كانت استقالته فوزاً مبيناً للحركة الوطنية ، وأرادت الحكومة معارضة روح الابتهاج التي قوبلت بها

بحركة مضادة لها ، وأوعزت بإقامة حفلة تكريم له ، فتألفت لهذا الغرض لجنة (١) من وزراء الحكومة وبعض كبار الأعيان ، فكان لتأليف هذه اللجنة وقع سيء وأثر أليم في نفوس الوطنيين ، وكسب الفقيد مقالة تفيض وطنية تحت عنوان « المطالبة بالحقوق — الفرق بيننا وبينهم » ضرب فيها المثل بوطنية البوهيميين التي سجلها تاريخهم ، ثم قال :

« أما نحن فيوجد من بيننا من يقول بمجاملة الظالم القاهر وتقبيل اليد التي تضرب بها فيقوم منا نفر « ولو أنه قليل » للاحتفال بوداع عميد الدولة المحتلة ، أى الرجل الذى سعى لهدم استقلالنا وجعل بلادنا مستعمرة إنجليزية ، وسنسمع الخطب التي ستلقى في هذا الاجتماع ، وهي لابد أن تكون باللغة الفرنسية أو الإنجليزية ، وكأها إطراء وثناء على من هدم التعليم بلغة البلاد وسعى جهده في إضعاف اللغة العربية بالمدارس ، فنحن بمن يرى أن كل عمل مهما كان بسيطاً يعمل للورد كرومر يعتبر سياسياً مهماً قال أنصار الاحتلال إنه عمل يقوم به بعض من غمرهم اللورد بإحسانه ، بل نقول إنه مسبة لأرواح شهداء دنشواى والمسجون بها الذين ما يزالون يرسفون في القيود والأغلال ضحية لسياسة الفرد ضد رغائب أمة يزيد عددها عن اثني عشر مليوناً ، وإذا كان الموظفون المصريون يستحقون اللوم على قيامهم بمثل هذا الاحتفال فالخارجون عن هيئة الحكومة يستحقون هذا اللوم أضعافاً مضاعفة ، خصوصاً ومنهم من رزقه الله بسطة في الرزق أو نال أعلى الوظائف وأسمى النياشين وأصبحوا ولا مطمح لهم في وظائف ،

وصفوة القول أن الفقيد كان في المرحلة الأولى من جهاده مؤمناً بالمبدأ الوطنى الذى اتخذه مع مصطفى كامل أساساً للحركة الوطنية ، وهو الجلاء ، وظل مثابراً عليه مناضلاً عنه طول حياته ، لا يقبل فيه تردداً ولا هوادة

(١) كان أعضاؤها مصطفى فهمى باشا رئيس الوزارة في ذلك الحين والوزراء وهم حسين نقرى باشا وسعد زغلول باشا وأحمد مظلوم باشا وبطرس غالى باشا وإبراهيم فؤاد باشا ومحمد العبانى باشا وبعض كبار الشخصيات البريطانية ولقيف من كبار الأعيان المصريين الموالين للاحتلال مثل مصطفى رياض باشا رئيس الوزارة الأسبق ومحمد شواربى باشا ومحمود سليمان باشا رئيس حزب الأمة والشيخ عبد الرحيم الدمرداش الخ .

الفصل الثالث

المرحلة الثانية من جهاده

زعامتة للحركة الوطنية

توفي مصطفى كامل يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ ، فسكران محمد فريد هو الزعيم الذى اتجهت إليه الأنظار ليخلفه فى حمل أعباء الزعامة ، إذ كان مصطفى قد رشحه لهذا المركز الخطير ، وأوصى بانتخابه رئيساً من بعده ، فعمل الوطنيون بهذه الوصية وانتخبوه رئيساً للحزب الوطنى خلفاً لمؤسسه العظيم .

كان الفقيد عند وفاة الرئيس الأول وكيلاً للحزب ، فسكران أول عمل له عقب وفاة مصطفى إصداره بياناً إلى الأمة تحت عنوان (رثاء الحزب الوطنى لرئيسه ، فقيد الوطن والشرق) قال فيه :

« فقدت البلاد موجد الحركة الوطنية الحالية ومؤسس النهضة الحرة فى مصر الجديدة ، ألا وهو المرحوم المبرور مصطفى كامل باشا
« قضى الفقيد نحيبه فى زهرة شبابه بعد أن وقف حياته القصيرة المملأى بالأعمال الجسام على خدمة الوطن المحبوب وضحي شبابه وصحته فى خدمة بلاده العزيزة

« إن موته أصاب الأمة بأسرها فى أعز عزيز لديها وألبسها ثياب الحداد ، فالرجال والشبان والأطفال وكذلك السيدات فى خدرهن يبكون بطل الجهاد السلى ، جهاد الضعيف المحق ضد القوى السالب ، جهاد العدالة ضد القوة الغشوم

« قضى رحمه الله خمس عشرة سنة من حياته أى منذ كانت سنه تسعة عشر عاماً فى تكوين الحزب الوطنى فابتدأ بأن جمع حوله بعض إخوانه المخلصين

وكون منهم عصبة مخلصه له ولعمله إلى آخر نسمة من حياته ، وقد توج الله عمله بالنجاح إذ أتاح له تعالى تشكيل الحزب الوطنى بنظامه الأخير وافتتحه فى اجتماع ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ بخطبة بليغة كانت آخر خطبة ألقاها رحمه الله ، وفى ذلك الاجتماع نودى به رئيساً للحزب بإجماع الآراء مدة حياته ، وكان هذا فى بدء مرضه ، وقد أجهد نفسه بحضور ذلك الاجتماع وإلقاء خطبته الأخيرة ، فكأنه كان شاعراً بدنو أجله حيث أشار إلى ذلك عند شكره أعضاء الحزب على ثقتهم به

« قد مات رئيسنا ، ولكن لم تفارقنا روحه ، وسنستمر بإرشاده الروحى فى العمل الذى ابتدأه رحمه الله حتى نصل إلى الغاية التى كان ينشدها وذكرها وكررها فى كتاباته وخطبه بمصر وأوروبا ، قد مات رئيسنا ، ولكن البذور التى ألقاها قد أنبتت ونمت ولا يمضى زمن طويل حتى تجنى البلاد ثمار غراسه ، وسيحافظ الحزب الوطنى على بقاء لواء الوطنية يخفق كما كان يحملها الفقيد

« وسنبذل أقصى مجهودنا لحفظ التماسك والتضامن بين صفوفنا فنكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً ، وستبقى غايتنا (مصر للمصريين) كما كانت من قبل ويبقى مبدؤنا (أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا)

عن الحزب الوطنى

الوكيل محمد فريد

انتخابه رئيساً للحزب الوطنى

١٤ فبراير سنة ١٩٠٨

اجتمعت الجمعية العمومية للحزب الوطنى ، بدعوة من اللجنة التنفيذية صليحة يوم الجمعة ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ بدار اللواء ، لانتخاب رئيس للحزب ، خلفاً للمنفور له « مصطفى كامل » ، وغصت الدار بأعضاء الحزب الذين جاءوا خصيصاً من العاصمة والثغور والأقاليم ، وتولى رئاسة الجمعية « أحمد فائق باشا » ،

أحد وكيلى الحزب ، وفى هذا الاجتماع ألقى محمد فريد الخطبة الآتية :

« إخوانى الأعزاء : إن هذه لهى المرة الأولى التى أتشرف بالوقوف فيها أمام مثل هذا المجتمع الرهيب ، وكنت أود أن لا ألقه بل كنت أفضل أنى لم أكن فى يومنا هذا شيئاً مذكوراً ، لأنه ما حدا بى إلى هذا الموقف إلا وفاة صديقى الحميم ، رئيسى ورئيس الحزب الوطنى ، المغفور له مصطفى باشا كامل

« قضى رحمه الله فى عنفوان شبابه ، بعد أن حرك من الأمة كل ساكن ، وبث الأمل فى قلب كل يائس ، حتى قامت معه الأمة تطالب بحقوقها المضمومة وما كان ليحسر أحد قبله أن يقول بلادى ، فقام هو ولم يتجاوز التاسعة عشرة ، وأتى بما لم يخطر على قلب كل مصرى من الشجاعة والإقدام ، فى وجه الحكومة الإنكليزية ، ولم ترهبه سطوة عميد الاحتلال فى جبروته ، ولم يقعه عن السير فى الخطة الشريفة التى رسمها لنفسه التهديد بالنفى ، أو الانتقام منه فى شخص أعز عزيز لديه وهو شقيقه على بك فهمى ، وحادثته معلومة مشهورة ، كتب إلى اللورد كرومر يطلب منه الانتقام منه شخصياً ولا يؤخذ أخاه بجريرته ، إن كانت المطالبة بحقوق الوطن تعتبر جريرة لا تغتفر فى نظره

« عرفت المرحوم أيام أنشأ مجلته الصغيرة (المدرسة) ، ثم تأكدت الصداقة بيننا منذ سنة ١٨٩٥ ، حيث تقابلت معه بباريس قبل أن يلقي أول خطبه السياسية فى مدينة تولوز فى ٤ يولييه من تلك السنة ، ومن ذلك العهد إلى آخر نسمة من حياته لم يكبر صفو صداقتنا حادث

« فإن بكيته اليوم فإنى أبكى أعز صديق لدى ، وإن تسكمت عنه فإنى أتكلم عن معاشرة دامت خمسة عشر عاماً بلا فاصل ، وكنت أرافقه إلى أوروبا فى أغلب أسفاره ، وقد عرفنى بأصدقائه ومراسليه من رجال السياسة بأوروبا ، وكانت آخر سباحة لى معه فى الشتاء الماضى (١) حيث سافرنا إلى باريس ولوندره لانتقاء محررين لجريدتى اللوامين الفرنساوى والإنكليزى ، وتعيين مراسلين

لها ، والاتفاق مع أشهر الكتاب على التحرير فيهما ، وفي هذه الرحلة دبَّ
إلى جسمه ديب المرض ، فلأزم الفراش مدة ، عادَه فيها الدكتور روبان
الشهير ، ونصحه أماً بعدم إجهاد قواه في العمل ، وأن يتقَى الله في نفسه ،
فلا يحملها فوق طاقتها من العناء ، وفي أمته فلا يحرمها من وجوده حتى يتم
مهمته التي وقف حياته عليها ، ولكن أتت نصيحة الطبيب بعكس ما كنا ننتظره ،
فإنه رحمه الله لما أحس بضعف قواه واستعداد الأمراض الفاتكة أسرع
الخطى وضاعف المجهود ، فأتم معدات اللوامين الفرنسيين والإسكيزي حتى
ظهر في ٢ مارس سنة ١٩٠٧ ، وأخذ يستعد لتنظيم الحزب الوطني ووضع
على قوائم ثابتة ، حتى إذا لم يكن في عمره متسع لا يخشى عليه من الانحلال لا سمح
الله ، ولما عاد من أوروبا وقد زادت علامات الضعف ظهوراً على مجاه ، ألقى
بالإسكندرية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ خطبته المشهورة التي أعلن فيها
مبادئ الحزب ، فدوى صداها في الخافقين ، واهتزت لها قلوب المصريين ،
وأظهرت الأمة ميلها ورغبتها في الالتفاف حوله حتى لم يأت موعد انعقاد
الجمعية العمومية للحزب إلا ولديها طلبات الانضمام تعد بالآلاف ، وفي هذه
الثناء زاد عليه المرض ، وكلما شعر بازدياده زاد اهتماماً ، مضجياً حياته لإتمام
العمل الذي بدأ فيه من خمس عشرة سنة . فخطب يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧
آخر خطبة له ، ولم يزل صدى صوته الجمهوري يرن في أعماق قلوبنا ، كأنه
يخطب بيننا الآن ، ومن ذلك اليوم عاد إلى غرفته ، ولم يفارقها إلا محمولا على
الأعناق ، تشيعه زفرات الباكين وعويل المنتحبين من جميع طبقات الأمة
رجالا ونساء

« نعم إن ألم فراقه لشديد ، وكيف لا يكون كذلك وقد كان لا يفتر وهو
على سرير مرضه عن الاهتمام بشئون الحزب وجرائده فيكتب حتى إذا
ما خافته قواه كان يملئ على شقيقه أو أحد أصدقائه ما يريد ، فرحمة الله عليه

« نعم إن ألم فراقه لشديد ، ولكن لنا في احتفال الأمة جميعها بجنائزه
بعض التأسي ، إذ ثبت للخافقين أنها كلها متحدة على الولاء له متضافرة على تنفيذ مبادئه

« وما يجعل الأمل في المستقبل وطيدا قيام هاتيك الشبيبة ، شبيبة المدارس على اختلاف طبقاتها ، من عالية وثانوية وابتدائية ، وهجرها دور المدارس بلا تأثير خارجي أو باعث سوى جزعها على من كان قائدها وقائدنا في المطالبة بحقوق البلاد ، ورغبتها في إظهار تعلقها بمبادئه الشريفة ، ولم يقعد هؤلاء الشبان رجال المستقبل عن تشييع جنازته وعيد أو إرهاب أو مخافة عقاب

« إن جميع من رأوا هؤلاء الطلبة سائرين جماعات منتظمة أمام كل جماعة منها العلم مجللا بالسواد ، ومن سمع زفرات الجرع وعويلها في دار الفقيد عند خروج نعشه ، وعلى امتداد الطريق ، وعند وضعه في قبره ، تأكدوا أن البذور التي ألقاها رئيسنا المرحوم منذ خمسة عشر عاما قد نبتت ونمت ، وأنا سنجنى ثمار أتعابه في زمن أقرب مما كنا نؤمل بإذن الله

« نعم إن الدموع التي سكبت من يوم وفاته إلى اليوم والتي روت جدته يوم دفنه لكافية لإرواء هذا النبت وتغذيته ، فهي أقوى سماد طبيعي ، مات رئيسنا في ساحة الوغى ، كالقائد يعالج سكرات الموت ، ويده تشير إلى جنده بالتقدم إلى الأمام ، ولسان حاله يقول : لا ينسينكم موتى مركزنا الصعب ، بل سيروا بكل شجاعة وإقدام ، واحملوا على من يعترضكم في طريقكم ، حملة الأسد يدافع عن عرينه ، والوالدة عن فلذة كبدها ، ولا يصدنكم عن التمسك بحقوقكم والمطالبة باستقلال بلادكم وعد أوعيد ، ولا تفرقوا فتفشلوا ، وكونوا عباد الله إخوانا

« أيها الرئيس الغائب بجسمه ، الحاضر معنا بروحه ، قد سمعنا قولك وانتصحننا بنصحك ، فاجتمعنا اليوم لنبرهن للعالم أجمع أن عملك دائم بإذن الله وأناسأرون في الطريق التي فتحتها أمامنا ، وضخيت زهرة شبابك في تمهيدها ، فقم في أمان الله ورضوانه ، وفي الختام هلمرا بنا نبتهل إلى الله أن يمدنا بروح منه ، ويوفقنا إلى ما فيه الخير والفلاح ، وقولوا معي : لتحي الأمانة ليحي الوطن ! لتحي ذكرى مصطفى كامل باشا ! ،

ثم وقف الأستاذ عثمان صبري ، صهر مصطفى كامل ، ومدير جريدة
ذي الجبشيان استاندارد ، وألقى خطبة أبان فيها أن محمد فريد هو المرشح لخلافة
مصطفى ، وكانت الفكرة موضع إجماع الحاضرين قبل الاجتماع ، فنودي به
رئيساً للحزب الوطني ، وكان في الثانية والأربعين من عمره ، وانتخب على بك
فهمي كامل شقيق مصطفى كامل وكيلا للحزب ، في المركز الذي خلا بانتخاب
فريد رئيساً ، وانتخب أحمد بك لطفي المحامي الكبير عضواً باللجنة الإدارية ،
ثم وقف فريد وشكر الحاضرين على ثقتهم فيه ، وقال : إن المادة الأولى من
لائحة الحزب تقضى بانتخاب الرئيس مدى الحياة ، وإن هذا النص امتياز خاص
بالمغفور له مصطفى كامل ، وطلب تعديل هذه المادة لمناسبة انتخابه ، وتحديد
المدة التي ينتخب لها الرئيس ، فأجابت الجمعية طلبه ، وقررت جعل مدة
الانتخاب ثلاث سنوات كانتخاب أعضاء اللجنة الإدارية

وعرضت الجمعية لإقامة تمثال مصطفى كامل فقررت الاشتراك في المشروع ،
على أن يكون قومياً عاماً ، لأن مصطفى كامل لم يكن يمثل الحزب الوطني وحده ،
بل الأمة كافة

تجديد الاحتجاج ضد الاحتلال

وقررت الجمعية تجديد الاحتجاج على الاحتلال البريطاني وإرسال تلغراف
بهذا الاحتجاج إلى وزير خارجية إنجلترا ، فكان هذا القرار إعلاناً منها
باعتمادها التمسك بالجللاء ، الذي هو شعار الحزب الوطني ، ومتابعة السير على
خطة مصطفى كامل ، حتى تفي إنجلترا بوعودها ، وهذا نص التلغراف :
« جناب السير إدوارد جراي وزير خارجية إنجلترا بلندن

« الجمعية العمومية للحزب الوطني انتخبني رئيساً بدل المرحوم مصطفى كامل
باشاً ، وكلفتني بأن أجدد احتجاجها على احتلال القطر المصري بلا حق ،
وتعلن عزمها على السير في خطة المرحوم الرئيس حتى تفي إنجلترا بوعودها ،

محمد فريد

رئيس الحزب الوطني

وخلف المترجم مصطفى كامل أيضاً في رئاسة شركة جريدتي ليتند إجبسيان
وذي إجبسيان استاندارد ، حيث اجتمعت الجمعية العمومية للشركة عقب وفاة
مصطفى وانتخبت الفقيد رئيساً للشركة ، ومديراً لجرائدها ، وقد قبل الرئاسة ،
وتنازل عن المرتب المخصص لهذه الوظيفة ، وكان ألف جنيه سنوياً

اضطلاعه بأعباء الزعامة

حمل الفقيد عبء الزعامة بكل ما أوتي من همة وكفاية ، وصبر وشجاعة ،
وإخلاص وتضحية ، فأخذ يشرف على تحرير الألوية الثلاثة ، ويوجه سياستها
في السبيل التي رسمها مصطفى ، وناهيك بتوجيه سياسة ثلاث صحف يومية كبرى ،
تصدر بثلاث لغات مختلفة ، وكان فوق التوجيه والإشراف العام يكتب المقالات
العديدة في اللواء ، . كأنه محرر فيه ، وكذلك في جريدة ليتندار إجبسيان ، إذ
كان يجيد الكتابة بالفرنسية كأحد أبنائها

وأنشئ في أول عهده بالرياسة نادي الحزب الوطني بشارع المغربى (عدلى باشا
الآن) رقم ٣٣ بأعلى قهوة النيوبار ، وتولى رياسة النادي إلى جانب رياسته
للحزب ولشركة اللوائين الفرنسى والانجليزى ، وخصص كل وقته للعمل في
الألوية الثلاثة ، وفي رياسة الحزب والنادى ، وأهمل مصالحه الخاصة ، لكي
ضيطلع بهذه الأعباء الجسام

وكان الموقف دقيقاً حين تولى زعامة الحركة الوطنية ، خلفاً لباعثها العظيم ،
فإن وفاة مصطفى قد أحدثت فراغاً كبيراً يصعب شغله ، ولكن الفقيد برهن
على أنه جدير حقاً بأن يخلفه ، وزاد مركزه صعوبة أنه خلف مصطفى في
وقت اشتدت فيه الحركة الوطنية ، واتسع مداها ، إذ ظهرت قوتها وعظمتها
في تشييع جنازة الزعيم الأول ، فأوجس الاحتلال خيفة منها ، بعد أن كان
يظنها عبثاً وهواً ، وأخذ يضاعف الجهود لمسكاتها ، وبذلك استهدف الفقيد
للحرب التي نظمها الاحتلال ضده ضد الحركة الوطنية ، وناله من أذى الاحتلال
وصنائه أكثر مما نال مصطفى

أضف إلى ذلك أنه تولى الزعامة في الوقت الذي ظهرت فيه « سياسة الوفاق » بين المعتمد البريطاني السير جورست والخديو عباس الثاني ، فصارت الحركة الوطنية وصار فريد هدفاً لحرب مشبوبة من القوتين المتحالفتين : قوة الاحتلال الأجنبي ، وقوة الحكومة المصرية ، بوزرائها وكبار موظفيها ، وسلطانها المختلفة

ولا تنس أيضاً أن الأحزاب الأخرى ، كحزب الأمة ، وحزب الإصلاح ، كانت تناوى فكرة الجلاء ، وتدعو إلى تسفيهاها ، فكان لابد للحزب الوطني من جهد كبير للدعاية لها ، هذا إلى أن هذه الأحزاب قد نفست على الحزب الوطني المكانة التي نالها من الشعب ، فوقفت له موقف المناوىء المترصد ، وناله من حملاتها أذى كبير ، وعلى أن الفقيد كان يميل دائماً إلى توحيد الصفوف ومهادنة الأحزاب الأخرى ، فإنها لم تقابل هذه الروح بمثلها ، بل أعدت عدتها لمحاربته ، والإصرار على مناوآته ، فكانت رأسه فريد للحركة الوطنية تكتنفها المصاعب والعقبات من جميع النواحي

طلب إلغاء المحكمة المخصصة

اجتمعت اللجنة الإدارية يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨ ، عقب انتخاب فريد رئيساً للحزب ، وقررت المطالبة بإلغاء المحكمة المخصصة التي ألقت لمحاكمة من يتهم من الأهالي بالتعدى على ضباط وجنود جيش الاحتلال ، وذلك لمناسبة ذكرى تأسيسها في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ (١) ؛ ورفع الفقيد هذا الطلب إلى الخديو في خطاب قال فيه :

« مولاي ؛ أتشرف بأن أرفع إلى مقامكم السامي أن اللجنة الإدارية للحزب الوطني ، كلفتني في جلستها المنعقدة بتاريخ أمس أن نلتمس من سموكم باسم الحزب الوطني إصدار أمركم العالي بنسخ الدكرية والصادر في ٢٥ فبراير سنة

(١) راجع تأسيسها ونظامها في كتابنا عن مصطفى كامل ص ٤١ (من الطبعة الأولى)

١٨٩٥ بتشكيل المحكمة المخصصة التي لها في نفوس المصريين آلم وقع، خصوصاً بعد حادثة دنشواي المشنومة، حتى يمحي ذكرها ويزول أثرها، وقد شمل عفوكم الباقيين من شهدائها على قيد الحياة، فليكن في إلغائها بعض السلوى والعزاء لأقارب من شنعوا بناء على حكمها، فتندمل كلومهم، وترتاح نفوسهم؛ وبكل أدب واحترام أرفع هذا الالتماس إلى مقامكم الرفيع، وما زلت المخلص لعرشكم السامي،

محمد فريد

رئيس الحزب الوطني

حفلة التأبين الكبرى لمصطفى كامل، وخطبة المترجم

٢٠ مارس سنة ١٩٠٨

ظهر وفاء الفقيد لمصطفى كامل في حفلة التأبين الكبرى التي أقامها باسم الحزب يوم الأربعاء لوفاة مصطفى (١)، وكان هو أول خطباء الحفلة، فألقى الخطبة الآتية في رثاء الزعيم الأول:

«إخواني الأعزاء: إن اجتماعكم هذا لا كبر دليل وأسطع برهان على أن رئيسنا المرحوم مصطفى كامل باشا لم يميت، نعم لم يميت من جمعت كلمته هذه. الألوف المؤلفة من الناس، بل هذه الملايين العديدة من الخلائق، بعد أن كنت لا ترى اثنين يتفقان على عمل ما، حتى ضرب بتخاذلنا المثل وقالوا: إن المصريين اتفقوا على أن لا يتفقوا، ولكن الفقيد بث هذه الروح الجديدة بين جميع طبقات الأمة المصرية بثباته وعدم تزعزع عزيمته أمام مصادفه من العقبات ولاقاه من الصعوبات التي أنا أعلم بها من غيري

«وضع مصطفى كامل نصب عينيه خدمة مصر وإيقاظها من سباتها منذ كان بمدرسة الحقوق الخديوية بل منذ كان بالمدارس الثانوية، وسار في طريقه

(١) راجع وصفها وما قيل فيها من المراثي في كتابنا عن مصطفى كامل ص ٢٨٦ (من الطبعة الأولى)

الشريف ، طريق التفانى فى خدمة البلاد ، لا يلوى بمنة أو يسرة ، حتى توجَّ الله أعماله بالنجاح ، ورأى غرسه يانعا قبل أن يترك هذا العالم الفانى ، نعم إن مصطفى كامل لم يمت ، بل روحه ترفزف علينا وتنظر إلينا من المملوكات الأعلى ، تشجعنا على السير فى الطريق المستقيم الذى رسمه لنا ، وإن نترك هذا الغراس الشريف غراس الوطنية الحقة يزول أو يعوقه أى عائق عن النمو ، ولو فعلنا ذلك لارتكبنا أكبر خيانة نحو الوطن المحبوب

« إن هذه الفكرة السامية ، فكرة خدمة اوطن حتى الممات ، كانت تملأ جنانه ووجدانه منذ بدأ فى عمله ، فقد كتب إلى جوابا فى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٦ من فيينا ، قال فى آخره :

« إنى مستمر إلى يوم الوفاة على خدمة بلادى ، وإن غيرتى على حقوقها تزداد يوما بعد يوم ، ولا يقلل من عزمى تهاون بقية المصريين أبداً ، بل إنى سائر إلى الأمام حتى أنزل القبر وبعد موتى يكون على روحى واجب الاستمرار وواجب دعوة الأحياء إلى العمل أو إن شئت قل : واجب إحياء من هم أموات فى قالب أحياء ،

« لقد نجح مصطفى فى عمله ، فقد أصبح القوم كلهم أحياء ، وأصبح القوم كلهم متفقيين على التعاون والتضافر على خدمة هذه البلاد العزيزة ، فاستمروا يا إخوانى فى هذا الطريق السوى ، ولا يقعدنكم عن العمل تثبيط بعض ضعفاء العزيمة أو انتقاد بعض الجاهلين والمتجاهلين لمقاصدنا الشريفة ، فإن سرنا بعزيمة واتحاد لا يلبث أهل القطر أجمعهم أن يصبحوا كالبنيان المرصوص يشد بعضهم بعضا ونلنا ما كان يسعى إليه فقيدنا

« وكتب إلى فى جواب آخر من بودابست فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦ رداً على من كانوا ينكرون عليه فائدة عمله قائلاً : « ولسكنهم جهلوا أن لى زوحا هى من نور الحرية الساطعة ، لا تستطيع الحياة فى ظلمات الظلم والاستبداد ، جهلوا أن روحى تنادى إلى يوم الممات ما شاكلها من الأرواح الشريفة ، لتتحد

معها على القيام بهذا العمل الشرعى الحق ، وماذا أقول لك وأنت تحس بما لا يستطيع القلم كتابته ، وأنت إذا تلوت هذه الأسطر سالت الدموع من عينيك ، ماذا أكتب وأنا كلما شاهدت هذه البلاد وشاهدت فيها علم الوطنية عالياً مرفوعاً ازداد لهيب فؤادى وتفتت منى السكبد ،

« هذه أقواله من نحو اثني عشر عاماً ، فحق لمصر أن تبكيه بدل الدموع دماً ، ووجب أن تقيم له التماثيل في كل المدن الكبرى ، ووجب على كل مصرى أن يضع صورته أمامه ، ليقتبس نور الحرية من خدماته التي كانت أشعتها تخترق الحجب فتصل إلى أعماق القلوب ، ووجب علينا أن نستنير بما كتبه من المواعظ والحكم الوطنية ، نعم إن صورته لن تغيب عنا بل هي منقوشة على صفحات قلوبنا ، كما أن أقواله مكتوبة بأحرف من نور على أفئدتنا . ولكن فائدة التماثيل هي لمن يأتى بعدنا ولم ير بعينه ذلك الذكاء ولاهاتيك الشهامة التي كانت تنبعث من محياه فتحرك القلوب الجامدة ، لقد شهد له ألد أعدائه بقوة التأثير بخلاصة منطقة وقوة حجته . ونفوذ روحه إلى نفس المتكلم فيخرج من لدنه مقتنعاً معترفاً بفضلته إن لم يكن جهرأ فسرأ

« إخوانى الأعزاء : لقد اجتمعتم هنا لتأبين المرحوم مصطفى كامل وذكرك فضائله نظاماً ونثراً ، ولكن أنى للشعراء والأدباء أن يوفوه حقه من الشناء والمديح ، وهو من النوابغ الذين يبعثهم الله كل حقبة من الزمان لإحياء موات الأمم والقيام بواجب إحياء من هم أموات في قالب أحياء

« إن أحسن تأبين لفقيدنا المرحوم هو أن نسير في الطريق السوى الذى رسمه ومهده لنا ، وأن نضم صفوفنا حتى لا يدخل بينها منافق أو مخاتل ؛ ونسير كرجل واحد إلى فتح قلعة الحرية وامتلاك أبراجها وتحصينها بالنظام النيابى الدستورى حتى لا يمكن إخراجنا منها ثانياً

« إن أحسن تأبين لفقيدنا العزيز ترتاح إليه روحه الشريفة الطاهرة ، هو أن نبرهن للعالم أجمع أن مصطفى كامل لم يموت ، وأن روحه اتحدت بروح كل

فرد منا فأصبحنا كلنا مصطفى كامل ، ونكون قد حققنا ما كتبته لى بالجواب السابق ذكره « وبعد موتى يكون على روحى واجب الاستمرار ، وواجب دعوة الأحياء إلى العمل ،

« فىا أيها الفقيد المحبوب ، ويأيتها الروح الطاهرة ، وقد تحقق ما كنت تؤمله ، وما قضيت زهرة شبابك للوصول إليه ، وأصبحت الأمة بعناصرها الثلاثة مسلمين ومسيحيين وإسرائيليين كلها مجتمعة كرجل واحد متحدة الأفكار والقلوب ، لا يمنعها عن الحصول على رغائبها مانع ، ولا تقف فى وجهها قوة ، فقوة الأمة فوق كل قوة ، وأمتنا المصرية قد شعرت بقوتها وتركت اليأس ظهرياً ، اتبعا لقوله رحمه الله (لامعنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة)

« إخوانى ، قال تعالى فى محكم التنزيل : (وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) وقال تعالى : (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) ،

حفلة الأستاذ ويصا واصف فى الإسكندرية

٧ مارس سنة ١٩٠٨

كان الأستاذ ويصا واصف (رئيس مجلس النواب فيما بعد) عضواً باللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، ومن خاصة أنصار مصطفى وفريد ، وقد نظم الحزب اجتماعاً بالإسكندرية يوم ٧ مارس سنة ١٩٠٧ بمسرح زيزينيا ، حضره إلى جانب الوطنيين كثير من النزلاء الأجانب ، وفيه ألقى الأستاذ ويصا واصف باسم الحزب خطبة باللغة الفرنسية ، ذكر فيها فضل مصطفى كامل على الحركة الوطنية ، قال : « لقد جاءتنى دعوتكم أيها السادة فترددت كثيراً فى قبولها ، وذلك لأنه لم يمر زمن طويل على الاحتفال الذى أقيم فى هذا المكان ، وسمعت فيه معى خطيباً ذلق اللسان فصيح البيان ، لا يشبهه فى قوته إنسان ، ولما كان صدئ صوته لا يزال یرن فى آذانكم فيطربها ويشجها ، ويحرك فى نفوسكم أشرف

الإحساسات ، فقد خشيت أن أظهر لكم صغيراً جداً بالقياس إلى ذلك البطل العظيم ، فأكون سبباً لتحريك مرارة الأسف والحزن الشديد في قلوبكم ، ولكنكم ألحتم على إلحاحاً شديداً وذكرتموني بتاريخ المؤسس الحقيقي للوطنية المصرية الحديثة ، وتاريخ جهاده السنوات العديدة ، وهذه ذكرى عزيزة لدى ، زال أمامها وأمام فصاحتكم وقوة إقناعكم ما كان ينازعني من عوامل التردد كما يزول الندى تحت عين الشمس ، ثم إنني بقبولي دعوةكم أيضاً إنما جئت طائماً لإرادة هذا الرئيس المرحوم للحزب الوطني ، الذي كان يكره كرهاً تاماً كل أمر لم تظهر مقاصد أصحابه ، والذي كان يريد منا أن نزيل كل سوء تفاهم ، وأن نشرح مطالبنا ونطرحها على بساط البحث وندعو الجميع إلى المناقشة فيها جهاراً ونخطبنا إن كنا مخطئين

«وإنني أيها السادة في هذا المسرح الذي كل مافيه يذكرني بهذا الفقيد العزيز ، وفي هذا الموقف الذي وقفه مراراً يبذر البذور الجيدة التي أثمرت ثمراً مدهشاً ، أشعر بالحزن الشديد الذي يلم بي ، فبإسنانكم أقدم لهذه الروح الطاهرة شكرنا وإعجابنا واحترامنا ، على أن الذي يعزينا أيها السادة ويقوى قلوبنا هو أن الحزب الذي أسسه الفقيد قد برهن على تضامنه واتحاده وانتظام صفوفه ، وتأكدوا أنه سيستمر على الخطة التي رسمها له ، بغير ضعف ولا انقسام ، وأن الرئيس الجديد الذي انتخبه الحزب الوطني وأعضاؤه الكرام سيدافعون عن مبادئ الفقيد دفاع الأبطال ،

ورد مطاعن الطاعنين على الحزب الوطني ، ففند مزاعم اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٦ إذ رمى الحركة الوطنية بأنها مصطبغة بالصبغة الدينية ، فنفي عنها هذه الصبغة ، قال في هذا الصدد :

« هل توجد أمة في العالم أسعدها الحظ لأن تبني وطنيتها على قواعد متينة كالتي تبني عليها الوطنية المصرية التي يشترك أفرادها في الجنس واللغة والعوائد والقانون والمآضي والتاريخ والتي يتألم أعضاؤها بآلام واحدة ، ويكون بكماء

واحداً ، ويفرحون فرحاً واحداً ، والتي لأفرادها أن يقولوا إنما نحن أبناء أم المدنية القديمة ، فأى أساس أمتن من هذا الأساس ، أساس الوطنية المصرية ؟ فهل لو لم يكن المسيحيون على تفاهم تام مع إخوانهم المسلمين في فكرة الوطنية كانوا يشتركون معهم في تلك المظاهرة الكبرى التي جرت لفقيد الشرق والوطنية ؟ ثم إن حزبنا أيها السادة مفتوح لمن يريد الدخول فيه من المسلمين والإسرائيليين والمسيحيين ومن دخلوا فيه تكون لهم جميع الحقوق ، ويجتمعون في جميع الاجتماعات وينتخبون في جميع الانتخابات ، فان كل ما نعمله نعمله جهاراً

« أى دليل تريدون على حسن نياتنا أصدق من هذا الدليل ، أى دليل تريدون على تأسيس حزب سياسى على المبادئ الوطنية التي تحترم الاعتقادات ، وتحترم النظام وتحترم الملكية وتحترم الحقوق المكتسبة أيا كانت ، ثم تكلم طويلاً عن حركة المطالبة بالدستور ، وحبذا وأيدها ، وختم خطبته بقوله :

« أيها السادة : إن الحزب الوطنى جعل شعاره « أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا » ، وإن هذا الشعار إنما هو مكتوب على قلب كل عضو من أعضائه ، وإلى أعبر عن آرائه إذا قلت لكم إن مصر تشكر الأوروبيين الذين عليها تاريخها وأفهموها هذا المبدأ الجميل ،

احتجاج الفقيد على تصريحات وزير الحرية البريطانية

اقترح أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى فى شهر مارس سنة ١٩٠٨ إنقاص جيش الاحتلال فى مصر والهند وإفريقية الجنوبية ، فأجاب اللورد هلدين وزير الحرية ، بأنه فيما يختص بمصر خاضع لرأى وزارة الخارجية التي تعارض فى كل إنقاص ، وأضاف إلى ذلك احتمال وقوع اختلافات جنسية أو دينية فى مصر ، مما يستدعى بقاء جيش الاحتلال فى مصر

فلم يفت الفقيد الاحتجاج على هذه التصريحات التي تعارض قضية الجلاء

وأرسل على الفور يوم ٢١ مارس سنة ١٩٠٨ التلغراف الآتى إلى اللورد هالدين :

« يحتج الحزب الوطنى بشدة ضد ما ادعيتموه من إمكان حدوث اختلافات جنسية أو دينية فى مصر ، ويصرح بأنه لا يخشى أبداً حدوث أمر من هذا القبيل ، وأن الأمة كلها متحدة فى طلب الجلاء عن البلاد ،

مطالبة الوزراء بالاستقالة

بعد تصريح وزير الخارجية البريطانية

تجددت مسألة (النصائح البريطانية) فى عهد السير إدون جورست المعتمد البريطانى ، الذى خلف اللورد كرومر ، فسأل أحد أعضاء مجلس العموم وزير الخارجية البريطانية فى شهر أبريل سنة ١٩٠٨ عن سلطة المستشارين الإنجليز بمصر ، وعن مدى ما يبدو أنه من « النصائح » ، فأجابه وزير الخارجية بأنه فى حالة وقوع خلاف بين المستشارين والوزراء يرجع الأمر إلى معتمد الحكومة البريطانية ، وهو يطلب التعليمات اللازمة من حكومته

فكتب القعيد مقالة طلب فيها من الوزراء الاستقالة من مناصبهم احتجاجاً على هذه التصريحات ، وقال فى هذا الصدد :

« فبمقتضى هذه الإجابة يكون نظارنا الكرام قد أصبحوا موظفين إنكليزاً تحت سيطرة المستشارين ، فيصدرون لهم الأوامر ، وما على حضراتهم إلا القيام بتنفيذها ، مقابل الراتب الذى يتقاضونه فى آخر كل شهر ، نعم إن هذه الحالة ليست بجديدة بل إنها تقررت بقوة الاحتلال أيام سلاخ السودان عن مصر وعدم قبول المرحوم شريف باشا به ، وتفضيله الاستقالة على التوقيع على ذلك القرار المشؤم ، الذى كانت نتيجته اشتراك إنجلترا مع مصر فى امتلاك السودان هذه الشركة الباطلة التى احتج عليها الحزب الوطنى فى ١٩ يناير الماضى ، ولكن من عهد المرحوم شريف باشا الآن لم نسمع بأن وزيراً توقف أو امتنع أو

عارض أو أبدى أى ملاحظة على أمر صدر إليه من مستشاره أو من رئيسه الإنكليزى ، بل الكل راضخون لأوامر مستشاريهم ، بفضل الراتب والمحافظة عليه ، إلا أن هذا التصريح الأخير جدد عهد الاستعباد الذى كان موجوداً ضمناً بين النظار المصريين والحكومة الإنكليزية وجعله فى قوة عقد كتابى واجب التنفيذ ، فهل يرضى حضراتهم بهذا القرار الصادر لهم من سماء لوندرة وهل يقبلون أن يكونوا موظفين مصريين اسماً ، تابعين فعلاً للحكومة الإنكليزية التى لها دون غيرها الحق فى الفصل فيما عساه أن يقع بينهم وبين مستشاريهم من الخلاف ، وهو لم يحصل ولن يحصل ماداموا قابلين تضحية كل إرادة واستقلال شخصى أمام محبة المحافظة على الراتب أو طمعاً فى الوصول إلى رئاسة مجلس النظار ، وهل يكون لحضراتهم بعد ذلك اعتبار فى نظر المصريين بل فى نظر أنفسهم بعد هذا التصريح القاتل لكل إرادة شخصية فيهم ، والذى جعلهم آلات للاحتلال يحركها كيف يشاء ، ألم يحن الوقت الذى تسمع فيه الأمة أن وزراءها اتفقوا على الاستقالة إن لم يكونوا أحراراً فى دواوينهم ؟ إن الأمة قد شعرت بأنها أمة حية وأظهرت هذا الشعور بطرق مختلفة . ولكن يظهر أن هذا الشعور لم يصل إلى كراسى الوزراء ، بل إنهم على عهد الاستسلام والخنوع للأمر الإنكليزى . . . ومن الغريب أن بعض هؤلاء النظار يدعى أنه كل شئ فى نظارته ، وأن مستشاره كالصفر على اليسار ، ولا تأثير له ، وأن الأمر فى نظارته على عكس النظارات الأخرى ، ولكن ماذا يكون جوابه أمام تصريح السير ادوارد جراى ؟ هذا ما ننتظر الرد عليه من المدافعين عنه . إن السبب الوحيد الذى ينتحله النظار للبقاء فى دست الوزارة ، رغمًا عن تجريدهم من كل سلطة ، هو أنهم لو استقالوا لوجد من بين المصريين كثيرون غيرهم يقومون مقامهم ويحلون محلهم ويتقاضون الراتب الباهظ الذى يتقاضونه الآن ؟ فلماذا يتركون لغيرهم هذا الراتب الضخم وتلك الأبهة العظيمة وذلك الجبروت ؟ هل الذى يأتى بعدهم يكون أقدر منهم على حفظ كرامة المنصب وخدمة البلاد ؟ كلا ! إذن فهم أولى بكل ذلك ولو مقتتهم الأمة واعتبرتهم موظفين إنجليز . ينفذون الأوامر التى تصدر إليهم من قصر الدوبارة ، هذه حجتهم

وهذا دفاعهم عن أنفسهم . فلتتدبر الأمة ولتتحكم عليهم حكمها النهائي بما هم
أهله ،

خطبته بدار التمثيل العربى

١٧ أبريل سنة ١٩٠٨

وهى أول خطبة سياسية جامعة للفقيد عقب ولايته رئاسة الحزب الوطنى ،
ألقاها بدار التمثيل العربى الذى كان معروفاً بمسرح الشيخ سلامة حجازى .
بشارع الجنيينة البحرى . أبان فيها فضل مصطفى كامل وأنصاره فى محاربة اليأس
وغرس روح الأمل والجهاد فى النفوس . وذكر كيف اضطلع برياسة الحزب
الوطنى وحمل هذا العبء الثقيل ، مع علمه بفداحته ، قال :

« برهن الحزب الوطنى على ثباته باجتماعه فى رابع يوم وفاة المرحوم
وإجماع أعضائه على انتخاب خادمكم هذا ، لوثوقهم به أكثر من ثقته بنفسه ،
ووضعوا على كتفيه هذا العبء الثقيل الذى دكّ قوى سلفه وبرى جسمه حتى
قضى فى زهرة شبابه ، فقبلت مستعيناً بالله وبجميع إخوانى أعضاء الحزب
الوطنى ، مضحياً وقتى وحياتى فى سبيل خدمة الوطن وأهله ،

وعرج على الدستور وعلى الحركة الدستورية التى أقامها الحزب الوطنى
فى عهد رياسته ، للمطالبة بالمجلس النيابى ، وكانت أهم موضوعات الخطبة ، وذكر
لمعة من تاريخ النهضة الدستورية فى أوروبا والشرق ، وأشار إلى تصريحات
السير ادوارد جراى وزير خارجية إنجلترا بمجلس العموم وقوله : « إن الخديو
ملزم بأن يستشير الحكومة الإنكليزية إذا أراد أن يمنح الأمة دستوراً ،
فاعترض على تدخل الإنكليز فى مسألة هى من حقوق الخديو وقال : « إننا
لا نطلب المجلس النيابى من إنجلترا ، بل نطلبه من حاكم البلاد الشرعى ، وقال
أيضاً : « إذا كان لا يمكن منحنا المجلس النيابى إلا بعد استشارة إنجلترا وكان
قبولها شرطاً واجباً وضرورة لازمة ، فنحن نعلن جهاراً بأننا نفضل عدم الحصول

على الدستور مؤقتاً على أن نأخذ بهذه الصفة التي يكون من ورائها القضاء
المبرم على استقلال البلاد الذي ننشده ونسعى وراءه ونضجى للوصول إليه
كل مرتخص وغال ، ثم نعي على الوزارة القائمة (١) استسلامها للإنجليز ، وحذر
الخدو من عواقب سياسة الوفاق التي نشأت في عهد السير إلدون جورست ،
واستحث الأمة على مناصرة الحزب الوطني في التوقيع على عرائض طلب
الدستور ، وهي العرائض التي طبعها ووزعها في البلاد ، وكانت الحركة على
أشدّها ، ودعا إلى الاتحاد فقال :

« الدواء الوحيد لهذه الأدواء التي لا تعد ، والتي تن منها الأمة وتشتكي ،
هو الاتحاد ، هو التضافر ، هو التكاتف على ما فيه الصالح العام ، على ما يرقى
الأمة أدياً ، على ما ينمي فيها الشعور الوطني الذي ظهرت طلائعه تبشرنا
بحسن المستقبل ، فلو كنّا يدّاً واحدة ، وقلباً واحداً ، ونفساً واحدة في أجسام
متعددة ، ولو نبذنا التفرق والشقاق والانقسام إلى أحزاب متعددة ، لا فارق
في الحقيقة بين مبادئنا ، لنلنا كل ما نطلبه من دستور ، ومجلس نيابي ، ومراقبة
فعالية على تصرفات الحكومة ، ولحصلنا على إخراج الإنجليز من بلادنا
العزيرة ،

وختم خطبته بقوله :

« وآخر كلمة ألقها على حضراتكم هي أن تطالعوا تاريخ الأمم التي حصلت
على استقلالها المسلوب ، وأن تمنعوا النظر في الطرق التي اتخذوها للوصول إلى
هذه الغاية ، أن تقفوا على أحوال بولونيا وفنلاندا واربندة ، وتتشبهوا برجالهم
وتسيروا على خطواتهم ، وأن ينشر القادرون منكم الرسائل والكتيب في
تاريخ هذه الأمم الحية ، لتكون ذكرى لغيركم من بني الوطن ، فإن الذكرى
تنفع المؤمنين ،

كانت هذه الخطبة نجاحاً كبيراً للفقيه ، وبرهنت على سعة اطلاعه السياسي

وقوة وطنيته ، وما أشربت نفسه من روح التضحية والإخلاص في الجهاد ، ولعلك تليح استعدادده للتضحية من إشارته إلى أن زعامة الحركة الوطنية (في ذلك الوقت) كانت مصدر العناء والآلام لمن يحمل لواءها ، وكيف أنها قضت على حياة سلفه العظيم ، ومع ذلك فقد احتمل أعباءها بشجاعة وإقدام

اسناد رئاسة تحرير اللواء

إلى الشيخ عبد العزيز جاويش

في منتصف سنة ١٩٠٨ اختار الفقيد لرئاسة تحرير (اللواء) المرحوم الشيخ عبد العزيز جاويش ، وكان قد تعرف به لأول مرة في مؤتمر المستشرقين بمدينة الجزائر سنة ١٩٠٥ ، وعرفه بمصطفى كامل سنة ١٩٠٦ بباريس ، فتمكنت بينهم أواصر الصداقة والميول الوطنية

فلما رأى أن (اللواء) في حاجة إلى رئيس تحرير كفء لهذه المهمة عرضها على الشيخ عبد العزيز جاويش ، وكان وقتئذ مفتشاً بوزارة المعارف فقبلها ، وبدأ يكتب في اللواء يوم ٣ مايو سنة ١٩٠٨ ، وافتتح أول مقالة له بقوله :

« بعونك اللهم قد استدبرت حياة زادها الجبن وخور العزيمة ، ومطيتها الدهان والتلبيس ، في أسواقها النافقة ، تشتري نفيسات النفوس بزيوف الفلوس ، وتباع الذمم والسرائر ، بالابتسام وهز الرموس ، ويمنك اللهم أستقبل فاتحة الحياة الجديدة ، حياة الصراحة في القول ، حياة الجهر بالرأي ، حياة الإرشاد العام ، حياة الاستماتة في سبيل الدفاع عن البلاد العزيزة ، أستقبل هذه الحياة بعد أن قضيت في سابقتها ثمانى حجج ، بلغت فيها ذلك المنصب ، الذي كنت فيه ما بين محسود عليه ومرجوف فيه ، أستقبل هذه الحياة المحفوفة بالمخاطر ، منبراً في ميدانها ، فإما إلى الصدر ، وإما إلى القبر ، موقناً بما أعد الله لعباده العاملين المخلصين من الظفر والفتح المبين ، عارفاً أن :

الحى لا يموت إلا مرةً والموت أحلى من حياة مرةً

« وكيف لا نقدم من أنفسنا قرايين بين أيدي أهرام هذا القطر ونيله ؟
أم كيف لا نصرف كل مرتخص وغال في سبيل تحريره ، وقطع اليد الغاصبة
له جزاء بما كسبت ، فلنتمسك بذلك المبدأ الشريف ما حيينا ، ولنعتصم به ما بقينا ،
ولنرفع أصواتنا حتى نطرق بها أبواب السماء ، فنستنزل المقت والسخط على
من دخلوا بلادنا ، وقبضوا بأيدي جبروتهم على نواصينا ، واستخدموا في سبيل
إصابة غرضهم أفرادا إذا ما لقوكم قالوا إنا لكم ، وإذا خلوا إلى شياطينهم ،
قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون ، أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ، فما
رجحت تجارتهم ، وما كانوا مهتدين

« سيدسير اللواء كما كان عليه ، خادما للأمة المصرية ، مدافعا عن الأريكة
الخدوية ، ما حرصت على مصلحة رعاياها ، مجاهداً للإنجليز ما بقوا في بلادنا
حائاً على الفضيلة والأخلاق السكرية ، داعياً إلى توحيد عناصر الأمة على
اختلاف مللها ونحلها ، وتباين مشاربها وطبقاتها ، فاللهم أسألك لساناً ناطقاً
بالصواب والحكمة ، وقلماً لا جولة له في ميادين القحة ولا علم له بمعاهد الفحش
والسباب ، فما أحوج الأمة إلى كلمة حق يستمعونها ، وجميل عظة يعونها ، وما أضمن
الجرائد أن تتضامن وتتعاون على البر والتقوى ، وما أخلقها أن تجتمع حتى
تكون يداً واحدة على أعدائها ، يحذرونها ويخشون بطشها ، وما أحرأها أن تعلم
أنها بتفرقها وتخاذلها ، إنما تشمت عدواً مبيناً . وتسكد صديقا شفيعاً ، فأرسل
اللهم على قادة هذه الأمة ومرشديها من عندك روحاً يجمع شتيتها ، ويوحد
كلماتها ، ويعصم أقدامها من الزلل . وآراءها من الخطأ والخطل . آمين »

وقد استمر الشيخ جاویش يشغل رآسة تحرير صحيفة الحزب الوطنى حتى
فبراير سنة ١٩١٢ ، إذ هاجر إلى الأستانة ، وأسس بها جريدة «الهلل العثمانى»
وتولى المرحوم أمين بك الرافعى منذ ذلك الحين رآسة تحرير صحف الحزب
الوطنى

الحركة الإجتماعية للطالبة بالدستور

من أجل الأعمال التي قام بها الفقيد عقب ولايته الزعامة الوطنية ، توجيه الأمة إلى مطالبة الخديو بالدستور ، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء (١) على ما طلبته « الجمعية العمومية » ، في شهر مارس سنة ١٩٠٧ من إنشاء المجلس النيابي إذ جاء في هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتي :

« ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذي ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن في توسيع اختصاص مجالس المديرية (٢) ،

فكان هذا الجواب إهانة للأمة ، وانها ما لها بعدم كفايتها للنظام الدستوري ، فاعزم المترجم رد هذه الإهانة ببعث حركة إجتماعية من الأمة للمطالبة بالدستور ، يتوجه بها إلى الخديو ، وفعلا أعد الحزب الوطني عرائض لتقديمها إليه بطلب إنشاء المجلس النيابي ، وهذا نص الطلب (٣)

« مولاي :

« إني بكل إخلاص وثقة بميولكم السامية ألتبس من لديكم أن تمنحوا رعايتكم المخلصة ما منحها أبوكم الكريم إياه في سنة ١٨٨١ وهو إنشاء مجلس نيابي يكون عوناً لحكومتم السنية على نشر العلوم والمعارف ، ويساعدكم على ترقية البلاد تحقيقاً لميولكم الطاهرة ؛ وأنت يا مولاي الأمير ، خير من يقدر الدستور قدره ، ، لأنك نشأت نشأة عصرية ضاعفت محبتك لرعايتك التي رقيها أجل أمنيتك

(١) كانت الوزارة مؤلفة حينئذ برئاسة مصطفى فهمي باشا وأعضاؤها: حسين نخري باشا . سعد زغلول باشا . أحمد مظلوم باشا . بطرس غالي باشا . إبراهيم فؤاد باشا . محمد العباني باشا .

(٢) محفوزات الجمعية العمومية لدور انعقاد سنة ١٩٠٩ وثيقة رقم ٧

(٣) اللواء عدد ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٨

« وتفضلوا يا مليكي بأن تعدوني في مقدمة رعاياك المخلصين ، الإمضاء
وطبيع الحزب الوطنى عشرات الآلاف من هذا الطلب ، ووزعها على
أعضائه وأنصاره والمصريين كافة فى جميع الجهات للتوقيع عليها

فأقبلت الأمة على هذا المشروع عن طيب خاطر إقبالا إجماعيا ، وانتهالت
عرائض الدستور على الحزب وعلى اللواء من العاصمة والشعور والبنادر والأقاليم ،
والقرى القريبة والبعيدة ، واشترك فى توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة
والمشقة ، والسيدات والآنسات المهنديات ، وتبعهم جميع طبقات الأمة ،
فكان لهذه العرائض دوى هائل فى البلاد ، وكانت أكبر دعاية للدستور

وقد سعى الاحتلال لإحباط هذه الحركة ، إذ سأل أحد أعضاء مجلس
العموم السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا عما إذا كان للخديو أن يمنح
مصر دستورا أو مجلسا نيائيا ، فأجابه بأنه لا يمكنه ذلك إلا بعد استشارة
الحكومة البريطانية ، فأسرع الحزب الوطنى إلى دحض هذا الجواب ، وأرسل
احتجاجا إلى السير إدوارد جراى ، قال فيه :

« يحتاج الحزب الوطنى بشدة على ما تخوله إنجلترا لنفسها من الحق غير
الشرعى فى التدخل بين الأمة وأميرها صاحب السلطة فى منح أمته الدستور
الذى تكرر طلبه »

واستمر الحزب الوطنى يجمع العرائض بطلب المجلس النيابى ، إلى أن
اكتمل لديه الفوج الأول منها ، وعليها ٤٥٠٠٠ توقيع ، ومن ثم قابل الفقيد
الخديو عباس الثانى يوم السبت ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٨ ، وعرض عليه أمر هذه
العرائض ، فطلب إليه تقديمها إلى رئيس الديوان الخديوى ، أحمد شفيق باشا ،
فقدمها إليه فى ٢٩ ابريل بخطاب هذا نصه :

« رئيس ديوان خديوى سعادتلو أقدم حضر تلرى

« أشرف بإحاطة سعادتك علما بأنه عند ما تشرفت بمقابلة الجناب العالى
الخديوى يوم السبت الماضى عرضت على سموه العمل الذى قام به الحزب

الوطني بخصوص طلب مجلس نياني من سموه ، فأمرني ، حفظه الله ، بتقديم ما جمع الآن من العرائض لسعادتكم لعرضها على أعتابه السنية ، فبناء على الأمر السامي أقدم لسعادتكم هذه العرائض في أربعة مجلدات تحتوى على ستمائة وتسعين عريضة عليها ما يزيد عن أربعين ألف توقيع ، وإنى سأداوم تقديم كل ما يجمع منها أولاً بأول لسعادتكم ، سائلاً المولى عز وجل أن يحفظ الحضرة الفخيمة الخديوية محط آمال الأمة ، وأن يوفقها إلى منح مصر هذا المطلب المقدس الذي برهنت الأمة على رغبتها فيه وشدة احتياجها إليه
« وفي الختام أقدم لسعادتكم أجل تحيات المخلص ،

رئيس الحزب الوطني

محمد فريد

وفي أول ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثاني منها، وعليها ١٦٠٠٠ توقيع بخطاب قال فيه :

« سعادتلو أفندم رئيس ديوان عربى وأفرنىكى خديوى
« بناء على أمر سمو الجنب العالى الخديوى ، سبق قدمنا لسعادتكم فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٨ عرائض موقعا عليها من نحو ٤٥ ألف نفس بطلب المجلس النيابى ، والآن أقدم لكم بقية العرائض ، وعليها ١٦ ألف توقيع ، ألتس عرضها على سمو الخديو المعظم ، وأمل الأمة وطيد فى أنها تحوز رضا سموه السامى أفندم ،
رئيس الحزب الوطنى

محمد فريد

وعلى رغم ما أبدى الخديو من ارتياح فى بداية الأمر إلى تقديم العرائض إليه ، فإنه قابل اتساع الحركة بالفتور ، ولم يلبث أن تغير موقفه حيالها ، ولعل السبب فى هذا التحول ما أدركه من أنها أغضبت الاحتلال ، فتشكر لها ، وبخاصة لتورطه فى السياسة المعروفة بسياسة الوفاق

وزاد فى قوة الحركة عودة القانون الأساسى العثمانى ، وتنفيذ الدستور فى تركيا (يولييه سنة ١٩٠٨) ، فكان لإعلان النظام الدستورى فيها صدى كبير فى مصر ، إذ كان أكبر دعاية للدستور فى مصر والشرق ، وقد حنق الانجليز

من اشتداد هذه الحركة ، وحاولوا من جديد إحباطها ، فنشر السير إدوين جورست المعتمد البريطاني حديثاً له بجريدة « المقطم » ، في أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، أراد به تشييط عزائم المطالبين بالدستور ، إذ سأله مندوب المقطم : « قال قوم إن الحوادث التي حدثت في تركيا أخيراً أثرت في حكومتكم تأثيراً شديداً حتى أن حكومتكم أوصتكم حين عودتكم إلى هنا أن تدخلوا النظام الدستوري إلى القطر المصري » ، فكان جواب السير جورست : « هذه إشاعة لا أصل لها فإن ما حدث في تركيا ليس له أقل دخل في مسألة استعداد المصريين للحكم الذاتي ومقدار ما بلغوه من هذا الاستعداد » ،

فسأله المندوب : « هل أفهم من هذا القول أن لا أمل لمصر بالحصول على دستور قريباً » ،

فأجاب : « إن مصر حاصلة على دستور الآن ، وأعني به الدستور الذي يتضمنه قانونها النظامي الصادر سنة ١٨٨٣ ، فالأمة البريطانية مستعدة كل الاستعداد للسعي مع المصريين في توسيع نطاق هذا الدستور تدريجاً على قدر ما تسمح به درجة ارتقاء الأهالي في العلم والمعرفة ، أما إذا كان المقصود من هذه الصيحة في طلب الدستور إنشاء حكومة نيابية بإطلاق المعنى كما هي الحال في انكلترا وفي بلدان أخرى أوروبية ، فليس عندي على ذلك إلا جواب واحد وهو أن الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن ، والتفكير في إدخال تغيير يحدث انقلاباً كهذا الانقلاب ، ضرب من الحماقة والجنون » ،

ثم سأله : « إذن حضرتكم لا ترون رأى الذين يحسبون أن الطريقة الوحيدة لإعداد المصريين للحكم الذاتي تقوم بتجربة ذلك فعلاً ولو أدت التجربة إلى فشل مؤقت » ،

فأجاب : « نعم إنى لا أرى رأياً مؤداه أن تقضى البلاد جيلاً أو جيلين وحكومتها مختلفة معتلة تبحر البلاد عليها في الداخل ، وتفقد الثقة في الخارج ،

وأنا واثق أن البلاد تعدل عن هذه التجربة قبل أن تثمر ثمرة ، لأن إدخال
النظمات النيابية إلى البلاد ، قبل أن يجيء أوانها ، يؤدي لا محالة إلى رد فعل
يذهب بآمال الذين يتمنون مثلي قرب اليوم الذي يمكن أن تعطى مصر فيه
استقلالها الداخلي ،

ثم سأله : « فماذا تشيرون إذن على الذين يتمنون مجيء ذلك اليوم بأسرع
ما يمكن مع حفظ الفوائد المكتسبة الآن ،

فأجاب : « أشير عليهم أن يشقوا بمقاصد بريطانيا العظمى ونياتها وأن
يعاونونا في المساعي التي نبذلها الآن في السبيل الذي يبتغونه ، وأن ينتهزوا
كل فرصة ليبرهنوا الأمة البريطانية أن المجالس المحلية ومجالس المديريات التي
يراد إنشاؤها تعمل أعمالاً نافعة في البلاد وتساعد الحكومة في إدارة أحكام
البلاد طبقاً لحاجات الأهالي ورغائبهم ، فذلك أحسن حجة لتوسيع اختصاصات
تلك المجالس ،

وقد أدرك الفقيد من هذا الحديث المهيئ أن السير جورست يريد إحباط
حركة المطالبة بالدستور ، فحمل عليه الحملات الشديدة ، وضاعف جهاده لتوسيع
نطاق الحركة ، وأرسل احتجاجاً برقياً إلى السير جورست قال فيه :

« جناب السير إلدون جورست

« يحتاج الحزب الوطني بشدة ضد الحديث الذي جرى بين جنابكم ومندوب
جريدة المقطم والذي أنكرتم فيه الصفات التي تجعل الأمة المصرية مستعدة
للحصول على المجلس النيابي والحكم الذاتي من أميرها

« والحزب الوطني يصرح بأن مصر أكثر استعداداً وأهلية لحكم نفسها
بنفسها من كثير من الأمم الأوروبية ، وأن مصر ستظل تجاهد في سبيل حريتها
واستقلالها حتى تنالها ،

ثم كتب مقالا في (اللواء) قال فيه :

« عاد السير إلدون جورست من بلاده مزوداً على ما يظهر بتعليمات جديدة ، فبعد أن كان ديدنه الصمت وعدم إبداء رأيه مكتفياً بما يقال عن مصر بمجلس نواب لوندرة ، بناء على الأسئلة التي يوجهها بعض النواب إلى السير إدوارد جراي ، اتخذ خطة جديدة وهي محادثة أرباب الجرائد ، أو بعبارة أخرى نشر أفكاره في بعض الصحف المنتمية إلى الوكالة البريطانية من زمن بعيد ، ويظهر أنه على اتفاق مع السير إدوارد جراي على هذه الخطة الجديدة ، بدليل أن ذلك الوزير أجاب بمجلس العموم بنفس المعنى الذي عبر عنه هذا المعتمد في مصر في يوم واحد تقريباً ، إلى أن قال :

« وما القصد من كل هذه التصريحات ؟ القصد منها على ما أرى ظاهر جلي ، وهو التأثير على الحركة القائمة الآن بجميع أنحاء البلاد بخصوص طلب الدستور وتخدير أعصاب الأمة بإدخال اليأس على قلوب المصريين فيقبلون الحالة الحاضرة بدون ندم أو احتجاج ، ويتحملون بالصبر كل ما يصدر من الحكومة والحكام ، ويزيدون في التملق إلى أصحاب السلطة والتقرب منهم مهما كفهم ذلك ، وهذه الخطة هي نتيجة سياسية ، الوفاق ، التي وجهت لإيها الأنظار والأفكار في خطبتي التي ألقيتها في ١٧ أبريل الماضي ،

إلى أن قال : « إن مثل هذه التصريحات لا تميت الشعور بل تزيد قوة على قوة ، فإن الأمة متى علمت أن القائمين بهذه الحركة السلبية أجمعوا أمرهم على معاكستها ، نبذ بعض أفرادها ما بينهم من النفور أو التحاسد وتركوا الشخصيات واتحدوا قلباً وقالباً على المطالبة بحقوق وطنهم ، فإن اتحاد الخصوم علينا يرشدنا إلى الواجب نحو بلادنا وأمتنا ، وهو أن نكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً

« فالواجب علينا أمام هذه التصريحات أن لا ندع اليأس يتسرب إلى قلوبنا ، كما لا نترك لتصريحات السير إدوارد جراي منفذاً إلى نفوسنا ، بل تتبع سبيل الحكمة والسكون الذي اتبعناه الآن

« والواجب على حضرات أعضاء مجلس شورى القوانين أن يقرروا في أول اجتماع لهم طلب الدستور ، وأن لا يجتمعوا مرة أخرى إلا إذا حصلوا عليه ، فإن وجودهم بهذه الحالة بدون رأى محدود سمح للسير ادوارد جراى أن يقول بأن بمصر دستورا ، فليبرهنوا على أن هذه الحالة البتراء لا تعتبر دستورا في نظرهم ، وأنهم يفضلون ترك كراسيهم على أن يشغلوها بلا عمل ، حتى لا يقال فيهم إنهم لا يرغبون في هذه المراكز الاسمية إلا طمعا في الظهور ، وإلا فما داموا ودمنا على هذا الجود وهذه الاستكانة ولم نغير ما بأنفسنا ، فلن يغير الله ما بنا ، فقد قال تعالى (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) »

فهر فريبر

وصل صدى هذه الحركة إلى مجلس شورى القوانين ، فاجتمع يوم السبت ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، وأثيرت مسألة المجلس النيابى في الجلسة ، ولكن الأعضاء لم يتفقوا رأيا على مطالبة الحكومة بإنشائه ، وانقسموا إلى فريقين : فريق الأغلبية في جانب تأجيل النظر في الاقتراح إلى الاجتماع التالى ، فى أول ديسمبر ، وفريق الأقلية ، وعددهم عشرة فقط ، رأوا مطالبة الحكومة فوراً بإنشاء المجلس ، وقد أثنى اللواء على هؤلاء العشرة ، وسماهم (العشرة الكرام) ، وانها لتعليهم تلغرافات التهنئة من مختلف الجهات لشكرهم على موقفهم المشرف

وسماهم الطلبة فى هذه الحركة ، فأرسل طلبة الحقوق إلى الخديو فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ لمناسبة عودته إلى العاصمة برقية تهنئة ضمنوها رجاءهم إليه إعلان الدستور ومنح الأمة المجلس النيابى ، وحدثت فى محطة طنطا مظاهرة وطنية أثناء مرور الخديو بها فى عودته إلى العاصمة ، حيث طبع الشباب أوراقا صغيرة ، كتب عليها (تكرموا بمنحنا الدستور) ، وأطاروها فوق الرموس ، ووصل الصالون الخديوى جملة منها ، واطلع عليها الخديو ، فبدأ عليه الاستياء ، وتظاهر الطلبة فى العاصمة حين مرور الركب الخديوى هاتفين له وللدستور ، وكانوا ينادون : « الدستور يا أفندينا ! »

ولما قرب موعد اجتماع مجلس شورى القوانين ذكره اللواء بواجب المطالبة بالدستور ، فاجتمع المجلس يوم أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ وأصدر بإجماع الآراء القرار الآتى :

« أن يطلب من حكومة الجناب العالى إعداد مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى إدارة أمورها الداخلية وتدير شؤونها المحلية وأن يكون رأيه تقريرياً ، فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الأهالى وفى تقرير الضرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية والامتيازات القنصلية والدين العمومى وأحكام قانون لجنة التصفية ، ولا على كل ما يتعلق بالأوروبيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على وركو الاستانة ولا على كل ما ترتبط به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات ، وبعد إعداد هذا القانون يبعث به إلى مجلس شورى القوانين لإبداء رأيه فيه ، وهذا عملاً بالمادتين ١٨ ، ١٩ من القانون النظامى ،

لم تسفر هذه الحركة عن إعلان الدستور فى ذلك العهد ، ولكنها غرست فى نفوس المصريين تعلقهم بالنظام الدستورى ، وكرهيتهم لحكم الاستبداد ، فكان لها أثرها فى يقظة الشعور الوطنى ، وارتقاء الأفكار العامة ، وتوجه الأمة إلى حقوقها المشروعة فى أن تحكم بإرادتها ، وتمسكها بالمبدأ الذى صار أساس نظام الحكم فى مصر ، وهو (الأمة مصدر السلطات) ، ولقد حققت الأمة على مدى السنين آمالها فى الدستور ، وأصبح حقيقة واقعة ، ومن العدل والإنصاف أن تعرف الأمة للفقيد فضله فى هذا الشأن ، إذ قام هو وأنصاره وتلاميذه بهذه الحركة الموفقة التى كانت بمثابة الأساس للجهد المتواصل فى سبيل الدستور ، وكان الأثر المباشر لها أن سعى الاحتلال إلى تهديتها بتعديل النظام الشورى الذى كان قائماً وتوسيعه كما سيجىء بيانه فى الفصل الرابع

الخلاف بين الفقييد والخديو

سبق القول بأن المترجم تولى زعامة الحركة الوطنية في وقت عصيب ، إذ ظهرت فيه « سياسة الوفاق » ، والآن نتسكلم عن منشأ هذه السياسة وماهيتها

كان عهد اللورد كرومر عهد مشادة مستمرة وخلاف دائم بينه وبين الخديو عباس الثاني ، مما فصلناه في كتابنا عن مصطفى كامل ، وكان من نتائج هذا الخلاف مناصرة الخديو للحركة الوطنية ، ولم يكن يكتفم تأييده لها وإظهار شعوره نحوها ، وقد دافع عنها في حديثه لجريدة الطان الفرنسية سنة ١٩٠٧ ، ورد عنها حملات دعاة الاستعمار ، إذ قال :

« ولقد أخطأ القائلون إن المطالب الوطنية أخذت شكل حركة عداوية للأجانب ، وحركة تعصب ديني ، وإني أنكر ذلك بكل قواي ، فإن الشعب المصري طيب بفطرته ، نزيه مجده ، ومعتدل متسامح ، ومتى عومل برقة ورعاية يعرف كيف يجيب عن هذه الثقة »

ولكن موقف الخديو قد تبدل بعد استقالة اللورد كرومر في أبريل سنة ١٩٠٧ ، وتعيين السير إلدون جورست خلفاً له ، وأخذ التفاهم يبدو من الجانبين ، وبدأت من ذلك سياسة الوفاق بين الخديو والاحتلال ، وظهر تحول الخديو إلى هذا التفاهم في حديثه مع المستر ديسى الذى نشرته جريدة الديلى تلغراف في مايو سنة ١٩٠٧ قبل وفاة مصطفى كامل بنحو ثمانية أشهر ، إذ نفى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال ، وذكر اللورد كرومر بالخير ، وصرح بأن المعتمد البريطاني لا يستطيع حكم مصر وحده ، وأنه مستعد للتعاون معه وأنه لافائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال ، وأن الاحتلال البريطاني أفضل من أى احتلال آخر

ومعنى هذا الحديث فى مجموعه أن الخديو قد جهر بأنه يرغب فى إشراك المعتمد البريطانى فى حكم البلاد حكماً مطلقاً ، فلم يحجم مصطفى كامل عن انتقاد

هذا الحديث انتقاداً حازماً ، رغم صدوره من الرئيس الأعلى للدولة ، قال في هذا الصدد :

« مما يجب علينا إعلانه والجهر به أمام الملا كله ، أن كل مصرى صادق وطني لا يقبل مطلقاً أن يكون حكم مصر بيد سمو الخديو بمفرده أو بيد المعتمد البريطاني ، أو بيد الاثنين معا ، بل يطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين من أبنائه ، وأن تكون نظمات الحكومة دستورية ونيابية ،

وقد استقرت سياسة الوفاق بعد وفاة مصطفى كامل ، إذ قصد الخديو إلى لندن صيف سنة ١٩٠٨ ، بعد أن لبث مدة طويلة لا يقصدها بسبب الجفاء الذي كان بينه وبين الحكومة البريطانية ، وكان يصحبه في هذه الزيارة بطرس باشا غالى وزير الخارجية ، والذي على يديه وضعت قواعد هذه السياسة ، فتم التفاهم بين الخديو والاحتلال ، وعاد إلى مصر متنكراً للحركة الوطنية ، منضماً إلى الاحتلال في مقاومتها ، وأبدى استياءه من اتساع دعاية الحزب الوطنى للدستور ، واستمراره في التوقيع على العرائض العامة بطلب المجلس النيابى ، لما رأى في هذه الحركة ما يعارض سياسة الوفاق ، وأخذ يتنكر للفقيد ذاته ، بعد أن كان يتظاهر بارتياحه لانتخابه رئيساً للحزب الوطنى ، جاء فى مذكرات فريد ماياتى :

« فى يوم انتخابى طلبنى الخديو بالتليفون ، فتوجهت إلى سراى عابدين بعد الظهر ، فقابلنى على الفور ، وهنأنى بكل لطف ، مؤملاً الخير الكثير من وجودى فى مركز الرئاسة ، ومن عباراته لى هذه الجملة أو مامعناها : إن وجود مثلك على رأس الحركة الوطنية مفيد جداً ، لأنك لست محتاجاً ولا طالباً للمال ، ولأنك من عائلة خدمت البلاد ، والدك كان مشهوراً بالعفة والصدق والإخلاص ، ولا يمكن للإنجليز أن يقولوا عنك بأنك طالب شهرة أو مال أو وظيفة الخ ، من هذه العبارات اللطيفة ، ثم سألتنى عن حالة الجرائد ، فأخبرته بأنها ستسير بإذن الله وأنا وضعنا نظاماً يساعد على بقائها ، ثم عرض علىّ

استعداداه للمساعدة بالمال ، فرفضت حتى لا أكون أسيره وطوع أمره ، وانصرفت ، رأى الرجل عقب ذلك بأنى لست بمن يطيعون أو امره إطاعة عمياء ، فأخذ يدس الدسائس لإسقاطى من جهة ، ويظهر لى التودد من جهة أخرى (١) ،

وجاء فى مذكرات أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى فى ذلك الحين (ج ٢ ص ١٤٥) عن حوادث سنة ١٩٠٨ ما يؤيد هذا المعنى ، إذا قال : « حتى كان يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨ حيث عقدت الجمعية العمومية للحزب فانتخب محمد فريد بك بالإجماع ، وطلبه الخديو فهنأه وشجعه على الاستمرار فى خطة سلفه منوهاً بحسن مركز عائلته المادى والأدبى وبأنه ليس فى حاجة إلى منصب أو مادة ، وبهذا سيكون وجوده فى رئاسة الحزب مفيداً جداً ، وقد هنأته بدورى أيضاً ، »

تغير مسلك الخديو بعد ذلك بإزاء الحركة الوطنية ، فلما أيقن فريد أنه قد تحالف والاحتلال ، لم ير بداً من أن يتصدى لمقاومة القوتين معاً ، ولم يبال غضبهما ولا تحالفهما ، وقد برهن بذلك على قوة إيمانه وشجاعته وثباته ، وأخذ يكتب مقالات شديدة بعنوان (ماذا يقولون) ، عرض فيها بالخديو وسياسته الجديدة ، وذكره بأحاديثه القديمة فى الانتصار للدستور والحركة الوطنية

كتب المقالة الأولى فى لواء ١١ أبريل سنة ١٩٠٨ ، قبل سفر الخديو إلى لندن ، قال فيها :

« أظهر «سياسى» بمن تهمهم السياسة المصرية تخوفه من تكرار زيارات السير إلدون جورست لسراى عابدين العامة ، وكتب فى هذا الموضوع عبارة فى الجورنال دى كير الصادر يوم ٨ الجارى ، وحقيقة قد لوحظ أن السير إلدون جورست لا يتأخر عن زيارة الجناب العالى كلما يقصد سموه سراى عابدين ، وأن هذه الزيارات تكاد تكون دائماً فى ساعة واحدة وهى الساعة الحادية

(١) مذكرات فريد بك ص ٤

عشرة صباحاً ، وربما استمرت إلى الساعة الأولى بعد الظهر ، وزادوا بأنه
سافر في هذين اليومين للترريض في أملاك الجنب العالى

« ولقد شغلت هذه الزيارات المتزايدة والغير العادية حضرة « السياسى » ،
وله الحق فى أن يضطرب بسببها لحصولها فى وقت يشتغل الرأى العام بمسألة
هى أم المسائل وتحقق لها قلوب المصريين كافة وقلب كل مخلص لمصر ، ألا وهى
مسألة الحصول على الدستور ، وهذه المسألة التى يشتغل الحزب الوطنى بها
الآن ويجمع الإمضاءات بشأنها على عرائض ستقدم قريباً للجنب العالى الخديو
يريد هذا « السياسى » أن يجد علاقة بين الاتفاق الودى الحاصل الآن بين قصر
الدوبارة وعابدين وبين جواب السير ادوارد جراى على سؤال المستر كيتل
بخصوص هذه المسألة الهامة ، مسألة المجلس النيابى ، فقال إنهم يقولون إن سمو
الخديو يخشى أن حركة الأفكار الحالية التى عمت البلاد تطفو أمواجها على
عرشه السامى ، ولذلك رأى من الأحوط أن يكلف الوزارة الإنكليزية
بمهمة إيقاف هذا التيار أو تحويله وضبطه ، على أن عبارة هذا السياسى الصغيرة
التي ملأها المسكر والتي يريد أن تنكش فى إحدى زوايا الجريدة قد حملت
أصحاب العقول الثاقبة على التدقيق فى بحث هذه المسألة ، كما حملت أصحاب
النفوس الشريرة أو الضعيفة على مشاركتهم فى خوفه ووهمه ، ولكن الذين
يرون من الواجب عليهم أن يتذكروا وعود الجنب العالى لا يجدون فى
« مايقولون » إلا نفثة سياسى متغيظ من عدم وقوفه على سر مايدور فى
مقابلات عابدين من الأحاديث ، أو صيحة وطنى غيور صادق بحمله إخلاصه
على التخوف مما عساه أن يكون من النتائج السلبية لهذا التقرب بين
الجنب العالى ووكيل الدولة المحتلة ، أو كما تقول بعض الجرائد بين السلطتين
الشرعية والغير الشرعية ، أما نحن فلا ندع لمثل هذه الأقاويل تأثيراً على نفوسنا
(وأغلب ما يقال كذب) ، لثقتنا فى وطنية سمو الأمير وحبه لهذه الأمة
الصادقة الولاء ، التى لم تدع فرصة حتى تبرهن على تعلقها بعرشه السامى وعائلته
الكريمة التى لمؤسسها المرحوم محمد على باشا الكبير الفضل العظيم فى بعثها من

تحت طبقات الجهل السميكة التي كانت تغشاها ، وفي إخراجها من الذل والاستعباد اللذين كانت ترسف في أغلالهما أجيالا طوالا ، هذه العائلة المدينة لها مصر بنهضتها وحياتها الجديدتين والتي سيكون على يديها خلاصها من الاحتلال الأجنبي وحصولها على الحرية المنشودة ، نعم لا يخطر على بال مصري أن سمو الخديو المتربي في وسط الأمم الحرة وبجانب أكبر امبراطور دستوري (١) ينخدع بما تزينه له سياسة السير الدون جورست اللينة الملبس ، ويضع نفسه فعلا تحت حماية انبكترا ، ، بل نحن على ثقة تامة بأن قلبه الكبير يتألم بقدر تألم قلوبنا ، إن لم يكن أكثر ، من وجود الاحتلال الأجنبي ببلاده ، وتتوق نفسه العالية إلى أن يكون حراً في بلاده ، يحكمها بصفة أمير دستوري بالاشتراك مع مجلس نيابي عالم بقوته وبالواجب عليه ، ولذلك فنحن نلفظ كل « ما يقولون » ونستمر على القول بأن فكرة المجلس النيابي سائرة في طريقها ، وليس في استطاعة أحد أن يوقفها ،

محمد فريد

ثم أعاد الكرة بلهجة أشد ، تبعاً لزيادة الصلات بين الخديو والوكالة البريطانية ، فكتب مقالة ثانية في سبتمبر سنة ١٩٠٨ ، قال فيها :
« كتبت في ١١ ابريل الماضي مقالة بهذا العنوان في جريدة اللواء أظهرت فيها تخوف بعضهم من كثرة تردد المعتمد الانكليزي على سراى عابدين ، ودافعت عن الجناب العالي ، مؤكداً ثقتي بأن لين السير جورست وابتسامه لا يفران العباس ، وأنه لا يجب علينا أن نعلق على هذه السياسة الجديدة سياسة التودد أقل أهمية ، وكتبت بهذا المعنى في جريدة الإكلير بعددها الصادر في يونيه الماضي ، وما زال اعتقادي في حكمة خديونا العباس يجعلني مرتاح البال من هذه الوجهة ، إلا أن حديثاً بدأ يدخل الشك في بعض القلوب ويحملها على التخوف من سياسة التقرب ، ويرون أن نتائج هذه السياسة أخذت تظهر بوادرها خلال هذا الحديث .

(١) يقصد الامبراطور فرانسوا جوزيف امبراطور النمسا ، وكان الخديو عباس قبل ارتقائه العرش يتعلق العلم في كلية (الترزيانوم) بالنمسا .

ويقولون إن القصد منه تثبيط همم المطالبين بالدستور من الجنب الخديو ،
وتوجيه أنظارنا إلى لوندرة وجعلها كعبة آمالنا كما صرح بذلك المعتدلون أصدقاء
اللجنة البرلمانية الانكليزية ، يقولون إن الجنب العالى كان يظهر ارتياحه للحركة
الوطنية وللقائمين بها ، بل يشجعهم أيضا على تكوين الأحزاب والأندية
السياسية لتنظيم الحركة وتوحيد الكلمة ليكون المطالبة تأثير فعلى ولا تكون
مجرد أصوات تذهب فى الفضاء بدون أن تترك فى النفوس أثرا يذكر ، ليعتقد
المحتلون أن الأمة كلها مشاركة فى الطلب ، ويستدلون على ذلك بما صرح به
الجنب العالى لمسكاتب الطان وباستقباله لمدام آدم والمسيو بيرلوتى وغيرهما
من قصد مصر من محبيها المشهورين بالدفاع عن حقوقها ، إلا أنهم يقولون إن
قصد سموه من ذلك كان محاربة اللورد كرومر شخصياً ، لا محاربة الاحتلال ،
ولا تأييد مطالب المصريين ، وإن سموه ، حفظه الله ، كان يقصد إخراج كرومر
من مصر ، فاستعمل رجال الحركة الوطنية لهذا الغرض ، حتى إذا ما حصل عليه
وأتى السير جورست واستعمل لطفه ودهاءه مع سموه ، كانت الحركة الوطنية
قد اشتدت وقويت وسرت فكرة المطالبة بالجلالة والدستور ووصلت إلى كل
طبقات الأمة ، وأصبح الوقوف أمامها من أصعب الأمور بل من رابع
المستحيلات ، يقولون إنه لما أعيد الدستور للدولة العلية زاد أمل المصريين
فى الحصول على دستورهم وقاموا بتلك المظاهرات السلمية فى القاهرة وفى جميع
أنحاء القطر ، ووصل صداها إلى أوروبا والأستانة ، ورأى الجنب العالى إجماع
الأمة على طلبه وإصرارها على نيله مهما كلفها من المساعى والمجهودات بل من
الأموال والأنفس ، فأفهمه بعض رجال بطانته ، ومن يلتصقون بهم من
يحول الدستور بينهم وبين أعمالهم المشهورة ، أن الإنكليز لا يوافقون على منح
الدستور ، وأن رجال الحركة الوطنية يخرجون مركز سموه بالحاحهم وأنه من
الضرورى السعى فى تثبيط هذه الحركة

« إلا أن نتيجة هذه السياسة ، سياسة تخدير أعصاب الأمة ، ربما جاءت
على عكس ما يتوهمون ، فإن الحركة كما قلنا شديدة وتيارها قوى جارف ،

ولا بدّ من نيل الأمة الدستور ، رضيت بطانة الأمير أم لم ترض ، يقولون إن حالة السراى تسكاد تشبه الآن حالة « يلدز » أيام عزت العابد وأبى الهدى وغيرهما ، فيحول رجالها بين الأمير وبين طلبات الأمة العادلة ، خوفاً على منافعهم الخصوصية ، فليست الأحزاب المخلصة لسموه هي التي تخرج مركزه ، بل إن هؤلاء هم الذين يخرجون مركز جناحه بحيلولتهم بين سموه وبين رعيته المخلصة فتعتقد الأمة أن سموه كان يمنيها بالدستور لغاية مخصوصة ، ولما نالها قلب لها ظهر المجن ،

وختم الفقيد مقالته بقوله : « ولا نقصد الحكومة الإنكليزية مطلقاً ، ولو كان نيلنا الدستور معلقاً على طلبه منهم ، فنخير لنا أن نبقى بلا دستور من أن نناله بالاعتراف بأن للإنكليز حقاً أو شبه حق في بلادنا مهما رمونا بالتهور أو التطرف ، فلمهم دينهم ولنا دين »

سفره الى أوروبا

ودفاعه عن القضية الوطنية

قصد فريد إلى أوروبا في مايو سنة ١٩٠٨ للدفاع عن القضية الوطنية . كما كان يفعل مصطفى كامل ، فخرج على فرنسا وإنجلترا وسويسرا ، ونشر المقالات والأحاديث في الصحف ، تعريفاً للرأى العام بالمسألة المصرية ، ودفاعاً عنها ، وقد برهن بذلك للعالم الأوروبي على قوة الحركة الوطنية ، وأنها لا تقوم بقيام شخص ، ولا تسقط بموته

والتقى بكثير من رجال السياسة والقلم في فرنسا ، ونشر بينهم الدعاية للحركة الوطنية ، وذهب إلى إنجلترا ، وشرح لذوى الرأى فيها حقائق المسألة المصرية ، لكي لا تخدعهم تقارير المعتمد البريطاني

تمسكه بمبدأ الجلاء

ولم يصرفه ذهابه إلى إنجلترا ، واتصاله برجال السياسة فيها ، عن التمسك بمبدأ الجلاء ، بل كان يعلنه في أحاديثه معهم

سأله المستر كمتل العضو بمجلس العموم في حديث له معه : « ماذا يطلب الحزب الوطني من إنجلترا » ، فأجابه على الفور : « نحن لا نطلب شيئاً سوى الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال »

وأشار عليه المستر روبرتسن العضو بمجلس العموم أيضاً والمستر بيريلسفورد مدير جريدة الديلي نيوز أن يتنازل عن طلب الجلاء ، لكي يظفر بمساعدة رجال السياسة في إنجلترا ، فرفض هذا الشرط ، وقال في هذا الصدد :

« إن هؤلاء السياسة وضعوا لمساعدتهم شرطاً ، لا يمكن أن نقبله مطلقاً ، اشترطوا لتحقيق رغائبنا أن نمحو من بينها مسألة الجلاء ، فنحن إن رضينا

بشرطهم هذا فإنما نعترف بهذا العمل العدواني وهو الاحتلال ، وهذا محال ،

ولخص مطالب مصر في المسائل الآتية : (أولاً) الجلاء عن مصر (ثانياً) إنشاء مجلس نواب (ثالثاً) تأسيس حكومة أهلية محضنة

احتفال الشباب بالفقيد

كان فريد يحمل أينما سار علم الحركة الوطنية والمبادئ الصادقة ، فلا غرو أن وجد من الوطنيين تأييداً وترحيباً به ، وقد احتفل به شباب مصر في البلاد التي مرّ بها بأوروبا ، فحين كان بإنجلترا زار (أدنبره) ، حيث أقامت له الجمعية الإسلامية مآدبة في مايو سنة ١٩٠٨ حضرها اللورد حاكم المدينة ، وخطب فيها الدكتور محمد بدر رئيس الجمعية ، ثم خطب الفقيد منادياً « بضرورة الجلاء ، لكي تصبح الأمة المصرية صديقة الأمة الإنجليزية ، وتسكون معها لاعليها ، إذا قامت بينها وبين دولة أخرى حرب عظمى (١) » ، وعرضت الجمعية عليه رئاسة الشرف لها فقبلها شاكرآ ، وأقامت (الجمعية المصرية) بأكسفورد حفلة تكريم له وأقامت جمعية الطلبة المصريين بليون يوم ٨ يولييه سنة ١٩٠٨ حفلة شاي ترحيباً به وتكريماً له على جهوده ، وخطب فيها الدكتور محمد عبدالسلام الجندي ، منوها بمجهاده وفضله على الحركة الوطنية

ولما مرَّ بجنيف أقامت (جمعية النيل) حفلة تكريم له ، خطب فيها الأمير
افندى العطار ومراد افندى الحسينى رئيس جمعية مصر بلوزان

عودته الى مصر

وعاد إلى مصر في منتصف يولييه سنة ١٩٠٨ وعلى أنه لم يعلن عن موعد
مجيئه ، فقد قوبل من الشعب بمقابلة حماسية رائعة ، فى الإسكندرية ، وسيدى
جابر ، وفى محطات دمنهور وكفر الزيات ، وطنطا ، وبها ، ومحطة العاصمة ،
وأظهرت الأمة فى استقبالها إياه دلائل تقديرها لكفاحه ، وإعجابها بجهوده
المتواصلة فى مصر وأوربا

قضية الكاملين (يولييه — أغسطس سنة ١٩٠٨)

محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش

أقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ عبد العزيز جاويش ، رئيس
تحرير اللواء ، بتهمة إهانة وزارة الحربية ، ونشر أخبار مشيرة للخواطر ، عن
حادثة عرفت بحادثة (الكاملين) ، وخلاصتها أنه وقعت فى بلدة الكاملين
بالسودان ثورة برآسة زعيم يدعى الشيخ عبد القادر ، فجردت عليها الحكومة
قوة من الجيش ، نسكت بالثائرين ، وقتلت عدداً كبيراً منهم ، وقبضت على
زعيم الثورة وكثير من أتباعه ، وقدمتهم للمحاكمة أمام المحكمة المدنية الكبرى
طبقاً لنظام العقوبات فى السودان ، واستمرت المحاكمة منعقدة من يوم ١٩ مايو
سنة ١٩٠٨ إلى ٢٣ منه ، وفى اليوم المذكور أصدرت حكماً على اثنى عشر
شخصاً منهم الزعيم عبد القادر بالإعدام ، وعلى ثمانية بالسجن المؤبد ، ومصادرة
أموالهم ، ولما عرض الحكم على حاكم السودان العام ، استبدل بحكم الإعدام
السجن المؤبد ، مع مصادرة أملاك المحكوم عليهم ، وقد ترامت أنباء الحادثة
والمحاكمة إلى مصر ، وتضاربت فيها الروايات ، وأمسكت الحكومة بآدىء
الأمر عن نشر أنبائها ، فنشر اللواء فى عدد ٢٨ مايو سنة ١٩٠٨ النبأ الذى ورده
عنها تحت عنوان (دنشواى أخرى فى السودان - ٧٠ مشنوقاً و ١٣ سجيناً) ،
وذكر أنه حكم بالإعدام على سبعين رجلاً وبالسجن على ثلاثة عشر ، وأنه أعدم

من المحكوم عليهم أربعون شخصاً ، وقد صححت وزارة الحرية تفاصيل الخبر ، ونشرت الصحف ومنها اللواء بلاغ الوزارة ، وفي ٣١ مايو نشر اللواء مقالة تحت عنوان (الحكم على أتباع الزعيم عبد القادر) أظهر فيها الشك في بلاغ وزارة الحرية ، وقال إن عدد المحكوم عليهم بالإعدام يزيد عن اثني عشر شخصاً ، فعدت الحكومة هذه المقالة إهانة لوزارة الحرية ، كما عدت المقالة الأولى إذاعة لأخبار كاذبة يترتب عليها تكدير السلم العام ، وأقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ جاويش لمحاكمته عن التهمتين ، وقد نظرت القضية في شهر يولييه سنة ١٩٠٨ أمام محكمة عابدين الجزئية برئاسة المرحوم محمد بك السبكي قاضي المحكمة ، وجلس في كرسي النيابة عطية بك حسنى رئيس نيابة مصر ، وكانت القضية من القضايا السياسية الهامة في ذلك العهد ، وتولى الدفاع فيها عن الشيخ جاويش الأساتذة أحمد بك لطفى وإسماعيل شيمى بك ومحمود بك فهمى حسين ، وبعد أن سمعت المحكمة مرافعة النيابة ودفاع المحامين ، أجلت إصدار الحكم أسبوعاً ليوم ٤ أغسطس سنة ١٩٠٨ ، وفيه قضت ببراءة الشيخ جاويش من تهمة نشر الخبر الكاذب ، ومعاقبته بغرامة عشرين جنيتها عن تهمة إهانة وزارة الحرية ، فاستأنف الحكم ، كما استأنفته النيابة لقلّة العقوبة ، ونظرت القضية يوم ٣٠ أغسطس أمام محكمة الجناح المستأنفة ، وكانت مؤلفة برئاسة محمود رشاد بك رئيس محكمة مصر ، وعضوية محمد عبد اللطيف بك وزكى أبو السعود بك القاضيين ، فقضت ببراءة الشيخ عبد العزيز جاويش من التهمتين ، فكان لهذا الحكم دوى استحسان كبير ، وانهايت على اللواء تلغرافات التهئة ورسائل الإعجاب بعدل القضاء ، وكانت هذه القضية فوزاً كبيراً للحركة الوطنية ، وجاء الحكم فيها ضربة شديدة أصابت هيبة الوزارة

خطبة الفقيد بالإسكندرية

١٥ أغسطس سنة ١٩٠٨

ألقى الفقيد بمسرح زينينيا بالإسكندرية مساء يوم السبت ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٨ خطبة جامعة عن الحالة السياسية في البلاد ، كان الإقبال على سماعها

عظيما ، إذ بلغ عدد الحاضرين في مكان الاجتماع وعلى جانبيه وفي الطرق المؤدية إليه نحو عشرة آلاف شخص ، وقد بدأ خطبته بتهنئة الأمة العثمانية على إعلان الدستور ، ودعا الأمة المصرية إلى مضاعفة جهودها لنيل دستورها ، وعرج على الحركة الوطنية في مصر ، ونادى بالتمسك بالجلاء ، واستنكر ما كانت الأحزاب الأخرى تدعو إليه من توجيه طلبات الإصلاح إلى الحكومة البريطانية ، والتنازل عن الجلاء ، وطعن على وفد من المعتدلين ذهبوا إلى لندن لهذا الغرض في صيف ذلك العام . قال في هذا الصدد ما يأتي :

« يقول لنا خصومنا السياسيون كيف نطلب الجلاء من أمة عزيزة الجانب كثيرة الجيوش والأساطيل ، إن هذا المطلب يعد تهورا بل جنونا إذا لم يكن لنا أساطيل تعادل الأساطيل الإنكليزية و جيوش تضارع جيوشها ، أي أننا لا نطلب الجلاء أبد الآبدين ، حيث أنه من الجنون الحقيقي أن نعتقد بأن مصر يكون لها يوما من الأيام هذه القوة الهائلة ، فكأنهم يقولون للمصريين : اقبلوا الاحتلال شاكرين وامثلوا لحكم القوة صاغرين ، فإن الحق في جانبها دائما ، ولذلك ترك بعضهم المطالبة بالجلاء ، وسموا هذا التحول اعتدالا في المبدأ ، وما هو إلا خيانة كبرى للوطن وبنيه ، وأخذوا من ثم في تولية وجوههم شطر لوندرة عاصمة الإنكليز ، لطلب بعض الإصلاحات البسيطة ، تعمية على الرأي العام وتضليله ، واغتراراً بوعود بعض أعضاء مجلس النواب الإنكليزي ، الذين ألفوا ما سموه (اللجنة البرلمانية المصرية) لمساعدة هؤلاء المعتدلين على الإصلاح الداخلي ، يشترط عدم التعرض للاحتلال بكلمة ، وقد كثر توجيه الأسئلة من هؤلاء الأعضاء إلى وزير الخارجية الإنكليزية عن شؤون مصر الداخلية ، كأن مصر أصبحت مستعمرة إنكليزية تسأل حكومة إنجلترا عن إدارتها واستبشر بعض البسطاء خيرا بهذا الاهتمام الظاهري ، الذي من ظاهره الرحمة ومن باطنه العذاب ، ونسوا الأمر الأساسي الذي لا يجوز أن يكون لنا مطلب غيره من الإنجليز ، ألا وهو الجلاء العاجل

« ثم ترقى هذه الفكرة المضرة ، ففكرة السكوت عن الجلاء وعدم المطالبة

به تصريحاً ، حتى أن بعض الأحزاب لم يذكره في برنامجهم ، بل اكتفى بالتذكير بالوعود ، فإذا ما اعترض عليه قال إن الجلاء من ضمن هاتيك الوعود التي يطلب الوفاء بها ، وإذا لأمه أصدقاؤه الإنكليز قال إنني لا أطلب الجلاء بل وضعت هذه الجملة المهمة حتى لا يرميني المصريون بالخيانة ، فهكذا السياسة وهكذا الدهاء

بعد ذلك ظهرت فكرة إرسال الوفود إلى لوندرة ، لا لطلب الجلاء أو الاحتجاج على دوام الاحتلال ، بل لاستعمال الاستعطاف والخنوع في طلب بعض إصلاحات داخلية محضة ، كالتى نطلبها يومياً على صفحات الجرائد ، فدُبرَت هذه الوفود بالطريقة التى عليها العموم ، أى بالاتفاق بين أعضاء اللجنة البرلمانية وأصدقائهم هنا ، وبقي الأمر مخفياً حتى لا تنتقده الجرائد بما يستحق إلا قبل سفر الوفد يومين ، إذ دعى أصحاب الجرائد فى يوم ١١ يوليه (سنة ١٩٠٨) للاجتماع فى إحدى قاعات الكونغرس فى ١٢ منه ، وكان السفر مقرراً من قبل فى ١٣ منه ، مع أنه بما لا شك فيه أن هذا الوفد كان أمره مقرراً من قبل وكننت قد سمعت عنه بباريس من بعض إخواننا المصريين الواقفين على دخائل الأمور ، وسررت جداً لما علمت أن أغلب من عرضت عليهم هذه المهمة رفضوا قبولها ، وكان مخبرى يؤمل أن الوفد لا يتألف ، ولكن بمجرد أن وطئت قدمى أرض الإسكندرية فى صبيحة ١٤ يوليه علمت بأن المساعى التى بذلت فى هذا السبيل قد نجحت ، وأن الوفد قد سافر ، ثم قرأت الخطاب التى ألقاها رئيسهم وفيها برنامجهم ، فألفيتها كما كنت أخشى ، أى خالية من المطالبة بالجلاء ، لا تحتوى كلمة ما على الاحتلال ، وأن جميع طلباته مقصورة على بعض إصلاحات داخلية ، وعلى طلب المجلس النيابى بطريقة تدريجية ، وبها شيء يسير عن طلب قيام إنجلترا بعهودها ، فكتبت ما أعتقد فيه وما علمته عنه وعن كيفية تدبيره فى مقالة نشرت فى لواء يوم السبت ١٨ يوليه الماضى ، إلا أن بعضهم اعترض علىّ بأن الوفد سيعمل عملاً ما قت بشيء منه بلوندره ، وما كان يعمل المرحوم مصطفى باشا كامل ، واسكن نسي هؤلاء المعترضون أنى لم أقصد الحكومة الإنجليزية ، ولم أطلب من الأمة الإنجليزية

إلا الجلاء ، كما يشهد بذلك حديثي مع المستر كتل العضو الارلندي بمجلس النواب الذي نشر في جريده (فريمانس) ، وإن تسكمت عن الإصلاح في بعض الجرائد فليس في صيغة الطلب أو الالتماس ، بل اشرح أمانى المصريين واحتياجاتهم ، كما رأيت في المقالة التي نشرتها في الديلى نيوز في ٢١ الماضى ، ونشرت ترجمتها فى اللواء ، أما هذا الوفد فلم يذكر الجلاء ، بل أهملوا التذكير بوفاء اليهود ، واقتصروا على طلب ما يختص بالتعليم « من تلك الأمة العادلة التى لها الرقابة العليا على مصر » ،

« كيف يجوز لمصرى أن يقول بهذه الرقابة أو يعترف بها ، ويقبل أن يرمى أمته بالقصور وعدم الصلاحية لإدارة شئونها بنفسها ، وكيف يجوز لمصرى أن يسكت عن الاحتلال وعن طلب الجلاء ، ولا يجعله فى مقدمة أمانيه التى يجهر بهما صباح مساء ، أو كلمته التى يسبح بها فى الغدو والأصال ؟ نعم هى الكلمة التى يجب على الأمهات تلقينها لأولادهن قبل الفطام ، فينطقون بها وقتما يقولون أمّاه ، نعم يجب عليهن تعليمهم النطق بهذه الكلمة التى معناها خلاص أمهم الحقيقية ، وهى مصر ، من ربة كل احتلال أجنبى »
« ولذلك أعلن هنا أننا براء من كل شخص أو جماعة يقولون بغير الجلاء أو يرضون بالاحتلال ، أو يسكتون عنه مرضاة لجماعة من مجلس النواب الإنجليزى يغرون بنا ويوهموننا بالمساعدة على نيل الإصلاح ، إن نحن قبلنا الاحتلال أو سكطنا عنه

« كيف نقبل الاشتراك فى العمل مع قوم ، هذا مبدأهم وتلك غايتهم ، وأى إصلاح يرجى ممن يسعى لابتلاع بلادنا بطريقة قانونية ، بعد أن احتلها بطريقة غير شرعية ؟ وكيف نساعد المغتصب على تأييد اغتصابه ، أو على إعطاء هذا الاغتصاب الشكل القانونى الذى لم يحصل عليه الآن ؟ إن كل ماطلبه هذا الوفد سنحصل عليه فى وقت قريب ، حينما يرد إلينا الدستور الذى لا نطلبه إلا من الخديو المعظم ، فلتسكن كل قوانا وكل مساعينا موجهة إلى نيل هذا الدستور الذى أصبح على الأبواب ،

ثم دعا الفقيد إلى تدعيم وحدة الأمة ، وتوطيد روابط الإخاء بين المسلمين والأقباط ، وختم خطبته بقوله : « اطلبوا الدستور من الجنب العالى الخديوى ، قدموا العرائض بهذا المطلب الجليل الذى لا قوام لنا إلا بعد نيله ، وانبدوا الشقاق والاختلاف الدينى ، وكونوا جميعاً إخواناً أبناء وطن واحد ، أى كونوا مصريين قبل كل شئ » ،

وقد قوبلت هذه الخطبة بالاستحسان العام والتصفيق المستمر من الحاضرين فى معظم مواضعها ، وكانت أكبر دعاية للجلاء والدستور

خطبته بالقاهرة — ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٨

لمناسبة ذكرى احتلال العاصمة

وألقى بالقاهرة فى مسرح عباس (سينما السكوزمو الآن) خطبة أخرى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٨ ، لمناسبة ذكرى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ الذى دخل فيه الإنكليز عاصمة البلاد عقب هزيمة (التل الكبير (١)) ، وأراد بإلقائها فى هذا اليوم أن تكون بمثابة احتجاج قوى رائع على الاحتلال البريطانى وإعلان عدم مشروعيته ، وقد غص المكان بالآلاف من الوطنيين وبدى الاجتماع بعزف السلام الخديوى ، ثم عزفت الموسيقى نشيد الحزب الوطنى لأول مرة ، فاشتدت حماسة الحاضرين ، وألقى الفقيد خطبته ، بدأها بالتنويه بأن هذا الاجتماع أقيم لمناسبة مرور ستة وعشرين عاماً على دخول الإنجليز مصر ، وقال : « إن الأمم تحتفل بحريتها واستقلالها ونحن نندب حظنا ونبكي استقلالنا ، وبعد أن ذكر احتفالات الأمم بأعياد استقلالها ، عرج على الذكريات الأليمة فى تاريخ مصر بعد الاحتلال ، ثم دعا إن التمسك بالجلاء ، وحمل على سياسة الأحزاب التى كانت تدعو إلى التهاون فى أمر الجلاء والاكتفاء بمطالبة الاحتلال بالإصلاحات الداخلية ، وأبان خطر هذه السياسة ، قال :

« فمتى نحتفل يا قوم بالجلاء ونصبح أحراراً حقيقة فى بلاد حرة ؟ يكون

(١) راجع فى وصفها كتابنا (الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي) ص ٤٤٨ وما بعدها

ذلك إذا فهمنا المهمة التي انتحلها الإنسكين لأنفسهم وأثبتنا بأنها اتهمت من زمان بعيد ، كما اعترف بذلك المستر جلادستون في كتابه الذي أرسله إلى المرحوم مصطفى كامل باشا في سنة ١٨٩٥ حيث قال : إن زمن الاحتلال قد فات منذ سنين .

« من بعد أن قال هذا القول القاطع ، يوجد من بيننا من يقول عكس ذلك ، وبأنه من التطرف والهوس أن نطلب الجلاء قبل أن تصبح الأمة كلها علماء ، وأنه مادامت الأمة غير متعلمة كالامة السويسرية أو الفرنسية مثلاً فلا بد من وجود مشرف علينا »

« من بعد أن قال جلادستون هذا القول القاطع ، يوجد من بيننا من يقول بمسألة الإنسكين وطلب المعونة منهم على إدخال الإصلاحات اللازمة ، حتى تضارعتهم علماً وقوة ، ولا بأس علينا لو سكتنا عن طلب الجلاء مؤقتاً كي ننال هذه المساعدة التي لا قوام لنا بدونها على ما يقولون ، وعلى هذه القاعدة المشثومة سار بعضهم ، ولكنه لم ينل إلا الخذلان ، ولم يتبعهم أحد فعادوا خاسرين ، ما هو هذا الإصلاح الذي يرجى أن يساعدنا الغاصبون على الحصول عليه ؟ أهو تعليم الأمة ، وقد قال السير جورست في تقريره عن سنة ١٩٠٧ : إن الأمة لم تستعد بعد لأن يجعل التعليم الابتدائي فيها عاماً مجانياً ،

الشجاعة الأدبية

ثم دعا إلى الشجاعة الأدبية والجهر بالحق ، ومحاسبة الكبراء والعظماء على أخطائهم ، وانتقد سياسة المجاملة في الحق ، قال :

« إن من أسباب تأخرنا السياسي المحاباة والمجاملة في المعاملات السياسية وغيرها ، فإن أخطأ أمامنا كبير حسبنا من عدم اللياقة وقلة الأدب أن ننبهه إلى خطئه ، وإذا سألنا حاكم أو عظيم عن رأينا في أمر اجتهدنا في جعل الجواب أقرب إلى ما يعتقده هو لا إلى ما يعتقده المستول ، وهو نقص في تربيتنا السياسية وأخلاقنا القومية ، فيجب على كل منا أن لا يحابي في الجواب ، أو يخفي فكره السياسي إن سئل عنه ، بل يجب علينا أن نحتج على كل كلمة نسمعها مخالفة

لرأينا ، وتناقش قائمها بالتى هى أحسن ، نعم يجب على كل إنسان ذى فسكر ورأى أن لا يجامل أو يحابى فيما يقدح فى عقيدته السياسية ، بل يدافع عنها ما استطاع ، وإنى أول من يقبل هذا المبدأ الشريف ، وأطلب من حضراتكم إظهار نفوركم منى لو أتيت فى خطاباتى أو كتاباتى ما يخالف مبادئ حزبنا ، بل يجب عليكم فى مثل هذه الحالة أن تسكتونى بل تنزلونى عن منصة الخطابة ، يا قوم إياكم والمحاباة فى الحق ، يا قوم إياكم والمجاملة فى الوطنية ، فهذه علامات على ضعف الأخلاق ، ذلك الضعف ، بل ذلك الداء الدفين ، الذى يجب علينا محاربته بكل قوانا.

العلم والوطنية

وحمل على فكرة من كانوا يقولون إن العالم يجب أن يكون بعيداً عن السياسة ، وهم يقصدون الدعاية ضد الوطنية ، قال :

« يقولون دائماً إن السياسة والعلم لا يجتمعان ، وإن السياسة يجب أن تحرم على رجال العلم ، كأن العلماء أو المشتغلين بالعلم يلزم أن يكونوا على رأى القائل « بأن لا وطن ولا وطنية ، فلا يهتمون بشئون بلادهم ، ويكون سواء لديهم إن كانت مستقلة أو خاضعة لسلطة أجنبية ، وهو قول لا يصدر عن عاقل يعرف للوطنية اسماً

« تعرفون كلكم من هو (باستور) ذلك العالم الفرنسى الذى اكتشف مكروب الكلب ، واكتشف علاجه ، وقضى حياته فى خدمة علم المكروب حتى أوصله إلى هذه الدرجة ، طبقت شهرته الآفاق ، وأهداه الملوك أكبر وساماتهم ، ومن بينهم إمبراطور الألمان ، فرفض نيشان هذا الإمبراطور العظيم لأنه عدو بلاده وقاهر أمته والمحتملة جنوده للألزاس ، وقسم عظيم من اللورين ، فكتب إليه الإمبراطور أنه أهداه نيشانه بصفته عالماً والعلم لا وطن له ، فأجابه هذا العالم الكبير بهذه العبارة : « نعم إن العلم لا وطن له ، واسكن للعالم وطناً ، وأصر على الرفض والإباء ، يا قوم انظروا إلى ما فعله هؤلاء العظماء ، وما

يفعله بعض أكابرنا أصحاب الألقاب الضخمة ، فإنهم يتحلون بحمل النياشين الإنكليزية ، ويقبلون أن يلقبوا بلقب (سير) الممنوح لهم من الغاصب لبلادهم ، فمتى وجد من بيننا من يرفض النياشين والألقاب الإنكليزية تتأكد أننا أصبحنا في عداد الأمم الحية ،

ثم تسكلم عن إفساد الاحتلال للإدارة والجيش ، قال :
« هل يرجى إصلاح من الإنجليز ، وهم الذين أفسدوا نظام الإدارة وأتوا إلينا بشبان من بلادهم ، لا يعلمون شيئاً من أخلاق الأمة المصرية ، ولا عوائدها وقيدها المديرين حتى في أصغر الأمور ، فاختل الأمن وزادت الجنايات بزيادة استخفاف الأهالي بسلطة الحكومة ، وعدم مساعدتهم لها على إظهار حقيقة الوقائع الجنائية

الاحتلال والجيش

« هل يرجى منهم إصلاح ، بعد أن أصبحت البلاد بلا جيش مصرى ، يحمى دمارها ، أو يدافع عند كل طارئ ، حتى نكون دائماً مفتقرين إلى حماية الجنود الإنكليزية ، الجيش المصرى لا يزيد عن عشرة آلاف جندى ، كثير منهم من السودانيين ، وهو مشتت في أنحاء السودان ككتائب صغيرة ، وبين كل كتيبة وأخرى مئات من الأميال ، بحيث يصعب جمعه لقمع ثورة صغيرة ، كما حصل في حادثة الكاملين .

« ماذا أقول ؟ كيف يرجى إصلاح من سالب استقلالنا ؟ كيف يرجى مساعدة غاصب في ابتلاع بلادنا ؟ يا قوم لا نغش أنفسنا ، نحن لا نسعد إلا إذا اتحدنا ونبذنا الاختلافات ، وتركنا الشخصيات وراء ظهورنا ، وصرنا حزباً واحداً يشد بعضه بعضاً ، ويد الله مع الجماعة ،

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال ، واقترح على الحاضرين إرسال تلغراف بهذا المعنى إلى السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا ، وهذا نصه .
« إن الحزب الوطنى يحتج على الاحتلال وعلى دعوى انجلترا بأن مهمتها إصلاح القطر المصرى ، ويطلب منها الجلاء لانهاء مهمتها من سنين ، ، فوافقوا عليه بالإجماع ، واهتفوا بحياة مصر والاستقلال

اضراب عمال اللواء

وتطوع الشباب في إصداره

بعث الفقيه بجهاذه المتواصل روح الإخلاص والحماسة في نفوس الشباب، وغرس في قلوبهم مبدأ الوطنية الصادقة وإنكار الذات، وقد تألف منهم جنود للوطن متطوعون لكل خدمة عامة، وظهر تطوعهم للعمل في اللواء حين وقع إضراب عماله في نوفمبر سنة ١٩٠٨؛ فقد أضرِب هؤلاء لأسباب شخصية، لا تمت إلى الحق في شيء، وإنما حرصهم على ذلك بعض خصوم الحركة الوطنية، وقد هددوا بتعطيل الجريدة ومنع إصدارها حتى تجاب مطالبهم، فما أن علم الشباب من طلبة المدارس العليا بنبأ هذا الإضراب حتى هرعوا متطوعين للعمل بدلا من العمال المضربين، واشتغلوا في صف حروف الجريدة، فلم يقف صدورهم يوما واحداً، وبذلك أذعن العمال وعادوا للعمل خاضعين.

مظاهرة طلبة الحقوق

يوم عرض الجيش الإنجليزي — ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨

اعتاد الإنجليز منذ الاحتلال أن يحتفلوا بعيد مولد الملكة فيكتوريا ثم بعيد الملك إدوارد السابع، وذلك بعرض الجيش البريطاني في ميدان عابدين، وكان اللورد كرومر يرأس هذا العرض، ثم خلفه في ذلك السير إلدون جورست، ولم يكن الخديو عباس يحضر هذه الحفلات، ولكنه بدأ يحضرها لأول مرة في عيد ميلاد الملك إدوارد السابع، يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤، ووقف تحت العلم البريطاني في ميدان عابدين، إلى جانب اللورد كرومر، وشهد العرض حتى نهايته، وقد انتقد الوطنيون هذا الموقف انتقاداً شديداً، مما اضطر «المعينة» (١) إلى إصدار بلاغ رسمي نسبت فيه حضور الخديو إلى المصادقة (٢)، ولكن الخديو حضر الاحتفال في العام التالي (نوفمبر سنة ١٩٠٥)، فانتقد المرحوم مصطفى كامل هذا الموقف في اللواء (٣)، ثم وقعت حادثة

(١) حاشية الخديو

(٢ و ٣) راجع تفصيل ذلك في كتابنا «مصطفى كامل باغث الحركة الوطنية» ص ١٨٥ (من الطبعة الأولى)

حادثة دنشواى فى يونيه سنة ١٩٠٦ ، وجاء على أثرها فوز الحركة الوطنية واشتداد السخط على الاحتلال ، فعدل الخديو عن حضور العرض فى نوفمبر سنة ١٩٠٦ ونوفمبر سنة ١٩٠٧ ، فلما جاء نوفمبر سنة ١٩٠٨ كانت «سياسة الوفاق» قد ظهرت بوادرها ، فخشى المترجم أن يعود الخديو إلى حضور العرض ، والوقوف تحت الراية البريطانية ، فنهه إلى الامتناع عن حضور الاحتفال ، وكتب (اللواء) يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٨ فى هذا الصدد ما يأتى :

« إنا نؤمل أن يجرى الأمير على خطته فى العامين الفاتتين ، وإذا أراد فليشرف على الاستعراض من القصر كما كان يفعل المرحوم توفيق باشا ، وليشق سمو أميرنا المحبوب أنا نغار على كرامته أشد الغيرة ، ولذلك نسكرك له أشد الكراهة أن يقف تحت الراية الإنجليزية ، وليذكر سموه كم اقينا من أمة هذه الراية ، وليذكر اتفاق الموظفين الإنجليز على عدم الاشتراك فى العيد المئتين لجدده محمد على ، ثم إذا شاء فليذكر حادثة الحدود ، ثم ليذكر دنشواى وما نابنا فيها من الآلام القلبية ، ثم إذا استزاد فليذكر موقف اللورد كرومر فى خطبة الوداع ، وكم عرض بسموه تعريضاً شنيعاً ، وتهديد بلاده بالاحتلال الدائم ، على أنا نميل أخيراً إلى تصديق ما روته جريدة الإيجبت من أن سموه وحضرات النظار (الذين تقرر اجتماعهم فى ذلك اليوم) سيقصرون على الإشراف على الاستعراض دون النزول إلى الميدان ، وإذا كان هذا صحيحاً كان واجباً على المعية أن تعلنه لكي تطمن تلك القلوب التى لا تدرى ماذا يأتى به الغد ،

وقد كان ما طلبه اللواء ، واكتفى الخديو بالإشراف على العرض يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨ من شرفة قصر عابدين ، وحدثت فى هذا اليوم مظاهرة وطنية لم يسبق لها مثيل فى الاحتفالات السابقة ، ذلك أن مدرسة الحقوق كانت ملاصقة للقصر (مكان قشلاق الحرس الجمهورى الآن) ، فأجمع طلبتها على الاجتماع فى ذلك اليوم بفناء المدرسة المطل على الميدان ، والمقابل لشرفة القصر ، فلما ابتدأ العرض وأخذ الجيش البريطانى يتحرك ، هتف الطلبة جميعاً (يعيش الخديو ! يعيش الاستقلال !) ، وما كاد هذا النداء يصل إلى أسماع الجمهور الذى كان يشاهد

العرض ، حتى فعل فيهم فعل السحر ، و هتفوا مثله ، ثم استمر طلبة الحقوق في هتافهم عالياً ، وكرروه مراراً ، حتى غلب على هتاف الجنود ، وأضاع هيبة الاحتفال ، فكان لهذه المظاهرة الرائعة أثر كبير في النفوس ، إذ كانت الأولى في نوعها ؛ وأعجب الرأي العام بشجاعة طلبة الحقوق الذين لم يهابوا صليل السيوف ، ولا مظاهر الرهبة التي كانت ماثلة في العرض العسكري ، وانتهالت تلغرافات الإعجاب بهذه المظاهرة الرهيبة وحنق الإنجليز على هذا الحادث الذي عكر صفو الاحتفال ، فتحدثوا في نقل المدرسة من مكانها إلى مكان آخر ؛ وتردد صدى هذه المظاهرة في الخارج ، فنشرت جريدة «الطان» الباريسية نبأً برقياً عنها نشر في عدد ١٠ نوفمبر قالت فيه :

« إن طلبة مدرسة الحقوق الخديوية اتهموا فرصة استعراض الجيش الإنجليزي في عيد ميلاد ملكهم وقاموا بمظاهرة وطنية كبرى ، إذ صاحوا مرات متوالية (ليحيى الاستقلال) وأجابهم بنفس الهتاف من كان في الخارج من المصريين ،

وتجددت هذه المظاهرة من طلبة الحقوق ومن الجمهور في ميدان عابدين يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ، إذ وقف الطلبة في فناء المدرسة ، ولما استقر السير إلدون جورست المعتمد البريطاني في مكانه بالميدان ورفع العلم البريطاني إيذاناً بابتداء العرض ، هتفوا جميعاً : (ليحيى الاستقلال التحيى الحرية) بالعربية والفرنسية ، وكرروا هذا النداء ثلاثاً ؛ وقبل انتهاء الاحتفال صاح الجنود الإنجليز (ليحيى الملك !) ، فأجابهم الأهالي الذين كانوا موجودين بالميدان (ليحيى الاستقلال !) ثلاثاً ، فكان لهذا الهتاف دوى هائل اخترق الفضاء ، وأعاد إلى الأذهان ذكرى مظاهرة العام السابق

استقالة وزارة مصطفى فهمى باشا

وتأليف وزارة بطرس باشا غالى - نوفمبر سنة ١٩٠٨

طال العهد بوزارة مصطفى فهمى باشا ، إذ كانت تتولى الحكم من نوفمبر

سنة ١٨٩٥ ، وهي وزارة الاستسلام والولاء المطلق للاحتلال البريطاني (١) وقد أدرك الاحتلال ، وبخاصة بعد استقالة اللورد كرومر ، ضرورة إحداث تغيير في الوزارة ، لكي تتألف وزارة جديدة قد لا تتهم بأنها صنيعة الاحتلال ولسكنها في الواقع تنفذ سياسته في محاربة الحركة الوطنية ، فتتحمل بعض التبعة في هذه الخطة ، وتوزع المسؤوليات بينها وبين الاحتلال ، فلا يتجه السخط إلى الاحتلال وحده .

فهذا التغيير الوزاري كان إذن فكرة انجليزية ، نفذها مصطفى فهمي باشا ، كما كان ينفذ كل أمر يصدر إليه من الوكالة البريطانية ، فقدم استقالته في ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٨ (٢) . ونسبها « لاعتلال صحته » ، فعهد الخديو إلى بطرس باشا غالي وزير الخارجية تأليف الوزارة الجديدة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ (٣) فألفها في اليوم نفسه ، ولم يدخل فيها من أعضاء الوزارة السابقة ، سوى بطرس غالي باشا وسعد زغلول باشا ، ودخلها أربعة وزراء جدد ، وهم : محمد سعيد بك (باشا) ، وحسين رشدي باشا ، وإسماعيل سري باشا ، وأحمد حشمت باشا ، فتألفت كما يأتي :

بطرس غالي باشا للرئاسة والخارجية : سعد زغلول باشا المعارف . حسين رشدي باشا للحقانية . محمد سعيد بك (باشا) للداخلية . إسماعيل سري باشا للأشغال والحربية والبحرية . أحمد حشمت باشا للمالية .
وقد استقبل (اللواء) الوزارة الجديدة بالإعراب عن أمل الأمة في أن تعلن الدستور ، وكتب الفقيد في هذا المعنى مقالا بعنوان « الوزارة الجديدة » قال فيه :

قد استقالت الوزارة الفهمية بعد أن تربعت في دستها ثلاث عشرة سنة كانت فيها مثال الطاعة والامتثال لأوامر المحتلين ، بل كانت عوناً لهم على سمو الأمير في كثير من الحوادث ، كما كانت المنهضة لإشاراتهم ضد الأمة ، قد استقالت

(١) راجع تاريخها في كتابنا « مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية » ص ٣١٣ وما بعدها (الطبعة الأولى)

(٢ و ٣) الوقائع المصرية عدد ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٨

(٧ — محمد فريد)

ولم يبق من أعضائها في الوزارة الجديدة إلا صاحب السعادة بطرس باشا غالى ، وسعد باشا زغلول ، وترك الباقون المناصب دون أن يترك أحد منهم في نظارته أثراً حسناً يذكره التاريخ ، مكثت تلك الوزارة مدة ثلاثة عشر عاماً ، وهى مدة كافية لإحياء أمة بأسرها ، وإخراجها من الظلمات إلى النور ، ومن ضيق الجهل إلى بحبوحة العلم ، ولكنهم آثروا إرضاء أصحاب السلطة ، فاكثفوا بالراتب الضخم ، ولم يعبأوا سنخطة الأمة عليهم أو رضيت عنهم ، فذهبوا غير مأسوف عليهم

« اختار سمو الأمير سعادة بطرس باشا غالى لرياسة الهيئة الحكومية الجديدة ، ووافقه المعتمد البريطانى بعد استشارة نظارة خارجية انجلترا على ما يقال ، ولم يختره سموه إلا لثقتة به وخبرته له السنين الطوال ، إذ كان يعتمد على سعاداته فى حل كثير من المشكلات ، التى كانت تقع بين سموه وبين اللورد كرومر ، ونحن لا نبدى رأياً فى سعادة الرئيس الجديد ، بل نجتهد فى نسيان ماضيه ، ونأمل أن يمحو بخدماته الجديدة ما نقش فى الأذهان من تأثير أعماله الماضية ، ونحكم على أعماله فى مركزه الجديد ، وكذلك نفعل مع سعادة أحمد باشا حشمت ، ونأمل منه أن ينفع البلاد بعلمه الواسع فى مركزه الجديد كما خدمها فى النيابة العمومية ،

إلى أن قال :

« كل أعضاء هذه الوزارة من رجال العصر المتعلمين ، فمنهم أربعة من حائزى الشهادات العالية فى العلوم الحقوقية ، هم حسين رشدى باشا ، وسعد باشا زغلول ، ومحمد بك سعيد ، وأحمد باشا حشمت ، وواحد من أكبر مهندسى العالم بشهادة الخاص والعام ، وهو إسماعيل باشا سرى ، أما رئيسهم فإنه لم يكن من حائزى الشهادات ، إلا أنه ممن يشهد لهم بالنباهة والذكاء ، والحنكة والدهاء ، فالوزارة الحالية فى مجموعها من أحسن ما يتمنى لمصر والمصريين ، ويرجى منها للبلاد خير عظيم ، وكلهم ممن درسوا الحكومات الأوروبية ، وعلموا فوائد النظام الدستورى ، وأيقنوا أن لا تقدم للبلاد إلا بمنهجها النظام النيابى ، الذى أجمعت

الأمة على طلبه من أميرها ، وكلهم ممن لا يترفعون عن اعتبار أنفسهم نواباً عن الأمة ، بل خداماً لها ، ولذلك فلنا عظيم الأمل بأنهم يكونون عوناً لها على نوال هذا الحق المقدس ، فإذا قرر مجلس الشورى طلبه من سمو الأمير لا يقررون بأن الأمة لم تزل غير أهل له أو أن الوقت لم يحن كما عودتنا النظارة السابقة (١) ، فوجود هذه الوزارة مما يشجع أعضاء مجلس الشورى المترددين وضعاف العزيمة منهم على المجاهرة برأيهم ، فهم الآن أمام وزارة كل أعضائها دستوريون ، لم يألوا العصر القديم عصر استبداد الفرد بالسلطة المطلقة ، ومما هو جدير بالملاحظة ولم يسبق له مثيل في تاريخ الوزارات المصرية عدم قبول عطوفة فخري باشا البقاء في الوزارة بعد أن لم يعين رئيساً لها ، فتركها مفضلاً الاستقالة على أن يكون مرؤوساً لرئيس كان من مرؤوسيه ؛ وهو شمم وإباء لم نعهده من قبل ، وكذلك استقال سعادة إبراهيم باشا نجيب من وكالة الداخلية بعد تعيين محمد بك سعيد ناظراً لها حفظاً لكرامته ، مع تقديره صفات سعادة الوزير الجديد حق قدرها ، واعترافه بفضلها وعلمه وسعة اطلاعه ، ونحن نأسف على خروج إبراهيم باشا نجيب من هيئة الحكومة ، إذ الأمة في احتياج لأمثاله من أبنائها المتعلمين النشيطين ، ولكننا على يقين من أنه يخدم أمته وبلاده خارج الحكومة ، أكثر من خدمته لها داخلها ، فالوطني الصادق يخدم بلاده ، أنى وجد وحيث يكون ، هذا ما عنّا لنا كتابته الآن عن هذه الوزارة الجديدة ، ندعو الله أن يوفقها إلى خدمة البلاد آمين ،

محمد فريد

وقال (اللواء) تعقيباً على هذا المقال :

« يتساءل الناس هل يبقى سعادة محمد بك سعيد رئيساً لجمعية العروة الوثقى أم يتركها كما ترك سعد باشا زغلول لجنة الجامعة ، بعد ما أسندت إليه نظارة المعارف ؟ على أننا ننتظر من محمد بك سعيد أن يظل مديراً لتلك الجمعية التي ارتقت في عهده السعيد ، ونالت البلاد منها خيراً كبيراً ، فإذا كان الناس يضعون في سعيد بك آمالهم فحقيق به أن يحقق تلك الآمال »

(١) يشير إلى رد الوزارة الفهمية على طلب الجمعية العمومية لإنشاء المجلس النيابي (انظر ص ٦٩)

على أن هذه الوزارة لم تلبث نياتها أن تكشففت ، فتبين أنها وليدة سياسة «الوفاق» تلك السياسة التي كانت ترمى إلى محاربة الحركة الوطنية بطريقة جديدة تختلف عن الطريقة السافرة التي كان يتبعها اللورد كرومر ، ونعني بها الطريقة المقنعة التي اتبعها خلفه السير جورست ، إذ يتوارى فيها الاحتلال خلف الوزارة المصرية ، ويفعل ما يريد باسمها ، وقد كتب المرحوم إسماعيل شيمى بك في أوائل عهدهما مقالة توقع فيها أن تكون حرباً على الأمة ، قال فيها (١) :

« كننا نؤمل في أن نحكم أنفسنا بأنفسنا ، كننا نعمل لنثبت للعالم المتمسدين كفاءتنا واستعدادنا ، ولكن حكم علينا الآن بأننا لا نستحق نعمة الدستور ، وهذا ما قاله الاحتلال على لسان السير جراى والسير جورست ، كننا نرأس على عطف أميرنا المحبوب في حصولنا على الدستور ، ولكننا ما أصبنا ونخاب أملنا ، فإن الاتفاق قد ساد في هذه الأيام ، (٢) ، « نعم قد صرح الجناب العالى حاكم مصر والسودان الذى تعلقت به آمال سبعة عشر مليوناً من النفوس سكان هذين القطرين — صرح بأنه لا يحكم من الآن إلا مع الاحتلال لا بدونه ، وإنى لا أتسكن في قولى هذا ، فسمو الخديو قد قاله في خطبته الأخيرة ، إن الأمير حر في أن يشرك في عرشه من يرضى عنه ، وليس لأحد الحق في إرجاعه عن رأيه ، ولكن بما أن بيننا وبين ذلك العرش طريقاً من إرادتنا لا يمكن اجتيازها فليتكرم بمنحنا الحق في أن نعتبر كل اتفاق يكون أساسه التصرف في حريتنا مائياً وباطلاً ، إن الاحتلال ينخدع كثيراً إذا ظن أن في استطاعته أن يقتل فينا كل رجاء في مستقبل حسن ، فإن محبة الأمير مهما عظم شأنه لا تختلف البتة عن محبة أى فرد ، وإرادة الفرد لا تغلب على إرادة المجموع ، وختمها بقوله :

(١) اللواء ١٧ نوفمبر ١٩٠٨

(٢) يشير إلى تصريح الخديو حين استقبال أعضاء الوزارة الجديدة إذ أشار في حديثه إلى أن الوزارة قد تم تشكيلها « في زمن ساد فيه الوفاق » فسهل عليه أن يسند إلى كل وزير المنصب الذى يستحقه

«تطالب الآن الأمة كلها بالاستقلال ، وسنقابل من الآن كل القوانين الصارمة التي لا يألون جهداً في سنّها بالهتاف : ليحيى الاستقلال وليحيى الوطن كله واحداً لا يتجزأ ، ولتحيين ساعة استقلالنا عاجلاً أو آجلاً ، فغايتنا شريفة ، وحقوقنا لا تسقط ولا تباع ، فإنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون ، فإذا أردتم أن تخضعونا خضوعاً لا قائمة لنا بعده فاجعلوا مصر قبرا لأبنائها ، لقد أصدر الاحتلال حكمه علينا ، وأمن الخديو على ما فعل ، ووزارة الوفاق قد تألفت ، فلا مناص من ذلك التنفيذ ، فلنجتمع صفّاً صفّاً ، ولنشيع الحرية مارة في نعشها !»

١- سماعيل شميمي

ولقد كان لهذه المقالة تأثير كبير وصدى بعيد في الرأي العام ، إذ احتوت على معان سامية في الشجاعة والصبر على المسكاره واشتملت على تنبؤات خطيرة عن الوزارة وسياستها حققت الأيام صدقها ، كما سيحيى بيانه

المؤتمر الوطني — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨

خطبة الفقيد

اجتمعت الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني باسم (المؤتمر الوطني) ، في فناء دار اللواء ، بشارع الدواوين (نوبار باشا الآن) صبيحة يوم الجمعة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، برئاسة الفقيد ، وألقى خطبة ضافية عن جهاد الحزب منذ اجتماع الجمعية العمومية الأولى في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ برئاسة المرحوم مصطفى كامل

تطور الحركة الوطنية في عام

وذكر ما أصاب مصطفى من المرض ، ثم وفاته قبل أن يبلغ الحزب أشده ، وما بذله هو وإخوانه من الجهود للسير بالحزب في الطريق التي رسمها مؤسسه ، وأشار إلى تأسيس شركة اللواء ، وإلى الدسائس التي قصد بها خصوم الحركة الوطنية ، وقوع الانقسام بين أعضاء الحزب ، وكيف قاوم هذه الدسائس ، وحفظ الحزب من الانحلال ، وأشار إلى إضراب عمال اللواء ، واستمراره في

في الظهور ، برغم هذا الإضراب ، ثم نوه بتأسيس اللجان الفرعية للحزب في مختلف أقسام القاهرة ، وفي المدن والأقاليم ، وإلى حركة المطالبة بالدستور ، وكيف عمت طبقات الأمة ، وانضمام مجلس شورى القوانين إليها ونوه بحركة إنشاء مدارس الشعب الليلية ، التي كان الحزب الوطني ونادى المدارس العليا عمادها

وذكر ما قام به الحزب من وضع تقرير باسم (تقرير الحزب الوطني) ، عن حالة البلاد في سنة ١٩٠٧ ، وقد وزع التقرير في أثناء اجتماع الجمعية العمومية وهو كتاب قيم ، يقع في ٢٣٩ صفحة ، من خير ما كتب عن الحركة الوطنية ، من نواحيها المختلفة ، تناول موضوعات شتى ، فيما يلي خلاصتها :

الباب الأول : عن الحركة العمومية الأهلية ، وفيه خمسة فصول :
الأول : عن الكتاتيب والمدارس على اختلاف درجاتها ، ومدارس معلمي الكتاتيب ، والمدارس الصناعية ، والجامعة المصرية ، والرد على خطبة سعد باشا زغلول وزير المعارف في الجمعية العمومية سنة ١٩٠٧ ، وهي الخطبة التي عارض فيها اقتراح الجمعية ، جعل التعليم في المدارس الأميرية باللغة العربية وسوغ جعل الإنجليزية لغة التعليم فيها (١) ، ثم تقرير على باشا مبارك عن التعليم الابتدائي والثانوي

والفصل الثاني عن وزارة المعارف والتعليم ، والمسترد دانلوب ، ومدرسة الحقوق ، وكتاب المسيو لامبير ، وحديثه ، ومقارنة بين مصر وبلغاريا في التعليم

والفصل الثالث في الأحوال الزراعية ، والنقابات الزراعية ، والعناية الصحية بالفلاح ، وتأمين الفلاح على نفسه وماله ومحصوله
والفصل الرابع في الشئون الصناعية ، والخامس في الحالة التجارية ، والسادس في الأزمة المالية

وبالباب الثاني في حياة مصر وشئونها ، ويشتمل على ستة فصول : الأول

(١) راجع ص ٤٠٩ من كتابنا عن مصطفى كامل (الطبعة الأولى)

عن مصر في عهد محمد علي ، ثم موقف انكلترا من مصر ، وحادثة دنشواي ، والمحكمة المخصصة ، وتنفيذ الحكم الفظيع ، وآمال الإنجليز الكرومرية ، وتأسيس شركة ليتندار ، والحزب الوطني ، وتصريحات محمد فريد ، وخطب المرحوم مصطفى كامل وكتاباتة . وخطبة الخديو ، ومطالب نواب مصر ، وتأثير هذه المطالب عند الإنكليز ، وخطاب محمد فريد لأعضاء الجمعية العمومية ، وتأثير الهضنة الوطنية في أعمال اللورد كرومر ، وتصريحات الخديو بشأنها

والفصل الثاني عن الاستياء العام من تقرير اللورد كرومر ، ثم استعفائه وإعلان كراهية الأمة له ، وحفلة الأوبرا في وداعه ، وخطبته وتفنيدها ، وسفر اللورد ، وتعيين السير إلدون جورست وخطبته ، وخطبة الخديو ، وسياسة السير إلدون جورست

والفصل الثالث في طلب العفو عن مسجونى دنشواي ، والإفراج عنهم ، ونمو الحركة الوطنية ، والرابع في الماليين والمطالب الوطنية ، وأهم المسائل المصرية في البرلمان البريطاني ، وعدم كفاية رجال الإدارة في مصر ، واختلال الأمن العام ، والفصل الخامس عن المالية المصرية ، والسادس عن قوة الشعور الوطني

ووعده الفقيد في خطبته بأن يضع الحزب كل عام ، مثل هذا التقرير ، عن حالة البلاد السياسية والوطنية والاقتصادية

وفيما يلي خلاصة الأعمال البارزة للحزب منذ تولى الفقيد رئاسته :

(١) الاحتفاظ بوحدة الحزب وتضامن أعضائه ، وإحباط المساعي التي كانت تبذل لحله والتخلص منه

(٢) إنشاء اللجان الفرعية للحزب في أقسام العاصمة وفي البنادر والأقاليم

(٣) تأليف مدارس الشعب الليلية لتعليم الصنائع مجاناً

(٤) وضع تقرير سنوى مفصل عن حالة البلاد

(٥) الدعاية للقضية الوطنية في أوروبا وبخاصة في إنجلترا

دعوته إلى التضامن ومضاعفة الجهود

ودعا في خطبته إلى مضاعفة الجهاد ، قال : « هذه أعمالنا بالاختصار ، شرحتها لحضراتكم ، وهي قليلة جداً ، في جانب ما يلزم لخلاص البلاد من الاحتلال ومن سلطة الفرد ، ولكنها لا يستهان بها ، إذا راعينا ما أحاط بنا من الصعوبات والدسائس ، تلك الدسائس التي ما زالت تعمل من وراء ستار ، لتفريق أعضاء هذا الحزب المتضامنين ، وإيقاع النفرة والشقاق بينهم »

الحزب الوطني

حزب مبادئ لا حزب أشخاص

إلى أن قال : « إننا متضامنون في العمل الذي فرضناه على أنفسنا ، مختارين غير مسوقين ، متضامنون للوصول إلى الغاية الشريفة ، التي وضعناها نصب أعيننا منذ سنين ، والتي هي أساس حزبنا الموقر ، وهي خلاص مصر من الاحتلال ، ومن سلطة الفرد ، نعم هم يعتقدون أن هذا الحزب المبارك يقوم بشخص معين ، أو بجماعة معينة ، لقد وهموا وضلوا السبيل ، فإن فكرة الدفاع عن حقوق مصر فكرة وصلت إلى أعماق قلوب المصريين كافة ، وامتزجت بهم امتزاج الروح بالجسد ، وجرت في عروقهم مجرى الدم ، فلو سقطت اللجنة الإدارية مع رئيسها أو استقالت ، أو نفيت من البلاد ، أو قتلت قتلاً ، لما أصاب الحزب أى ضرر ، إذ يقوم من بين الباقين من يستمر في العمل ، ويحمل العلم ، قبل أن يصل إلى الأرض ، كالجنود المحاربة ، إذا قتل حامل علمهم ، التقطه غيره قبل أن يمس التراب ، وهسكنا يحمله سيد بعد سيد ، حتى يتم لهم الفوز العظيم والنصر المبين

« المسألة مسألة مبادئ لا أشخاص ، فمهما تغيرت الأشخاص أو تعدلت فالمبدأ ثابت لا محالة بإذن الله ، فتكونوا رجالاً أيها الإخوان ، ولا تدهوا لوساوس شيطان خناس منفذاً ، يصل منه إلى قلوبكم ، وكونوا عباد الله إخواناً ،

وقد قوبلت هذه الخطبة في كل مواضعها المهمة بالتصفيق والتأييد ، وكان لها أحسن وقع في النفوس

تعديل قانون الحزب

وعرض الفقيد على المؤتمر فكرة تنقيح قانون الحزب ، وأعد مشروعاً بتعديله ، فاقترح أن يفوض المؤتمر لجنة تمثله في بحث المشروع ، وإقرار ما يرى إقراره فيه ، لكي لا يضيع وقت المؤتمر في مناقشة مواده ، فوافق المؤتمر على اقتراحه ، ومضمونه تأليف لجنة من عشرين عضواً ، منهم عشرة من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب ، وعشرة من أعضاء المؤتمر ، لتنظر في المشروع وتقرر ما تراه بشأنه ، وقد أسفر الانتخاب عن تأليف اللجنة على النحو الآتي :

عشرة أعضاء من اللجنة الإدارية وهم : حسن حارس باشا . على فهمي كامل بك . عبد الحميد عمار بك . إسماعيل لبيب بك . أحمد لطفي بك المحامي . فؤاد سليم الحجازي بك . محمود بك محرم رستم . محمود بك فهمي حسين . محمود بك حسيب

وعشرة من أعضاء المؤتمر وهم : إسماعيل شيمي بك . إبراهيم باشا حلیم . محمود بك أبو النصر . عبدالرحمن أفندي الرافعي . على بك ثروت . الدكتور إسماعيل صدقي . محمد أفندي توفيق العطار . عبد السلام الجندی . الأستاذ أحمد وجدی . أحمد فريد بك

وختم الفقيد خطبته بدعوة المؤتمر إلى إصدار قراراتين :
(الأول) تجديد الاحتجاج على الاحتلال الإنجليزي ؛ و (الثاني) طلب الدستور من الخديو ، فوافقت الجمعية بالإجماع على القرارين ، وخطب من بعده على فهمي كامل بك ، والشيخ عبدالعزيز جاویش

وهذا نص العريضة التي قرر المؤتمر إرسالها إلى الخديو للمطالبة بالمجلس النيابي :

« سمو الخديو المعظم : إن الجمعية العمومية للحزب الوطنى المنعقدة الساعة
تقدم إلى سموكم شعائر الولاء ، وتعرب لمقامكم الكريم عن آمالها فى أن سموكم
تردّون إلى الأمة دستورها ، وترجو من الله أن يوفق جنابكم العالى إلى إجابة
سؤلها ، حتى لا تحرم مصر فى عهد سموكم ما كان لها فى عهد والدكم المرحوم ،
المخلص

« محمد فريد »

مأدبة الكونتنتال

وأقام الحزب الوطنى فى مساء ذلك اليوم مأدبة بفندق الكونتنتال ،
لمناسبة انعقاد المؤتمر ، حضرها أعضاء اللجنة الإدارية ، ومن اشترك فى المأدبة
من أعضاء المؤتمر ، وبلغ عدد الحاضرين فيها نحو مائة عضو ، وألقى الفقيد
خطبة شكر فيها الحاضرين على هذا الاجتماع ، الذى ضم كبار أعضاء الحزب
وجمعهم فى مكان واحد ، وأعرب عن أمله فى أن تتكرر هذه المأدبة فى العام
أكثر من مرة ، حتى تقوى روابط الإخاء والتضامن بينهم ، وخطب بعده
إسماعيل بك لمعى المهندس ، ثم الأستاذ أحمد بك لطفى المحامى الكبير



مأدبة المؤتمر الوطني — بفندق الكونتنتنتال — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (انظر ص ١٠٦)

وترى في الصدر (إلى اليسار) الرئيس محمد فريد . وحوله وأمامه : أحمد بك لطفى . على فهمى كامل بك . اسماعيل شيمى بك . الشيخ عبد العزيز جويش . محمود بك محرم رستم . اسماعيل بك ليب . على بك تروت . محمد بك أحمد الشريف (عضو مجلس الشيوخ فيما بعد) . محمود بك أنيس . عبد الحميد بك عمار . الأستاذ عثمان صبرى . الأستاذ أحمد حلمى . طاهر اللوزى بك . حامد العلابى بك . حسن بك عمار . السيد على الغازى الطعاوى (عضو مجلس النواب فيما بعد) . محمود بك الشيبينى . يوسف بك حافظ . اسماعيل بك حافظ عثمان بك خالد . محمد خلوصى بك . محمود بك أبو العلا . حسين بك تيمور . محمود بك فهمى حسين . اسماعيل بك لمى . محمود بك عثمان ارناؤوط . الدكتور أحمد فؤاد . الخ الخ .

الفصل الرابع

جهاد الفقيد عام ١٩٠٩

حفلت سنة ١٩٠٩ بالجهود المتواصلة ، التي بذلها المترجم ، في سبيل تدعيم الحركة الوطنية ، والسير بها إلى الأمام . كما امتازت بالمشروعات الإنشائية . ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية ، التي وجه إليها جهود الوطنيين

الاحتجاج على اتفاقية السودان

بدأ الكفاح الوطني في هذه السنة بالاحتجاج على اتفاقية السودان ، فاجتمعت اللجنة الإدارية برئاسة المترجم ، يوم ١٩ يناير سنة ١٩٠٩ ، وقررت تجديد الاحتجاج على تلك الاتفاقية ، ومن طريف المصادفات أن بطرس باشا غالى الذى وقع على هذه الاتفاقية يوم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، بالنيابة عن الحكومة المصرية ، بصفة كونه وزيراً للخارجية ، كان يتولى رئاسة الوزارة سنة ١٩٠٩ ، فأرسل الفقيد إليه كتاب الاحتجاج ، وأشار فيه إلى أنه هو الموقع على الاتفاقية ، وهى شجاعة من المترجم فى مجابهة ذوى السلطة ، وهذا نص كتاب الاحتجاج :

« نتشرف بإرسال هذا الاحتجاج لمطوفتكم ضد اتفاقية السودان التى وقعتكم عليها بصفتم نائباً عن الخديوية المصرية ، لمخالفة هذه الاتفاقية للقرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية ، وأقربها معاهدة ترايبا الصادرة فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ (١) ، وذلك بناء على مقررته لجنة الحزب الوطنى الإدارية فى هذا اليوم

(١) هى العهد المعروف بميثاق النزاهة ، الذى وقع عليه سفراء الدول العظمى بالأستانة ، وبموجبه تعهدت الدول أنها فى كل اتفاق يحصل بشأن المسألة المصرية ، لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ، ولا الحصول على امتياز خاص بها (راجع كتابنا عن الثورة العرابية ص ٣٢٦)

الذى هو تذكـار عقد تلك الشركة فى سنة ١٨٩٩ ، هذا وتفضلوا بقبول
احترامات ،
رئيس الحزب الوطنى

محمد فريـر

وأرسل برقية الاحتجاج الآتية إلى وزير خارجية إنجلترا :
« باسم الحزب الوطنى المصرى ، تجدد احتجاجنا على اتفاقية السودان
المؤرخة ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . لمخالفتها لنصوص المعاهدات الدولية . وأخصها
معاهدة ترابيا المؤرخة ٢٦ يونيه ١٨٨٢ . والتى كانت الحكومة الانجليزية أول
الموقعين عليها ،

وجدد الحزب الوطنى هذا الاحتجاج فى الأعوام التالية
إنشاء مدارس الشعب الليلية

اعتزم الحزب الوطنى ، منذ أواخر سنة ١٩٠٨ إنشاء مدارس ليلية للشعب
لتعليم الفقراء والعمال مجاناً . فأنشأ ببولاق أول مدرسة من هذا النوع . وبدأت
الدراسة فيها فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ . وألقى المرحوم أحمد بك لطفى أول درس
بها . وموضوعه : (الشئون الاجتماعية)

وكان برنامج هذه المدارس يتناول المواد الآتية : القراءة والكتابة —
دروس الدين — قانون الصحة والاحتياطات الصحية — العناية بتربية
الأطفال — القوانين الخاصة بالمعاملات اليومية — الشئون الاجتماعية —
دروس الأشياء — الحساب — تاريخ مصر والتاريخ الإسلامى — جغرافية
مصر — أخلاق وآداب

وتطوع الشباب وأعضاء الحزب لتدريس هذه المواد ، وإلقاء الدروس
الليلية على العمال ؛ وبلغ عدد المدارس التى أنشأها الحزب سنة ١٩٠٩ ، لتعليم
الصناع مجاناً ، أربع مدارس فى أقسام : الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية .
تحتوى كل منها نحو مائة وعشرين تلميذاً . من مختلف الحرف . وانتشرت هذه
المدارس فى عواصم القطر . وقد ساهم نادى المدارس العليا فى هذه الحركة .
إذ ألف لجنة لنشر مدارس الشعب . وتولى أعضاؤه التدريس فيها

نقابات العمال

كان المترجم لا يفتأ يدعو إلى وضع التشريعات لحماية العمال والعناية يشئونهم، قال في هذا الصدد في مقالة له نشرت بجريدة الديلى نيوز في يولييه سنة ١٩٠٨ : إلى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال ، ولا قوانين تحديد سنهم ، ولا عدد الساعات التى يجب أن يقضوها فى العمل . فتجد العمال مثقلى الكواهل بالارحمة ، خصوصاً فى معامل الدخان ومعامل حلبج القطن ، حيث يشتغل الأطفال ذكوراً وإناثاً ، فى وسط من أردأ الأوساط ، من الوجهة الصحية والأدبية ، وقد كتبت الصحافة المصرية كثيراً عن هذه المسائل ، بلا جدوى ولا تأثير فى الدوائر الرسمية ،

وعنى الحزب الوطنى بتأسيس نقابات للعمال والصناع ، لترقية حالتهم المادية والمعنوية ، فأنشئت بيولاق سنة ١٩٠٩ أول نقابة للعمال فى مصر باسم (نقابة عمال الصنائع اليدوية) ، ووضع الحزب لها قانوناً من القوانين التى وضعت لنقابات الصناع ، واتخذ لها نادياً بالسبتية تجاه مدرسة عباس ، وكان أول رئيس لهذه النقابة ، على بك ثروت ناظر مدرسة الصنائع بالمنصورة سابقاً ، وقد ازدهرت النقابة وبلغ عدد أعضائها فى ختام سنة ١٩٠٩ نحو ثمانمائة عضو ، عدا الأعضاء المساعدين من غير العمال ، وحفل ناديا بالمحاضرات القيمة ، فألقى فيه المرحوم عمر بك لطفى محاضرة مساء ١٥ يناير سنة ١٩١٠ عن (أسباب ارتقاء العمال فى أوروبا ، وكيف يرتقى العامل فى مصر) ، وألقى بها الدكتور حافظ عفيفى بك محاضرة مساء ١٦ مايو سنة ١٩١٠ عن صحة الأطفال فى فصل الصيف ، ثم تعددت المحاضرات يلقيها أهل العلم والفضل

وسرت فكرة تأسيس النقابات فى العواصم ، فأنشئت نقابات لعمال الصنائع اليدوية فى الاسكندرية والمنصورة وطنطا وغيرها ، على مثال نقابة القاهرة

الاحتفال بالعام الهجرى

غرة المحرم سنة ١٣٢٧ - يناير سنة ١٩٠٩

بدأ الاحتفال برأس السنة الهجرية لأول مرة عام ١٣٢٦ (سنة ١٩٠٨) ،

قبيل وفاة المرحوم مصطفى كامل ، وكان ذلك من ثمرات الحركة الوطنية ، ومن علامات الشعور بالكرامة القومية ، وقد أقام طلبة المدارس الثانوية حفلة ذلك العام بدار التمثيل العربى ليلة الاثنين أول المحرم سنة ١٣٢٦ هـ (٣ فبراير سنة ١٩٠٨) ، وكانت حفلة جامعة ، برأسه الدكتور عبد العزيز نظمى بك ، خطب فيها من الطلبة : محمد أفندى توفيق ، إبراهيم صبحى أفندى نجأتى ، محمد أفندى نجأتى أباطه ، مصطفى أفندى راشد رستم ، محمد أفندى عبد الحليم ، أحمد أفندى كمال الحلى ، إمام أفندى واكد ، محمد أفندى عزيز مصطفى أفندى حسن ، محمد أفندى عبد المجيد العبد ، عبد الغنى أفندى عثمان ، مجد الدين أفندى حنفى ناصف . وألقى الشاعر إمام العبد قصيدة عن العام الهجرى الجديد . وخطب أيضاً محمد أفندى عبد الرحيم ثم عبد الحميد أفندى حمدى

وأقيمت فى تلك السنة احتفالات أخرى بالعام الهجرى الجديد فى حلوان وطنطا والإسكندرية وميت غمر ودكرنس إلخ

وفى سنة ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م) كان الاحتفال بالعام الهجرى أعظم وأفخم من احتفال سنة ١٣٢٦ ، تبعاً لنمو الحركة الوطنية ، واتساع مداها ، وتولى طلبة المدارس تنظيم الاحتفال برعاية نادى المدارس العليا ، وأقاموه بدار التمثيل العربى مساء الجمعة غاية ذى الحجة سنة ١٣٢٦ (٢٢ يناير سنة ١٩٠٩) ، برأسه المرحوم أحمد بك لطفى ، وقد خطب فيه من شباب الحزب الوطنى : عبد المجيد أفندى إبراهيم صالح الطالب بالمدرسة الخديوية ، ومحمد أفندى راضى ، والأستاذ أحمد وجدى المحامى ورئيس تحرير جريدة (الدستور) ، وإمام أفندى واكد ، ومحمد أفندى توفيق العطار

قصيدة حافظ إبراهيم

ثم وقف شاعر النيل ، حافظ إبراهيم ، وألقى قصيدته المشهورة فى تحية العام الهجرى ، قال فى مطلعها :

أطل على الأكوان والخلق تنظرُ هلالُ رآه المسلمون فكبروا

تجلى لهم في صورة زاد حسنها
وبشّرهم من وجهه وجبينه
وأذكّرهم يوماً (١) أغره مجلا
وهاجر فيه خير داع إلى الهدى
يماشيه جبريل وتسعى وراءه
بيسراه برهان من الله ساطع
فكان على أبواب (مكة) ركبته
على الدهر حسناً أنها تتكرر
وغرته والناظرين مبشر
به توج التاريخ والسعد مسفر
يحف به من قوة الله عسكر
ملائكة ترعى خطاه وتخفر
هدى ويمناه الكتاب المطهر
وفي (يثرب) (٢) أنواره تنفجر

* * *

مضى العام ميمون الشهور مباركا
مضى غير مذموم فإن يذكروا له
وإن قيل أودى بالآلوف أجابهم
إذا قيس إحسان امرئ بإساءة
ففيه أقام النائمون وقد أتت
وفي عالم الإسلام في كل بقعة
وبعد أن سرد الحوادث في مختلف البلاد الإسلامية ، طوال العام المنصرم
عرج على الحركة الوطنية في مصر ، فحياها أحسن تحية ، وكان ترجمان الشعر
والآدب في تمجيدها وتأييدها ، قال :

وفيه سرت في مصر روح جديدة
خبت زمتا حتى توهمت أنها
تصدى فأوراها وهيات أن يرى
مضى زمن التنويم يأنيل وانقضى
وقد كان « مرفين » الدهاء مخدراً
مباركة من غيرة تتسعر
تجافت عن الإبراء لولا (كرومر) (٣)
سبيلا إلى إخمادها وهي تزفر
ففى مصر أيقاظ على مصر تسهر
فأصبح في أعصابنا يتخدر

(١) يريد يوم هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام من مكة إلى المدينة

(٢) المدينة المنورة

(٣) خبت : خمدت ، وتجافت : تباعدت ، وإبراء النار : إشعالها .

شعرنا بحاجات الحياة فإن وُنت
شعرنا وأحسسنا وباتت نفوسنا
إذا الله أحيا أمة لن يردّها
وحيا الشباب بقوله :

رجال الغد المأمول إنا بحاجة
رجال الغد المأمول إنا بحاجة
رجال الغد المأمول إنا بحاجة
رجال الغد المأمول إنا بحاجة
رجال الغد المأمول لا تتركوا غداً
رجال الغد المأمول إن بلادكم
عليكم حقوق للبلاد أجليها
قصارى منى أوطانكم أن ترى لكم
فكونوا رجالاً عاملين أعزة
وعرج على حركة المطالبة بالدستور ، التي كان الفقيد رافع لوائها ، قال :

ويا طالبي (الدستور) لا تسكتوا ولا
أعدوا له صدر المكان فإننى
ولا تنطقوا إلا صواباً فإننى
فما ضاع حق لم ينم عنه أهله
لقد ظفر الأتراك عدلاً بسؤلهم
هم لهم العام القديم مقدره
ثقوا بالأمير القائم اليوم إنه
فلا زال محروس الأريكة جالساً
على عرش وادى النيل ينهى ويأمر

وقد قوبلت القصيدة بالتصفيق والإعجاب والحماسة البالغة من الحاضرين ، ولبث
في إقامتها ساعة من الزمان كاملة

وأقيمت حفلات عدة بالعام الهجرى الجديد ، في القاهرة وفي عواصم
(٨ — محمد فريد)

البلاد ، وعظم شأن هذا العيد ، فقررت الحكومة لأول مرة جعله عيداً رسمياً تعطّل فيه الدواوين ، وصدر هذا القرار في عهد وزارة بطرس غالى باشا ، وهذا نصه :

بمناسبة أول السنة الهجرية الجديدة ستقفّل نظارات الحكومة ومصالحها في يوم السبت أول محرم سنة ١٣٢٧ - ٢٣ يناير سنة ١٩٠٩ ، (١)

الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل

١١ فبراير سنة ١٩٠٩

كانت الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل مظهرة قومية رائعة ، تجلّى فيها تقدير الشعب للزعيم الراحل وتمسكه بمبادئه وقد أعد الحزب الوطنى موكباً هائلاً يوم ١١ فبراير ، وهو يوافق يوم تشييع الجنازة ، تجلّت فيه معاني الوفاء والوطنية ، وجعل منه الفقيد سبيلاً إلى بث روح المثابرة والإخلاص والتضحية ، وغرسها في النفوس ، وكتب مقالا جاء فيه :

إن موكب الغد ليس بموكب ذكرى فقيدنا فقط ، بل هو عبارة عن مظاهرة كبرى ، ولكن لا كالمظاهرات العادية التي يكثر فيها الهتاف والصياح ، بل مظاهرة صمت وسكون ، وهيبة ووقار ، تعلوها المهابة ، ويرفرف عليها الجلال ، يتذكر كل من رآها أو اشترك فيها ، أن مصر لم تزل تن من سلطة الفرد ، وتسمى النيل الدستور ، وتشكى من احتلال الغريب ، وتحكمه في رقاب أبنائها ، وتصرفه في خيراتها وأموالها ، بلا مراقبة من الأمة ، يتذكرون كل هذه الأمور ، وتتجسم أمامهم كل هذه المعاني ، فتشتعل نار الحمية الوطنية في قلوبهم ، ويزدادون وطنية على وطنيتهم ، ويعرف الغريب والنزيل والرائح والغادي مقدار تضامنهم وارتباطهم ، فيحترمهم ويعتبرهم أمة حية ساكنة رزينة ، تستحق أن تتمتع بما لجميع الأمم والشعوب ، من الحقوق الطبيعية ،

(١) ملحق الوقائع المصرية عدد ٢٠ يناير سنة ١٩٠٩ (٢٧ ذى الحجة ١٣٢٦)

التي لا تسقط مهما طال على اغتصابها الأمد ، ومهما بلغ إهمال أصحابها في المطالبة بها

« مات مصطفى كامل ، فحزنت عليه الأمة ، وظن أعداؤه أن حزبه قد زال بوفاته ، كما ظن أعداء حرية الأمة ، أنه أصبح من السهل تحويل رجال حزبه عن مبادئه الصحيحة ، وحملهم على العدول عنها إلى سياسة المسالمة ، والخنوع لأصحاب السلطة والجبروت ، ولكنهم لم يلبثوا أن تأكدوا بأن من قضى زهرة حياته وضحي بمستقبله لخدمة الوطن ، لا يتحول عن مبادئه الذي عاش عليه ، مهما أريد التأثير فيه بالوعد أو الوعيد والتهديد ، ومهما حملته السير في الطريق الذي اختاره لنفسه من الخسائر المادية ، وإن من كانت هذه صفاته ، وهذا مبلغ اعتقاده ، لا تغره ابتسامة ولا تخدعه مقابلة ، ولا يحيد عن مبادئه إلا بالخروج من هذا العالم الفاني

« إن الحفلات التي تقام غداً في أغلب البنادر والقرى لأكبر دليل على نماء الشعور الوطني في البلاد ، وأكبر مشجع لنا على السير في هذا الطريق القويم ، طريق خدمة الوطن والسعي المتواصل لنيل الدستور ، والحصول على الجلاء ، مهما اعترضنا من العقبات ، إن الشعور الحقيقي ينمو كلما كان الطريق وعراً ، وها قد مهد منه جزء ليس بالقليل ، وأصبح الدستور على الأبواب ، بعد اتحاد مجلس الشورى والجمعية العمومية على طلبه ، ومؤازرة الأمة لهما ، وبعد نيل إخواننا العثمانيين إياه ، فثابروا على المطالبة به ولا تفوتكم فرصة للجهر بطلبه أمام سمو الخديو في حله وترحاله ، وليطلبه من سموه كل من يتشرف بمقابلته من الأعيان ، حتى يتأكد أن الأمة مجمعة على طلبه ، وأنها أصبحت تستحقه ، ولا شيء يرجعها عن الحصول عليه ، فسموه دستوري ، وقد صرح بذلك في غير ما وضع ، ولكن هي الأمور مرهونة بأوقاتها ، فلا تيأسوا ، ولا يقعدنكم رفض الحكومة المتواصل ، فقد لاحظتم الفرق الظاهر في كيفية الرفض ، وفي لهجة الوزراء ، مما يدل على أن الأمر أصبح أقل صعوبة من ذي قبل ، وتيقنوا أن لاقوة في هذا العالم يمكنها الوقوف أمام

الرأى العام إذا اجتمع ، أو أمام الأمة إذا اتحدت ، فالاتحاد والاتحاد ، والشباب ، والمثابرة المثابرة ، وكونوا دائماً على سنة فقيدنا ، حتى تنالوا بغيتكم أو تموتوا فى سبيل الجهاد عن بلادكم ، كما قضى رحمه الله ،

وسار الموكب يوم ١١ فبراير سنة ١٩٠٩ ، من دار اللواء بشارع الدواوين ، إلى مدفن الزعيم الأول ، فكان موكباً رهيباً ، أعاد إلى الأذهان جلال موكب الجنائز ، احتشدت فيه طوائف الشعب وطلبة المدارس جميعها ، واللجان الفرعية للحزب الوطنى ، كل طائفة تحمل عليها مجللاً بالسواد ، وسار الموكب على الترتيب الذى وضعته لجنة الاحتفال ، وكان النظام كاملاً ، والسكون شاملاً ، واخترق الشوارع المؤدية إلى المدفن ، فزحرت بالجوع الحاشدة ، وكان لا يمر فى طريق إلا ويسود السكون الواقفين على الجوانب ، وعطلت قطرات الترام والعربات فى كل مكان مر فيه ، ورفعت المحال التجارية التى مر بها شارات الحداد ، اشتراكاً فى الاحتفال ، وانتهى الموكب إلى مدفن الزعيم ، وهناك احتشد من وسعهم المكان فى فناء المدفن ، الخارجى والداخلى ، ومروا على قبره يضعون حوله باقات الزهور والرياحين

قصيدة حافظ ابراهيم

ووقف على القبر شاعر النيل ، حافظ ابراهيم ، فألقى قصيدته العصماء فى ذكرى الزعيم ، قال :

طوفوا بأركان هذا القبر واستلموا (١)	وافضوا هنالك ما تقضى به الذمم
هنا جنان ^٢ تعالى الله باريته	ضاقنا بآماله الأقدار ^٢ والهمم
هنا فم ^٢ وبنان ^٢ لاح بينهما	فى الشرق فجر ^٢ تحي ^٢ ضوءه الأمم
هنا كفم ^٢ وبنان ^٢ طالما نثرا	نثراً تسير ^٢ به الأمثال ^٢ والحكم
هنا الكمي ^٢ (٢) الذى شادت عزائم ^٢	لطالب الحق ركناً ليس ينهدم
هنا الشهيد ، هنا رب اللواء ، هنا	حامى الذمار ، هنا الشهم ^٢ الذى علموا

(١) استلم القبر أى لمسه بيده
(٢) الشجعان

يا أيها النائم الهاني بمضجعه
باتت تسائلنا في كل نازلة
تركت فينا فراغا ليس يشغله
منفّر النوم (١) سباق لغايته
لهنك النوم لاهم ولا سقيم
عنك المنابر والقرطاس والقلم
إلا أبقى ذكي القلب مضطرم
آثاره عمم — آماله أمم

إني أرى وفؤادي ليس يكذبني
أرى جلالا، أرى نوراً، أرى ملكا
الله أكبر، هذا الوجه أعرفه
غضو العيون وحيوه تحيته
وأقسِموا أن تذودوا عن مبادئه
روحاً يحفُّ بها الإكبار والعظم
أرى محيا يحينا ويبتسم
هذا فتى النيل، هذا المفرد العلم
من القلوب إذا لم تسعد (٢) الحكم
فنحن في موقف يحلو به القسم

ليك نحن الأولى حركت أنفسهم
جئنا نؤدى حسابا عن موافقنا
قيل اسكتوا فسكتنا ثم أنطقنا
قد اتهمنا ولما نطلب جللا
قالوا لقد ظلموا بالحق أنفسهم
إذا سكتنا تناجوا، تلك عادتهم
قد مر عام بنا والأمر يُحزُّ بنا (٥)
فالناس في شدة، والدهر في كلب (٦)
وللسياسة فينا كل آونة
بيننا نرى جمرها تخشى ملامسه
تصغي لأصواتنا طورا لتخدعنا
لما سكنت ولما غالك العدم
ونستمد ونستعدى (٣) ونحتكم
عسف الجفاة (٤) وأعلى صوتنا الألم
إن الضعيف على الحالين متهم
والله يعلم إن الظالمين هم
وإن نطقنا تنادوا : فتنة عمم
آنا وآونة تلتابنا النقم
والعيش قد حار فيه الحاذق الفهم
لون جديد وعهد ليس يُحترم
إذا به عند لمس المصطفى فحم
وتارة يزدهيها السكر والصمم

(١) منفّر النوم أى مسهد

(٣) نستمد نطلب المدد ونستعدى نستنصر

(٥) حزبه الأمر اشتد عليه

(٢) أسعده أعانه :

(٤) يريد بالجفاة المحتلين

(٦) الكلب : الشدة

فمن ملاينة أستارها خدع ماذا يريدون (١) ؟ لاقرت عيونهم كم أمة رغبت فيها فما رسمت ما كان ربك رب البيت تاركها لبيك إنا على ما كنت تعهده فيعلم النيل أنا خير من وردوا إلى أن قال :

يا أيها النشء سيروا في طريقته فكلكم (مصطفى) لو سار سيرته قد كان لاوانياً يوماً ولا وكلاً (٤) وأنت يا قبر قد جئنا على ظمأ أين الشباب الذي أودعت نصرته وما صنعت بآمال لنا طويت ألا جواب يروى من جوانحنا نعم أنت ، يكفيك ما عانيت من تعب هذا (لواؤك) خفاق يظلمنا وقد استمع الجمع إلى القصيدة في خشوع وتأثر ، وأثارت من قلوبهم كامن أشجانهم ، وأحيت في نفوسهم ذكرى الزعيم العظيم ، ومبادئ القومية ، ولما وصل حافظ إلى قوله : وأقسموا أن تذودوا عن مبادئه فنحن في موقف يحلو به القسم ضج الحاضرون بالهتاف : أقسمنا ! أقسمنا ! فكان هذا اليوم يوماً مشهوداً في تاريخ الحركة الوطنية

وتحدد هذا الموكب في الذكرى الثانية لوفاة الزعيم يوم ١١ فبراير سنة ١٩١١ ، كما أقيمت الحفلات بإحياء ذكراه في كثير من عواصم المديرية والأقاليم .

(١) يريد المحتلين

(٣) جازه أى جاوزه

(٥) الديم جمع ديمة السحاب

(٢) الحول : القوة

(٤) الوكل العاجز الذى يكل الأمر إلى غيره

(٦) وجم يحجم سكت عن الجواب

إنجاز تمثال مصطفى كامل

حدث شيء من التراخي من اللجنة التي ألفت لإقامة تمثال مصطفى كامل ، وظهرت على صفحات د اللواء ، رسائل من بعض الوطنيين يتساءلون عن أسباب هذا التراخي ، ويتهمون بعض أعضاء اللجنة بأنهم لم يكونوا مخلصين للمشروع يوم أن اشتركوا فيه ، وبخاصة بعد أن نشر في بعض الصحف مقال غفل من الإمضاء ، يدعو كاتبه إلى العدول عن عمل التمثال ، لأنه كما زعم « إحياء للوثنية » ، فاعتزم المترجم أن يضع حداً لهذا التردد ، ورأى أن خير وسيلة لإنجاز التمثال تأليف لجنة تنفيذية من بعض أعضاء اللجنة العامة تعنى بأمره ، فاجتمعت اللجنة العامة يوم الأحد ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩ برئاسة إسماعيل صبرى باشا الشاعر الكبير (رئيسها) ، وحضور محمد فريد بك ، والدكتور محمد علوى باشا ، وعلى فهمى كامل بك ، وحسن عبد الرازق بك ، ومحمود بك أبو النصر ، ومرقص حنا بك ، والاستاذ ويصا واصف ، وأحمد لطفى السيد بك ، وأحمد عبداللطيف بك ، وقررت انتداب لجنة تنفيذية برئاسة الفقيد ، وعضوية على فهمى كامل بك ، وأحمد لطفى السيد بك ، وإلياس بك عوض ، ومحمود بك أبو النصر ، للشروع فوراً فى عمل التمثال ، وخولتها اللجنة العامة كل سلطة فى هذا العمل ، وكتب المرحوم إسماعيل صبرى باشا رئيس اللجنة العامة ، إلى البنك الألمانى ليضع المكتب به تحت تصرف اللجنة التنفيذية ؛ وقد بلغ مجموع الاكتتاب نحو ٣٥٠٠ جنيه

وعهدت اللجنة التنفيذية إلى المترجم بالاتصال بأحد مشاهير المثالين فى أوروبا ، ليصنع التمثال ، وخبرت الحكومة فى اختيار المكان اللائق لإقامة التمثال عند حضوره ، فلم تجب الحكومة بكلمة

وقد أنجز المترجم مهمته بأوروبا فى سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، فتعاقد والمثال الفرنسى المسيو لويس سافين على صنع التمثال من البرونز ، وأن يكون ارتفاعه مترين وثمانين سنتيمتراً ، وبقاعدته صورة بارزة لمصر من البرونز أيضاً ؛ وتعهد المثال بإتمام صنع التمثال فى أبريل سنة ١٩١٠ ، لىكى يعرض قبل إرساله

إلى مصر في معرض الفنون الجميلة ، الذي عقد في باريس من شهر مايو إلى يوليو سنة ١٩١٠ ؛ وعند عودته إلى مصر اجتمعت اللجنة التنفيذية برأسته بدار اللواء يوم الخميس ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، واطلعت على الشروط التي تعاقدها مع الممثل ، فأقرتها ؛ وقررت مخبرة البنك الشرقى الألماني ليصرف للمسيو سافين ربع الثمن المتفق عليه ، على أن ينقد الباقي عند إتمام صنعه ، وقد أتمه ؛ ثم جاء التمثال إلى القاهرة في يناير سنة ١٩١٤

إلغاء جريدتي ليتندارا جبشيان

وذى اجبشيان استاندارد

ازدادت نفقات هاتين الجريدتين ، وعجزت مواردهما عن أدائها ، إذ كانتا تصدران يومياً ، إحداهما بالفرنسية ، والأخرى بالإنجليزية ، وغايتهما الدفاع عن القضية الوطنية ، فلم يقبل عليهما القراء الأجانب ، بل كان أغلبهم يقاطعونهما ، فخرمتا من أجل ذلك أهم موارد الإيراد الصحفي ، وهو الرواج ، واستنفدتا تدريجياً رأس مال الشركة الذي جمع الإنفاق عليهما ، ولما نفد رأس المال أنفق عليهما الحزب من ماله نحو ٢٥٠٠ جنيه ، ثم لم يستطع أن يتابع أداء نفقاتهما الباهظة ، فاضطر لإلغائهما في أوائل سنة ١٩٠٩

محاربة الوزارة للحركة الوطنية

اشتدت الحركة الوطنية على أثر وفاة زعيمها الأول مصطفى كامل ، وسارت بجد على خطواته بعد وفاته ، فأخذت الحكومة تحاربها بوسائل العنف والاضطهاد ، وكانت « سياسة الوفاق » بين الحديو والاحتلال في إبانها ، فتحالفت السلطتان على قمعها

تقييد حرية الصحافة

إعادة قانون المطبوعات — مارس سنة ١٩٠٩

وأول سلاح شهرته الوزارة لتحقيق هذه الغاية ، هو تقييد حرية الصحافة ،

فأصدر مجلس الوزراء في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ قراراً بإعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ إبان الثورة العرابية ، وكان قد بطل العمل به منذ زمن بعيد

وقالت الوزارة في قرارها ، تسويغاً لإعادة هذا القانون الرجعى : « إن الحكومة لم تنفذ منذ سنة ١٨٩٤ قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، وحيث أن الجمعية العمومية طلبت من الحكومة في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٢ ردع الجرائد عن تجاوزها الحدود ، وعن الفوضى التي وصلت إليها ، وأرسل إليها مجلس شورى القوانين طلباً مثل هذا في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٤ ، وحيث إن عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم يزد هذه الجرائد إلا تمادياً في التطرف والخروج عن الحد حتى أدى ذلك لشكوى الناس بلسان الجمعية العمومية ، ومجلس شورى القوانين ، من هذه الحالة التي أضرت بمصالح البلاد ضرراً بليغاً فقد قرر مجلس النظار ما يأتى : يعمل بأحكام قانون المطبوعات فيما يتعلق منها بنشر الجرائد في القطر المصرى ،

وأغرب ما فى هذا القرار استناده إلى رغبة قد بدت من الجمعية العمومية سنة ١٩٠٢ ، ومن مجلس شورى القوانين سنة ١٩٠٤ ، فى ردع بعض الصحف ، مع أنه لم يسبق لها أن طلبتا من الحكومة تقييد الصحافة السياسية ، وبالرجوع إلى مضابط الجمعية العمومية ، يتضح أنها إنما طلبت وضع حد للقدح فى الأعراض ، لا تقييد حرية الصحافة السياسية ، وعجيب من الوزارة أن تشوه هذه الرغبة البريئة ، فتتخذها حجة لتسويغ قرارها ، فى حين أنها أهملت أهم رغبة إجماعية قررتها الجمعية العمومية ، وهى إعادة الدستور

وقد اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى يوم صدور هذا القرار ، وقررت الاحتجاج عليه ، وإبلاغ الاحتجاج إلى الخديو ، فى كتاب وقعه الفقيد ، هذا نصه :

« مولاي : أتشرف بأن أبلغ سموكم أن اللجنة الإدارية للحزب وهى مجتمعة اليوم ، كلفتنى أن أرفع لسموكم باسم الحزب ما نصه : مولانا المعظم . نتشرف

نحن أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى الذى يمثل قوة تحترم سموكم ، ولا يستهان بهما فى البلاد بأن تظهر لسموكم عظيم استيائنا من تقرير الحكومة العودة إلى العمل بقانون مطبوعات سنة ١٨٨١ ، ذلك القانون الذى صدر فى زمن كانت فيه البلاد فى فوضى ، وقبيل تلك الثورة المشثومة ، وإن مبادئ سموكم الدستورية التى جاهرتم بها مراراً ، والتى أعجب بها العالم أجمع ، لا يمكن أن تتفق مع قانون كهذا القانون ، فى تنفيذه قتل للحرية التى هى شعار سموكم والتى كان آخر برهان على تأييدها أمركم العالى بعلمية جلسات مجلس الشورى ، الأمر الذى أملت معه الأمة بأسرها خيراً كبيراً ، وانه إذا كان غرض حكومة سموكم من تنفيذ هذا القانون معاقبة الصحفيين الذين يحدون عن مبادئ الحق والعدالة ، فما هو قانون العقوبات المصرى حافل بأشد العقوبات على من يأتى منهم أمراً نكراً ، لهذا نرى يامولانا أنه لا يصح معاملة أمة برهنت مراراً على إخلاصها لبيتكم الكريم بتقييد حريتها ، والعمل على إماتة الشعور الحى فيها ، ولذلك لا نزال آمليين فى ميل سموكم إلى إلغاء هذا القانون حتى لا يسجل التاريخ على حكومة مصر أنها تسير إلى الوراء فى عصر بلغت فيه الأمم مبلغاً كبيراً من الحضارة والحرية ، هذا ولا نزال المخلصين للعدل والعرش الخديوى ،

كان هذا القانون يخول وزارة الداخلية حق إنذار الصحف ، وتعطيلها مؤقتاً أو نهائياً ، دون محاكمة أو دفاع ؛ فكان بعثه وإعادة العمل به ؛ قضاء على حرية الصحافة ، وكان صدور القرار به أول مظاهر تحالف الخديو والوزارة والاحتلال على الحركة الوطنية

قال الفقيد فى هذا المعنى ، ناعياً على وزارة بطرس باشا غالى إصدار هذا القرار ، ما يأتى ، ضمن حديث له مع مكاتب جريدة (كورييه ديجيبت) :
« نحن نعرف منذ الصيف الماضى أن مسألة تقييد الصحافة كانت موضع اهتمام أولياء الأمور وقد ذهب البعض إلى أنها كانت مشاراً للمناقشة فى لوندرة ، أثناء سياحة الجناب العالى مع بطرس باشا غالى ، ولكن ما كنا ننتظر أن يعاد

هذا القانون الرجعى فى عهد الوزارة الحاضرة التى كانت الأمة معلقة بها آمالا
كباراً ، لأن هذه الوزارة مؤلفة من أربعة رجال قانونيين ، كانوا مستشارين
فى محكمة الاستئناف (١) والخامس مهندس كبير تخرج من مدرسة السنترال
بياريس (٢) ، ورئيسهم رجل مجرب ولو أنه من رجال العهد القديم ، فالوزارة
تألفت من رجال استناروا بنور العلم ، فكانوا حقيقين بأن يشعروا
بنعمة الحرية

« ولكن خاب أملنا فى تلك الوزارة ، فرضيت أن تفعل ما كانت تلوم
الوزارة الماضية على فعله ، بل أكثر ، وقد فقد الوزراء فرصة جميلة يخدمون
بلادهم باستقلالهم (كما أشيع ذلك) ، فأنا أرى أن قد انقطع الرجاء فى أن
الوزارة الحاضرة تخدم مبادئ الحرية ،

وسأله المسكاتب : وعلى ذلك ، فأنت تظن أن القانون ان يكون له تأثير
على ميول الوطنيين وحركتهم؟

فأجابه : « نعم فأنى أعتقد أن ماتهددنا به الحكومة من كم أفواهنا وإعنات
صحافتنا لا يكون له أثر سوى أنه يزيد الحركة الوطنية قوة . وأن من خرق
سياسة الحكومة أن تسد تلك الفوهة . التى كان يتصاعد منها ما يفيض من
إحساس الأمة وآلامها ،

المسكاتب : ماذا ترون فى مظاهرات الطلبة وما جرى فى ميدان الأوبرا
أثناء المظاهرات الأخيرة ؟

الفقيد : « لقد أثبتت مظاهرات يوم الأربعاء والخميس (٣) السنخط العام
على هذا القانون الشاذ الذى يراد به القضاء على حرية الصحافة ، ولقد سارت
المظاهرات بانتظام تام ، واخترقت المدينة بكل هدوء ونظام ، كما شهد بذلك
كل من رأوا موكب المظاهرة من المنصفين ، وكما اعترفت بذلك الصحف الأوروبية

(١) يشير إلى حسين رشدى باشا ، وسعد زغلول باشا ، ومحمد سعيد باشا ، وأحمد حشمت باشا

(٢) إسماعيل سرى باشا

(٣) سيرد الكلام عنها بالصفحة التالية

التي لا تتحيز لفريق دون آخر مثل (الكورييه ديجيت) و (الجورنال دى كير) ،
أما المهرج الذي انتهى به مظاهرة يوم الخميس الماضى (أول أبريل) فقد كان
الباعث عليه خطة البوليس ، الذي أراد بغير حق أن يمنع المتظاهرين من أن
يمروا أمام فندق كونتيننتال وشبرد ، وإن مسئولية كل ما وقع فى ميدان الأوبرا
من الحوادث واقعة على عاتق البوليس وحده ، ولقد كان يخشى أن تؤدى حملة
الفرسان إلى قلاقل خطيرة ، لولا ما أظهره الطلبة من الثبات والرزانة ،

مظاهرات الشعب

أثار قرار مجلس الوزراء بسخط رأى العام على وزارة بطرس باشا ،
وانهالت رسائل الاحتجاج وبرقيات ، وقرارات الهيئات والجماعات بالاحتجاج
على إعادة قانون المطبوعات ، وقامت مظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية
الصحافة ، وكانت أول مظاهرة بعد ظهر يوم الجمعة ٢٦ مارس ، حيث اجتمع
عدة آلاف من الشبان ، من طلبة المدارس العليا والأزهر ، وطوائف التجار
والصناع ، واجتمعوا بحديقة الجزيرة ، وخطب الخطباء فى الاحتجاج على
إعادة قانون المطبوعات ، وبعد أن انتهت الخطب ، سار المجتمعون فى شكل
مظاهرة احتجاج طافت شوارع العاصمة ، وانضم إليهم من قابلوهم أثناء سير
المظاهرة ، حتى بلغ عددهم عشرة آلاف ، وانتهت المظاهرة فى ميدان
الأوبرا

وتجددت المظاهرات يوم الأربعاء ٣١ مارس ، بدعوة من اللواء ، فاجتمع
الآلاف فى حديقة الجزيرة ، وخطب فيهم الأستاذ أحمد حلى صاحب مجلة
القطر المصرى ، ثم أعقبه مختار أفندى طلعت صبور ، فأحمد أفندى زكى ،
فمحمود أفندى رمزى نظم ، وكان موضوع الخطب الاحتجاج على إعادة
قانون المطبوعات ، وبعد انتهاء الخطب هتف المجتمعون بحياة الحرية والعدل
وسقوط قانون المطبوعات ، ثم تحركوا فى مظاهرة كبيرة اخترقت كوبرى
قصر النيل ، فميدان عابدين ، فاعترضتهم قوة البوليس . ومنعهم من الوقوف

بالميدان ، فاتجهوا إلى ميدان الأوبرا ، فهاجمتهم قوة البوليس وحالت دون متابعتهم السير ، وفرقت شملهم

وفي يوم الخميس أول ابريل اجتمع المتظاهرون أيضاً بحديقة الجزيرة ، وكانوا أكثر عدداً من الاجتماعين السابقين ، إذ بلغوا نحو عشرة آلاف شخص ، من مختلف الطبقات ، وبعد أن تعاقب الخطباء محتجين على قانون المطبوعات تحركوا في نحو الساعة الخامسة في شكل موكب هائل ، اخترق كوبرى قصر النيل ، وسار إلى ميدان الأوبرا ، وهناك نشبت معركة حقيقية بين المتظاهرين وقوات البوليس ، التي كانت بقيادة هارفى باشا حاكم دار العاصمة ، فانهال رجال البوليس على المتظاهرين يضربونهم بالعصى الغليظة ، ويدوسونهم بسنابك الخيل ، فأصيب كثيرون منهم ، ولكنهم ثبتوا للقوات المحيطة بهم ، وجاءت رجال البوليس نجدة من فرسان الجيش منتظرين أوامر الحكمدار ، وأقبلت فرقة المطافىء ، وأخذت تجبه المتظاهرين بمياه مضخاتها ، وساد الهرج والمرج في الميدان ، وأقفلت قهوة النيوبار ، وسائر المحلات التجارية السكائنة بميدان الأوبرا ، ثم انتهت المعركة بتفريق المتظاهرين بعد أن دامت أربعين دقيقة ، وكانت هذه أول مظاهرة من نوعها اشتبك فيها المتظاهرون ورجال البوليس ، وقدمت النيابة العمومية بعض الطلبة بتهمة مقاومة رجال البوليس ، فحكم على اثنين منهم بالحبس ، كما أقامت الدعوى العمومية على كل من الأستاذ أحمد حلمى ، والأستاذ محمود رمزى نظيم ، وعثمان أفندى طلعت صبور ، ومختار أفندى طلعت صبور ، وأحمد أفندى زكى ، وإبراهيم أفندى محمد غانم ، بتهمة إهانة الحكومة فى خطبهم باجتماعى الجزيرة ، وأسمى (اللواء) قضيتهم (قضية الحرية) ، وقد نظرت أمام محكمة عابدين ، وحكم فيها بحبس أحمد أفندى حلمى ستة أشهر ، وبراءة إبراهيم أفندى محمد غانم ، وحبس الباقيين ثلاثة أشهر مع إيقاف التنفيذ .

احتفال الطلبة بالمولد النبوى

٢ أبريل سنة ١٩٠٩

أقام طلبة المدارس والأزهر سرادقاً فخماً خاصاً بهم في ساحة المولد النبوى مساء الجمعة ١١ ربيع الأول سنة ١٣٢٧ (٢ أبريل سنة ١٩٠٩)، فاسترعى الأنظار برونقه وفخامته، ونصبوا في مدخله مصباحين كبيرين من القماش الأبيض، كتبت على أحد جانبي المصباح الأول الآية الكريمة (وشاورهم فى الأمر)، وعلى الجانب الآخر (وأمرهم شورى بينهم)، وكتب على المصباح الثانى فى أحد جانبيه الحديث الشريف (أفضل الجهاد من قال كلمة حق عند سلطان جائر)، وعلى الجانب الآخر (إذا أراد الله بأمر خيراً جعل له وزير صدق إن نسى ذكره، وإن ذكر أعانه، وإذا أراد به غير ذلك جعل له وزير سوء إن نسى لم يذكره وإذا ذكر لم يعنه)

وكان الاحتفال برأسة الأستاذ أحمد بك لطفى، وحضره الفقيد فى السهرة، فهتف له الطلبة هتافاً عالياً، وقد أحاط بالسرادق معظم القوات العسكرية المخصصة لساحة المولد، وأخذوا يرقبون ماعسى أن يحدث فيه، ولكن النظام كان سائداً، واستمر المجتمعون يستمعون إلى آى الذكر الحكيم، حتى انتهت السهرة

محكمة الشيخ عبد العزيز جاویش

للمرة الثانية

لم تكتف الوزارة بمحاربة الصحافة بإصدارها قانون العقوبات، بل تعسفت فى محاسبة الصحف على ما تكتب وتنشر، وسلطت عليها النيابة العمومية والمحاکم الجنائية، فمن ذلك أن الشيخ عبد العزيز جاویش نشر باللواء مقالة عن ذكرى دنشواى (١) فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٠٩، عدتها النيابة طعناً فى حق بطرس باشا غالى رئيس المحكمة المخصوصة التى حاكت المتهمين فى الحادثة،

(١) راجع تفصیل هذه الحادثة فى كتابنا عن (مصطفى كامل) ص ٢٠٠ (من الطبعة الأولى)

وأحمد فتحي باشا زغلول أحد أعضائها ، وأقامت عليه الدعوى العمومية أمام محكمة عابدين الجزئية ، وكان يرأسها محمود بك علي سرور قاضي المحكمة ، وتولى الدفاع عنه أحمد لطفي بك ، وإسماعيل شيمي بك ، والاستاذ محمود بسيوني (رئيس مجلس الشيوخ فيما بعد) ، وبعد أن سمع القاضي مرافعة النيابة ودفاع المحامين قضى بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٠٩ بالحكم على الشيخ جاويش بغرامة مقدارها أربعون جنيتها ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، كما استأنفته الشيخ جاويش ، ونظرت القضية أمام محكمة الجنح المسانقة ، وكانت مؤلفة برئاسة بوغوص بك أغويان وكيل المحكمة ، وعضوبة المستر كلا بكوت ، وإبراهيم بك يونس القاضيين ، وتولى الدفاع عنه محاموه أمام المحكمة الجزئية ، وبعد سماع دفاع النيابة والمحامين قضت بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٩ بتعديل الحكم الابتدائي إلى الحبس ثلاثة أشهر ، فقبول هذا الحكم بالدهش والاستياء الشديد ، وكانت له ضجة كبيرة ، ورفع محامو الشيخ جاويش نقضاً عن هذا الحكم قضى برفضه

إنذار جريدة اللواء

وفي يوم الحكم الاستثنائي أذرت الوزارة (اللواء) الإنذار الأول ، عملاً بقانون المطبوعات ، بحجة أنه نشر مقالة عن شاب هندي يدعى (دنجرا) ، عدتها تحريضاً على ارتكاب الجرائم ، مما يترتب عليه الإخلال بالأمن والنظام العام ، فكان هذا أول إنذار صدر للصحف تنفيذاً لقانون المطبوعات ، وهذا نص الإنذار :

« بعد الاطلاع على المادة ١٣ من قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، وعلى القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٠٩ بالتطبيق للقرارين الصادرين من هذا المجلس بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ :
« حيث أن جريدة اللواء قد نشرت بعددها الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٠٩ مقالة عنوانها « اليوم يقتل دنجرا » متعلقة بحكم الإعدام الصادر بانجلترا على الطالب الهندي الذي اتهم بقتل السير كرزون ويلي

« وحيث أن هذه المقالة التي نشرت في يوم التنفيذ، وكتبت بلمهجة حماسية تعتبر إطراء حقيقياً للمحكوم عليه

« وحيث أن هذا التصويب لعمل جان وامتداحه مع تكرره في عدة مقالات نشرتها هذه الجريدة ، وخصوصاً بأعدادها الصادرة في ١٠ و ١١ و ٢٠ يولييه ، وفي ٧ و ١٩ أغسطس سنة ١٩٠٩ من شأنه التحريض والتشجيع على ارتكاب الجرائم ، الأمر الذي يترتب عليه الإخلال بالأمن وبالنظام العام قرر ما يأتي :

المادة الأولى — إنذار جريدة اللواء التي تصدر بالقاهرة للمرة الأولى

المادة الثانية — على مدير الجريدة المذكورة نشر هذا الإنذار في صدر العدد الآتي منها

المادة الثالثة — على محافظ القاهرة تنفيذ هذا القرار ،

وتحريراً بالقاهرة في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٩ ،

فكان الحكم على الشيخ جاويش ، وإنذار جريدة اللواء في يوم واحد ، اضطهاداً متعمداً للحركة الوطنية

وقد جمع الشعب اكتئاباً لصنع وسام للشيخ جاويش لمناسبة الحكم عليه ، تقديرًا لحسن بلائه في الجهاد ، وقدم له هذا الوسام في حفلة تكريم أقيمت له بفندق شبرد يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ، عقب خروجه من السجن

قانون النفي الإداري

أمعنت الوزارة في العدوان على ضمانات الحرية الشخصية ، فسنت في ٤ يولييه سنة ١٩٠٩ القانون المعروف بقانون النفي الإداري ، الذي رجع بالبلاد إلى الوراء سنين عديدة ، إذ جعل من حق السلطة الإدارية نفي الأشخاص الذين ترى أنهم خطر على الأمن العام ، إلى جهة نائية بالقطر المصري ، وقد أخذ كثير من الأبرياء بهذا القانون ، وكان وسيلة لانتقام بعض العمدة ورجال الإدارة من خصومهم الشخصيين ، واختارت الحكومة الواحات الداخلية منفي لمعظم من قضت لجان النفي الإداري بإدانتهم

تعديلات في القانون النظامي

اعتزم الاحتلال ، تهدئة لخواطر المصريين ، إدخال بعض تعديلات في النظم الشورية التي كانت قائمة في البلاد ، لعل هذه التعديلات تقنع الأمة ، وتصرفها عن المطالبة بالدستور ، فتضعف الحركة الوطنية تبعاً لذلك ، وتخبو نارها

تعيين الأمير حسين كامل

رئيساً لمجلس شورى القوانين

وفي ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ صدر أمر عال بتعيين الأمير حسين كامل (السلطان فيما بعد) رئيساً لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فكان تعيينه لهذا المنصب سبباً في ازدياد مكانة المجلس ، على أن هذا التعيين كان له غرض آخر ، هو إضعاف روح المعارضة والاستقلال في أعضائه ، لما كان للأمير حسين من المهابة في نفوس الأعضاء ، وقد ظل يشغل هذا المنصب إلى أن استقال منه في ٣ مارس سنة ١٩١٠ ، على أثر مقتل بطرس باشا غالى

وافتتحت الجمعية العمومية يوم أول فبراير سنة ١٩٠٩ برئاسة الأمير حسين كامل ، وألقى الخديو عباس خطبة الافتتاح ، ولم يشرف فيها البتة إلى عزم الحكومة على إنشاء المجلس النيابي ، فجاءت الخطبة مخيبة لآمال الأمة في قرب إعلان الدستور ، وأجابت الحكومة على مقترحات الأعضاء الذين طلبوا إنشاء هذا المجلس جواباً يؤيد موقفها الرجعي حيال هذا الطلب ، وأبدى الأعضاء في الجلسة الختامية استيائهم من جواب الحكومة

علنية جلسات المجلس

وفي ٣ مارس سنة ١٩٠٩ ، صدر قانون (١) يجعل جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية علنية ، بعد أن كانت سرية منذ إنشائهما سنة ١٨٨٣ ، وكانت أولى جلساته العلنية يوم أول يونيه سنة ١٩٠٩ ، وكان لهذه العلنية أثر كبير في اهتمام الرأي العام بالمجلس ومداولاته ، ولفت الأنظار إليه ، كما أنها رفعت من قيمته في نظر الجمهور

(١) هو القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٩

هذا الحق بموجب قرار من رئاسة مجلس الوزراء في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ،
هذا نصه :

« إن مجلس النظار يميل لإجابة مجلس شورى القوانين عن الأسئلة التي
يوجهها أعضاؤه إلى الوزراء فيما يختص بالمسائل الإدارية ذات المصلحة العامة،
وقد أظهر هذا الميل في عدة ظروف سابقة ، ولهذا رأى تقرير خطة للسير
عليها في السؤال والجواب ، فوضع القواعد الآتية :

(أولاً) أن يحزر مرید السؤال إلى سكرتير المجلس قبل توجيهه بخمسة
أيام إخطاراً يتضمن نص السؤال بتمامه

(ثانياً) لرئيس المجلس أن يرفض أو يطلب تعديل أى سؤال ، يرى فيه
مساساً بالشخصيات ، أو باعتماداً على التنافر بين العناصر المكونة لمجموع الأمة ،
أو مختصاً بالعلاقات والاتفاقات الدولية

(ثالثاً) يجيب الوزراء على الأسئلة التي توجه إليهم متى كانت مستوفاة
للشروط المذكورة ، ولهم مع ذلك أن لا يجيبوا عنها إذا اقتضت المصلحة
العامة عدم الإجابة

(رابعاً) لا يصح أن يكون جواب الوزير على سؤال العضو موضوعاً للمناقشة

(خامساً) تدرج الأسئلة والأجوبة في محاضر الجلسات

« فاقضى إبلاغ ذلك إلى دولتكم ، مع الرجاء بإحاطة حضرات الأعضاء
عليماً بما ذكر ، أفندم ،

وظاهر من هذا الكتاب أن الحكومة قيدت حق سؤال الوزراء بقيود
شقي ، جعلته عديم الأثر في الرقابة على أعمالها ، فمن ذلك أنها اشترطت أن
لا يمس السؤال العلاقات والاتفاقات الدولية لمصر ، وخولت رئيس المجلس
منع إلقاء أى سؤال يرى فيه هذا المساس ، وقصدت من هذا القيد عدم توجيه
أى سؤال يتعلق باتفاقية السودان المبرمة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وثمة قيد
آخر ، ذلك هو حق الوزير في عدم الإجابة على أى سؤال يوجه إليه إذا
اقتضت المصلحة العامة عدم الإجابة

كان سؤال الوزراء قبل صدور هذا الكتاب أمراً مألوفاً في المجلس ، فلم يكتسب حقاً جديداً كان حرمة من قبل ، بل قيد هذا الحق بقيود جعلته هو والعدم سواء

رحلة الفقيد إلى الاستانة وأوروبا

أبريل — سبتمبر سنة ١٩٠٩

ذهب الفقيد إلى الاستانة ، لأول مرة في حياته ، في ابريل سنة ١٩٠٩ ، وقد وصلها يوم ١٢ منه ، وفي اليوم التالي وقعت الفتنة الرجعية التي قامت ضد الانقلاب العثماني ، وانتهت بعزل السلطان عبد الحميد ، فكان يرسل إلى اللواء الرسائل البرقية والمقالات المسهبة ، في وصف مشاهداته عن حوادث هذه الفتنة وتحليلها ، وأخذ يتابع مقالاته ، بلا ملل ولا كلال ، مما دل على ما غرس في طباعه من الجلد على العمل ، وجاءت هذه المقالات باللغة منتهى الدقة ، وصارت تاريخاً صادقاً مفصلاً للحركة الرجعية وإخفاقها ، وكان يطلق العنان لقلبه في الوصف والتحقيق ، كأنه محرر أو مراسل لأعظم جريدة ، أوفد خصيصاً لهذه المهمة ، مقابل أجر كبير ، في حين أنه كان متطوعاً لتحرير هذه المقالات التي ملأت صحائف بأكملها ، فزادت مكانة اللواء الصحفية ، ورفعت من شأنه بين الصحف الإخبارية ، وكانت الأنباء التي ترد منه أصدق الأنباء ، وأكثرها انطباقاً على الحقائق

وعدا هذه المقالات ، كان جل عمله أثناء مقامه بالاستانة ، تعريف أحرار تركيا بمقاصد الحركة الوطنية المصرية ، وإحباط مساعي الإنجليز في حمل تركيا على الاعتراف بمركز الاحتلال في مصر ، وقد نجح في مسعاه ، إذ امتنعت الحكومة التركية عن هذا الاعتراف ، أو ما يشبهه ، ولو صدر منها لكان له من الأثر في اتجاه المسألة المصرية مثل ما كان لإعلان السلطان عصيان عرابي في إبان الحملة الإنجليزية سنة ١٨٨٢ ، فإن هذا الإعلان كان له أسوأ الأثر ، وكان ضربة شديدة خذلت الحركة العرابية ، ولو وجد العرابيون في الاستانة ريسولا كالفقيد لتجنبوا هذه الضربة الاليمية

ولقد كان السياميون الأوروبيون المخلصون لمصر ينصحون للوطنيين دائماً باستبقاء علاقة الود بين مصر وتركيا ، قال المستر بلنت في هذا الصدد في مذكراته سنة ١٩٠٨ : « وقد نصحتهم بالحرص على أن تكون صلات المصريين بالدولة العثمانية حسنة بوجه خاص ، وذلك لأن العلاقة التي تربط مصر بالإمبراطورية العثمانية هي في الواقع الضمان الحقيقي لسلامتها من مطامع إنجلترا ، وكرر هذه النصيحة في رسالته إلى مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف في سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، والمؤتمر الوطني ببروكسل سنة ١٩١٠ »

كان لدعاية الفقيد صداها في الصحف التركية ، فأكبرت من شأن مصر ، وأعجبت بجهادها ضد الاحتلال ، ومجّدت الحركة الوطنية المصرية ، حتى بدت على صفحاتها فكرة تعديل علاقات تركيا الرسمية بمصر ، بعد تحررها من الاحتلال ، وجعلها علاقة دولتين مستقلتين تمام الاستقلال ، قال في هذا الصدد جلال نوري بك أحد أحرار الترك ، ضمن مقالة له بجريدة (كورييه دوريان) الصادرة يوم ١٩ يولييه سنة ١٩٠٩ ، بعد أن أيد مصر في جهادها ضد الاحتلال : « على أن مصر عندما تتحرر لا يجوز أن تبقى ذيلًا كما هي اليوم ، فإنه مقام أصبح لا يليق بها ، بل يجب أن تكون تركيا ومصر دولة ثنائية شبيهة بنظام النمسا والمجر ، »

وقد انتهز المترجم فرصة وجود الخديو بالاستانة ، فأرسل إليه رسالة برقية ناشده فيها رد الدستور إلى مصر ، وأعرب عن أمله في أن تنال دستورها في عهده ، فكانت هذه البرقية دعاية كبيرة للدستور ، وقد نشرتها معظم صحف الاستانة وعاد الفقيد إلى مصر في أوائل أغسطس ، ثم سافر في سبتمبر إلى سويسرا ، لحضور مؤتمر جنيف

مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف

سبتمبر سنة ١٩٠٩

نشطت الدعاية للقضية المصرية في أوروبا على عهد محمد فريد ، وكان من

مظاهرها انعقاد مؤتمر للشبيبة المصرية بجنيف في شهر سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، وقد نظم هذا المؤتمر لجنة من شباب الوطنيين ، وهم الأستاذ محمد فهمي ، والأستاذ علي الشمسي (باشا) ، والأستاذ محمد لطفي جمعه ، والدكتور محمد سامي كمال ، وحامد افندي العلايلي (بك) ، والأمير افندي العطار ، وحلي افندي مسلم ، وعثمان افندي فايد ، و (الدكتور) سيد مرعي ، واحتضن الحزب الوطني هذه الحركة ، وعضدها على صفحات اللواء ، وساعد المؤتمر بماله ، وحث المصريين على الاشتراك فيه ، وتولى الأستاذ أحمد لطفي بك المحامي الكبير تنظيم الرسائل التي رغب أصحابها في تقديمها إلى المؤتمر ، واشترك فيه من أحرار الإنجليز المستر كير هاردي ، والمستر بارنز ، والمستر كيتل ، والمستر هازلتون ، من أعضاء مجلس العموم

وافتح المؤتمر يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، واستمر منعقداً ثلاثة أيام ، وتليت فيه رسالة للمستر ويلفرد بلنت ، اعتذر فيها عن عدم حضوره المؤتمر ، وطعن في سياسة الاحتلال البريطاني ، وخطب به من أحرار الإنجليز المستر كير هاردي ، والمستر بارنز ، والمستر هازلتون معربين عن تأييدهم للقضية المصرية

وهذه خلاصة بقية المواضيع التي أقيمت بالمؤتمر أو قدمت له وجعلها برنامجاً له :

مواضيع باللغة الفرنسية :

- (١) نظام الحكم في مصر لرئيس الحزب الوطني محمد فريد بك . (٢) مركز مصر الدولي للجنة المؤتمر . (٣) نهضة الشرق ومصر للأستاذ محمد لطفي جمعة .
- (٤) السودان للأستاذ علي الشمسي . (٥) التعليم العام في مصر لباحث مستتر .
- (٦) تعليم الشعب للدكتور سيد مرعي . (٧) حرية الصحافة للجنة .
- (٨) مسألة حيدة مصر للجنة . (٩) القضاء على الحرية السياسية في مصر ، والخطر الذي يهدد وادي النيل لصادق افندي مينخايل . (١٠) سياسة الإنجليز في مصر للأستاذ أحمد لطفي السيد بك

مواضيع باللغة الإنجليزية :

(١) سيئات الاحتلال بقلم الأستاذ عثمان صبرى . (٢) الحركة الوطنية ومستقبلها بقلم المسيو تيودور روذستين . (٣) مصلحة الصحة بقلم الدكتور منصور رفعت . (٤) المقارنة بين المسألة المصرية ، والمسألة الأيرلندية بقلم حامد افندى العلايلي (بك) . (٥) مصر والاحتلال بقلم الأستاذ محمد السادة

مواضيع باللغة العربية :

(١) تقرير عن مدرسة المهندسخانة المصرية . (٢) السودان المصرى بقلم الأستاذ مصطفى الشوربجى . (٣) مصلحة السكة الحديد . (٤) تقرير عن الجيش بقلم اهيف من الضباط (٥) نظرة تاريخية عن السياسة الإنجليزية فى مصر والخطة التى يجب اتخاذها نحو بريطانيا بقلم الأمير افندى العطار . (٦) حل المسألة المصرية بقلم عبد السلام (م . ب . ن) . (٧) فضائح مصلحة خفر السواحل . (٨) نهضة المصريين وواجباتهم بقلم الأستاذ محمد لطفي جمعه . (٩) مدرسة الحقوق الخديوية بقلم أمين افندى الرافعى . (١٠) الاحتلال والدستور فى مصر بقلم محمود حمدى السنخاوى افندى . (١١) الجيش المصرى قبل الاحتلال وبعده . (١٢) مصلحة البريد . (١٣) اشتراك جيش الاحتلال فى تهريب الحشيش بقلم فهمى افندى الاسكندراني . (١٤) تقرير عام عن مسألة التعليم فى مصر ، برنامج للتعليم بقلم (الدكتور) سامى كمال طالب الطب بليون

خطبة المترجم

ألقى الفقيد خطبته بالفرنسية فى أولى جلسات المؤتمر ، ضمنها عرضاً شائقاً للحركة الوطنية المصرية ، ووصفاً موجزاً للنظام الذى كانت البلاد تحكم به فى عهد الاحتلال ، قال :

« أيتها السيدات أيها السادة ، إنى سعيد جداً بوجودى فى هذا المجتمع الذى يضم زهرة الناشئة المصرية ، محط آمال مصر بأسرها ، وإنى أحيى فجر الحرية

الذى أخذ يشرق فى الأفق وينير لنا الطريق ، فى وسط تلك الظلمات التى أسدلتها علينا ذلك المغير السالب لحریتنا واستقلالنا ، فلنحى جميعاً هذا المؤتمر ولنحى فيه تلك الفكرة الجليلة التى تسرى ولا يوقفها شيء فى الوجود

« لقد خططت فكرة استقلال مصر فى سبيل النجاح مدة الخمس السنوات الأخيرة ، أكثر مما خطته منذ حل الاحتلال بهذه الديار ، وكانت خطاها أكثر اتساعاً عندما اهتمت الناشئة بمستقبل بلادها ، وسلكت سبيل المطالبة بحقوقها بهدوء وثبات

« فلنحى إذن تلك الناشئة التى تحلت بسكينة لا يشوبها ضعف ، واتصفت بشهامة خالصة من كل عنف ، ولنشجعها على خدمة قضية الوطن ، ولنحارب كل أثر للجهن يتولد من مقارنة ضعفنا الظاهرى بقوة انجلترا ، فإن ذلك مدعاة إلى اليأس ، ولنثبت للعالم المتتمدن أننا لسنا من أولئك الذين يعوزهم النجاح فى عملهم لمواصلة الجهاد ، ولا من أولئك الذين يرتدون على أعقابهم أمام العقبات التى يضعها لنا أعداؤنا فى الداخل والخارج ، لنثبت لأعدائنا أن من العبث محاولتهم التضيق على صحافتنا ، ومن العبث أيضاً أن يزجوا فى السجن المدافعين عن حقوقنا ، وعلى الناشئين أن يصيحوا فى وجوه أولئك الأعداء قائلين : إننا نأخذ على أنفسنا اقتحام طريق الجهاد عندما يصبح خالياً من سبقونا فيه ، لنحى أيها الإخوان سويسرا ، تلك البلاد الحرة ، ملجأ المضطهدين ، وموئل المظلومين ، تلك البلاد التى تعطى للعالم مثال شعب فاق الشعوب فى حریته ، ولم يجد مع ذلك حاجة إلى استعباد غيره من الأمم بحجة الأخذ بيدها إلى طريق الحضارة

« بهذه الحججة بقيت انجلترا فى مصر منذ سبعة وعشرين عاماً ، بعد أن قامت بمهمتها الأصلية ، وهى وضع حد للشورة الحربية وإعادة الخديو توفيق إلى عرشه ، ولكن أتعرفون كيف بدأت انجلترا الإصلاحات الضرورية لإعطائنا حكومة ثابتة الدعائم ، شبيهة بالحكومات الأوروبية؟ إنها ألغت النظام الدستورى الذى منحه لنا الخديو توفيق ، بعد أن كان سائراً فى طريق أرضى العالم بأسره ثم أبدلته بمجلس شورى القوانين ، وهو مجلس ليس له إلا رأى استشارى ،

ونصف أعضائه تقريباً تعيينهم الحكومة مدة حياتهم ، أما النصف الآخر فيعتبر أنه يمثل للأمة ، والحقيقة أن الانتخابات تجري بطريقة عقيمة تجعل هؤلاء الأعضاء لا يمثلون في الغالب إلا الحكومة التي تساعد على انتخابهم ، وتضمهم إليها بواسطة الرتب والنياشين التي تفيضها عليهم جزافاً ، ومع ذلك فإذا حدث بالرغم من كل التحولات ، أن هذا المجلس أظهر بعض ملاحظات أو طلب بعض مطالب في صالح الأمة ، فإن الحكومة ترفض ذلك غالباً ، وليس لهذا المجلس البائس حق في مناقشة الجواب أو الرد عليه ، وواجبه الذي يقضي به القانون النظامي أن يطأطئ رأسه ويرضى بأوامر الحكومة ، وقد أنشأوا بجانب هذا المجلس (جمعية عمومية) تجتمع مرة على الأقل في كل سنتين ، ومن شأنها التصديق على الضرائب المستجدة ، ويمكنها أيضاً عرض بعض المطالب ليس إلا . وهم يجمعونها مدة يوم أو يومين ، ويفضونها دون أن يكون لديها الوقت الضروري لمناقشة الطلبات التي تريد عرضها على الحكومة ، ومع ذلك رغماً من هذا النظام العقيم ، فإن مجلس الشورى والجمعية العمومية قررا مرات عديدة ، بل في كل جلسة تقريباً ، وجوب اشتراك الأمة في سن القوانين ، فكان جواب الحكومة ، سلباً تصحبه الغطرسة والكبرياء ، ولكنها في هذه السنة ، أمام قوة الرأي العام ، الذي عبرت عنه الجرائد قبلت أن تجعل الجلسات علنية وتنازل الوزراء إلى حضورها لمناقشة الأعضاء في مشاريع القوانين ، وهذا شيء قليل جداً ، أو لا شيء ، فليس بمثل هذه المنح الهزلية يتوصلون إلى تهدئة ثائرة الرأي العام ، وعلى ذلك فالأمة لا تفتأ تطالب بدستورها بكل الطرق التي في استطاعتها ، ولا بد أن تنال أمانيها

« أيها السادة ، ذلك هو حظ مصر من النظام النيابي ، وعلى تلك الطريقة التي شرحتها نشترك في سن قوانيننا وإدارة شؤوننا ، إن مصر محكومة بالمستشارين الإنكليز الذين يديرون دولاب الأعمال في الوزارات ، وخصوصاً المستشار المالي ، الذي له حق الحضور في جلسات مجلس الوزراء ، يحكم بلادنا أولئك المستشارون الغير المسئولين ، الذين يحركون وزرانا البائسين

كما يشاءون ، فيحتمل أوئلك الوزراء أمام مواطنيهم مسئولية أعمال رجال الاحتلال وغلطاتهم ، ولقد سمح الإنكليز هذا النظام الفاسد الفاضح ، أن يبددوا أموالنا ، خصوصاً بعد الاتفاق الودى الذى عقد فى أبريل سنة ١٩٠٤ ، ذلك الاتفاق الذى جعل من المستشار المالى حاكماً متسلطاً على الأموال الاحتياطية ، والمتوفر فى الميزانية ، فيتصرف فيها كما يشاء ، ولقد أنفقها المستشار المالى السابق فى شراء الأسهم الأجنبية ، وخصوصاً أسهم قرض الترنسفال ، وأفقدنا بذلك أكثر من عشرين مليوناً من الفرنكات فى سنة واحدة ، سمح هذا النظام للإنكليز أن يفتحوا السودان بأموال المصريين ودمائهم ، وأن يرفعوا عليهم على ربوعه ، بجانب العلم المصرى وأن يوقع لهم بطرس باشا غالى تلك الاتفاقية الباطلة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى أصبحت السودان بمقتضاها ، ملكاً مشتركاً بين الإنجليز والمصريين ، سمح هذا النظام لأبناء التاميز أن يحرموا التعليم العام من نظام صالح ، ويهبطوا بمستوى الأمة العلمى ، ويحشروا فى وظائف الحكومة كل طريد من كليات إنجلترا ، مؤثرين إياهم على أبناء البلاد ، سمح لهم هذا النظام أن يجعلوا من الجيش آلة مسخرة لقضاء مآربهم فى السودان ، ومد السكك الحديدية ، وتشيد القصور فى تلك البلاد ، سمح لهم أن يجعلوا من مصر مستعمرة إنجليزية ، ومن الخديو أميراً يشبه رجوات الهنود ،

« أيها السادة ، إنما اجتمع هذا المؤتمر فى هذه المدينة الحرة ، ليعلم تلك الحقائق للعالم المتمدن ، وستسمعون المواضيع التى درست درساً دقيقاً ، فتبينون كيف تستعبدنا إنجلترا الحرة ، كما تستعبد الهنود ، وكما تستعبد أماً أخرى لا عداد لها ، على أن الأمة المصرية بالرغم من كل ذلك قد أحست بتلك الحالة المحزنة ، وأخذت تظاهر بمطالبها ، بدأت هذه الحركة على يد المرحوم مصطفى كامل ، وشد أزره فيها من كانوا أشد الناس تألماً من استبداد اللورد كرومر ، وقد عاجلت المنية المرحوم فى جهاده ، واستمرت الحركة بعد استشهاد ، ولو أن الذين ساعدوه فى مبدئها تخلوا عنها بعد أن خلف اللورد كرومر السير إلدون جورست ، ارتقت هذه الحركة ، وأخذت تظهر بمظهر

حمل أعداءنا على أن يعترفوا بوجودها ، وأن يحسبوا لها حساباً ، أما الذين يتجاهلوننا فهم إنما يخدعون أنفسهم ، أو يخدعون غيرهم فيما يعتقدون
« ولقد ظهرت أخيراً هذه الحركة بمظهر جليل في مدينة القاهرة يوم ٢٩ أغسطس ، بعد أن حكم على الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير اللواء ، لأنه ذكر كلا من بطرس باشا غالى ، وفتحى باشا زغلول بفضاعة دنشواى ، فاجتمع الناس وفتحوا اكتتاباً ليقدّموا إلى ذلك الوطنى السجين وساماً من الذهب تذكاراً لحبسه الذى احتمله فى سبيل غايتنا الشريفة الجليلة ، تلك الغاية التى وقفنا عليها جميعاً كل حياتنا

« إنى أظن أيها السادة أنى قد صورت لكم الطريقة التى تحكم بها مصر : حكومة استبدادية تحكم البلاد بحسب ما يوحىه إليها الهوى ، وتحيط سياستها بطلاء خادع من النظام الشرعى ، ونفر من المصريين يوافقون على القوانين والأوامر العالية ، التى يضعها المستشارون الإنجليز ، تحت مراقبة ذلك المعتمد الإنكيزى المفوض ، وسيظل هذا النظام قائماً فى مصر ، مادامت مصر محرومة من دستور يسمح للأمة أن تدير شؤونها بنفسها وتكون وزارتها مسئولة أمام برلمانها

« نحن لا نطلب ذلك الدستور من إنجلترا ، التى نعتبر احتلالها قائماً على قاعدة الاغتصاب وانتهاك حرمة الحقوق الشرعية ، وإنما طلبناه وسنطلبه من الخديو الذى يمثل السلطة الشرعية ، وسنناله فى أقرب مما يظنون

« ولأجل أن تدرك تلك الغاية قد عزمنا على أن نثار على الخطة التى رسمناها واتبعناها . وهى أن نطالب بالدستور فى كل فرصة ، وأن نستعين بالرأى العام فى أوروبا ، ونجعله فى صفنا ، ونقنع العالم المتمدن بأننا أهل للحرية ، وأننا لسنا أمة متوحشة أو متعصبة ، كما يصورنا الإنجليز ، ليخلقوا لأنفسهم حجة للبقاء فى بلادنا ضد كل حق مشروع ، نحن لانفهم كيف نظل محرومين من حق إدارة شؤوننا بأنفسنا ، بعد أن نال إخواننا العثمانيون والفارسيون ، حريتهم ، لأنى أعتقد أن المصريين ليسوا بأقل كفاءة أو أقل علماً من إخوانهم العثمانيين والفارسيين ، فهل تريد إنجلترا بمعاكستها لنا ، أن تسوقنا إلى ثورة تسيل فيها

الدماء أنهاراً بمصر ، فتتذرع بذلك إلى إلحاقها بملكاتها ؟ نحن لا نظن ذلك
ونعتقد أن الذى يدعوها إلى زيادة معاكستنا رؤيتها فى مصر آذاناً صاغية
مستعدة لأن تستمع نصائحها

« أيتها السيدات ؛ أيها السادة : إني أظن أن قد أثقلت عليكم وإني أشكركم
على أبدىتموه نحوى من الالتفات لما بشرتكم به ، وقبل أن أختم كلامى
يجدر بى أن أدعوكم أن تقولوا معى : لتجى مصر مستقلة ! ليحى الدستور !
لتجى سويسرا ! »

وقد قوبلت الخطبة بالتصفيق والاستحسان مع جميع الحاضرين

قرارات المؤتمر

وقد قرر المؤتمر الاحتجاج على الاحتلال ، والمطالبة بالجلء والدستور ،
فإنحاز بذلك نحو الحزب الوطنى فى مبادئه ، واحتج على الحكومة المصرية لإعادتها
العمل بقانون المطبوعات ، ودعا إلى عقد مؤتمر بالقاهرة لبحث مسألة التعليم
الحر البعيد عن رقابة الحكومة

وقصد الفقيد بعد انتهاء المؤتمر إلى باريس ثم إلى لندن ، وهناك التقى بالمستر
ويلفرد بلنت نصير المسألة المصرية ، ليستحثه على إثارتها على صفحات الجرائد
الإنجليزية ، وعاد إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٩٠٩

تعديلات فى اللجنة الإدارية

استقال على باشا آصف ، من عضوية اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى
يناير سنة ١٩٠٩ لضعف صحته ، وانتخبت اللجنة محمد بك أحمد الشريف بدله ،
ثم انتخبت محمود بك الشيشينى عضواً بها ، وأحمد بك لطفى المحامى الشهير
(والعضو بها) وكيلاً للحزب ، بدلا من أحمد فايق باشا المستقيل ، وإبراهيم
باشا حلیم ، والأستاذ حسين بك فهمى بهجت المحامى ، عضوين بها ، ويوسف
بك حافظ أميناً للصندوق

الفصل الخامس

جهاد الفقيد سنة ١٩١٠

كانت سنة ١٩١٠ مليئة بالمعارك العنيفة ، بين الأمة من جانب ، والحكومة والاحتلال من جانب آخر ؛ وقد قاد المترجم جيش الأمة في هذه المعارك بشجاعة وثبات ، وضاعف جهوده ، وشقّ للحركة الوطنية طريق النصر ، وسط العقبات التي اعترضتها ، والمكائد التي دبرتها لها

خطبته في المؤتمر الوطني

٧ يناير سنة ١٩١٠

اجتمع المؤتمر الوطني (الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني) يوم الجمعة ٧ يناير سنة ١٩١٠ بدار اللواء برأسه المترجم ، وألقى فيه خطبة مستفيضة عن موقف الحركة الوطنية وموقف الحكومة تجاهها ، بدأها بقوله :
« إخواني الأعزاء : يجتمع مؤتمرنا الوطني للمرة الثانية بعد تأسيسه ووفاء مؤسسه إلى رحمة مولاه ؛ ويسرني أن أخبر حضراتكم بأن حزبنا الوطني ، يزداد رسوخا سنة عن سنة ، ويقوى ساعده ، وتشتد عزيمته بدخول الشبيبة فيه ، وانضمامها إليه ، فتبعث فيه روح الفتوة ونشاط الشباب ؛ وكلما زادت مقاومة خصومنا لنا ، زادت صفوفنا انضماما ، وزاد عددنا كثرة ، فلا يمضي وقت طويل حتى يصبح سكان القطر متحدين في المبدأ والغاية ، رغمًا من دسائس الدسائسين ووشاية الواشين ، ومساعي المتملقين ، خدام السلطة المطلقة وعباد الألقاب الضخمة ، والوسامات الممونه ،

اضطهاد الوزارة للحركة الوطنية

وأخذ يعدد بعض ما لقيته الحركة الوطنية من اضطهاد الوزارة ، قال :

« إخواني : أرادت الحكومة إسكات صوت الأمة ، فعمدت إلى طريقة الإرهاب ، وأخرجت قانون المطبوعات من محفوظاتها ، فاحتجت الأمة عليه بكل شدة مع عدم الخروج عن القانون ، وأظهرت سخطها على الحكومة واستياءها من أعمالها ، فتدخل البوليس في الأمر ، وشتت المتظاهرين بالقوة الغشوم ، ولولا ما استعمله المتظاهرون من الحكمة في عدم المقاومة لتدخل جيش الاحتلال الذي كان على أهبة الاستعداد ، ولسالت الدماء أنهاراً ؛ بعد ذلك رفعت دعاوى على بعض الخطباء بدعوى طعنهم على بعض كبار الموظفين ، فحكمت عليهم المحاكم بعدة أحكام ألغى بعضها في الاستئناف ، وبعضها تأيد أو تعدل ، فسجن الشبان جزاء ما يسمونه تهوراً في الوطنية ؛ ثم رفعت الدعوى على أحمد افندي حلي صاحب « القطر المصري » لنقله مقالة نشرت في إحدى جرائد الأستانة ، وعلق عليها بما يفيد عدم موافقته على ما جاء فيها ؛ ولكن رأت المحاكم أن مجرد النقل معاقب عليه قانوناً ، فعاقبته بالسجن مع التشغيل ، وقضت بتعطيل جريدته ستة شهور ؛ ولم يزل هذا الوطني الغيور نزيل السجن للآن ، أما الجريدة فظهرت بعد انتهاء مدة إيقافها .

« وأخيراً رفعت الدعوى على الشيخ عبد العزيز جاویش بسبب مقالة (ذكرى دنشواي) فحكم عليه بالحبس ثلاثة شهور من محكمة مصر الابتدائية ، بصفة استئنافية ، ودخل السجن محترماً ، وخرج منه أكثر احتراماً ، وأعلى مقاماً مما دخله ، وقد برهنت الأمة على إكرامها له واحترامها إياه بأن قدمت له وساماً احتفلت بتقديمه له يوم خروجه في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ، في حفلة كبرى بنزل شبرد ، كما أظهرت الشبيبة الأزهرية والمدرسية إكبارها له بمظاهرة كبرى سارت فيها جماعة الاتحاد الأزهرى ، التي كان يقول أعداء حرية الأزهر والأزهريين : إنها ماتت وقبرت بمساعيمهم قبحهم الله ، ومن الغريب أنهم لم يكتفوا بحبس الشيخ جاویش ، بل أرادوا إظهار جبروت الحكومة وعظمتها بأن أئذروا اللوام طبقاً لقانون المطبوعات الاستبدادي في نفس اليوم الذي دخل فيه الشيخ السجن .

« وقد لاحظ بعضهم مصادقة أخرى ، وهي صدور الأمر العالي بترقية بوغوص

أغويان بك رئيس الجلسة التي حكمت على الشيخ بالحبس ، في نفس اليوم الذي أفرج فيه عنه ، ولا ندرى إذا كانت هذه المصادفات حصلت عفواً أو قصداً ، على أن كل هذه الأعمال لم تسلم أفواه الجرائد ، ولم تخفف من لهجتها ، بل إن كلا منها سارت في الطريق الذي رسمته لنفسها ، غير متحولة عنه ، مهما هددت أو أوديت في محرريها والقائمين بها ،

الحكومة ومجلس شورى القوانين

ثم تكلم عن التعديلات التي أدخلت على نظام مجلس شورى القوانين عام ١٩٠٩ ، فقال :

« بما نالته الأمة بفضل مجهوداتها في هذه السنة ، علمية مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وتعديل نظام مجالس المديريات ، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى ، وهي مسائل ، وإن كانت في ذاتها لا تعد شيئاً مذكوراً بالنسبة للمستور ، الذي تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس ، إلا أنها تعد خطوة ولو صغيرة في سبيله ، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن أبنائها استعمالها ، وعرفوا طريق الانتفاع بها ، وقد ظهرت فوائد علمية لمجلس الشورى ، في مجادلات أعضائه للنظار ، وفي مباحثاتهم في القوانين المطروحة أمامهم ، فإن الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة ، وللجرائد التي تعبر عن أفكارها ، حساباً كبيراً ، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة به ورضاها عنه ، بوقوفه موقف المناقش العاقل ، والمحاسب المفكر ، لا موقف المعاند أو المسكابر ، حتى اضطروا الحكومة في عدة مواقف ، إلى احترام آرائهم ، وال أخذ بملاحظاتهم ، نعم إن الذين ظهروا بهذا المظهر الشريف قليلون جداً ، ولكن العيب في ذلك في طريقة الانتخاب التي تحتم أن يكون المنتخب من أصحاب العقار ، ولو لم يكن من أصحاب العقول الراجحة ، أو المعلومات الواسعة ، ولا دواء لهذه العلة إلا تعديل شروط الانتخاب ، فلا معنى لأن يكون اسم المرشح مقيداً منذ خمس سنوات ، أو أن يدفع الخمسين جنيهاً أو الخمسة والعشرين جنيهاً ، ضريبة للحكومة مدة سنتين ، أو أن يدفع مثل هذا القدر الكبير من

المال ، بل يجب أن يكتفى بأن يكون اسمه مقيد في السنة التي يحصل فيها الانتخاب وأن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة باللغة العربية وأن يفضل حاملو الشهادات العلمية من الأزهر الشريف ، أو من المدارس العليا بمصر أو بأوروبا وإلا فإدام الامتياز لأصحاب العقارات والأطيان فمن الصعب أن يرتقى مستوى المجلس في المعارف عما هو عليه الآن ،

تعميم التعليم الابتدائي

« أما تعديل نظام مجالس المديرية وإعطاؤها الحق في وضع ضرائب على الأطيان لا يزيد مجموعها على خمسة في المائة من مجموع الضرائب الأصلية ، وصرفها كلها أو جلها في التعليم ، فيعود على البلاد بالنفع العميم ، فإن نشر التعليم الابتدائي بين جميع طبقات الشعب ، من أقوى الوسائل لترقية الأمة ، وأقرب السبل لإنالتها الحرية والاستقلال ، ويجب أن يكون قصدنا جميعاً الوصول إلى جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومجانياً ، لكل مصري ومصرية ، أقول مجانياً لأنه لا يمكن التوفيق بين الإلزام ودفع أجره على التعليم ، ولأن جعله مجانياً للفقراء وبأجرة للأغنياء ، فيه جرح لعواطف الفقراء من التلاميذ ، الذين يرون أنفسهم محتقرين في نظر إخوانهم ومعلميهم ، فالدمقراطية الحققة ، والمساواة الحقيقية ، يقضيان بأن يكون التعليم الابتدائي مجانياً لجميع طبقات الأمة ، فقيرها وغنيها ، بلا تمييز ، حتى يشب التلاميذ على حب المساواة ، ويعرفون منذ نعومة أظفارهم أن لا تفاوت بين الناس إلا بخدمة الأمة ، وأن أقربهم إلى الله أتقاهم ، لا أغناهم ،

التعليم الثانوي والعالي

« ولا ننس أن التعليم الابتدائي وحده غير كاف لحاجات الأمة ، فإن الأمم لا ترقى إلا بالتعليم الثانوي والعالي ، اللذين يخرجان الطبقة الراقية التي عليها المعمول في إدارة أمور العامه والأخذ بيدها إلى طريق السعادة ، طريق النور ، طريق الحرية الأبدية ، فيجب أن نسعى في أن يكون بكل عاصمة مديرية أو محافظة مدرسة ثانوية على الأقل ، وأن يكون بها محال مجانية لتعليم النابغين

من أولاد الفقراء ، لا أن يكون المبلغ المقرر لهم ١٦٠٠ جنيه في كل سنة من سنى التعليم الثانوى الأربعة ، من ميزانية تربو على الستة عشر مليون جنيه ، أى بنسبة جنيه واحد على كل عشرة آلاف جنيه ، وهو ما لم يسمع به إلا فى مصرنا الأسيفة ، أما التعليم العالى فيجب أن يكون أضعاف ما هو عليه الآن ، حتى يتخرج للبلاد العدد السكافى من المحامين والأطباء والمهندسين والعلماء والماليين وغيرهم ، فتصبح الأمة فى غنى بأبنائها عن يقصدها من علماء الأجانب أو الأفاقيين منهم

« هذا وقد حصلت الانتخابات لمجالس المديريات على نظامها الأخير ، ويظهر أن متوسط معارف المنتخبين فى هذا الانتخاب الأخير ، أرقى من الانتخابات السابقة ، ولولا القيود التى أدخلتها الحكومة لمنع المتعلمين من الوصول إليها ، وما أتاه بعض رجال الإدارة من التداخل فى الانتخابات حتى لا ينتخب إلا من تثق الحكومة بإخلاصه لها ، لسكانت النتيجة أحسن مما وصلنا إليه ، ومع كل هذه العيوب ، فلو قامت مجالس المديريات بالواجب عليها نحو بلادها واستعملت ماخول لها من السلطة القليلة ، ولم تخضع لأوامر الحكام أو ما يوعز به مفتشو الداخلية ورجال الاحتلال وصنائه ، لخدمت البلاد خدمة عظيمة وقربت زمن الخلاص وتحرير البلاد ، من سلطة الفرد ومن كل سلطة أجنبية ، فهمة هذه المجالس كبيرة ، ومنشئوليتها أكبر وأعظم ، والأمة مراقبة لأعضائها تذكر لكل منهم حسناته وسيئاته ، فتسكفى المحسن وتجازى المقصر بالازدراء والاحتقار

حق سؤال النظار

« أما حق سؤال النظار بالكيفية التى ذكرت فى جواب الحكومة ودونت ضمن لائحة المجلس الداخلية ، فغير وافية بالغرض ولا تاتى بالفائدة المقصودة إلا إذا حول إلى حق مناقشة يعقبها الاقتراع على الثقة بالوزارة ، وسقوطها إذا لم تحز ثقة نواب الأمة ، وإلا فمادامت الحكومة تهزأ بالأمة ونوابها ،

(١٠ — محمد فريد)

وما دامت الوزارة تعتبر نفسها ممثلة لسلطة الفرد ، فلا أمل في الوصول إلى الغاية المطلوبة

« وما يؤيد ذلك ما حدث أخيراً من امتناع النظار ورئيسهم عن حضور جلسات مجلس الشورى ، حيث لم ترقهم مجادلة بعض أعضائه لهم وانتصار نواب الأمة عليهم في مواقف كثيرة ، فامتنعوا عن حضور جلساته من يوم السبت الماضى (أول يناير سنة ١٩١٠) ، حتى توضع فى لائحة المجلس الداخلية مواد مخصصة تضمن كرامتهم ، من أن تهان ، وتمنع النواب عن مناقشتهم بنفس الشدة التى يجيبهم بها النظار ، أو بعبارات أخرى حتى يقبل نوابنا أن يقابلوا شدة النظار معهم وانتهازهم لهم بالخضوع والمسكنة

وقالت هذه الوزارة الحرة إننا نريد أن نتدرج بالأمة فى النظام الدستورى ، واستبشرت الأمة خيراً من هذه الخطوات الصغيرة ، وأملها نيل الدستور التام على يديها وفى عهدها ، ولكن بمجرد ما آتت من نوابها الرغبة فى استعمال حقهم ، والميل إلى الانتفاع بما منح لهم (على حسب تعبيرهم) امتنع بعض النظار ، وتغلب عليهم ما اعتادوه من خضوع الأعيان لهم ، فكبر لديهم أن يعاملوا معاملة وزراء دستوريين ، فغضبوا وأضربوا عن الحضور إلى جلسات الشورى ، لعلمهم أن لاقدرة لهذا المجلس على إسقاطهم ، وظهروا بهذا المظهر الغريب المغاير للمبادئ الدستورية ، وبرهنوا الأمة بأن وزارتهم لم تكن تلك الوزارة الحرة التى كان يؤمل الخير العظيم فى عهدها ، وقابلت الأمة تعيينها بالبشر والإيناس ، نعم كانت الأمة تعتقد حسن نيات الكثير من أعضائها ، رغماً بما صدر فى أيامها من القوانين الاستبدادية ، كقانون الصحافة ، وقانون النفى الإدارى ، ولكن هذا الإضراب الأخير وترفعهم عن حضور جلسات الشورى ما لم يتعهد النواب بمعاملتهم معاملة العبد للسيد ، أو المتعلم للمعلم ، أضعف الثقة بهم ومال بالأمة عنهم ، فعلى من وافق الوزارة من النظار لمجرد التضامن مع إخوانهم ، أن يدركوا أهمية الحالة وخطورة الموقف ؛ وأن يتركوا مراكمهم حتى تعلم الأمة عدوها من صديقها ، فتعامل كلا بما يستحق ،

وإننا منتظرون عودة الجناب العالي الخديوى ليضع لهذه الحالة السيئة حداً ،
ويوقف النظر عند حدهم ، وإلا فليمتنع مجلس الشورى عن الاجتماع ، ويرفع
الأمر للأمة صاحبة الكلمة العليا ، فتعلم أن ما وعدت به من رد الدستور إليها
تدريجياً ، وعد كاذب لا يراد به إلا تخدير أعصابها ، فتسكت عن المطالبة به ،
وهو ما حذرناها منه من مبدأ ما يسمونه « سياسة الوفاق » ،

الميزانية

«اشتغل مجلس الشورى بنظر الميزانية ، وفحصها بقدر ما سمح له الوقت
الممنوح له ، وهو قليل جداً ، وقدم بعض ملاحظات عليها نالت استحسان
الأمة وإن كانت قليلة جداً بجانب ما كان يلزم تقديمه من الانتقادات لو كان
لديه متسع من الوقت ، ومع ذلك ورغماً عن إخمائه لناظرى المالية والأشغال ،
لم تعبأ الحكومة بملاحظاته ، بل أصدرت الميزانية كما هى ، دون أن تكلف
نفسها مثونة الرد على مجلس الشورى ، وظهرت أمام الأمة بمظهر المستبد
المحتقر لأراء نواب من يدفعون الضرائب ، ويسلمونها لهذه الحكومة تبديدها ،
وتسرف فى صرفها على ما لا خير فيه لمصر ، متبعة أوامر المستشار المالى
مندوب الحكومة الانجليزية

«لا يمكن لمجلس الشورى أن يفحص الميزانية فحواً جدياً إلا إذا قدمت
إليه فى أول انعقاده ، أى فى ١٥ نوفمبر ، وخصص كل جلساته إلى ٢٠ ديسمبر
فى فحصها فى جلساته العمومية ، أو بواسطة لجنة من أعضائه تنتقدتها باباً باباً
وفصلاً فصلاً ، ونقارن بين ما تصرفه مصر وما تصرفه الدول المتقدمة كفرنسا
مثلاً ، ونقارن بين مرتبات الموظفين الكبار هنا وهناك ، لترى كيف أن مال
المصريين أصبح نهياً لمن طلب ، إذ ترى « القلم » له مراقب ، ورئيس ، ونائب
رئيس ، ومساعد نائب رئيس ، ومع هؤلاء الرؤساء الأربعة كاتبان أو ثلاثة ،
والأمثلة على هذه التصرفات كثيرة جداً ، لا يتحمل نطاق هذه العجالة شرحها
وسيقوم اللواء بهذه المهمة خدمة للأمة ،

الدفاع عن الفلاح

وتكلم عن فداحة الضرائب التي تصيب الفلاح بالنسبة لمجموع الممولين فقال:
« وهناك مسألة أخرى يجب على نواب الأمة الاشتغال بها ، وهي تحمل
الفلاح المصرى أكبر جزء من الميزانية المصرية ، فكلكم تعلمون أن لجان
تعديل الضرائب جعلت أساس تقديرها أن تكون الضريبة بنسبة ٢٨ فى المائة
من الإيجار ، بحيث لا يزيد ما يدفع عن الفدان عن ١٦٤ قرشاً سنوياً ، وتعلمون
أن أصحاب الأملاك المبنية فى المدن المقرر فيها دفع عوائد أملاك كانوا يدفعون
جزءاً من ١٢ من إيجار أملاكهم أى ٨٪ تقريباً ، ثم زيدت بمقدار الربع من
أول عام ١٩٠٩ ، ولكن من الغريب أن التجار لا يدفعون شيئاً ، وكذلك
المصارف وأصحاب الأموال المنقولة على العموم ، فمن اشترى بجميع أمواله
أسهماً من البنك العقارى أو الأهلى مثلاً لا يدفع للحكومة شيئاً ، فى حين أن
الفلاح الصغير الذى يملك قيراطاً أو قيراطين يدفع ثلث إيراده ، وإذا نقص
المحصول أو أتلفته الدودة باع ماشيته لدفع غائلة الصراف ، ومنعه من بيع
ملكه تسديداً لمال الحكومة ، الذى يبذر باليمين والشمال ، فيجب على الكتّاب
والخطباء أن يطرقوا هذا الباب ، ويشرحوه شرحاً وافياً ، حتى يقف رأى
العام على ما يصيب الفلاح من الظلم الفادح بتحميله ما يقصم ظهره من الضرائب
وحتى يمكن أعضاء الشورى أن يجعلوا لهذه المسألة نصيباً من اهتمامهم وقت
درس الميزانية للعام المقبل (١٩١١) ، ويجب على المشتغلين بتشكيل النقابات
الزراعية أن يهتموا بإيجادها حتى تشتغل بتخفيف الضرائب عن الأطيان
وتحسين حالة الفلاح المسكين الذى يكاد طول سنته هو وزوجته وأولاده
ولا يحصل إلا على القوت الضرورى من الذرة ، وإذا نقص محصول القطن
عن سداده عليه من الإيجار أخذ منه محصول الذرة كله أو بعضه ، فانظروا إلى
هذا التعس الذى عليه أساس العمران بمصر ، والذى لم تتغير حالته المعاشية
بل هى هى حياة بؤس وشقاء ، وجهل لا يماثله فيها فلاح آخر ، الفلاح المصرى
أتعس فلاح فى العالم ، أتعس من الفلاح الروسى ، الذى يضرب بشقائه المثل ؛

ولا خلاص له من هذه الحالة إلا بنشر التعليم الابتدائي وجعله إجبارياً ،
وبتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة وأمام الملاك الذين
يزيدون عليه الإيجارات بمناسبة وبغير مناسبة ، وأمام المرابين الذين يأخذون
منه ما يبقى لهم بين جشع الملاك وظلم الحكومة

الرسوم الجمركية

« وهناك مسألة أخرى جدية بالاهتمام ، وهي مسألة الجمارك والمعاهدات
التجارية التي تبرمها الحكومة مع الدول ، دون أخذ رأى مجلس الشورى ،
ودون مراعاة صالح البلاد ، أو المبادئ الاقتصادية التي تقضى بضرب المكوس
على الأصناف التي يوجد مثلها في البلاد ، وعدم فرض شيء منها على ما تحتاج
إليه البلاد من الحاصلات ، أو ما يكون ضرورياً منها للفقراء ؛ فهل يعقل أن
تؤخذ عوائد جمركية على الفحم الحجري مثلاً ، أو الآلات الزراعية أو
الحديدية على العموم ، مع افتقار البلاد إليها ، وعدم وجود شيء منها في أرض
مصر ؛ وهل من المعقول أن يؤخذ على الخنطة والدقيق مثل ما يؤخذ على
الخنور ، أو يؤخذ على المنسوجات القطنية لملايس الفقراء ، مثل ما يؤخذ على
الحرير وهو من كاليات الأغنياء ؟ إن مثل هذه الأمور المخالفة للعقل والعلم ،
لا توجد إلا في مصر ، حيث الاحتلال يدبر الأمور لغاية واحدة هي دفع
فوائد الديون ، وتوظيف من لم يجدوا الكفاف في بلادهم بأرقى الوظائف
هنا وبأعلى المرتبات

« أظنكم لم تفسوا أن الحكومة فرضت ضريبة ٨ في المائة على ما يغزل من
القطن في مصر ، فأما هذه المصانع مراعاة لمصالح الغزاليين في إنجلترا ،
لكن هل تعلمون أنها لم تأخذ شيئاً على الخنور التي تصنع في مصر ، وتوجد
معاملها بكثرة في ضواحي العاصمة بل في شوارعها ، ولا على معامل البيرة
بمصر والاسكندرية وغير ذلك ؟ هذا ما لم أجد له جواباً الآن ،

تشريع العمال والنقابات

وقال عن نقابات العمال والتشريع الخاص بهم :

« العمال في بلادنا مهملون كالفلاح ، فلا قانون يلزم المفاوض بدفع تعويض لمن يموت شهيد عمله ، أو يفقد أحد أعضائه فيصبح عديم الكسب ، ومن الأمثال العامية (إن الفاعل ديته أجرتة) ، ولا الحكومة تفكر في الدفاع عنه ، فهي كما قلنا وقررنا ، لا تهتم إلا بدفع فوائد الديون ، أو هي شبه شركة لاستغلال وادى النيل

« نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطأطئ رأسها أمامها ، ولقد أصبح حزب العمال في إنجلترا من الأحزاب المسموعة الكلمة بهمة من كرسوا حياتهم لخدمة هذه الطبقة من الأهالي ، مثل المستر كبير هاردي وإخوانه ، وإني أتهنئ هذه الفرصة لأهدى وافر شكرنا لهذا النائب وإخوانه من الإنجليز والإرلنديين ، الذين حضروا المؤتمر المصري بجنيف في شهر سبتمبر الماضي وعضدونا في كل مطالبنا ، ووافقوا على جميع الاقتراحات والطلبات التي قررها المؤتمر المذكور

« بفضل مجهودات هذه النقابات ، وضعت قوانين في إنجلترا وفرنسا وألمانيا ، تضمن لسكل عامل في الصناعة أو الفلاحة معاشاً سنوياً متى بلغ سننا معلومة ، ولم يكن لديه مايسد به الرمق ويمنعه من التسكفف ، ولقد كان هذا القانون بإنجلترا هو الباعث على تغيير أساس ربط الضرائب ، وتحميل جزء عظيم لأصحاب الأموال من اللوردات والأغنياء ، ونشأت من ذلك هذه الأزمة المالية والاقتصادية ، التي ربما جرت إلى إلغاء مجلس اللوردات ، أو على الأقل جزء عظيم من اختصاصاته ، كل ذلك بفضل العمال ونقاباتهم ومجهوداتهم

مدارس الشعب

« ولا سبيل لإيجاد مثل هذه الحركة المباركة في مصر حتى يصبح الصانع والمزارع في مأمن من الفقر والتكفف عند الشيخوخة أو المرض ، أو لتحسين

حالاته المعيشية إلا بالإكثار من فتح المدارس الليلية في المدن والقرى، لتعليمهم حقوقهم وواجباتهم ، وتفهمهم أهمية النقابات وشركات التعاون ، ولقد بدأ حزبنا المبارك في تنفيذ هذه الفكرة ، فأنشأ في العاصمة أربع مدارس للصناع ، في أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية ، تحوى كل منها نحو مائة وعشرين تلميذاً من حرف مختلفة ، وصنائع متباينة ، فنجد النجار بجانب صانع الأحذية ، وقاطع الأحجار يكتف الطباخ ، وكلهم متشوقون للتعليم ، باذلون جهدهم في التحصيل ، حتى إن الطالب منهم ليتمكن من القراءة والكتابة في أقل من ستة شهور ، وقد انتشرت هذه الحركة في كثير من مدن القطر وقراه ، بفضل المخلصين العاملين من رجال الحزب الوطنى ومن غيرهم ، ولم يكتف أنصار العمال بذلك ، بل أسسوا بقسم الخليفة جمعية للخطابة تعقد جلساتها مساء كل يوم خميس ، ليخطب فيها المعلمون ، والعمال بأنفسهم ، بعبارة تكاد تكون صحيحة ، ولقد حضرت إحدى هذه الجلسات مع بعض الإخوان ، وسمعنا ما ألقاه اثنان من أعضائها، وهما من صانعى الأحذية ، وكان كلامهما دأثر أعلى وجوب إتقان الصناعة لمزاومة الأجانب

« وسنسى فى عامنا الجديد فى تعميم هذه المدارس والجمعيات فى جميع أقسام المحروسة وإننا لا نعدم فى كل قسم منها من يقوم بنفقتها والصرف عليها فإن هذا العمل من أحسن ما يمكن لأهل الخير التنافس فيه والصرف عليه ، فعليكم إخوانى بنشر مبادئ التعليم بين هذه الطبقة المتعسة ، وتأسيس المكتبات الليلية ، ومساعدة النقابات بأموالكم وآرائكم ، وعلى رجال الشبيبة الحرة التبرع بالقليل من وقتهم فى إلقاء الدروس والمحاضرات النافعة فى هذه المدارس والجمعيات ، حتى يترقى العامل الفقير ، ويدرك أن له حقاً فى أن يعيش عيشة لا كعيشة البهائم ،

مسألة قناة السويس

وتكلم عن مشروع مد امتياز قناة السويس (١) الذى كان يشغل الأذهان فى ذلك الحين وما انتهى إليه من عرضه على الجمعية العمومية قال :

(١) سيرد الكلام عنه فيما يلى ص ١٥٧

« من المسائل المهمة التي شغلت الرأي العام بمصر مسألة قناة السويس ، ومشروع مدّ أجليها أربعين سنة جديدة ، أو لها سنة ١٩٦٩ ، مقابل مائة مليون فرنك على أربعة أقساط سنوية ، ونصيب سنوي في الأرباح من سنة ١٩٢١ ، وقد شرح (اللواء) المشروع ونسبه إلى مضاره ، ونشر نص مشروع الاتفاق الذي كان يراد حمل وزارتنا على التصديق عليه قبل أن يطلع الرأي العام عليه ، كما حصل في مشترى سكة حديد الواحات الذي وقع ناظر المالية على نسخته الإنجليزية ، وسعادته يحفل هذه اللغة تماما ، ولم يترك له الوقت لترجمتها بالعربية وصدق عليها مجلس النظار تحت رئاسة الجناب العالي الخديوي ، بدون أن يطلع عليها باقي النظار ، الأمر الذي كان موضوع حديث القوم في اجتماعاتهم ، ولكن وفق الله الأمة في مسألة القناة إلى إقناع الحكومة بضرورة عقد الجمعية العمومية لإبداء رأيها في هذه المسألة الهامة ، فقرر ذلك مجلس النظار ، ووعد باجتماعها في أوائل ديسمبر ، إلا أن ما بذله الإنجليز ورجاهم ونصراؤهم من المساعي ، أخرت اجتماعها للآن ، وقد قالت وقتئذ جرائد أوروبا المالية إن القصد من هذا التسوية حصول الحكومة على الأغلبية في الجمعية العمومية ، فتوافق على قبول المشروع بعد أن يكون الرأي العام قد هدأ أو اشتغل بمسألة أخرى ، ويشاع في هذا الموضوع أقوال كثيرة كان « اللواء » ينشرها في أوقاتها ، حتى يجعل الأمة على حذر من سعي الساعين لخدمة الإنجليز ، ولتبقى على معارضتها إلى النهاية ،

الأحياء الوطنية والصحة العامة

وتكلم عن إهمال الحكومة للأحياء الوطنية بالقاهرة والشئون الصحية عامة ، ودعا إلى إنشاء مجلس بلدى بالعاصمة ، قال :

« قبل أن أختتم هذه الخطابة أقول كلمتين عن حالة مدينة القاهرة ، وإهمال الأحياء الوطنية بها ، وعدم الاعتناء بصحة أهالى القطر لدرجة مروعة ، إذ ثبت بالإحصاء أن متوسط الوفيات في السنة ، يتراوح بين ٦٠ و ٨٠ فى الألف ، مع أنها فى لندرة ١٨ ، وفى باريس ٢٠ ، وفى باقى مدن أوروبا الكبرى لاتزيد

على ٢٥ في الألف مطلقاً ، وليس هذا لفقر الميزانية المصرية ، ولكن من إهمال مصلحة الصحة وصرفها المبالغ المخصصة لها ، في الأحياء التي يقطنها الإفرنج وإعمالها باقي الأحياء ، فبينما تجد شوارع جردن سيتي بالقصر العالى مرصوفة بالمكادام ، وبها الأنوار تتلألأ ، حيث لا ساكن ولا أنيس ، تجد أحياء برمتها لا ينفذ إليها نور الشمس نهراً ، ولا يوقد فيها مصباح ليلاً ، ولا تعرف للكمنس والرش اسماً ، مع أن السكل سواء في دفع عوائد الأملاك ، ومن الظلم البين أن سكان الحارات يلزمون بإبقاء المصابيح على أبوابهم ، بمصاريف من طرفهم ، مع دفع العوائد ، وهذه الحالة ظاهرة للعيان لا تحتاج لشرح طويل ، فكذلك تشكون من كثرة وفيات الأطفال بسبب هذا الإهمال ، وتراكم الأوساخ في الحارات وداخل البيوت . ولا دواء لهذه الحالة السيئة إلا الإسراع بتأسيس مجلس بلدى ينتخبه السكان ، ولكن لا على طريقة الانتخاب المتبعة بالإسكندرية ، تلك الطريقة التي جعلت كلمة الأجنبي هي العليا ، وكلمة الوطنى هي السفلى ، بل على طريقة تضمن أن يكون لأصحاب البلد النفوذ الحقيقى فيه ، فلا تبذر أموال المدينة على إنشاء شوارع بجهات لا سكان بها ، كشوارع البحر الأعمى ، الذى سيكلف الحكومة خمسين ألف جنيه ، وغير ذلك من الأعمال التى تستفيد منها بعض شركات المضاربة التى جرت الخراب على الأمة ،

المطالبة بالدستور

وقال داعياً إلى مطالبة الخديو بالدستور :

« إخوانى : الجناب العالى الخديوى موجود الآن بالمدينة المنورة (١) ، بجوار قبر أشرف الكائنات ، وغداً تذكرك توليته على الأريكة الخديوية ، ولذلك أقترح عليكم إرسال تلغراف إلى سموه تهنئته بعيده الميمون ، وللتوسل إليه بالمصطفى

(١) أدى الخديو عباس فريضة الحج سنة ١٣٢٧ (ديسمبر سنة ١٩٠٩) ، وزار المدينة المنورة في أوائل يناير سنة ١٩١٠ (ذى الحجة سنة ١٣٢٧) ، وعاد بطريق سكة حديد الحجاز إلى ميناء حيفا ، وأبحر منها إلى الإسكندرية فبأها يوم ٢٥ يناير سنة ١٩١٠

أن يرد إلينا الدستور ، ليكون ذلك أحسن أثر لقيامه بفريضة الحج المبرور ،
تحفظه له الأمة ، ويذكره له التاريخ مدى الدهر ،

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال ، ومطالبة الخديو بالدستور ،
ولقد جاءت هذه الخطبة من أجل خطب الفقيد ، لما احتوته من الآراء الصائبة
والأفكار الناضجة ، في شتى المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،
وتحليل المسائل الكبرى ، التي تتناول الحركة الوطنية في جميع نواحيها ، وقد
قوبلت بالتصفيق والاستحسان في معظم مواضعها

خطباء المؤتمر

وخطب من بعده أحمد بك لطفي ، في استقلال القضاء في مصر ، ومحمد بك
على علوبة (باشا) في فوضى التشريع ، والأستاذ مصطفى الشوربجي (بك) في
سياسة العنف ، والشيخ عبد العزيز جاويش في مشروع البعثة الأزهرية ،
ومشروع إنشاء مدرسة روضة الأطفال ، وألقى الشيخ على الغياطي قصيدة
وطنية عن مصر والاحتلال. وخطب المسيو كورتلمون Courtellemont مندوب
جريدة (الفيجارو) ومجلة (الأستراسيون) الفرنسيتين ، ومداموزيل بييه
Biais سكرتيرة جمعية النساء الفرنسيات بباريس في تأييد المطالب الوطنية
واستمر المؤتمر في انعقاده ثلاث جلسات : الأولى والثانية يوم الجمعة ،
والثالثة صباح السبت ، وكان أشبه ما يكون بمجلس نيابي ، لما تناول من المسائل
المهمة والأبحاث العظيمة التي ترتبط بحياة البلاد السياسية والإنشائية

وأقر في ختام الجلسة الثالثة اقتراحا للمترجم بإضافة مادة جديدة على
قانون الحزب ، وهي : « للجنة الإدارية الحق في تغيير مادة أو أكثر من
مواد القانون الداخلي للحزب ، كلما رأت مصلحة في ذلك ، ماعدا المواد الخاصة
بمبادئ الحزب ، وبانتخاب الرئيس واللجنة الإدارية في نهاية كل
ثلاث سنوات ، ويجب أن يكون قرار التغيير صادراً على الأقل من ثلثي
أعضاء اللجنة ،

وليمة شبرد

وأقيمت في مساء الجمعة (٧ يناير سنة ١٩١٠) وليمة شائقة في نزل شبرد ، حضرها لفيف كبير من أعضاء الحزب ، ووقف الفقيد في ختامها فقال :
«لدى كلبية صغيرة أريد أن أقولها لكم ، وهى أن هذا المجتمع ذكرنى بالمجتمع الذى أقامته جمعية الاتحاد والترقى في شهر يولييه سنة ١٩٠٩ بعد انتصارها ، وكنت من بين المدعوين إليه ، وإنى أسأل الله أن يمد فى أجلى حتى أحضر للحزب الوطنى اجتماعاً كاجتماع جمعية الاتحاد ، يقيمه بعد فوزه فى جهاده وإدراكه غايته الشريفة التى يسعى إليها ، وهى : الدستور والاستقلال ،
فصفق الحاضرون تصفيقاً طويلاً متكرراً ، وأمنوا على دعاء الرئيس

الاحتفال بالعام الهجرى

غرة المحرم سنة ١٣٢٨ (يناير سنة ١٩١٠)

أقام شباب مصر احتفالاً فخماً بعيد رأس السنة الهجرية (سنة ١٣٢٨) ، وكان يوم ١٢ يناير ١٩١٠ ، بمسرح (البيلوت باسك) بشارع عماد الدين ، خلف التلغراف المصرى ، ورأس الاحتفال الأستاذ أحمد بك لطفى ، وخطب فيه حفى أفندى محمود (بك) عن طلبة المدارس الثانوية ، ثم على فهمى كامل بك ، ثم الأستاذ مرقس حنا بك (باشا) ، فالمسيو كورتليون

قصيدة حافظ إبراهيم

ثم وقف شاعر النيل حافظ إبراهيم ، وألقى قصيدة من أبلغ شعره ، قال فى مطلعها يحى هلال العام الجديد :

لى فيك حين بدا سنك وأشرقاً أملٌ سألتُ الله أن يتحققاً

ثم ذكر العام الذى مضى وما أصاب مصر فيه من كوارث ، قال :

أشرق علينا بالسعود ولا تسكن كأكخيك (١) مشنوم المنازل أخرقاً

(١) أى هلال العام الماضى

إلى أن قال ينبغي حرية الصحافة ، ويذكر ما أصابها من الضغط والاضطهاد :
ورمى على أرض الكفاية جرماً
حصدت مناجله غراس رجائنا
فتقيدت فيه (الصحافة) عنوة
وأقوى يساوم في (القناة) خديعة
إن البلية أن تباع وتشتري
كانت تواسينا على آلامنا
فإذا دعوت الدمع فاستعصى بك
كانت لنا يوم الشدائد أسهماً
كانت صماماً للنفوس إذا غلت
كم نفست عن صدر حرّ واجد (٢)
مالى أنوح على الصحافة جازعاً
قصوا حواشيها وظنوا أنهم
وأثروا بحاذقهم (٣) يكيد لها بما
وقال يخاطب الشباب ويهيب بهم
واستقلالها :

أهلاً بنابتة البلاد ومرحباً
لا تياسوا أن تستردوا مجدهم
مدّت له الآمال من أفلاكها
فتجشموا للمجد كل عزيمة
من رام وصل الشمس حاك خيوطها
عارى على ابن النيل سباق الوري
جددتم العهد الذي قد أخلقا
فلرب مغلوب هوى ثم ارتقى
خيوط الرجاء إلى العلا فتسلقا
إني رأيت المجد صعب المرتقى
سبياً إلى آماله وتعلقا
مهما تقلب دهره أن يسبقا

(١) السوابق من صفات الخيل ، أى كانت لنا عدة في الجهاد

(٢) الواجد الحزين

(٣) يريد رئيس الوزارة بطرس غالى باشا ، ولكن الحق أن تبعة ذلك يتحملها الوزراء جميعاً لا بطرس باشا وحده

أَوْكَلُوا قَالُوا تَجْمَعُ شَمْلَهُمْ
فَتَدْفَعُوا حُجُجًا وَحُوطًا نِيْلَكُمْ
حَمَلُوا عَلَيْنَا بِالزَّمَانِ وَصَرْفِهِ
هَزُوا مَغَارِبَهَا فَمَابَتْ بِأَسْهَمِ
فَتَعْلَمُوا فَالْعِلْمُ مِفْتَاحُ الْعِلَا
ثُمَّ اسْتَمَدُوا مِنْهُ كُلَّ قَوَائِمِ
وَأَبْنَوْا حَوَالِي حَوْضِكُمْ مِنْ يَقْظَةٍ
وَزَنُوا السَّكَّامَ وَسَدَّدُوهُ فَإِنَّهُمْ
وَأَمَشُوا عَلَى حَذَرٍ فَإِنْ طَرِيقَكُمْ
نَصَبُوا لَكُمْ فِيهِ الْفَخَاخَ وَأَرْصَدُوا
الْمَوْتَ فِي غُشْيَانِهِ وَطَرَوْقِهِ
فَتَحِينُوا فِرْصَةَ الْحَيَاةِ كَثِيرَةً
أَوْ فَاحْلِقُوهَا قَادِرِينَ فَإِنَّمَا
وَتَقْيَاوَا ظِلَّ الْأَرِيكِهَةِ وَاقْصِدُوا
لَا زَالَ تَاجَ الْمَلِكِ فَوْقَ جَبِينِهِ

لَعِبَ الشَّقَاقُ بِجَمْعِنَا فَتَفَرَّقَا
فَلَسَكُمْ أَفَاضٌ عَلَيْكُمْ وَتَدْفَعَا
فَتَأْنَقُوا فِي سَلْمِنَا وَتَأْنَقَا (١)
يَا وَيْلَكُمْ إِنْ لَمْ تَهْزُوا الْمَشْرِقَا (٢)
لَمْ يُبَيِّقْ بَابًا لِلْسَعَادَةِ مَخْلَقَا
إِنَّ الْقَوَى بِكُلِّ أَرْضٍ يُتَقَى
سُورًا وَخَطَوَا مِنْ حَذَارٍ خَنْدَقَا
خَبَأُوا لَكُمْ فِي كُلِّ حَرْفٍ مَزَلَقَا
وَعَرَّ أَطَافَ بِهِ الْهَلَاكَ وَحَلَقَا
لِلْسَالِكِينَ بِكُلِّ فُجٍّ مَوْبِقَا (٣)
وَالْمَوْتَ كُلَّ الْمَوْتَ أَلَا يَطْرَقَا (٤)
وَتَعَجَّلُوهَا بِالْعِزَائِمِ وَالرَّقَى
فِرْصَةَ الْحَيَاةِ خَلِيقَةً أَنْ تَخْلُقَا
مَلَكًا بِأَمْتِهِ أَبْرَّ وَأَرْفَقَا
تَحْتَ الْهَلَالِ يَزِينُ ذَاكَ الْمَفْرَقَا

وتعددت الحفلات بالعام الجديد في مختلف نواحي القاهرة والأقاليم

مسألة قناة السويس

ورفض مد امتياز الشركة

في أواخر سنة ١٩٠٩ ، وأوائل سنة ١٩١٠ ، شغلت الرأي العام مسألة
كبرى ، تتصل بحياة البلاد المالية والسياسية ، ونعني بها مشروع مد امتياز قناة

-
- (١) أي حاربنا المحتلون بأحداث الزمان ونوائبه ، وتأنق في الأمر أي بالغ فيه
(٢) يشير إلى الانجليز أي أنهم مدوا سلطانهم في دول الغرب ، ويدعو المصريين إلى أن
يجعلوا لمصر هذه المكانة في الشرق
(٣) الفج الطريق ، والموبق المهلك
(٤) أي إذا كان في الإقدام موت فإن في الاستسلام موت أكبر

السويس ، وفحوى هذا المشروع أن المستشار المالى البريطانى مستر بول هارفى أخذ يفكر - بهواه - فى وسيلة يسد بها حاجة الحكومة إلى المال ، فدخل فى مفاوضة مع شركة قناة السويس ، لمد امتيازها أربعين عاما ، تلقاء أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة ، وجانب من الأرباح من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ ؛ وقد ظل المشروع فى طى الخفاء زهاء سنة ، وكان فى عزم الوزارة (١) إنفاذه بسرعة ، حتى لا يزعمها احتجاج الصحف الوطنية ؛ ولكن فريداً تمكن من الحصول على نسخة المشروع فى أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، فبادر إلى نشرها فى اللوام ، ثم قفى على أثرها ببيان أسرار المشروع وأسبابه ، ومبلغ الغبن الذى يصبى مصر من ورائه ، وشرح ذلك فى سلسلة من مقالات مستفيضة ، دلت على سعة إلمامه بدقائق المسألة المصرية وملابساتها ، من الوجهتين السياسية والمالية ؛ وخلاصة المشروع أن أجل امتياز الشركة محدد بحسب عقد الامتياز بتسع وتسعين سنة ، تبدأ من افتتاح القناة للملاحة أى من ١٧ - ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، وتنتهى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ (٢) ، فاتفق المستشار المالى والشركة ، على أن تمد الحكومة المصرية امتيازها أربعين سنة جديدة ، بعد الستين التى كانت باقية ، بحيث تبدأ التسع والتسعون سنة ، من تاريخ توقيع العقد الجديد . فيمتد أجل الامتياز إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ ، وفى مقابل ذلك تدفع للحكومة مبلغ أربعين ملايين جنيه ، على أربعة أقساط سنوية متساوية ، تبدأ فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ ، وتدفع لها أيضاً من صافى أرباحها ، جزءاً فى المائة ، يدفع من أول سنة ١٩٢١ ، بالنسب الآتية : ٤ ٪ من سنة ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٣١ ؛ و ٦ ٪ من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٠ ؛ و ٨ ٪ من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٥٠ ، و ١٠ ٪ من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠ ؛ و ١٢ ٪ من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٨ ؛ ويكون صافى أرباح القناة مناصفة ، بين الشركة

(١) وزارة بطرس غالى باشا

(٢) راجع تاريخ قناة السويس وتطوراتها فى كتابنا عصر اسماعيل ج ١ ص ٥١ ، ٩٤ ، وج ٢ ص

٥٧ ، وكتاب الثورة العرابية ص ٤١ ، ٣٨٧ ، ٤٣٠

قناة السويس

وتواريخها الهامة

— ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤
منح - سعيد باشا امتياز القناة إلى المسيو
دالسبس

— ٥ يناير سنة ١٨٥٦
شروط الامتياز

— ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩
ابتداء العمل في حفر القناة

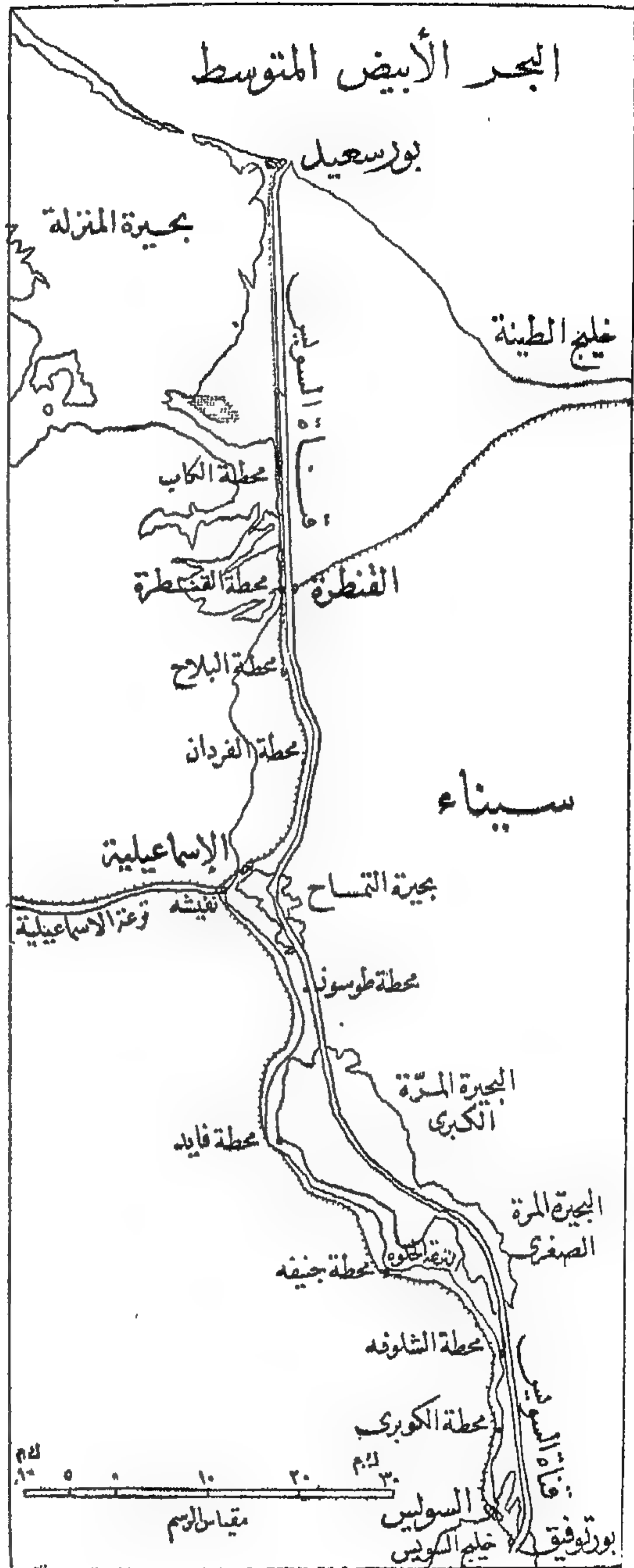
— ٦ يوليه سنة ١٨٦٤
حكم الإمبراطور نابليون الثالث

— ١٧ — ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩
افتتاح القناة للملاحة

— ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥
بيع أسهم مصر في القناة إلى إنجلترا

— ٧ ابريل سنة ١٩١٠
رفض الجمعية العمومية المصرية تجديد
الامتياز

— ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦
عودة القناة إلى مصر بقرار التأميم الذي
أصدره الرئيس جمال عبد الناصر .



والحكومة ، من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ ، أى فترة الامتياز الجديدة (بدلا من أن تكون هذه الأرباح كلها لمصر ، طبقاً لعقد الامتياز الأصلي)

فالمشروع هو عبارة عن مقدمة مالية لمصر لقيمة لها ، مقابل مد امتياز الشركة أربعين سنة ، بدلا من أن تكون القناة وأرباحها ، أو بعبارة أخرى ، هو تنازل عن ملكية القناة ، هذه المدة الطويلة ، مقابل الحصول على أربعة ملايين جنيه ، وحصصة من الأرباح من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٩ ، وبمجموع ذلك نحو ٣٢ مليون جنيه

قال الفقيه فى ختام أول مقالة له عن هذا المشروع (١) :

« كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل فى أمر إطالة أمد الشركة ، مع علمها أن هذه القناة كانت السبب فى ضياع استقلال مصر ، وكل مصرى حر يتوق لأن يراها ملكا لمصر ، حتى لا يبقى لأوروبا وجه للتدخل فى أمورنا خصوصاً وأن لانجلترا ما كان لمصر فيها من السهم ، وهى تبلغ ثلث المجموع

» إن فائدة هذه الإطالة المادية والسياسية ، تعود على إنجلترا ، إذ تصبح صاحبة القول فى القناة لمدة مائة سنة ، تبتدىء من الآن ، وتنتفع بفائدة سهمها طول هذه المدة ، مقابل ما تأخذه الخزينة المصرية ، من النصيب القليل ، بالنسبة لما يعود عليها من الربح الكثير لو انتظرت هذه السنين الباقية

» فهذه المسألة من المسائل الحيوية لمصر ، والأمة تنتظر من الوزارة أن لا تتساهل فيها ، تساهلها فى مشترى خط حديد الواحات الغربية ، إنقاذاً لشركة إنجليزية من الإفلاس ، كما تنتظر من جميع الجرائد الوطنية ، الاتحاد فى الدفاع عن صالح البلاد فيها ، وإيقافها على كل ما يمكنها الوقوف عليه من الحقائق بشأنها ، وكذلك تنتظر من مجلس الشورى الذى سيعقد فى ١٥ نوفمبر المقبل ،

أن لا يغفل سؤال الحكومة عنها ، حتى لاتضحى مصالح القطر المالية والسياسية
خدمة للحكومة الإنجليزية في السودان فحسبنا ما فات ،

وقد بادر إلى مطالبة الحكومة بعرض المشروع على نواب الأمة ، قبل البت
فيه ، واجتمعت اللجنة الإدارية مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩ وأصدرت
القرار الآتى :

« نظراً لخطورة مسألة قناة السويس ، اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب
الوطني ، مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، وتفاوضت فيما يجب اتخاذه إزاء هذه
المسألة ، فقررت دعوة الحكومة إلى أخذ رأى الأمة ، فى مشروع مد
امتياز القناة قبل البت فيه ، ولذلك أرسلت التلغرافات الآتية إلى الجنب العالى
ورئاسة مجلس النظار ، ورئاسة الجمعية العمومية ،
وهذه نصوص التلغرافات :

(١)

« مولاي الخديو المعظم :

« الحكومة تتفاوض مع شركة قناة السويس فى شأن امتداد أجل امتيازها ،
ولما كان هذا العمل من الأمور الخطيرة التى تمس صواح الأمة ، لذلك يلتزم
الحزب الوطنى أن لاتحرم الأمة من أخذ رأيها فى المفاوضات ، التى تدور
الآن مع الشركة ، وذلك تحقيقاً لآمال الأمة فى سموكم الكريم ،

رئيس الحزب الوطنى

محمد فريد

(٢)

« رئاسة مجلس النظار بمصر :

« الحكومة المصرية تتفاوض مع شركة القناة فى شأن امتداد أجل امتيازها ،
وبما أن هذا العمل من أهم الأعمال التى يلزم أن يكون رأى الأمة قطعياً فيها ،
نرجو أن لاتتحمل الحكومة كل مسئوليته ، فالحزب الوطنى يحتج على هذا
العمل إن تم بدون أخذ رأى الأمة ،

(٣).

« صاحب الدولة الأمير حسين كامل باشا رئيس الجمعية العمومية :

« الحكومة المصرية تخبر شركة القناة في شأن امتداد أجل امتيازها ، ولما كان هذا العمل من الأمور التي يجب أن يكون رأى الأمة قطعياً فيها ، فالحزب الوطنى يرجو من دولتكم بصفتكم رئيس الجمعية العمومية التي تمثل الأمة السعى في عقدها لأخذ رأيها في هذا العمل الخطير ، وهو ما تؤمله الأمة في شعوركم الوطنى ، ومبدئكم الدستورى ،

* * *

ولقد كان نداء الفقيد صيحة الخطر ، الى استجابات لها البلاد في المسألة ، فقامت بطوائفها وصحافتها ، تنادى بوجوب عرض المشروع على « الجمعية العمومية » قبل البت فيه ، وكادت الحكومة تبرم المشروع ، لولا الضجة التي أثارها الحزب الوطنى حوله ، فاضطرت تحت ضغط الرأى العام ، أن تتريث قبل البت فيه

وجاء المشروع وما لابس من الأسرار ، حجة جديدة ، أيدت حركة المطالبة بالدستور ، إذ لو كان في البلاد دستور ، لما فكرت الحكومة في إبرامه ، دون مصادقة نواب الأمة ، فقويت بذلك حجج المطالبين بإنشاء مجلس نيابى ، تتمثل فيه سلطة الأمة ، ينقذ البلاد من عبث الاحتلال الأجنبى ، والاستبداد الداخلى ، وكذلك جاء حجة قوية ، على أن الحكومة التي كانت قائمة ، إنما تعمل دائماً على ما يرضى الدولة الإنجليزية ، بغير أن تحسب للأمة المصرية حساباً ، أو تقدر لمصالحها أو لموافقتها قدراً

صوت الشعر

قصيدة حافظ إبراهيم

حررت مسألة القناة روح الشعر ، فى نفس شاعر النيل حافظ إبراهيم

فنظم قصيدة من بليغ شعره القومي ، وصف فيها الحالة السيئة ، التي وصلت إليها البلاد ، وأيد الحركة الوطنية في مطالبتها ، وعبر عن آلامها وآمالها ، قال في مطلعها :

لقد نصل الدجى فمى تنامُ أهُمُّ ذَادَ نوَمَك أمْ هِيَامُ (١)

إلى أن قال :

أجملُ بالأديب أديب مصر الطَّفلُ أرهقهُ الفطام
ويصرفه الهوى عن ذكر مصر ومصره في يد الباغي تضام
عدمتُ يراعتي إن كان مابى هوَى بين الضلوع له ضرام
وما أنا والغرام وشاب رأسى وغال شبابي الخطب الجسام
وربَّانى الذى ربَّنى (ليبدأ) (٢) فعلمنى الذى جهل الأنام
لعمرك ما أرقْتُ لغير مصر ومالى دونها أمل يرام
ذكرت جلالها أيام كانت تصول بها الغراصة العظام
وأيام الرجال بها رجال وأيام الزمان لها غلام
فأفلق مضجعى ما بات فيها وباتت مصر فيه فهل ألام

وأهاب بالشعب أن يدع التواكل والتخاذل والانقسام ، قال :

أرى شعبا بمدرجة العوادي تمخخ عظمه داء عقام (٣)
إذا ما مر بالبأساء عام أطـل عليه بالبأساء عام
سرى داء التواكل فيه حتى تخطف رزقه ذاك الزحام (٤)
قد استعصى على الحكماء منا كما استعصى على الطب الجذام
هلاك الفرد منشؤه توان وموت الشعب منشؤه انقسام
وإنا قد ونينا وانقسمنا فلا سعى هناك ولا وئام
فساء مُقامنا فى أرض مصر وطاب لغيرنا فيها المقام

(١) الدجى ظلام الليل

(٢) الشاعر العربى صاحب المعلقة التى أولها (عفت الديار محلها فرسومها)

(٣) المدرجة الطريق والعوادى النوائب وتمخخ العظم إذا خرج عنه .

(٤) أى مزاحمة الأجانب للمصريين

فلا عجب إذا مُلكت علينا مذاهبنا وأكثرنا نيام
وناجى الأمير حسين كامل أن يثبت روح الحياة والتضامن فى نفوس أعضاء مجلس
الشورى والجمعية العمومية ، وناشدهم ألا يشقوا بوعود الاحتلال ، قال :
(حسين ، حسين) أنت لنا قنبسه
وكن بأبيك لابن أخيك (١) عوناً
أفض فى قاعة الشورى وثاماً
وعليهم مصادمة الأعادى
ففى (حزب اليمين) لديك قوم
وفى (حزب الشمال) لديك أسد
فكونوا للبلاد ولا يفتكم
فما سادوا بمعجزة علينا
فلا تثقوا بوعد القوم يوماً
وخافوهم إذا لانوا فإنى
فكم ضحك (العميد) على لحانا
ونادى بالدستور ، وفدد بمشروع مد امتياز القناة ، قال :

وليس العلم يمسكنا وحيداً
وإن لم يدرك (الدستور) مصرأ
سحونا ورد ماء النيل عذباً (٥)
وما الموت الزؤام إذا عقلنا
لقد سغدت بغفائنا فراحت
إذا لم ينصر العلم اعترام
فما لحياتها أبدا قوام
وقانوا إنه موت زؤام
سوى (الشركات) حل لها الحرام
بثروتنا وأولها (الترام)

(١) يريد بابن أخيه الخديو عباس

(٢) يريد بالقوم الإنجليز ، وموعدهم ما وعدوا به مصر من الجلاء عنها ، والسحاب الجهام الذى لا ماء فيه

(٣) الذمام العهد والذمة

(٤) يريد بالعميد معتمد الدولة البريطانية فى مصر السير الدون جورست

(٥) يشير إلى احتكار شركة المياه لامتياز توريد الماء وتحكمها فى الأهلى

فياويل (القناة) إذا احتواها
لقد بقيت من الدنيا حطاماً
وقد كنا جعلناها زماماً
فيا (قصر الدّارة) لست أدري
أجبنا هل يراد بنا وراء
ويا (حزب اليمين) إليك عنا
ويا (حزب الشمال) عليك منا
بنو (التاميز) وانحسر اللثام (١)
بأيدينا وقد عز الحطام (٢)
فوالله في إذا قطع الزمام
أحرب في جرابك أم سلام
فنقضى (٣) أم يراد بنا أمام
لقد طاشت نبالك والسهم
ومن أبناء نجدتك السلام (٤)

عرض المشروع على الجمعية العمومية

اضطرت الوزارة تحت ضغط الرأى العام إلى دعوة « الجمعية العمومية »
لانعقاد لإحالة مشروع الاتفاق عليها ، فكان ذلك انتصاراً للحركة الوطنية ،
ثم سكتت الوزارة عن تحديد يوم لانعقاد الجمعية ، حتى ظن أنها قد عدلت عن
المشروع ، ولكنها انتهت إلى عرضه بعد أن أدخلت عليه تعديلاً يسيراً ،
وصدر الأمر الخديوى فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ بتحديد يوم الأربعاء ٩ فبراير
لانعقاد الجمعية

وجدد الفقيد تنفيذ المشروع ، وكتب عدة مقالات عن أضراره المالية
والسياسية ، من ذلك ما كتبه فى لواء ٣٠ يناير سنة ١٩١٠ وما بعده ، إذ قال
تحت عنوان (مسألة قناة السويس — اعتبارات سياسية) :
« من الغريب أن ما كتب ويكتب فى مسألة قناة السويس يدور
حول النقطة المالية فقط ، فيظهر المستشار المسالى فوائدها ، وما يعود على

(١) بنو التاميز الانجليز ، والتاميز هو نهر التيمس

(٢) بقيت : أى قناة السويس

(٣) نقضى : أى نموت

(٤) يريد بحزب اليمين فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، المؤيدين للحكومة ،
وبحزب الشمال المعارضين الذين كانوا يؤيدون رأى الأمة ، وأبناء نجدتك : أى الذين يناصرونك
ويشدون أزرك

الخزينة من الأرباح ، ويبين أوجه أرجحية قبول مشروع الشركة ، وتناقشه الجرائد في أرقامه ، وتجتهد في إثبات عكس ما يقوله ، ويسعى في تأييده ، ولم يلتفت أحد تقريباً إلى المسألة من وجهة ضرورة حفظ مرافق الأمة بين أيدي أبنائها ، ولو كان وراء ذلك فقد منفعة ، أو تقليل كسب ، أو خسارة مالية ، فإن الأمم الحية التي تدير أمورها حكومة ممثلة لها حقيقة ، تبذل جهودها في إعطاء امتيازات لأصحاب الأموال من الأجانب ، فيتذرعون بها إلى التدخل في أمورها المالية فالداخلية ، كما هو المشاهد في أغلب الأمم الشرقية المستضعفة ، فهذه فرنسا مثلاً ، وهي تلك الحكومة الجمهورية التي لا تخشى تدخل أى أجنبي في أمورها ، تشترط عند طرح أى مشروع في الميزان ، سواء في بلادها الأصلية أو في مستعمراتها ، أن لا يقبل فيه إلا الفرنسي دون غيره ، وقد توسعت أغلب دول أوروبا في السنوات الأخيرة في العمل بهذا المبدأ الحكيم ، فعمدت إلى مشتري المشروعات الجسيمة الممنوحة لشركات أهلية ، وذلك حتى لا تستبد الشركات في الأهالي ، فقد اشترت فرنسا سكك حديد شركة أورليان في العام الماضي ، واشترت حكومة إيطاليا جميع سككها الحديدية ، وكذلك سويسرا وألمانيا وغيرها ممن لم يحضرني ذكرها الآن ، ولم ينس القراء ما حدث في مجلس النواب العثماني بخصوص مسألة الملاحة في نهري دجلة والفرات ، فإنها كانت من أكبر أسباب سقوط وزارة حسين حلي باشا ، ولولا أن الامتياز القديم الذي كان ممنوحاً لشركة إنجليزية ، لم يكن لمدة معينة ، بل كان أبدياً ، لما صدق عليه مجلس النواب ، فإن المشروع الذي قبله حلي باشا جعل الشركة عثمانية بعد أن كانت إنجليزية ، وجعل نصف أعضائها عثمانيين ، وجعل مدتها ٧٥ سنة ، واشترط أن الشركة تكون ملزمة ببيع امتيازها للحكومة العثمانية بعد أن يمضي نصف هذه المدة إذا طلبت ذلك الحكومة ، ومع كل هذه التعديلات التي في جانب الدولة وفي صالحها هاج لها الشعب في بغداد ، ولم يقبلها مجلس النواب إلا بشق الأنفس ، وأسقط وزارة حلي باشا بسببها ، ولا ننسى كذلك ما فعله إخواننا الفارسيون حتى في زمن الاستبداد ، وقبل نيابهم الدستور ،

ذلك أنه لما أعطت حكومتهم إحدى الشركات الإنجليزية احتكار صنف التبناك، قاموا ضدها كرجل واحد، وأضربوا عن استعماله، مع شدة تعلقهم به، حتى كأنه من ضروريات حياتهم، وبذلك اضطروا حكومتهم الاستبدادية إلى سحب هذا الامتياز

« هذا ما نراه في الأمم الأخرى ملهوساً، وحكومتنا تعطى الامتيازات للأجانب جزافاً، وتفضل الأجنبي على الوطني، كما فعلت في سكك حديد الدلتا، فإنها بمنعها الآن عن إعطاء امتيازها لشركة وطنية في مديرية المنوفية، وفضلت حرمان هذه المديرية من منافع هذه السكك، على أن تعطى امتيازها لأبناء هذه البلاد، وبينما يئن كل مصري من وجود قناة السويس في يد شركة أجنبية دولية، بعد أن فتحت بأموال مصر وأبنائها، ويتوق إلى أن يرى أولاده هذه القناة ملكاً لهم يوماً ما، ويود لو طوت يد القدرة هذه السنين الباقية، يرى حكومته توافق (إن لم تسع) على مد امتيازها أربعين سنة جديدة بعد الستين الباقية، ١١ ولم ذلك؟ لأن الحكومة الإنجليزية محتاجة لأربعة ملايين من الجنيهات تريد صرفها على السودان بعد أن نفدت أموالنا الاحتياطية

« يقولون إن السودان جزء من مصر، ويجب علينا أن لانضن عليه بالأموال اللازمة لإحياء مواته، نعم نحن نصرف على السودان بسخاء إذا لم يكن الإنجليز يد فيه، فإذا لم تكن هذه الشركة التي بح صوت الأحرار في المناداة ببطانها، لكننا أول الموافقين على مد يد المساعدة إليه، ولكن بعد استيفاء مصر ما يلزمها من المصروفات الضرورية، غير أنه ليس من المعقول أن نبيع مرافق مصر وأراضيها للحصول على ما يبدد في السودان بلا مراقبة، لإنشاء مستعمرة إنجليزية، يكون الغرم فيها علينا، والغنم للإنجليز، ونزيد الآن على ذلك بأنه لو قال قائل بأنه يخشى أن تلزمنا الدول في آخر سنة ١٩٦٨ بتخفيض رسم المرور إلى خمسة فرنكات أو أقل من ذلك عن كل طن، كما يقول جناب المستشار المالي، لأجنبناه بأن هذا الفرض لا يخيفنا، ولا يجوز أن يمنعنا عن رفض طلب الشركة، حتى ولو اضطرت الدول مصر (وهو الفرض المستحيل) إلى جعل رسم المرور بحيث لا يؤخذ منه إلا بقدر ما يسمح بحفظ القناة وصيانتها

فقط ، فان كل هذه الفروض لو تحققت لسكانت أقل ضرراً على مصر من وجود هذه القناة ، التي تخترق فؤادها ، في يد شركة أجنبية

، ولنذهب مع المعضدين للمشروع إلى أكثر من ذلك ، فنقول لهم إن مصر لو كانت حرة ، وكانت أعمالها بيد نوابها ، لفضلت استرداد الامتياز من

الآن في مقابل تعويض مالى يدفع للشركة مرة واحدة أو مقابل جزء من الأرباح يحسب على نسبة صافي إيراد خمس السنوات أو عشر السنوات الأخيرة ، ويدفع لها في مدة السنة الباقية من الامتياز ، كما فعلت الدول التي استردت امتياز سككها الحديدية

ولكن هذا الأمر يستحيل صدوره من مثل حكومتنا التي لاتراعى في

إدارة أمورها إلا ما يوحى به إليها المستشارون الانجليز ، وهم بلا شك يسعون جهدهم فى تمليك مرافق البلاد إلى الشركات الانجليزية ، أو التي الانجليز فيها النصيب الأوفر

، أما لو قيل لنا إن الدافع للحكومة إلى قبول هذه الشروط ، هو احتياجها إلى المال ، لطلبنا منها أن تبين لنا وجه الاحتياج ، والأوجه التي تنوى صرف هذه المقادير فيها ، حتى إذا تأكدنا من ضرورتها وعدم إمكان تأخيرها ، وأن المال الاحتياطي الباقي لا يكفي للقيام بها ، وأنه لا يمكن اقتصاد ما يلزم لها من الميزانية الاعتيادية ، وبالأخص من المرتبات الجسيمة التي يتقاضاها كبار الموظفين من الانجليز وغيرهم ، مع اقتصاد بعض هذه الوظائف غير اللازمة ، والتي تخلق لمجرد توظيف صنائع الاحتلال من مصريين وأجانب ، لو اقتنعنا بكل ذلك ، لقبلنا بأن تقترض الحكومة هذه الأموال بصفة صريحة بدون أن تمس القناة أو غيرها من مرافق الأمة بسوء

، فليتدبر أعضاء الجمعية العمومية كل هذه الملاحظات ، وليعلموا أن أعين أوروبا والأمة المصرية شاخصة إليهم ، حتى تحكم لهم بالكفاءة والاستقلال في الفكر ، والشجاعة الأدبية ، التي تحملهم على الجهر برأيهم ، ولو خالفوا في ذلك رأى أعظم وزير ، أو أكبر أمير ، فالأمة فوق كل ذلك ، ومصالحها

فوق إرضاء أصحاب الحل والعقد ، فقد كفى ما فات من مراعاة الجانب والمجاملة في الرأي مما وصل بنا إلى هذه الحالة السيئة ،

وقال تحت عنوان (حول قناة السويس) :

« من المعلوم أن الضرائب العقارية في مصر باهظة جداً ، ولا يدفع عن الأتليان في أى دولة من دول العالم المتقدمة ، مثل ما يدفع عنها في مصر ، وقد ذكرت في خطبتي بالمؤتمر الوطنى في ٧ يناير الماضى ، أن متوسط ضرائب الأتليان في مصر يبلغ ٢٨ فى المائة بعد تعديلها الأخير ، وهو مقدار عظيم ينوء تحته المزارعون ، ولو كانت حكومتنا أهلية بالمعنى الصحيح ، لسعت فى تخفيفها بكل الطرق الممكنة ، وقد وعدتنا حين منعت زراعة الدخان ، وزادت رسوم الجمر ك على الوارد منه من البلاد الأجنبية ، أن تخصص ما ينتج من زيادة الجمارك من هذا الباب لتخفيف ضرائب الأتليان ، ولكننا لم تف بهذا الوعد إلى الآن

« عللنا ولم نزل نعلل أنفسنا باستخدام ما يعود على الأمة من الفوائد ، بعد عودة قناة السويس إليها فى تخفيف الضرائب ، واستهلاك الدين العمومى ، وقد كتب إلينا أحد أفاضل مديرية الشرقية ، أنه اشتكى للورد كرومر وقت تعديل الضرائب بجهة الصالحية ، فأجابه بأن الحكومة مضطرة الآن للبال ، ولكننا ستخفف الأموال كثيراً عن الأراضى عند عودة قناة السويس إلى مصر ، ولا ندرى ما الذى حمل الحكومة الآن على التساهل فى مد أجل القناة ، بعد أن صرح عميد المحتلين السابق ، بمثل ما كتب لنا به هذا الفاضل ، وبما أن جميع أعضاء الجمعية العمومية من أصحاب الأتليان ، ويهمهم بالطبع السعى فى تخفيف الضرائب ، إن عاجلاً أو آجلاً ، ولا طريق أمامنا الآن للوصول لهذه الغاية إلا بانتظار انتهاء أجل الشركة واستخدام ما يعود على مصر من أرباحها فى التخفيف على كاهل الفلاح ، فيجب عليهم رفض مشروع الشركة ، حتى ولو قبلت التعديلات التى نوهت عنها الحكومة فى مذكرتها ، ولقد يرى بعضهم أن الأجدر بالحكومة أن تسعى فى استخلاص

القناة من الشركة منذ الآن بأن تستردها منها ، وتضمن لها متوسط ما كسبته منها في مدة العشرين سنة الأخيرة ، وهو على ما نظن لا يزيد على ٤٥ مليون فرنك سنوياً ، وبما أن إيراد الشركة في ازدياد مطرد ، فسترجح الحكومة ما يزيد على ما تدفعه للشركة ، ويمكنها حين ذاك تخصيص هذه الزيادة لتخفيف ضرائب الأطنان ، بمراقبة الجمعية العمومية وتتخلص من وجود شركة أجنبية قوية ذات مصالح عظيمة في بلادها

« وهذا الرأي جدير باهتمام حضرات الأعضاء الأفاضل ، فنؤمل أن يبحثوه بحثاً دقيقاً ويقدموه للحكومة بعد أن يتحققوا من فائده ، فيثبتوا بذلك حرصهم على تراث أمتهم ، وميراث أولادهم ، وكرامة بلادهم ، وإننا لعلى يقين من أنهم لا يتأثرون بما تكتبه الجرائد المعادية لنا وفي مقدمتها الأيجبشان غازت ، من أن رفضهم لمشروع شركة القناة ، يعتبر دليلاً على عدم كفاءة الأمة المصرية لأن تحكم نفسها بنفسها ، فهذا ما ينتظر من مثل هذه الجرائد المدافعة عن مبدأ الاستعماريين الانجليز ،

وقد ألقى المرحوم على فهمي كامل بك خطبة مطولة في مضار المشروع ، وانتهت الرسائل والبرقيات من كل صوب على الصحف باستنكاره والاحتجاج عليه ، وتعددت الاجتماعات في القاهرة والأقاليم لبحثه ، وإبداء الرأي فيه ، وانتهت كلها بوجوب رفضه ، فمن ذلك اجتماع بحديقة الأزبكية ، خطب فيه الأستاذ محمد زكي على ، واجتماع بطنطا خطب فيه الأستاذ مصطفى الشوربجي ، واجتماع آخر بالمنيا خطب فيه الأستاذ عبد السلام ذهني

وبذلت الحكومة مساعي جمة لحل أعضاء الجمعية على قبول المشروع ، ولجأت إلى الوعود تارة ، والوعيد تارة أخرى ، ونشر الأمير حسين كامل رئيس الجمعية حديثاً أيد فيه المشروع

انعقاد الجمعية العمومية

وانعقدت الجمعية العمومية في اليوم المحدد لاجتماعها (٩ فبراير سنة ١٩١٠) ، برئاسة الأمير حسين كامل ، وافتتحها الخديو عباس الثاني بالخطبة الآتية :

« أيها السادة :

« نهديكم تحياتنا ، ونبدى لكم سرورنا من اجتماعكم في هذا اليوم
« دعوناكم لأخذ رأيكم في اتفاق يراد عقده مع شركة قنال السويس ،
فإن هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها ،
وبعد المخبرات الطويلة ، أمكن الوصول إلى المشروع المطروح أمامكم ، وقد
علمتم أن حكومتنا بجمعة الرأي على قبوله إذا رضيت الشركة بالتعديلات
التي سبق تبليغها لحضراتكم ، فالعرض إذاً من اجتماعكم ، إنما هو للبحث
فيما إذا كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز إلى أربعين سنة ، على شرط اقتسام
الأرباح في هذه المدة ، بين الحكومة والشركة مناصفة ، وفي مقابل إعطاء
الشركة نصف الأرباح عن المدة الجديدة ، تدفع للخزينة المصرية مبالغ موزعة
على السنتين سنة الباقية تقريباً من مدة الامتياز الحالي ، وقد قدر هذه القيمة بعد
البحث الدقيق ، أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية ؛ وهم
يرون أنه إذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة ، تكون الفائدة التي تنالها
مصر مرجبة لتمام الرضا ، وإن ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة

« ولا يخفاكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يقضى القانون بأخذ
رأى الجمعية العمومية فيها ، ولكن نظراً لأهميتها الاستثنائية ، بالنسبة إلى الجيل
الحاضر والأجيال الآتية ، قرر مجلس النظار أن لا يبت فيها رأياً ، قبل أن يعلم
إن كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز ، ونظار حكومتنا مستعدون
لإعطائكم كل ماترونه لازماً في هذه المسألة من البيانات والإيضاحات ، ونحن
واثقون أن كل واحد منكم يشعر بالمسئولية التي يتحملها أمام بلاده عند
نظره هذا المشروع المهم ، والله نسأل أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد ،

وقد انتخبت الجمعية بجلسته ١٠ فبراير لجنة من خمسة عشر عضواً ، لدرس المشروع ،
وتقديم تقرير عنه ، وألفت هذه اللجنة من كل من : محمود سليمان باشا . اسماعيل
أباظه باشا . حسن مدكور باشا . إبراهيم مراد باشا . أحمد يحيى باشا على شعراوي
باشا . محمود بك عبدالغفار ، حسن بك بكري . فتح الله بركات بك . عبد اللطيف

الصوفاني بك . جاد بك مصطفى . سعد بك مكرم . دياب أفندي محمد سليم .
أمين بك العارف . اسماعيل أفندي كريم

ولم يرد في الأمر العالي الصادر بعقد الجمعية ولا في خطبة الخديو أن قرار الجمعية سيكون قطعياً ، فطالب اسماعيل أباظه باشا من بطرس غالي باشا رئيس مجلس الوزراء ، بجلسة ١٠ فبراير التصريح برأي الحكومة في هذا الصدد ، وهل يعتبر قرار الجمعية قطعياً أم استشارياً ، فلم يجب رئيس الوزراء جواباً صريحاً ، واكتفى بالقول بأنه ليس لدى الحكومة شيء يزيد عما جاء في خطبة الجناب العالي الخديوي ، وبقيت هذه المسألة الهامة ، يحوطها الغموض والإبهام

وبعد تأليف وزارة محمد سعيد باشا ، صرح رئيس الوزارة بجلسة ٤ أبريل سنة ١٩١٠ بأن الحكومة قررت أن يكون قرار الجمعية قطعياً ، وقد كان هذا التصريح استجابة لطلب الأمة الإجماعي في هذا الصدد ، وتحقيقاً لرغبة بدت من شركة القناة ، إذ أرادت أن تطمئن على سلامة الاتفاق ، فاشتترطت إقرار الجمعية العمومية

استقالة الأمير حسين كامل

وفي أثناء نظر المشروع استقال الأمير حسين كامل من رئاسة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، على أثر مقتل بطرس غالي باشا ، فصدر الأمر الخديوي في ٧ مارس سنة ١٩١٠ بتعيين محمود فهمي باشا الذي كان رئيساً للديوان الخديوي بدلاً منه ، وهو آخر رئيس لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، إذ ألغيت الهيئتان بموجب القانون النظامي الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ ، وحلت محلها « الجمعية التشريعية » كما سيذكر في بيانه في الفصل الحادي عشر

تقرير لجنة مشروع القناة

أتمت اللجنة مهمتها ، ودرست المشروع دراسة مستفيضة ، ووضعت تقريراً مطولاً ، تناولت فيه المشروع من كل نواحيه ، واجتمعت الجمعية العمومية بجلسة

٢١ مارس سنة ١٩١٠ ، واستمعت إلى التقرير ، الذى تلى فى تلك الجلسة ،
ولأهميته ننشر فيما يلى خلاصة وافية لمحتوياته :

أشارت اللجنة فى مستهلها ، إلى أنها فهمت لأول وهلة أن الحكومة هى التى
عرضت المشروع على الشركة ، لأن رأى النهائى جعل للجمعية العمومية
لمساهمي الشركة ، وعلى ذلك تكون مصر هى الموجهة ، وتبين للجنة أن الحكومة
ليس لديها أمل فى قبول الجمعية العمومية للمساهمين الاتفاق المعروض ، فقد قال
المستشار المالى بأنه حصلت معارضة فيه من المساهمين ، كما ورد أيضاً على
الحكومة من الأمير دارينبرج رئيس مجلس إدارة الشركة ، بأنه يخشى عدم
تصديق الشركة على التعديلات التى أدخلتها الحكومة ، وقد قرر بذلك مندوبو
الحكومة عند اجتماعهم باللجنة ، وإذا كان المستشار المالى قال ما قاله قبل
دخول التعديلات ، فلا بد أن يكون قطع برفضه بعدها ، وبناء عليه يمكن
القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائى ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستوجب
عقد الجمعية العمومية

ثم أشارت اللجنة إلى ما يحيط المشروع من الريب والظنون ، واستدلت
على ذلك بمسلك الحكومة ، إذ وقفت المفاوضة حيناً ، ثم استأنفتها بعد ذلك ،
ولم تصرح بمصدر المشروع وعرضه ، أهو الحكومة أم الشركة

وبحثت فيما إذا كان للمشروع وجه سياسى ، فرأت أنه مالى قبل شئ ، فإن
معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ قضت بحيدة القناة وسدت كل السبل دون مطاعم
الطامعين والمنافسات السياسية التى تحوم حولها .

ثم بحثت فيما إذا كان للجمعية العمومية الاقتصار على قبول المشروع أو
رفضه ، أو إدخال تعديلات عليه ، فرأت أنه لا يسوغ لها إدخال تعديلات ،
ومهمتها قاصرة على القبول أو الرفض ، وارتكبت فى ذلك إلى ما جاء فى خطبة
الخديو من أن المشروع على ما هو عليه ، هو أقصى ما يمكن طلبه من الشركة ،
بناء على تقرير ذوى الخبرة والدراية ، وعلى ذلك إذا قررت الجمعية العمومية

إدخال تعديلات فيه يعد ذلك منها عبثاً، خصوصاً إذا كان المشروع قد جاء قبل أوانه بعشرات من السنين

وتناولت اللجنة جوهر المشروع ، فأوضحت أن قبوله أو رفضه يترتب على بيان الفوائد أو المضار ، التي تنتج منه للأمة في الحاضر والمستقبل، واستخلصت مبدئياً من المشروع ومن الظروف المحيطة به ، ومن أقوال المندوبين عن الحكومة ، أن الشركة في حاجة إلى توسيع القناة وعمل إصلاحات فيها ، ولا بد لها من عقد قروض لتنفيذ هذه الفكرة ؛ ولا ريب في أن هذه القروض تؤثر في الأرباح التي يأخذها المساهمون ، إذا وزعت أقساطها على ستين سنة. ولكن إذا مد الامتياز إلى سنة ٢٠٠٨ ، يكون تقسيطها على مائة سنة بدلاً من ستين ، وبذلك لا تؤثر في الأرباح تأثيراً كبيراً ، واستنتجت من ذلك أن مصلحة الشركة بإزاء مساهميتها أن تسعى في مد امتيازها ، وأن هذه البواعث ، هي التي تحتم عليها العمل على ذلك ، وقد انتهزت الشركة الظروف السياسية القائمة وقتئذ لتنفيذ هذه الفكرة ، فإن قيام الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا ، قدم لها هذا السبيل خصوصاً بعد أن سكنت أصحاب البواخر الإنجليزية عن مطالبة الشركة بعمل الإصلاحات ، وتنقيص الرسوم ، بسبب هذا الاتفاق ، فكان من المفيد لها إذا أن تبادر بعمل ما تريده في مثل تلك الظروف المساعدة التي يحتمل أن لا يطول بقاؤها

ومما يثبت أن مد الامتياز هو في صالح الشركة ، ارتفاع أسهمها ارتفاعاً كبيراً ، عند ما شاع نبأ تحقق المشروع ، ففي سبتمبر سنة ١٩٠٩ كان ثمن السهم يتراوح بين ٤٧٥٠ و ٤٨٦٦ فرنكاً معجلاً ، و ٤٨٦٠ و ٤٩٢٥ نسيئة (للاجل) ، ولما ذاع نبأ المشروع ارتفع السهم إلى ٤٩٩٥ معجلاً ، و ٥٢٠٠ نسيئة ، وعند ما طالبت الأمة بعرض المشروع على الجمعية العمومية رجع ثمن السهم إلى ٤٩٥٠ معجلاً و ٥٢٠٠ نسيئة ، وكذلك الحال في حصص التأسيس ، فقد كان ثمنها في سبتمبر سنة ١٩٠٩ ٢١٦٥ فرنكاً ، وفي أكتوبر ٢٢٤٧ ، وفي نوفمبر ٢٢١٥

وعادت الأسهم إلى الارتفاع عندما استأنفت الحكومة النظر في المشروع وتبين أن الأمل في تحقيقه لم ينقطع

ثم ناقشت اللجنة المشروع من الوجهة المالية ، وبحث فيما إذا كانت الأربعة الملايين التي ستأخذها الحكومة من الشركة ، والخصص التي تعهدت بتخصيصها من الأرباح للحكومة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٢٨ ، تقابل نصف أرباح القناة التي ستتنازل عنها الحكومة مدة الامتياز الجديد ، حتى لا يكون هناك غبن عليها ، فقالت إنه ليس من الممكن الحكم على مستقبل القناة بعد ستين عاماً ؛ ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الإيراد بطريقة الافتراض ، وقد سلكت في ذلك الطريقة التي اتبعها المستشار المالي ؛ واستندت إلى أن مصروفات الشركة لا تزيد بنسبة إيرادها ، واستدلت على ذلك بقول المسيو (شارل رو) Charles Roux في كتابه (برزخ وقناة السويس) L'Isthme et le Canal de Suez « إن من حسن حظ هذه الشركة أن مصروفاتها لا تزيد بنسبة زيادة إيراداتها كما يحدث في الشركات الأخرى ؛ بل إن الإيرادات تزداد زيادة باهظة والمصروفات تظل كما هي »

وافترضت اللجنة لزيادة الإيرادات في السنة ثلاثة فروض : الأول أن تكون الزيادة ثلاثة ملايين فرنك في كل سنة ، في جميع المدة (من سنة ١٩١٠ إلى سنة ٢٠٠٨) ؛ والثاني أن تكون مليونين ؛ والثالث أن تكون مليونين قبل انتهاء الامتياز الحالي ، ومليوناً ابتداء من مدة الامتياز الجديد ؛ وعلى ذلك إذا قورن ما ستأخذه مصر بما ستأخذه الشركة تبين أن الشركة ستحصل بدون مقابل على ١٢٦ مليون جنيه بحسب الفرض الأول ؛ و ٨٢ مليون جنيه بحسب الفرض الثاني ، و ٦٦ مليون جنيه ، بحسب الفرض الثالث ، وهو الفرض الذي وضعه المستشار المالي ؛ وإذا أضفنا لهذه المبالغ أرباحها المركبة ، كانت ٢٤١ مليون جنيه على حسب الفرض الأول و ١٥٦ مليون جنيه على حسب الفرض الثاني ، و ١٣٠ مليون جنيه على حسب الفرض الثالث ، فيثبت من هذا أن مصر ستغبن في هذا المشروع غبناً فاحشاً على الجيل المستقبل ، مع عدم استفادة الجيل الحاضر فائدة تذكر ،

خصوصاً وأنه ليس هناك ضرورة للمال ؛ واستندت اللجنة إلى جواب مندوبي الحكومة ، إذ صرحوا بأن الحكومة لم تكن مضطرة للمال ؛ ثم قالت : ولو فرضنا وجود حاجة إليه لعد هذا المشروع بالرغم من ذلك صفقة خاسرة أما ما ذكره المستشار المالي من الاعتبارات والمخاوف ، التي تبعث الحكومة على مد الامتياز من الآن ، فليس له محل ؛ وتنحصر هذه المخاوف في تنقيص رسوم المرور ، ومنافسة قناة بناما ، وظهور اكتشافات لتسهيل وسائل النقل تؤثر في القناة ؛ وقد أجابت اللجنة على هذه المخاوف بأنها ليست بنت يومها ؛ وقد سبق للشركة أن هددت بها ونفاها الأمير دارينبرج ، رئيس مجلس إدارة الشركة نفسه في الجمعية العمومية للشركة في ٢٠ يونيه سنة ١٩٠٨ إذ قال : « ماذا نخشى في المستقبل ؟ لم يعد بعد محل لذكر هذه الحكاية ، حكاية قنال ثان ، فقد ذهب بها الزمان ، وإن سكة حديد سيبيريا وسكة حديد بغداد ، لا يمكنهما إلا أن تسرعا في حركة التجارة فإن نقص بسببهما بعض الركاب ، فمن المحقق أن التجار يفضلون دائماً نقل بضائعهم بطريق البحر ، وإن قنال بناما لن يتحقق قبل عشر سنين ، ومع ذلك فإن الطريق الأقرب والأفضل بين الغرب والشرق سيكون دائماً طريق قنال السويس ؛ ولقد رأيتم النتيجة ، فهما يكن من الأمر فإن أرباحكم لن تقل ، وإننا لنتظر اليوم الذي يمكننا من أن يكون لدينا ما نزيد به ما نوزع على الأسهم ؛ وهذه الزيادة لا بد أن تجيء ، فإن الصين تبتدىء فقط الآن في أن تفتح أبوابها للتجارة ، وإن فيها من عدد السكان ما يربو على عدد سكان أوروبا أجمع ؛ ولا شك في أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئاً فشيئاً ، تبعاً للمسالك التي تجوس خلال تلك الديار ، وإن إنقاص الرسوم ليس من شأنه أن يخيفنا ، إنكم تعلمون حق العلم أن ذلك لا يكون إلا بعد أن يزيد ما يوزع من الأرباح على الأسهم ، وإنكم لتذكرون إن إنقاص الرسوم ٥٠ سنتياً في سنة ١٩٠٣ قد عوض في سنة واحدة ، وإنكم لتذكرون أيضاً أن إنقاص الرسم ٧٥ سنتياً في سنة ١٩٠٣ قد عوض علينا في أقل من عامين ، وترون من ذلك أن إنقاص الرسم لا يخيفنا في شيء ، وأشارت اللجنة إلى مازعمته الحكومة من وجود اتفاق بين الشركة وبين

أصحاب السفن في إنجلترا يقضى عليها بتنقيص الرسوم، فطلبت نص هذا الاتفاق فلم تجبها الحكومة إلى طلبها، وسألت مندوبى الحكومة عما إذا كانت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة قد صدقت على هذا الاتفاق؟ فأجاب المندوبون بالإيجاب؛ ولكن اللجنة عثرت في أثناء بحثها على ما يثبت أن الجمعية العمومية للمساهمين لم تصادق عليه، بل قررت بأن كل ما حدث، إنما هو مشروع لا يمكن أن يتم إلا بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين، وعلى ذلك فليست الشركة مرتبطة بتنقيص الرسوم تدريجاً، كما ادعت الحكومة؛ وزيادة على ذلك، فإن تنقيص هذه الرسوم لا يؤثر في زيادة الأرباح؛ فإن ازدياد الإيرادات يعوض هذا النقص؛ وما يثبت ذلك أن الرسم قد نقص في مدة الأربعين سنة الماضية ٤١ ٪ من قيمته، أى أنه أصبح ثمانية فرنكات بدلاً من ١٣ فرنكا، ومع هذا فقد زادت الإيرادات زيادة هائلة لا تقل سنوياً عن ثلاثة ملايين فرنك في المتوسط؛ على أن زيادة الإيراد لا تتعلق بقيمة رسم المرور فقط، بل تتعلق أيضاً بمقدار البضائع التي تمر من القناة سنوياً، والملاحة التجارية بين الشرق والغرب في تقدم مطرد، ولا بد أن تستمر هذه الإيرادات في الزيادة، فإن الشرق يتقدم في التجارة؛ وهناك بقاع كبيرة، كالصين مثلاً، لم تفتح إلى الآن للتجارة؛ وفوق ذلك، فإن الدول الأوروبية تهتم اهتماماً كبيراً بتقوية بحريتها التجارية وعلاقتها المالية مع الشرق

وعرضت اللجنة لقول المستشار المالى في مذكرته إن تنقيص الرسم موكول إلى الشركة وحدها، فإذا أبت الحكومة المصرية أن تتفق معها على مد الامتياز، فإنها تعتمد في آخر المدة إلى تنقيصه نسكاً بمصر، وأجابت على ذلك بأنها تستبعد حدوث ذلك من الشركة، لأن هذا التنقيص يضر مساهميها أكثر من إضراره بمصر، ولا جدال في أن الشركة مستعدة في كل وقت، للاتفاق على مد الامتياز، لأنها لا تقبل أن تترك هذا الكنز العظيم الذى عاد على مساهميها بالأرباح الطائلة، وهى لذلك تبحث في كل وقت على إبقائه في يدها

وعرضت لقول المستشار إن مصر لا تقوى على المعارضة إذا ما أرادت الدول تنقيص الرسوم ، أو جعل المرور في القناة مجانياً ، فأجابت بأن الدول لم تتعرض للتقنيات الصناعية ، وإنما تعرضت للتقنيات الطبيعية ؛ وقناة السويس هي قناة صناعية ، حفرها المصريون برجالهم وأموالهم ؛ ومع ذلك فإذا صح ما يقولون من أن مصر إذا عادت إليها القناة ، لا تقوى على معارضة الدول ، بخلاف ما إذا كانت القناة في يد شركة دولية ؛ فاللجنة تجيب بأن الحكومة لا تعدم عشرات من الشركات الدولية ، تتفق معها على شروط أحسن بكثير من الشروط التي تعرضها الشركة الحاضرة

وعرضت لمزاوجة الطرق الأخرى للواصلات ، فقالت إن قناة السويس ، هي بلا ريب أقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب ، فليس من المنتظر أن ينافسها طريق رأس الرجاء الصالح ، وكذلك ليس من المنتظر أن تنافسها قناة بناما ، وأيضاً إن مزاحمة السكك الحديدية المزمع إنشاؤها ، كسكة حديد بغداد فإن المتاجر الكبرى التي تنقل من أوروبا إلى آسيا وبالعكس ، لا تنقل مطلقاً في السكك الحديدية ، مادام في الوجود طريق بحري مختصر يمكن نقلها فيه ؛ وقد قال المسيو شارل رو في هذا الصدد : « إنني أشك في أن إنشاء السكك الحديدية في آسيا الصغرى يضر بقناة السويس ، فإن هذه السكك ستفتح الأقطار الشاسعة في آسيا الصغرى لمخاضيل الغرب وبضائعه ، ولكن التجارة ستستمر تفضل الطريق البحري للسويس ، على طريق آسيا الصغرى والخليج الفارسي »

« أما احتمال ظهور اكتشافات علمية قد تنقص من أهمية القناة ، فليس مستحيلاً عقلاً ، ولكن هذه الاكتشافات لم تنزل بمجولة إلى الآن ، واحتمال وجود شيء لا يمكن أن يعتبر أساساً صحيحاً للتقدير ، ولا يوجد سوى طريقين للنقل ، وهما البحر والبر ، وقد ثبت أن طريق قناة السويس ، هو أقرب الطرق وأقلها نفقة ، فلم يبق إلا طريق الجو ، وهو مهما تقدم ، لا يسلكه إلا مستطلع أو سائح أو مسافر ، ولا يصلح لحمل الأثقال

وقالت اللجنة أيضاً ، إن السياسة لا تؤثر في القناة بعد أن تقرر تقييدها ، وإن الحوادث الماضية ، لا كبر شاهد على ذلك ، فقد انتشرت الحروب والثورات ، حتى على ضفاف القناة ، فلم تؤثر مطلقاً على إيراداتها ، بل بالعكس كانت سبباً في ازديادها ، فكلما اشتدت نيران الحوادث ، زادت هذه الإيرادات ، يؤيد ذلك أن إيرادات القناة زادت سنة ١٨٨٢ (في عهد الثورة العراقية) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التي قبلها ، وفي سنة ١٩٠٤ (أثناء الحرب الروسية اليابانية) زادت الإيرادات ثلاثة عشر مليوناً عن السنة التي قبلها

وعرضت لقول الحكومة ، إن من الظلم أن يستأثر الجيل المستقبل بالربح ويحرم منه الجيل الحاضر ، فأجابت بأن من واجبات الأفراد والجماعات أن يدخروا شيئاً للأعقاب ، مادام ذلك في الاستطاعة ، فإذا تقرر ذلك ، ورأينا شركة القناة تسعى لمدِّ الامتياز سعياً وراء مصلحتها ومصلحة مساهميها وأحفادهم ، فلماذا لا يكون من العدل أن ندخر لأبنائنا كنزاً يعوض عنهم جزءاً من ذلك العبء الثقيل من الديون الأهلية والأميرية ، التي يتركها لهم الجيل الحاضر ، والذي يليه ، ويعوض عنهم أيضاً جزءاً مما تصرف فيه الحكومة في هذا العصر ، من ثروتها المالية والعقارية التي للشركات ولغيرها ، وأساءت التصرف في ثمنها

وردت على قول المستشار المسالي إن استعمال الأموال التي يستأخذها مصر من الشركة في المشاريع النافعة يعود عليها بالربح الطائل ، فقالت إنها توافق على ذلك من الوجهة النظرية لامن الوجهة العملية ، ولا يمكن تصديق هذه الوعود ، فقد كان لدى الحكومة أموال طائلة لم تفكر في صرفها في مثل هذه المشاريع التي أشار إليها المستشار المسالي ، بل صرفت في مشاريع كالية ، ولا يجوز بيع هذا التراث للقيام بالأعمال السكالية ، أما إذا كانت الحكومة تزمع صرفها على المشاريع الضرورية ، فقد تساءلت اللجنة : لماذا لا نراها تفعل ذلك الآن ؟ ولماذا تصرف على المشاريع السكالية الملايين من الجنيهات رغماً من معارضة الأمة ؟ فهذه نفقات مدسكة حديد السودان ، عارض فيها

مجلس الشورى ، فلم تأبه الحكومة بهذه المعارضة ونفذت ما أرادت ، وهذه
ثكنات جيش الاحتلال ، تقيمها الآن ، وقد كلفتها أعمالها الابتدائية ٤٠٠
ألف جنيه ، أضف إلى ذلك الخسائر التي لحقتهم من المضاربة بالأموال الاحتياطية
وغير ذلك من الأعمال الأخرى التي يطول شرحها ، وبالجملة فالحكومة
تصرف كل عام ما بين ١٥ و ١٧ مليوناً من الجنيهات ، وليس الأمة رأى محدود
فيها ، وأشارت اللجنة في هذا الصدد إلى الأموال الاحتياطية الطائلة التي بددت
بعد أن سحبت من صندوق الدين ، ثم قالت : إن نظرة واحدة في تحضير هذا
المشروع تكفي لمعرفة الطريقة التي تتبعها الحكومة في تحضير المشروعات
كمقياس ثابت للأعمال الماضية والمستقبلية التي تستأثر بها وترفض اشتراك
الأمة معها فيها

وبحثت فيما جاء بمذكرة المستشار المالي ، ومذكرة الحكومة ، عن حصول
مخابرات طويلة ، في تحضير مشروع الاتفاق ، وأرادت الوقوف ، على مدى
هذه المخابرات ، وطلبت بياناً عنها من مندوبي الحكومة ، فأجابوها بأنه لم تكن
هناك مخابرات تحريرية ، فكان هذا الجواب موجباً لدهشة اللجنة ، ثم رأت
أن تكسني بالاطلاع على الرسائل والمسائل التي ذكرها المستشار في مذكرته ،
ووعدها بعرضها على مجلس الوزراء ، فطلبتها اللجنة ، فأجاب ناظر المالية بأن
لارسلات ولا مسائل قدمت للمجلس ، اللهم إلا مسألة الأراضي التي ستتخلف
من البحر ، ومسألة أخرى ثانوية ، ولما يئست اللجنة من كل ذلك ، أرادت
الاطلاع على التقارير التي وضعها ذوو الخبرة والدراية ، على حد تعبير الحكومة ،
فأجيبته بأنه لم يكن هناك تقارير تحريرية ، وأن الخبراء هم موظفون في
الحكومة المصرية ، فأرادت معرفة القاعدة الحسابية التي اتبعها المستشار
والخبراء ، فأجيبته بأنه لا يوجد هناك قواعد ، وهذه افتراضات ، ولما
يئست اللجنة من هذا أيضاً ، أرادت أن تعرف كيف حصلت المخابرات ،
وكيف درست الحكومة المشروع ، فأجيبته بأن الشركة عرضت المشروع ،
فتناقش فيه مجلس الوزراء ، وأدخل التعديلات عليه ، وقرر عرضه على الجمعية

العمومية ، ثم استنتجت اللجنة من كل ذلك أن المشروع لم يعرض على خبراء ، كما فعلت الحكومة في قانون المعاشات الذي لبثت تدرسه أربع سنوات ، وأن الذين سمتهم الحكومة خبراء ، هم نفر يشغلون في الحكومة وظائف ، لا يشغلها الخبراء الماليون

وقد أبدت اللجنة دهشتها لهذه الحقائق ، وألمعت إلى أنه كان في وسع الحكومة أن تهتم بهذه المسألة الخطيرة اهتمامها بغيرها ، وزادت دهشتها من الأجوبة التي تضمنت إبهاما في بعض الأحيان ، ومخالفة للحقيقة في أحيان أخرى

فقد سألت الحكومة عن الأربعة الملايين ، التي ستدفعها الشركة للحكومة ، هل ستؤديها الشركة من مالها الاحتياطي ، أم ستعقد لها قرضاً ، يسدد من إيرادات القناة . فيؤثر في الأرباح التي ستأخذها مصر ؟ فأجابت بأنه يحتمل للحصول على هذا المبلغ ، أن تعقد الشركة قرضاً ، وإذا لم تفعل ذلك ودفعته من المال الاحتياطي ، فلا بد أن تطلب في مقابل ذلك امتيازات جديدة ، واستخلصت اللجنة من هذا الجواب أن الحكومة لا تعرف أساس الاتفاق الذي ستعاقده عليه ، وأن باب الامتيازات لا يزال مفتوحاً ، حتى ولو قررت الجمعية العمومية قبول المشروع كما هو الآن ، وأشارت إلى ادعاء الحكومة بأن هناك اتفاقية تقضى على الشركة بتخفيض رسم المرور ، فدحضت هذا الادعاء وأثبتت أن الشركة لم ترتبط بهذه الاتفاقية ولم تصادق عليها

النتيجة

وانتهت اللجنة في تقريرها إلى أنها : « كانت تتمنى أن تقدم الحكومة للجمعية العمومية ، مشروعاً محضراً مبحوثاً حق البحث ، مشفوعاً بما يشرحه ويؤيده من بيانات ومستندات ، متوافرة فيه شرائط الحكمة والروية ، مضموناً فيه مصلحة البلاد في حاضرها ومستقبلها القريب ، بما يصل إليه حد الاستطاعة والإمكان ، راجحة تلك المصلحة على غيرها ، أو معادلة لها على الأقل ، فتجبل الجمعية فيها بمعرفة أو بواسطة لجنة من أعضائها نظرات قليلة

أو كثيرة ، ثم تبادر بكل ابتهاج وانشراح للموافقة على ذلك المشروع ، أو تعديله تعديلاً طفيفاً ، إن كان المشروع قابلاً للتعديل وكان جائزاً لها عمله ، ثم ينصرف أعضاء الجمعية إلى بلادهم من الثغور الشمالية إلى الحدود الجنوبية ، رافعين ألوية الشكر والثناء على حكومتهم ، لجدها وسعيها لخير أمتها وسهرها على مصالح بلادها ، فتزداد ثقة الأهالي ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين ، إن ذلك أقصى ما تتمناه الجمعية ، وما ترى أن الهيئتين الحاكمة والحكومة في حاجة قصوى إليه دائماً ، خصوصاً في مثل هذه الظروف الحاضرة ، ولكن ما الذي تصنعه الجمعية ، وقد قدمت لها الحكومة مشروعاً مهماً خطيراً ، وضع بسرعة لم تعهد في الحكومة من قبل ، وباختصار كل يسوغه جناب المستشار المالي ، بأنه جاء بدافع الضرورة ، كما جاء بمذكرته المحررة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، غير مبحوث حق البحث ، ولا مصحوب بإيضاحات ومستندات تؤيده ، لدرجة أن مذكرة المستشار المالي التي هي أول وآخر مستندات الحكومة في بيان وإثبات منافع هذا المشروع ، لم تكن حاضرة لديها عندما طلبتها اللجنة منها ، بل اضطرت أن تنتظر ستة أيام حتى وصلتها مع بعض المستندات التي كانت طلبتها اللجنة من مندوبي الحكومة ، وفضلاً عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع ، فإنه جاء سابقاً لأوانه بعشرات من السنين ، ومعلوم أن السرعة في العمل والحكم على المستقبل البعيد جداً ، كلاهما يترتب عليه حتماً الخطأ ، والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب ، مهما كان الموضوع بسيطاً ، فكيف يكون الأمر والمشروع هو امتداد امتياز قنال السويس أربعين عاماً ، قبل انتهاء أجل امتياز بنحو ستين عاماً ؟ لا ريب في أن الخطأ حينئذ يكون جسيماً ، والضرر الذي يترتب عليه حالاً واستقبالا يكون أجسم ، لذلك لم يسع اللجنة أن تسكن عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبحته كما سبق ذكره ، وأهم مآثره فيه كما يأتي بيانه :

(أولاً) ان مشروع عقد الاتفاق المعروض على الجمعية غير مقبول ، لا من شركة القنال ولا من الحكومة المصرية ، وكان يجب ألا يقدم للجمعية العمومية

إلا بعد الإقرار عليه من جمعية مساهمي الشركة ، ما دامت الحكومة ليست هي العارضة للمشروع كما تقول

(ثانياً) ليس للجمعية العمومية ، ولا من المصلحة ، تعديل المشروع كما سبق البيان

(ثالثاً) انه قد ظهر بالحساب أن في هذا المشروع غبناً فاحشاً على مصر ، تقدره اللجنة بنحو ١٣٠٥٨٨٠٠٠ من الجنيهات ، أصلاً وفائدة على قاعدة حساب المستشار المالي

(رابعاً) أنه لا حقيقة للخوف التي تتوقعها الحكومة ، إذا لم تتفق مع الشركة على مدّ أجل امتيازها ، وإن كان بعض هذه المخاوف محلاً للنظر ، فدفعه يمكن قبل وقوعه ، خصوصاً متى لوحظ أن الشركة كلما مرت سنة من مدة امتيازها ، كانت أقرب إلى التساهل في شروط التعاقد مع الحكومة ، لأنها لن تجد إلا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها ، أما مصر فإنها تجد كثيراً من الشركات الدولية ، تتعاقد معها على إدارة القنال واستغلاله

(خامساً) أنه لا توجد أدنى ضرورة مالية مملوكة إلى التعاقد بالغبن الفاحش ، لا سيما أن التعاقد واقع على مستقبل بعيد ، لا بد في الحكم عليه من الخطأ العظيم الذي لا يقبله الجيل الحاضر ، ولا يرضى بأن يتحمل مسؤوليته أمام الأجيال المستقبلية ، إلا إذا كانت الفائدة واضحة وضوحاً لا ريب فيه

(سادساً) إن فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان يمكن أن يقال عنها إنها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتي :
(أولاً) أن لا يوجد مطلقاً غبن في التعاقد عليها

(ثانياً) أن يستعمل المقابل في أعمال مشمرة ، تسوّغ هذا التعاقد أمام الأجيال المستقبلية ، وأن يكون للأمة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا الشرط ، كغفالة فعلية

«أما والغبن في الصفقة فاحش ، والحكومة لم تسمح إلى الآن بإعطاء الأمة حق الاشتراك معها برأي قطعي ، في تدبير شؤونها المالية والداخلية

البحثة ، خصوصا وأن العقد حاصل على زمان ، أبعد من أن يكون الحكم عليه صحيحا ، فهو سابق لأوانه من كل الوجوه ، وغير مقبول
« فبناء على هذه الأسباب ، قررت اللجنة بالإجماع رفض هذا المشروع ، وللجمعية رأى الأخير ،
وقد قوبل التقرير بالتصفيق والاستحسان من أعضاء الجمعية ، وأجلت المناقشة فيه إلى جلسة أخرى .

مناقشات الجمعية العمومية في المشروع

وحددت جلسة ٤ ابريل سنة ١٩١٠ للمناقشة في المشروع ، فدافع عنه سعد زغلول باشا وزير الحقانية بما خلاصته :

« أصبح شأننا الآن أمامكم بعد إعلان عطوفة الرئيس (١) الذى قابلتموه بالاستحسان ، شأن المحضر للمشروع ، المنور لحقيقته ، المدافع عنه ، وأصبح شأنكم شأن القاضى العادل ، ورأيكم هو الرأى الفاصل ، فلم يبق علينا إلا أن نقدم لكم المعلومات والحقائق التى دعت الحكومة إلى أن ترى فى المشروع الفائدة للبلاذ ، فإن وافقتم الحكومة أحسنتم فى رأيها ورأيكم ، وإن لم توافقوها فواجب قضيناها ، ومسئولية تخلينا عنها ، وألقيناها عليكم فتحملتموها أمام أمتكم ، وأمام الأجيال الآتية ، والآن يصح لى أن أطمع فى حسن إصغائكم وأن يكون لى منكم انعطاف وسعة صدر ، لشرح كل ما فى نفسى ، ولا تجدون فى أنفسكم منى حرجا ، إن المشروع متعلق بالاستقبال ، وقدرة الإنسان فى الأمور الغيبية قدرة بعيدة الاحتمال ، ولذلك اختلفت الظنون والأفكار فى هذا المشروع اختلافاً كثيراً ، ونحن يجب علينا أن نفهم هذا الاختلاف ، والكن الذى لا ينبغى هو أن يفهم المخالف للآخر ، أن هذا بسبب القصد والنية ، ثم أخذ يدافع عن المشروع من مذكرة أعدتها الحكومة فى هذا الصدد ،

(١) رئيس الوزارة محمد سعيد باشا وقد أعلن بالجلسة أن رأى الجمعية فى مسألة القناة قطعى وستعمل به الحكومة

ولما وصل إلى الكلام على حاصل استهلاك مهمات الشركة وقف إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال ، وتلا مذكرة أخرى بشرح هذه المسألة ، ثم رفعت الجلسة للاستراحة ، وبعد إعادتها استأنف سعد باشا دفاعه عن المشروع ، ولما وصل إلى مسألة الأوجه التي تصرف فيها الأموال التي تأخذها مصر من الشركة ، مقابل مدّ الامتياز ، قال :

« تقولون إنه ليس هناك مجلس نيابي يضمن لنا هذه الأموال ، نعم إن هذه أمنية عظيمة جداً ، يخفق لها قلب كل وطني ، ولكن هل يمكننا أن نمتنع عن كل شيء نافع ، حتى تحصل البلاد على هذه الأمنية ؟ هل يصح أن يكون هذا عمل أمة ؟ يجب أن نسعى في تحقيق تلك الأمنية التي نبتغيها ، ولكن لا يجوز أن نحرم البلاد من فوائد المشاريع العامة ، فالمجلس النيابي يطلبه ، والمشاريع المفيدة نحققها ، ولا يجب أن نوقف شيئاً على آخر ، احتجاجتم بأن المشروع الذي قبلته الحكومة لم تقبله الشركة بعد ، وإني أقول الآن أنه ورد على الحكومة جواب من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠ فبراير ، يفيد قبوله هذه التعديلات ، وعلى ذلك فقد زال المانع

« هذا ما أردنا أن نتشرف بعرضه على حضراتكم بياناً للحقائق التي دفعت الحكومة إلى قبول المشروع ، والآن أتمننا واجباتنا نحكم ونحو الحقيقة ، ولم يبق إلا واجبكُم ، والمسئولية أصبحت ملقاة عليكم تتصرفون فيها كما تشاءون فإن لكم الرأي الأعلى ،

رفض المشروع

واستمرت المناقشة بجلاسة ٧ أبريل ، وفيها أراد سعد باشا أن يستأنف دفاعه عن المشروع . فرأى الأعضاء الاكتفاء بما قاله في الجلسة السابقة ، فاعترض على ذلك بأن هذه مقاطعة غير جائزة ، قال :

« يقوم أحد رجال الحكومة ليتكلم ، فبأي حق يقطع عليه الكلام ؟ فمت لأقول ملاحظاتي على أقوال اللجنة ، فكيف أمتنع من ذلك ؟ يجب على

الجمعية العمومية أن تسمع كلام الحكومة أولاً ، ، إلى أن قال : « إنكم استعملتم هذا السلاح ضدى اليوم ، وسيستعمل غداً ضدكم ، فاحذروه ، والرأى لكم ، ورد عليه إسماعيل أباطة باشا بأن المسألة استوفت بحثاً من جانب الحكومة ، ومن جانب الجمعية ، وبعد مناقشة وجيزة أخذ الرأى على قفل باب المناقشة ، فتقرر ذلك بالأغلبية ، ثم أخذ الرأى على المشروع بالنداء بالاسم ، فقررت الجمعية رفض المشروع بإجماع الأعضاء ، ماعدا مرقص سميكة باشا والوزراء

مقتل بطرس باشا غالى

٢٠ فبراير سنة ١٩١٠

تخلل نظر المشروع أمام الجمعية العمومية حادث رهيب ، اهتزت له البلاد ، وهو مقتل المرحوم بطرس باشا غالى رئيس مجلس الوزراء ، فقد أطلق عليه إبراهيم ناصف الوردانى رصاصاً يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ ، فأصابه إصابات أودت بحياته ، فجزعت البلاد لهذا الحادث الخطير ، وأثار دهشة الناس كافة ، إذ لم يسبق أن تقدمه اعتداء مثله أو يشبهه ، ولم يكن الناس قد عرفوا فى مصر حوادث القتل السياسى ، منذ عهد بعيد ، وقد قبض على القاتل ، فاعترف بجرمه ، وقرر أن الدافع إليه ، هو ما عده خيانة من تصرفات بطرس باشا غالى ، وأخصها توقيع اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ ، ورياسة المحكمة المخصوصة فى حادثة دنشواى ، وإعادة قانون المطبوعات ، ثم سعيه فى إنفاذ مشروع مدّ امتياز القناة ، وعُرفت شخصية القاتل أثناء التحقيق ، فإذا به شاب فى الرابعة والعشرين من عمره ، تلقى علوم الصيدلة بلوزان ، وفتح بعد عودته إلى مصر صيدلية فى شارع عابدين ، وهو قريب الدكتور خليل باشا حسن

وإذ كان القاتل من شباب الحزب الوطنى ، فقد تشعب التحقيق ، واتجهت تهمة الاشتراك فى الجناية إلى لفيف من شباب الحزب ، وقبض على كثيرين منهم ثم أفرج عن بعضهم ، وأقامت النيابة الدعوى العمومية على إبراهيم ناصف الوردانى ، وعلى ثمانية ، بتهمة مشاركته فى الجريمة ، باعتبارهم جميعاً أعضاء

في جمعية من مبادئها استعمال القوة في الوصول إلى أغراضها، وأن جريمة القتل كانت نتيجة محتملة لهذا الاتفاق ، وهو لاء الثمانية هم : على أفندى مراد المهندس . محمود أفندى أنيس المهندس . شفيق أفندى منصور . عبده أفندى البرقوقي الطالبان بمدرسة الحقوق . عبد العزيز أفندى رفعت مهندس تنظيم . عبد الخالق أفندى عطيه المحامى . محمد أفندى كمال الطالب بمدرسة المهندسخانة . حبيب أفندى حسن المدرس . وقد أحيوا جميعاً إلى قاضى الإحالة بمحكمة مصر ، وكان متولى بك غنيم ، توطئة لإحالتهم إلى محكمة الجنايات ، ونظرت القضية أمامه يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٠ ، وتولى الدفاع عن المتهمين أحمد بك لطفى ، ومحمود بك أبو النصر ، وعبد العزيز بك فهمى (باشا) ، وإبراهيم بك الهلباوى ، وعمر بك لطفى ، واسماعيل شيمى بك ، ومحمود بك فهمى حسين ، ومحمد على علوبه بك (باشا) ، والأستاذ محمود بسيونى ، وأحمد عبد اللطيف بك ، والأستاذ مصطفى عزت ، وجلس فى كرسى النيابة عبد الخالق ثروت باشا النائب العام ، وبعد أن سمع قاضى الإحالة مرافعات النيابة والمحامين ، أصدر قراره بإحالة الوردانى إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل ، وبأن لاوجه لإقامة الدعوى قبل الثمانية المتهمين بالاشتراك

وحوكم الوردانى أمام محكمة جنايات مصر ، وكانت برياسة المستر دابروجلي وعضوية أمين بك على ، وعبد الحميد بك رضا المستشارين ، وجلس فى كرسى النيابة عبد الخالق ثروت باشا ، النائب العام ، وتولى الدفاع عن المتهم كل من أحمد بك لطفى ، وإبراهيم بك الهلباوى ، ومحمود بك أبو النصر ، وبعد أن سمعت المحكمة الشهود والمرافعات ، أصدرت حكماً يوم ١٨ مايو سنة ١٩١٠ بإعدام المتهم ، ورفع محاموه طعناً عن هذا الحكم أمام محكمة النفض قضى برفضه ، ونفذ فيه الحكم

كانت هذه الحادثة أولى حوادث القتل السياسى ، التى وقعت فى مختلف عهود الحركة الوطنية الحديثة ، ولانزاع فى الصبغة السياسية للحادثة ، لأن الأسباب التى دعت الوردانى إلى القتل هى أسباب سياسية ، ولو لم يكن بطرس

باشا قبطياً لوقعت الجريمة ، مهما تكن ديانة المعتدى عليه ، ولكن وقوع الجناية على رئيس وزارة قبطى — وهذه حقاً مصادقة سيئة — جعل فريقاً من الأقباط ينسبونها إلى التعصب الدينى ، ورددت الصحف البريطانية ، كما ردد الكولونل روزفيلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق هذه التهمة ، والحق إنها تهمة باطلة لا تتفق والحقيقة فى شيء ، فقد أثبت التحقيق وأثبتت المحاكمة ، بأن الاعتداء سياسى بحت ، وأن أسبابه ودوافعه سياسية لا دخل للدين فيها بأى وجه من الوجوه ، ودل على هذه الحقيقة تكرار حوادث الاعتداء السياسى بعد هذه الحادثة ، دون أن يكون لديانة المعتدى عليهم أثر ما فى توجيهها ، ولا فى الباعث عليها ؛ ولقد كانت هذه الحادثة وما لابسها من اتهام الجانى بالتعصب الدينى ، بداية تنسك فريق كبير من الأقباط للحركة الوطنية ؛ حتى اضطر قادتهم الأحرار ، وفى مقدمتهم الأستاذ ويصا واصف ، والأستاذ مرقس حنا (باشا) إلى التردد وقتاً ما عن متابعة الحركة ، مراعاة لإحساس الفريق الساخط من الأقباط ، ولذلك لم يشترك الأستاذ ويصا واصف ، وقد كان من كبار أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، فى المؤتمر الوطنى ، الذى اجتمع ببروكسل فى شهر سبتمبر سنة ١٩١٠ ، مع مقدرته فى الخطابة باللغة الفرنسية ، وخسرت الحركة الوطنية إلى وقت ما مساهمته فيها

تأليف وزارة محمد سعيد باشا

الاستمرار فى محاربة الحركة الوطنية

عهد الخديو بعد وفاة بطرس غالى باشا إلى محمد سعيد باشا ، الذى كان وزير الداخلية ، فى تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها فى ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠ على النحو الآتى : محمد سعيد باشا للرئاسة والداخلية . سعد زغلول باشا للحقانية . حسين رشدى باشا للخارجية . إسماعيل سرى باشا للأشغال والحرية والبحرية . أحمد حشمت باشا المعارف . يوسف سابا باشا للمالية . وهم أعضاء الوزارة السابقة ، لم يزد عليهم سوى يوسف سابا باشا

وبالرغم من أن الآمال كانت معقودة على أن الوزارة الجديدة تسير الحركة الوطنية، لما عرف عن محمد سعيد باشا ، قبل أن يتولى الوزارة السابقة ، من ميوله الوطنية ، إلا أن وزارته كانت شرأ على الحركة الوطنية من وزارة بطرس باشا ، التي كان هو عضوا فيها

ظهور جريدة العلم

مارس سنة ١٩١٠

قام في سنة ١٩١٠ خلاف على ملكية (اللواء) بين بعض ورثة المرحوم مصطفى كامل ، طرح أمره أمام القضاء ، فعين يوسف المويدي حارسا قضائيا على اللواء ، وأراد أن يتدخل في تحريره وتوجيه سياسته ، فرفض الفقيد هذا التدخل بكل شمم وإباء ، وأنشأ جريدة (العلم) ، وجعلها لسان حال الحزب الوطني ، واتخذ لإدارتها الدار رقم ١١٦ بشارع محمد علي ، ثم انتقلت إلى شارع الصنافيري (على باشا ذو الفقار الآن) ، رقم ١٨ ، خلف قشلاق عابدين ، وابتدأ ظهورها يوم ٧ مارس سنة ١٩١٠ ، فأقبل عليها الرأي العام إقبالا شديدا ، وحلت محل اللواء في المسكنة السياسية والصحفية

إيقاف جريدة « العلم » شهرين

حاربت الوزارة صحيفة الحزب الوطني منذ صدورهما ، فأصدرت في ٢٠ مارس سنة ١٩١٠ ، قرارا بإيقافها مدة شهرين ، بحجة أنها خرجت في كتاباتها عن حد الاعتدال ، وكان هذا القرار با كورة أعمال وزارة محمد سعيد باشا ، ضد الحركة الوطنية

ظهور جريدة الشعب

رأى الفقيد أن لا يسكت صوت الحزب الوطني مدة الشهرين ، فأصدر في اليوم التالي لقرار الإيقاف جريدة (الاعتدال) ، ثم (الشعب) و (العدل) و (الاعتدال) ثانية ، ثم عاد الشعب إلى الظهور من ٢٥ مارس ، إلى أن انتهت مدة إيقاف (العلم) ، فعاد العلم إلى الظهور في ٢٠ مايو سنة ١٩١٠

وكتب الفقيه في جريدة (الشعب) مقالة عن قرار الوزارة بإيقاف (العلم) شهرين ، قال فيها :

« كل من اطلع على قرار الحكومة القاضي بتعطيل جريدة العلم ، لسان حال الحزب الوطنى ، والمعبرة عن أفكاره ، يكاد يعتقد أن قصدها الوحيد ، هو محاربة هذا الحزب ، لأنه اشتهر بعدم محاباة الحكومة ولا الاحتلال ، وعدم تملق أصحاب السلطة فى مصر ، ولأنه المعبر عن رأى السواد الأعظم من الأمة ، الناطق بلسان شبيبتها الراقية الرشيدة ، نعم إن قصد الحكومة أو قصد مستشاريها من الإنجليز ، كم أفواه رجال هذا الحزب ، عن التشهير بأعمالها الضارة ، التى تأتىها آونة طوعا أو كرها ، ولكننا قوم تذرعنا بالصبر على السكوارث ، واتخذنا الثبات شعاراً لنا ، لا يلوننا عن غايتنا اضطهاد ، ولا نتقهقر إلى الوراء مطلقاً ، مهما أودينا فى أنفسنا ، أو فى جرائدنا ، فما دام لنا من القانون أقل فرجة لبلوغ أمنيئتنا لانتأخر عن الولوج منها ، وللحكومة السلطة المطلقة فى إصدار أوامر استثنائية ، وتقنين ما تراه هى حافظا لكرامتها ، من القوانين واللوائح ، والأمة بل العالم المتمدن ، حاكم بيننا وبين حكومتنا ، التى تريد أن نظريها ونمدحها على كل ما تأتية ، إطاعة لأوامر الاحتلال

« بنت الحكومة قرارها الغريب ، على أن (العلم) تعدى حد الاعتدال فى كتاباته ، ولم تقدر على تعيين مقالة معينة ، أو عبارة مخصوصة ، فما هو الحد القاضى الذى نعتبره حدا للاعتدال ، لا يجوز لصحف الحزب الوطنى أن تتعداه ، وإلا استحققت الوقف المؤقت ، أو التعطيل النهائى ؟ يتصفح المنصف أعداد العلم ، فلا يرى فيها شيئاً أكثر مما يكتب فى الجرائد الأخرى ، بل إن لهجة فى نظر العقلاء المجردين عن الغاية ، أخف بكثير من لهجة غيره ، نحن لا نطلب أن تضطهد الحكومة جميع الجرائد ، اضطهادها لجرائدنا ، فسكها ألسن تعبر عن رغبات الأمة ، وإن اختلفت فى طريق التعبير ، ولكننا نريد

أن تظهر الأمة أنها تتبع الحزب الوطنى وجرائده ، لأنها مسموعة الكلمة ، كثيرة الانتشار ، يميل إليها الشعب بكليته ، ويعتقد فيها الإخلاص والصراحة وعدم المحاباة لكبير أو وزير ، ما دامت تدافع عن الحق ، ولا تقول إلا الصدق ، ، إلى أن قال :

« وإن أغرب من ذلك كله ، ما جاء بهذا القرار الجديد فى بابهِ وهو : وحيث أنه فضلاً عن ذلك ، طعن فى الدولة الانجليزية ورجالها الموجودين بمصر ، ونسبت إليهم من المعاييب والفظائع ، ما قد يبعث على تكدير صفاء العلاقات بين الامتين ،

« أتريد الحكومة أن تشكر الإنجليز على احتلالهم بلادنا ، واغتصابهم الوظائف الكبيرة والصغيرة ، وصرفهم أموالنا فى السودان ، وتسخيرهم أولادنا فى بناء السكك الحديدية ، ومساكن الإنجليز فى هذه البلاد ؟ هل يمكنها أن تذكر عدداً واحداً من أى جريدة مصرية ، لا يشمل الطعن على إنجلترا ، وعلى الموظفين الإنجليز بمصر ؟ ولم تختص العلم بصواعقها وقراراتها الجهنمية دون باقى الجرائد ؟ وهل ذلك إلا لأنه لسان الحزب الوطنى ، الذى استحق بصراحته وإخلاصه سخط السلطة الشرعية والفعالية ، واسكنه نظير ذلك نال رضا الأمة الذى هو من رضا الخالق ، فخير للحكومة أن تقرر تعطيل جميع الجرائد الوطنية ، ونفى جميع محرريها إلى خارج البلاد ، وتظهر بمظهر المستبد الصريح فى استبداده ، لأن تدعى أنها دستورية ؛ وتنقض أقوالها بأفعالها كل يوم ، فليس من الصعب عليها ما دام الاحتلال يؤيدها ، أن تستصدر من الأوامر العالية ما تريد ، ومن القرارات الوزارية ما ترغب ،

وقال فى موطن آخر :

« لما ابتدأ السير جورست سياسته الجديدة الموسومة بسياسة الوفاق كنت فى مقدمة من حذر الأمة منها فى أول خطبة عامة ، ألقيتها فى تياترو الشيخ سلامة حجازى فى ١٧ إبريل سنة ١٩٠٨ ، فأبنت ما يعود على الأمة من المضار ، بسبب اتفاق صاحب السلطة الشرعية مع المحتلين ، وأن الغاية منها إيهام الشعب

بأن انجلترا أعادت السلطة للجناب الخديوى ، لتخدر الحركة الوطنية ، وأن تلك السياسة أضر من سياسة العناد ، التي كانت متبعة أيام اللورد كرومر ، وأن لا دواء لهذه الأرزاء إلا الدستور ، ظهرت بعد ذلك نتائج هذه السياسة الوخيمة ، سياسة الوفاق ، فصودرت الأمة فى حرية صحافتها ، وبددت المظاهرات بقوة البوليس الغشوم ، ومنع الأهالى من الوقوف فى طريق الجناب العالى ، حتى لا يطالبوه بالدستور ، وأخيراً تجلت هذه السياسة فى أقبح مظاهرها ، عقب حادثة الوردانى ، ففتشت بيوت الأبرياء أملاً فى العثور على ما يفيد اشتراكهم مع القاتل ليُزجوا فى أعماق السجون ، وتتخلص السلطان من رؤساء الحركة الوطنية بطريقة قانونية ، ولما ظهرت براعتهم ، بعد ما استعمل لدى التفتيش من طرق العنف والإرهاب ، وإزعاج الحریم والأولاد فى مآمنهم خصوصاً مع كاتب هذه السطور ، حول الإنجليز أنظارهم نحو جرائد الحزب الوطنى ، فأوقف (العلم) شهرين ، ثم منع صاحب الاعتدال ، من إظهار جريدته يومياً ، إلا بعد أخذ رخصة جديدة ، ولا ندرى ماذا يفعل اليوم مع (الشعب) ، وغداً مع غيره ، كل ذلك والجرائد الأخرى تقول ما تشاء ، وتكتب ما تريد بكل أسلوب بدون أن تهتم الحكومة بما تقول ، أو تكتب ، لا لسبب إلا أنها لا تعبر عن أفكار الحزب الوطنى ؛ نحن نعتبر هذه المعاملة الخصوصية فخراً وشرفاً لحزبنا القوى بالحق المؤيد بروح الله ، ولا نتألم من هذه الصدمات المتكررة ، ولا نتقهقر إلى الورا قيد أنملة ، وأكبر مشجع لنا مانراه من هذه الأمة التى وقفنا حياتنا على خدمتها .

وأما ما جاء بأمر إيقاف جريدة العلم من أنه طعن على الدولة الانجليزية ، ورجاها الموجدین بمصر ونسب إليهم من المعاييب والفضائح ما قد يبعث على تسكير صفاء العلاقات بين الأمتين ، فما أوجب دهش القراء جميعهم ، أمن مستلزمات سياسة الوفاق ، أن تصبح الأمة القاهرة والأمة المقهورة شقيقتين على غاية الصفاء والوداد؟ وكيف يمكن الجمع بين النقيضين ، والتوفيق بين القاهرة والمقهور ، والآكل والمأكول؟ ومتى كانت العلاقات بين الأمة المصرية والاحتلال فى صفاء

تام؟ نحن لسنا أعداء الأمة الإنجليزية ، بل أعداء الاحتلال ، فإن أرادت
انجلترا إزالة ما بينها وبيننا من العداوة فلتخرج من بلادنا ، ولتتركنا وشأننا
ندبر أمورنا بما يوافق مصلحتنا التي نحن أدري بها ، أما ماداموا لبلادنا محتلين ،
فلا أمل في الصفاء مطلقاً بينهم وبين الأمة

، هذا وإننا نختتم كلامنا هنا بأن نتصح للأمة قاطبة ، ألا تهيجهم تصرفات
الحكومة ومعاملتها للحزب الوطني وأن يلتزموا الهدوء والسكينة ، فستنقشع
هذه الأزمة ، وتعود قريباً مياه الصفاء إلى مجاريها ،

مظاهرات الاحتجاج ضد المستر روزفلت

مارس سنة ١٩١٠

جاء الكولونيل تيودور روزفلت (١) Theodore Roosevelt رئيس
جمهورية الولايات المتحدة الأسبق إلى مصر ، عن طريق السودان ، في مارس
سنة ١٩١٠ ، وألقى بمدينة الخرطوم خطبة سياسية ، يجد فيها الاحتلال ، ودعا
إلى الخضوع لحكمه ، ولما وصل القاهرة ألقى خطبة أخرى بالجامعة المصرية ،
عرج فيها على حركة المطالبة بالدستور ، التي كانت على أشدها فقال : « إنه
لا يمكن تربية الفرد تربية حقيقية بتلقينه بعض العلوم ، كما أنه لا يمكن إعداد
شعب للحكم الذاتي بإعطائه دستوراً على ورق ، لأن تربية الأمة لتصير أهلاً
لحكم نفسها ، ليست مسألة عشر سنين أو عشرين سنة ، بل هي مسألة أجيال
متتابة ، إن بعض الجهلاء يعتقدون أن منح الأمة دستوراً على الورق ،
وبخاصة إذا كان مفتتحاً بعبارات فخمة ، من شأنه أن يمنح الأمة قوة الحكم
الذاتي ، مع أن شيئاً من ذلك لا يكون بناتاً ،

وضرب على هذه النغمة ، معارضاً بذلك حركة المطالبة بالدستور في مصر ،
وجاءت خطبته تأييداً واضحاً لسياسة الاستعمار ، وطعناً مكشوفاً في استحقاق

(١) رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩٠٨ ، توفي سنة
١٩١٩ ، وهو قريب للمستر فرانكلن روزفلت الرئيس السابق للجمهورية

الأمة للحكم الدستوري ، فأثارت سخط الرأي العام واستياءه ؛ وأرسل إليه الفقيد برقية احتجاج بالنيابة عن اللجنة التنفيذية للحزب الوطني ، هذا نصها :
« اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني هذا المساء — ٢٩ مارس سنة ١٩١٠ — عقب إلقاء خطبتكم بالجامعة ، وكلفتني إظهار استيائها الشديد من عباراتكم التي أردتم بها تثييط همة الأمة المصرية ، عن الاستمرار في جهادها السلمي للحصول على الدستور ،

وأرسل صورة هذه البرقية إلى الصحف الأوروبية الكبرى ، وقررت اللجنة أيضاً الاحتجاج على إدارة الجامعة ، لسماحها بإلقاء هذه الخطبة في دارها ، ومنحها الخطيب لقب دكتور بعد إلقائه إياها ؛ وأقام الحزب الوطني اجتماعاً بمسرح « بيلوت باسك » ، بشارع عماد الدين ، ألقى فيه على فهمي كامل بك خطبة ردّاً على خطبة روزفلت ، وبعد انتهاء الاجتماع ، سار الحاضرون جميعاً في شكل مظاهرة هائلة ، يرفرف عليها العلم المصري ، يؤمها الفقيد إلى فندق « شبرد » ، حيث كان الكولونيل روزفلت ؛ وهناك نادوا بحياة الاستقلال والدستور ، وسقوط روزفلت ، وانهالت رسائل الاحتجاج عليه من كل صوب

كتابي إلى المستر روزفلت

وكنْتُ وزميلي المرحوم الأستاذ أحمد وجدي ، نشتغل معاً بالمحاماة بمدينة الزقازيق ، فأرسلنا إليه كتاباً باللغة الفرنسية في ٢٩ مارس سنة ١٩١٠ ، هذا تعريبه (١) :

« جناب المحترم :

« هل تسمحون لثلاثة من وادي النيل ، أبناء مضر الأسيفة ، التي لا تزال تن من تحكم دولة عدوة في شئوننا ، وسلبها لحقوقها ، أن يعبروا لكم عن إحساساتهم الوطنية نحو خطبتكم الأخيرة في الجامعة المصرية وأن يشرحوا لكم حقيقة جهلتموها عند إلقاءكم تلك الخطبة

(١) الشعب عدد أول إبريل سنة ١٩١٠

د لقد استاء رأى العام المصرى من تصريحاتكم التى أبديتها فى خطبتكم ؛ ولا نخالكم إلا مقرين الأمة على استيائها ، من رؤيتها رجلا سياسياً كبيراً ، يصدر ذلك الحكم القاسى ، على كفاءتها الدستورية ، دون أن تسبق له معرفة بصفات تلك الأمة ، وأحوالها وشؤونها ؛ أصدر ذلك الحكم وهو لم يملك فى وادى النيل ، إلا بضعة أيام ، كان فى أثنائها ، لا يختلط إلا بأعداء الحركة الوطنية ، أصدره وهو لم يقرأ عن أحوالنا إلا ما يكتبه أنصار الاحتلال ، وأذئاب السياسة الإنجليزية



المرحوم الأستاذ أحمد وجدى

من خيرة تلاميذ مصطفى وفريد ، توفى سنة ١٩٣٠
(انظر رثائى له فى الفصل السادس عشر)

د لقد مضى سبعة وعشرون عاماً ، على العهد الذى كنا فيه نتمتع بمجلسنا النيابى السكامل السلطة ؛ ذلك المجلس الذى ظل ردحاً من الزمن ، ناهجاً سياسة الرشاد والحكمة ، حتى وقعت حوادث ١٨٨٢ المحزنة ، وجاء الاحتلال ، فقتضى عليه وهو فى مهده ، وأوقف سير تلك الحركة الدستورية ، التى كان العالم ينتظر منها أن تجعل الأمة المصرية أمة قوية مهيبة الجانب ، مسموعة الصوت ؛ فنحن يا جناب الرئيس السابق ، أمة دستورية من قديم العهد

« وإذا كانت المبادئ الدستورية قد ضعفت ، وأصابها الفتور في السنوات التي أعقبت الاحتلال ، فإنها حييت بعد ذلك ، وعادت إلى النمو والقوة ، بفضل توالي مظالم الاحتلال على الأمة ، وأصبحت الآن راسخة في أفئدة كافة الطبقات ؛ إنك تظن أن الذين ينادون بالدستور ، هم بضعة أفراد يعدون على الأصابع ، ولو أنك سألت أهل المعرفة ، قبل أن تلقى خطبتك ، لعلمت أن الأمة عن بكرة أبيها قد طالبت بدستورها ، واشترك في تلك المطالبة الأغنياء والفقراء ، والأعيان والغوغاء ، والمتعلمون والجهلاء ؛ وإنه لمن المدهش حقيقة ، أنك صرحت بأفكارك في أهلية الأمة للنظام النيابي ، في الوقت الذي اشتدت فيه حركة المطالبة بالدستور ، حتى بلغت من الشدة ، درجة لم تبلغها من قبل ؛ فما كان أجدرك بأن تراعى الظروف ، فتجعل هناك تناسباً بين خطبتك ، وبين حقيقة الأحوال في بلادنا

« إن الحركة الوطنية يا جناب الرئيس السابق ، كانت تؤمل من خلف واشنطن الكبير أن يعضدها بكلمات التنشيط والتشجيع ؛ ولكن الخطبة التي ألقيتها ؛ جاءت عاكسة تلك الآمال ، فسمح لنا أن نقول لك إن جورج واشنطن لما وطن نفسه على أن يقف حياته على خدمة بلاده ، وانتظم في سلك كبار الرجال ، ما كان يدور بخلد أن الأمم لا تستحق حريتها إلا بعد تربية تتوالى فيها الأجيال والقرون ، لأن الرجل العظيم الذي يعرف قدر الحرية ، لا يجسر أن يحكم على أمة بأنها لا تستحق أن تتمتع بحريتها ؛ الحرية حق يستمد وجوده من الفطرة ، وكل أمة في الوجود تستحق أن تتمتع بها ، فما بالك بأمة كانت في طليعة أمم الشرق ، تتمتع بالدستور ، أمة أعطت للشرق مثال الجهاد للحرية ، هل أصبحت الآن غير كفاء للدستور ، لأن دولة ظالمة قوية ، احتلت بلادها ، وقضت على حريتها واستقلالها ؟

« زعمت يا جناب الرئيس السابق ، أن من الأمم - ومنها الأمة المصرية طبعاً - من لم تتم بعد تربيته الدستورية ، وقد كنا نود أن تذكر لنا في خطبتك اسم المدرسة التي تنال الأمة فيها تلك التربية ، وأى الشهادات تثبت أنها استكملت

حظها منها ، ومن له حق إعطاء مثل تلك الشهادات ! لو أنك ذكرت لنا ذلك ،
لاعتقدنا أنك كنت في خطبتك سياسياً ، ناصحاً لنا ، أما الآن ، فاسمح لنا أن
نقول لك ، بأنك إما أن تكون قد خدعت بأفكار دسها إليك جماعة من
المنافقين ، وإما أن تكون قد أردت مجاملة الدولة الإنجليزية ، فصرحت
بما صرحت تعريضاً لسياستها ، وعلى كل حال ، فإن خلف واشنطن العظيم
يجدر به أن يقدر الحرية حق قدرها ، فيجعلها فوق دسائس الدسائسين ، وفوق
المجاملات السياسية وتقبل ... الخ ،

عبد الرحمن الرافعي ، أحمد ومبرى ، محمد توفيق الطاهر

محامون

ولما وصل المستر روزفلت إلى الإسكندرية ليستقل الباخرة ، قوبل في
المحطة بمظاهرة كبيرة نودي فيها بسقوطه ، وبحياة مصر والاستقلال ، فكانت
هذه المظاهرات المتعددة ، دليلاً على قوة الحركة الوطنية ، وتعلق الأمة
بدستورها واستقلالها وكرامتها ، فلقد كانت خطاباً من هذا النوع ، بل أشد
منها طعناً في الأمة المصرية ، تلقى علناً ، ولا تحرك منها ساكناً ، فجاءت الحركة
الوطنية وبعثت في نفوس الوطنيين روح العزة والكرامة ، ومن هنا جاءت
مظاهرات السخط على الكولونيل روزفلت وخطبته

صوت الشعر يؤيد الشعور الوطني

قصيدة حافظ إبراهيم

ونظم شاعر النيل حافظ إبراهيم قصيدة عصماء ، يلوم فيها الكولونيل
روزفلت على إطرائه الاحتلال ، ودعوته المصريين إلى الخضوع لحكمه ،
نشرها قبيل إلقاء خطبته الثانية بالقاهرة ، قال :

أي خطيب الدنيا الجديدة شنف
سمع مصر بقولك المأثور
إنما شوقها لقولك يا (روز) فلت
شوق الأسير للتحرير
قف غداً أيها الرئيس وعلم
أهل مصر حرية التعبير

واخبر الناس كيف سدت على الناس
وملكتم أعنة الريح والماء
قف وعدد ماثر العلم واذكر
وإذا ما ذكرت أنعمه الكتب
س وجئتم بمعجزات الدهور
ودستم على رقاب المصور
نعم الله ذكر عبد شكور
رى فلا تنس نعمة (الدستور)

* * *

يا نصير الضعيف مالك تطرى
لم تطيقوا جوارهم بل أقتم
أنت تطريهم وتثني عليهم
ليت شعري أكنت تدعو إليهم
يوم كانوا قذى بعين (نيويور
يوم نادى (وشنجنجتون) فللبا
يوم سجلتم على صفحات الد
ووثبتم إلى الحياة وثوبا
إنما النيل والمسيدي (٣) صنوا
وعجيب يفوز هذا بإطلا
يا نصير الضعيف حبب إليهم
فعلهم أن يهجروا وعلى المص

خطة القوم (١) بعد ذاك النكير
في حماكم من دونهم ألف سور
نائياً آمناً وراء البحور
يوم كانوا على تخوم الشغور
ك) وداء مستحكما في الصدور
ه من الغيل (٢) كل ليت هصور
هر تاريخ مجدكم بالنور
ونفضتم عنكم غبار القبور
ن هما حليتان للعمور
ق وهذا في ذلة المأسور
هجر مصر (٤) تفز بأجر كبير
رى ذكر المتيم المهجور

اختفال الطلبة بالمولد النبوى

أقام طلبة المدارس ليلة ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٢٨ (٢٣ مارس سنة ١٩١٠)،
احتفالاً فخماً بالمولد النبوى الشريف، رأسه الأستاذ أحمد بك لطفى، وحضره
المرجع، يصحبه أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى، فضج المكان بالهتاف
والتصفيق عند حضورهم، وألقى الأستاذ محمود رمزى نظم، قصيدة عن المولد
النبوى، ثم ألقى الأستاذ على الغياتى قصيدة أخرى

(٢) الغيل : موضع الأسد

(٤) أى الجلاء عنها

(١) يقصد الإنجليز

(٣) هو النهر المشهور بأمريكا

اشتداد الخلاف بين الفقيد والخديو

كان بديهياً كلما ازدادت « سياسة الوفاق » رسوخاً ، أن يزداد الجفاء بين الخديو والفقيد ، لأن سياسة الوفاق كان مقصوداً منها ، كما أسلفنا ، محاربة الحركة الوطنية

ولقد جاهر الخديو بعدائه للفقيد حين رماه وأنصاره بالتسرع ، في حديث له مع المسيو (جان رود) مكاتب جريدة الطان الباريسية في إبريل سنة ١٩١٠ إذ قال : « لقد اشتغلت دائماً في ترقية بلادى وتقديمها في الحضارة ، ولكن بالأسف وجد قوم متسرعون جداً ، آخروا تقديمها الطبيعي بالخافهم في مطالب سابقة لأوانها ، ومصحوبة بالضوضاء ،

وعرج في حديثه على الاحتلال والسير إللدون جورست المعتمد البريطانى ، فقال : «ولى وطيد الأمل فى القيام بمهمتنا ، بمساعدة البلد الذى يؤيد مصر تأييداً عظيماً ، فى رفع شأنها وتمدينها ، وإن وجود مثل هذا البلد سير إللدون جورست بيننا ، يعتبر ضماناً وثيقاً لنا ، لتحقيق ذلك ، وقد سبق لى العمل طويلاً معه عندما كان مستشاراً لوزارة الداخلية ثم المالية فى خدمة الحكومة المصرية ، وعلى هذا فقد اعتدنا المشاركة فى العمل ،

فرد « الشعب » على حديث الخديو ، وكتب المترجم عدا ذلك مقالتين بتوقيعه كشف فىهما سياسة الوفاق ، قال :

« لا غرابة فى أن يهتم رأى العام بحديث الجناب العالى الخديوى مع مكاتب الطان المسيو جان رود ، فى هذه السنة ، ويكون موضوع حديث الملاء بأسره فى الأندية والمجتمعات ، وموضوع بحث وانتقاد الجرائد على اختلاف نزعاتها ومذاهبها ، لأنه أتى بعد حديثه الأول مع المسيو (رنى يوى) مكاتب الطان فى ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧ ، ولا يخفى أنه قد وقعت حوادث عظيمة فى خلال هذه السنين الثلاث ، غيرت وجه السياسة فى مصر ، بتغيير العلاقات بين سمو الأمير ، ومندوب الحكومة المحتلة ، صدر الحديث الأول والخديو يشكو ويتألم من اللورد كرومر وسياسته المبينة على العنف ، وإظهار الأمير بمظهر الضعيف

أمام الأمة والعالم ، وصدر الحديث الثاني والخديو جذل طرب من السير
إلدون جورست ، وسياسته المبينة ظاهراً على اللين ، وإظهار سموه بمظهر الأمر
الناهي ، وإن كانت الأوامر تأتي في الحقيقة من لندرة ، فتبلغ من الوكالة البريطانية
إلى الحكومة ، وهي تنفذها كأنها صادرة منها ، بناء على محض رغبة وإرادة
سمو الأمير ، ولذلك رأينا بونا شاسعاً ، بل تناقضاً واضحاً بين الحديثين ، خصوصاً
فيما يختص بحزبنا الوطني الموقر ، فقد جاء في حديث سنة ١٩٠٧ ما يأتي : « ولقد
أخطأ القائلون إن المطالب الوطنية أخذت شكل حركة عدائية للأجانب وحركة
تعصب ديني ، وإن أنكر ذلك بكل قواي ، فإن الشعب المصري طيب بفطرته
ونزيه ومجد ، ومعتدل متسامح ، ومتى عومل برقة ورعاية ، يعرف كيف يجيب
عن هذه الثقة »

« وقد تضمن حديث هذا العام أننا متسرعون في الطلب بالخاف ، وأن
تسرعنا هذا يؤخر تقدم البلاد ويبعد أجل الدستور »

« ولا أدري ما الذي حمل سمو الأمير على اعتبارنا متسرعين وملحفين في
طلب الدستور ، مع أن مبادئنا لم تتغير من سنة ١٩٠٧ إلى الآن ، بل ما زالت
هي تلك المبادئ التي أساسها طلب الجلاء وطلب الدستور ، والتي تم عليها
الاتفاق في حياة المرحومين لطيف باشا سليم ، ومصطفى باشا كامل ، في ٢ ديسمبر
سنة ١٩٠٦ ، قبل أن يعلنها المرحوم مصطفى باشا كامل في خطبته بالاسكندرية
في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ بنحو سنة ، نعم هي هي مبادئنا التي بناء عليها سعينا
في حصول التوقيع من الأمة على طلب الدستور من سمو الأمير ، وبناء عليها
قدمنا إلى جنابه العالي تلك العرائض في ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٨ ، فقبلها منا بكل
بشاشة ، وشجعنا على أن نستمر في هذا الطريق ، والحصول على كل ما يمكن من
التوقيعات لتقديمها لسموه ، بعد عطلة الصيف ، وصرح لنا بنشر ذلك على
صفحات (اللواء) ، وفعلاً قدمنا باقي العرائض في ديسمبر سنة ١٩٠٨ إلى
سعادة رئيس الديوان الخديوي ، بجواب منا نشر في اللواء في حينه ، فهل ما كان
جائزاً ومطابقاً للعقل والحكمة في سنة ١٩٠٧ ، أصبح يعتبر تسرعاً وإلحافاً

في سنة ١٩١٠ ؟ إذا كانت الظروف السياسية تضطر أحيانا رؤساء الحكومات إلى المسالمة ، وتحملهم على أن يستقبحوا اليوم ما كانوا يرونه حسناً أمس ، فالأمر لا تغير مطالبها الطبيعية ، ولا تتقهر مطلقاً إلى الوراء بمجرد استبدال كرومر بجورست ، فإنهما في عينها سواء ، كلاهما يمثل الاحتلال الممقوت ، وكلاهما يخدم بلاده بإخلاص لأتته ولحكومته ، وإن اختلفت طريقة أحدهما عن طريقة الآخر في الشكل ، فإذا كانت دواعي السياسة ومقابلة المجاملة بمثلها قضت على سموه بأن يظهر استياءه مما يسميه تسرعاً وإخفاً ، فلا يوجد لدينا ما يضطرنا لتغيير سياستنا أو تعديلها ، فإننا لا ندأب نطالب بالجللاء والدستور حتى ننالها ، ولا يقعدنا عن السير في طريقنا ولا عن تنفيذ برنامج ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ، ما نراه من مظاهر سياسة الوفاق ، كما لا ينقص من هممتنا رميناً بأننا متسرعون أو ملحفون ، إذ لا تسرع في الدستور، ذلك الحق الطبيعي الذي منحه الخالق لكل أمة مهما كانت درجة رقيها ، فإننا نطلب حكومة نيابية تمثلنا تمام التمثيل

د يقول الجنب العالى إن تسرعنا هذا يؤخر الإصلاح الذى بدىء به بفضل سياسة الوفاق ، ونحن نقول إنه لا هذا التسرع الذى كان محبوباً في سنة ١٩٠٧ وأصبح ممقوتاً في سنة ١٩١٠ ، لما بدىء في هذا الإصلاح إن كان ما تمن به علينا الحكومة يسمى إصلاحاً أو تقدماً نحو الدستور

د ما هذا الذى حصلنا عليه بفضل سياسة الوفاق ؟ وما هذا الذى منحناه بمجرد فضل الحكومة لا بمساعي الوطنيين المخلصين ؟ أسؤال النظار بعد أن ظهر أنه لا شيء خصوصاً بعد تصريح بعضهم بأنهم ليسوا ملزمين بالجواب ولا يقبلون المناقشة ؟ أهذا كل ما يمتنون به علينا ؟ أتوسيع نطاق مجالس المديرات وأغلب قراراتها شورية وجلساتها سرية ، وكانت نتيجتها زيادة ضريبة نحو ٢٥٠ ألف جنيه على أصحاب الأطنان ، كان يمكن الحكومة اقتصادها من باب السودان ، أو مشتريات السكة الحديدية ، أو ماهيات كبار الموظفين الذين يشغلون وظائف لم تخلق إلا لهم وفي كل سنة تزداد مرتباتهم ، كسنا نرد لى توسع الجنب

العالي في الشرح ، وعدد لنا بعض فوائد هذه السياسة، التي أظهرنا الأمة ضررها من أول يوم بدىء فيها ، وأجمعت الأمة على أن ستكون نتيجتها وبالاعلى البلاد ، كيف نعد متسرعين وقد أجمع مجلس الشورى والجمعية العمومية ، حتى الأعضاء المعينون من قبل الحكومة على طلب ما تنادى به صباح مساء وهو الدستور ، وماذا يراد منا حتى لا نكون معرقلين للساعي التي تبذل لتوصلنا إلى أمنيتنا؟ أنسب ببحمد الاحتلال ونمجد رجاله وأعوانه من المصريين، ونوافق على تبذير أموالنا أو على الأقل نسكت عن إظهار عيوبه للبلا؟ هذا ما لا يكون أبداً ، ولو أقفلت جرائدنا ومنعنا من الاجتماع والخطابة ، بل ولو عوملنا بجميع أنواع الإهانة والتعذيب ، فلا ينتظر أحد منا أن نحيد عن مبدئنا مادام فينا عرق ينبض أو تجرى في أجسامنا نقطة دم

وقال سمو الأمير (إنه يسعى لترقية البلاد بمساعدة البلد الذي يؤيد مصر تأييداً عظيماً في رفع شأنها وتمدينها، وإن وجود مثل هذا البلد سيردون جورست بيننا يعتبر ضماناً وثيقة لنا لتحقيق ذلك)

حق لكل قارئ أن يدهش عند تلاوة هذه الفقرة التي تعتبر مبدأ تاريخ جديد في سياسة مصر ، فإن هذا التصريح اعتراف صريح ، بأن لإنجلترا شبه حماية أو حماية كاملة على مصر ، وهو ما يفهم من معنى تأييدهم لسموه في رفع شأن البلاد وتمدينها ، إنه يجب على كل خادم مخلص للبلاد ، أن لا يقلل من شأن هذا التصريح ولا أن يهمله ويسكت عنه ، فإن عواقبه ستكون عظيمة جداً على مستقبل مصر بإزاء إنجلترا ومركزها السياسي فيها ، كئنا لغاية الآن نقول إن مركز إنجلترا في مصر غير شرعى أو مبنى على القوة الغشوم ليس إلا ، ولما قال اللورد سالسبرى في سنة ١٨٩٨ إن الإنجليز دخلوا مصر بالسيف ، أرسل إليه المرحوم مصطفى كامل باشا جوابه المشهور من باريس ، محتجاً على هذه الدعوى الباطلة ، ولكن ماذا يكون جوابنا الآن ، وقد صرح سمو الأمير بأنه يسعى لترقية البلاد بمساعدة الإنجليز ؟

يكون جوابنا أن هذا التصريح لا يغير من مركز مصر شيئاً ، ولا يؤثر

في حقوق الأمة أقل تأثير ، هذا إذا كان مكاتب الطان عبر عن فكر الأمير تمام التعبير ، ولم يحرف الحكم عن مواضعه ، ولم تعلن الجمعية السنوية تصحيحه كما فعلت عقب حديث المستر ديسي في مايو سنة ١٩٠٨ (١)

« ولذلك لا نطيل الشرح في هذه النقطة الخطيرة ، مرجئين إيفاء هامن البحث يومين أو ثلاثة حتى يؤيد هذا التصريح بسكوت الجمعية (٢) عليه ، أو ينفي أو يعدل من قبلها ، وإنا لمنتظرون ،

ولم يصدر من الجمعية أى بيان ينفي أو يفسر الحديث ، وتبين أنه حديث الخديو بنصه ، وازداد الجفاء بين الفريقين ، وسارت الوزارة في طريقها معترضة تأييد « سياسة الوفاق »

وسائل جديدة لقمع الحركة الوطنية

إحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات

وقانون الاتفاقات الجنائية

أمعنت الوزارة في محاربة الحركة الوطنية ، فرضت قانوناً (٣) يقضى بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات ، بعد أن كانت من اختصاص محاكم الجنح ، والسبب الذى دعاها إلى هذا التعديل ، أنها رأت تهم الصحافة تحاكم بحسب النظام القديم ، أمام درجتين : ابتدائية واستئنافية ، وفي هذا من الضمان للصحافة ما فيه ، فضلاً عن أن أحكام محاكم الجنح في التهم الصحفية لم ترض الوزارة ، فرأت إحالتها إلى محاكم الجنايات ، إرهاباً للصحفيين من ناحية ، ولكي تحرمهم إحدى درجتى التقاضى من ناحية أخرى

وسنت قانوناً آخر (٤) بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات ، لمعاقبة الاتفاقات الجنائية ولو لم يتوافر فيها أركان الاشتراك في ارتكاب الجريمة ،

(٢) حاشية الخديو

(١) انظر ص ٧٧

(٣) هو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٩١٠

(٤) القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٩١٠

وذلك لما رآته من برامة المتهمين بالاشتراك في جريمة مقتل بطرس غالى باشا لعدم توافر ركن الاشتراك ، وقد أشارت الوزارة إلى هذا السبب في مقدمة المذكرة الإيضاحية التي وضعها سعد زغلول باشا وزير الحقانية لهذا القانون ، إذ قال :

« أظهرت الحوادث الأخيرة عدم موافقة فقدان كل نص تعاقب بمقتضاه الجمعيات أو الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنايات والجنح »

وليس من شك في أن هذا القانون قد وضع لمحاربة الحركة الوطنية وحدها ، وهو من التشريعات الاستثنائية الخطيرة ، لما فيه من إفساح المجال لتلفيق التهم على الأبرياء ، والاعتساف في إسناد نيات إجرامية إليهم ، دون أن يبدو منهم أى عمل ما ، وقد أقر المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بخطورة هذا التشريع ، في مرافعته في قضية مؤامرة إمام أفندى واكد ، الذى سيجىء الكلام عنها ، إذ قال : « كان شديداً علينا يوم أن جرّ على البلاد ما فعله السفهاء ، من ضرورة سن قانون الاتفاقات الجنائية ، ذلك القانون الاستثنائى الذى في وجوده سبة على أمن الديار ، وحجة قائمة ، على أننا دائماً تحت خطر الاضطراب والهياج ،

وتناول التعديل أيضاً ، منع نشر المرافعات في القضايا الجنائية ، إذا رأت المحكمة أن في نشرها بوساطة الصحف إضراراً بالنظام العام ، ثم تقرير المسؤولية الجنائية على مديرى الصحف بالنسبة لما ينشر فيها ، ولو لم تتوافر فيهم أركان الاشتراك الجنائى ، وأضاف القانون نصاً جديداً يعاقب على التهديد بالكتابة أو بالقول ، ولو لم يكن مقروناً بطلب ، بعد أن كان القانون القديم لا يعاقب إلا على التهديد المقرون بسلب المال ، وكان الغرض الحقيقى من هذا التعديل معاقبة الشبان الوطنيين ، الذين كانوا يطوفون على أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، لدعوتهم إلى مناصرة الأمة في طلباتها

وكان من النتائج الأولى لإحالة جنح الصحافة إلى محاكم الجنايات ، أن حوكم الفقيد أمامها ، وحكم عليه بالحبس ستة أشهر ، كما سيجىء بيانه ، ولو حوكم أمام

محكمة الجنجح لكان من المحقق أن تقضى ببراءته ، لأن التهمة التي حوكم من أجلها لم يكن لها أساس من الحق والقانون

ولا مرأ في أن صدور هذه التشريعات الرجعية ، كان نتيجة لتحالف الخديو والوزارة من ناحية ، والاحتلال من ناحية أخرى ، على الحركة الوطنية وصدى لحديث الخديو الأخير في الطان ، قال المترجم في هذا الصدد بعنوان « سياسة الشدة (١) » :

« نحن نقول بكل صراحة كما قال المرحوم « مصطفى كامل باشا ، عقب حديث المستر ديسي : إن الأمة غير مرتبطة بما قاله الأمير في مثل هذا الموضوع الخطير ، وإن بطانة سموه ووزارته يسيثان إليه أكبر إساءة في عدم الإشارة عليه بتصحيحه ، إذ أن مثل هذا التصريح لا يمكن أن يروق في أعين الشعب ، الذي لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعد على إخلاص على ترقيا وتمدينها ، فلسموه أن يثق بالمحتلين ، ويعتمد عليهم في ترقية بلاده ، ولكن الأمة بأجمعها باعتراف السير إلدون جورست ، لا تثق بمقاصد المحتلين ، لا فرق بين أهل الطبقتين العليا والوسطى ، ولا الغوغاء أنفسهم ، ويحق للأمة أن لا تغير اعتقادها في المحتلين ، بعدما رأتهم في هذه المدة الطويلة ، وكيف تغير اعتقادها فيهم ، وتصدق بحسن نيتهم ، بعد أن ظهر لها عكس ذلك ، من عهد دخولهم البلاد ، وبعد ما أتوه مع سمو الأمير نفسه من ضروب التعسف في مسألة الحدود ومسألة تعيين فخري باشا ، وغير ذلك من المسائل ، التي لا تحصى ولا تعد (٢) ، كيف نجاري سمو الأمير في هذه السياسة ، والإنجليز لم يقدموا أي برهان على حسن نيتهم نحونا ، وإخلاصهم في مساعدتنا على التقدم ، بل هم بالعكس لا يتركون وسيلة لاقتناعنا بعكس ذلك إلا اتخذوها ، وآخر برهان على ما نقول التعديلات الجديدة ، التي يراد إدخالها على قانون العقوبات فيما يختص بالجنجح التي تقع بواسطة الصحف ، أو طرق النشر الأخرى ، وفيما يختص بالاشتراك ، وتقديم هذه المشاريع الجديدة عقب نشر

(١) الشعب عدد ٥ مايو سنة ١٩١٠

(٢) راجع تفصيل هذه الحوادث في كتابنا (مصطفى كامل) ص ٣٠٤ وما بعدها (من الطبعة الأولى)

تقرير المعتمد البريطاني السنوى ، الذى يهدد فيه الأمة والصحافة باستعمال
القسوة معهم ، وإحلال سياسة القوة محل سياسة الدين

« ومن الغريب أن الحكومة تقول إنها تسير على نهج فرنسا فى إحالة جنح
الصحافة على محكمة الجنايات ، ولكن فاتها أن نظام محاكم الجنايات فى فرنسا
غيره فى مصر ، فهناك المحلفون يجلسون بجانب القضاة ، وهم الذين يقررون
ما إذا كان المتهم يستحق العقاب أولاً ، والقضاة يطبقون القانون ليس إلا ،
فإحالة جنح الصحافة هناك على محكمة الجنايات فى مصلحة المتهمين ، أما هنا
فالمراد عكس ذلك ، أى التشديد على المتهمين وحرمانهم الدرجة الابتدائية ،
دون أقل ضمانات تعوض عليهم هذا الحرمان ، فإن قالوا إن قضاة محكمة
الاستئناف غير قابلين للعزل ، قلنا لهم : ولكنهم قابلون للترقية لمرتبة الوزارة ،
والنفس بطبيعتها ميالة إلى العلو والارتقاء ، خصوصاً وبين الوزراء الحاليين
أربعة من رجال القضاء ، على أننا كنا نجد لأنفسنا بعض التعزية ، إذا كانت
الحكومة أحالت إلى محكمة الجنايات جميع جنح الصحافة ، وأدخلت قانونها
الإدارى ضمن قانون العقوبات ، ولكنها تريد أن تكون الأرجحية دائماً فى
جانبها على كل من يرفع صوته ضد هؤلاء المحتملين ، الذين يقول عنهم سمو
الأمير ، إنهم يساعدونه على ترقية الأمة ، وإعلاء شأنها ، يراد عبثاً بمثل هذه
القوانين الاستبدادية كم الأفواه ، وإلجام الألسنة ، أما الفسكرة فسائرة لا يعوقها
فى تقديمها سياسة وفاق ، أو سياسة أخرى مبنية على إرضاء المحتملين ، باستعمال
القسوة المتناهية ، مع كل من لديه شجاعة أدبية فى قول الحق ، ولو جر عليه
قوله صواعق غضب السلطتين المتفقتين الآن

« أما مشروع تعديل بعض مواد قانون العقوبات فهو عبارة عن وضع
قانون يشبه قانون المشبوهين الذى أوجدته الحكومة الثورية فى فرنسا ، فى
أواخر القرن الثامن عشر ، للانتقام من كل من خالف سياستها ، إذ كان يكفى
شهادة اثنين من رجال البوليس ، أو واحد فقط بأن الرجل يكره الجمهورية
ويسعى فى إسقاطها للحكم عليه بالإعدام ، وبذلك القانون المشتموم أعدم

الآلاف من الأمة الفرنسية وأضيفت أملاكهم لجانب الحكومة ، فبمقتضى هذه التعديلات الجديدة يمكن حكومتنا أن تثبت اتفاق اثنين أو أكثر على عمل مؤامرة يراد بها طلب الدستور ، ولو بالقوة ، لتحيلهم على المحكمة المختصة بصفة مجرمين ، فتقتصص منهم بما تريد ، ولا أدري كيف يقبل نظارنا التصديق على هذا المشروع الذى يعيد قانون المشبوهين الفرنسى ، ويمكن المختلين من الانتقام من كل طاعن على سياستهم ، غير راض عن احتلالهم ، وغير واثق من حسن مقاصدهم ، فليتدبر ذلك أعضاء مجلس الشورى الأفاضل ، ولا يجاروا الحكومة فى هذه السياسة الوخيمة العواقب ، وليقفوا فى وجهها وقفه الجمعية العمومية أمام مشروع القناة ، ولهم من الأمة أكبر مساعد وأعظم نصير .

وقد دعا أمين أفندى الرافعى مجلس شورى القوانين ، على صفحات جريدة (العلم) (١) إلى الامتناع عن إبداء رأيه فى هذه القوانين ليكون هذا الامتناع وسيلة لمنع صدورهما ، لأن القانون النظامى يقضى بأن لا تصدر القوانين إلا بعد أخذ رأى المجلس ، ولسكن المجلس نظر أولاً فى مشروع قانون إحالة جنح الصحافة إلى محاكم الجنايات ، وقرر بجلسته ٣٠ مايو سنة ١٩١٠ رفضه بأغلبية الأصوات ، وإذ كان قراره غير قطعى ، لم تأبه به الوزارة ، أما تشريع الاتفاقات الجنائية والتهديد ، فقد وافق عليه المجلس بعد تعديلات يسيرة ، لم تأخذ بها الوزارة ، إلا فيما ارتآه من عدم العقاب على التهديدات الشفهية ، وعدلته بهذا المعنى ، وأصدرت القوانين الرجعية بالقواعد التى وضعتها

تقييد التمثيل

وتدخلت الوزارة أيضاً فى حرية التمثيل ، فمنعت تمثيل الروايات التى ورد فيها لفظ الحرية والاستقلال ، كما منعت إخراج بعض الروايات التمثيلية ، ووضعت لائحة للمسارح هى أشبه اللوائح بقانون المطبوعات القديم

صوت مصر فى أوربا

سافر الفقيد إلى أوربا فى أوائل مايو سنة ١٩١٠ ، ليتابع دفاعه عن القضية المصرية ، وقام من هذه الناحية بأعمال جليلة ، وجاهد فى سبيل الحركة الوطنية أعظم جهاد ، فأظهر للبلا حقيقة الحالة فى مصر ، وشرح المسألة المصرية ، ومطالب المصريين ، فى خطبه بباريس ، وليون ، ولندن ، واستوكمهم ، وفى مقالاته وأحاديثه ، فى الصحف الأوربية ، واشترأك فى المؤتمرات الدولية ، حتى صارت المسألة المصرية ، موضع العناية والمناقشة فى الصحف والدوائر الأوربية فما ان وصل إلى باريس حتى ظهر أول سعى له فى الدعاية للمسألة المصرية ، وذلك أن الأستاذ شيلو مدرس آداب اللغة الفرنسية ، ألقى خطبة هامة بمدرسة العلوم السياسية ، حضرها جم غفير من رجال السياسة والعلم والأدب ، تكلم فيها عن الحركة الوطنية المصرية ، وأفاض فى الثناء على مصطفى كامل ، وجهاد الحزب الوطنى وأعماله ومبادئه ، وخلص من خطبته إلى أن مصر تستحق الاستقلال والدستور

ونشر الفقيد بجريدة « النوفيل » الباريسية بعددها الصادر فى ٢٧ مايو حديثاً طويلاً عن المسألة المصرية ، دافع فيها عن مطالب الوطنيين ، وآمالهم ، ومما قاله فيه :

« ليست الحركة الوطنية عمل أفراد ، ولا هى بقاصرة على أقلية صغيرة من المتعلمين ، ولكنها صدى تلك الحركة القوية المنبعثة من رأى العام ؛ وقد اقتنع الملا بأسره أن نخبة المتعلمين فى مصر مطالبون بتعليم الأمة المبادئ العلمية والسياسية المنتشرة فى الشعوب المتحضرة ، ويانقاد مصر من كل تدخل أجنبى يكون عقبة فى سبيل رقى البلاد ، إننا نريد أن نكون أصحاب الشأن فى بلادنا كما نروم التمتع بدستور ، تضع أحكامه جمعية منتخبة من الأمة ، ونريد جلاء الإنجليز ،

وقد ظهر له بجريدة « الإكلير » الباريسية مقال عن الحركة الوطنية ، ووسائل الحكومة فى قمعها

ونشرت له جريدة «السيدكل» حديثاً آخر عن شئون مصر وأذاع في جريدتي «الإكابر» و«المانشستر جارديان» الإنجليزيتين، احتجاجاً قوياً على الكولونيل روزفلت، لمناسبة خطبة له بلندن، ألقاها في شهر مايو سنة ١٩١٠، تعرض فيها أيضاً لمصر، وزعم أن الإنجليز يحتلون مصر بتفويض من أوروبا، وأنهم أوصياء على مصالح المدنية، وأنهم منحوها خير حكومة؛ قال في احتجاجه :

« زعم ذلك الخطيب في خطبته ، أن إنجلترا تحتل مصر وتحكمها بتفويض من أوروبا ، ولا جرم أنه مخدوع في زعمه ، فإن إنجلترا دخلت مصر بخديعة ، مدعية الدفاع عن العرش الخديوي ضد الثورة العربية ، ولا يزال وزراؤها يعترفون إلى اليوم بأن احتلالهم وقتي ؛ نعم إن هذا الاحتلال الوقتي لا يزال باقياً بعد ثمان وعشرين سنة ، وهو يهددنا بالبقاء أيضاً ؛ ولكن مصر ليست مستعمرة إنجليزية ولا تحت حماية الإنجليز ، فقد أظهر المستر روزفلت نفسه إنجليزياً ، أكثر من الإنجليز ؛ ولا جدال في أن خطابته أملاها عليه الحق والانتقام اللذان لا يجدران بالرئيس القديم لإحدى الأمم الكبيرة المتحضرة التي لم تخش الحرب ؛ ولم تهب الموت في سبيل استرداد حريتها من هؤلاء الإنجليز أنفسهم ؛ وقد أراد روزفلت أيضاً أن يقوم لإنجلترا بخدمة مقابل التسهيلات التي قدموها له في السودان ، ونسى أن مصر هي الدافعة لثمن كل ذلك ، لأنها هي التي تتحمل وحدها مصاريف تلك البلاد

« إننا نجاهد لنسترد مكانتنا ، ونحصل على دستورنا الذي قضى عليه الإنجليز في سنة ١٨٨٢ ليعلمونا كيف نحكم أنفسنا بأنفسنا ، ولا بد أن ننال ذلك الدستور وما يكون لخطب روزفلت أن تثني عزائمتنا عن السير في الطريق الذي رسمناه لأنفسنا ، وستعترف أوروبا في نهاية الأمر ، بأحقية مطالبنا ، وبأهليتنا للحرية والاستقلال ،

وكان المترجم عدا ذلك لا يفتأ يغذي جريدة «العالم» بمقالاته ورسائله الوطنية ، يستحث فيها المصريين على مجاراة الأمم الحية في تعلقها باستقلالها

وحررتها ، ومن أبلغ ما كتب في هذا الصدد ، مقالة عن زيارته للمنزل الذي ولدت فيه « جان دارك » بقرية دومريمي Domremy بمقاطعة الفوج Vosges بفرنسا ، وقد كتب على دفتر الزائرين بالمنزل المذكور الكلمة الآتية تحية لبطلة فرنسا الشهيرة :

« Hommage d'un patriote égyptien à la grand patriote française »
29 mai 1910—Mhoammed Farid.

« تحية من وطني مصرى ، إلى الوطنية الفرنسية العظيمة »

محمد فريد

٢٩ مايو سنة ١٩١٠

جرح الوطنية لا يندمل

وكتب في ٣٠ مايو سنة ١٩١٠ من « نانسى » مقالة بليغة عن ذكرى ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ تحت عنوان : « جرح الوطنية لا يندمل » ، وكان لتضلعه في التاريخ أسلوب رائع في الحديث عن الذكريات الوطنية ، قال :

« في يوم ١١ يونيه من سنة ١٨٨٢ أصيبت مصر إصابتها الأولى التي أدت إلى الاحتلال ، أصيبت بمذبحة وقعت بين رعايا الأجانب والمصريين ، دبرها ذوو الأغراض ليبرهنوا لأوروبا ، على أن لا أمن في مصر ، مادامت الحركة الوطنية قائمة ، وليوجدوا لانجلترا سبباً للتدخل في أمورنا ، منيت مصر بتلك المذبحة الفظيعة ، التي أدت بعد شهر من الزمان إلى إطلاق القنابل الإنجليزية على ثغر الإسكندرية ، وإنزال جنودهم لاحتلاله ، ثم لاحتلال القطر بأكمله والبقاء فيه إلى الآن »

« لم يكشف لنا التاريخ إلى اليوم الأسرار المحيطة بتلك الوقائع المدبرة ، ولم يحسر العارفون بحقائقها على نشر ما يعرفونه عنها ، لأن إفشاءها يستلزم حتما اتهام كثير من أهل ذلك الوقت ، ولم يزل كثير منهم على قيد الحياة ، نعم كتب المسيو جون نيزيه السويسرى شيئاً في هذا الموضوع ، وسمى بعض من اشترك في تدبير هذه المذبحة ، ولكن كتابه لم ينتشر كثيراً ، لظهوره عقب الاحتلال بقليل ، وحين كان المصريون تحت تأثير الوقائع التي آلمتهم في أعز شيء لديهم ، وكانوا لا يسيئون الاعتقاد في الإنجليز ولا في من والاهم »

« نحن لم نزل في انتظار من يكشف لنا النقاب عن أسرار تلك الحوادث ،
من اشتغلوا في الحركة الوطنية إذ ذاك ، أو كان لهم علاقة برؤسائها ، أو بكبار
رجال الحكومة ، ونأمل منهم أن لا يتركوا هذه الدار بدون أن يدونوا معلوماتهم
الصحيحة ، لتعلم الأمة من جرّ عليها هذا البلاء العظيم ، ومن كان خائفاً ومن كان
مخلصاً ، أما نحن أبناء هذا الجيل ، فيجب علينا أن لا ننسى ذكرى ذلك اليوم
المشؤم ، وأن نذكر به أولادنا ، كما يجب علينا أن نذكرهم بكل أيام الشؤم ،
التي حلت فيها المصائب على مصرنا ، ومكنت الأجني من بلادنا ، ولا ندع
جرح الوطنية يندمل فيلتهجم ، أو يخف ألمه فيُنسى ، فإن من أقدم واجبات
الأمم التعسة المصابة في حريتها ، أن تحي ذكرى مصائبها ، لتدب الحماسة في قلوب
أبنائها وتشبع بالوطنية نفوسهم حتى إذا ما ساعدت الظروف ، هبت كرجل
واحد لاسترداد ما سلب منها بجنانية بعض أبنائها

« مضى على الحرب بين فرنسا وألمانيا أربعون سنة ، وزادت قوة ألمانيا
في خلال هذه المدة زيادة عظيمة ، كادت لا تبقى أملاً لدى الفرنسيين في استرجاع
ما بتر من جسم بلادهم ، ومع ذلك لم نزل ذكرى هذه الحرب حية في قلوبهم ،
لم يؤثر فيها مرور الأعوام ، ولا كرسنين ، فالأم ترضع ولدها كراهية الألمانى ،
والأب يؤجج نار الانتقام في نفسه ، والمعلم يتمم هذه التربية في مدرسته ،
والبلديات تساعد على ذلك بإقامة التماثيل والأنصاب في جميع المدن والقرى ،
لإحياء ذكرى من استشهدوا في الدفاع عن الوطن المفدى ، أقام الفرنسيون
في ميدان السكونكورد بباريس آثاراً تمثل مدينتى ستراسبورج عاصمة الألزاس
ومتس عاصمة اللورين ، هاتين المقاطعتين اللتين فقدتهما فرنسا ، بعد حرب السبعين ،
ليذكرهما كل من مرّ بهذا الميدان الكبير ، مما يدل على أن هذا الجرح لم يندمل
« إنه لا يمر يوم إلا وتحضر وفود الجمعيات الوطنية ، لوضع أكاليل الزهور
على هذه التماثيل ، وفي الأعياد الوطنية الكبرى تقام حولها الاحتفالات
والمظاهرات ، وتلقى الخطب الوطنية الحماسية بوجوب تذكرها ، والاستعداد
لاسترجاعها

دعاني أخذ معارفني إلى زيارة مدينة نانسي عاصمة الجزء الباقي من اللورين في يوم ٢٩ مايو . فسافرت في صبيحة أمس من باريس ٩ صباحا ووصلتها في الساعة الواحدة بعد الظهر ، وكان صديقي بانتظاري بالمحطة ، فدعاني إلى ركوب سيارته للطواف ببعض أنحاء اللورين ، وزيارة المنزل الذي ولدت فيه (جان دارك) تلك الفتاة الوطنية التي نهضت بفرنسا من كبوتها ، وشجعت الملك شارل السابع على محاربة الإنكليز وطردهم من بلاده ، بعد أن قعد به اليأس عن الكفاح (١) .

مررنا أثناء تجوالنا بمدينة تول وفوكولي ونيشاتو وغيرها ، ثم عدنا إلى نانسي في منتصف الساعة الثامنة مساء ، وقضينا هزيعاً من الليل في الكلام عن حرب السبعين ، وما تولد في نفوس سكان هذا الإقليم الذين احتلت بلادهم ، وأكروا على إسكان ضباط الألمان في دورهم ، وقاسوا مرارة الاحتلال وتحكم الأجنبي ، فوجدت كراهة الألمانى مستحكمة في نفوسهم ، لا يفكرون إلا في الحرب ، ولا يحملون إلا بأخذ الثأر ، واسترداد المقاطعات التي أخذت منهم ولو بعد جيل أو أجيال ، وأخذ الشيوخ منهم يقصون مآلوقه أثناء الاحتلال من سوء المعاملة ، وما أكروا على دفعه من المغارم المالية ، وعلى تقديمه للجيش المحتل من المأكولات والمشروبات ، فكانت هذه الذكرى تهييج في الشبان الحماسة العسكرية والشجاعة الحربية .

بعد انقضاء هذه السهرة أخذت مضجعي في الفندق ، فأحاطت بي الهموم ، وساورتني الهواجس ، وأخذت أتذكر ما حل ببلادنا من هذا القبيل ، وأنحسر على عدم اهتمامنا ، بإحياء ذكرى أيام الشؤم التي حلت بها ، كيوم مذبحه الإسكندرية ، ويوم ضربها بالقنابل ، ويوم احتلال الجنود الإنكليزية لعاصمة بلادنا ، وغير ذلك من الأيام ، التي يجب أن تكون أيام حزن ، تنعكس فيها الأعلام على دؤرنا ، والتي تمر بنا ونحن لاهون ، وبعض الجرائد الكبرى ترى من اللياقة وحسن الذوق ، أن لا تذكر الإنجليز بها حتى لا تكدر خاطرهم ، فيحرموا أولادنا المناصب العالية ، ولا يقضوا حاجتنا في المصالح والدواوين ؛

(١) كتب الفقيد مقالة خاصة عن هذه الزيارة ، وهي التي أشرنا إليها ص ٢١٠

ثم مرت أمام مخيلتي الزينة الكبرى ، التي قام بها ذوات مصر وأعيانها عند دخول الإنكليز ، بدعوى أنها ما أقيمت إلا لرجوع الخديو توفيق باشا إلى مقر عرشه وسلطانه ؛ وتذكرت ما كنت أسمعه إذ ذاك حولي من التهم على الجنود المصرية ، ورميهم بالجبن ، وضعف العزيمة ، والله يعلم أنهم ما جبنوا ، ولكن خان بعض رؤسائهم ، ومكبنوا العدو من الوصول إلى الصفوف الأمامية بدون مقاومة ؛ أما الجنود وصف الضباط ، فقاموا بالواجب عليهم . وقاومت الفرق التي لم يتدنس قوادها بالخيانة ، حتى فئيت عن آخرها ، مفضلة الموت العاجل على عار الهرب والفرار

« ثم غلب على الناس ، فتمت قليلا ، ولما استيقظت سطرت هذه الكلمات لتذكير مواطني الأعزاء بكارثة ١١ يونيو ، التي جرّت إلى ما نحن فيه ، راجياً من كل من يعلم شيئاً عن دخائل الحوادث التي سبقت الاحتلال ، وكانت سبباً فيه ، أن يقوموا بالواجب نحو وطنهم ونحو التاريخ ، فيدونوا مذكراتهم ، وإن خشوا من نشرها الآن ، فليوصوا بنشرها بعد موتهم ، أو بمقدار معين من السنين حتى يعلم من يأتي بعدنا على من تقع مسئولية ذلك الاحتلال المشؤم ، ويعرف الخائن من المظلوم (١) »

خطبته بباريس

وألقى بباريس يوم ١٤ يونيو سنة ١٩١٠ ، خطبة ضافية بالفرنسية ، عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر ؛ وكان الاجتماع برئاسة المسيو هربت ، العضو بمجلس شورى الدولة ، وحضور جمع حاشد ، من رجال السياسة والأدب ، فدافع الخطيب عن حق مصر ، في الجلاء والدستور ، وكان لخطبته وقع عظيم في نفوس السامعين ، لما احتوته من الحقائق الدامغة ، عن سوء الحالة في مصر ، من ناحية التعليم والرى ، والمالية والجيش والقضاء ، ونظام الحكم ؛ وعلق على الخطبة الأديب « ألفريد دوران » الأستاذ بمدرسة اللغات الشرقية بباريس

وكتب المسيو « لانسان » وزير البحرية الفرنسية السابق ، مقالة في جريدة « السبيل » عن مدى هذه الخطبة ، قال :

« إن حضور فريد بك رئيس الحزب الوطنى إلى باريس ، وإلقاءه تلك الخطبة الذهبية عن مصر وأصدقائها من الفرنسيين ، قد لفتا نظر أصدقاء الحركة المصرية العديدين ، الذين ينتظرون من ورائها خيراً كثيراً ، وهؤلاء يعرفون حق المعرفة ، ما قام به الحزب الوطنى ، فى العشر السنين الأخيرة ، من الأعمال الجليلة ، تحت رئاسة المرحوم مصطفى كامل باشا ، مؤسس الحزب الوطنى ، وخليفته محمد بك فريد ؛ كان الحزب الوطنى فى مبدأ أمره ، مؤلفاً من أعضاء قليلي العدد ، ولكنهم من ذوى الحكمة والعقل ، أكسبتهم مخالطتهم للأمم الأوروبية ، رغبة وميلاً إلى الحرية ؛ وقد اتسع نطاق الحزب الوطنى ، وصارت له لجان فى القرى البعيدة عن القاهرة والإسكندرية ، وأصبح جميع المال يتأثر ويعمل برغباته ؛ وما كان أحد يظن أن هذه الأفكار تجد فى تلك الجهات أرضاً خصبة ، تثمر فيها وتينع ، ولم يندفع مصطفى كامل باشا ، ومحمد فريد بك ، بحزبهما ، فى طريق الوسائل الثورية ، التى اعتادت الأحزاب الأوروبية اتباعها ؛ وقد أكدوا فى بادىء الأمر ، أنهم سيسلكون طريقاً شريعياً ، للحصول على ضماناتهم المنشودة ، وهى إعادة الحرية لبلادهم ، التى هى أهل لذلك ، كما أنهما لم يلجأ مطلقاً إلى الهياج والقوة ، ولم يعتمدا على أية سلطة أجنبية فى عملهما هذا ، وكم من مرة احتجا (ولهما الحق فى ذلك) على القائلين بأن مصر تسعى للحصول على استقلالها ، من طريق معاضدة ألمانيا ، أو أية دولة أخرى ، فإذا أرادوا أن يصيروا أحراراً فلا يكون ذلك إلا بأنفسهم فقط ، لأن لهم من الخبرة السياسية ما يجعلهم يعلمون أن كل حرية يحصلون عليها بواسطة أمة أجنبية ، هى حرية خاضعة لتلك الأمة ، وهم لا يجهلون أيضاً أن الالتجاء إلى القوة والهياج يعرضهم للانتقام المحتملين القابضين على ما تملكه مصر من القوة الحرية ، وعلى ذلك لا يعتمدون لتخليص بلادهم من يد الاحتلال الأجنبى إلا على الحركة الوطنية التى هم الموجودون لها ، المذيعون

لمبادئها ، الناشرون لتعاليمها ، وهم فرحون مستبشرون برؤيتها تنتشر بسرعة غريبة بين أرجاء البلاد ، وقد اعترفت إنجلترا بصلاحيه هذه الطريقة ، وستظل تعترف بها ما دام على أرض إنجلترا ، وفي نفس برلمانها ، أصدقاء للحزب الوطنى المصرى ، وإن فى استطاعة هذا الحزب أن يؤدى لمصر خدمات جليلة إذا حافظ على الخطط التى رسمها لنفسه والتى سار عليها إلى يومنا هذا ، وقد أمكنه أن يكتسب عطف العالم عليه ، وهو الآن يعتمد على قوته الأدبية للحصول على نظام دستورى يسمح لمصر أن تدير بنفسها شؤونها الداخلية ، وإن ذلك لا يدهش الذين تتبعوا أحوالها بيقظة واهتمام فى هذه العشرين سنة الأخيرة ، والذين رأوا التعليم ينتشر انتشاراً عظيماً بين النشء ، وحب الحرية يستولى على قلوب العامة من الأمة ، والذين لاحظوا أن الإنجليز أنفسهم ، أو على الأقل الذين ليست على قلوبهم غشاوة ، يرون أن رغبات الأمة المصرية فى الحصول على نظام دستورى أمر طبيعى ، ويظهر إذن أن الساعة التى ينال فيها المصريون رغباتهم قد حانت ووافت ،

خطبته بليون

وألقى يوم ١٨ يونيه سنة ١٩١٠ خطبة أخرى بمدينة ليون ، فى حفلة رأسها لوبلان العضو بالمجلس البلدى ، ووكيل محافظ المدينة ، نائباً عن المسيو هريو Herriot المحافظ (رئيس مجلس النواب ورئيس الوزارة فيما بعد) ، وحضرها كثير من أساتذة الجامعة ، ورجال السياسة والصحافة المصريون المقيمون بليون ، وقدم المسيو لوبلان الخطيب إلى الحاضرين بقوله : « إن حضرة محمد بك فريد هو رئيس تلك الفئة المملوءة شهامة وإقداماً ، وهى الحزب الوطنى المصرى ، الذى أخذ على عاتقه أن يعيد لبلاده حياتها ومجدها باستردادها حريتها ، وسعيه فى نشر التعليم والأفكار الحديثة بين أبنائها ،

ثم ألقى الفقيه خطبته فى تاريخ الحركة الوطنية ، وبيان اعتداء الاحتلال على حقوق مصر ومقاومة المصريين لسياسته ، وخطب بعده المسيو جرفيه

كورتليون ، ثم الأستاذ إدوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية السابق والأستاذ بجامعة ليون ، وقد وصفت جريدة (البروجريه) التي تصدر بليون هذا الاجتماع بقولها :

«اجتمع مساء السبت بدار الفنون عدد عظيم من عليه القوم ، وكانت طرايدش الطلبة المصريين منتشرة في ذلك المجتمع ، وقد رأسه المسيو لوبلان العضو بالمجلس البلدى ، وحضره المسيو بوفيزاج العضو بمجلس الشيوخ ، والمسيو جرجرس ، والمسيو شازت العضوان بمجلس الشيوخ ، والأستاذ لمبير ، والمسيو كومينال ، والدكتور وجرت ، فقام حضرة محمد بك فريد ذلك الرجل الشرقى ، المملوء حكمة وعقلا ، وألقى خطابا شائقا ، قوى الحججة ، أنحى فيه على الحكم الإنجليزى وأعماله ، وكان يتكلم بصوت جهورى يشف عما يكمنه فؤاده من الحماسة ، وقد شرح عوز بلاده للحرية والاستقلال ، وحاجتها إلى العلوم والارتقاء ، كما تكلم عن أمل المصريين فى فرنسا ، وفى أنصار العدالة من الأوروبيين ، وكان كلما وصل الخطيب إلى شرح نقطة من السياسة المتبعة فى مصر المؤلمة لعواطف المصريين ، والمنافية لرغباتهم ، وجدت الأعين يشتد لمعانها ، والأوجه يبدو محياها ، تحت الطرايدش ، معبرة عن الحماسة الشديدة التى استولت على السامعين ،

وكتبت لهذه المناسبة مقالة بعنوان «أمة تنهض ، قالت فيها :

« قد ارتكبنا خطأ بينا ياهمانا هؤلاء الذين يسكنون تلك البلاد النائية ، فلقد نهضت مصر الآن من سباتها ، وفضلا عن العلائق الودية التى تربطنا بها والإصلاحات التى قمنا بها هناك ، فإن هذه النهضة لا تهتمنا فقط نحن الفرنسيين بل تهتم العالم بأسره ، لأن المسألة المصرية ستصير يوما ما مسألة دولية خطيرة ، إذ من المحتمل أن تخل مصر بالتوازن الأوروبى فى يوم من الأيام ، وقد لاحظ السير إدون جورست المعتمد البريطانى ، فى تقريره الأخير ، أن الحركة الوطنية المصرية بلغت فى هذه الأيام شأوا عظيما لم تبلغه من قبل ، ولم ينكر

المستر روزفلت (١) ، في خطابه الأخير ، الخطر الذي يحيق بالسياسة
الإنجليزية بمصر ،

خطبته بلندن

وذهب المترجم إلى لندن ، ليواصل دفاعه عن القضية المصرية ، وحضر
مؤتمر الأمم المضمومة الحقوق ، وألقى فيه يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩١٠ خطبة
هامة باللغة الفرنسية ، ترجمت إلى اللغة الإنجليزية ، شرح فيها أعمال المحتلين
في مصر ومطالب الوطنيين ، ودحض التهم التي تفتريها الصحف الاستعمارية
وقد تجلت في هذه الخطبة روح الفقيه الوطنية ، وسعة اطلاعه ، وإلمامه
بدقائق المسألة المصرية

قال في مستهلها : « إني أعد نفسي سعيداً بإلقاء هذه الخطابة في إنجلترا ،
وأمام ملا جلهم من الإنجليز ، ولا ريب فإني أتمتع في نفس إنجلترا بحرية
أكثر من الممنوحة لي في مصرنا التعسة ، الحكومة بنهر من الاستعماريين
الذين يضررون الأمة الإنجليزية من حيث يظنون لها النفع ، وإني أصرح لكم
في بدء خطابتي ، إني أوجه كلامي إلى الأمة الإنجليزية ، لا بصفتها أمة محتلة ،
ولكن بصفة كونها أمة حرة ، كما وجهت كلامي إلى الأمة الفرنسية في الخطابات
التي ألقيتها في باريس وليون ، وكما أوجه الكلام إلى أية دولة متمدينة أخرى ،
نحن لا نقبل أبداً الاعتراف بالاحتلال الإنجليزي ، فإننا نعتبره غير شرعي ،
كما نعتبره مؤسساً على القوة الغشوم التي لا يجوز مطلقاً أن تكون أساساً
لحق من الحقوق ، وإذا كان في استطاعة الحكومة الإنجليزية إعلان حمايتها
على مصر ، أو إلحاقها بامتلاكاتها ، مدفوعة إلى ذلك بتأثير الاستعماريين
والمساليين ، فإن مركزها في مصر سيظل كما كان غير شرعي ، فإن القوة
قد تغلب الحق ، ولكن لا تعلو عليه ، كما أن حقنا في استقلال البلاد التي
فيها ولدنا ، وفيها دفن أجدادنا هو حق لا يسقط مطلقاً . وكذلك وضع

(١) الكولونيل تيودور روزفلت (انظر ص ١٩٣) .

اليد عليها مدة طويلة ، أو رفع الحماية عليها لا يسلبنا إياها ، وما دام الحق في جاني ، فلا تثريب علىّ إذا تسكمت رافع الرأس على الصوت ، جازما أن الحق لا بد أن يعلو ، وأن مصالح إنجلترا تحتم عليها اتخاذ الأصدقاء في البلاد التي لها مصالح فيها ، فذلك خير لها من معاداة أهلها ،

ثم أتى على خلاصة تاريخ الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ ، وكيف بسط الإنجليز سيطرتهم على شئون مصر حتى أواخر عهد الخديوى توفيق ، إلى أن قال :

« وسار الحال على هذا النهج والأمور تجري حسب رغبات الإنجليز حتى وفاة توفيق باشا في ٧ يناير سنة ١٨٩٢ ، وما كان المرحوم توفيق باشا يعارضهم مطلقاً في شيء ، بل كان يكتفى بالتألم ، وبث شكواه لمن حوله من أصدقائه ، وهذا ما كان يفعله غالباً في أحاديثه مع والدي ، وقد اعترف في أواخر أيامه بأنه ارتكب خطأ لا يمكن إصلاحه ، بإلقاء نفسه في أحضان إنجلترا ، وندم على ما فرط منه إذ لا بجدي الندم نفعاً ، فليتم الآن في قبره هادئاً ، وليغفر الله له ،

ثم ذكر سياسة الاحتلال في عهد الخديو عباس الثاني ، وكيف كان يعارضها في أول عهده ، وتسكلم عن تدخل اللورد كرومر في شئون الحكومة ، وسلطانه عليها ، ثم استقالته على أثر حادثة دنشواي ، وشرح سياسة خلفه السير إلدون جورست ، وكيف بدأ عهده باتفاقه والخديو ، وبذكر استقالة مصطفى فهمي باشا (نوفمبر سنة ١٩٠٨) ، ثم تأليف وزارة بطرس غالى باشا ، وإعادتها قانون المطبوعات ، وكيف فقدت ثقة الشعب بأعمالها ضد الحركة الوطنية

قال في هذا الصدد : « فقدت الوزارة محبة الشعب ، وصار الاستعماريون يصيحون بملء أفواههم منذرين بأن البلاد على باب ثورة تشبه الثورة العراقية ، مطالبين بوجوب بقاء الإنجليز في مصر ، وتقوية سلطتهم ، حتى يستطيعوا حماية الخديو من شعبه الذي أخذ في الابتعاد عنه والانفصال منه ، وبذلك تغيرت مهمة الاحتلال للمرة الثالثة ، ففي سنة ١٨٨٢ كان الإنجليز يدعون أن مهمتهم مساعدة الخديو على قمع الفتنة العسكرية ، حتى إذا جاءت سنة ١٨٩٢ ، أى في

بدء حكم الخديو الحالى، ادعوا أن مهمتهم حماية الأمة من استبداد الخديو المزعوم، إذا جلا جنود الاحتلال عن مصر، وهم الآن ينتحلون لأنفسهم مهمة حماية الخديو من خطر قيام الأمة بثورة سنة ١٨٨٢، ولا جرم أن الخديو لو عاد إلى العطف على الوطنيين الذين يتهمهم الآن بأنهم متسرعون متهورون، لعاد الإنجليز إلى سياستهم القديمة معه،

وذكر الخطيب القوانين الرجعية التى سنتها الحكومة لمحاربة الحركة الوطنية والى تقدم الكلام عنها، ثم قال :

« إن فى استطاعة إنجلترا أن تقوم بتنفيذ ما تريد وتبغى، فليكن ذلك بطريقة صريحة ظاهرة، وبدون أن تظهرنا أمام الملا الأوروبى فى مظهر الكارهين للأجانب، ولا يجوز اتخاذ عمل ارتكبه فرد من أبناء الأمة وكفر عنه (يشير إلى حادثة مقتل بطرس باشا غالى) ذريعة لاتهام هذه الأمة كلها بالإرهاب والفوضوية، وإن الجرائم السياسية ترتكب كل يوم فى أوروبا وأمريكا، دون أن تتحرك لها الإنسانية بأسرها، وقد قتل الرئيس ماكنلى فى أمريكا، والرئيس كرانف فى فرنسا، والملك همبرتوفى إيطاليا، والامبراطورة اليزابث فى النمسا، والدون كارلوس فى البرتغال، فلم تفكر الأمم الأخرى فى احتلال بلادهم أو الإغارة عليها، إنكم فى مصر أقوىاء وأمامكم هناك حكومة خاضعة لكم، فاستعملوا سلطتكم المؤسسة على القوة، ولكن بصراحة وشرف، غير أنى لأظن أن الأمة الإنجليزية، تقر هذه الأعمال الجائرة، التى تقضى بها السياسة الداخلية لبعض الأحزاب، ولذلك فإنى أوجه كلامى إلى تلك الأمة الإنجليزية الشريفة الحرة التى لا تطلب إلا إيقافها على حقيقة الأمور، وإنى لأريد أن أشرح لكم هنا قضيتنا ضد الاحتلال، ولا أن أثبت لكم الأضرار التى لحقها بمصر عمال الاستعماريين باسم الأمة الإنجليزية، فقد سبق لى الكلام عنها فى خطبتى بباريس وليون، واكتفيت بإيداع نصها لدى رئاسة المؤتمر، ولا أريد أيضاً أن أثبت لكم بطلان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى اعتبرت إنجلترا نفسها بمقتضاها شريكة لمصر فى السودان، فإنكم تعلمون جميعاً أن هذه

المعاهدة باطلة ، ولا قيمة لها في نظر القانون الدولي ، فهي موقع عليها من مثل للخديو الذي ليس له نفسه حق التنازل عن قطعة من الأرض التي عهدت إليه ، وهي أيضاً باطلة ، لأنها تمت بين طرفين يزعم أحدهما أنه الوصي على الآخر ، فقيمتها والحالة هذه لا تفرق عن قيمة عقد عقده وصى لسلب جزء من أملاك القاصر الذي يتولى وصايته ، وقد أتيت إلى هنا باسم الحزب الوطني ، لأذكركم بالوعود والعهود التي صرحتم فيها بالجلاء عن مصر وردّها لأهلها ، كما جئت لأثبت لكم أن شرف إنجلترا يقضى عليها بإيفاء هذه الوعود . إن الأمة المصرية

هادئة مجدة ، لا تريد إلا الحياة في سلام مع جميع الأمم بأسرها التي تتعهد باحترام جميع حقوقها الشرعية ، ومانحن بمتعصبين ، ولا بأعداء للأجانب ، وإنما نحن وطنيون نعمل على تحرير بلادنا من أى تدخل أجنبي ، ونطلب حيدة مصر بضمنا أوروبا

« وإني أوجه الكلام إلى جميع أحرار إنجلترا وإلى الصحافة الأوروبية وإلى أعضاء البرلمان الذين لم يضلهم الاستعمار ، وإلى الذين ساعدوا الروس على نيل الدستور ، وساعدوا العثمانيين على توطيد دعائم هذا النظام ، وإلى هؤلاء الذين احتجوا على حرمان فنلندا امتيازاتها ؛ أوجه الكلام إلى جميع هؤلاء وأناشدهم أن يطالبوا حكومتهم أن لاتمنع الخديو من رد الدستور إلى مصر ، وأن يعملوا على إيفاء الوعود والعهود التي صرح بها حكام الإنجليز ، باسم الأمة الإنجليزية »

وقد قابل المجتمعون هذه الخطبة بالاستحسان العظيم ، والتصفيق المتواصل ، وهتفوا جميعاً بعد انتهائها : (لنحي مصر ، لنحي الوطنية ، ليسقط الاستعمار) ووقف الدكتور كلارك صديق المستر بلنت ، وقال تعليقا على الخطبة : « إننا نلوم روسيا لعدم وفائها بالجلاء عن إيران ، ومن المنطق والعدل أن نلوم أنفسنا على عدم وفائنا بالجلاء عن مصر ، وأعرب عن أمله في أن يكون المؤتمر تأثير قوى في الرأي العام البريطاني ، فيصلح ما أفسدته الحكومة ، ويجبرها على أن تنفي بوعودها للمصريين

وكان لهذه الخطبة صدى بعيد في مصر ، وأكبر الشعب من الزعيم جرأته
وشجاعته الأدبية في الجهر بمطالب مصر والنداء بها في عاصمة الإمبراطورية
البريطانية

خطبته في مؤتمر السلام باستوكهلم

أغسطس سنة ١٩١٠

انعقد المؤتمر الثامن عشر للسلام ومنع الحرب بين بني الإنسان بمدينة
استوكهلم عاصمة السويد ، في شهر أغسطس سنة ١٩١٠ ، وكان مؤلفا من مندوبي
جمعيات السلام في العالم ، وأعضاؤه من صفوة العلماء في مختلف البلدان ، تختارهم
جمعيات السلام في كل أمة ، ومن أغراضه البحث فيما يمنع الحروب وسفك
الدماء بين الدول ، ومنع استعباد الأمم بعضها لبعض ، وإبطال حق الفتح ،
وجعل كل أمة في العالم حرة تحكم نفسها بنفسها ، واتخاذ التحكيم أداة لفض
كل نزاع بين دولة وأخرى ، أو عدوان أمة قوية على أمة ضعيفة ، وجعل
أحكام التحكيم نافذة ؛ وقد اجتمع المؤتمر سبيع عشرة مرة قبل انعقاده في
استوكهلم ، وصار له مئات الآلاف من الأعضاء في كل الممالك من أنصار السلام ،
وانتشرت مبادئه انتشاراً عظيماً ، فصار أداة للدعاية ضد الاستعمار وضد القوة ،
فلما أوشك المؤتمر الثامن عشر ينعقد باستوكهلم ، كان الفقيه مقبلاً بباريس ،
بعد أن قضى مدة علاجه بفيدشي ، فرأى الفرصة سانحة ليرفع صوت مصر بين
هذه المجموعة الراقية من مندوبي الأمم المتحضرة ، فبادر إلى الاشتراك في
المؤتمر ، وأرسل قيمة اشتراكه إلى السكرتيرية ، فجاءه الرد بقبول عضويته ،
فسافر من باريس إلى استوكهلم ، وحضر جلسات المؤتمر ، وكان هو المصري
الوحيد بل الشرقي الوحيد الذي حضره

افتتح المؤتمر يوم أول أغسطس سنة ١٩١٠ ، في حفلة فخمة ، حضرها
وزراء السويد ووكلاء الدول الأجنبية ، وأساطين العلوم والفنون والتجارة
والصناعة ، وألقى البارون بوندي رئيس المؤتمر كلمة الافتتاح
ثم نهض بعده السكونت توب Taube وزير خارجية السويد ، فألقى خطبة

شائقة رحب فيها بأعضاء المؤتمر . وأشاد بالغرض النبيل من اجتماعهم وهو إسداء الخير للإنسانية، وتفهم الشعوب معنى التعاون والإخاء، ونصرة العدل على الظلم ، وألمح إلى أن القرارات التي يصدرونها ، هي صدى أصوات الضمائر الإنسانية ، التي تنبه الشعوب من غفلتها؛ وأنه وإن كان من العسير محو كل وسائل الحرب مادام العلم والايان لم يتغلبا على العاطفة الوحشية السكائمة في الإنسان منذ نشأته ، لكن أنصار الحق والسلام ماضون في مسعاهم ، عاملون على منع أسباب الحروب جهد استطاعتهم ؛ ثم نوه بمقام الوطنية في الأمم كافة، وأشار إلى أن الميل إلى السلام لا ينبغي أن يؤدي إلى تنازل الأمم عن حقوقها وشرفها ، وأن الشخص الذي يتنحى عن القيام بواجب الوطنيين لأي سبب من الأسباب ، لا يستحق أن يتمتع بسعادة الالتئام إلى وطن من الأوطان ، كما أن الأمة التي ليست أهلا لتضحية كل شيء في سبيل المحافظة على حريتها واستقلالها اللذين هما أثمن ما يملكه الأفراد والأمم ، تفقد حقها في البقاء ، وأن واجب الدفاع عن الوطن وواجب توطيد السلام هما أمران متلازمان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر

وأعرب عن أمله في أن يكون من وراء مناقشات الأعضاء ما تنتفع به الإنسانية نفعاً عظيماً خالداً

وقد ألقى الفقيد بالمؤتمر يوم ٥ أغسطس خطبة بليغة باللغة الفرنسية عن التعريف بالقضية المصرية ، قال :

« أيتها السيدات أيها السادة ، توجد بلاد يطمع فيها الأقوياء ، بسبب ثروتها وحسن موقعها الجغرافي ، وقد تمتعت مصر (وطني العزيز) بهاتين الميزتين ، فأرضها غنية خصبة ، وهي واقعة عند ملتقى ثلاث قارات : أفريقية وآسيا وأوروبا ، ولا جرم أن هذا الموقع ازداد شأننا بعد فتح قناة السويس في سنة ١٨٦٩ ، ومن هذا العهد أخذت انجلترا تسير بسرعة نحو تحقيق أملها الذي كانت ترمى إليه منذ أوائل القرن التاسع عشر ، إذ أقدمت على أول تجربة لها

في سنة ١٨٠٧ (١)، ثم مهد لها السبيل حدوث ثورة عرابي العسكرية، وتردد تركيا في سياستها في عهد عبد الحميد، وانسحاب فرنسا وقتئذ، فدخل الإنجليز مصر سنة ١٨٨٢ باعتبارهم أصدقاء للخديو توفيق وللأمة المصرية، دخلوها ليعيدوا الخديو إلى عرشه، وقد رأى دانتو مصر إذ ذاك، وكان لهم عليها ملياران ونصف من الفرنكات، أن مصالحهم تتفق مع وجود إنجلترا في مصر، فدفعوا الاستعماريين الإنجليز إلى المطالبة بجعل احتلال مصر دائماً، وأخذت الحكومة الإنجليزية بتأثير هؤلاء الاستعماريين، تتحين الفرص لإطالة أجل الاحتلال غير الشرعي، فمضيتنا إذن علاناً هؤلاء المالئون الذين اتخذهم الاستعماريون تسكاً لتحريك العاطفة الحربية في قلوب الأمة الإنجليزية، هؤلاء المالئون أنفسهم هم الذين كانوا علة الحرب الإسبانية الأمريكية، وعلة الحرب البويرية الإنجليزية، وعلة الحرب الروسية اليابانية، كما شرحه لكم في هذا المقام المسيو رويسان الأستاذ بجامعة بوردو

«وإني لا أريد الآن أن أشرح قصة الاحتلال الإنجليزي، ولا إقامة الحجج البالغة على إفلاسه التام في جميع مراميه، فإني شرحت ذلك في خطابات ألقيتها في باريس وليون ولندن نفسها في هذا العام، ولكنني أريد منكم أن توجهوا عنايتكم وتعطفوا على هذه الأمة المصرية العريقة في المجد، هذه الأمة التي جاهدت جهاداً شلياً منذ ثمانى وعشرين سنة لاسترداد حريتها واستقلالها، وإننا لم نفكر قط في إحداث ثورة ولا في ارتكاب جرائم الإرهاب للفت العالم المتحضر إلى موقفنا، وإنما نحن نرمي إلى اكتساب عطف الأمم المتمدنية بإقامة الأدلة على محبتنا للعلم والسلام، وعلى إننا لا نريد أن نصل إلى غايتنا إلا من طريق الحق والعدالة، ومع ذلك فإننا يستحيل أن نرضى الالتحاق بالملكبة الإنجليزية، ولا يذهب بنا حبنا للسلم إلى تضحية حقوقنا الطبيعية المقدسة، وهي الحرية والاستقلال، وإني استمعيحكم أن أبدى إعجابي بالأقوال

(١) يقصد الحملة الإنجليزية على مصر سنة ١٨٠٧ بقيادة الجنرال فريزر، وهي الحملة التي انتهت بالإخفاق والانسحاب (راجع تفصيلها في كتابنا عصر محمد علي ص ٤٠ وما بعدها)

السيدة التي فاه بها حضرة وزير الخارجية في جلسة الافتتاح ، وخصوصاً قوله : « إن الذين يلقون في روع الأمم الضعيفة عدم فائدة دفاعها ضد عدوان الأمم القوية ، ويدعونها بذلك إلى التسليم بلا شرط ولا قيد ، هؤلاء يريدون وهم يتعمدون الخطأ في تأويل تعاليمكم ، أن يجعلوا الاستيلاء على الممتلكات ، بدلاً من الشجاعة الصادقة اللائقة بأمة تنشد الاستقلال ، تلك الشجاعة التي هي وحدها داعية احترامها » ، وقوله بعد ذلك : « إن الأمة التي ليست أهلاً لتضحية كل شيء ، في سبيل المحافظة على حريتها واستقلالها — الذين هما أثمن ما يملكه الأفراد والأمم — تفقد حقها في البقاء ،

« أيتها السيدات وأيتها السادة ، إن إعادة مصر إلى أهلها أمر ضروري لتوطيد السلم في أوروبا ، وكذلك تدعو مصلحة التجارة الدولية أن لا يكون في مصر احتمال أجنبي ، فإن الدولة التي تحتل جانبي قناة السويس تستطيع في أربع وعشرين ساعة منع المرور منها وسدّها في وجه جميع سفن الأمم الأخرى بإغراق سفينة واحدة ، ولا جرم أن الحل الوحيد للمسألة المصرية هو إعادة مصر إلى أهلها ، وإني أتهنئ هذه الفرصة للفت نظر المؤتمر إلى الحالة الاستبدادية الحالية في مصر ، حيث الأمة قد حرمت العمل برأيها في سن القوانين السارية عليها ، كما أنها قد حرمت جميع الوسائل التي تمكنها من مراقبة مالياتها .
« ولذلك أقترح على المؤتمر إصدار القرار الآتي :

« يظهر المؤتمر عطفه على الأمة المصرية التي تعمل لبلوغ غايتها بالوسائل السلمية ، ويذكر الدول العظمى الموقعة على المعاهدات الضامنة لمصر استقلالها بأن الحق والعدالة ، وكذلك مصلحة التجارة الدولية ، كل هذه تقضي باستقلال مصر وحيدتها ، بضمانه الدول العظمى وأن تكون محكومة بحكومة أهلية دستورية ،

فتناقش المؤتمر في المسألة المصرية ، وقرر تعديل الاقتراح بالصورة الآتية :

قرار المؤتمر في شأن المسألة المصرية

« بعد أن استمع المؤتمر بكل عناية إلى أقوال محمد بك فريد في شأن مطالب

المصريين ، قرر إظهار عظيم عطفه على الشعب المصري ، وإحالة المسألة المعروضة إلى لجنة المؤتمر في برن ، اعترافاً بما لها من الأهمية الدولية ، لإدراجها ضمن المسائل التي ينظرها المؤتمر في انعقاده القادم ،

وبذلك نجح المترجم في جعل المسألة المصرية ضمن برنامج مؤتمر السلام ، وقد قرر المؤتمر أن يكون اجتماعه التالي في أكتوبر سنة ١٩١١ بمدينة روما ، ثم حالت الحرب الطرابلسية التي نشبت في ذلك التاريخ دون عقده في موعده ، فتأخر إلى السنة التي تليها ، إذ انعقد بجنيف في سبتمبر سنة ١٩١٢ ، وخطب فيه الفقيد كما سيجىء بيانه

حديثه في جريدة الأومانيتيه

عاد الفقيد إلى باريس يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩١٠ ، واستمر يدافع عن القضية المصرية في الصحف ، فنشرت له جريدة (الأومانيتيه) التي كان يديرها الزعيم الاشتراكي الشهير (جان جوريس) Jean Jaurès حديثاً مهدت له بقولها : « بينما نرى الثورة ناشبة في الهند ، نجد مصر الحاضرة تحتاج على محتايها الانجليز ، وقد كان مؤتمر السلام منعقداً منذ أيام بمدينة استوكهولم ، وأصدر قراراً في مصلحة مصر ، بعد أن اقترح ذلك فريد بك زعيم الحركة الوطنية وخليفة مؤسس الحزب المرحوم مصطفى كامل باشا ، ثم قالت : وقد رأينا أن نقابل حضرة فريد بك ، ونسأله عن الحركة الوطنية المصرية ، لأنه أجدر شخص باطلاعنا عليها ،

فسأله المكاتب : ما هو أصل حركتكم الوطنية ؟
فريد بك : إن الحركة الوطنية المصرية ، هي في آن واحد ، حركة وطنية ديمقراطية دستورية ، ومنذ سنة ١٨٧٩ ، أخذ عرابي يطالب بدستور أعطاه الخديو إيانا في سنة ١٨٨١ ، ولكنكم تعلمون أن الانجليز انتهزوا فرصة الجدل القائم بين الخديو والبرلمان ، وتدخلوا في المسألة بقوتهم ، وسرعان ما أطلقوا قنابلهم على الإسكندرية ، وتسلطوا على البلاد
المكاتب : بأي طريقة تنفذ السلطة الإنجليزية؟ أليست مصر إسمياً مستقلة؟

فريد بك : نعم ، هو ذلك من الوجهة القانونية ، فإن المعتمد البريطاني هو عبارة عن قنصل جنرال فقط ، لا يمتاز بشيء عن بقية قناصل الدول المسكاتب : ولكن ما هي حقيقة الأمر في الواقع ؟

فريد بك : الحقيقة أن سلطة المعتمد البريطاني ، تعادل سلطة معتمد فرنسا في تونس ، ويوجد بجانب كل وزير مستشار إنجليزي ، هو في الحقيقة صاحب الأمر والنهي ، وكلته هي العليا في الوزارة ، ويوجد أيضاً السردار ، وهو موظف إنجليزي كبير ، يرأس الجيش المصري ويحكم السودان

وشرح الفقيد الحالة في مصر شرحاً مستفيضاً ، وختم حديثه بقوله :
« إنهم يضاعفون وسائل الاضطهاد ، وقد رأيت ما صنعوه حول القضية المرفوعة على الشيخ الغياثي ، وقد أعادوا لنا قانونا يرجع عهده إلى سنة ١٨٨١ ويبيح للحكومة إغلاق أى جريدة لأى سبب تراه ، وقد أوجدوا في وزارة الداخلية قلباً للطبوعات ، كما في روسيا ١١ غير أنكم تعلنون أننا معتمدون بالسكينة والهدوء ، وأنهم لا يستطيعون بأمثال هذه الوسائل وقف حركتنا الوطنية ، التي يشترك فيها الشعب المصري بأسره ، فالمستقبل لنا لا محالة »

حضوره مؤتمر المجالس النيابية

وحضر المترجم مؤتمر المجالس النيابية ، الذي انعقد في أغسطس سنة ١٩١٠ ، بمدينة بروكسل عاصمة بلجيكا ، ولكنه لم يتمكن من الخطابة فيه ، لأن مصر لم تكن إلى ذلك الحين بلداً دستورياً ، فلم يكن لها حق الاشتراك في المؤتمر ، وإنما اشترك فيه ، باعتباره نائباً عن جريدتي (العلم) و (البلاغ المصري) ونشرت جريدة (الإتيال بلج) L'Etoile Belge - الكوكب البلجيكي - حديثاً له لمناسبة حضوره هذا المؤتمر ، قال فيه :

« إن مصر لسوء الحظ لم تشترك في هذا المؤتمر ، وما ذاك إلا لأننا ليس لدينا مجلس نيابي ، فقد ألغى الإنجليز في عام ١٨٨٢ مجلس نوابنا ، وأحلوا محله مجلساً تشريعياً ، ليس له إلا صوت استشاري ، وليست له أدنى رقابة على الشؤون المالية »

تم قال: «إننا نبذل الجهد لإيقاف الرأي العام في العالم أجمع ، بجميع الوسائل على حالتنا الحاضرة ، وهذه الحالة مخالفة لأحكام القانون الدولي ، نحن نريد أن ندافع عن مطالبنا بالأوجه الشرعية ، وهذه المطالب تنحصر في كلمتين : الجلاء والدستور ، وإننا نريد أن نصل إلى الغاية المنشودة عن طريق السلام وبمساعدة الأحرار ، في بلاد العالم كافة ، ، وذكركر قرار مؤتمر السلام باستوكهلم الخاص بالقضية المصرية ، وعرج على المؤتمر الوطني ، الذي اعتزم عقده في باريس يوم ٢٢ سبتمبر ، والذي سيجيء الكلام عنه في الفصل الآتي

قضية وطنيتي — أغسطس سنة ١٩١٠

هي القضية التي حكم فيها على المترجم بالحبس ستة أشهر ، وخلصتها أن الأستاذ على الغاياتي المحرر باللواء ، أخرج في يولييه سنة ١٩١٠ ديوانا من الشعر أسماء (وطنيتي) ، ضمنه قصائده عن الحوادث التي وقعت خلال عامين ، وكتب فريد بك والشيخ عبد العزيز جاويش كل منهما مقدمة له ، وعلى أن جميع القصائد التي احتواها الكتاب سبق للصحف نشرها في حينها ، ولم تجد النيابة فيها ما يستدعي المحاكمة ، فإن الوزارة ، أخذت بسياسة الشدة التي اتبعتها حيال الحركة الوطنية ، وأعزت إلى النيابة بالتحقيق فيما ورد بالكتاب ، فأمرت بمصادرته وأخذت تحقق مع مؤلفه ، وإذ كان الفقيه في أثناء التحقيق في أوروبا يدافع عن قضية مصر ، فقد أرجأت إجراءاتها معه حتى يعود ، وأخذت تحقق مع الشيخ عبد العزيز جاويش ، والشيخ الغاياتي ، ثم أقامت عليهما الدعوى العمومية بتهمة تحبيذ الجرائم ، والتحريض على ارتكابها ، وإهانة هيئات الحكومة ، وأحالتهما إلى محكمة الجنايات وعرضت القضية بالنسبة لهما في أغسطس سنة ١٩١٠ أمام المحكمة ، وكانت مؤلفة برئاسة محمد مجدى بك ، وعضوية على ذو الفقار بك ، والمسيو سودان ، وجلس في كرسي النيابة محمد توفيق نسيم بك رئيس نيابة الاستئناف ، ولم يكن الأستاذ الغاياتي حاضرا ، إذ كان قد سافر إلى الاستانة ، ومنها إلى سويسرا قبيل المحاكمة ، فنظرت القضية في غيبته ، وحضر الأستاذ الشيخ جاويش ، وتولى الدفاع عنه أحمد بك لطفي ، ومحمد على علوبة

بك (باشا) ، وفي ٦ منه أصدرت حكمها على الشيخ على الغاياتي (غيايياً) بالحبس سنة مع الشغل ، وعلى الشيخ عبد العزيز جاويش بالحبس ثلاثة أشهر مع النفاذ ، فكان هذا هو الحكم الثاني الصادر عليه بالحبس ، وقد نفذ فيه فوراً ، وقوبل الحكم بالاستياء الشديد ، أما الفقيه فقد حوكم بعد عودته من أوروبا كما سيأتي بيانه في الفصل السابع

قضية طنطا — نوفمبر سنة ١٩١٠

هي قضية سياسية هامة ، تصور ناحية من تطور الحركة الوطنية في ذلك العهد ، وبيانها أنه في يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٠ اصطف طلبة المدرسة الثانوية والتحضيرية والابتدائية ومدرسة الأقباط بطنطا ، على إفريز محطة طنطا للاشتراك في استقبال الخديو حين عودته من الإسكندرية إلى العاصمة ، فمأان وقف القطار الخديوي حتى صاح الطلبة جميعاً : (ليحي الخديو) ، (ليحي الدستور) ، (لتحي مصر) ، وكرروها ثلاثاً ، فقوجى الخديو بهذا الهتاف ، وبدأ عليه الاستياء من الهتاف للدستور في وجهه ، وانزعج مدير الغربية محمد محب باشا ، إذ كان الهتاف للدستور معدوداً في ذلك الحين عملاً عدائياً ، فأمر بإخراج الطلبة جميعاً من إفريز المحطة ، وقبض على كثير منهم ، ومعظمهم من طلبة المدرسة الثانوية ، بحجة أنهم المحرضون على هذه المظاهرة ، ووجهت إليهم تهمة خطيرة ، وهي أنهم أعضاء في جمعية سرية إرهابية ، وعوملوا في السجن بغلظة وقسوة ، مما أثار سخط الرأي العام ، وبخاصة فإن هذه المدرسة كانت أهلية ، جمعت التبرعات لإنشائها من الأعيان في عهد المدير السابق حسن باشا رضوان ، ثم أسندت رئاسة مجلس إدارتها إلى مدير الغربية ، فلم يكن المدير عليها من فضل ولا سلطان ، وقد ثبت من التحقيق بطلان تهمة الجمعية السرية ، فأقامت النيابة الدعوى العمومية على ستة عشر طالباً بتهمة إهانة المدير ، وكانت الإدارة تتهم الأستاذ مصطفى الشوربجي (بك) ، والأستاذ محمد نبيه سلام (بك) ، وغيرهما بالتحريض في هذه الحادثة ، ولكن النيابة قررت حفظ الدعوى بالنسبة لهم ، وبلغ

اهتمام الرأى العام بهذه القضية مبلغاً كبيراً ، إذ كانت أول قضية حوكم فيها الطلبة من أجل الهتاف للدستور

ونظرت القضية أمام محكمة جناح طنطا ، برئاسة محمود بك على سرور ، وتولى الدفاع عن المتهمين جمع من المحامين ، وهم : أحمد بك لطفى ، واسماعيل شيمى بك ، والشيخ حسن عبد القادر ، والأساتذة : أحمد وجدى ، وعلى كمال حبيشة ، وعبد الفتاح رجائى ، وقضت المحكمة بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩١١ ، بتغريم ستة من الطلبة غرامات يسيرة ، وبراءة الباقين

الفصل السادس

مؤتمر بروكسل

سبتمبر سنة ١٩١٠

رأيت مما تقدم في الفصول السابقة كيف أن جهاد محمد فريد لم يقتصر على بث روح الوطنية ، ورفع علم المقاومة في مصر ، بل تخطى حدودها ، للدفاع عن قضيتها في الخارج ، بمقالاته وأحاديثه في الصحف ، وخطبه في المحافل والمجتمعات .

وأعظم مظهر لهذا النوع من الجهاد ، هو مؤتمر بروكسل ، فقد اعتزم في سنة ١٩١٠ عقد مؤتمر وطني بباريس ، دعا إليه أكبر عدد من رجال السياسة والأدب والاقتصاد في أوروبا ، لكي يسمعون صوت مصر ، ويطلع العالم الأوروبي على أحوالها وحقوقها ، ولكي يقف الملاء على ماعمله الاحتلال فيها ، ويتحقق كذب المفتريات التي تزداع عن مصر وعن الحركة الوطنية ، وقد اختتمت الفكرة في ذهنه أوائل تلك السنة ، فعمل على إخراجها إلى حين التنفيذ ، فكان أن تألفت في أغسطس سنة ١٩١٠ لجنة من بعض رجال الحزب الوطني البارزين لتنظيم أعمال المؤتمر والدعوة إليه ، وأعضاؤها يوسف بك حافظ أمين الصندوق ، وأحمد بك لطفي وكيل الحزب ، ومحمد بك علي علوبة (باشا) وعبد اللطيف بك الصوفاني ، وعلي بك المنزلاوي ، ومحمود بك الشيشيني ، وعلي بك فهمي كامل ، والدكتور منصور رفعت ، وحسن بك عمار وحامد بك العلايلي ، وفؤاد بك حسيب

وتحدد لانعقاد المؤتمر بباريس يوم الخميس ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ ، واتخذت لجنة تنظيم المؤتمر مكتباً لها بباريس بشارع جليله Galilée رقم ٦٣ ، واستأجرت القاعة العلمية الكبرى رقم ٢٨ بشارع سربون Serpont لعقد جلسات المؤتمر

دعوة الأمة إلى تأييد المؤتمر

ودعا المترجم الأمة إلى تأييد المؤتمر ، وكتب في هذا الصدد مقالة نفيسة تحت عنوان : « إلى الأمة المصرية » ، بعث بها في أواخر أغسطس من باريس ، إذ كان يعدّ المعدات لعقد المؤتمر ، أظهر فيها فوائده ومزاياه ، مع نبذة عن المؤتمرات التي عقدها الحزب الوطني ، وعرج على أخلاق الأمة ، فدعا إلى التحلي بالشجاعة الأدبية ، لكي تقوى الحركة الوطنية ، قال :

« علمت الأمم فوائد المؤتمرات من زمن مديد فهمي أحسن واسطة للتفاهم والمناقشة ، وما الحج إلى بيت الله الحرام إلا مؤتمر إسلامي دوري يجب أن يكون ملتقى للمسلمين في كل جهة للبحث في شئون الإسلام والمسلمين ، ولقد أوجد الإسرائيليون شيئاً من هذا القبيل بتأسيسهم الجمعية الصهيونية ، التي لها فروع في كل أنحاء العالم ، ولها اجتماع سنوي في إحدى المدن الأوروبية ، ولكننا أهملنا كل شيء من أمور ديننا ، حتى الأمور الاجتماعية ، ولو استعمل الحج لما وضع له ، لما وصل التفريق بالمسلمين إلى هذه الدرجة

« ولقد شعرت الأمم المهضومة الحقوق بضرورة هذه المؤتمرات ، فأقامت لها اجتماعات دورية تابعة لظروف الأحوال ، وقد فكرنا في مثل هذا المجتمع من زمن مديد ، وكنا نكتفي بمؤتمرنا الوطني ، الذي نجتمع به بمصر في ديسمبر من كل سنة ، وقد اجتمعنا فعلاً في ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، وفي يناير سنة ١٩١٠ وكان لاجتماعاتنا هذه التأثير المطلوب ، حيث برهنت على قوة الحزب ، وانتشار مبادئه في جميع أرجاء البلاد ، بالرغم من محاربه الحكومة ،

ثم أبان ضرورة جمع مؤتمر في إحدى العواصم الأوروبية لإيقاف أوروبا على حقيقة الحالة في مصر ، وهدم ما شيده رجال الاحتلال من الأباطيل ، لدى العالم المتمددين ، والدفاع عن القضية الوطنية ، وأوضح أن المؤتمر سيجتمع في باريس في ٢٢ سبتمبر المقبل ، والأيام التالية له

ثم قال : « فإليك أيها الأمة أسواق الحديث ، وأطلب من كل من يقدر

من أبناءك على الحضور إلى مؤتمرنا التعجيل بالسفر ، ومن عاقتهم أشغالهم أو خشوا غضب الحكومة عليهم ، وشطب أسمائهم من جدول من يحشرون في المحطات والسراقات ، لمقابلة كل عظيم يمر عليهم إظهاراً لولاء كاذب وإخلاص موهوم ، فليرسلوا أبناءهم ، لتعلم أوروبا أننا شعب يستحق الحرية حقيقة ، ويدرك معناها وأهميتها ، يا قوم إنكم تسيثون إلى وطنكم بهذه المظاهرات التي يدبرها بعض كبار الحكام طمعاً في الوزارة ، وتوهمون العالم بأنكم لا تعرفون قدر أنفسكم ، مع أن الإنجليز أنفسهم ، عارفون حقيقة الأمر ، ومقتنعون بحقيقة ما تنادي به ، ولكنهم يتوكلون على إحجام بعضكم عن تعزيد الحركة الوطنية ، أو إخفائكم إحساسكم الشريف ، وعدم إظهاره مرضاة لكبار الحكام ، الذين يعلمون حقيقة ما في صدوركم ، ويضحكون من تصرفكم الغريب ، الدال على ضعف في العزيمة ، ونقص في الشجاعة الأدبية . يا قوم : إنى أعرف الكثيرين من أعيان البلاد وسراتها ، ممن يميلون كل الميل إلى الحركة الوطنية ، ولكنهم لو سئلوا عن آرائهم السياسية لسكتوا ، أو أجابوا بأن أشغالهم لا تسمح لهم بالاشتغال بالسياسة ، وبعضهم لا يكتفى بذلك ، بل ربما طعن علينا ، ورمانا بالتهور ، إرضاءً لمخاطبه ، فانفضوا عنكم هذا الضعف واظهروا فكركم بكل شجاعة ، واشتركوا في المؤتمر الوطني ، حتى تمثل فيه جميع طبقات الأمة ، ويكون لصوته صدى في جميع الأنحاء ، وليعلم العالم أننا أمة حية ، لا تقبل الاحتلال الأجنبي ، ولا ترضى بسلطة الحكومة المطلقة ،

وبذل الفقيد وأنصاره جهداً كبيراً في تنظيم المؤتمر وإعداد موضوعاته ودعوة أقطاب السياسة في مختلف البلدان إلى الاشتراك فيه ، لكي يأخذ مكانه اللائق به ، فيكون في أبهى صورة وأروع مظهر ، وقد قبل الدعوة له صدور من صفوة رجال السياسة والأدب والاجتماع ، فن فرنسا : مدام جوليت آدم ، وقد منعها المرض من الحضور ، والمسيو بوكيه العضو في مجلس النواب ، والمسيو بوفيزاج Beauvisage العضو في مجلس الشيوخ ، والمسيو كولان العضو في مجلس النواب والمسيو جرفيه كرتلمون ، والبارون جود فروادي

كندي ، والمسيو جاسباران العضو في مجلس النواب ، والمسيو لاجرديل مدير مجلة الحركة الاجتماعية ، والمسيو رويسان الاستاذ بجامعة بوردو ، والمسيو جوستاف روانيه ، والمسيو اوجانيور Augagneur العضوان بمجلس النواب ومن انجلترا وارلندا : المستر كير هاردي Keir Hardie زعيم حزب العمال ، والمستر ويلفرد بلنت Welfred Blunt نصير المسألة المصرية ، والمستر برنز ، والمستر ديبلون ، والمستر كيتل ، والمستر هازلتون ، أعضاء مجلس العموم ومن ألمانيا : المسيو هوبتمان Hauptmann العضو بمجلس نواب بروسيا ، والبارون فندلاند ياورا أول ملك بافاريا ، والدكتور هوفر Hofer عضو مجلس الرشتاج الألماني ، والدكتور وايجلت Weigelt الاستاذ في الحقوق ، والذي صار المستشار القضائي للبنك الألماني ، ورئيس لجنة التموين العليا بألمانيا في الحرب العالمية الأولى

ومن المجر : الدكتور جرسوين العضو ببرلمان المجر ، ومن إيطاليا : السنيور دجوبرناتي Degubernati عضو مجلس الشيوخ ، والسنيور بوجيانو دكتور في الحقوق ، ومن النرويج : المسيو جون لند ، مدير البنك النرويجي ومدير الجمارك بالنرويج ورئيس البرلمان سابقاً ، ومن روسيا : الكونتيس كستيكا ، وسليم بك يبييتوف ، والأمير والأميرة كيتشوبي ، ومدام كيتشدكوف ، الحائزة للدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، وغير هؤلاء عشرات من رجال القانون ، ومشاهير الأطباء والمهندسين والكتاب ، من بلجيكا ورومانيا والسويد وتركيا ، وعشرات من الهنود والهنديات ، نذكر منهم : المستر كرشنا فرما ، الزعيم الهندي ، صاحب جريدة (انديان سوسيولوجست) ، ومدام كاما محررة جريدة (بانداما ترام) ، ومدير جريدة ذي تلفار الهندية

وقد قبل رئاسة الشرف ، كل من المستر بلنت ، والمستر كير هاردي ، والمسيو اوجانيور ، النائب عن مدينة ليون الفرنسي ، والسنيور دجوبرناتي ، العضو في مجلس شيوخ إيطاليا

منع المؤتمر بباريس ، وانعقاده بروكسل

وبينما كان المؤتمر يوشك أن ينعقد ، قررت الوزارة الفرنسية ، وكان يرأسها المسيو بريان Briand ، منع عقد المؤتمر بباريس ، مجاملة للحكومة البريطانية ، وإرضاء لها

وأبلغ المسيو تيسييه Tissier مدير مكتب المسيو بريان الفقيد أسباب هذا القرار بقوله : « إن مؤتمر كم له صبغة سياسية ، فهو يرمى إلى المطالبة باستقلال مصر بإجلاء الإنجليز عنها ، في حين أن الحكومة الفرنسية متعهدة في الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤ ، أن لا تطالب إنجلترا بشيء من هذا القبيل ، فالسماح بعقد مؤتمر كم يمكن أن يعتبر منافياً لروح الاتفاق الودي ،

فاعترض الفقيد على هذا البلاغ ، ولكن ذهب اعتراضه سدى أمام إصرار وزارة بريان على ماقررت

كان لقرار الحكومة الفرنسية وقع أليم في نفوس المصريين ، إذ ما كانوا يعتقدون أن باريس ، مهد الحرية ، ومشرق النور ، يضيق صدرها بقيام المؤتمر المصري فيها ، وهي التي تؤوي الثوريين والفوضويين ، بل أنه الأشرار والمجرمين ، ولكن تحالف الاستعمار وتآمره قد وضع الحركة الوطنية أمام هذا القرار الجائر ، وكاد اليأس من انعقاد المؤتمر يستحوذ على النفوس ، وذلك لضيق الوقت ، وكثرة مآذبه من النفقات في سبيل إعداد معداته بباريس ، ولكن همة الفقيد وزملائه قد تداركت الأمر بحزم ، فانعقدت لجنة المؤتمر على الفور ، وقررت إقامته في مدينة بروكسل ، في الموعد الذي كان محدداً له بباريس ، وكان الوقت لا يتسع حقاً لذلك ، لأن قرار المنع قد أبلغ للرئيس ، قبل الموعد المحدد لانعقاد المؤتمر بأسبوع ، ومع ذلك ، فقد تذرع المترجم وأعضاء لجنة المؤتمر بكل مآلديهم من عزيمة وهمة ، حتى اجتمع في بروكسل في الموعد نفسه ، فكان انعقاده بها فوزاً كبيراً للحركة الوطنية ، وإحباطاً لمسكيدة السياسة الاستعمارية

وأقام الفقيد قبل مغادرته باريس حفلة بفندق الإليزيه بالاس ، يوم ٢١ سبتمبر ، ليتعارف فيها أعضاء المؤتمر وضيوفه ، وكانت هذه الحفلة ضمن برنامج المؤتمر ، فأقامتها اللجنة قبل الرحيل عن باريس ، إذ لم يشملها قرار المنع ، وقد حضرها كثير من مندوبي الأمم ، ونواب البرلمانات الأوروبية ، وعدد كثير من الهنود والشرقيين ؛ وكانت من أفخم الحفلات وأروعها

صوت الشعر

قصيدة خليل مطران

ونظم شاعر القطرين خليل مطران قصيدة بليغة ، ناجى فيها أولئك الذين اغتربوا عن مصر لحضور هذا المؤتمر ، يحذوهم الأمل الصادق لخدمة الوطن ، قال :

أترام فوق مناكب الأدهار	شفق تخلف عن بديع نهار (١)
حُقب دجت منها السفوح ولم يزل	فوق الذرى منها بريق نضار (٢)
يا مغرب الماضي أما من آية	فتعودنى سحر من الأسحار (٣)
هذا صباحٌ مقبل من غيبه	فتبينوه يا أولى الأبصار
تجدد العيون على نواصى أفقه	ضوءاً تألق من وراء ستار
سحر الرجاء بدا لكم وإزاه	شفق البقية من عُلَى وفخار (٤)
شقان من حلى أغرّ تصوغه	تاجاً لمصر أنامل المقدار (٥)

(١) يشير إلى ذكرى المجد القديم وأنها باقية على الدهر ويعبر عنها بالشفق أى النور المتخالف عن الشمس بعد غروبها .

(٢) الحقب السنون ، ودجا أظلم . والذرى : جم ذروة أعلا الشئ . والنضار : الذهب ، أى أن عهد التأخر ، قد تركت ظلاماً مخيماً على البلاد ، ومع ذلك لا يزال فوق الذرى نور الشمس التى غربت

(٣) السحر الفجر أو قيل الصبح . يضمنى الشاعر هود المجد القديم بآية جديدة

(٤) أى يتجلى فجر الأمل وأمامه الذكرى الساطعة للمجد القديم

(٥) الحلى وجمعه حلى ، ما يصنع من مصوغ المعنويات ، أو الحجارة الكريمة . والمقدار وهو القدر ، يريد أن مجد الماضى ، والمجد المأمول للمستقبل ، يتقابلان كشق تاج لمصر

تاجٌ ستلبسه الفتاة مخلفاً عن أمها في سالف الأعصار
ويكون عن آياته وشُعاعه آيات مجد رجالها الأخيار

* * *

نجباء مصر الواترين لعزها وجلالها من ذلة وصغار (١)
خوضوا غمار الضيم دون رجائكم لا فوز إلا بعد خوض غمار
ما شاء سعد الدار أن تشقوا له فاشقوا له ما شاء سعد الدار
إن شق ترحال فهدى هجرة لا شقة (٢) في مثلها فبدار
سيروا تنموا في الحياة فطالما كان التقاعس مؤذنا بيوار
ما اللشج وادع أو تشاكس حارناً إلا ذلولُ الراكب الكرار (٣)
ما البر أنجد أو أغار بجائب إلا سليب خطي ونهب قطار (٤)

* * *

ركب النجاة استطلعوا لبلادكم في الغرب كل مطالع الأنوار
هزوا منابرهم بعالي صوتكم حتى يرن صدهاء في الأقطار
أنتم جنود السلم رسل جهاده أنتم أشعة مصر في الأمصار
أنتم أشعة حزمها شفاقة عن حزنها والنور بث النار
ترجون أن تحيوا وتحيا مصركم حق الحياة وما بها من عار
لا تسأمون تغرباً في مبتغى أسمى المنات وأشرف الأوطار

* * *

الحكم شورى لا تفرد صالح في غير حكم الواحد القهار
لا تسترق عشيرة وديارها لعشيرة غلابة وديار

(١) يخاطب ركب المؤتمر وأعضاءه ، ويصفهم بأنها ذاهبون ليثأروا لمصر مما أصابها من

ذلة وضم

(٢) الشقة السفر البعيد

(٣) لج البحر : أمواجه ، أى ليس البحر ، إن سهل أو صعب ، إلا كالركوبة الذلول ،

للفارس الذى يروضها

(٤) الجائب للمسافر

العدل إن يُقصَد فليس بكائن في نُكُثر معرفة وغصب جوار
الرأى تُكَمَد شمسُه في موطن متناقض الإعلال والإسار
الخير تفقد سُبُلُه في مجمع متعارض الإقبال والإدبار

* * *

ماذا عليكم أن تكون شعاركم هذى المطالبُ وهى خير شعار
لستم بسفاكى دم ، لستم إلى غير الحقيقة طامحى الأنظار
لستم غلاة والأقل مرامكم بين الشعوب السَّبَق الأحرار
لستم غلاة ، خال ذلك منكم من لم يخلكم من ذوى الأخطار (١)
من لم يخل في مصر عبداً شاكياً في فترة التفكير والإضمار
أجزع بسار آمن في معهد وثبت عليه فجأةُ الزَّار (٢)

* * *

إني ليعجبني كبيرُ مرامكم وهو الحقيق بغاية الإكبار
وأقول للزرى بسن صغاركم ليس العظيم نفوسهم بصغار
أمهاجرى أرض الكنانة إنكم وجميع من فيها من الأنصار (٣)
امضوا دعاةً للهدى واستنصفوا بالحق للبلد العزيز الجار
كونوا الشهود له على أعدائه برجوع شمس نهاره المتوارى

افتتاح المؤتمر وأعماله

اجتمع المؤتمر برئاسة المترجم في منتصف الساعة الخامسة من مساء
يوم الخميس ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ بمدينة بروكسل بهو صالون مودرن
Salons Modernes بشارع أوجست أورست August Orst ، وأعلن الرئيس
افتتاحه بين تصفيق الحاضرين وهتافهم

(١) أى لستم غلاة كما توهم ذلك من ظن أنكم لستم من الكفايات والأقدار
(٢) اجزع ، أى ما أشد جزع ، والفجأة مصدر فجأه ، والزَّار : زئير الأسد ، يريد أن
الانجليز فوجئوا بالحركة الوطنية في ذلك العهد ، كما يفاجأ السارى بزئير الأسد
(٣) يسمى أعضاء المؤتمر المهاجرين ، وسكان مصر الأنصار ، تشبيهاً لهم بالمهاجرين
والأنصار ، في صدر الإسلام

خطبة الفقيد

ثم ألقى خطبة ضافية بالفرنسية ، شرح فيها المسألة المصرية ومركز الاحتلال بإزاء مصر وأوروبا ، وأبان أن القضية المصرية لا تعنى مصر وحدها ، بل هى قضية عالمية ، تتصل بأمم الأرض جميعاً . قال فى مقدمة الخطبة :

« أيتها السيدات أيها السادة ، اسمحوا لى أن أشكركم باسم المؤتمر الوطنى المصرى على تفضلكم بإجابة دعوتنا ، فذلك ما كنا ننتظره من أحرار الأمم الراقية الذين قصدناهم لشرح لهم حقيقة الأحوال فى وطننا من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وإن حسن مقابلتكم لنا لدليل على أن قضية الحق والعدل ، لا تزال تجد وستجد دائماً أصدقاء وأنصاراً من أبناء الأمم التى تتمتع بحقوق الإنسان الطبيعية

« أيها السادة : إن اجتماع مندوبين من أمم متعددة مختلفة فى هذه الندوة أصدق برهان على أن الحركة الوطنية المصرية قد نالت ثقة الأمم التى تمثلونها الآن أشرف تمثيل ، فأشكركم وأقدم تحياتى للأمم التى أنجبتكم ، وأشكر على الأخص تلك الأمة التى قابلتنا بصدر رحيب فى بلادها ، وهى الأمة البلجيكية تلك الأمة الصغيرة فى عدد أبنائها ، الكبيرة فى أخلاقها وشمائلها ، إننا لن نفسى للأمة البلجيكية تلك المقابلة الأخوية ، التى قابلتنا بها ، وبخاصة بعد أن رأت الحكومة الفرنسية من مصلحتها منع انعقاد مؤتمرنا فى بلادها ، مخالفة ما عرف عن تلك البلاد من إكرام ضيوفها ، على أننى أصرح هنا بأن الأمة الفرنسية المجيدة لا تحتمل وزر حكومتها ، ولا تسأل عن عمل انتقدته صحف الأحزاب الحرة جميعها ، فالأمة الفرنسية المجيدة ستظل كما كانت حائزة لمحبتنا وعطفنا ، وعلى ذلك فأنا أرسل إليها تحية الإخاء والوداد

إن حضوركم مجتمعاتنا ومؤتمراتنا ، يدل من ناحية أخرى على أن رأى العام الأوروبى ، لا يطلب إلا أن يستنير فى أمر المسألة المصرية ، ويصغى بكل

إنصات إلى أدلتنا وحججنا ، بعد أن سمع أدلة خصومنا ، فإن الوزراء الإنجليز لا يحجمون وهم على منصات البرلمان ، أن يشوهوا وجه الحقائق ، ويلبسوا أمام الملأ لبوس الصادقين في كلامهم عن المسائل المصرية ، ولعلمهم معتقدون أن كلماتهم تؤخذ قضايا مسلمة ، لا تقبل الجدل ولا الشك ، ولذلك لا يخشون أن يتناقضوا في أقوالهم وتصريحاتهم ، ولا يبالون أن يتناسوا اليوم ما جأروا به بالأمس ، يرمى أولئك الوزراء الأمم بالجهل والتأخر والتعصب وكرامة المدنية الغربية ، كما أنهم لا يعلمون أنه قد يظهر في تلك الأمم رجال يأخذون على عاتقهم إثبات فساد هذه التهمة ، إن لم أقل إثبات سوء القصد في اتهامنا بها ، لكي يسوغوا احتلالهم الممقوت لبلاطنا ، ويطيلوا أمد وجودهم في ربوعها ، هؤلاء القوم لا يكتفون بالاعتماد على نفوذهم الشخصي ، ونفوذ صحافة بلادهم التي تساعدهم بمحاربتنا بالوشايات ، واتهامنا بالتهمة الملققة ، بل يلجأون أيضاً إلى نفر أمثال روزفلت ، لكي يسبوننا في بلادنا ، ثم يسمحون لهم بترديد هذا السباب القبيح في « جلد هول » بقصد تثبيط هممتنا والحبولة بيننا وبين عطف الذين يضمنون الحق والعدالة فوق السياسة ومقتضياتها

« لقد اتخذ السير إدوار جراي (١) عندما تحمل تبعة تلك العبارات التي أجهده المستر روزفلت نفسه في وضعها وتنسيقها ، وأقام البرهان للعالم أجمع على أن الرجل ذا العصا الغليظة (المستر روزفلت) لم يكن إلا مبلغاً رسالته معبراً عن أفكاره ، أو بعبارة أخرى لم يكن إلا مبلغاً تهديده إلى الأمة المصرية ، ولكن أقوال المستر روزفلت التي أراد أن يحامل بها إنجلترا ، وتهديدات السير جراي لم يكن لها علينا شيء من التأثير الذي كانوا ينتظرونه منها ، فإن الحركة الوطنية المصرية لم يصعبها منها أقل ضرر ، بل بالعكس أنعشتها ونفخت فيها روحاً جديدة ، وهذا المؤثر دليل ينطق بهذه الحقيقة ، فمن نسير أيها السادة نحو الحرية ، وليس في العالم شيء يحول بيننا وبينها ،

(١) وزير خارجية بريطانيا وقتئذ

برنامج الحركة الوطنية

ثم تكلم عن برنامج الحركة الوطنية فقال :

« أما برنامجنا فهو يجتمع في كلمتين : الجلاء والدستور ، فإن جلاء كل احتلال أجنبي وتحرير وادى النيل العزيز حق طبيعي لنا ، لا يجادلنا فيه مجادل ، وهو ضرورى لحفظ كرامتنا الوطنية ، وقوام حياتنا القومية بصفتنا أمة حرة ، إن مصر تطالب بالمركز الخليق بها بين الأمم الحرة ، وتسعى للحصول على نصيبها من نور الحرية وشمسها المضيئة ، نعم إن الأمة التي سبقت الأمم جميعها إلى الحرية والمدنية يجب أن تأخذ بينهن مكانا لا تنازعها فيه دولة من الدول ، فإن أحفاد أولئك الذين بنوا الأهرام ، وشيدوا مقابر الملوك ، بما أعجب به العالم طرأ ، يمكنهم أن يصلوا بأعمالهم وثباتهم وحبهم للعلم والحرية ، إلى ما وصل إليه أجدادهم ، وأن يحصلوا على ذلك المركز الذى يأباه عليهم الاستعماريون الإنجليز ، وتأباه كذلك طائفة من المراهبين المختلفى الجنسيات ، خدمة لمصالحهم المالية التى يريدون الحصول عليها بطرق لا يبالون بمقدار قربها أو بعدها عن الفضيلة ، نحن نعرف كيف نسعى لنكسب عطف الرأى العام ، فى العالم ، فقد عطف قبل ذلك على أمم أقل مدنية وعلما من الأمة المصرية ، وساعدها على بلوغ غايتها ،

حيدة مصر ومسألة الجلاء

« نحن أمة تتألف من ثلاثة عشر مليونا من النفوس ، متحدى فى اللغة والعادات ، متحدى فى الدين ، إلا أقلية كانت ولا تزال محترمة الحقوق دائما ، فلا أفهم إذن لماذا تبقى مصر تحت سلطان إنجلترا ، كما يصرح به السير جراى ، لأنها واقعة عن طريق الهند ، وأن قناة السويس تخترق الأرض التى كانت تصل أفريقيا بآسيا ؟ أتم تعلمون جيدا أن هناك معاهدة دواية أبرمت سنة ١٨٨٨ (١)

(١) هى معاهدة الاستانة التى أمضيت فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وقضت بأن تبقى قناة السويس دائما حرة ومفتوحة للملاحة فى حالة السلم الحرب لجميع السفن التجارية والحربية التابعة لجميع الدول ، وتعهدت فيها الدول بأن لا تعرقل أو تمنع حرية المرور فى القناة فى حالة السلم والحرب ، وأن تمتنع عن حصرها أو اتخاذها ميدانا للحركات الحربية ، أو لنزال جنود أو مهمات حربية على ضفافها (راجع نص هذا المعاهدة فى كتاب مصر والسودان ص ٢٥٥)

لضمان حيادة القناة ، وقد يحتج الانجليز على ذلك بقولهم : إن الحيادة نظرية أكثر مما هي حقيقية عملية ، وأنه في حالة الحرب لا بد من سقوط القناة في يد أقوى الدولتين المتحاربتين ، وأن صالح المملكة البريطانية يقضى بأن تكون هناك الجيوش الإنجليزية لاحتلال القناة وحمايتها أثناء القتال ، ولكن الدول الأخرى يمكنها أن تحتج عليها وتدحض هذه الحجة وتقول لها : إنا نحن أيضاً لنا مصالح في الشرق ، وبهمننا كما يهملك أن تكون القناة على الحياد أثناء القتال ، فلا يمكننا والحالة هذه ، تتركك في مصر لتكون القناة تحت تصرفك ورحمتك

« فيستنتج من ذلك أن الصالح الدولي للعالم أجمع يقضى بأن لا تكون مصر محتلة بأية دولة أجنبية ، وأن تترك لنفسها لتكون أمة على الحياد تحترم كل الدول حيادها ، وأمام أعيننا مثال قائم : بلجيكا التي ساعدتها فرنسا على التخلص من هولاندا ، والتي تساعدها إنجلترا وتحميها من ألمانيا ، فوقف مصر الدولي في أهميته معادل لأهمية بلجيكا ، والدولة التي تحتلها تكون لها ميزة كبرى على بقية الدول ، ترون من ذلك أيها السادة أن مصالح الدول جميعها تبقى مهددة ما دامت إنجلترا محتلة لمصر ، كما أن احتلالها يهدد مصالح مصر نفسها ، التي لها حق طبيعي في الاستقلال ، لا يزول ولا يسقط مهما طال عليه الأمد ، ولكن هذه المسألة الأخيرة لا تمسكم إلا من جهة تأثر عواطفكم منها ، ولذلك أطلت القول في المسألة المادية ، التي يهتم لها سياسة الدول العظمى

« على أن القضية التي ندافع عنها ، والمطالب التي نجاهد في سبيلها ، قد قدرها مؤتمر السلام الدولي الأخير حق قدرها ، حينما انعقد للمرة الثامنة عشرة في مدينة استوكهولم ، فإن هذا المؤتمر لم يتردد لحظة واحدة في قبول اقتراح إظهار عطفه على أممتنا ، وإحالة مسألتنا السياسية على لجنة المؤتمر بفرن ، حتى تدرسها وتدرجها ضمن أعمال مؤتمر السلام القادم ، الذي سيعقد بمدينة روما في أكتوبر سنة ١٩١١ ، فمسألتنا قد عرضت على محكمة الرأي العام في العالم بأسره ، وإن لنا كبير الأمل في أن يصل إلى حلها جلا يوافق مصالحنا ، أي جلا يوافق مبادئ

الحق والعدل ؛ وإني أتهنر هذه الفرصة لأحي أعضاء مؤتمر استوكهولم ، تحية أخ
يعرف لهم ما يبذلونه من عون في سبيل السلام العام ،

مسألة الدستور

وتكلم عن مسألة الدستور فقال :

« اسمحوا لي أيها السادة أن أخطبكم عن المسألة التي نضعها في الصف الأول
من اهتمامنا بعد مسألة الجلاء ، والتي بدونها لا يكون ثمة إصلاح حقيقي في البلاد
ويكون كل ما تناله الأمة دونها من قبيل ذر الرماد في العيون ؛ أريد أن أخطبكم
عن مطالبتنا بالدستور الذي يضع في يدينا سلطة التشريع ، ويجعل لنا الرقابة
الفعالة على شئوننا المالية ، التي تدار الآن بغير مراعاة لمصالح البلاد

« إن حق الأمم في أن تحكم نفسها بنفسها ، حق طبيعي يستمد وجوده من
الفطرة الإنسانية ، وإن نواب الأمة هم وحدهم القادرون على تقدير حاجات
مواطنيهم ومطالبهم ، ووضع القوانين الصالحة لهم ، الموافقة لعوائدهم وأخلاقهم ،
أما في بلادنا حيث لا دستور ، ولا رقابة على الحكام ، فالمستشارون الانجليز هم
الوزراء الحقيقيون الذين يديرون شئون البلاد بمحض إرادتهم ، فيجعلون
البلاد ميدانا لتجاربهم ، وينقضون اليوم ما يبرمونه بالأمس ، ويأنفون من العمل
بملاحظات مجلس شورى القوانين ، ولئن عارضهم وزراءنا في بعض المواطن
فإنهم يقتنون معهم دائماً بالتسليم ، وذلك إزاء تهديد الانجليز لهم بأنهم إما أن
يذعنوا ، أو يستقيلوا ؛ إني لا يمكنني أن أدخل في تفاصيل إدارة حكومتنا
ومالياتها ، وسيشرحها لكم إخواني أعضاء المؤتمر ؛ وخسبي أن أقول لكم إن
ميزانيتنا تقدر بستة عشر مليون جنيه ، ومع أن جيشنا لا يزيد عن ١٢٠٠٠
جندي ، ولا بحرية لنا ، فإن الحكومة لا تجد الاعتمادات الكافية لتعميم التعليم
الابتدائي ، وجعله إلزامياً ، ولا لإنشاء مدارس ثانوية تناسب زيادة عدد السكان ،
فالبلاد قد سارت في طريق التقهقر منذ ابتليت بالاحتلال ، خلافا لما يزعمه
الانجليز وأذنابهم ، من أن الاحتلال كان عهد ارتقاء وسعادة لها ؛ فالدواء الوحيد

لهذه الحالة ، إنما هو الدستور الذى يسمح لنا بأن ندير أمورنا بما ينطبق ومصالحنا ،

أما الآن ، فلا اهتمام من الحكومة إلا بمصالح إنجلترا الاستعمارية ؛ لقد صرح السير إدوارد جراى ، مراراً ، وهو على منبر الخطابة فى مجلس العموم الانجليزى أننا لم نتضح بعد لنحكم أنفسنا بأنفسنا ، وهى نفس الوسيلة التى يستعملها الأوصياء المغتالون لىكى يتمكنوا من اغتيال أموال القصر ، الذين تحت وصايتهم ، وقد هددنا السير جراى ، فوق ذلك بأنه يعارض فى منحنا حكومة ذاتية ، ما دام فى مصر حزب يطالب بها ، فهو يحصرنا بين أمرين متناقضين تناقضاً منطقياً ، لأننا إذا سكتنا قالوا إننا راضون بالحالة الحاضرة ، سعداء بالحكم المطلق ، وإذا طالبنا بحقوقنا ، أجابوا بقولهم : اسكتوا أولاً وأتم تنالون كل ما تطلبون ! فما هى الصفات اللازمة للأمة لىكى تحكم نفسها ؟ ليست هناك شهادات تدل على وجود هذه الصفات فى الأمم ، ولم يفكر أحد بعد فى إنشاء مدارس تتعلم فيها الأمم كيف تحكم نفسها بنفسها ؛ أليس نصيينا من المدنية والعلم ، أوفر من كثير من الأمم التى تتمتع بهذا الحق الطبيعى ؟ يقولون إنه كيفما تكون الأمة تكون حكومتها ، وهى نظرية صحيحة وعادلة معاً ؛ ومعناها أنه لما كانت الحكومة مظهرأ من مظاهر الأمة ، فيجب أن تكون على صورتها ، فنظام الحكومة المطلقة لا يتفق بناء على ذلك مع مطالبنا الوطنية ، لأنه يضع نفسه عادة فوق الأمة التى يحكمها ؛ يزعمون أننا لا نفهم النظام النيابى ، وعلى ذلك فنحن غير أهل له ، فأى دليل يريدون على فساد هذا الزعم أكبر من انتقال هذا العدد الكبير من الوطنيين المصريين من القاهرة إلى باريس ، ثم إلى بروكسل ، لىكى يشرحوا للعالم أجمع مبلغ انحطاط نظام حكومتهم الذى تأبى إنجلترا إلا أن تبقى عليه بمعارضتها فى إعلان الدستور المصرى الذى أعلن فى سنة ١٨٨٢ ، إننا لا نكتفى بقانون مجالس المديرىات ، ولا نقنع من النظمات النيابية إلا بالدستور الكامل ، وإنى أختتم خطبتي بكلمة قالها جناب الكونت ابونى وزير المعارف العمومية فى بلاد المجر ، ونشرها فى كراسة ، وزعها على أعضاء المؤتمر الدولى للمجالس النيابية الذى انعقد فى هذه المدينة ، قال :

« نحن نعان للملأ بأننا لو لم نفل دستورنا كاملا لآثرت الأمة بأسرها أن تبقى صابرة على آلامها ، غير مفرطة فى أى مطلب من مطالبها الشرعية ، ذلك بأننا اتبعنا تلك الحكمة البالغة التى قالها المسيو رينوديك ، وهى : إن ما تسلبنا إياه الصرامة والشدة ، ترده لنا المثابرة وظروف الزمان ؛ ولكن ما نتنازل عنه بأنفسنا من الحقوق ، يضيع ونفقده إلى الأبد ،
أيها السادة

« إننا نعرف كيف نصبر على المكاره ، ولكننا لانعرف التسليم لأعدائنا
ولا التنازل عن مطالبنا ،

وقد قوبلت الخطبة بالتصفيق من جميع الحاضرين
ثم تليت البرقيات ، والرسائل الواردة ، بتهنئة المؤتمر وتأييده ، ومعظمها من مختلف نواحي مصر وهيئاتها وجماعاتها ، وبعضها من أنصار مصر فى الشرق والغرب

خطباء المؤتمر

ووقف الدكتور محمود لبيب محرم ، أحد أركان الحركة الوطنية ، ومدير مستشفى مونيخ بألمانيا ، وخطب باللغة الألمانية ، خطبة نفيسة ، حيا فيها الحاضرين من النواب الألمان باسم المؤتمر ، وأعاد تلاوة كلمته باللغة العربية

نصائح المستر بلنت للمصريين

ثم تليت خطبة المستر ويلفرد بلنت ، الذى اعتذر عن تخلفه عن الحضور لمرضه وشيخوخته ، وقد ضمنها تأييده للمصريين فى جهادهم ، وختمها بنصائح ثمينة ، تشف عن صدقه وإخلاصه ، قال : احذروا منا ، فإننا لا نريد لكم شيئا من الخير ، إن تناوأمنا الدستور ولا حرية الصحافة ولا حرية التعليم ولا الحرية الشخصية ، وما دمنا فى مصر فالغرض الذى نسعى إليه من أجل البقاء فيها هو أن نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية فى منشستر ، وأن نستخدم أموالكم لتنمية مملكتنا الإفريقية فى السودان ، وأن نستمر بأقل حياء من الماضى فى تنمية

مشروعاتنا المالية الانجليزية الصهيونية في بلادكم ، وأن نقيد أيديكم وأرجلكم
لنجعلكم هدفا لأطماعنا الاقتصادية

« لم يبق لكم عذر إذا أتممتخذتكم في نياتنا ، بعد أن وضع الأمر فيها
وضوحا تاما ، فاحذروا أن تنساقوا إلى الرضى باستعباد بلادكم ودمارها ،

ثم أخذ ينصح للوطنيين المصريين فقال: « ثابروا على أن تعارضونا معارضة
جمهورية جريئة كل يوم ، أطلبوا بلسان واحد وفي كل فرصة أن يوضع حد
لما تتألمون منه ، وأن نعود نحن إلى حظيرة القانون ، وأن نسحب جنودنا
من بلادكم ، وأن نكف عن التدخل في شئونكم ، اطلبوا ذلك ، فإنكم بطلبه
لا تخسرون شيئا ، إذ نحن هرباء في بلادكم ، ومن حقكم أن تطالبونا بترككم ،
ذكرونا دائما وبكل وسائل الإعلان بأن لا حق لانجلترا في أن تتصرف عندكم
تصرف السيد ، وأنكم لا تريدوننا حامين لكم ولا مستشارين ولا منظمين
لإدارتكم ، ولا تتركوا لنا عذرا نعتذر به لندعى لأنفسنا شيئا من ذلك

« اظهروا معاداتكم لنا بصراحة ، ولكن لا تظهروها بشورات سابقة
للأوان لا تفيدكم شيئا ، بل بتلك الوسائل التي تستطيعها كل الشعوب التي تمني
بالأجنبي لتثبت له استيادها ، وهي مقاطعته في معاملاته التجارية والسمية وفي

علاقات الأفراد بعضهم ببعض

« لا ، لم يبق لكم إلا وسيلة واحدة لإقناعنا ، وهي أن تثبتوا لنا أن احتلالنا
بلادكم مصدر تعب لنا ينمو دائما ومصدر خطر عظيم علينا إذا شبت الحرب ،
اقنعونا بذلك ، إذ في اليوم الذي يفهم فيه ذهن جمهورنا الثقيل أن الفائدة من
احتلال بلادكم لا توازي المتاعب والأخطار التي يسببها لنا ، نرى أنكم محقون
ونترك بلادكم ، وثقوا بأننا لن نترك بلادكم قبل ذلك بلحظة واحدة ،

وتلى بعد ذلك كتابان نفيسان من المستر ديبلون ، والمستر كتل ، العضوين
بالحزب الارلندي في البرلمان الإنجليزي ، بتأييد القضية المصرية ، وكان المستر
كتل من خطباء مؤتمر جنيف في سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، كما تقدم بيانه (ص ١٣٤)

وألقى فؤاد افندى حسيب (بك) خطبة موضوعها : (هل مصر تستحق الدستور) ، أقام فيها بلغة فرنسية بليغة ، أقوى البراهين على استحقاق مصر للنظام الدستوري ، وبذلك انتهت الجلسة الأولى للمؤتمر واستمر المؤتمر مجتمعاً عدة جلسات لسماع الخطب والتقارير التي أعدها أعضاء المؤتمر

ففي جلسة ٢٣ سبتمبر ، ألقى حامد افندى العلايلي (بك) خطبة عن (مستقبل مصر)

وبعد أن انتهى منها طلب المستر كير هاردى Keir Hardie زعيم حزب العمال بالإنجلترا ، والعضو بالبرلمان البريطاني ، من أعضاء المؤتمر ، المناقشة في موضوعها ، فوقف الدكتور محجوب ثابت ، وتكلم عن ازدياد عدد الوفيات بمصر ، لمناسبة ما ذكره الخطيب في خطبته من انتشار الوفيات في إرلندا والهند وألقى الأستاذ مصطفى الشوربجي المحامي خطبته عن (الامتيازات الأجنبية في مصر)

وألقى الأستاذ أحمد وفيق خطبة مستفيضة عن تاريخ التعليم في مصر ، في عهد الاحتلال وما قبله

وتكلم المستر كير هاردى Keir Hardie ، معقبا على هذه الخطبة ، فلفت أنظار الأعضاء إلى مسألة تعليم المرأة ، وقد اشترك في المناقشة أحمد بك لطفي ، والدكتور محمد سامي كمال ، والأستاذ طه العبد ، وأيدوا وجوب العناية بتعليم المرأة وثقيفها

وألقت مدام كما الزعيمة الهندية خطاباً قالت فيه :

« إنني إن أضارع الخطباء الذين تقدموني ، ولكن كلامي صادر من قلب امرأة ، ومقول بأسلوب نسوي ، أين أيها المصريون ذلك الجزء المكون لنصف سكانكم ؟ أين أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم ؟ إنني أناشدكم الله أن تحسنوا معاملة المرأة ولا تسيئوها ، ولا تسيئوا لتلك التي تربي الرجال وتسكونهم وتهذبهم ، لا أفهم ، لماذا تقبر المرأة ، ولا تشترك مع الرجل في تحرير الوطن ؟

إن الحرية تؤخذ بجميع الجيش ، فلا يجوز إهمال جزء منه عند الجهاد ، وإني أعتبر أبناء الوطن الواحد ، بجيش واحد ، تتساوى فيه المرأة والرجل ، فإذا أهملت الأولى وتخلت عنه ، فإنه يفقد جزءاً كبيراً من قوته ،

ثم تكلمت بعد ذلك على الزواج بالاجنبيات ، ونصحت للمصريين بعدم الزواج بهن ، وقالت : « إذا كنت أدافع عن مستقبل المرأة المصرية والهندية فذلك لأجل أن تكون النساء أهلاً لتربية رجال وطنيين ،

ثم استطردت إلى التكلم على تعليم الأمم المحكومة بالاجنبي ، فقالت : « إن الهند ظلت ثمانى وعشرين سنة تعقد المؤتمرات للمطالبة بالتعليم فلم تفلح ، وذلك لأن الأمة الأجنبية لا تعلم أمة غيرها ، فإذا كانت الأمم المغصوبة تريد العلم ، فلتعمل هى على تحرير نفسها أولاً ، ولتلقن الأمهات أطفالهن فى الصغر محبة الوطن والحرية والاستقلال ،

وختمت خطبتها بقولها : « إذا كانت إنجلترا تعتقد أن لها مدنية عظيمة تسوغ لها السيطرة على غيرها من الأمم فلتعلم أن مصر والهند لها مدنية أعظم شأنًا وأكبر أثراً ،

وخطب بعدها المستر هارديال أحد الشبان الهنود عن وجوب العناية بالتربية الوطنية

وخطب بعده الدكتور محجوب ثابت عن (التعليم الطبى فى مصر) ، وبعد ذلك تليت خطبة السيدة (انشراح شوقى) كريمة المرحوم مصطفى بك شوقى بالفرنسية ، عبرت فيها أصدق تعبير عن عواطف السيدات والفتيات المصريات نحو وطنهن ، واهتمامهن بشئون بلادهن وقيامهن بتربية الجيل الجديد ، تربية وطنية صحيحة ، فقوبلت خطبتها بالتصفيق والاستحسان

ويجلسة ٢٤ سبتمبر صباحاً تلى موضوع (التشريع والقضاء فى مصر) الأستاذ عبد السلام زهنى ، وتكلم الأستاذ طه العبد عن (الحركة الاجتماعية فى مصر) شرح فيها حالة الفلاح التعسة ، وخطب بعده الأستاذ محمد لطفى جمعه عن (خيانة مصر) ، وتلى بحث عن (الصحة فى مصر) للدكتور منصور رفعت ، وبحث آخر فى الموضوع نفسه للدكتور محجوب ثابت

ثم تلى موضوعى الذى قدمته للمؤتمر وهو (مركز الصحافة فى مصر والأدوار التى تعاقبت عليها فى عهد الاحتلال البريطانى) ، وقد ألقاه عنى فؤاد بك حسيب ، إذ كنت فى أثناء اجتماع المؤتمر أتولى مؤقتاً رئاسة تحرير (العـلـم) وذلك فى غيبة شقيقى أمين بك الذى حضر المؤتمر نائباً عن العلم ، وكان الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس التحرير يقضى وقتئذ مدة السجن المحكوم بها عليه فى قضية (وطنيتى)

ثم تلى موضوع (الصناعة المصرية) لعللى بك ثروت ناظر مدرسة الصنائع بالمنصورة سابقاً

وبجلسة ٢٤ سبتمبر مساء خطب المسيو جوستاف روانيه Gustave Rouanet نائب باريس الذى أسندت إليه رئاسة الجلسة ، فقال :

« إني آسف كثيراً لما فعلته الحكومة الفرنسية باعتبارى اشتراكياً أولاً ، وفرنسياً ثانياً ، باعتبارى اشتراكياً لأن حزبنا قد ساعد كثيراً على إبرام الاتفاق الودى بين فرنسا وإنجلترا ، ولكنى أصرح بأعلى صوتى أننا لم نرد مطلقاً إلحاق الضرر بأحد ولا سيما مصر ، ولكن أردنا اتخاذ هذا الاتفاق وسيلة لتنفيذ بعض المقاصد السياسية ، وإن ما كان بعد ذلك هو خيانة من جانب إنجلترا ومن جانب الحكومة الفرنسية ، فقد كان غرضنا الوحيد توطيد السلام ، ولكن لا سلام مادام فى الوجود استعباد ، ذلك بأن كلمتى سلام واستعباد لا تتفقان ، أما باعتبارى فرنسياً فلأن القرار الذى أصدرته الحكومة الفرنسية مناف للمبادئ والحقوق التى تعلنها فرنسا فى العالم ، ولذلك أرى من الواجب على أن أعلن للملا أن هذا العمل مناف لما يذهب إليه رأى العام الفرنسى ، وإنى متحقق من أنه لو كان سواد الذين اشتركوا فى أمر منع انعقاد المؤتمر المصرى فى باريس يعلمون علماً تاماً بحقيقة المصالح الفرنسية فى مصر ، وحقيقة مطالبكم ، لما أصدروا قرارهم هذا أبداً ، هذا ويجب عليكم أن تعلموا بأن مبادئكم غير معروفة فى أوروبا معرفة تامة ، والصحافة كثير ما تشوه مطالبكم ورغائبكم ، ولقد أتيت هنا لأحضر المؤتمر وأعلم ما لم يكن لى به علم ، فوقفتم على كثير من أعمالكم وعلى حالتكم المادية والأدبية ، واستفدت من ذلك فائدة كبيرة ،

وإني أعتقد أن التقارير التي تليت في المؤتمر تبعث إلى قلوب من سمعها نور الحقيقة الساطعة ، فلا يفوتنكم أن تنشروا هذه الأعمال في أوروبا حتى يعلم الملا حقيقة أمركم وثباتكم على مطالبكم ، اثبتوا الملا أنكم تطالبون بحق تؤيده القوانين الطبيعية والقوانين الدولية ، لأن الأولى تقضى بأن تتمتع كل الأمم بالحرية ، ولأن المعاهدات الدولية تضمن لكم استقلالكم ، هذا ما أقوله لكم باعتباري وطنيا فرنسيا ، وإني أضيف على ذلك باعتباري اشتراكيا بأنني أتمنى تحرير الأمة المصرية تحريرا قريبا ونهائيا

ثم تلى تقرير عن (الجيش المصرى) للفيف من الضباط أظهروا فيه عيوب الجيش المصرى ، بسبب السياسة الإنجليزية ، وتلته مناقشة في شأن هذا الجيش ، انتهت بأنه لا يمكن إصلاحه مادام الاحتلال موجودا في مصر وتلى تقرير (عن الزراعة في مصر ماضيها وحاضرها ومستقبلها) لعالم زراعى خبير ، تكلم فيه عن حالة الزراعة وسوء إدارة الاحتلال للشئون الزراعية ، وتحدث عن الوسائل التي يمكن اتخاذها للملافاة نقص محصول القطن ، ودعا إلى إنشاء وزارة للزراعة

ثم تلى موضوع (السياسة المصرية والسياسة الإنجليزية) ، الأستاذ محمد حافظ رمضان بك (باشا)

وألقى على فهمى كامل خطبة عن الحالة المالية في مصر ، ونتائج الاحتلال الإنجليزي .

ثم وقف المستر كير هاردى ، زعيم حزب العمال في إنجلترا ، وألقى خطبة حماسية أيد فيها طلب الجلاء ، ولكنه خالف بعض مبادئ الحزب الوطنى ، إذ لم يوافق على التقييد بالوسائل السلمية ، ودعا المصريين إلى جعل الحركة الوطنية حركة ثورية ، لاعتقاده أن إنجلترا لن تجيب مطالب مصر بغير القوة ، ثم قال بعد ذلك ما خلاصته :

« إني أنتقد فرنسا من الانتقاد ، على منعها مؤتمر من الاجتماع في باريس ، ولقد كان هذا المنع أكبر باعث لى على الحضور إليكم ، والاشتراك معكم

اشتراكا فعليا ، ويظهر أن أوروبا قد أصبحت الآن لاتعنى إلا بالمسائل المادية والمصالح الذاتية ، ولم تعد نصيرة الحرية كما كانت من قبل ، إنهم يضطهدونكم ، فلا تباؤوا ، لأن الحرية عزيزة ، وثمنها غال جدا ، ولا بد أن يكال عملكم بالنجاح ، فهذا «مازيني» بطل إيطاليا العظيم ، طورد واتهم في أكثر أيام حياته ، ولما سكنه فاز في آخر أمره ، وهو الآن مبجل معظم ، ينحنى ملك إيطاليا أمام تمثاله خاشعا خاضعا ، وإنى لأرجو أن يأتى اليوم الذى أرى فيه لمصطفى كامل باشا ومحمد فريد بك ، تماثيل تنحنى الرؤوس أمامها ، احتراما وتقديرا (تصفيق) ، إن انجلترا لاتملك حقا أن تبقى بمصر ، وإن جميع الإنجليز الذين يحافظون على شرفهم ، ليرون رأي هذا ، ويذهبون إلى ما أذهب إليه فى هذه المسألة ، ولقد وعدكم كل من جلادستون وساليسبرى بوعود ، فيجب أن تصان هذه الوعود وتحفظ ، يجب أن ينجلي الاحتلال عن بلادكم ، ويرد الدستور إليكم ، إن أعداءكم السير جراى ، والمستر بلفور ، والمستر روزفلت ، لا يتكلمون بلسان العدالة ، وإنما هم ينطقون بلسان المال فقط ، فلا تتقهقروا ، واعملوا بجد ونشاط ، فساعة النصر آتية لا ريب فيها ، لأن الحق الذى تطالبون به ، هو طالب عادل ، إن انجلترا تعمل على تفريقكم وتقسيمكم بفصل الأقباط عنكم ، فلا تسيروا وراءها ، ولا تتبعوا خطواتها ، لأنها لاتبغى إلا تحقيق ما هو جار بالهند ، ولا ريب فى أن الوطنية ليست خاصة بفريق دون فريق ، بل يشترك فيها الجميع ، فيجب أن تكون مصر للجميع المصريين ،

وقد قوبلت خطبته بالتصفيق والإعجاب من جميع الحاضرين

وتكلم بعده المسيو هوبتمان Hauptmann النائب الألمانى ، فأيد الحركة الوطنية المصرية

وألقى عثمان بك غالب كلمة ، فند فيها مزاعم الاحتلال ، من أن الفلاحين قد سعدوا بحكمه ، وأعقبته مدام دراى هرست Dryhurst الأيرلندية ، مكاتبة جريدة الديلى نيوز فى المؤتمر ، فأعربت عن مشاركة الأيرلنديين للمصريين عواطفهم ، وذكرتهم بما أصاب الأيرلنديين من المتاعب فى حركتهم الوطنية

ثم تليت خطبة (السودان المصرى) للأستاذ محمد زكى على (بك) المحامى ،
وقد ضمنها تاريخ المسألة السودانية من أول نشأتها ، وبحثها من الوجهة القانونية
الدولية بحثاً دقيقاً أثبت فى ختامه بطلان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وعدم
صحتها

وألقى المسيو روزاليشف Rosalichef ، وهو بولونى ، خطبة مؤثرة قال
« فيها : إني ابن تلك الأمة التى توالى عليها وخزات الحوادث ، فلم تقض على حياتها ،
ففى بلادنا الآن حركة وطنية عظيمة ، برغم الجهود التى تبذل لمحاربتها . فبولونيا
لم تمت ولن تموت ،

قرارات المؤتمر

وفى ختام الجلسة وقف الأستاذ أحمد بك لطفى ، فألقى خطبة باللغة
الفرنسية ، انتقد فيها أعمال الوزارات فى مصر ؛ ولخص أعمال المؤتمر
وأغراضه ، ثم أصدر المؤتمر القرارات الآتية :

(أولاً) عدم شرعية الاحتلال ، وضرورة الجلاء العاجل عن مصر

(ثانياً) وجوب رد الدستور إلى مصر

(ثالثاً) بطلان اتفاقية السودان

(رابعاً) وجوب إلغاء قانون المطبوعات ، وقانون الاتفاقات الجنائية ،

وقانون النفى الإدارى

وليمة المؤتمر

وأقام المؤتمر بعد انتهاء جلساته وليمة فى مساء السبت ٢٤ سبتمبر سنة

١٩١٠ ، بفندق « بالاس أوتيل » ، وهو أكبر فنادق بروكسل ، لتوديع

ضيوفه ، تصدرها الفقيد ، وعن يمينه المستر كير هاردى M. Keir Hardie زعيم

حزب العمال فى إنجلترا ؛ فالبارون فنلند Von Windland ياور ملك بافاريا ،

فدام دراى هورست Dryhurst مكاتب جريدة « الديلى نيوز » ، وإلى يساره

المسيو هوبتمان Hauptmann العضو بمجلس نواب بروسيا ؛ فالدكتور هوفر

Hofer عضو مجلس الريشستاج الألماني ، فالدكتور وايجلت weigelt الأستاذ في الحقوق ، ثم سائر المدعويين ؛ وقد حضر الولاية أكثر أعضاء المؤتمر وضيوفه

وبعد الانتهاء من تناول الطعام وقف الفقيد ، فحيا ذكرى مصطفى كامل ، وشكر ملك البلجيكي وملسكتها ، والأمة البلجيكية ، وحزب الشعب ، وبعد ذلك شرب المستر كير هاردي نخب الرئيس ، ثم هتف الأعضاء للمستر كير هاردي ، والهند ، وليرلندا ، ونواب ألمانيا ، وأحرار فرنسا ، وبعد ذلك قامت مدام كاما ، وشكرت المصريين على احتفائهم بالهنود ، وعطفهم عليهم

خطبة المستر كير هاردي

ووقف المستر كير هاردي ، فخطب بلسانه الفصيح خطبة كانت آية في الحكمة والبلاغة ، وجه فيها إلى المصريين أثنى النصائح وأغلاها ، قال :
« لقد نجح المؤتمر نجاحاً باهراً ، وإني أعد انعقاده في يوم ذكرى عيد الاستقلال البلجيكي فألا حسناً على فوزه ، وإني انتهز هذه الفرصة لأحثكم على التمسك بلغتكم ، فإن تعلبكم باللغة الإنجليزية خطأ محض ، فيجب أن تكون اللغة العربية أساس كل شيء عندكم ، لأن لغة الأمة هي جزء من حياتها ، فلا تهملوها ، وإني أتمنى أن لا يدوم الاحتلال طويلاً ، حتى تصبح اللغة العربية الوسيلة الوحيدة لكم في كل شيء ، ولقد سرتني كثيراً مقابلتي لبعض المصريين بلباسهم الوطني في هذا المؤتمر ، وإني أعتقد أن الفلاحين يرضون بمثل عبدالحميد بك عمار ، (وكان معممًا) ، حاكماً عليهم ، لا انجليزياً اجنئياً عنهم ، وإني آسف شديد الأسف لرؤيتكم مرتدين بملابس اجنئية ، وأرجو أن لا ترتدوا إلا الملابس الوطنية ، تمسكوا بعوائدكم وآدابكم ولغتكم ، وابعثوا إلينا بالمعلومات الحقيقية عن حالة بلادكم ، إني أرى أن تنشثوا في مصر مكتباً للاستعلامات لإحاطتنا بكل شيء يحدث عندكم ، وفي الختام أهنتكم

بالنجاح العظيم ، الذى صادفه المؤتمر ، وآمل أن الحركة الوطنية تسير فى سبيلها
القويم ، بالتقدم السريع الذى نراه الآن ،
وتكلم بعده المسيو موازان Moisant الأستاذ الفرنسى الأديب ، فحيا
الحركة الوطنية المصرية ، وشكر الفقيد وزملاءه ، على ما بذلوه من الجهود

صدى المؤتمر

شهد الذين حضروا المؤتمر ، وسمعوا الخطب التى أقيمت فيه والمناقشات
التي دارت تعقيباً عليها ، أنه تناول جميع المواضيع ، التي تتألف منها المسألة
المصرية ، من نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة ، وقد جمعت
هذه المواضيع فى كتاب ضخم باللغة الفرنسية ، أخرجته لجنة المؤتمر باسم
(أعمال المؤتمر الوطنى المصرى ببروكسل)

OEuvres du Congrès National Egyptien
Tenu à Bruxelles le 22, 23, 24 Septembre 1910

وهو من أهم المراجع فى تاريخ المسألة المصرية

ولقد كان لهذا المؤتمر صداه فى أوروبا وفى مصر ، ففي أوروبا كان له
أثر كبير فى رفع شأن مصر والمسألة المصرية فى العالم ، وتعريف الرأى العام
فى مختلف البلدان أن الأمة المصرية أمة تجاهد فى سبيل استقلالها ، وأنها تأبى
الضم ، ولا ترضى بالاحتلال الأجنبي

لقد كان الظن فى المصرين أنهم من الشعوب الإفريقية المتأخرة التي
ضربت عليهم الذلة والمسكنة ، وحكم عليهم بالخضوع والخنوع للاستعمار
الأوروبى ، وأن الاحتلال البريطانى قد نهض بالأمة المصرية ، وهذبها وعلّمها ،
وسلك بها سبيل الرقى والحضارة ، وأنها راضية بالاحتلال البريطانى معتبطة به ،
ولكن المواضيع التي طرقها أعضاء المؤتمر ، وتولوها بالدرس وعرضوها
أروع عرض باللغة الفرنسية أو الإنجليزية أو الألمانية ، قد أنارت أذهان
الأوروبيين وطالعتهم بحقائق الأحوال فى مصر ، ومبلغ ما تعانيه من
الاحتلال البريطانى ، فعملوا أن مصر قد سلكت سبيل الحضارة والقوة

والسلطان منذ عهد محمد علي ، وأنها خطت في هذه السبل خطوات واسعة ، وصارت دولة عظيمة مترامية الأطراف ، وظلت كذلك إلى أن منيت بالاحتلال الإنجليزي ، فتقلص عنها ظل العظمة والاستقلال وضعف شأنها بتأثير التحكم الأجنبي ، وأنها برغم السيطرة الأجنبية لا تفتأ تجاهد في سبيل حريتها وتناضل عن استقلالها ، فهي جديرة بأن تنال احترام الأحرار من مختلف الأمم ، فالمؤتمر الوطني كان خير إعلان عن مصر المتحضرة المجاهدة في سبيل أشرف المقاصد وأنبى الغايات

وكذلك كان للمؤتمر أثر بعيد في مصر ، فقد أثار الأذهان والبصائر ، وكشف عن عمل الاحتلال الأجنبي ، وعرف الجيل الجديد من المواضيع التي ألفت فيها ونشرها (العلم) بأكملها ، مبلغ تأخر البلاد في عهد الاحتلال ، فازداد تعلقاً بالاستقلال ، كما ازداد يقيناً بأن الجلاء هو رمز الاستقلال الحقيقي وعنوان المجد القومي الصحيح

ولقد كان من فضل هذا المؤتمر ، أن أثارت المواضيع التي طرقها اهتمام السياسيين والمؤلفين الأوروبيين ، ووجهتهم إلى فهم المسألة المصرية على حقيقتها ، وكشفت لهم عن أباطيل ومفتريات وقرت في أذهانهم بتأثير الدعاية الاستعمارية ، فأخذت الحقائق والبراهين تبدد سحب الكذب والتضليل ، ليظهر من ورائها نور الحق ساطعاً

وظهر في ختام تلك السنة (نوفمبر سنة ١٩١٠) كتاب جديد بالإنجليزية عن القضية المصرية ، يدل اسمه (دمار مصر) Egypt's Ruin على أن الغرض منه وصف حقيقة الحال فيها ومبلغ ما أصابها من الضر والحيف ، في عهد الاحتلال البريطاني ، ومؤلفه هو المستر تيودور رودستين ، الذي كان من قبل محرراً بجريدة ذى إجبشيان استاندارد (١) ومراسلها في لندن ، وكتب مقدمة هذا الكتاب صديق مصر الحر ، المستر ويلفريد بلنت ، فجاء إلى جانب

(١) التي أنشأها مصطفى كامل سنة ١٩٠٧ (راجع كتابنا عن مصطفى كامل ص ٢٤٥ من الطبعة الأولى)

كتاب (التاريخ السرى للاحتلال) الذى أخرجه المستر بلنت نفسه سنة ١٩٠٨ ،
من خير ما ألف فى المسألة المصرية حسن بيان وصدق حديث
وصفوة القول أن مؤتمر بروكسل كان من أجل الأعمال التى تفخر بها
الحركة الوطنية

أعمال الفقيد فى أوروبا بعد المؤتمر

عاد المترجم إلى باريس بعد انتهاء المؤتمر ، وأخذ يشرف على إعداد
مجموعة أعمال المؤتمر باللغة الفرنسية وطبعها ، وبعد أن نشر فى الصحف عدة
أحاديث عن القضية المصرية ، شخص إلى برلين فى أكتوبر سنة ١٩١٠ ،
للاستمرار فى جهاده . ورفع صوت مصر فى جميع عواصم أوروبا ، وقد شجعه
على الذهاب إلى العاصمة الألمانية حضور بعض الأعضاء الألمان مؤتمر
بروكسل ، وما أظهره من العطف النبيل على القضية المصرية ، ويرجع
الفضل فى حضورهم وتعاضدهم إلى المرحوم الدكتور محمود لبيب محرم ، الذى
أقام فى مونيخ عدة سنوات ، خدم فيها الحركة الوطنية بكتاباته العديدة
وخطاباته النفيسة التى كان يلقيها فى المجتمعات الراقية أجل خدمة ، وقد ذكر
عنه الفقيد أنه كان من أكبر العاملين على نجاح المؤتمر ، بماله وسعيه لدى
كبار الألمان ليشهدوه ، وبالنشر عنه فى أكبر جرائد ألمانيا ، وقد حضر إلى
باريس لهذه الغاية خاصة . وسافر مع الفقيد إلى بروكسل ، وقد حضر جميع
جلسات المؤتمر ، وكان يترجم الخطب الألمانية إلى الفرنسية والعربية ، ولما
جاء المترجم إلى ألمانيا ، عرفه بكثير من رجال الصحافة والسياسة ، وبفضل
ذلك نشرت له جرائد ألمانيا وفى مقدمتها (برلينر تاجبلات) و (برلينر نوسته
نخرختن) و (مونخن نوسته نخرختن) التى تصدر فى مونيخ أحاديث عدة عن
المسألة المصرية ، ودعاه جماعة من رجال السياسة إلى اجتماع عقدوه ببرلين ،
فلبى الدعوة يرافقه الدكتور محمود لبيب محرم ، وكان موضوع الاجتماع
البحث فى المسألة المصرية ، فوقف الدكتور وايجلت weigelt الذى كان من

ضيوف مؤتمر بروكسل ، وتكلم عن مسألة مصر وأهميتها ، وعن الحركة الوطنية وقيمتها

ثم وقف الفقيد ، فشكر الحاضرين على تهيئة هذا الاجتماع ، وبعد أن شرح لهم المسألة المصرية ومطالب الوطنيين شرحاً مستفيضاً ، أضاف اللثام عن أعمال الإنجليز في المالية والتعليم ، وأعقبه البارون فنلند windaland ياور أول ملك بافاريا ، وتكلم عن عظم شأن المسألة المصرية وما في قناة السويس من المصالح الهامة الدولية ، وقال : إن مصر مفتاح امبراطورية الهند ، وإن هذا هو سبب ما تلقاه من المصاعب في سعيها إلى الجلاء ، وأشار إلى مشروع الإنجليز في إيجاد خلافة عربية تكون طوع إرادتهم ، وأن هذا المشروع لن يتحقق مطلقاً

ونشرت كبريات الصحف الألمانية خلاصة هذا الاجتماع وأهميته ، وما ألقى فيه من خطب ، وما دار فيه من بحوث ، وبعثت المسألة المصرية في ألمانيا بفضل جهود الزعيم ، ولم يكن لها من قبل عهد بها ، فتسابق سياسيوها وصحفيوها إلى الكتابة عنها

وأعاد جهاده في برلين ذكرى مؤتمر بروكسل ، فنشرت جريدة (لينتسجر نوسته ناجرختن) مقالا شائقاً عن الحركة الوطنية المصرية ، ذكرت فيه خلاصة تاريخها ودافعت عن مطالب مصر وأيدت مبدأ (مصر للمصريين)

وغادر الفقيد برلين يوم ١٤ نوفمبر ، فخرج على فينا فبودابست فالاستانة ، إذ بلغها يوم ١٧ نوفمبر ، وأقام بها نيفاً وثلاثة أسابيع ، اتصل خلالها بالدوائر السياسية والصحافة على النحو الذي سعى إليه في العام الماضي (ص ١٢٣)

وكان لا يفتأ إلى جانب أحاديثه في الصحف ، ومقابلاته لرجال السياسة ، يكتب المقالات المستفيضة في وصف رحلاته ، والمدن التي مر بها ، ومعالم الحضارة التي شاهدها ، فكانت هذه المقالات وحدها مجموعة بحوث علمية تاريخية وطنية قيمة ، تنير أذهان القراء ، وتوسع مداركهم ، وإن كتابة هذه المقالات المستفيضة ، إلى جانب مشاغله الهامة ، لم يزل دليل حي على بعد همته ، وقوة

عزيمته ، وجلده على العمل ، وانه كان على الدوام مشغول الفكر والوقت بكل ما يعود على الوطن بالخير والفائدة ، في كل ناحية من نواحي الصالح العام

عودته إلى مصر — ديسمبر سنة ١٩١٠

عاد الزعيم إلى مصر ، فبلغ الاسكندرية يوم ٢٨ ديسمبر ١٩١٠ ، عاد إلى الوطن بعد أن ظل بعيداً عنه نحو ثمانية أشهر قضاهما متنقلاً بين عواصم أوروبا ، مجاهداً مدافعاً عن القضية المصرية ، عاد بعد أن بذل خلال هذه الفترة ما بذل من الجهود في سبيل رفع شأن مصر في أعين العالم المتحضر ، فقد وقف خطيباً في باريس ، ثم في ليون ، ثم في لندن ، يعلن للرأى العام حقيقة المطالب الوطنية ، ويترجم عن آمال مصر ، ويدافع عن حقها في الحرية والاستقلال ، ثم حضر مؤتمر السلام في استوكهولم ، ورفع صوت مصر بين مجموعة الأمم التي اشتركت فيه ، ورجع إلى باريس يعد معدات المؤتمر الوطني الذي اعتزم عقده فيها ، حتى إذا منعت الحكومة الفرنسية بادر إلى عقده في بروكسل ، وبعد انتهاء المؤتمر عاد إلى باريس ، ثم قصد إلى ألمانيا ، ليعتصم المسألة المصرية في صحافتها ودوايرها السياسية ، وعرج على الأستانة لكي يحكم روابط الود بين مصر وتركيا ، ويحبط مساعي إنجلترا في دفع تركيا إلى الاعتراف بالاحتلال ، هذا إلى أحاديثه في مختلف الصحف الأوربية ، ومقالاته في الصحف المصرية عن مشاهداته وخواطره وملاحظاته في رحلاته ، وما تضمنته من الدروس الوطنية والآراء السديدة ، قام الزعيم بهذه الجهود الموفقة مدة غيبته عن الوطن ، فلا غرو أن قوبل من الشعب عند عودته بأعظم مظاهر التقدير والحفاوة ، فاستقبله الوطنيون بالاسكندرية استقبالا رائعاً يوم ٢٨ ديسمبر على ظهر الباخرة ، وعلى رصيف الميناء ، وفي الطريق إلى فندق (متروبول) على شاطئ البحر ، ثم منه إلى المحطة حيث استقل القطار في اليوم نفسه ، وهناك احتشدت الجماهير ، وتعاقب الخطباء يشكرون الزعيم على جهاده للوطن ، فرد عليهم بالكلمة الآتية :

« إن كل مصري ، وأنا في المقدمة ، مدين لبلاده بروحه وماله وجسمه ، وفكره وكل قوته ، فإذا اقتدى الإنسان وطنه بكل ذلك لم يقم إلا بالواجب ،

والقيام بالواجب لا يستحق حمداً ولا شكراً ؛ بل إن الذى يتأخر عنه ، يستحق انتقاداً شديداً ، لذا أرى نفسى غير مستحق لشيء مما قمت به من المظاهر الجميلة التى لا أنساها ،

ثم أخذ يوصى الحاضرين بالاتحاد والائتلاف ، ونبذ الشقاق والخلاف ، فهتفوا جميعاً بحياته ، وحياة الاتحاد ، حتى تحرك القطار ، واستقبل بمظاهرات الحفاوة والحماسة فى محطات سيدى جابر ، ودمهور وكفر الزيات وطنطا وكنت من استقبلوه فى طنطا مع وفد جاء خصيصاً من المنصورة للاشتراك فى استقباله ، فخيانى أحسن تحية ، وهنأته بجهاده المجيد ، وابتهجت لرؤيته بعد طول غيابه ، وسررت لما رأيته متمتعاً بموفور الصحة وكامل النشاط

ولما وصل إلى محطة العاصمة ، كانت تموج بالجموع الزاخرة التى جاءت لاستقباله ، فتعذر عليه أن يشق طريقاً وسط الصفوف المتراسة ، حتى اضطر أصدقاؤه أن يتخذوا له طريقاً من خلف المحطة ، لى يمكنوه من الخروج منها ، وما أن علم المستقبلون بخروجه حتى هرعوا إلى منزله بشارع شبرا رقم ٥٣ ، وهناك قابله فرحين مستبشرين ، وتعاقب الخطباء مرحبين بعودته ، شاكرين له حسن جهاده ، ورد الزعيم عليهم شاكرآ لهم جميل عواطفهم ، فكان هذا اليوم يوماً مشهوداً فى تاريخ الحركة الوطنية ، ولقد تأثر الزعيم من هذه الوطنية الصادقة ، وشكر الأمة على نبيل شعورها بكلمة بليغة تفيض وطنية وإخلاصاً ، قال فيها :

إلى الشعب الكريم

« يعجز قلبى ويقصر لسانى عن تأدية واجب الشكر للأمة المصرية الكريمة على مظاهر العطف التى قامت بها تكريماً لأحد أبنائها ، ولقد كنت أرجو ألا يعنى مصرى ، بمقابلتى والاحتفاء بمقدمى ، لأنى لم أفعل شيئاً فوق ما يجب على كل وطنى ، فأستحق بذلك الشكر والثناء ، وما أنا إلا أحد خدام الأمة الذين يدينون لبلادهم بحياتهم ، وليست هذه الحياة إلا وقفاً على الوطن العزيز ، فإذا وهبته إياها وضحيتها فى سبيل إسعاده لا أكون قد قمت إلا بالواجب المفروض

على كل مصرى منا ، ومن يتنحى عن القيام بواجب الوطنيين لأى سبب من الأسباب لا يستحق أن يتمتع بسعادة الانتماء إلى وطن من الأوطان ، كما قال وزير خارجية السويد فى مؤتمر السلام الأخير ، على أنى أن أنسى أبداً الدهر تلك المظاهرات الجليلة التى تفضل بها الشعب المصرى الكريم ، وأنى لا أعتبرها موجهة إلى شخصى فقط ، وإنما هى آية من آيات وطنية الشعب الصادقة ، الدالة على حياته ورقى شعوره ، الناطقة بوجوده وجهاده ، وفقنا الله جميعاً لنيل الحقيقين الشرعيين اللذين نسعى فى سبيلهما ، وهما الجلاء والدستور ، إنه لما نقول
سميع مجيب ،
محمد فريد

الفصل السابع

محاكمة الزعيم

وجهاهده عام ١٩١١

كانت مقدمات سنة ١٩١١ تنذر بما سينال الزعيم في خلالها من الشدائد والمكاره ، وكأن نور الإيمان قد كشف له عن الغيب ، فتنبأ بما تخبى له الحوادث ، وبما اعتزم أن يقابلها به ، إذ قال في ختام خطبته التي ألقاها في مؤتمر بروكسل : « إننا نعرف كيف نصبر على المكاره ، ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا ،

عاد الزعيم من أوروبا بمرفوع الرأس ، مشكوراً على جهاده ، وقابله الشعب بأعظم مظاهر الحب والتقدير ، كما تقدم بيانه ، وازداد تعلقاً به وتأيداً له ، فأثارت هذه المكانة العظيمة حفيظة خصومه ، وكانوا ثلاثة حلفاء أقوياء : الاحتلال ، والحديو ، والوزارة ، فرأى ثلاثتهم أن يقابلوا نجاح الزعيم بضربات شديدة ، لعلها ترهبه أو تلقى الرعب في نفوس أنصاره وأعوانه ، فتفرضهم من حوله ، ومن هنا جاءت سنة ١٩١١ بداية المحن الكبرى ، التي استهدف لها الزعيم ، ولكنه ثبت لهذه المحن ثبات الأبطال ، ومضى والمخلصين من أنصاره وتلاميذه ، في سبيلهم ، لا يثنيهم خوف ولا رهب ، ولا يغريهم نفع ولا رغب

تطور الحوادث

الاحتفال بالعام الهجري

احتفل الشباب من طلبة المدارس العالية والثانوية والخصوصية والمعاهد الدينية بالعام الهجري الجديد (١٣٢٩) برأسه الأستاذ أحمد بك لطفي ، وأقيم الاحتفال بدار التمثيل العربي مساء الأحد غاية ذى الحجة سنة ١٣٢٨ - (أول يناير سنة ١٩١١) - فتعاقب الخطباء من شباب الحزب الوطني ، على منبر الخطابة ، وألقى كلمة الختام الأستاذ أحمد بك لطفي

قصيدة خليل مطران

ونظم شاعر القطرين خليل مطران ، قصيدة عصماء في تحية ذلك العام ،
خاطب فيها شباب مصر ، ودعاهم إلى الاعتبار بما في هجرة الرسول الكريم من
المعاني الجليلة ، والأغراض السامية ، وأهاب بهم أن يضاعفوا جهودهم ، لبعث
الحياة في مصر والشرق ، وقد استهلها بقوله :

هلّ الهلال فحيوا طالع العيد	حيوا البشير بتحقيق المواعيد
يا حرف شك ستلقانا على ثقة	وقد عقدنا المني في نون توكيد
كأن حسنك هذا وهو رائعتنا	حسن لبكر من الأثمار مولود
لله في الخلق آيات وأعجبها	تجديد روعتها في كل تجديد

وختمها بقوله :

جوزوا على بركات الله عامكم	فقد تبدل منحوس بمسعود
رجاؤكم أبدا ملء النفوس فـا	ينفي بحسنّي ولا يوهى بتهديد
بدا الفلاح وفي هذا الهلال لكم	بشرى التمام لوقت غير ممدود
غدا نرى البدر في طرس السماء محـا	بخاتم النور زلات الدجى السود

جمعية السلام العام بوادي النيل

أراد الزعيم أن يصل مصر بمؤتمرات السلام ، التي تنعقد سنويا في أوروبا ،
فدعا إلى تأسيس جمعية باسم (جمعية السلام العام في وادي النيل) تكون لها
علاقة رسمية بمكتب السلام الدائم بمدينة (برن) عاصمة سويسرا ، وكان يقصد
من إنشائها تمهيد السبيل لاشتراك مصر في كل مؤتمر يعقده أنصار السلام ،
الداعين إلى احترام حرية الشعوب واستقلالها ، لإبراز مركز مصر الدولي بين
جمعية الأمم الحرة ، وقد لبى الدعوة كثير من رجالات مصر ، وتألفت هذه
الجمعية قبيل الحكم على الرئيس ، وتم تأليفها وهو في السجن ، وانتخب رئيساً
لها ، ثم قررت الاشتراك في مؤتمر السلام ، الذي كان مزعماً انعقاده بروما
في شهر أكتوبر سنة ١٩١١

المؤتمر الوطني

٢٠ يناير سنة ١٩١١

اجتمعت الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني بدار (العلم) بشارع الصنافيري (على باشا ذو الفقار الآن) صبيحة يوم الجمعة ٢٠ يناير سنة ١٩١١ برئاسة الزعيم ، وشارك المجتتمعون نحو ألفي عضو ، جاءوا من مختلف نواحي العاصمة والإسكندرية والأقاليم

خطبة الزعيم

ووقف الفقيد في هذا الجمع الحاشد ، وألقى خطبة جامعة عن تطور الحركة الوطنية ، في العام الماضي (١٩١٠) ، نقتطف منها مايلي ، قال في مستهلها :
« إخواني الأعزاء ، إني أعتبر نفسي من أسعد الناس ، لوقوفي بين أيديكم شارحا حالة حزبنا الموقر ، وما قام به من الأعمال ، ولاقاه من الصعوبات في مدى هذه السنة ، وبما يزيد حظي سعادة ، أني أقف بعد غيبة طالت ثمانية أشهر ، وهي مدة لم يسبق لي أن غبته من قبل عن الوطن والإخوان ، نعم ، لقد طالت رحلتي بأورربا في هذه السنة ، إذ زرت فرنسا وانجلترا وبلجيكا وبلاد الشمال ، وبالأخص مدينة استوكهلم عاصمة السويد ، ومدينة برلين ، وأخيرا دار الخلافة المعظمة ، وبها ختمت طوافي ، فسكان ختامه مسكا

« إخواني : مما يجعل لهذا الاجتماع شأننا خاصا ، أنه ختام المدة ، التي انتخبني الإخوان فيها ، خادما لهذه الحركة ، كما انتخبت اللجنة الإدارية ، لتسكون المديرية لها ، والمسددة لخطواتها في طريق الخدمة الوطنية ، بقدر ما يصل إليه اجتهادها ، ولقد أتممتنا مهمتنا ، واليوم نسلم إلى حضراتكم إدارة الحزب الوطني ، لتنتخبوا بدلنا من ترون فيه الكفاءة والاستعداد للاستمرار في خدمة البلاد ، وكونوا واثقين أيها الإخوان أننا نكون دائما إلى آخر نسمة من حياتنا ، وآخر قطرة من دمنا ، في أول صفوف المجاهدين المدافعين عن حقوق الوطن المقدسة ،

ثم انتقل إلى تطور الحركة الوطنية ، فقال :

« إخواني : إن الصعوبات التي اعترضتنا في هذه السنة لم تكن بأقل مما صادفناه في السنة التي قبلها ، فقد تألبت علينا الحكومة المصرية والحكومة الإنجليزية ، وانضمت إليهما الحكومة الفرنسية ، ولكن لم تقدر هذه الحكومات الثلاث أن تقف تيار الحركة الوطنية ، مع عظيم قوتها وجبروتها ، وهو دليل ساطع على أن القوة لا قدرة لها على مقاومة أي حركة فكرية ، ولا سيما إذا كان رائدها الحق والعدل والإخلاص ، كما هي حال حركتنا الوطنية المباركة

« اتخذت الحكومة حادثة الورداني سبباً لاضطهادنا ، وحبس كثير من أعضاء حزبنا ، وتفتيش منازلنا ، ولما لم تجد ما تركز عليه في محاكمتنا وبريء من اتهموا بمشاركة الورداني ، أصدرت الحكومة قوانين استثنائية تحاكم على القصد الجنائي ، خلافاً لما تقضى به شرائع العالم ، ومنعت المظاهرات ، وراقبت الخطب والروايات التمثيلية ، حتى خيل لأوروبا أن البلاد على أبواب ثورة كبرى ، وأن ذكر بعض الألفاظ أو الأسماء ، ربما يوقد النيران السكائمة تحت الرماد ، قابلنا كل هذه الأمور بقلب ثابت ، وبالهدوء والسكينة اللازمتين لمقاومة أعمال الحكومة مقاومة سلبية

حادثة كتاب (وطنيتي)

« ولما لم تظفر الحكومة بأدنى سبب تتخذ ذريعة لمطاردتنا ، انتهزت ظهور كتاب (وطنيتي) فرصة للإيقاع بالشيخ عبد العزيز جاویش ، فحكم عليه بالحبس ثلاثة أشهر ، فقضى شهر رمضان في السجن كما قضاه في السنة السابقة ، وفي يوم الاثنين المقبل تنظر محكمة الجنايات في القضية المرفوعة على ، بسبب المقالة التي كتبتها عن تأثير الشعر في الحركات الوطنية ، والتي وضعها الشيخ الغاياتي في صدر كتابه

تأسيس جريدة (العَلم)

« إخواني : بما قام به حزبنا في هذا العام ، من كبار الأعمال البالغة على

تضامن أعضائه وتضافرهم ، إنشاء جريدة (العلم) في أقل ما يمكن من الوقت ، وإصدار أول عدد منها بعد انفصالنا عن جريدة (اللواء) بسبعة أيام (١) وأتم عملون يا حضرات الإخوان أننا اضطررنا إلى هذا الانفصال لأسباب قضائية بين بعض ورثة المرحوم مؤسس اللواء وبعضهم من جهة ، وبين بعضهم وشركة اللواء من جهة أخرى ، أدت إلى تعيين حارس قضائي لإدارة الجريدة ، فأراد الحارس التدخل في سياسة الجريدة التي كانت لسان الحزب الوطني ، ورفض مراقبتنا لها في ظروف صعبة جداً ، وفي وقت كانت الحكومة تبذل فيه قواها لمطاردتنا وإيصال الأذى إلينا ما استطاعت ، فأصدرنا (العلم) ، وبرهننا للعالم أن حزبنا أقوى من أن يقبل أدنى مداخلية سياسية مهما كان شكلها ، ولكن لم تمهله الحكومة إلا ريثما صدر العدد الحادي عشر منه ، حتى وقفته شهرين بسلطة قانون المطبوعات ، فأصدرنا « العدل » ، و« الاعتدال » ، و« الشعب » ، ولم يعطل لسان الحزب الوطني يوماً واحداً ، بفضل إخلاص الإخوان وتفانيهم في خدمة الوطن العزيز ، ثم عاد العلم إلى الظهور بعد انقضاء الشهرين

صوت مصر في أوروبا

« كل هذه الصعاب أيها الإخوان لم تقل من عزمنا ولم تقل من هممتنا ، بل سافرت إلى أوروبا لأقف أحرارها على حقيقة الواقع وأغفهمهم ما نشكو منه ، ولأقنعهم بالدليل المحسوس أن مصر في هدوء وسكون ، وأنها لا تطالب إلا حقاً من طريق السلم ، وأنها لم تسكدر صفو الراحة العمومية ، وأن كل ما تشيعه إنجلترا في جرائدها تحت عنوان (القلق في مصر) كذب وبهتان ، يراد منه صرف أحرار العالم عن مساعدتنا أو العطف علينا ، ولقد قرأتم ما ألقىته بياريس وليون ولوندره واستوكهلم وبروكسل وبرلين ، من الخطاب التي شرحت فيها حالة مصر من كل الوجوه ، فوقف الأحرار على ما نشكو منه ، وعلموا أن الاحتلال لم يفد مصر ولا الأجانب أقل فائدة ، بل إنه وقف حركة التقدم التي

التي بدى فيها في أوائل حكم المرحوم توفيق باشا ، والتي لولا الاحتلال لجعلت مصر يابان الشرق الأدنى ، وأعظم دليل على أن عقلاء العالم ومحبي العدل في جميع البلاد يحترمون حركتنا ويقدرونها قدرها ، ما قرره مؤتمر السلام في أغسطس الماضي من إظهار عطفه على الأمة المصرية ، واحترامه لها ، واهتمامه ببحث مسألتها ، وإدراجها ضمن أعمال المؤتمر المقبل في أكتوبر سنة ١٩١١ ، ولا يخفى على حضراتكم مركز أعضاء هذا المؤتمر المبجل في العالم المتمدنين من فحول السياسيين وأكبر العلماء والمفكرين في خير الإنسانية ، فهل بعد ذلك يهملنا ما لا يزال يقوله بعض مأجوري الاحتلال عنا ، من أننا حزب طيش لا يستحق الالتفات أو الاهتمام ؟ دعوهم يقولوا ما يريدون

وكلكم تعلمون فائدة مؤتمر السلام العام ، وما يعود على بلادنا من جزيل الفوائد ، لو حصلنا بفضل مجهوداتنا ، على طرح المسألة المصرية ، على بساط البحث في مؤتمرات السلام السنوية ، وفي مؤتمر (الهاي) المشكل من مندوبي الدول ، إذ ربما نصل بهذه الطريقة السلمية الدولية إلى حل مشكلتنا المصرية ، لذلك شرعنا في تأسيس هذه الجمعية ، ونشرنا مشروع قانونها ، وستجتمع الجمعية العمومية ، لأول مرة في ١٥ فبراير المقبل للمناقشة في هذا المشروع ، وانتخاب لجنته الإدارية ، وإني أعتقد أنكم تشعرون معي بضرورة انضمامكم لهذه الجمعية ، حتى تكون أعلى صوتا ، ويكون منا مندوبون عديدون ، في المؤتمر المقبل ، الذي سينعقد في مدينة روما ، في شهر أكتوبر المقبل

مؤتمر بروكسل

وأخذنا بعد مؤتمر السلام ، في تجهيز معدات المؤتمر المصري الوطني بباريس ، وأعلننا عنه في جرائد أوروبا ، وذكرته في أحاديثي مع صحافيي باريس ، ودعونا إليه كثير آ من رجال السياسة وأعضاء مجالس النواب ، فلبى الدعوة أغلب المدعوين ، ووعدوا بالحضور ، وأصبح مؤتمرنا حديث الخواص في كل أمة ، ولذلك اهتمت به انجلترا ، وحسبت له ألف حساب ، بعد أن كانت جرائدها

تتظاهر باحتقاره ، وعدم الالتفات إليه ، وأرادت منع اجتماعه بباريس ، فأوعزت إلى وزارة فرنسا بمنعه ، ولبتت الحكومة الفرنسية طلبها ، فأبلغتنا قرار منع المؤتمر قبل موعد الانعقاد بأسبوع واحد ، ظانة أننا لانجد أمة كريمة حرة لاتخشى لومة لائم ، تفتح لنا أبوابها وتقابلنا بالترحاب والإكرام ، ولكن خاب فآلمهم ، فإن الأمة البلجيكية مدت لنا يدها مصافحة ، وقبلتنا على الرحب والسعة ، فعقد المؤتمر في اليوم الذي حدد له من قبل ، وهو يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ ، وحضره بعض أعضاء حزب العمال البلجيكي ، وتمت أعمالنا به على ما علمتموه من الانتظام والسكينة ، واهتمت به جرائد العالم الكبرى ، فأرسلت مندوبيها ليوافوها بأخباره تلغرافياً وتلفونياً ، ولم يحصل به والحمد لله ما يوجب أقل انتقاد ، وعما قريب تظهر مجموعة أعماله وماتلى فيه من التقارير ، وتوزع على جميع المشتغلين بالسياسة في العالم فتم الفائدة ويكثر أنصارنا

« يجب علىّ هنا أن أوجه عبارات الشكر وجميل الشناء ، إلى من حضر هذا المؤتمر من أعضاء مجالس النواب وعلى الخصوص حضرات من ترأس جلساته من أكابر النواب ، وهم المستر كبير هاردي زعيم حزب العمال الانجليزي ، والمسيو روانيه الفرنسي ، والمسيو هوبتمان الألماني ، وبالأخص المستر بلنت صديقنا القديم الذي وإن أقعده المرض عن الاشتراك معنا بجسمه ، لم يمنعه من الاشتراك معنا بقلبه وقلبه ، فلهم جميعاً من هذا المجتمع واجب الشكران ، ثم تكلم عن حادثة طنطا فقال :

« من الدلائل الجديدة على أن الحكومة لاتنوى الاعتدال في خطتها قبل الحركة الوطنية ، بل انها تريد استعمال الشدة طمعاً في إسكات صوت الحق مايسمونه بحادثة طنطا (١) ، تلك الحادثة البسيطة التي أراد مدير الغربية اتخاذها سبباً لإظهار جبروته وللانتقام ممن ينتقدون إجراءاته ، نعم إن هذه الحادثة وإن كانت بسيطة في ذاتها ، فإنها تدل من جهة أخرى على أن مجهودات الأحرار

قد أفادت ، وأن التعاليم الوطنية قد وصلت إلى شبان المدارس جميعها ، ولم تقتصر على طلاب المدارس العليا فقط ، كما تدل على درجة احترام الحكومة وكبار عمالها للحرية الشخصية ولحرمة المنازل ، ولولا قيام الأمة كرجل واحد واتفاق جرائدها المعتبرة على استهجان عمل المدير ، واعتباره مقياساً لكفاءته ، لآتى بما لم نسمع في عهد أظلم من ابتليت بهم مصر من الحسكام

تمثال مصطفى كامل

« سأذكر لكم الآن كلمة عن تمثال المرحوم مصطفى كامل باشا ، أما التمثال فقد تم عمله من الجبس ، وعرض في معرض الفنون الجميلة بباريس ، وشاهده كل من زار المعرض من إخواننا أثناء الصيف الماضي ، ولم يبق إلا عملية صبه من البرونز ، وعمّا قريب يصل إلى هنا ، وعند ذلك نسعى في الحصول على رخصة من الحكومة لإقامته في أحد الميادين العمومية ، وإن أبت علينا ذلك فـكـرنا حين ذاك في محل وضعه ، والمبلغ الذي جمع لهذه الغاية كاف وزيادة لإتمام هذا العمل

أعمال الحكومة في سنة ١٩١٠

« ولنبين الآن عما قامت به حكومتنا من الإصلاح في بحر السنة المنصرمة ، ماذا عملت في المعارف ؟ لا شيء مطلقاً ، حتى قلم ترجمة الكتب لم يتم إنشاؤه ، فقد عين له رئيس ولم يعين له موظفون ، وقلم الترجمة بإدارة الزراعة والصناعة عين لرأسه أجنبي عن اللغة العربية ، وبالاختصار لم يأت هذا القلم بأى عمل الآن ، هل أصبحت اللغة العربية لغة التدريس في جميع سنى الدراسة الثانوية ؟ كلا ، هل زيد عدد طلبة مدرسة الحقوق ؟ كلا ، فقد رفض كثير منهم بحجة عدم وجود المحلات الكافية لهم ، ومع ذلك نرى ميزانية المعارف في ازدياد مستمر ، فأين تذهب هذه الزيادة ؟ تزداد بها رواتب الموظفين الكبار ، وتشترى بها الأدوات من إنجلترا حتى إن اللوحات السوداء يوتى بها من بلاد المحتلين ، وبينما نرى الحكومة العثمانية تجعل التعليم الابتدائى إجبارياً ومجانياً مع ضعف

ميزانيتها ، وصرفها المبالغ الطائلة على الجيش والبحرية ، نجد حكومتنا تصرح بأنها لا تريد الإكثار من عدد المتعلمين الذين ينضمون إلى صفوف الأحرار ، بينما نرى الحكومة العثمانية تسن القوانين لترويج الصناعة الوطنية على الأجنبية حتى لو زاد ثمنها خمسة عشر في المائة ، نرى حكومتنا تنشيء في لوندرة ديوانا لمشتري جميع لوازمها من إنجلترا دون غيرها بالممارسة ، ويكلفها ذلك الديوان عشرة آلاف جنيه سنوياً ، فضلاً عما تدفعه من العمولة والسمسرة للوسطاء ، ومن يسمونهم بالخبراء الفنيين

« هل أتمت الحكومة تشكيل نظارة الزراعة التي بحجّ صوت نواب الأمة في طلبها ؟ كلا بل عين مدير انجليزى لمصلحة غير موجودة ، وسترون أن جميع موظفيها سيكونون من الإنجليز ، ماذا تم بنظارة الداخلية من الإصلاحات ؟ لا شيء مطلقاً إلا إذا اعتبرنا من باب الإصلاح إطلاق العنان لبعض المديرين في حض الآهالى ، أو إكراههم على الاكتتاب بمبالغ طائلة لعمل الزينات ، وحشد الأعيان على المحطات ، لمقابلة الزاهبين والوافدين ، والتدخل في المدارس الأهلية ، لإزهاق روح الوطنية بها ، بعد أن كان المديرون يعزلون إذا تدخلوا في مثل هذه الأمور

« أهذا ما يسمونه إطلاق الحرية لرجال الإدارة ؟ هل يعتبر من الإصلاح في الداخلية استبدال خبز المساجين بذلك الخليط من الذرة والحلبة ، الذى عافته نفوسهم ، وآثروا استقبال الرصاص بصدورهم على أكمله ؟ وهكذا الحال في جميع النظارات ، لم نر أى إصلاح أدخل عليها ، نعم نرى الوظائف تخلق ، والمرتبات تزداد سنوياً بمناسبة وبغير مناسبة . حتى أصبح عدد كبار الموظفين في الوزارات المصرية ، يربو على مثلهم في نظارات فرنسا أو ألمانيا مثلاً ، ميرانيتنا في ازدياد مستمر ، ولا جيش ولا بحرية ، ولا تعليم مجاني ، ومع ذلك لم يسدد شيء من دين الحكومة الباهظ ، بل لا تسكن الميزانية الاعتيادية لإسراف الحكومة ، ويصرف الباقي من الأموال الاحتياطية ، حتى نضب معين الخزانة ، وأصبحت الحكومة تسعى لإيجاد المال من أى طريق لسدّ نفهم

الإنجليز في السودان ومصر ، إننا لم نذس مسألة مد أجل شركة قناة السويس ،
والمتاعب التي لاقتها الأمة لإحباط مساعي الشركة ومروجي مصالحها من
مصريين وأجانب ، ولكن لله الحمد ، قد كملت مجهودات الأمة بالنجاح ،
وحفظ تراثها لبنائها ، وأظهرت « الجمعية العمومية » استعداد المصري لإدارة
شئون بلاده بنفسه ، واستحقاقه للدستور ، نعم ، قال ويقول أعداؤنا إن
رفض الجمعية لهذا المشروع رهن بعكس ذلك ، ولكنهم يعلنون أنهم كاذبون
فيما يقولون ، على أن أحرار العالم أعجبوا بقرار الجمعية واستحسنوه ، ومع ذلك
ماذا يهمنا ما يقوله المليون وسماستهم عنا إذا كانت ضمائرنا مرتاحة ، وكنا
معتقدين أننا قمنا بالواجب علينا نحو بلادنا ؟

« ماذا عملت الحكومة لتشجيع النقابات الزراعية ؟ لا شيء ، قدم حضرة
عمر بك لطفى للحكومة منذ سنتين مشروعا لتعديل بعض مواد القانون ،
تسميلا لتأسيس هذه النقابات ، ولكنها لم تنظر إليه إلى الآن ، لأنها لا تهتم إلا
بالمشروعات التي من ورائها تقييد الحرية ، أو مقاومة الحركة الوطنية

« أصبحت الحكومة الآن لا تهتم إلا بما يزيد سلطتها قوة ، ويقلدها أسلحة
جديدة تسكن بها الأفواه ، وتقطع بها الألسن ، وتحطم بها الأقلام

« ماذا عملت الحكومة في مسألة الجمارك ؟ هل عرضت المعاهدة التجارية
التي عقدتها مع ألمانيا على مجلس الشورى ، أو على الرأي العام ؟ إنها تبرم
المعاهدات بكيفية سرية ، ولا تراعى مصالح التجارة أو الصناعة الوطنية ،
ولا تهتم برأي الأمة مطلقاً

« هل سعت في تخفيف الضرائب عن أراضى الزراعة ، وتحميل الثروة
المنقولة جزءاً من الضرائب ؟ كلا ، كلا ، ودائماً كلا !

« ماذا عملت الحكومة لإصلاح المالية ؟ لا شيء فالميزانية هي هي ،
وتقسيمها ، وتبويبها كما وضعه الاحتلال منذ ثمان وعشرين سنة ، والمصروفات
في ازدياد مستمر بلا ضرورة ، والمرتبات في نمو متزايد ، ورؤساء المصالح
تزداد رواتبهم مئات الجنيهات كل سنة ، ويعين لهم مساعدون ووكلاء مساعدين ،

تعرض الميزانية على مجلس النظار ، فيقرها في نصف ساعة ، ثم ترسل إلى مجلس الشورى ، ويصدر بها الأمر العالى قبل ٢٥ ديسمبر من كل سنة ، بدون نظر لملاحظات مجلس الشورى ، فإن الميزانية تطبع وتوزع على المصالح قبل إعادتها من مجلس الشورى وإطلاعه عليها كما حصل ، فتبحث الملايين هنا وهناك ، وتنشأ السكك الحديدية فى القفار ، ويؤجل مد السكة الحديدية التى كان تقرر إنشاءها بين الصالحية والقنطرة ، كما أجل غيرها من المشروعات الهامة ، ولا تمد الخطوط الحديدية بين أسوان ووادى حلفا ، كل ذلك بدعوى عدم وجود المال ، ولو جمعنا زيادة الرواتب التى منحت فى هذه السنة جزافا لكبار الموظفين ، وما يعطى لشركة البواخر الإنجليزية أجرة نقل البريد ، وقدره أحد عشر ألف جنيه ، بعد أن كان ثمانية فى العام الماضى ، لسكنى مجموعها لإنشاء عدة مدارس يتعلم فيها آلاف من الشبان المصريين ، وإنى لو أردت الإطالة فى هذا الباب لتكلمت سحابة يومى ، ولم أوف الموضوع حقه

« وستدوم هذه الحالة مادامت الأمة محرومة مراقبة الحكومة ، ومادامت الحكومة تحت سيطرة الأجانب ، ومادام رجال الحكومة يعبدون السلطة ويحجرون بعبادتهم لها ولا ينخشون للأمة انتقاداً ولا يحسبون لها حساباً ، ومادام الاحتلال يخدم من بيننا من يقبلون الوظائف ليكونوا آلة فى يد رجاله يصدعون بأمرهم ، ويدوسون بأرجلهم حقوق الأمة ، ولا يحترمونها رأياً

وأمـلنا كثيراً فى مجالس المديرىات ، وقد قامت بالواجب عليها والله الحمد ، وأسست المدارس ، ومنها من قرر البعثات للخارج ، ولولا تدخل بعض المديرين فى أعمالها بصفة غشوم ، لقامت بفوائد أكثر وأعم ، مع فساد طريقة الانتخاب وحصره فى أصحاب الأطيان ودافعى الضرائب ، فما بالك لو أطلق من هذه القيود وجعلت الشهادات العلمية معادلة للمال على الأقل ،

الدعوة إلى المقاومة السلبية

ثم دعا إلى المقاومة السلبية قائلاً :

« سيقول معارضونا إن الاحتلال مانع للحكومة عن السير فى طريق

إصلاح البلاد بالكيفية المرغوبة ، وإن النظار مضطرون لإطاعة أوامر المحتلين أو يستقيلوا ، قولوا الى بحكمكم: أى سلطة فى العالم يمكنها أن تذكره النظار على التوقيع على ما يعتقدونه مضرأ ببلادهم وأبناء وطنهم ، أو يكرههم على البقاء فى مناصبهم إذا أرادوا اعتزالها ؟ لم يخلق الله هذه السلطة الآن ، فمن لنا بنظارة تستقيل بشهامة ، وتعلن للعالم الأوروبى أسباب استقالتها ؟ نعم لو استقالت وزارة بهذه الصورة ولو لم يوجد بعد ذلك من المصريين من يقبل منصب الوزارة مهما زيد مرتبه ؛ إلا إذا أعلن الدستور ، لنلناه على الفور ، أو لدخلت المسألة المصرية فى أزمة جديدة توجب تدخل الدول ذوات المصالح فى مصر ، وحلها بكيفية تضمن استقلال البلاد ، ولكن ما دام يوجد بيننا من يطيع أوامر الإنجليز ، ويقبل أن يكون آلة للمحتلين ومنفذاً لأوامرهم ، ومادام يجد مثل هؤلاء من الأمة كل احترام وإجلال ، فلا نرى من المحتلين إلا كل احتقار لمطالبنا ، فعلى الأمة أن تنظر فى الأمر بما يستحقه من العناية ، وأن تترك الاشتغال بصغائر الأعمال ، وتنبد الشقاق والتباغض ، وتتحد كرجل واحد ، وتأخذ بيد الوطنيين الذين وقفوا حياتهم على خدمتها ، وتعامل كل خائن أو منافق بما يستحق من الاحتقار والامتهان ، وفى هذه الطريقة السلامة ، وفى غيرها الندامة والحسرات ، وفقنا الله لما فيه خير الوطن وسعادته ، إنه لما نقول سميع مجيب ،

انتخاب الفقيد رئيساً مدى حياته

وقد قوبلت الخطبة فى معظم مواضعها بالتصفيق الحاد والهتاف المتكرر من جميع الحاضرين ، ثم جاء دور انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة الإدارية ، إذ كانت مدة انتخابهم ، وهى ثلاث سنوات طبقاً للأئحة الحزب ، قد انتهت فى ختام سنة ١٩١٠ ، فوقف على فهمى كامل بك ، وألقى كلمة حماسية ، دعا فيها الجمعية العمومية إلى إعادة انتخاب الفقيد رئيساً ؛ وقوبلت كلمته بالتصفيق والتأييد ، وانتخبت الجمعية بالإجماع فريداً رئيساً مدى حياته ، وأعلن القرار بين تصفيق الحاضرين جميعاً وهتافهم للرئيس

ولما كانت المادة الأولى من لائحة الحزب تقضى بانتخاب الرئيس لمدة ثلاث سنوات ، فقد اقترح على فهمى كامل بك تعديل هذه المادة ، بالنسبة للمترجم ، طبقاً لقرار الجمعية العمومية ، فوافقت الجمعية على ذلك

انتخاب اللجنة الادارية

وجرت الانتخابات لأعضاء اللجنة الإدارية ، فأعطيت أوراق الانتخاب للحاضرين ليكون الانتخاب بمحض الحرية والرضا ، وألفت لجنة لفرز الأصوات من كل من : على فهمى كامل بك ، والشيخ عبد العزيز جاويش ، وعبد اللطيف بك الصوفانى ، واسماعيل بك لبيب ، والدكتور نصر فريد ، وأمين افندى الرافعى ومصطفى افندى الشوربجى ، ومحمد افندى زكى على ، واحمد افندى الصدر ، وأمين افندى فتحى ، وتولت هذه اللجنة بعد انتهاء الاجتماع فرز الأصوات وتعدادها ، فأسفرت نتيجة الفرز عن انتخاب اللجنة الإدارية على النحو الآتى (١) :

على فهمى كامل بك ، أحمد بك لطفى ، عبد اللطيف بك الصوفانى ، يوسف بك حافظ ، عبد الحميد بك عمار ، على بك المنزلاوى ، اسماعيل بك لبيب ، عبد الرحمن افندى الرافعى ، محمود بك الشيشينى ، محمد على علوبة بك ، عبد الله بك طلعت ، محمد بك أحمد الشريف ، محمد افندى توفيق العطار ، محمود بك فهمى حسين ، على بك حافظ ، حسن بك خيرى ، الدكتور اسماعيل صدقى بك ، محمد عبد اللطيف بك ، ابراهيم باشا حلیم ، الدكتور محمود ناشد بك ، محمد بك ابراهيم خليفة ، اسماعيل بك حافظ ، اسماعيل بك الملوانى ، فؤاد بك سليم الحجازى ، حسين بك فهمى بهجت ، محمد بك حافظ رمضان ، مصطفى افندى الشوربجى ، ملوم بك السعدى ، محمد افندى زكى على ، حافظ بك المنشاوى

الاحتجاج على الاحتلال

وقررت الجمعية العمومية تجديد الاحتجاج على الاحتلال وعلى اتفاقية السودان ، ومطالبة الخديو بالدستور ، وأرسلت البرقيات بذلك

مأدبة الكونتنتال

وأقام الحزب مأدبة بفندق الكونتنتال ، مساء يوم ٢٠ يناير سنة ١٩١١ مناسبة انعقاد الجمعية العمومية ، حضرها نحو مائة وعشرين من أعضاء الحزب ، يتقدمهم أعضاء اللجنة الإدارية ، ورؤساء اللجان الفرعية ، وخطب فيهم الرئيس ، وعلى فهمى كامل بك ، والشيخ عبد العزيز جاويش ، وقد استطرد الشيخ جاويش في خطبته إلى الأيام التي قضاها في السجن ، وما عسى أن يلحق الرئيس أو ينتظره ، إذ كان محمداً لمحاكمته يوم ٢٣ يناير ، أى بعد يومين من الاجتماع ، فابتسم الزعيم لهذه الإشارة ، فقال الشيخ جاويش إنه يسر لرؤية الرجال يبسمون لما ينزل بهم من الشدائد ، فيستوى لديهم الرخاء والشقاء ، ولا تؤثر فيهم المحن والمصاعب

محاكمة الزعيم

٢٣ يناير سنة ١٩١١

أسلفنا القول أن الوزارة انتهزت فرصة ظهور كتاب (وطنيتي) للشيخ على الغياثي في يوليو سنة ١٩١٠ ، فأوعزت إلى النيابة بإقامة الدعوى العمومية على المؤلف ، وعلى الفقيد ، والشيخ عبد العزيز جاويش ، لسكتائيهما مقدماتين لهذا الكتاب ، ومن الثابت أن الزعيم كان قد كتب مقدمته دون أن يطلع على محتويات الكتاب ، وقبل أن يتم الأستاذ الغياثي وضعه ، وسلمها إليه في فبراير سنة ١٩١٠ ، أى قبل إعداد كتابه للطبع ، ثم سافر إلى أوروبا في ٥ مايو وظهر الكتاب في يولييه ، فلم يكن من سبيل إلى أن يراقب ما يحتويه الكتاب ، أما المقدمة في ذاتها فليس فيها ما يؤاخذ عليه ، وهذا نصها :



مأدبة المؤتمر الوطني — بفندق الكوكتيتال — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١١ (انظر ص ٢٧٢)

وزى الرئيس محمد فريد فى الصدر ، يحيط به : أحمد بك لطفي ، على فهي كامل بك . يوسف بك حافظ . محمد بك التيجي .
 الشيخ عبد العزيز حاروش . اسماعيل بك حافظ ، ومن الواقفين خلفه : الأستاذ عبد الرحمن الرافعي . محمد بك عبد اللطيف . اسماعيل بك
 لبيب . محمد بك أحمد الشريف . عبد الله بك طلعت . الأستاذ عبد المنصور متولى ، ومن الجالسين على المائدة البسرى فى الصورة : الدكتور
 نصر فريد بك . الأستاذ أحمد حلمي . الأستاذ أحمد فؤاد . الأستاذ محمد صادق عنبر . أمين بك الراقصى . الأستاذ أحمد وافي . الشيخ
 مصطفى نوح . أحمد أفندى راشد . الأستاذ مظهر أبو العز . عبد الرحمن بك جاهد . طاهر اللوزى بك . محمد أمين يوسف بك . ابراهيم
 بك عيان أرفاوط . عبد الحليم العلابى بك ، ومن الجالسين على المائدة اليمنى الأستاذ محمد على المهندس الخ الخ

تأثير الشعر في تربية الأمم

« الشعر من أفعال المؤثرات في إيقاظ الأمم من سباتها ، وبث روح الحياة فيها ، كما أنه من المشجعات على القتال ، وبث حب الإقدام والمخاطرة بالنفس في الحروب ، ولذلك نجد الأشعار الحماسية من قديم الزمان شائعة لدى العرب وغيرهم من الأمم المجيدة كالرومان واليونان وغيرهم

« وليس من ينكر أن الأنشودة الفرنسية التي أنشأها الضابط الفرنسي (روجيه دي ليل) وسميت المرسلين كانت من أقوى أسباب انتصار فرنسا على ملوك أوروبا الذين تألبوا لإخماد روح الحرية في مبدأ ظهورها

« لذلك كتب الكتّابون منا كثيراً في ضرورة وضع القصائد والأغاني الوطنية ، ليحفظها الصغار ، ويترنموا بها في أوقات فراغهم ، ولينشدوها في ساعات لعبهم ، بدل هذه الأغاني والأناشيد التي يرددوها أطفال الأزقة ، خصوصاً في ليالي شهر رمضان المبارك ، كما كتبوا في لزوم تغيير الأغاني التي تلمشد في الأفراح ، وكلها دائرة حول نقطة واحدة ، هي الغرام ، ووصف المحبوب بأوصاف ما أنزل الله بها من سلطان

« لقد كان من نتيجة استبداد حكومة الفرد ، سواء في الغرب أو في الشرق ، إماتة الشعر الحماسي ، وحمل الشعراء بالعطايا والمنح على وضع قصائد المدح البارد ، والإطراء الفارغ للملوك والأمراء والوزراء ، وابتعادهم عن كل ما يربى النفوس ، ويغرس فيها حب الحرية والاستقلال ، كما كان من نتائج هذا الاستبداد خلو خطب المساجد من كل فائدة تعود على المستمع ، حتى أصبحت كلها تدور حول موضوع التزهيد في الدنيا ، والحض على الكسل ، وانتظار الرزق بلا سعي ولا عمل

« تنهت لذلك الأمم المغلوبة على أمرها ، فجعلت من أول مبادئها وضع القصائد الوطنية ، والأناشيد الحماسية باللغة الفصحى للطبقة المتعلمة ، وباللغة العامية لطبقات الزراع والصناع وسواهم من العبال غير المتعلمين ، فكان ذلك من أكبر العوامل على بث روح الوطنية بين جميع الطبقات ، ويسرنى أن هذه

النهضة المباركة سرت في بلادنا ، فترك أغلب الشعراء نظم قصائد المديح للأمراء والحكام ، وصرفوا همهم ، واستعملوا مواهبهم ، في وضع الأشعار الوطنية ، وإرسالها في وصف الشئون السياسية ، التي تشغل الرأي العام ، وقد لاحظت (وطنيتي) في طليعة هذه النهضة الميمونة الرشيدة

« وما يزيد سروري ، أن شعراء الأرياف وضعوا عدة أناشيد وأغان في مسألة دنشواي وما نشأ عنها ، وفي المرحوم مصطفى كامل باشا ومجهوداته الوطنية ، وفي موضوع قناة السويس ، ورفض الجمعية العمومية لمشروعها ؛ وأخذوا ينشدونها في سمرهم وأفراحهم على آلائهم الموسيقية البسيطة ، وهي حركة مباركة إن شاء الله ، تدل على أن مجهودات الوطنيين قد أثمرت ، ووصل تأثيرها إلى أعماق القلوب في جميع طبقات الأمة ، وتبشر باقتراب زمن الخلاص من الاحتلال ، ومن سلطة الفرد ياذن الله

« فعلى حضرات الشعراء أن يقلعوا عن عادة وضع قصائد المديح في أيام معلومة ومواسم معدودة ، وأن يستعملوا هذه المواهب الربانية العالية في خدمة الأمة وتربيتها ، بدل أن يصرفوها في خدمة الأغنياء ، وتمليق الأمراء ، والتقرب من الوزارة ؛ فالحكام زائلون ، والأمة باقية ؛ والسلام على من سمع ووعى ، ووفق لخدمة بلاده وسعى ، فإن سعيه سوف يرى ، ثم يُجزاه الجزاء الآوفي ،

محمد فريد

هذه هي المقدمة التي حوكم الزعيم من أجلها ، فهما قلبت الطرف في عباراتها ، لا تجد فيها أية مسئولية قانونية ، ومع ذلك عدته النيابة شريكا للمؤلف في التهمة ، وبدأت بمحاكمة الشيخ عبد العزيز جاویش ، والشيخ الغياثي في شهر أغسطس سنة ١٩١٠ ، حيث كان الزعيم في أوروبا كما تقدم بيانه ؛ وكان الحكم على الشيخ جاویش نذيراً بالمصير الذي ينتظر الزعيم بعد عودته ، ولعل الحكومة كانت تقصد تهديده بهذا المصير ، فلا يعود من أوروبا ، وأشاع خصومه أنه اعزم أن لا يعود خوفاً من الحكم عليه ، فنفى هذه الإشاعة وهو في أوروبا ، ونفاها عنه في مصر أصدقاؤه والأقربون ؛ وقد بلغ من تأصل الوطنية الصحيحة في بيت

الزعيم أنه تلقى من كبرى كرماته خطاباً بتاريخ ١٤ أغسطس ، ترغب إليه في الحضور، قالت :

« ولنفرض أنهم يحكمون عليك بمثل ما حكموا به على الشيخ عبد العزيز جاویش ، فذلك أشرف من أن يقال بأنكم هربتم ، وما تحملتم الهوان في سبيل وطنكم ، ، وختمت خطابها بقولها : « وأختم جوابي بالتوسل إليكم باسم الوطنية والحرية ، التي تضحون كل عزيز في سبيل نصرتها أن تعودوا ، وتتحملوا آلام السجن »

فهذه البطولة التي تتجلى في ذلك الخطاب الكريم هي ثمرة الوطنية الحققة التي غرسها الزعيم في أقرب الناس إليه ، وأعزهم لديه

لم يكبد الزعيم يعود إلى مصر في أواخر ديسمبر سنة ١٩١٠ ، بعد جهاده المجيد في أوروبا ، حتى أخذت النياية العمومية تحقق معه ، وقد تولى هذا التحقيق محمد توفيق نسيم بك (باشا) ، فاستجوبه يوم ٤ يناير سنة ١٩١١

ومن المؤلم حقاً أنه بينما كان الفقيد يجاهد في أوروبا ويتحمل المتاعب والمشاق في سبيل الدفاع عن قضية الوطن ، كانت الوزارة تدبر له هذه المحاكمة التي انتهت بدخوله السجن ، فلعل هذه هي المكافأة التي أعدتها له الوزارة مقابل جهاده الشاق الطويل ، وهكذا أقامت النيابة الدعوى عليه بتهمة أنه حسن كتاب (وطنيتي) وامتدحه ، بأن كتب مقدمة له تحت عنوان (تأثير الشعر في تربية الأمم) ، وأن هذا الكتاب يحتوى على أمور معاقب عليها قانوناً

نظرت القضية أمام محكمة جنايات مصر يوم ٢٣ يناير سنة ١٩١١ ، فانعقدت المحكمة برئاسة المستر دابروجلي ، وعضوية كل من أحمد ذى الفقار بك وأمين بك على ، وجلس في كرسي النيابة محمد توفيق نسيم بك ، وحضر الزعيم غير مصطحب أحداً من المحامين ، اكتفاء بأقواله في التحقيق ، وأن التهمة في ذاتها لا أساس لها من الحق والقانون ، فلا تحتاج إلى دفاع

وقد سأله رئيس الجلسة عنها ، فأجاب قائلاً :

« في الوقت المنسوب إلىّ فيه تقرّظ الكتاب كنت غائبا عن مصر ،
لأنه ظهر في آخر يونيه ، وأنا سافرت إلى أوروبا في ٥ مايو . أما المقالة فكتبتها
قبل صدور الكتاب ، ولا علم لي بالمسائل التي فيه ، لأن كثيرا منها حدث ونظم
شعره في غيابي ، ولما كتبتُ المقالة كتبتها باعتقاد أنها مما لا يعاقب عليه القانون ،
فقال رئيس الجلسة : إنه لا يمكن لواحد أن يكتب عما لا يعتقده فكتابتك

تدل الاستحسان لما في الكتاب

فأجاب الزعيم : « أنا لم أحسن الكتاب ، لأنني كتبت المقالة بدون أن
أعرّض لما في الكتاب ، وهي مما يصح أن ينشر في جريدة أو مجلة أو كتاب ،
وأنا قصدت بكتابتني الشعر من حيث هو ،

الحكم

وبعد أن انتهت المناقشة وقف محمد توفيق نسيم بك وترافع مرافعة
استغرقت خمسا وثلاثين دقيقة ، أسرف فيها في الاتهام ، وأظهر ما لا يليق من
الشماتة بالرئيس ، ثم خلت المحكمة للمداولة ، وبعد بضع دقائق عادت وأصدرت
حكمها بحبس الزعيم ستة أشهر مع النفاذ

قوبل الحكم بالسخط والمقت ، وعم الدهش أنصار الزعيم وخصومه على
السواء ، وبدأ أثر ذلك كله في الصحافة الوطنية والأجنبية معا ، ذلك أن أحدا
لم يكن يتوقع الحكم بإدانة الرئيس ، بثله الحكم عليه بهذا الحكم الصارم ، وتبين
للجميع أن القصد من رفع الدعوى العمومية لم يكن محاكمته على أمر معاقب
عليه ، وإنما هو التنكيل به وبالحركة الوطنية ، وإلقاء الرعب والفرع في
صفوف أنصارها ، لينصرف الناس عنها ، تقاديا من مثل هذا الاضطهاد
الذي لقيه الرئيس ، وقد تجلى هذا الغرض في ملابسات القضية وفيما
أشارت إليه بعض الصحف الموالية للاحتلال ، فقد ذكرت أن رئاسة
فريد هي التي جعلته يقوم بدور هام في الواقعة التي اعتبرها القضاء معاقبا عليها ،
وأن هذا الدور لا يقف عند هذه المقدمة التي كتبها ، وإنما ترجع مسؤوليته إلى
أبعد من ذلك ، فهي راجعة إلى الخطة التي رسمها لحزبه ، وإلى المبادئ التي

نشرها بواسطة لسان حزبه ، وإلى الخطب التي ألقاها ، والتأثير الذي أوجده
في نفوس أنصاره

وهذا القول معناه أن الزعيم لم يحاكم من أجل المقدمة التي كتبها ، بل من
أجل موقفه العدائي من الاحتلال والحكومة ، وأن الغرض من محاكمته إنما
هو إرهابه ومعاقبته على إخلاصه في جهاده

ولقد اشترك في هذا الاضطهاد الحلفاء الثلاثة الذين جمعتهم سياسة
الوفاق ، وهم الاحتلال ، والخديو ، والوزارة ، وبما يؤسف له أن يشترك
الخديو والوزارة في هذا الظلم ، وكان الأشرف لتاريخ مصر أن ينفرد به
الاحتلال ، بأن يصدر هذا الحكم عن محكمة عسكرية بريطانية ، أما أن تصدر
المحاكمة عن النيابة العمومية ، ومحكمة الجنايات المصرية ، فهذا الذي يلقي على
الهيئات المصرية ، والأشخاص المصريين الذين اشتركوا في هذه المأساة تبعة
هائلة ، إذ كيف يقابلون جهاد الفقيد في سبيل مصر وتحمله المشاق والتضحيات
في هذا الجهاد بهذا الظلم الصارخ ؟ وهو لم يكن في جهاده يحارب الخديو
ولا الوزارة بالذات ، بل كان يحارب الاحتلال ، فكيف استساع الفريقان
أن يكونا أداة الظلم والاضطهاد لحساب الاحتلال ؟ ولم يكن ثمة شك في اشتراك
الخديو والوزارة في هذه المأساة ، لأن إقامة الدعوى العمومية على زعيم الحركة
الوطنية ، لا يمكن أن تنفرد بها النيابة العمومية وأن يكون الموعز بها هو
الاحتلال وحده ، بل إن مثل هذه القضية السياسية الهامة لا تقام إلا بموافقة
الحكومة ، وبتوجيه منها ، ولقد كان يحمل بالخديو أن يذكر للحركة الوطنية
فضلها عليه في إقصاء اللورد كرومر خصمه العنيد عن منصبه ، كما كان يحمل
بسعد ، وقد كان يتولى وزارة الحقانية ، أن لا يأمر بهذه المحاكمة ، ولا يقر
إقامة مثل هذه الدعوى ، وهو المدين بمركزه في الوزارة للحركة الوطنية ، إذ
لولا جهاد مصطفى وفريد في حادثة دنشواي لما تطورت سياسة الاحتلال ،
ذلك التطور الذي كان من أولى نتائجه تعيين سعد بك زغلول المستشار بمحكمة
الاستئناف وزيراً للبعارف ، فليس يخفى أن الحكومة البريطانية قررت تعديل

سياستها بعد هذه الحادثة ، وكانت تعلم أن من أسباب سحق الأمة على هذه السياسة حصر السلطة في أيدي المعتمد البريطاني والمستشارين الإنجليز ، فأرادت أن تسند بعض المناصب الكبيرة إلى الأكفاء من المصريين ، وترك لهم جانباً من السلطة ، لعلها بذلك تخفف من سحق الأمة على الاحتلال ، وتجذب في الوقت نفسه إلى صفها بعض رجالات مصر ، ومن المحقق أن اللورد كرومر هو المقترح تعيين سعد بك زغلول وزيراً للبعارف . وهذه واقعة مسلم بها من الجميع ، وقد صدر الأمر العالي بتعيينه في أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، فملا بسات تعيينه تدل على أنه نتيجة من نتائج حادثة دنشواي ، لأن سعداً كان مستشاراً بمحكمة الاستئناف منذ سنة ١٨٩٢ ، واللورد كرومر كان معتمداً لـ إنجلترا في مصر منذ سنة ١٨٨٣ ، ومع ذلك لم يفكر في إسناد الوزارة إلى سعد بك زغلول المستشار ، الذي كان منقطعاً إلى قضائه في محكمة الاستئناف ، فالتفكير في تعيينه بعد وقوع حادثة دنشواي بنحو أربعة أشهر دليل على أنه أثر من آثارها ، وهو جزء من التغيير الذي انتوت الحكومة البريطانية إدخاله في سياستها بمصر عقب الحادثة ، ومن هنا يمكنك أن تدرك ما لمصطفى وفريد من الفضل في هذا التعيين وصفوة القول ان محاكمة الفقيد في هذه التهمة كانت مأساة قضائية ، كما كانت مأساة وطنية وأخلاقية ، تلقى ظلاً كشافاً على تاريخ الحركة الوطنية

الزعيم في سجنه

أما فريد ، فقد تلقى الحكم بقلب ثابت ، وجأش رابط ، وقد استمع إلى الحكم في الجلسة ، فلم يفارقه هدوءه الذي كان يلزمه من قبل ، ولم يبد منه أى جزع أو وهن ، وأسلم نفسه إلى النيابة في طمأنينة وسكينة ، وطلب وهو ذاهب إلى السجن (١) بعض كتب ليطالعها ، وحضر هذا المشهد المؤثر كثيرون من أنصاره وتلاميذه الذين شهدوا الجلسة من أولها إلى آخرها ، فبدت عليهم مظاهر

(١) سجن الاستئناف بباب الخلق حيث قضى مدة حبسه .



(الزعيم في سجنه)

(انظر ص ٢٨٠)

صورة للزعيم محمد فريد في حوش سجن الاستئناف بباب الخلق ، حيث قضى مدة حبسه
(من ٢٣ يناير ١٩١١ إلى ١٧ يولييه سنة ١٩١١)

الجزع والوجوم ، إذ صدمهم هذا الحكم بما لم يكونوا يتوقعون ، فلم يكتموا
حزنهم وألمهم ، وأجهش بعضهم بالبكاء حين رأوا الرئيس في طريقه إلى
السجن ، فلامهم رحمه الله على جزعهم ، وطلب إليهم الثبات والشجاعة، ونصح
لهم أن يحتملوا الحكم بالجلد والصبر

واجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني يوم الحكم وقررت (١) أن
تطلب إلى الأمة مقابلة هذا الحكم بالثبات وأن تنصح لها بالإخلاص إلى الهدوء
والسكينة (٢) طلب إعادة الدستور من الخديو
وانتهت رسائل العطف والولاء على الرئيس من كل صوب ، وفاضت بها
أنهار الصحف

قصيدة أحمد نسيم

ونظم الشاعر أحمد نسيم قصيدة بليغة بعنوان (إلى الرئيس في سجنه) ،
عبر فيها عن الشعور العام بإزائه أصدق تعبير ، قال :

يا ليت سجنك لم يكن بمقدّر	فاصبر على المقدور ستة أشهر
قد جلّ رزه الشعر حتى خلّته	بعض الرثاء وأنت لما تقهر
لولا احترام الحاكمين وحكمهم	لجعلته مثل الشواظ الأحمر
أقصرّت في ما قلت حتى لم تسل	أمقصراً أم كنت غير مقصر
وتركت أقيال الدفاع فلم تعن	بالمدره المشهور أو بالأشهر
يكفيك عطف العالمين ووجدهم	من أكبر يطاء الثرى أو أصغر
حتى لقد ماد البقيع ويثرب	وتزلزلت أرض الصفا والمشر
والتاع قلب محمد لمحمد	رب المحامد والعلا والمفخر

* * *

إني نظرتك في اتهامك واقفاً	فظننت أنك واقف في المنبر
لتقول شعبي أو بلادى إننى	لهوا كما بين اللظى المتسعر
ولقد رأيتك جالساً مستتبسلاً	خلف الشباك جلوس من لم يذعر

فرايت في هذا الشباك معانياً فهي العرين وأنت أجراء قسور
ولقد لمحتك ماشياً في ثلة تعز يديهم بقدر أوفر
فسألت هل هذا المسور خالد ، أم « جوهري » يختال بين العسكر

أفريد يا ابن الأكرمين تحية من شاعر بسوى الأسى لم يشعر
في مصر قوم ناوأوك بشرهم فردد مكايدهم إليهم وانحر
ذكروك في حب البلاد وأهلها ما قيمة الإنسان إن لم يذكر
لو كنت ممن تاجروا بضميرهم للعبت لعباً بالنضار الأصفر
أو كنت ممن يطلبون مراتباً لشأوت في العلياء نجم المشتري
وسبقت أجرام السماء وفتتها من مظلم في ذاته أو نير

أحمد كن في النوائب ضيفاً مستجمعاً للطاريء المتنمر
إن بت أنت من الفوادح جازعاً ما فضل مفتول الذراع غضنفر
أشرق لعلك بين سجنك مشرقاً تهدي سبيل الطارق المتنور
فالشعب بعدك بات ينتجع العلا وغداً مناه ورود هذا الكوثر
أنعم بسؤددك العظيم ومرحباً بك من كريم الأصل زاكى العنصر
أعز علينا يا ابن « أحمد » حالة جاءت بعيش بالهموم مكدر

فكانه بدرٌ يحجب نوره ظلمات غيم في السماء كنهور
أو درة مكنونة في زاخر أو دمة مخبوءة في محجر
أو زهرة فيحاء خيف ذبولها وضياح نفحتها إذا لم تستر
أو ناظر غمضت عليه جفونه حذراً عليه من القذى والعشير
أو أنت سر الكائنات محجب أو بعض مكنون القضاء المضمر

إلى أن قال :

أحمد ما أنت أول مبتلى
إني عهدتك خير من يسدى الورى
فاشهر لدى الأهوال عزم ما صادقا
ما الناس إلا اثنان ذاك ميسر
جلّ الإله فقد أرانا علمه
بانت مراحمه بأكمل رونق
لولا الفؤاد وما أصاب دفينه
لولا مراس الداء صغت قصيدة

بالفادحات من الزمان الأكدر
رأيا وخير مفكر ومدبر
فلرب عزم كالحسام الأبتز
للصالحات وذاك غير ميسر
من كل شيء فى الوجود مسخر
وبدت مآثره بأجمل مظهر
ما كنت عن ذكراك بالمتأخر
أربت على شعر الأديب المكثر

عفواً رئيس المخلصين فإننى
قد جئت أزجى فى القريض خريدة
عطرية فيحاء طوراً عن شذا
فيها معان صاغها لك مبدع
فاخلع عليها من خلالك نفحة
لى فيك ملء الخافقين لآلى
فعليك منى ما حييت تحية

ما رمت إلا جل عفوك فاغفر
قد بات يحسدنى عليها البحترى
ورّد وطورا عن أريج العنبر
جم اليسان خياله لم يحصر
حتى تنوع بنفح مسك أذفر
زهر تبيع بها الرواة وتشترى
وسلام كسرى فى الملوك وقصر

وقد شعر الوزراء وأنصارهم أنهم ارتكبوا أمراً إداً بالحكم على الرئيس،
واستهدفوا لسخط الرأى العام ، فأعلنوا أنهم يريدون إصدار عفو عنه ،
وأوفدوا إليه فى سجنه من ينبئه بذلك ، فجاءه كولس باشا مدير مصلحة
السجون ، وخلا به فى غرفته ، وسأله عما يحتاج إليه من أسباب الراحة ،
وأجابه إلى كل ما طلب فى هذا الصدد ، ثم أمر عبد الرحمن أفندى سرى مأمور السجن
بالابتعاد عنهما ، ففعل ، وبدأ كولس باشا يتحدث إليه بالفرنسية قائلاً : « إني
أسعى للعفو عنك إذا وعدت بتغيير خطتك » ، فأجابه الفقيد : « إن ما تطلبه

مستحيل ، فعدل كولس باشا وقال : « إني لا أطلب منك تغيير مبادئك بل تخفيف لهجتك » ، فرفض ، فقال له كولس باشا : « أنت تريد إذن قضاء الستة الشهور في السجن » فقال الزعيم : « نعم وأزيد عليها يوماً إن أردتم » ، فأدرك كولس باشا أن لا سبيل إلى مساومته وانصرف

وأكثرت بعض الصحف وبخاصة (الجريدة) ، وكان مديرها الأستاذ أحمد لطفي السيد بك (باشا) من التحدث عن العفو والدعوة إليه ، فقال الفقيد إلى محدثيه : « أرجو أن تبلغوا لطفي بك السيد أن يتحاشى طرق هذا الموضوع ، فإن هذا ما لا أقبله ولا أرغب فيه » ،

وبعد بضعة أسابيع زاره في السجن الدكتور عثمان بك غالب ، موفداً من قبل الخديو ، ليعرض عليه من جديد مسألة العفو ، وقال له : إن الخديو مستعد للعفو عنه ، ورغب إليه أن يقدم طلباً بذلك ، فلامه الزعيم على مسعاه في هذا الصدد ، وقال له : « أنا لا أطلب العفو ، ولا أسمح لأحد من عائلتي بطلبه عني ، وإذا صدر العفو فلا أقبله » ،

وقضى الزعيم مدة حبسه الطويلة في سجن الاستئناف بسبب الخلق ، قضاها صابراً ثابتاً ، وكان يقطع الوقت بمطالعة الكتب ، وقراءة القرآن الكريم ، ودراسة اللغة الألمانية

الذكرى الثالثة

لوفاة مصطفى كامل

احتفل الوطنيون في يوم الجمعة ١٠ فبراير سنة ١٩١١ ، بالذكرى الثالثة لوفاة مصطفى كامل ، وكان فريد في سجنه ، فأقام الحزب الوطني هذا الاحتفال ، لكي يبرهن على أن سجن الرئيس لم يفت في عضده ، ولم يصرفه عن متابعة الجهاد وإحياء ذكرى الزعيم الأول ، وسار موكب الذكرى من شارع الدواوين (نوبار باشا الآن) ، إلى مدفن مصطفى كامل بالإمام ، على النحو الذي سلف يومى الذكرى الأولى والثانية ، ولما وصلت الجموع إلى ساحة المدفن ، وقف

على فهمي كامل بك ، وألقى كلمة حماسية بدأها بقوله : «أيها الإخوان ، قدمت الأمة اليوم برهاناً عظيماً ودليلاً حسيماً ، على أن ذكرى عظماء الرجال ، وكل رجل يقوم لها بعمل جليل ، يجب إكبارها ، ونقش حروفها على صفحات القلوب ، إلى أن قال :

« ويجب أن نكون رجلاً واحداً في تأييد المبادئ التي نعمل بها ونقدسها ، يجب أن نقول لمصطفى ونحن بجانب قبره : إنهم أهانوا رجالك واضطهدوهم ، ولكنهم لم يستطيعوا المساس بالمبادئ التي وضعتها ، إنهم حبسوا خليفتك ، ولكن جنودك لم تخف ، إنهم حبسوا رئيسكم فريداً ، ولكن حبس الرئيس لا يخيفنا ، ليحبسوا من شاءوا ، فالشهداء لا تزال أقدامنا ،

فقوبلت كلمته بالتصفيق والحماسة ، وتعاقب الخطباء على المنبر ، متحدثين عن ذكرى الزعيم الأول ، وسجن الزعيم الثاني وسار في هذا اليوم موكب للذكرى في الإسكندرية ، وكذلك أقيمت لها حفلات في كثير من البنادر والأقاليم

قصيدة خليل مطران

ونظم الشاعر الكبير خليل مطران قصيدة عصماء عن هذه الذكرى ، قال :

ضريحٌ على نجد الصلاحِ مقام	فإزائريه إنه لمقام (١)
هنا عظة الدنيا ، هنا مبلغ العُلا	هنا المجد خلد ، والصفاء دوام
هنا باتت النفس الآية حرة	فتم لها فوق المرام مرام
نجت فتسامت ما تسامت بجدة	صعوداً إلى حيث المقر سلام
ففي الأوج منها جوهر متألق	وفي الأرض أعراض الحياة رغام
تطلع علينا أيها الروح من عل	فإنك داعينا ونحن قيام
لنا بك أن تذكر عهد وثيقة	وهيات أن ينسى العهد همام
تداعت علينا بعد بينك محنة	كما يتداعى بالرعود غمام

(١) النجد : المكان المرتفع من الأرض ، والمقام المنزلة الحسنة

فما راعنا منها الوعيد ونالنا
 خبرنا من التسميد ما كنت قبلنا
 وذقنا من التنكيد ما كنت شاربا
 فشددت عرانا الكارثات ملة
 لنا أمل نصب العيون ينيرنا
 وما نتشكى فالشكاة مهانة
 عليك سلام الله إن فريقنا
 ومصر كما تهوى علينا كريمة
 أذى فعرنا كيف كنت تضام
 تبیت تقاسيه ونحن نيام
 غداة تدار الكأس وهى مدام
 وعملنا هون السقام سقام
 فلسنا نبالي أن يجيش ظلام
 سكتنا وندرى المجد كيف يرام
 كفيل بسير الدهر وهو عرام
 وأنت كريم والحياة كرام

رد الحزب الوطنى

على تقرير المعتمد البريطانى

وقد وضع الحزب الوطنى رداً على تقرير السير لدون جورست المعتمد البريطانى عن سنة ١٩١٠ ، وأخرجه فى يولييه سنة ١٩١١ ، فى كتاب قيم ، فند فيه دعاوى الاحتلال ، ووصف فيه حالة البلاد الحقيقية فى عهده ، وجعله أربعة أقسام ، وهى :

- ١ — سياسة إنجلترا فى مصر من الوجهة العامة
- ٢ — الحكم الذاتى فى مصر
- ٣ — تفنييد دعوى الاحتلال أنه جاء مصر ، فأغناها من فقر ، وأسعدها من شقاء
- ٤ — التعليم فى عهد الاحتلال

خروج الزعيم من السجن

قضى الزعيم الستة الأشهر المحكوم عليه بها ، وخرج من السجن يوم الثلاثاء ١٨ يولييه سنة ١٩١١ (٢٢ رجب سنة ١٣٢٩) ، وقد أخفت الحكومة عن الناس موعد الإفراج عنه ، حتى تضلل الجماهير التى كانت ترتقبه حول

سجن الاستئناف ساعة خروجه، وكان المنتظر أن يفرج عنه مساء يوم ١٧ يولييه حيث ينتهى مدة سجنه ، وقد ظلت الجماهير ترقب خروجه منذ هذا المساء ، ولكن لم يؤذن له بالخروج إلا فى الساعة الخامسة من صباح اليوم التالى

حدثنى الأستاذ محمود العمرى ، أحد تلاميذ فريد الأوفياء ، أنه وجمهوراً كبيراً من الشباب ، اجتمعوا فى قهوة بباب الخلق مساء يوم ١٧ يولييه ، ينتظرون خروج الزعيم ، وظلوا يرقبون خروجه حتى أقفلت قهاوى الميدان حوالى الساعة الثانية بعد منتصف الليل ، فظلوا واقفين فى الميدان حتى الخامسة صباحاً إذ خرجت من السجن عربتان من بايين مختلفين فى وقت واحد ، لتضليل الجماهير ، حتى لا يعلموا فى أيها كان فريد ، ولكنهم لم يلبثوا أن عرفوا العربة التى كان يركبها ، فلحقوا بها برغم محاولة البوليس إبعادهم عنها ، وحفوا بالزعيم فى مظاهرة كبيرة وصحبوه حتى منزله بشبرا ، ثم انضمت إليهم جماهير أخرى كانت تنتظره عند كوبرى شبرا ، ورافقه الجميع إلى منزله

خرج الزعيم من السجن كما يخرج السيف من غمده ، خرج أقوى ما يكون ثباتاً على الجهاد ، وعزماً على انكفاح لأجل مصر ، وكتب يوم خروجه مقالا رائعا عنوانه (من سجن إلى سجن) ، عبر فيه عن شعوره ، وهو فى السجن ، وعند خروجه منه ، قال :

« مضى على ستة أشهر فى غيابات السجن ، ولم أشعر أبداً بالضيق إلا عند اقتراب أجل خروجي ، لعلى أنى خارج إلى سجن آخر ، هو سجن الأمة المصرية ، الذى تحده سلطة الفرد ويمرسه الاحتلال

« نعم إن كل أمة هضم حقها وحرمت دستورها واستبدت بإدارتها حكومة فردية تعززها الجيوش الأجنبية ، لى أمة سجيئة ما دامت أمورها بيد غيرها ، تحكمها وزارة لا تتفق أعمالها مع شعور الأمة ، ولا مع حاجات البلاد ، ويقول عنها عميد المحتلين أن لا وظيفة لها إلا تنفيذ نصائح (أى أوامر) « حكومة جلالة الملك » ، حقيقة لم أشعر بأى انشراح عند حلول أجل مفارقتى لهذه الغرفة الضيقة التى قضيت بها ستة أشهر قريه ، أى مائة وستاً وسبعين ليلة كاملة ، لعلى

تذكرة المسجون

اورنيل سجون غزة ٣٠

نمرة الدوسيه CVA	التهمة تجسس	نمرة بالدقتر العمومي ٦٩٨
أسم محمد فريد	مديرية توارنج	بلد شبرا
الحكم الابتدائي ١٩١١	الحكم النهائي ١٩١١	السجن ١٢٤٩
الأقراج لوفاة المدة ١٩١١	الأقراج تحت شرط	عدد السوابق
الصحة	النوع	المدة
درجة الاشغال	أيام	شهر
محال السجن	أداة	عند
توارنج	أداة	عند
١٧ يوليو ١٩١١	١٨ يوليو ١٩١١	١٩ يوليو ١٩١١
توارنج	توارنج	توارنج
من	من	من
١٩١١	١٩١١	١٩١١
نوع الشغل	نوع الشغل	نوع الشغل
١٩١١	١٩١١	١٩١١

تذكرة السجين محمد فريد

وقد أعطيت له يوم الإفراج عنه ، وتجد فيها اسم الفقيه ، وبيان التهمة ، « تجسس كتاب وطني »
و بيان الحكم (حبس بسيط ٦ شهور) ، ومدة الحبس (من ٢٣ يناير سنة ١٩١١ إلى ١٧ يوليو
سنة ١٩١١) ، وتاريخ الإفراج عنه في صبيحة اليوم التالي (١٨ يوليو — ٢٢ رجب سنة ١٣٢٢) ،
ورقم الغرفة التي قضى بها مدة الحبس ، وتوقيع مأمور السجن (عبد الرحمن سري)
(١٩ — محمد فريد)

أنى خارج إلى سجن أضيق ، ومعاملة أشد ، إذ أصبح مهدداً بقانون المطبوعات ، ومحكمة الجنايات ، محروماً من الضمانات التى منحها القانون العام للقتلة ، وقطاع الطريق ، فلا أثق أنى أعود لعائتى إن صدر منى ما يؤلم الحكومة من الانتقاد ، بل ربما أؤخذ من محل عملى إلى النياية ، فالسجن الاحتياطى ، فمحكمة الجنايات ، إلى السجن النهائى ، وستبقى حالتنا كذلك حتى نسترد الدستور وتفى انجلترا بوعودها المتكررة فتجلبو عن بلادنا

« قضيت هذه المدة فى السجن دون أن أشعر بأقل ضيق ، وكنت كلما شعرت بأن شيطان الضجر يسعى لأن يحد إلى نفسى سييلاً ، تذكرت ما قاساه خدام الوطن فى كل البلاد ، مثل الإيطاليين والفرنسيين ، وأحرار الأتراك فى عهد عبد الحميد ، وما يقاسيه الآن أحرار بولونيا والروسيا فى سيبيريا ، وفى السجون ، من أنواع العذاب ، كالضرب بالسياط ، والموت جوعاً ، وهم جراً ، فأقول فى نفسى إن هذا الحبس لاشئ فى جانب حبى لمصر ، أمى العزيزة ، فيذهب عنى الضجر ، وتزداد عزيمتى اشتداداً

« حكم علىّ بالحبس ، فلقيت من قومى عطفاً عظيماً ، ومن جميع الجرائد المحلية على اختلاف مذاهبها ، وتباين لغاتها ، ميلاً شديداً ، ومن جرائد أحرار العالم الأوروبى ، والعالم الإسلامى أجمع ، تقديرآ لحكم محكمة الاستئناف ، لم يسمح قانون المطبوعات لجرائدنا بنقله ، فوجب علىّ شكرهم أجمعين شكراً جميلاً

« ظن أعداء حزب بنا الوطنى ، وخشى محبونا أن يكون الحبس هذا أقل تأثير فى سير الحزب ونموه وانتشار مبادئه الحققة بين طبقات الشعب ، ووصولها إلى أعماق قلوبه ، ولكن الله الحمد ، فقد برهن حزبنا أثناء اعتقالى بين جدران هذا السجن على أنه حزب الوطن ، حزب الشعب ، لا يؤثر فيه حبس رئيس ، كما لم يقف سيره موت مؤسسه رحمه الله ، فإن حبس أو مات رئيس ، قام بدله رؤساء متضافرون على مؤازرته ، متضامنون على نصرته ، عاقدون الخصام على الوصول به إلى غايتنا وغاية كل وطنى (ولو كان منافقاً) وهى الجلاء والدستور »

وختم مقالته بقوله :

« إن الحزب لم يقم على شخص معين ، بل هو قائم على أعناق نفر غير قليل من الرجال المعدودين ، الذين لا يفهمهم وعيد ، ولا تؤثر فيهم الوعود بالوظائف العالية ، ولا الرتب والأوسمة ، وأن كل ما يبذل في سبيل استمالتهم لسياسة الحكومة أو السكوت عن المطالبة بالجلاء والدستور ، يذهب هباء منثوراً ، ولا يترك أدنى أثر في وطنيتهم الصادقة ، وإخلاصهم وتفانيهم في خدمة الأمة ، دون أن يبالوا بمن يسقط منهم في ساحة هذا الكيفاح ، أو ينظروا لعدد من يضحى منهم في سبيل الشرف ، وخدمة المبادئ الحققة ، وهم في ذلك كالجند في ميدان القتال ، إذا سقط منهم واحد ضم الباقيون صفوفهم ليسدوا الثغرة التي تحدث في هذا الفراغ ، وبذلك يصلون إلى فتح قلعة الحرية ، وتقويض (باستيلاء) حكومة الفرد ، ومهمل الاحتلال الأجنبي ، ألا فليعلم الأعداء والمحبون ، أن حزبنا سيعمل حزب التقدم ، وأن شعارنا كان ، ولم يزل ، وسيكون دائماً : إلى الأمام إلى الأمام ! »

مأدبة الكونتنتال

وأقامت اللجنة الإدارية للحزب الوطني مأدبة في فندق الكونتنتال ابتهاجاً بخروجه ، خطب فيها على فهمي كامل بك ، محييا الرئيس ، وارتجل الفقيد في ختامها كلمة قال فيها :

« إخواني الأعزاء :

« اجتمعنا هنا قبل أن أحبس بيومين ، كما قال حضرة أخى الفاضل ، والآن نجتمع بعد أن قضيت في ذلك السجن ستة أشهر سويًا ، لقد أطنبوا وأسهبوا في تقدير أعمالي ، ولكنني لا أرى لي فضلاً ، ما بقي الاحتلال في بلادنا ، وسواء على ما بقي فيها أن أكون طليقاً أو معتقلاً ، فإنني في كلتا الحالتين لا أعد نفسي إلا سجيناً ، ولا ينبغي أن نعتبر أنفسنا إلا مسجونين

« إنني ما خرجت من سجن إلا إلى سجن في صورة أخرى ، ولقد كان كل اعتمادى بعد معونة الخالق على رجال اللجنة الإدارية ، تلك اللجنة التي لا رئيس

فيها ولا مردوس ، بل السكل رئيس ومردوس ، نعمل جميعاً لغرض واحد ، وقلب واحد ، وجل أملنا استقلال مصر وإجلاء الاحتلال عنها ، إننا أيها الأعضاء لا ينقصنا الدستور وحده ، فإن غاية كل مصري تحرير مصر من كل احتلال ، عسكرياً كان أو إدارياً ، أو اقتصادياً ، ومن أجل ذلك نعمل موفقين ، وإنني أرجو منكم أيها الإخوان ألا تغلوا في تقدير عملي ، ولا تنظروا إليّ بمنظار مكبر ، ودعونا نعمل ، إن الله معنا ، وهو بنصرنا كفيل ،

الخلاف بين المسلمين والأقباط

في خلال غيبة الزعيم في سجنه ، حدثت فتنة الخلاف بين المسلمين والأقباط ، وانهقد المؤتمر القبطي بأسيرط ، في شهر مارس سنة ١٩١١ ، ثم المؤتمر المصري بمصر الجديدة في ابريل — مايو ، ردأ عليه

وكان كلا المؤتمرين مظهرأ يوسف له من مظاهر الخلاف بين المسلمين والأقباط ، وكلاهما قد اجتمع والفقيد في سجنه ، ولو كان حراً طليقاً لما رضى بهذه المظاهر ، ولنصح باجتنابها ، ولأمكنه أن يعيد التفاهم بين الفريقين ، لأنه هو ومصطفى كامل ، أول من وضعوا أساس الوحدة القومية ، وجعلوا الوطنية عقيدة لجميع المصريين على السواء ، ومثل هذه المظاهر لم يفد منها سوى الاحتلال ، ولم تصدر عن نظر سليم في الأمور ، ولقد قيل وقت انعقاد المؤتمرين ان يد السير إلدون جورست ، المعتمد البريطاني ، لم تكن بعيدة عن الدعوة إليهما ، ومما يؤيد ذلك أن الوزارة كانت مؤيدة عقد المؤتمر المصري ، ردأ على المؤتمر القبطي ، وهي التي فكرت في إسناد رأسته إلى مصطفى رياض باشا رئيس وزراء الأسبق ، وقد أوعزت إليه بقبول الرئاسة ، على شيخوخته ، ولو لم يكن الاحتلال مغتبطاً بهذه الحركة ، أو راضياً عنها ، لما فكرت الوزارة في تأييدها ، ومما يؤيد ذلك أيضاً أن جميع مواضيع المؤتمر المصري ، بئله المؤتمر القبطي ، قد خلت من أى معارضة للاحتلال ، أو انتقاد لسياسته ، أو مطالبة له بتحقيق وعوده ، في حين أن طابع المؤتمرات الوطنية في ذلك العهد إنما هو توجيه الأمة لمقاومة الاحتلال ، والجهاد في سبيل الاستقلال ، ومما يستوقف

النظر حقاً أن خطباء المؤتمرين لم يقولوا كلمة ضد الاختلال . ولم يكن هذا منهج الفقيد في خطبه ومقالاته ؛ وما يشرف تاريخ فريد حقاً . أنه لم يشترك في هذه المظاهر التي تنافي منهجه ومنهج مصطفى في تدعيم الوحدة الوطنية . وقد كتب عن ذلك ما يأتي في مذكراته :

« في أثناء حبسى ، شرع في المؤتمر المصرى ، الذى جمعه محمد سعيد باشا ، بناء على رغبة السير إلدون جورست ، لمحاربة الأقباط ، وبالتالى للتفريق بين الأقباط والمسلمين ،

وفاة السير إلدون جورست (يولييه سنة ١٩١١)

وتعيين اللورد كيتشنر معتمداً لبريطانيا

حدث فى خلال سجن الزعيم أن تعرضت « سياسة الوفاق » للتضدع ، إذ توفى السير إلدون جورست المعتمد البريطانى فى ١٢ يولييه سنة ١٩١١ ، وعين بدله اللورد كيتشنر ، ولم يكن المعتمد الجديد ممن يرون اتباع سياسة الوفاق ، بل عرف عنه قبل قدومه إلى مصر أنه سيعيد عهد كرومر ، وقد أعاده فعلاً عقب مجيئه وبذلك دخلت سياسة الوفاق فى دور الاحتضار ، وقد سعى الخديو تلقاء ذلك فى أن يعدل الحزب عن موقفه حياله ، تبعاً لتبدل سياسة الوفاق معه ، فيتصل به ويؤيده بإزاء المعتمد البريطانى الجديد ، فرفض الفقيد أن يجعل للحزب صلة بالخديو ، واتخذ له شعار الاستقلال عن جميع السلطات

ولقد جاء اللورد كيتشنر إلى مصر بطريقة غير مألوفة ، فقد وصل إلى الإسكندرية (١) ، ثقله بارجة حربية بريطانية ، فكأنه قد جاء قائداً للحرب ، لا رسولا للسلام ، وفى اليوم التالى لوصوله زار الخديو بسراى رأس التين زيارة خاصة ، وفى اليوم نفسه قابله بمقابلة رسمية ، وقدم إليه أوراق اعتماده ، وألقى بين يديه الخطبة المعتاد إلقاؤها من معتمدى الدول الأجنبية ، ولكنه أدخل فيها عبارات تدل على انتحاله صفة السيطرة على حكومة البلاد وإدارتها ، قال :

(١) يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١١

« وإني آمل أن هذا الوثام مع ودادى القديم لمصر يسهل أن على أداء العمل الذى أبتغيه من صميم قوادى ، ألا وهو السهر على سعادة مصر بما تسمح لى به الوسائل وبموافقة وتعزید سموكم ،

وقال أيضاً : « وإذ قد عدت إلى هذه البلاد فساوجه رغائى وقواى للمحافظة على هذا الارتقاء والعمل على إنمائه ،

فهذه الخطبة تشبه أن تكون خطبة عرش ، لا خطبة معتمد دولة أجنبية يقدم أوراق اعتماده إلى ملك البلاد

وظهر اللورد كيتشنر فعلاً بمظهر الحاكم بأمره ، فلم يكذب يمر شهران على تقديمه أوراق اعتماده ، حتى وقعت حادثة أخرى تدل على سيطرته ، إذ ذهب لحضور التشریفات الخديوية بسرای عابدين لمناسبة عيد الأضحى (ذى الحجة ١٣٢٩ — ديسمبر سنة ١٩١١) ، فى غير الموعد المضروب لمعتمدى الدول الأجنبية ، وطلب مقابلة الخديو ، فأجيب إلى طلبه فى الحال

ثم انه أخذ يتولى بنفسه افتتاح المشاريع العامة ، ويرأس حفلاتها ، ويطوف فى البلاد ، ويقابل وفود الأعيان مقابلة ملك البلاد ، فكان ذلك إيذاناً بانقضاء عهد سياسة الوفاق ، وعودة سياسة السيطرة الإنجليزية السافرة

خطبة الرئيس فى دار العلم

يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١١

ألقى الزعيم بدار العلم مساء الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٩١١ ، لمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لدخول الإنجليز العاصمة ، خطبة ضافية عن حالة البلاد السياسية ، وكانت هذه أول خطبة سياسية جامعة القاها بعد خروجه من السجن ، وقد قوبل بالحفاصة الفياضة والهناف الشديد من المجتمعين الذين ازدحمت بهم دار العلم بشارع الصنافيرى ، وكانوا يزيدون على أربعة آلاف ، حتى ضاق بهم المكان . واضطر الكثيرون منهم إلى الوقوف بدأ خطبته بقوله :

« إخوانى الأعزاء : إننا مجتمعون الليلة للاحتفال بعيد الدستور ،

ولا بتاريخ خروج الانجليز مصر ، ولا لإحياء ذكرى عمل مجيد قامت به الأمة ؛
ولكن أقول مع الأسف الشديد، أننا اجتمعنا لتذكير الأمة بأشأم أيام تاريخها،
ذلك اليوم الذى أفل فيه نجم استقلالها النوعى ،

ثم أخذ يذكر الأمة يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وانتهى إلى قوله :
« إن ذكرى الأيام السود والحوادث المؤلمة لما يقوى هذه النهضة بلا شك ،
ألا فاذكروا يوم ١٤ سبتمبر ولا تنسوه أبداً ، اذكروه كذكركم آباءكم
أو أشد ذكراً ، اذكروه قياماً وعوداً وعلى جنوبكم ، ولا تدعوا هذه الجروح
تندمل ، أو يخفف ألمها بالمخدرات والمنومات التى يسعى فى استعمالها أنصار
الاحتلال ،

وتكلم عن سياسة الحركة الوطنية. ورد على انتقاد أنصار الاحتلال لها، قال :
« يأخذ علينا الأعداء والخصوم السياسيون أننا متطرفون فى حب بلادنا ،
متهورون فى الدفاع عن حقوقها ، لا نرحم من نعتقد فيه التذبذب ، أو نرى منه
عدم الإخلاص ؛ ويدعون تارة أخرى أننا حزب هياج ، نسعى بعملنا إلى
القضاء على اليسير الباقى لنا من الحقوق ، ويهددوننا فى كل آن بصواعق الاحتلال
التي يسقطها علينا بيد إخواننا فى الوطن ، وهم يعلمون — والله أعلم — أنهم
كاذبون ؛ وأنه لا تطرف ولا غلو فى حب الإنسان لبلاده ،

ثم تكلم عن موقف الحركة الوطنية تجاه تعيين اللورد كيتشنر معتمداً
لإنجلترا فى مصر ، قال :

« من الحوادث التى اشتغلت بها الصحافة فى هذه الشهور ، تعيين لورد
كيتشنر معتمداً سياسياً للدولة المحتلة فى هذه الديار ، بدلاً من سير إلدون جوست ،
وبمجرد إشاعة هذا الخبر ارتعدت فرائص ، واستكّت أسنان ، وهلعت قلوب ،
وأخذت جرائد تتكهن بما ستكون عليه سياسته قبل السلطة الشرعية ، فذهبت
وفود إلى لندره لاستطلاع خبايا ما يكتنّيه ، ولاستمالته إلى فريق من الأمة دون
الفريق الآخر ، ولتحسين سياسة الوفاق له ؛ فقابل اللورد من اضطرتة اللياقة
والجمالة لمقابلتهم ، ورفض مقابلة الباقين ، مرجئاً إبداء رأيه لمخادّثيه إلى ما بعد

حضوره إلى مصر ، ووقوفه على أحوالها ، ولم تزل هذه الحركة قائمة الآن ؛ وقد ازداد الروح والبلع منذ حدد اللورد موعد مغادرته لندره لتسلم وظيفته الجديدة ، ولكن على أى فريق استولى هذا الرعب ؟ على طائفة من الناس دون غيرهم ، هى طائفة طلاب المنافع الشخصية ، طائفة من يبحثون عن مصالحهم الشخصية ، ولو كان من ورأها ضياع البلاد ، طائفة المتكالبين على الوظائف حبا فى مرتباتها أو جاهها ، طائفة عبّاد السلطة مادام فى يدهم شئ منها ، يمكنهم استعماله فى جر المنافع لأنفسهم أو للقرّبين منهم ، أو فى الانتقام من خصومهم السياسيين ، الذين كانوا من أعز أصدقائهم ، قبل أن يشغلوا هذه المناصب ، أما بالنسبة للأمة على العموم ، ولل فريق القائم من أبنائها بالحركة الوطنية على الخصوص ، فإن استبدال عميد بعميد ليس بالشئ الذى يضطربون له مادام الاحتلال موجوداً

« نعم لقد صدق لورد كرومر فى خطابه بيور سودان حيث قال : « انجليزى يذهب وانجليزى يجرى » ، فإننا نعلم أن للاتجلىز خطة سياسية مرسومة يسعون للوصول إليها مهما اختلفت الطرق ، وهى ابتلاع وادى النيل تدريجاً بواسطة المصريين أنفسهم ؛ فسواء كان المنفذ لهذه السياسة كرومر أو جورست أو كيتشنر ، فالنتيجة واحدة ، مابقى من أبناء مصر من يوقع على ما يطلبون إصداره من الأوامر ، أما الأمة التى يقع عليها أثر هذه الأوامر ، فسيان لديها أن تكون السياسة سياسة وفاق أو شقاق ، مادامت النتيجة لم تتغير ، وما دامت محرومة حق مراقبة أعمال الحكومة ، بواسطة من تلتخبهم عنها من أبنائها المخلصين ؛ لذلك لم يستول عليها ما استولى على فريق أصحاب المطامع من الخوف ، بل هى باقية كما كانت ، مستمرة فى المطالبة بحقوقها التى فى مقدمتها الجلاء بالطريقة التى ان تمديد عنها أبدأ مهما سنت الحكومة بأمر العميد من القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية ، فإنها لا تخشى الضغط ولا الإرهاب ، كما لا يؤثر فيها الاستمالة أو الاستعطاف أيا كانت أشكاله

مسئولية الوزراء

« ونحن على أى حال ملقون المسؤولية دائماً على من يؤيدونه من الحكام المصريين الذين يوافقون صاغرين على كل ما يطلبه منهم رجال الاحتلال من الأوامر ، بغير نظر إلى عواقبها مهما كانت مخالفة للحق والعدل ، نعم إن مسؤولية الحكام المصريين لكبيرة أمام التاريخ ، فالإنجليزى الذى يبذل جهده لابتلاع مصر يؤدى خدمة لبلاده بسعيه فى نشر نفوذها وتقوية سلطانها ، ولكن ما عذر المصرى الذى ينفذ رغائب الأجنبي المضرة ببلاده ، ويساعد ذلك الأجنبي على استعباد أمته واسترقاقها ؟ لا عذر له والله ، إلا إذا اعتبرنا الطمع عذراً ، وجعلنا حب المصالح الذاتية فوق حب الوطن ، وهذا ما لم يقل به أحد الآن ، ولذلك فإنك تجد أصحاب المطاعم يجتهدون فى تزيين عملهم أمام مواطنيهم ، وإلباسه ثوب الخدمة الصالحة للبلاد قائلين : « لو تركنا نحن مراكننا لاحتلها غيرنا ، وكان أكثر ضرراً على البلاد منا ، إننا باجتهادنا ، وبفضل جهادنا ، مع رجال الاحتلال نمنع شراكيرا كان يرتكبه المحتلون ، لو كان غيرنا فى هذه المراكز ، تلك دعوى الممالئين للاحتلال منذ أول عهدنا به إلى الآن ، وإسكتنا لم نر لهذه المسألة أثراً إلا تغافل رجال الاحتلال فى كل المصالح ، وتبذيرهم مالهنا فى مصر والسودان ، وزيادة مرتبات هؤلاء الممالئين كل سنة ، حتى تضاعفت ميزانية مصروفات الحكومة ، منذ سنة ١٩٠٤ إلى الآن

« إن مسئوليتكم عظمى أيها الحكام أمام الله وأمام التاريخ الذى يسجل عليكم أعمالكم ، وبحكم عليكم حكمه الأخير ،

الخديو والأمة

« وضع الإسلام مبدأ من أجل المبادئ بالنسبة لعلاقة الملوك بشعوبهم ، فجعل الحاكم مسئولاً أمام أمته عن عمل كل ما يأتية ، جاء فى الحديث الشريف : « كلهم راع ، وكلهم مسئول عن رعيته » ، غير أن الملوك الذين نُـرعت منهم كل سلطة فعلية وعُهد فى مهمتهم إلى وزراءهم فى البلاد المستقلة الدستورية ، قررت القوانين الوضعية إخلاءهم من هذه المسؤولية ، بعدما ألقيت هلى رجال

حكومتهم ، الذين صاروا المسئولين الحقيقيين عن كل ما يحدث في البلاد ، لأن القوانين واللوائح والأوامر ، لا يمكن تنفيذها وإلا بعد توقيعهم عليها ، ولا يكفي توقيع الملك وحده ، ومع هذا فأولئك الملوك مع عدم مسئوليتهم لا يمكن أن يكونوا فوق الأحزاب ، بل هم بطبيعة الحال التي تقضى عليهم بانتخاب وزارتهم من حزب الأغلبية يكونون منفذين لجميع المطالب التي يطلبها ذلك الحزب ، كما حدث لحزب الأحرار في إنجلترا ، حيال ما طلبه بالنسبة لسلطة مجلس اللوردات

« هذا شأن الملوك في البلاد الدستورية المستقلة ، التي لا تدخل لأجنبي في إدارة شئونها ، والتي يقتصر الاختلاف بين أحزابها على بعض المسائل الداخلية كمدة الخدمة العسكرية ، أو كيفية توزيع الضرائب ، أو جعل التعليم إجباريا ومجانيا ، أو ترتيب معاشات للعجزة والمقعدين من الأهالي ، وغير ذلك من الأمور التي يختلف عليها الأحزاب ، أما في بلد حكومته مطلقة ، وقد اغتصبه الأجنبي ، وسعى في ابتلاعه ، والحركة السياسية دائرة فيه على إخراج الغاصب ، أو السكوت عنه والرضا به ، في مثل هذا البلد يجب أن يكون ملكها أو أميرها أول المسئولين ، كما يجب أن يكون في مقدمة المطالبين يرفع يد الأجنبي ، ووضع حد لوجوده ، وتركه البلا د لأصحابها

« في مثل هذا البلد يجب على الملك أو الأمير أن يكون في صفوف المدافعين عن حرية البلاد ، وعن العرش ، ذلك الذي يمثل استقلال الأمة ، ويستمد قوته منها دون غيرها ، ويجب على الجالس عليه أن لا يعتمد في ذلك إلا عليها ، فهي عدته وهي قوته وهي سياجه ضد كل غاصب ، ولذلك فمن الحتم علينا أننا لا نطلب الدستور ، ولا أى إصلاح آخر إلا من الجنب العالى الخديوى ، فسموه هو النائب عن الأمة ، والممثل لها ، والمسكف بالدفاع عن حقوقها ، المطالب بردّ دستورها إليها ، « وبالسعى في وضع حد لتدخل الإنجليز في مصالح الحكومة ، كما أنه هو المكلف قبل كل مصرى بمطالبة الإنجليز بالجلاء

عن البلاد ، والأمة من صغيرها لكبيرها رجالاً ونساء ، وتساعده إذ ذاك على استرداد كل هذه الحقوق المغصوبة ، وتضحى بأرواحها عند أقل إشارة منه ، مادام متحداً معها في المبدأ والغاية ، وإن كل من يقول بعدم مسئولية سموه ، وأنه خارج عن الأحزاب ، وبعدم جواز مطالبته بمساعدة الوطنيين المخلصين في مساعيهم لخلاص البلاد ، لهم ألد أعدائه ، وهم المفرقون بينه وبين أمته ، وهم المماليئون للأجنبي ، وهم العاملون على ضياع البلاد ،

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال ، وأرسلت برقيات الاحتجاج في هذا الصدد ، وقد قوبلت الخطبة من الحاضرين بأعظم مظاهر الحماسة والإعجاب ونشرت الصحف جميعها نبأ هذا الاجتماع ، وما كان له من روعة ، ورحبت بخطبة الفقيد ، قالت جريدة (جورنال دى كير) فى وصف الاجتماع :

« قصد البارحة جم غفير إلى إدارة جريدة (العلم) واحتشدوا فى فناءها الواسع ، وما حانت الساعة التاسعة حتى وقف سعادة محمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى ليتكلم عن « الحالة فى مصر » ، وما وقف حتى حياه الجمع تحية الإخلاص ، فارتفعت الأصوات وتحركت الأيدى حركة وفاء لمصر ، وتشجيع للخطيب العظيم ، وما يلاحظ هنا أن الزحام كان شديداً جداً ، إذ كان السامعون فى موقف حرج لا يستطيع معه واحد أن ينقل قدمه أو يبرح مكانه ، ومع ذلك فإنهم كانوا فرحين مستبشرين ، وما كانت علامة السرور البادية على وجوههم إلا برهاناً ساطعاً على ذلك ، والفضل فى هذا لقوة الخطيب وتأثيره اللذين استطاع بهما أن يملك قلوب سامعية وينشر السكينة بين آلاف المتزاحمين ،

ونشرت جريدة (اجبشيان جازيت) الإنجليزىة فى عدد الصادر يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩١١ تحت عنوان (رئيس الحزب الوطنى ، خطبه سياسىة) ما يأتى :

« ألقى محمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى خطاباً سياسياً فى دار جريدة العلم ليلة أمس ، وقد حوى الخطاب المذكور احتجاجاً مطولاً على الاحتلال البريطانى

لأن أمس كان تذكّار دخول الجنود الإنجليزية القاهرة بعد واقعة التل الكبير ،
واقدا لاحظت الصحافة المصرية كافة هذه الذكرى ، فنشرت المقالات المتعددة بعضها
تحت عنوان (ذكرى مؤلمة) والبعض (يوم حداد) وغير ذلك ، كل على
حسب مشربه السياسى ، وكان عدد الحاضرين فى دار جريدة العلم كبيراً ،
وازدحمت ردهاته بالشبيبة المصرية التى كان يتكون منها أغلب الحاضرين ،
وظهر البك فى صحة جيدة ، على الرغم من قرب مفارقتة للسجن ، ومع أنه كان
يقرأ خطابه كعادته ، فإنه كان يلقيه بحماسة شديدة ، وبلغ عدد الحاضرين
نيفاً وأربعة آلاف ، بينهم كثير من طلبة المدارس الأميرية والجامعة الأزهرية ،
وكان الدخول مباحاً للجميع ، ولم يكن البوليس حاضراً بملابسه الرسمية ،
بل كان مأمور القسم واقفاً فى الخارج ومعه بعض رجال البوليس السرى ،
وحضر فريد بك فى الساعة التاسعة وربع ، فحياه الحاضرون بقولهم (ليحيى
الحزب الوطنى) ، وكان لابساً ملابس سوداء ، وقد بدأ فى خطابه بعد
حضوره مباشرة ، ثم أتت الجريدة على ترجمة جزء كبير من الخطبة

استئناف الجهاد فى أوروبا

سافر الزعيم إلى أوروبا بعد إلقاء خطبته بأيام ، لحضور مؤتمر السلام ،
الذى كان مزماً عقده بروما فى أوائل أكتوبر سنة ١٩١١ ، وقد صحبته فى
هذه الرحلة ، وكان معنا الأستاذ أحمد وفاق ، وسبقنا إلى إيطاليا أحمد بك
لطفى للغرض ذاته ، ولكن المؤتمر لم ينعقد ، وتأجل اجتماعه بسبب الحرب
الطرابلسية على أثر الإنذار النهائى من إيطاليا إلى تركيا فى أواخر سبتمبر سنة
١٩١١ ، وقد ذهبنا صحبة الفقيد إلى باريس ، ثم إلى ألمانيا والنمسا ، ثم
إلى الاستانة

سفره إلى لندن

الاجتماع الأول بها

وقصد الفقيد لندن فى أوائل أكتوبر سنة ١٩١١ ، فما أن وصلها فى اليوم

عبد الرحمن الرافعى
الاستاذ أحمد وفیق
منصور رفعت



الزعيم محمد فريد
يتوسط ثلاثة من تلاميذه (انظر ص ٣٠٠)
(أخذت هذه الصورة بباريس في سبتمبر سنة ١٩١١)

الرابع منه حتى دعاه المستر ويلفرد بلنت إلى حضور اجتماع كبير ، عقده الشرقيون النازلون بلندن في ذلك اليوم ، ودعوا إليه أصدقاءهم من أحرار الإنجليز ، للاحتجاج على غزو إيطاليا طرابلس الغرب ، فلبى الدعوة ، وحضر الاجتماع ، فقابله الحاضرون بالإجلال والاحترام ، وجلس في صدر المكان بجانب المستر بلنت ، ورأس الاجتماع اللورد لامنجتون ، وجلس بجانبه المستر براون المستشرق المعروف ، وتعاقب الخطباء في هذا الاجتماع ، محتجين على عدوان إيطاليا ، وطلبوا وساطة الدول العظمى بين المتحاربين لحفظ كيان تركيا ، ثم دعى الفقيه إلى الخطابة ، ولم يكن على استعداد للدعوة ، واستكنه ارتجل خطبته باللغة الفرنسية ، حمل فيها على الغزو الإيطالي خاصة ، وعلى السياسة الاستعمارية الأوروبية عامة ، وألقى التبعة في عدوان إيطاليا على جشع إنجلترا وفرنسا ، وسبقهما إياها في الاعتداء على الشعوب الشرقية ، قال :

« إنى أشترك مع الحاضرين في إظهار مقتهم لإيطاليا ، ولعملها الفظيع ، كما أظهر عواطفى وشعورى نحو الأمة العثمانية ، لكن أرى من الواجب علينا أن نحتج لا على أعمال إيطاليا فقط ، بل على كل أمة تحتل قطعة من أملاك تركيا أو من بلاد الإسلام على العموم ، وبالأخص على بريطانيا العظمى وفرنسا اللتين قدمتا لإيطاليا أسوأ مثال باحتلالها مصر وتونس والجزائر ، ورفع الحماية الفرنسية على مراكش ، فإن عمل إيطاليا هذا إنما هو حلقة من سلسلة أعمال اتفقت دول أوروبا على ارتكابها ببلاد الشرق ، لمحو سلطة الإسلام السياسية ، نعم إن بعض الدول تستعمل الأناة والمطاولة في تنفيذ أطماعها ، ولكن إيطاليا خشيت أن تقوى تركيا فتمنعها من تنفيذ ما هى مصرة عليه من مدة ، ومتفقة عليه مع باقى الدول الأوروبية ، واتبعت سبيل التهور والطيش اللذين توصف بهما الأمم الجنوبية من أوروبا ، فاستعجلت الأمر وأسرعت في تسيير هذه الحملة ، فاللوم ليس على إيطاليا فقط ، بل عليها وعلى الدول التى وافقتها على هذا العمل الفظيع ؛ ولتعلم إيطاليا أنها سترى من إيوت العرب أضعاف ما لاقت من الأحباش ، وأنها ستلاقي من مسلمى الأرض من المقاطعة

الشديدة ، ما يحملها من الخسائر أضعاف ما تنتظر الحصول عليه من احتلالها
طرابلس إن تم لها الأمر فيها ،

فقوبلت هذه الكلمات بالتصفيق الحاد ، وهتف الحاضرون للفقييد ،
وهناؤه على حبسه في سبيل دعوته ، فشكرهم بما وسعه المقام ، ودعوه إلى
اجتماع نال للغرض نفسه ، يعقد تحت رآسته ، يوم السبت ٧ أكتوبر سنة ١٩١١ ،
فلبى الدعوة شاكرآ

الاجتماع الثانى

عقد الاجتماع الثانى يوم ٧ أكتوبر بقاعة (كوكستون هول) برئاسة
المرّجم ، وحضره جمع كبير من الشرقيين ، على اختلاف مللهم ، ونحلهم
وجنسياتهم ، فخطب فى عدوان أوروبا عامة على الشرق والإسلام ، واعتداء
إيطاليا الأخير خاصة ، وواجب الأمم الشرقية حيال هذه الاعتداءات المتكررة
التي لا تقف عند حد ، قال :

« أيتها السيدات ، أيها السادة : إننى لسعيد لوجودى بين صفوف هذا
الاجتماع الذى ضم بين جوانبه كثيراً من الشرقيين على اختلاف الأديان
والأجناس ، والذى ما انعقد فى هذه القاعة إلا وهو متأثر بمحض
حب الإنسانية والعدل ، وإن هذا الإخاء الذى تجلى اليوم فى أبهر
مظاهره ، ليثبت للبلا أن الشرق بدأ يرى الخطر الذى يهدده فى حياته ، كما بدأ
يشعر بضرورة الاتحاد ، ليقاوم مقاومة جديدة ، هذه المطامع الأشعبية ، التى
تهاجمه وتهده بالابتلاع من كل ناحية ، إن الغرض من هذا الاجتماع ، إنما
هو الإعراب عن سخطنا على أعمال إيطاليا ضد تركيا ، وإظهار عطفنا على
الامة العثمانية ، التى قاومت حتى اليوم تيار اضطهادات أوروبا ، الساعية جهدها
لابتلاع الأمم الخارجة عن دائرة المسيحية واستعبادها ، وإننا نقول ذلك
لنستعمل الصيغة التى يستعملها الأوربيون ، إن هذه الحرب المخالفة

للعادل ، والتي تعلنها إيطاليا على تركيا من غير مسوغ ، ليست إلا حلقة من سلسلة حروب بدأت في القرن الثاني عشر ، مع الحروب الصليبية ، ولا تنتهي إلا بعد أن تخضع أوروبا كل ما هو خارج عن دائرتها ، إن هذه الحرب حرب جنس ودين ، ومهما حاول السياسيون إسنادها إلى أسباب دُھنت بطلاء الإبهام والتغريب ، فما هم بمزحزحيها عن كونها استمراراً للحروب الصليبية ، الموجهة ضد الأمم الشرقية ، إسلامية وغير إسلامية ، ولقد كانت الهند وما والاها ، أول ضحية لهذه الغارة المسيحية من يوم اكتشاف رأس الرجاء الصالح ، وكان أول الفاتحين فاسكودى جاما وأبوكرك وغيرهم من الفاتحين البرتغاليين ، أما أمريكا فكانت غنيمة الإسبانيين ، الذين ذهبوا لغزو بلاد الذهب ، ومنذ هذا الحين صارت الهند فريسة لكل دولة تقبض على مفاتيح البحار ، لا يمكنها أن تتحرر من ربقة هذه العبودية إلا في اليوم الذى يدرك فيه أبنائها أن نجاتهم هذه نتيجة اتحادهم الذى تخر أمامه الجبال ، دون نظر إلى اختلاف الأديان والأجناس ،

ثم تكلم عن مساعى أوروبا فى تقسيم أملاك تركيا ، وعرج على أعمالها فى اقتسام أفريقية ، قال :

« اقتسمت أوروبا أفريقية فى الأربعين عاماً الماضية ، ولم يبق خارجاً عن سلطانها أو مراقبتها سوى مراکش وطرابلس الغرب ، والآن تسير فرنسا فى طريق ضم مراکش إلى أملاكها الأفريقية ، وتسعى فى الاتفاق مع ألمانيا لإتمام ذلك . نظير مساومة لا تطول كثيراً . وعلى ذلك لم يبق خارجاً عن مراقبة أوروبا فى أفريقية إلا طرابلس . إن إيطاليا كانت تطمع فى هذه البلاد منذ أمد بعيد . وكانت تنتظر الفرص للاستيلاء عليها دون حرب بواسطة التدخل السلمى . ولما فقدت كل أمل فى الوصول إلى غايتها بالطرق السلمية . ورأت أن تركيا الفتاة تعمل فى ظل الحكومة الدستورية على رفع شأن وطنها . وإنشاء أسطول قوى ، وإتمام طرق المواصلات ، وعمل كل ما من شأنه أن يجعل البلاد فى حالة تمكسها من الدفاع عن نفسها ، لما رأت إيطاليا كل ذلك

ركبت ذلك المركب الحشن للاستيلاء على هذه الفريسة ، وظنت أن ذلك من السهل قبل أن يتم استعداد تركيا ، وتصبح قوية الشكيمة على ظهر البحار ، وحينئذ تستطيع أن تدافع عنها ، إنه لمن الثابت أن إيطاليا لم تجسر على إتيان هذا العمل الوحشى ، ولم تقدم على هذه اللصوصية ، إلا بعد أن اتفقت عليها مع بقية الدول الأوروبية ، قد استعدت إيطاليا فى الخفاء حتى لا تقف تركيا على نياتها ، والآن نشاهد الفصل الأول من هذه الرواية المحزنة ، نشاهد المنظر الأول من هذه الحرب التى لا يعلم نتيجتها إلا الله ،

ثم تسلم عن روح العدوان المتأصل فى الدول الأوروبية الاستعمارية ، قال : « كان المظنون أن شمس السلام العام ، تشرق فى أفق السياسة فى القرن العشرين ، الذى لا يتسلك فيه إلا عن مؤتمرات السلام ، ومحاكم ومعااهدات التحكيم ، كما ظن أن جميع المسائل تستحل من غير حرب ، ودون إهراق دماء ، وأن جميع الأمم سترى حقوقها ردت إليها ، وأنها ستحكم نفسها بنفسها حسب إرادتها ، فى الوقت الذى تسير فيه الأمم فى طريق العدل والإنسانية ، وفى الوقت الذى تدعو فيه إيطاليا الأمم للاشتراك فى مؤتمر السلام بروما ، رأيناها تستعد لأكثر الحروب مناقضة للعدل ، رأيناها تعد أكبر عمل للسلب والنهب ، لم تر مثله الإنسانية منذ العصور الوسطى ، ولكن إيطاليا لم تكن لترغب فى عقد هذا المؤتمر ، ولذلك أجملته بحجة أن السكوليرا على أبواب روما

« إن هذا العمل الوحشى الذى ترتكبه إيطاليا على مرأى من أوروبا وعطفها ، ليثبت جلياً أن غرض محبى السلام بعيد حتى اليوم عن التحقيق ، وأن الإنسانية لم تتقدم كثيراً فى سبيل المدنية الحقيقية ، لتدرك مزايها وتسلك الطريق السوى ، فالإنسانية تبحث الآن عن سبيلها وسط أغراض ومطامع الرجال الذين يريدون إطفاء ظمئهم ، وإشباع بطونهم بالفضة والذهب ، وإن أدى ذلك إلى هلاك الملايين من الأرواح ، وإرواء الثرى بتلك الدماء الزكية ، وجعل الأشلاء ركما فوق أديم الغبراء ، فى وقت هو أجدر بالهمجية منه بالمدنية ،

ثم دعا المصريين والشرقيين إلى التطوع لنجدة الطرابلسيين ، ومقاطعة

البضائع الإيطالية ، جزاء اعتداء إيطاليا على طرابلس ، وانتهى الاجتماع بقرار
لجماعى بالاحتجاج على عمل إيطاليا ومقاطعة البضائع الإيطالية والصد عنها

عودته إلى باريس

وحدثه عن القضية المصرية

وعاد إلى باريس ، ونشرت له جريدة السيكل حديثاً عن القضية المصرية ،
إذ سأله المكاتب عن مهمة اللورد كيتشنر بعد تعيينه معتمداً لبريطانيا في مصر ،
فقال :

المكاتب : ألم يكن وصول اللورد كيتشنر إنذاراً بأن انجلترا تريد افتتاح
عهد شدة جديد ؟

فريد بك : إننى لأعلم نيات اللورد كيتشنر ، ولكنى علمت أنه طلب بالحاح
من وزير الداخلية أن يقدم له تقريراً يومياً عن الحالة في مصر ، وهذه الخطة
تدل على أن السلطة الإنجليزية ليست على وشك أن ترخى العنان ، ولكن أريد
أن أحذرك من مسألة شاعت شيوعاً عظيماً في أوروبا ، إنهم يتصنعون عادة
اعتبار إن إدارة السير إلدون جورست قد امتازت باللين ، وأن اللورد كيتشنر
سيعيد عهد كرومر ، ولا جرم أن هذا القول فيه تجاوز كبير ، نعم إن كيتشنر
قد يزيد في شدة سياسة اللورد كرومر ، ولكنه لا يتكلف شيئاً في إعادة تنفيذ
هذه السياسة ، لأنها لم تتغير قط ، بل اتبعت في عهد كرومر كما اتبعت في عهد
جورست

المكاتب : ومع ذلك فالخديو . . . ؟

فريد بك : نعم هذا ما يغركم ، إن الخديو قد وجد من سياسة جورست
ما لم يحده من سياسة كرومر ، بيد أنه لم يكن في تلك السياسة شيء من الحرية ،
وكل ما في الأمر أن السير جورست كانت له خطة تخالف خطة سلفه ، كان
اللورد كرومر يوجه هجماته ضد الشعب والخديو معاً ، ولكن السير جورست
أراد أن يضم إليه الخديو ، وهاجم الشعب دون الأمير ، واقد نفذ جورست

قوانين رفض اللورد كرومر استعمالها ضد الصحافة ، ووضع قوانين استثنائية ، وإنى لا أقول لك شيئاً جديداً إذا صرحت لك بأن الحكم على وعلى الشيخ عبد العزيز جاويز كان لآرائنا لا لأعمالنا ، وبالاختصار فإن الحزب الوطنى لم يتقهقر فى أيام جورست ، ولذلك فإنه لم يتأثر عند قدوم اللورد كيتشر ،

ذهابه إلى الاستانة وعودته إلى مصر

ثم ذهب إلى الاستانة لكي يعرب عن عواطف مصر نحو تركيا ، ويؤكد تضامنها وإياها فى الدفاع عن طرابلس ضد الغزو الإيطالى ، فلقى من صحافة الاستانة ومن دوائرها السياسية والاجتماعية كل حفاوة وإجلال وقد صحبته فى هذه الرحلة أيضاً ، ورافقته فى زيارته للصحف والدوائر السياسية بالاستانة ، وسبقته فى العودة إلى مصر ، أما الفقيد فقد غادر الاستانة ووصل إلى مصر فى منتصف نوفمبر سنة ١٩١١

حفلة لبعثة الهلال الأحمر

انجمت عن أئمة المصريين إلى مساعدة الطرابلسيين فى دفاعهم المجيد ضد الغزو الإيطالى ، فأمدوهم بالمال والبعثات الطبية والتطوع فى صفوفهم ، وظهرت مصر بمظهر التضامن الإسلامى ، مما أقر لها الزعامة بين الأمم العربية خاصة والشرقية عامة

وقد تألفت لجنة عليا برئاسة الأمير عمر طوسون فى أكتوبر سنة ١٩١١ ، لجمع التبرعات للجهاديين فى طرابلس ، وانتهالت التبرعات من كل صوب ، وتألفت البعثة الطبية الأولى لمعاونة جرحى الحرب الطرابلسية من الدكتور نصر فريد (بك) ، والدكتور حافظ عفيفى (باشا) ، والدكتور محمد كمال (بك) والدكتور سيدشكرى (بك) ، وكلهم من أنصار الحركة الوطنية ، وأقام لهم الفقيد حفلة تكريم وتوديع فى فندق شبرد مساء ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١١ ، تبودلت فيها الخطب الفياضة بالعواطف الكريمة ، وسافرت البعثة من القاهرة قاصدة طرابلس الغرب يوم ١١ ديسمبر ، فودعوا بالمحطة توديعاً حماسياً

تعطيل جريدة العلم ثلاثة شهور ديسمبر سنة ١٩١١ - وظهور (الشعب)

في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١١ قررت الوزارة تعطيل جريدة (العلم) ثلاثة شهور، بحجة «سلوكها مسلك الطعن في الحكومة بما يحمل الناس على كراهتها، ولأنها نشرت في العدد الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١١ مقالة نسبت إليها النكايه بتركيا في الحرب الطرابلسية، وانتقدت الاحتلال واتهمته بأنه أوعز إلى الحكومة بالامتناع عن إيصال التلغرافات التي كانت القوة المحاربة في طرابلس ترسلها إلى الاستانة عن طريق مصر، ومع أن الوزارة لم تكذب هذا النبأ فإنها اتخذت نشره ذريعة إلى تعطيل جريدة العلم

وقد أصدر الحزب الوطني جريدة (الشعب) بدلا من العلم، وبدأ ظهورها

يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١١

الفصل الثامن

جهاد الزعيم عام ١٩١٢

استهلّت سنة ١٩١٢ والحرب الطرابلسية على أشدها ، والأمة المصرية متجهة بقلوبها صوب المجاهدين في طرابلس ، تمدّهم بالعون والمال والتأييد ، وأظهر المجاهدون من آيات الشجاعة والبطولة في مقاومة العدوان الإيطالي ما زاد إعجاب العالم بهم ، ودل على أن روح الحياة والحرية والإباء كمينّة في نفوس الشرقيين كافة ، لا ينقصها إلا من يذكها وينظمها ، ويجعل منها قوة لا يستهان بها للتغلب على العبودية والاستعمار

وكانت سنة ١٩١٢ أشدّ على الحركة الوطنية في مصر من سابقتها ، إذ أزعجت الوزارة في الضغط والعسف ، وافتنّت في وسائل الاضطهاد والتنكيل

الاحتجاج على اتفاقية السودان

اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني يوم ١٩ يناير سنة ١٩١٢ برئاسة الفقيد ، وقررت تجديد احتجاجها على اتفاقية السودان ، وأبرق الرئيس هذا القرار إلى وزير خارجية إنجلترا وإلى رئيس مجلس الوزراء بمصر

الذكرى الرابعة

لوفاة مصطفى كامل

أعدّ الحزب الوطني موكبه السنوي المعتاد ، لإحياء ذكرى مصطفى كامل ، يوم الجمعة ٩ فبراير سنة ١٩١٢ ، فانتظمت صفوف الآلاف من الوطنيين في شارع الدواوين (نوبار باشا الآن) ، وتحرك الموكب في نحو الساعة الثالثة مساءً ، وأخذ طريقه إلى مدفن الزعيم الأول كالمعتاد في الأعوام الماضية ، وقد انتظم فيه طلبة المدارس العالية ، والخصوصية ، والثانوية ، وطلبة الأزهر ، ووفود الجماعات ، وأقسام العاصمة والأقاليم ، يحملون أعلامهم ، وسار الموكب في خشوع

إلى المدفن ، يتقدمهم الفقيد وبعض أعضاء اللجنة الإدارية ، وهناك وقف الخطباء يترحمون على مصطفى ، ويذكرون مآثره ، وينثرون ما جادت به قرائحهم نظما ونثرا ، إلى أن خيم الظلام وانتهى الاجتماع وأقيمت في الإسكندرية وبعض عواصم الأقاليم حفلات ذكرى الزعيم ، حيث أقيمت فيها الخطب المناسبة لمقام هذه الذكرى العزيرة

احتفال الشباب بالمولد النبوى

واحتفل الشباب بالمولد النبوى الشريف ، برئاسة الأستاذ أحمد بك لطفي ، فأقاموا لهذا الغرض سرادقا تبارى فيه الخطباء في بيان مفاخر السيرة الشريفة ، ومزايا الرسالة الإسلامية ، وفضلها على العالم والإنسانية

ظهور كتابي (حقوق الشعب)

مارس سنة ١٩١٢

اتجهت نفسي إلى التأليف منذ اشتغلت بالمحاماه ، فأخرجت في مارس سنة ١٩١٢ أول كتاب لي ، وهو (حقوق الشعب) ، ويطيب لي الآن ، بعد مرور خمسين عاما على ظهوره ، أن استعيد بعض ذكرياتي عنه ، وأنشر فقرات من مقدمته ، لأنها تصور خواطري وأفكاري في عهد الشباب ، فقد قصدت من وضعه ، بث روح الوطنية في النفوس ، ونشر الدعوة إلى الدستور ، وتعميمها بين طبقات الأمة ، وتفهم الشعب حقوقه السياسية ، وشرح قواعد النظام الدستوري ، ووسائل الوصول إلى الحرية

وكنيت منذ ذلك الحين موقنا بأن القوة هي سباج استقلال الأمم ، فدعوت إلى التذرع بأسباب القوة ، وأعربت عن هذه العقيدة في مقدمة الكتاب ، إذ قلت :

« است في هذا الكتاب مدعيا وضع مبادئ جديدة أضيفها إلى المبادئ الخالدة ، التي تتبعها كل أمة تجاهد في سبيل حريتها واستقلالها ، تلك المبادئ التي لم تتغير منذ العصور الأولى ، إلى هذه الأيام ، إلى ما شاء الله ، لأن طبائع

العلاقات بين الناس أفراداً أو جماعات، هي -هي واحدة، لا تغيير فيها ولا تبديل
« فالناس منذ خلق الله العالم، لم يحافظوا على حقوقهم، ولن يحافظوا عليها
إلا بمقدار ما لديهم من شدة وبأس وقوة، وكذلك الأمم تتصارع وتتنازع في
معتزك الحياة العامة، ولا يسود في تنازعها الأبدى مبدأ أيديته الحوادث قديماً
وحديثاً، مثلما يسود بينها مبدأ القوة، فكم ديست للأمم حقوق لأن القوة
تنقصها، وكم انتهكت لها حرمت لضعفها وقلة حولها، وكم خدعت الأمم
نفسها، وأرادت أن تعيش ضعيفة بين أمم قوية، فما راعت تلك الأمم في
معاملتها عهداً، ولا أنجزت وعداً، ولا احترمت لها حقاً، ولا سمعت منها قولاً،
بل كان نصيبها أن توطأ حريتها وحقوقها تحت الأقدام !

« ما أظلم الناس فرداً، وما أظلم الناس جماعات ودولاً؛ فكما أنه لا يمنع ظلم
الإنسان عن أخيه الإنسان إلا القوة، وأعني بها قوة الحكومة، التي تضمن
لكل فرد حقه، كذلك لا تأمن الأمم بعضها ظلم بعض إلا بالقوة، ولا تحفظ
كل أمة وجودها إلا بفضل ما لديها من القوة

« هكذا العالم، وتلك سنة الله فيه... فما أتعس حظ تلك الأمم التي جهلت
ذلك المبدأ ونبذته، لا تجد من ينصفها على من يظلمها، حتى من أبنائها الذين
هم أقرب الناس إليها، يعيشون عبيداً للقوة وخداماً لها، وهي تطالب بحقوقها
فلا تجد من يجيب طلبها، أو يصغي لندائها، لأن القوة تنقصها،

ثم أهبت بالشباب أن يضطربوا بواجباتهم الوطنية، ودعوتهم إلى تشقيف
الشعب وتعليمه حقوقه وواجباته، فقلت :

« جئت في هذا الكتاب أخاطب فتتين من الأمة كانوا دائماً جنود الحرية
في كل بلاد : وهما رجال الغد، وجمهور الشعب

« جئت أخاطب إخواني الشبان رجال الغد، الذين أعد نفسي واحداً منهم،
وأعتقد أن عليهم واجباً كبيراً، هم مدينون به نحو الأمة، وهو واجب العمل
لتحرير بلادنا، فكل شاب منا سواء كان لا يزال في مهد التعليم، يتلقى العلوم
ويتغذى بلبان المعارف في المدارس، أو دخل في معتزك الحياة، كثيراً

ما يتساءل: «كيف أقوم بالواجب؟»، ويطلق لنفسه عنان البحث للجواب عن هذا السؤال، لأنه سؤال لا يكفي للجواب عنه تفكير لحظة واحدة، أو يوم واحد، بل يحتاج إلى إطالة في البحث والتفكير، هذا السؤال الذي يجدر بكل إنسان أن أن يجعله وجهته في الحياة، والذي يجب أن لا نعد الرجل رجلا إلا إذا عرف كيف يجيب عنه قولا وفكرا وعملا، هذا السؤال قد جعلت غرضي من وضع الكتاب أن أجيب عنه، على أنني لا أدعي أنني قد وصلت إلى إدراك هذا الغرض إدراكا تاما، فحاشا أن يكفي مثل هذا الكتاب، ليعرف رجال الغد من أبناء مصر، كيف يقومون بالواجب، لأن واجبنا أكبر من ذلك بكثير، ولكنني أردت أن ألقت نظر إخواني الشبان إلى أن يعيروا هذا السؤال أكبر جانب من أبحاثهم وجهوداتهم، لأننا ونحن قوة لا يجعل بنا أن نترك هذه القوة تتلاشى دون أن نستخدمها، ونعمل بنظام للغرض الذي نسعى إليه وهو تحرير بلادنا

«أردتُ في هذا الكتاب - من جهة - أن أطرح بين يدي إخواني نموذجا مختصرا للعمل على أداء واجبهم نحو الأمة، ثم تخيرتُ من جهة أخرى في وضعه طريقة أغلب المؤلفين الغربيين الذين وضعوا الكتب والمؤلفات، لتعليم حقوق الشعب، ونشر النظريات الدستورية، وقصدت من ذلك أن يكون هذا الكتاب كمجموعة دروس لمبادئ الحقوق العمومية، وبسط العلاقات بين الشعوب والحكومات، حتى لا يحرم عامة القارئ من عرفان تلك المبادئ الضرورية لكل مجتمع يريد أن يكون حرا،

إلى أن قلت :

«إن الواجب علينا نحن معاشر الشبان لا يقتصر على عرفاننا لتلك الحقوق، بل يجب علينا فوق ذلك أن نتعلمها فنلقنها لجمهور الشعب، وأن نعمل من جهة أخرى على إدراكها حتى تتمتع بها الأمة فعلا، وقد كانت هذه الطريقة أكبر عامل في نشر مبادئ الحرية ونظامها في البلاد التي سبقتنا إلى التمتع بها

« فإن مؤلفات فلاسفة الثورة الفرنسية ، أمثال جان جاك روسو وفولتير ، ومنتسكيو وغيرهم ، لم تكف لإحداث الانقلاب في الأفكار والأذهان الذي كان السبب في تقويض دعائم المظالم في فرنسا ، بل أحدث ذلك الانقلاب شيوع أفكار أولئك الفلاسفة ، بفضل كثرة أنصارهم ، الذين خالطوا الشعب ولقنوه تلك الأفكار ، وبفضل المؤلفات الكثيرة العدد التي كانوا يبسطون فيها مبادئ أساتذتهم ، فالشعب هو الذي هدم سجن الباستيل ؛ والشعب ما كان بنفسه قادراً على فهم مؤلفات روسو وغيره من الفلاسفة ، بل فهمه إياهما وبث فيه روح الحرية قوم احتسكوا به وخالطوه وفهموه حقوقه وقوته ، وعرفوه قدر نفسه

« فإلى إخواني رجال الغد ، وإلى جمهور الشعب ، أقدم هذا الكتاب ، وكل آمالي أن نعرف حقوقنا ، وأن يقوم كل منا بالواجب في سبيل الحصول عليها ، وأن يكون القيام بهذا الواجب أساسه النظام في العمل ، لأننا إذا عملنا بنظام كان الفوز حليفنا ، وكنا حقيقين بأن يؤيدنا الله وينصرنا نصراً عزيزاً ، وقد نوه « العلم ، بالكتاب غير مرة ، قال في عدد ١٩ مارس سنة ١٩١٢ تحت عنوان : « حقوق الشعب » :

« وضع حضرة الأصولي الفاضل عبد الرحمن أفندي الرافعي المحامي مؤلفاً ثميناً أسماه « حقوق الشعب » ، وقد اتبع في تأليفه طريقة بعض المؤلفين الغربيين في وضع الكتاب على لسان فئة من طلبة المدارس يتباحثون في مجتمع من سكان القرى في حقوق الشعب والنظريات الدستورية ، ونظم الحكومات الصالحة ، حتى يجد المطالع لهذا الكتاب ، مجموعة تلك الحقوق والنظومات ؛ فشلا في الاجتماع الأول دار الكلام عن حكومة الخلافة ، وما هي الحكومة ، والحكام وكلاء الأمة ، والمجلس النيابي وحكومة الشعب ؛ وفي الاجتماع الثاني دار الكلام عن الحكومة الإسلامية ، وبيدتها ، ونظرية العقد الاجتماعي ؛ وفي الاجتماع الثالث حق الانتخاب العام ونظام الانتخابات ؛ وفي الاجتماع السادس ، وظائف المجالس التشريعية وسلطانها ؛ وفي الاجتماع الثامن عشر الحقوق

الشخصية والحقوق السياسية ؛ وفي الاجتماع الرابع عشر دار الكلام عن مبدأ الحرية ؛ وبالجملة فالكتاب جامع لكثير من الأبحاث المفيدة ، وجدير بالاعتناء ، وسنعود إليه في فرصة أخرى ؛ وقد خصص هذا المؤلف ما يجمع من ثمنه لمساعدة مشروع إصلاح التعليم وتعميمه ، فنشكر لحضرته قيامه بهذا العمل النافع ، كما نشكر له تلك الأريحية الكبيرة ،

المؤتمر الوطني

٢٢ مارس سنة ١٩١٢

اجتمع المؤتمر الوطني (الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني) صباح يوم الجمعة ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ بدار (العلم) بشارع الصنافيري برئاسة المترجم

خطبة الرئيس

وألقى المترجم خطبة ضافية عن الحركة الوطنية وتطورها في العالم المنصرم (١٩١١) ، بدأها بقوله :

« إخواني الأعزاء . إذا تأخر عقد جمعيتنا العمومية في هذه السنة فما ذلك إلا لاحتجاب العلم لسان حزبنا الموقر ، بسبب تعطيل الحكومة له مدة ثلاثة أشهر قد مرت بحمد الله وعاد العلم للظهور بثوبه القشيب ، يرفل في حللة الوطنية الصادقة ، ويرفرف على البلاد ، فيبعث فيها آمالا كباراً ، محارباً أعداءها ، كائنين من كانوا ، مدافعاً عن حقوقها ضد أي سلطة غاصبة مطالباً بالجلالة وبالدستور ، لا يترك ميدان النزاع حتى يصل الوطن إلى الغاية المطلوبة والضالة المنشودة ، مهما لقي في طريقه من الصعوبات ، أو وجد أمامه من العقبات

ثبات الحركة الوطنية أمام الاضطهاد

ثم ردّ على القائمين بأن الحركة الوطنية فقد ضعفت أمام الاضطهاد قال : « يقول أعداء الحزب الوطني ، إن همته قد فترت وإنه لم يحتمل ما أصابه

من حبس بعض أعضائه أولاً ، ومن تعطيل لسان حاله ثانياً ، وأن أعضائه أخذوا في الانزواء ، خوف اضطهاد الحكومة ، لاسيما بعد مجيء اللورد كيتشنر معتمداً لـانجلترا في مصر ، تلك أمانهم ، ولكنها بعيدة عن الحقيقة بمراحل ، حزبنا هو قوة لا يمكن لقوة في العالم أن توهنه كما يتمنون ، وقد ظهر ذلك عند ظهور العلم وعودة اللواء إلى حالته الأولى وإقبال القراء عليهما وعلى باقي جرائد حزبنا ؛ نعم إن الحزب الوطني تتجسم فيه فكرة الوطنية الحققة ، والفكرة لا يمكن وقفها ، بل هي تسير دائماً إلى الأمام رغم كل اضطهاد ، ولو وقفت في طريقها عقبة كثود لزحزحتها بقوة تيارها الجارف ، وإن لم تتمكن من ذلك افتتحت لها طريقاً آخر ، ربما كان أقرب من الذي سدته تلك العقبة ، وقد صرحنا غير مرة في جرائدنا ، ومن أعلى هذا المنبر ، بأننا نحارب هذا الاحتلال الأجنبي دون نظر لشخص مثله ، ولسياسته ، إن كانت سياسة شدة أو لين ، فجميعهم يرمون لغاية واحدة هي امتلاك بلادنا واستعباد أبنائها ، فليقل أعداؤنا إذن ما شاءوا ، فنحن سائرون إلى الأمام بقوة اتحادنا وتضافرنا ، فلنسر رغم ما يقوله القائلون

مشروع الجامعة المصرية

« من الغريب أن الحكومة تقاوم كل مشروع تظن أن لحزبنا يدأ فيه مهما كان نفعه للبلاد

« نادى المرحوم مصطفى باشا كامل في سنة ١٩٠٦ بإنشاء الجامعة المصرية ، فقامت الحكومة ووضعت يدها عليها ، وأخرجت المشروع عما وضع له ، واضطر بعض أعضاء مجلس الإدارة للخروج منه ، وها قد مضى من عهد نداء رئيسنا المرحوم ست سنوات ، ولم نر لهذا المشروع الجليل ثمرة ما ، قال وقتئذ اللورد كرومر وتبعه مستشار الداخلية ، بأن البلاد أشد احتياجاً للكتاتيب منه للمدارس العليا والكتليات ، ففهم رجال الإدارة الإشارة ، وأخذوا يتسابقون لتنفيذ رغبة العميد بـحث العمد والأعيان على بناء الكتاتيب وفتحها باحتفال كان يحضره غالباً المفتشون الانجليز ، ولم يعن أحد بعد ذلك بما آل إليه أمر هذه الدور ،

هل استعملت لما بنيت له ، أو أصبحت مرابط للبهائم ، أو مخازن للعلف ، أو أماكن للوافدين من الضيفان ، بذلك تحولات الاكتتابات عن الجامعة ، ووقف المشروع مدة ثم سار في هذا الطريق غير المنتج ، ثم دعا إلى تقويم إدارة الجامعة للسير بها في طريق التقدم

الحركة التعاونية

وعرج على الحركة التعاونية وكيف حاربتها الحكومة لنشأتها الوطنية ، قال : « حصل مثل ذلك بالنسبة لمشروع النقابات الزراعية وغيرها ، قام المرحوم عمر بك لطفي يحض على تأسيسها وإظهار فوائدها ، منتقلا من مديرية إلى أخرى ومن مدينة إلى قرية ، حتى انتشرت الفكرة ، وأسست بعض النقابات ، ثم وضع مشروع النقابة العامة ، بعد أن درسه حق دراسته بفرنسا في الصيف الماضي ، ولكن لم ننس ما لاقاه من الصعوبات من جهة الحكام ومن جهة الحكومة ، ومن بعض محبي الظهور ، على أن كل ذلك لم يزد رحمه الله إلا ثباتا ، حتى رأى ثمار غرسه في حياته ، ونجحت في أيامه نحو خمس عشرة نقابة زراعية وسبع شركات تعاون منزلي ، وشركة تعاون مالي واحدة ، والأمل معقود بازديادها بعد أن ظهرت نتائجها وأصبحت ملبوسة باليد عقب نشر تقاريرها السنوية » لم يرض الاحتلال بهذه الحركة المباركة ، شأنه مع كل حركة تعلم المصريين التضامن على جلب منفعة أو منع ضرر ، فلم تقبل الحكومة للآن النظر في مشروع تعديل بعض مواد القانون التجاري ، تسهيلا لتشكيل النقابات ، مع أنه قد مضى ثلاث سنوات على تقديمها ، بل أهملته كما تهمل كل مشروع يقول به الوطنيون مهما كان نفعه ، ثم أتتنا أخيرا بمشروع صناديق التوفير التابعة للبوسنة وتعميمها في القرى والكفور ، وأخذ المديرون يحبذون هذا المشروع الجديد ، حائين العمد على شرح فوائدها للفلاحين ، حتى يودعوا أموالهم المخزونة في هذه الصناديق التابعة للحكومة ، وذلك لاعتقاد رجال الاحتلال ، بناء على ما يقوله لهم بعض أعياننا ، بأن المال موفور لدى الفلاح ، ولكن يخبئه في القدر ويدفنه في أرض عشته ، ففكروا في أخذ هذه السكنوز الموهومة منه وإيداعها

صناديق الحكومة ، وهي تودعه كباقي أموالها خزينة البنك الإنجليزي المسمى بالاهلي ليستثمرها لمصلحة مساهميه من الإنجليز ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعرقل إنشاء النقابات الزراعية التي تعلم الفلاح معنى التضامن والاجتماع ، وهم لا يريدون له إلا أن يبقى دائماً متسكلاً على الحكومة ، لا يأتي عملاً إلا بإشارتها ، جاهلاً لمعنى الاتحاد والتكاتف خوفاً من أن يستعمل هذا التضامن والاتحاد في المطالبة بحقوقه المسلوبة ، نحن لا ننكر فوائد صناديق التوفير ، ولكن أين المال الذي يودعه الفلاح فيها ؟ كلنا نعلم أن الفلاح لا يملك قوت غده وأن أصحاب الأطينان منهم مثقلون بالديون ذات الفوائد الباهظة ، وأن إيراد أطينانهم لا يكفي لسداد ما عليهم من الأقساط ؛ فالواجب عمله الآن لتحسين حالته هو تخليصه من أيدي المرابين ، ومساعدته على سداد ما عليه من الديون ، ولا يكون ذلك إلا بإنشاء النقابات الزراعية في كل قرية ، وتأسيس شركات التعاون ، وإذا كانت الحكومة تريد به خيراً فلتساعده على إنشائها بإقراضها شيئاً من المال بلا فائدة أو بفائدة قليلة ، كائنين أو ثلاثة في المائة ، حتى تقرضها هي للفلاح بأربعة على الأكثر ويمكنها استعمال ما يتوفر لديها في صناديق التوفير لهذه الغاية

« هذا ما تفعله الحكومات التي تريد وتسعى لتحسين حالة فلاحها وصناعها ، وهذا ما فعلته أخيراً حكومة فرنسا عند تجديد امتياز بنك فرنسا ، فقد اشترطت عليه أن يساعد النقابات الزراعية بإقراضها ما يقرب من مليوني جنيه سنوياً بلا فائدة ، هذا طريق الخير مفتوح أمام الحكومة ، فلتسرف فيه إن أرادت أن تبرهن على إخلاصها للأمة ، وحبها للخير لها

« مشروع النقابات موجود بقلم قضايا الحكومة من سنين ، ولم تعرف الحكومة التفاتة ، أما مشروع صناديق التوفير ، فقد صدر بمجرد إشارة من العميد الإنجليزي ، فهلا أظهرت حكومتنا هذا الاهتمام بمشروع النقابات ؟ أم هل كتب عليها أنها لا تأتي أي عمل إلا إذا أشير به إليها من رجال الاحتلال ؟ على أننا نبنى آمالاً كباراً على الأمة نفسها والمخلصين من أبنائها في نشر مبدأ

التعاون على اختلاف أشكاله وتباين أنواعه ، فعملوا أيها المخلصون إلى إنشاء النقابات في كل جهة ، عضدوا النقابة العامة ، وبرهنوا على أنكم غير محتاجين لمساعدة الحكومة على تنفيذ جلائل الأعمال ، وما أجلّ تخليص البلاد من أيدي المرابين ، واستقلالها الاستقلال الاقتصادي

« هذا طريق الخير فاسلكوه أنتم ، غير متواكلين وغير متقاعسين ، فالبدار البدار ، قيل أن تصبح مصر مزرعة لأصحاب الأموال من الأجانب ، ويصبح المصريون عبيداً لهم ... »

نقابات العمال

« هذا ، ولابد لكم من العناية بنقابات العمال ، وبث مبدأ التضامن بينهم ، والدفاع عن حقوقهم ، واستصدار القوانين الضامنة لهم عدم التكسب عند الشيخوخة ، أو عقب الإصابة بما يمنعهم عن الكسب ، نرى الآن العامل الماهر إذا سقط من شاحق ، أو إذا قطعت يده مثلاً ، يطرده مستخدمه ، دون أن يرتب له شيئاً يقوم بأوده ، ودون أن يجد من الحكومة عضداً ونصيراً ، كما يجد أخوه الأوروبي ، بل ولا يجد نقابة تساعد على تربية أولاده ، فيسأل الناس سرّاً أو علناً ، ويذهب ضحية هذه الفوضى ، ولأراحم ولا معين ، لا مخلص للعامل من هذا الجحيم إلا النقابات ، فتعالجه إذا مرض ، وتصرف له الأدوية إما مجاناً أو بثمان قليل ، وإذا مات ساعدت على تربية أولاده ، وإذا أصيب بما يمنعه عن الكسب رتبت له ما يقيه ذل السؤال ، مقابل قليل من المال يدفعه لها شهرياً ، إن النقابة الوحيدة القائمة الآن تؤدي شيئاً من ذلك نحو أعضائها القليلين ، فرحم الله من فكروا في إنشائها وعاونوا على تنظيمها ، وجزى كل من اشترك فيها خير الجزاء ،

الفلاح والعامل

وأسهب في مزايا نقابات العمال في أوروبا وأمريكا ، وعرج على حالة الفلاح والعامل في مصر ، قال :

« ارجعوا البصر إلى حال العمال في مصر ، سواء عمال الزراعة ، وأقصد بهم جماعة الفلاحين ، الذين لا يملكون أرضاً ، ويعيشون من العمل باليومية ، أو من استئجار الأراضى ، وانظروا إلى تحكم الشركات الأجنبية ، مثل شركات الترامواى والسكك الحديدية وماشا كلها في العمال ، وانظروا إلى الفلاح المستأجر ، وإلى ما يفرضه عليه مالك الأرض من الإيجار الباهظ ، تجدوا أنهم في أحط دركات الفقر ، فالعامل لا يحصل على قوت يومه إلا بعد أن يشتغل اثنتى عشرة ساعة كل يوم على الأقل ، والفلاح لا يصل إلى ما يسد الرمق من أردأ أنواع الخبز بلا إدام إلا بشق الأنفس ، كل ذلك ناشئ من فقدان مبدأ الاجتماع والتضامن بينهم ، وإهمال سرة البلد كل ما يتعلق بأمورهم الخاصة ، وعدم التفات الحكومة إلى ترقية شأن العامل والفلاح والاحتلال يريد أن تبقى هذه الطبقة كقطيع الغنم ، يؤمرون فيطيعون ، عائشين عيشة السائمة ، جاهلين حقوقهم وحقوق بلادهم ، ولادواء لهذا الداء العضال إلا الدستور ، فرفعوا صوتكم بطلبه ، وابحثوا في طرق الحصول عليه ، وإلا فلا أمل في تحسين هذه الحالة ، التى تسير من سيئ إلى أسوأ ، وستنزل بالامة إن استمرت إلى الدرك الأسفل من الاستعباد والاسترقاق ،

مدارس الشعب

« إخوانى : لاتنسوا مدارس الشعب لتعليم العمال القراءة والكتابة والحساب ، فهى من أفيد الوسائل وأنجعها لتثديبه وتنويره ، ولقد دلت تجارب هذه السنوات الأخيرة ، على أن العامل يكفيه زمن قليل لتحصيل ما يلزمه من الضروريات ، فأكثرها من تأسيسها في المدن والقرى ، وعلبوا هذا المسكين ماله وما عليه ، أخرجوه من الظلمات إلى النور ، اشرحوا له حالة إخوانه بأوروبا وما هم فيه من سعادة نسبية بفضل العلم ، وبفضل الاتحاد وبفضل التضامن ، إن هذا الأمر لمن أوجب الواجبات علينا ، وبالأخص على الشبيبة المتعلمة ، فيمكنها تأسيس هذه المدارس بنفقات قليلة ، أو خصص كل منهم ساعة واحدة من أوقات فراغه لتعليم هؤلاء التعساء ، ويمكن ذلك بنفقات أقل في بلاد الأرياف ، إذا أراد الأغنياء فتح ما يبلادهم من المكتاتيب في الليل لتعليم الرجال ، ولقد جرب هذه

الطريقة بعض المخلصين منهم ، فأتت بأعظم الفوائد ، فانتشر التعليم بين رجالهم
وقلت الجرائم في بلادهم ،

وتكلم عن تقصير مجالس المديرية بإزاء تعميم التعليم

الحث على الجهاد

ثم أخذ يحث الأمة على الجهاد الوطني ، قال :

« يا قوم ألم يصل إلى علمكم ما تقوم به الأمم الأخرى من جلائل الأعمال ؟
ألم تسمعوا بما تفعله الأمم الحية للوصول إلى أوج السعادة والاستقلال
وبحبوحة الحرية ؟ هل تريدون أن تبقى أمتكم مغلوطة على أمرها محكومة
بالأجنبي ، لا تعرف للحرية طعما ، ولا للكرامة الشخصية معنى ، بينما ترون
الأمم من حولكم تخرج من ضيق الاستعباد إلى فضاء الحرية ، ومن الظلمات
إلى النور ؟ هل تريدون أن يقال عنكم بأنكم لا تستحقون ما تطلبونه من حكم
أنفسنا بأنفسنا ؟ هل تريدون أن تسجلوا عليكم وعلى أمتكم رغبة البقاء في قيود
الذل وتحكم الغريب في أمتكم ؟ هل تدركون ما أنتم فيه من مسكنة وصغار ؟ هل
غركم ما فيه بعضكم من بسطة العيش ، وكثرة الأفدنة وإن كانت مرهونة
للأجانب ؟ تالله إن الحالة سيئة تسر أعداءنا وتبكي الوطنيين المخلصين ، تالله
إن جرم المقصرين منا لعظيم ،

سلطة المعتمد البريطاني

ثم أظهر الخطر من ازدياد سلطة اللورد كيتشنر المعتمد البريطاني في
مصر ، قال :

« ثم التفتوا حولكم ، وتأملوا قليلا فيما وصلنا إليه إزاء الاحتلال ، تروه
قد وضع يده على كل شيء ، تروا العميد يحتفل بافتتاح سكة حديد الأبيض
بالسودان ، ثم بمشروع المصارف بالوجه البحري . كأنه حاكم البلاد . ولا تمثل
الحكومة المصرية بجانبه . تسمعوا نظارنا يطورونه وينسبون إليه كل الفضل في
الإصلاحات . تسمعوا بعض حملة الشهادات العالية من أبناء الأغنياء ، يلقون

خطب الشناء بين يديه ، كأنهم بين يدي الجناب العالى الخديوى ، تروا المديرين يحشرون العمود والوجهاء بالمحطات ، احتفالا بهذا العميد ، الذى لا يُرى غيره الآن فى الاحتفالات الكبرى ،

المطالبة بالدستور

والتفت إلى الجمعية العمومية الرسمية ، التى كان محددأ لانعقادها يوم ٢٥ مارس بحضور الخديو ، يذكرها بأن تطالب بالدستور ، قال :

« إخوانى : ستجتمع يوم الإثنين المقبل الجمعية العمومية ، التى تمثل أمتنا بعض التمثيل ، والامة تنتظر منها أن تطالب بحقوقها المضمومة ، وأن تقوم بالواجب عليها ، كما قامت به فى الاجتماعات الماضية ، وبالطبع لا تنسى أهم تلك المطالب ، وأسماها المتين ، ألا وهو الدستور ، لم تقصر الجمعية من سنة ١٩٠٤ إلى الآن عن المطالبة به ، وإن أحاطته بما يسهل قبوله لدى الحكومة ، وقد طلبته فى اجتماعها الأخير بالإجماع ، كما أجمعت على إلغاء قانون المطبوعات ، الذى يجعل الجرائد تحت رحمة الحكومة ، تقفها أو تعطلها متى أرادت ، لا سيما أن الحكومة قد غالت فى هاتين السنتين فى استعمال هذا القانون ، الذى صدر فى وقت ثورة ، ولا موجب لتطبيقه الآن ، والبلاد هادئة مطمئنة ، تطالب بحقوقها بالطرق المشروعة ، إننا لا نشك فى أن الجمعية تكرر الطلب وتلح فيه وتظهر حرج الحالة للحكومة ، وأن الأمة أصبحت لا تقبل البقاء على هذه الحالة التى تجعلها فى أخريات الأمم

« والحزب الوطنى يشارك الجمعية العمومية فى هذه الطلبات مقدما ، باسم أعضائه وأنصاره ، والخمسة والستين ألف مصرى ومصرية ، الموقعين على عرائض طلب الدستور ، التى قدمناها للجناب العالى الخديوى فى سنة ١٩٠٨ ، والامل وطيد فى أن الجمعية العمومية ستبرهن على استقلالها ، وعلى إدراك أعضائها لوظيفتهم المجيدة ، وفقهم الله إلى خدمة بلادهم ، إنه سميع مجيب ، وختم خطبته بقوله :

« اللهم طهر قلوبنا من أدران النفاق ، ونقّ أفئدتنا من جراثيم الخنوع والاستسلام ، حتى ندرك أن لنا كرامة تجب المحافظة عليها ، ووطناً يحجب الدفاع عنه بالأنفس والأموال ، وحقاً في الحرية تجب المطالبة به ، إنك أنت الوهاب ، وقد قوبلت الخطبة في أكثر مواضعها بالتصفيق والاحتفاء والتأييد ، وأصدر المؤتمر قراراً بتجديد الاحتجاج على الاحتلال ، وإرسال برقية بذلك إلى وزير خارجية إنجلترا ، وأصدر قراراً آخر بطلب ردّ الدستور إلى الأمة ، وإرسال برقية بذلك إلى الخديو ، تضمنت الإعراب عن أمل المؤتمر في أن يعلن الخديو إجابة هذا الطلب في خطابه الذي سيفتتح به الجمعية العمومية يوم ٢٥ مارس ، فقبل القراران بالتصفيق الحاد ، والاستحسان العام

وانتخب المؤتمر ثلاثة أعضاء جدد للجنة الإدارية ، وهم : محمد شكيب بك ، والأستاذ اسماعيل صادق ، والأستاذ محمد عبد الملك حمزة (بك)

وبعد انتهاء الرئيس من خطبته ، دارت مناقشات في المؤتمر عن مسائل حيوية تهم البلاد ، اشترك فيها الرئيس ، وأحمد بك لطفى ، وعلى فهمى كامل بك ، وعبد اللطيف الصوفانى بك ، وعبد الحميد بك عمار ، والأستاذ محمد عبد الملك حمزة ، والأستاذ محمد أمين يوسف (بك) ، والأستاذ محمد لطفى جمعه ، فتباحثوا في موضوعات شتى ، منها شكوى الجمهور من استبداد شركات الاحتكار ، كشركة الترام بالقاهرة والإسكندرية ، وشركات المياه والغاز والكهرباء والتليفون ، وشكوى الطلبة من الامتحانات ، وطلب إعادة الامتحان لمن يسقطون في علم واحد ، أو بعض العلوم في درجة أو أقل ، وغير ذلك من المسائل الحيوية ، وانتهى الاجتماع قبيل الظهر ، فهتف الحاضرون للاستقلال والدستور والحرية

وقد دعاهم الرئيس قبل انصرافهم من الاجتماع إلى تناول الشاي بنادى الحزب الوطنى فى الساعة الثامنة مساءً ، فأقيمت الحفلة فى جو من الإخلاص والود والإخاء

الفصل التاسع

الزعيم في منفاه

محاكمة الفقيد للمرة الثانية

لم يكبد يمشى يومان على خطبة الزعيم في المؤتمر الوطني ، حتى شرعت الحكومة في اتخاذ الإجراءات لمحاكمته ، فجاءه إخطار على يد ضابط بوليس في الساعة العاشرة مساء الأحد ٢٤ مارس سنة ١١٩٢ ، بمنزله بحللية الزيتون ، للحضور إلى دار النيابة صباح الاثنين ٢٥ مارس ، فذهب في الموعد المحدد ، فإذا بالنيابة تستجوبه في بعض فقرات وردت في خطبته ، واعتبرتها تحريضاً على كراهية الحكومة ، وما أن علم كبار المحامين بهذا الاستجواب حتى هرعوا إلى النيابة ليقفوا إلى جانبه ، فحضر منهم : أحمد بك لطفي ، وعبد العزيز بك فهمي (باشا) ، وأحمد بك عبد اللطيف ، ومحمود بك فهمي حسين ، وشهدوا الاستجواب ، وقد كان جواب الزعيم عن سؤال النيابة : « إن معظم عبارات الخطبة تدل على أنها من قبيل انتقاد أعمال الحكومة ، وافقت نظرها إلى ما يجب عمله ، وهو أمر تنادى به يومياً جميع الصحف التي نشر بعضها خطبتي حرفياً كالعلم واللواء ، ونشر بعضها فقرات منها مع التعليق عليها بما يفيد الاستحسان أو الاستهجان ، طبقاً لخطة كل واحدة منها ، وهو أيضاً من قبيل ما يحصل من انتقاد أعمال الحكومة في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . فلا يجوز إذن الخروج بما ورد في خطبتي عن الغرض المقصود منه ، وهو مجرد الانتقاد الواجب على كل مصري يعرف الواجب عليه ،

وقد قوبلت إجراءات النيابة بالدهش والاستغراب من الناس جميعاً . ذلك أن خطبته كانت خفيفة اللهجة . بالنسبة لخطبه السابقة . ولم يكن فيها شيء يستوجب أية مسئولية . ولكن الاحتلال وصنائه قد ساءهم أن يظل الفقيد حاملاً لواء الحركة الوطنية . وكانوا يظنون أن ما ناله من قبل من سجن

سيئتيه عن جهاده ، فلما رأوه ماضياً في طريقه ، وأن الجمعية العمومية للحزب الوطني قد اجتمعت كعادتها ، وألقيت فيها الخطب ، وأرسلت برقيات الاحتجاج على الاحتلال ، اعتزمت الحكومة أن تعمل على إعادة الزعيم إلى السجن بغير جريمة ارتكبها ، لكي تخفت صوته ، وبذلك تتراجع الحركة الوطنية ، وتقف حركتها

رفع الدعوى العمومية على المترجم

وترامت الأنباء من المتصلين بالدوائر الوزارية أن الحكومة قد صممت على أن تدخله السجن ، كلما خرج منه ، وانتهى التحقيق بإقامة الدعوى العمومية على الفقيد ، بتهمة التحريض على كراهية الحكومة وبغضها وازدراءها ، واتهمت أيضاً اسماعيل بك حافظ مدير جريدة (العلم) ، وعلى فهمى كامل بك مدير جريدة (اللواء) ، لنشرهما الخطبة في الجريدتين ، وأحالت الثلاثة إلى محكمة جنابات مصر (١)

نظرت القضية يوم الثلاثاء ٣٠ ابريل سنة ١٩١٢ ، أمام محكمة الجنابات ، وكانت مؤلفة برياسة المستر دلبروجلى ، وعضوية محمد توفيق رفعت بك ، وعلى ذى الفقار بك ، وتولى الأستاذ عبد العزيز بك فهمى الدفاع عن اسماعيل بك حافظ ، والأستاذ محمود بك أبو النصر عن على فهمى كامل بك

ومن عجيب أمر النيابة أنها استشهدت على سوء قصد الفقيد بأنه صرح في خطبته بأن لا دواء للحالة الحاضرة إلا بالدستور ١١ وأنه ليس هناك أدل على سوء القصد ، من أنه يريد قلب الحكومة رأساً على عقب ، وأنه إذا كان حسن القصد لحزبه أو لأمته ، فذلك لا يمنع من أنه سيء القصد للحكومة ١١

(١) استقال سعد زغلول باشا ، وكان وزيراً للحقانية ، من الوزارة في مارس سنة ١٩١٢ أثناء التحقيق مع فريد بك ، وصرح في حديث له مع المرحوم أمين بك الرفعى أن الإجراءات التي اتخذت ضده لم يؤخذ رأيه فيها ، وكان ذلك من الأسباب التي عجلت باستقالته (العلم لسان حال الحزب الوطني ، عدد ٥ ابريل سنة ١٩١٢) . وذكرت صحيفة العلم أيضاً (عدد ٢ ابريل سنة ١٩١٢) أن اجراءات التحقيق والسير في الدعوى اتخذت دون أخذ رأى الوزير المستقيل ، وكانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزارة (محمد سعيد باشا) والنائب العام .

ويبدو من دفاع النيابة مبلغ اعتساف الحكومة في محاكمة الفقيد وزميليه ، ويتجلى لك هذا الاعتساف في مرافعة الأستاذ عبد العزيز بك فهمي عن اسماعيل بك حافظ ، فإنك تجد فيها صورة جلية لما في موقف الحكومة من التحدي للحق والعدالة ، قال :

« خطب فريد بك في إدارة العلم بالجمعية العمومية للحزب الوطني يوم ٢٢ مارس ، ونشرت خطبته في جريدة العلم وجريدة اللواء ، وقرأها من قراها من الجمهور ، فبعض الجمهور وافق عليها ، وبعضه لم يوافق عليها . ومرت كسكل المقالات بغير أن يظن أحد أن يكون لها الشأن الذي بسببه وجد المتهمون أمام محكمة الجنايات ، والامة ساكنة هادئة ، ولم يكن هناك أفكار مما تلحح إليه النيابة اليوم ، وكل ما في الخطبة لا يقضى بكل هذه الضجة ، ومر يوم ٢٢ و٢٣ و ٢٤ مارس ، وفي يوم ٢٥ مارس ، دعى فريد بك إلى النيابة ، وإن حضراتكم لكم اطلاع أحيانا على ما في الجرائد ، ولا بد أنكم تعرفون ما هو تأثير الخطب والمقالات ، وتأثير رفع أمثال هذه الدعوى على الخطيب وشركائه وشركائه ، فلما دعى فريد بك إلى النيابة دهش الناس ، وقالوا علام يُسأل فريد بك ؟ فقلنا لعل النيابة تسكتفي بسؤاله ، أو تحقق معه ، أو لها شأن معه ، وفي ذلك إنذار له ولغيره ممن يخشى أن يقف موقفه ، وقلنا إن ذلك ربما يوقف النيابة عند هذا الحد ، ولكننا رأينا النيابة قد استمرت في التحقيق ، ثم انتقل التحقيق من يد محقق إلى يد محقق آخر (١) ، وجيء بمدير جريدة العلم ، ومدير جريدة اللواء كما تسميه النيابة ولم تسكتف بذلك ، بل دعت غيره وغيره ، لم تسكتف النيابة بذلك . بل أخذت تفتش في إدارة العلم ، وفي نادي الحزب الوطني ، وفي منزل محمود بك فهمي ، وبحالة مزعجة . أي أنه ابتداء بعد الساعة ٨ مساء . ولكن بماذا خرجت النيابة ؟ خرجت بإزعاج الأطفال في أسرتهن ، والنساء في حجراتهن ،

(١) كان يتولى التحقيق أولا على بك ماهر (باشا) ثم نقل من يده إلى يد على بك توفيق رئيس نيابة مصر (انظر ص ٣٢٨) .

وهنا قال رئيس الجلسة : إن النيابة كانت تحقق جريمة أخرى
فقال عبد العزيز بك : ما هي الجريمة يا حضرات القضاة؟ إن النيابة ليس لها
قانونا التفتيش بغير أن تسأل متهما عن جريمة معينة ، إن فريد بك كان متهما
بتهمة أركانها موجودة في مانشرته الصحف ، فإذا لا يجوز للنيابة أن تفتش بغير
أن يكون هناك تهمة ومتهمون مستولون ، خرجنا من كل ذلك باتهام جريدة
اللواء وجريدة العلم بعد كل هذه الضجة

« إنني لما وكلت في هذه القضية ، كانوا يوجهون إلى أسئلة ، كيف تتوكل
في هذه القضية ؟ ألا ترى أن المادة ١٥١ لا أحد لها ، فسكنت أهركتني للقائين ،
وجئت أمام حضراتكم واثقا بعد التكم ، وأعتقد أن موكلني سيخرج بريثا من
هذه التهمة ، هل للحكومة حق في أن تعمل كل شيء ولا ينتقد عليها منتقد ؟
ولكن النيابة قد كفتني الجواب عن ذلك ، إن الإنسان يخطئ ويصيب ، وكل
الأعمال هي عرضة للانتقاد ، وحضراتكم هنا في مقام الانتقاد ، تقولون
للمخطئ أخطاء والبصيب أصيب ، وأنا أشكر النيابة على ما بينته من جواز
الانتقاد ، ولكني أخالفها في الحدود التي وضعتها للانتقاد ، فأنا لي الحق أن
أقول إن فلانا أخطأ ، وفلانا لم يخطئ »

وهنا قال رئيس الجلسة : كما سمعنا من النيابة ، أن الغرض هو القصد
لا الانتقاد ، فقال الأستاذ عبد العزيز بك : سأبين هذه النقطة ، إن الانتقاد مباح ،
وهذه الخطبة من الانتقاد المباح ، إن فريد بك يا حضرات القضاة ، يخطب
ويكتب من قبل ، والحكومة كانت من قبل تتقبل انتقاداته التي هي أشد من
خطبته التي يحاكم عليها المتهمون الآن ، ولذلك أقرأ لحضراتكم شيئا من خطبه
فقال رئيس الجلسة : إن هذا معلوم ، فقال عبد العزيز بك : إنني أقدم
هذه الخطب للنيابة لترى إن كانت أشد من هذه الخطبة أم لا

فسأل رئيس الجلسة النيابة عنها ، فقالت إنها تعلم بها ، وإنها لم تحاكمه عليها ،
فقال عبد العزيز بك : إذن يكون من التبرير بفريد بك واسماعيل حافظ أن
تهمل الخطب الشديدة ويحاكمون على أخف الأقوال ، هذه مجموعة الجمعية

العمومية ومجلس الشورى ، وفيها من اشد الانتقاد ما لم تتضمن هذه الخطب ، أنا أتحدى بهذه الأقوال ما جاءت به النيابة ، لاثبت أن هذا من قبيل الانتقاد المباح ، وكان إلقاء هذا الكلام في مواجهة النظار

ثم أخذ يتلو قطعاً من محاضر جلسات الجمعية العمومية ومجلس الشورى ، وفيها اتهام الحكومة بالتبذير ، وبوضع أرقام وهمية في الميزانية ، وعند ذلك قال رئيس الجلسة : إن هذا معلوم ، فقال عبد العزيز بك : أنا أقدم الأوراق لترى المحكمة في محضرى جلسات ١٨ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩ تلك الأقوال الجارحة التى قابلتها الحكومة بشكر الأعضاء

ثم قرأ بعض محاضر الجمعية العمومية ، وفيها أقوال عن الحكم الفردى ، وبعد ذلك قال : إذن عندما نريد أن نفسر ما هو الانتقاد المباح ننظر درجة الضرر ، فنحن نرى أن خطبة فريد بك لم تكن خارجة عن الانتقاد المباح ، وهو أقل مما كتب وما خطب ، وبالنسبة لخطبه نفسه ، ومن الأقوال الغير الرسمية ، فيكون فريد بك معذوراً ، وإسماعيل بك معذوراً ، وعلى بك معذوراً فى اعتبار الخطبة من الانتقاد المباح

ثم تكلم عن البيئة ، وأنه ترد إلينا من أوروبا جرائد وفيها انتقادات الكتاب للحكومة ، وفي مصر جرائد أجنبية تنتقد ، وهى آتينا النيابية نقول أشد مما اتهمنا به ، فإذا كنتم تعتبرون أن ذلك من التهم كان ذلك بالرغم منا ، لا تلومونا على تقليدنا ، فإننا نقضى بما نسمع ونرى ، هذا مشروع بمنح إرلنده استقلالها الإدارى ، جرى حوله من الانتقاد ما هو أشد وأمر مما خطب به فريد بك

ثم قرأ ما نشر بهذا الشأن ، من رعى الحكومة بالخيانة والمؤامرة ، وبعد ذلك قال : إن كنتم تعاقبوننا على طباعنا ، فالمستول هو الحكومة ، بل هى شريكة لنا فى الجريمة ، لأنها تقبلت من أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية ما هو أشد من هذا ، فهى التى سلحتنا بذلك

ثم انتقل إلى الكلام على مغالطة النيابة في مذكرتها ، حيث جعلت الضمائر الخاصة بالاحتلال موجهة إلى الحكومة ، وأخذ يقرأ قطعاً من مذكرة النيابة ، ولفت نظر المحكمة إلى هذه النقطة ، التي أرادت أن تجسم بها التهمة ، وقال : أرجو من المحكمة حصر التهمة في دائرتها فقط ، وقال : أنا أقول بملء فمي ، إن التهم استخرجت في ورقة الاتهام من الخطبة ممسوخة مسخاً ، ووجه نظر النيابة إلى مراجعة ورقة الاتهام مرة أخرى ، وختم مرافعته بطلب البراءة .

الحكم

وبعد سماع دفاع المحامين خلت المحكمة للداولة ، ثم عادت وأصدرت حكمها بحبس المترجم سنة مع الشغل غيايباً ، وحبس إسماعيل بك حافظ ، وعلى فهمي كامل بك ثلاثة أشهر حبساً بسيطاً .

هجرة الزعيم إلى المنفى

٢٦ مارس سنة ١٩١٢

أدرك خاصة أصدقاء الفقيد من السرعة التي اتخذتها الحكومة في التحقيق معه ، ومن المعلومات الوثيقة التي أفضى بها إليهم المتصلون بالدوائر الوزارية ، أن نية الحكومة اتجهت إلى شل حركته وإبقائه رهن السجون ، بواسطة سلسلة من المحاكمات لا تنتهي ، بحيث إذا خرج من سجنه تخلق له تهمة جديدة ، يدخل بسببها السجن ثانية ، وعلموا عند ابتداء التحقيق معه يوم الاثنين ٢٥ مارس أن سيصدر الأمر بالقبض عليه فوراً ، قبل انتهاء التحقيق ، وقد طلبت الوزارة من علي بك ماهر (باشا) ، الذي تولى التحقيق مع الفقيد ، إصدار أمر بالقبض عليه ، فرفض قائلاً إنه لا مسوغ لهذا الأمر ، وأن الخطبة ليست فيها أية مسئولية جنائية ، فلم يرض الحكومة هذا الموقف المشرف ، وقررت نقل التحقيق من يده ، وعهدت به إلى علي بك توفيق رئيس نيابة مصر ، وكان الغرض من هذا التدخل أن يقبض على الفقيد فوراً .

فتداول أصدقاؤه الرأي فيما يجب أن يعمل لإحباط هذه المؤامرة التي

دبرها الاحتلال والحكومة ، ثم أجمعوا على ضرورة هجرة الزعيم إلى المنفى ، لكي يمكنه أن يتابع جهاده في الخارج ، ويرفع صوت مصر ، وينادي بحريتها واستقلالها ، ويعبر عن مطالبها وآمالها ، في جوهر طليق ، وكان مما اتفقوا عليه أن معاناته لمتاعب المنفى وشدائده أهون من أن يبقى طوال السنين ، رهن السجون ، ممنوعاً من الحركة ، مغلول القلم ، معقود اللسان ، بثله ما يكون غير ذلك من الإهانة والشهانة من خصوم الحركة الوطنية

فلما انتهى التحقيق الأول ظهر يوم الاثنين ٢٥ مارس ، ذهب الفقيد إلى منزل إسماعيل بك لبيب بالخلية الجديدة ، وهنا وضعوا خطة الهجرة ، واتفق معه على أن يرافقه في السفر ، وتناولوا الغداء معاً ، ثم نزلاً ، وقصدا نادي الحزب الوطني بشارع المغربي (عدلى باشا الآن) ، ومن هناك ذهب إسماعيل بك إلى محل كوك للاستعلام عن البواخر المسافرة إلى الخارج ، فوجد أن الباخرة الروسية (الملسكة أولجا) ستقوم من الإسكندرية ، قاصدة يريه فالاستانة في اليوم التالي (الثلاثاء ٢٦ مارس) ، فقرر السفر فيها

وكان الوقت ضيقاً ، ولكن الظروف كانت تقتضي الإسراع في العمل ، لأن الحكومة كانت جادة في استصدار أمر القبض على الزعيم

وكان يشغل الزعيم في هذه اللحظة أمر عائلي دقيق ، وهو كيف يخبر زوجته بما اعزم عليه ، إذ لم تكن تعلم أن الأقدار ستفرق بينها وبين زوجها العظيم ، وقد حرص منذ أن استدعاه ضابط البوليس بالأمس على عدم إزعاجها بفحوى خطاب النيابة ، ولما سألته عن سبب حضور الضابط في تلك الساعة المتأخرة من الليل ، أخبرها أنه حضر ليستشير في قضية له ، فلما اعزم الهجرة ، وتواعد هو وإسماعيل بك لبيب على السفر من القاهرة في صبيحة اليوم التالي ، لم يردأ من أن يفضي إليها بأمر التحقيق ، وبما صحت عليه عزمته ، فأخبرها يوم الاثنين ليلاً بجملة الأمر وأفهمها ضرورة سفره ، وأوصاها بالجلد والصبر ، وقد طلب إليها أن لا تخبر أولاده ولا أحداً من العائلة بما اعزم عليه ، حتى لا ينزعجوا ، وزاد في الاحتياط من هذه الناحية ، إذ طلب إليها أن لا تطلعهم على صحف الصباح (الثلاثاء) لكي لا يقرؤا تفاصيل استجوابه بالنيابة ،

وكانت زوجته كما أسلفنا (ص ٢٣) آية في الوفاء وعلو النفس ، وسمو الأخلاق ، فاستقبلت القضاء بالرضا ، وشجعته على السفر وتحمل مشاق النفي

وفي صباح الثلاثاء ٢٦ مارس ، استقل الفقيد القطار ، من محطة الزيتون حتى كوبرى الليمون ، ثم ركب قطار الساعة السابعة صباحاً ، قاصداً الإسكندرية ، وقابله بمحطة العاصمة وبالقطار ، كثيرون من إخوانه ومعارفه ، فأخبرهم أنه ذاهب إلى الإسكندرية ، ليترافع في قضية بالمحكمة المختلطة ، ورافقه في القطار إسماعيل بك لبيب ، وتغديا بالإسكندرية معاً في فندق (آبات) ، وبعد الغذاء قصداً إلى الباخرة الراسية في الميناء ، وكان إسماعيل بك قد اشترى لنفسه تذكرة السفر ، أما المترجم فركب دون تذكرة ، لى لا يعرف أحد من رجال الضبط بعزمه على السفر فيحجزوه ، واحتجب في الباخرة بغرفة إسماعيل بك حتى انتهى مفتش الحجر الصحي من المرور فلم يلاحظ وجوده ، وبعد تحرك الباخرة أدى ثمن التذكرة ، معتذراً بأنه لم يجد الوقت الكافي لأدائه في مكتب الشركة بالإسكندرية وتحركت الباخرة في نحو الساعة الرابعة مساءً ، وبعد هنيهة اجتازت البوغاز ، ومالبث الفقيد أن صعد على ظهرها ، وأخذ يسرح الطرف في شواطئ المدينة ، ومعالمها البادية ، وهى تحتجب رويداً رويداً ، وكلما أوغلت الباخرة في اليم ، زاد تحديقهم إليها ، لى لا يفوته أن يلقي النظرة الأخيرة على أرض الوطن وسماؤه ، وظل واقفاً يرتنو ببصره إلى أفق مصر ، حتى توارت الباخرة بين لجج البحار ، وغاب الأفق عن الأبصار ، وكانت هذه اللحظة آخر عهده برؤية مصر ، ثم وقف هنيهة ينظر إلى حيث المعالم الغائبة عن بصره ، المائلة صورتها في فواده ، ولسان حاله يذكر قول الشريف الرضى ، :

وتلفَّتْ عيني فمذْ خَفِيتُ عنها الطلول تلفَّتَ القلبُ

ولسكم فكر عندئذ في الأرض التى أحبها ، واضطر إلى مفارقتها ، والسماء التى عشقها ، وأرغم على هجرها ، وزوجته وبنيه ، وأهله الذين يحبهم ويحبونه . فباعدت الأقدار بينه وبينهم ، وأصدقائه وأنصاره وتلاميذه الذين يحنو عليهم ، وبأنس لهم ، ويطمئن إليهم . والنيل الذى هام به . وتعلق بوحدته أن لا تنفصم ، ثم يراه قد حيل بينه وبين مائه العذب ، فلا يعود

يتذوقه، ولا تستحل عيناه برؤيته ، ولن يراه وهو ينساب بين شواطئه الجميلة،
مختللاً بين المزارع الغناء ، والمناظر البديعة ، والمدن والقرى القريبة والبعيدة ،
التي أحبها وأحب ساكنيها من أعماق قلبه !

وهكذا كُتب على الزعيم المخلص لقومه وأمته ، أن يكون جزاؤه على
برّه وإخلاصه ، الهجرة من وطنه ، وكُتب على مصر التي ترحب بالقريب
والبعيد ، وتقوى الأشرار والمجرمين ، وطريدى العدالة من مختلف الملل
والنحل ، أن تضيق فلا تتسع لابنها البار الكريم !

وعلى كل ماناله من المحن ، فقد حافظ على شجاعته وثباته ، واعتصم بصبره
وإيمانه ، فلم يدركه خوف ولا فزع ، ولا أصابه جبن ولا هلع ، حدثني إسماعيل
بك لبيب ، أنه لم يظهر عليه أى ضعف ولا وهن ، بل بدا كأنه فى رحلة عادية
من رحلاته السابقة

ولما وصلت الباخرة إلى ثغر (بيريه) باليونان ، عزم على النزول إلى البر
ليأخذ طريقه إلى أثينا ، لحضور مؤتمر المستشرقين ، الذى كان محددًا لاعتقاده
يوم ٧ إبريل ، وكان مشتركاً فيه من قبل ، وسبق له حضوره بمدينة الجزائر ،
(انظر ص ٣١) ، ولكن إسماعيل بك ثناه عن عزمه ، خشية أن تسلمه
حكومة اليونان إلى مصر ، وهى حكومة ضعيفة بمائة لانجلترا ، فعمل الفقيد
بنصحه ولم ينزل إلى البر

وصوله إلى الاستانة

ووصل السفر حتى الاستانة ، فوصلها صباح ٣١ مارس ، وهناك استقبله
الشيخ عبد العزيز جاويز ، والطلبة المصريون ، بالترحيب والتكريم ، ولقى
من الحكومة العثمانية (بادىء الأمر) كل احترام وحفاوة ، وكان على عزم
أن يقيم بالاستانة ، لاعتقاده أن حكومتها لا تسلمه إلى الاحتلال ، بل تعده
لاجئاً سياسياً لا يجوز تسليمه ؛ وقد كان ولا ريب على حق فى هذا الاعتقاد ،
فضلاً عما له من المسكنة بوصف كونه زعيم الحركة الوطنية فى مصر ، وواجب

على الحكومة التركية أن تعامله بما يستحق من الحفاوة والرعاية ، وقد نظرت إليه حكومة الاتحاديين بهذا الاعتبار ، فاطمان قليلا بإقامته بالاستانة ، واستأجر منزلا بضاحية « صارى يار » ، على البوسفور ، بالقرب من البحر الأسود ، وأرسل في استدعاء عائلته من مصر ، فجاءته في شهر يونيه سنة ١٩١٢ ، وأقامت معه ، فاطمات نفسها ، وعاش هنية عيشة هنية ، بين زوجته وأولاده ، وكان يقضى الوقت بالمنزل والاشتغال في حديقته ، ويقضى جزءاً منه في استقبال مواطنيه الذين كانوا في مصيفهم بهذه الجهة ، وأصبحت داره ملتقى المصريين القادمين من مصر ، ولم يكن يذهب إلى الاستانة إلا قليلا ، لنشر مقالاته في جريدة « الجون ترك » ، التي كان يصدرها جلال نوري بك باللغة الفرنسية ، وجريدة « الهلال العثماني » ، للشيخ عبد العزيز جاويش .

ولكن لم تدم هذه الحال ولا هذه الطمأنينة طويلا ، فإنه منذ تألفت وزارة أحمد مختار باشا في يوليه سنة ١٩١٢ ، وكان من أعضائها كامل باشا صديق الإنجليز المشهور ، تبدل موقف الحكومة التركية حياله ، وحيال المصريين كافة ، وبدأت المخبرات بين الحكومة المصرية والحكومة التركية في أغسطس سنة ١٩١٢ لتسليم من ترى حكومة مصر تسليمهم ، لمناسبة قضية المنشورات التي سيرد الكلام عنها ، ففطن الزعيم إلى هذا التحول واعتزم الرحيل عن الاستانة ، وكاشف زوجته بذلك ، فوافقته على عزمه ، وإذ كان ينوى حضور مؤتمر السلام بجنيف في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢ ، فقد قدم سفره شهراً ، وأشار على الشيخ عبد العزيز جاويش أن يرحل هو أيضاً عن الاستانة في هذه الظروف ، ولكن الشيخ جاويش استبعد أن أية حكومة عثمانية تسلمه للحكومة المصرية ، وقد أظهرت الأيام مبلغ إصراره في حسن الظن ؛ وبارح الفقيد الاستانة ، يصحبه اسماعيل بك لبيب يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩١٢ ، قاصداً إلى باريس بطريق سكة حديد الشرق ، وقد ودعته على المحطة ، وودعه الشيخ عبد العزيز

جاويز ، والدكتور أحمد فؤاد ، والمصريون جميعاً ، وهتفنا له هتافاً حماسياً حين تحرك القطار

وقد تبين أنه كان على حق في سوء ظنه بالحكومة التركية ، إذ لم يمض على سفره أسبوعان حتى طلبت الحكومة المصرية القبض عليه وعلى الشيخ عبد العزيز جاويز ، بدعوى اشتراكهما في تهمة المنشورات التي ضبطت مع أحمد أفندي مختار (بك) ، وقد قبض فعلاً على الشيخ جاويز في أوائل سبتمبر ، وأرسل إلى مصر مقبوضاً عليه ، ولما لم يجدوا الفقيد اكتفوا بتفتيش منزله بصارى يار ، فلم يعثروا فيه على شيء .

ومكث في باريس بضعة أيام ، ثم سافر منها يوم الخميس ٥ سبتمبر قاصداً جنيف ، وأقام بها إلى حين انعقاد مؤتمر السلام

حضوره مؤتمر السلام بجنيف وخطبته فيه

سبتمبر سنة ١٩١٢

تابع الفقيد جهاده في منفاه ، وكان أول عمل بارز له في سبيل رفع صوت مصر عالياً ، حضوره مؤتمر السلام العام الذي انعقد بمدينة (جنيف) بسويسرا في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٢ ، وكان قد مهد إلى ذلك بحضوره المؤتمر السابق باستوكهلم سنة ١٩١٠ كما تقدم بيانه (ص ٢٢١) ، ثم تأسيسه جمعية السلام العام بوادي النيل التي اعتمدها اللجنة الدائمة بمدينة (برن) ضمن جمعيات السلام المرتبطة بالمؤتمر ، وقد وزع الفقيد على أعضاء اللجنة مجموعة أعمال المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد ببروكسل في سبتمبر سنة ١٩١٠ ، وبمجموعة خطبه ، ليقفوا على حقائق المسألة المصرية ، فدرست اللجنة مسألة مصر ، وقررت أحقية مطالبتها وعرضها على المؤتمر

وهنا ندع للمترجم شرح ماتم في اللجنة والمؤتمر بقلبه . قال رحمه الله :
« درست اللجنة المسألة طويلاً ، وقررت باتفاق جميع الأعضاء ، بما فيهم الإنجليز ، أحقية مطالبنا وعرضها على المؤتمر الذى كان تقرر اجتماعه بمدينة رومه في سبتمبر - أكتوبر سنة ١٩١١ »

« سافرت في السنة الماضية (١٩١١) مع الأخوين الفاضلين أحمد أفندى وفيق وعبد الرحمن أفندى الرافعي إلى رومه ، وكان وكيل جمعية السلام بمصر حضرة الفاضل عزت بك شكرى قد وعدنا بالحضور ، وكذلك بعض نوابغ الشبيبة المصرية بأوروبا ، ولكن لم يجتمع المؤتمر بسبب حرب إيطاليا للدولة العلية ، وتقرر فيما بعد اجتماعه في هذه السنة (١٩١٢) بمدينة جنيف الحرة

« سافرت إليها من باريس مع بعض الإخوان المصريين ، ولحقنا بعض طلبة العلم من لوندرة وليون وغيرها ، كما انضم إلينا بعض طلبة جنيف ، فكاننا أكثر من عشرين مصرياً ، وبصفتي رئيساً لجمعية السلام بمصر اعتبرت مندوباً عنها ، قابلت في اجتماع التعارف مساء الأحد ٢٢ سبتمبر الكثير ممن تعرفت بهم في المؤتمر السابق ، وتعرفت بكثيرين من الأعضاء الجدد ، وتكلمت معهم في مسائلنا المزمع طرحها على المؤتمر ، فوجدت منهم كل إقبال واستعداد لمساعدتنا وتعاضدنا في مطالبنا الحققة

« عُقدت جلسة الافتتاح في صبيحة الاثنين ٢٣ سبتمبر بقاعة الكلية الكبرى ، وبعد خطب الترحيب من مندوب المدينة ومندوب الجمهورية السويسرية ، والرد عليه من كبار المؤتمرين ، صار انتخاب الوكلاء ، فكانت منهم ، كما انتخبت كذلك مندوباً عن مصر مع الفاضل (الدكتور) أحمد أفندى طاهر الطالب بجامعة الطب بباريس بليجنة الشئون الحاضرة ، التي من اختصاصها بحث مسألة مصر وتقرير مآثرها فيها ، لعرضه على الاجتماع العام ، اجتمعت هذه اللجنة بعد ظهر يوم الاثنين تحت رئاسة المسيورويسن ، وبعد أن تكلم بعض الحاضرين في مصالحتنا وعارض فيها بعض الإنجليز حررت اللجنة الاقتراح الآتية صورته وقررت عرضه على الجمعية العمومية للمؤتمر ، وهاك ترجمته حرفياً :

« مضت سنوات عديدة والمؤتمر يعلم بالاحتجاجات التي رفعها الكثيرون من الأعضاء المصريين على الحالة السياسية التي سببها الاحتلال الإنجليزي ، ولما كان المؤتمر يعلم أن الحكومة البريطانية نفسها كانت ولا تزال تعتبر

الاحتلال العسكرى فى مصر مؤقتاً ، وأنه فى كثير من الأحوال ، ولا سيما فى سنة ١٨٨٢ وسنة ١٨٨٤ ، تعهدت الحكومة البريطانية عهداً صريحة على لسان مستر جلاستون ولورد جرانفيل أنها لا تمد أجل احتلال مصر إلى وقت لانهاية له ، وأن الأعضاء المصريين قد صرحوا أنهم يبنون عملهم بأكمله على أساس القانون ، وأنهم يستنكرون استخدام وسائل القوة لتحقيق مطالبهم ، فالمؤتمر يركن إلى شعور الأمة البريطانية الصحيح ويذكرها بالعود التي ارتبطت بها الحكومة البريطانية ، ويعرب عن امله فى أن يحلو الاحتلال البريطانى عن مصر فى أقرب وقت ممكن ، وأن يعاد تأسيس حكومة ذاتية فى مصر تكون فيها الضمانات الكفيلة بحفظ المصالح الدولية والأهلية ،

« أدرجت مسألتنا ضمن أعمال المؤتمر ، ولكن لم يأت دورها للمناقشة إلا فى صبيحة يوم الجمعة ٢٧ سبتمبر ، فافتتح الكلام المسيو جوبا Gobat السكرتير العام للجنة الدائمة وللمؤتمر ، فشرح تاريخ الاحتلال وأسبابه ، وبين أنه مؤقت باعتراف الإنجليز أنفسهم ، وأتى على ذكر وعود وزراء الإنجليز ، وقرأ بعضها ثم طلب الاقتراع على ما طلبته اللجنة

« فقام عضوا انجليزى اسمه المستر ماديسون Maddison ، من أعضاء مجلس العموم البريطانى ، وأخذ يتكلم بحدة ضد طلبات المصريين ، قائلاً : إن المؤتمر غير مختص بنظرها ، وأنه لا يمكن مؤتمر أمثل هذا أن يفحص فى بعض دقائق مسألة عويصة مثل مسألة الاحتلال ، وطلب الاقتراع على عدم اختصاص المؤتمر أولاً ، ثم عضده أمريكى فى عدم الاختصاص ، وإن كان لم يوافق على الاحتلال ، قائلاً إن الاحتلال جريمة قديمة ، ونحن نسعى لمنع الجرائم المستقبلية ، بعد ذلك قال الرئيس ، وكان المسيو لافونتين La Fontaine العضو بمجلس شيوخ بلجيكا : إننا سمعنا خطيبين من خصوم الدعوى ، فيجب أن نسمع خطيبين من مصلحتها ، وهما المستر جرين الإنجليزى ، ومحمد بك فريد المصرى ، ثم دعا المستر جرين للخطابة ، فقام ودحض دعاوى المستر ماديسون ، مبيناً أن واجب إنجلترا إنما هو تنفيذ وعودها وسحب جنودها فى أقرب وقت ، وإعادة الحكومة الذاتية لمصر ، كما كانت قبل الاحتلال ، فصفق له الحاضرون

وقاطعه المستر ماديسون مراراً ، حتى اضطر الرئيس لتنبئهم للواجب ، واشتد اللججاج بينه وبين الرئيس ، واتهم الرئيس بالتحيز لنا ، مما حول أغلب الحاضرين عنه ، وختم المستر جرير خطابيه بالموافقة على اقتراح اللجنة ورفض المسألة الفرعية التي رفعها المعارض ، ثم دعيت للخطابة ، فقلت مانصه :

« إنى سعيد للوقوف أمام هذا الجمع الذى يشمل أساطين الأمم المتمدينة ، لأدافع عن قضية مصر ، أى قضية أمة ضعيفة ، أمام أمة قوية ، تريد اغتيالها ، وإنى متأكد أنى سأجد منكم كل مساعدة وتعزید أمام هاضمى حقوقنا ، وغاصبى بلادنا ، إن مسائلتنا ظاهرة ولا تحتاج لشرح طويل . فقد وفاها المسيو جوباحقها من الوجهة التاريخية والسياسية . ثم طلبت رفض المسألة الفرعية قائلاً : « إن هذه المسألة رفعت فى مؤتمر استوكهولم . وبعد مناقشة طويلة ، تقرر رفضها وتكليف اللجنة الدائمة بفحص الدعوى ، وقد فحصتها وتكلم عنها السكرتير طويلاً فى تقريره السنوى ، فلا يقال حينئذ إنها لم تفحص ، وأن ليس لدى المؤتمر الوقت الكافى لفحصها ، يقول بعضهم إن مسألة مصر كمسألة بولونيا (فقال الرئيس إن بولونيا بمثلة هنا بصفتها أمة) ، فقابل الحاضرون هذا التصريح بالتصفيق والتهليل ، يقولون إن مصر كبولونيا ، وأنا أقول أن لا شبه بينهما ، لأن بولونيا جزئت بين ثلاث دول ، أما مصر فحفاظة على ذاتيتها ، ولم يدع الإنجليز أنفسهم أنها مستعمرة انجليزية أو أنها تحت حمايتهم ، ومع ذلك فهل ابتلاع أمة أو أمم كبيرة لأمة صغيرة ، يحرم هذه الأمة حق الدفاع عن نفسها ؟ كلا إن حق الدفاع عن النفس واجب على أى حال . مهما كانت الصيغة التى يصبخ بها المعتدون أعمالهم المغايرة للإنسانية . إنى أطلب لمصر هذا الحق الذى قرره المجلس فى جميع اجتماعاته السابقة . وهو أن لكل أمة الحق المطلق فى أن تحكم نفسها بنفسها كيفما تريد ، أذكركم بقراراتكم السابقة ، وأطلب منكم الإنصاف من أية قوة تريد ابتلاع بلادنا ، إن جميع المصريين من رأى . يطلبون الجلاء إلا بعض الذين يتظاهرون بمحبة الإنجليز لينقدوهم ثمن خيانتهم غالباً ، إن معارضى الأمريكى يقول : إن المؤتمر يشتغل بمنع الجرائم المستقبلية ،

لابالجرائم القديمة ، فهذا اعتراف منه بأن الاحتلال جريمة ، وأنا أوافق على ذلك ، ولكن أقول إنه جريمة مستمرة ، كما نقول نحن معاصر المحامين ، أو أنها تجدد كل صباح ما بقي الاحتلال

« وختمت عبارتي بطلب الموافقة على اقتراح اللجنة ، مع رفض عبارة طلب الجلاء (في أقرب وقت ممكن) ، لأن هذه العبارة تفتح لانبجاس باب التسوية ، فإنكم تعلمون أنها دخلت مصر لتبقى بها بضعة أسابيع ، وها هي قد قضت بها مدة ثلاثين سنة ، فليكن إذن طلب الجلاء حالا ، وبعد ذلك اقترحت سيدة انجليزية وآخر نمساوي تعديل بعض فقرات الاقتراح لتخفيف عباراته ، وأخيراً أقفل الرئيس باب المناقشة ، وطلب الاقتراع على المسألة الفرعية ، فرفضت ، ثم اقترح على التعديلات ، فرفضت ، وتقرر الاقتراح كما عرضته اللجنة (ص ٢٣٥)

« عند ذلك دوى المسكان بالتصفيق المستمر ، وعلا الهتاف من كل مكان ، وأخذ المصريون يهتفون بعضهم بعضاً ، كما أخذ أصدقاؤهم يهتفونهم كذلك ، وقد طيرت شركة هافاس قرار المؤتمر ضمن أنبائها التلغرافية الهامة ، وكان هذا القرار فوزاً جديداً للقضية المصرية ، ودعاية كبرى لها بين مجموعة تمثل الأمم المتحضرة كافة ، وقد أكبر الوطنيون هذا الجهاد الموفق من الزعيم في منفاه ، كما أعجبوا ببعده نظره وحسن اختياره للوسائل العالمية في رفع صوت مصر ، وإقناع أعضاء المؤتمر بأن الجلاء عن مصر هو خدمة للسلام العام ، ولقد كان الوطنيون يغتبطون بمقالة تنشر في الصحف الأوروبية دفاعاً عن القضية المصرية ، فكم كان ابتهاجهم لصدور مثل هذا القرار من مؤتمر عالمي ، يتألف من نحو أربعائة مندوب يمثلون صفوة رجال العلم والسياسة والاقتصاد والقانون في مختلف الأمم

وأرسل كثير من الوطنيين برقيات الإعجاب والتهنئة إلى الفقيد في جنيف ،

نذكر منها البرقية الآتية التي نشرها (العلم) في عدد ٣ أكتوبر سنة ١٩١٢

(٢٢ — محمد فريد)

و فرید بك بجنیف

نهنشكم بنجاحكم نجاحاً باهراً ، وفوز بجهوداتكم ، التي أثمرت إقرار
المؤتمر وجوب الجلاء عن مصر ، وإعطائنا حكومة مستقلة ، وتوكل أن نصل إلى
ذلك قريباً .

الإمضاءات : محمد شكيب القاضي بالمحاكم الأهلية سابقاً . عبد الله طلعت .
محمد علي المهندس . أحمد وجدي المحامي بالقازيق . محمد عبد الملك حمزه المحامي .
بمصر . عبد الرحمن الرافعي المحامي بالقازيق . عوض البحر اوى المحامي بمصر .
أحمد وفيق المحامي بالقازيق ، اسماعيل صادق . اسماعيل حافظ مدير العلم .
أحمد علي المحرر بها . عبد المقصود متولي المحامي بمصر . محمود حمدي السخاوي .
أمين الرافعي المحامي بمصر . محمد زكي علي المحامي بمصر . مصطفى الشوربجي المحامي
بطنطا . اسماعيل كامل المحامي بمصر

في السويد

رحل الزعيم بعد انتهاء المؤتمر إلى السويد بدعوة بعض أصدقائه ، من
تعرف بهم في مؤتمر جنيف ومؤتمر استوكهلم ، وشاهد معالم الرقي والحضارة
ومنشآت البر والإحسان في هذه البلاد ، ووصفها في مقالة شيقة، نشرت بالعلم
يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩١٢ ، عنوانها : (أسبوعان في ضواحي استوكهلم) ،
وصف فيها زيارته لبعض المستشفيات وملاجيء العجزة بهذه المدينة ، فذكر أن
عدد ما بها من المستشفيات والملاجيء يزيد على ما كان يوجد بالقطر المصري
كله من هذا النوع ، مع أن سكانها لا يبلغون سكان الإسكندرية او وجد ما بها
من النظام والنظافة لا نظير له في غيرها من البلدان ، ورأى الخادما يغسلن
أرض الغرف والممشى التي بينها بالصابون ، وجميع خدم المستشفى من الفقراء
عديمي الكسب ، أو من العجزة أو النساء عديمات المعين ، ويعطى لكل منهم
أجرة قليلة ، فضلا عن المأكل والمسكن والملبس ، وقد لفت في مقالته نظر
ديوان (وزارة) الأوقاف إلى ما يمكن عمله للتيسير على الفقراء من إيراد
الأوقاف الغنية . ذات الغلة الوفيرة ، إذ لم يكن بمصر وقتئذ سوى ملجأ واحد

للعجزة بطرة ، وملجأ للنساء بحجة رحبة عابدين ، وهو شيء قليل جداً إذا قورن
بإيراد الأوقاف الخيرية

ووصف في مقالته ضاحية اختار الإقامة فيها ، تبعد عن استوكهلم مسافة
نصف ساعة بالترام ، اسمها « يورشلوم » ، قال عنها : إنها وحيدة في بابها ، فريدة
في نوعها ، لم يوجد مثلها بأوروبا ، وإن مدينة هليوبوليس (مصر الجديدة)
بجوار القاهرة تشبهها من بعض الوجوه ، وتلك المدينة عبارة عن غابة متسعة
على شاطئ الخليج الموصل بين بحر البلطيق ومدينة استوكهلم ، مساحتها نحو أربعة
عشر ألف فدان ، ومخططة كأنها بستان كبير ، وبها جميع موجبات الراحة ، من
ماء وكهرباء وتليفون ومجار ، إلى غير ذلك مما يوجد في أحسن المدن وأحدثها ،
وجميع شوارعها مرصوفة بالمسكدام ، وعلى جوانبها الأفاريز من الخشب ، الذي
يوجد بكثرة عظيمة في هذه البلاد ، وقد أسست هذه المدينة شركة في سنة ١٨٨٩
(أى من نحو ٢٣ سنة قبل زيارته) ، وبعد أن أوجدت فيها الشوارع والمجاري
وغيرها ، قسمت الأرض ، وعرضتها للبيع بشروط غاية في السهولة ، واشترطت
على المشتري عدة شروط ، أهمها أن القطعة لا تقل عن ثلاثة آلاف متر مربع
وأن لا يبنى منها إلا جزء من ستة عشر جزءاً (أى نصف الثمن فقط) ، وأن لا يبنى
على الشارع مباشرة ، بل يترك المشتري ستة أمتار على الأقل ، وأن لا يرتفع
البنيان عن ١٤ متراً ، وأخيراً وهو الأهم ، أن لا يسكن المنزل إلا عائلة واحدة ،
وأن لا يوجد فيه إلا مطبخ واحد ، ولذلك لم تفقد الغابة منظرها الأصلي ، بل
يظن السائر في شوارعها ، أنه في غابة بولونيا بباريس مثلاً ، ويخيل إليه أن المنازل
عبارة عن أكشاك أقيمت لراحة المتنزه ، وليس بها دكاكين على الشكل
المعروف ، بل الحوانيت والقهاوى الموجودة بها كلها عبارة عن بيوت روعيت
فيها الشروط السابقة ، وقد قضى بهذه المدينة أسبوعين يتأمل في نظامها ، ويتنقل
بين رياضها ، ويعجب بما أبدعته روح الهمة والابتكار في ربوعها

في بلجيكا

ثم زار بلجيكا ، ووصفها في مقالة بديعة نشرت في عدد ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ ،

و تضمنت أحسن وصف لحالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أوجز فيها تاريخها القومي ، وما فيه من عظات ، فذكر أن الأمة البلجيكية من الأمم الصغيرة التي لاقت في حياتها أنواع الظلم والعسف من الأقوياء ، فكانت دائماً طعمة للقوى من جيرانها ، حتى أنها لم تتمتع بنعمة الاستقلال إلا من عهد قريب ، وكانت مدة قرون مستعمرة إسبانية وقاست من حكم الإسبان المظالم أنواعاً ، ولما ظهر نجم نابليون في أفق السياسة الأوروبية ضمها إلى فرنسا ، حتى يصبح حدّها الشرقي نهر الرين ، الذي كان امتلاكه موضع منافسات وحروب العنصرين الفرنسي والجرماني مدة قرون ، وبعد أفول نجم نابليون ، وتغلب أوروبا عليه في واقعة واترلو سنة ١٨١٥ ، أخذت تعدّل في خريطة أوروبا ، فضمنت بلجيكا إلى هولاندا ، وكونت منهما البلاد الواطئة ، لكن الأمة البلجيكية ، التي عرفت معنى الحرية ، لم تقبل هذا الفناء في مملكة البلاد الواطئة الجديدة ، بل أرادت أن تكون لها وحدة ذاتية خاصة بها ، فأخذت تعدّ معدات الثورة سرّاً ، وبثت مبادئ الاستقلال بين جميع طبقات الشعب ، حتى إذا ما كملت معداتها هبت للثورة كرجل واحد ، مطالبة بالاستقلال التام ، وساعدتها على ذلك فرنسا بجيش عظيم ضد الهولانديين ، وكان حصن هولاندا المنيع مدينة (أنفرس) المحاطة بالأسوار والقلاع ، ولكن جيوش الحرية تغلبت على فيالق الظلم ، فاكتسحتها ودخلت أنفرس عنوة ، وطردت الجيوش الهولندية من البلاد ، وأصبحت بلجيكا بلداً حراً بمعنى الكلمة ، ثم اجتمع مندوبو الأمة ، وقرروا انتخاب أحد أمراء الألمان ملكاً دستورياً عليهم ، وهو الملك ليوبولد الأول ، وكان هذا الأمير إذ ذاك في إنجلترا ، فأرسل المؤتمر الوطني وفداً لعرض ملك بلجيكا عليه ، على شرط أن يقسم باحترام الدستور ، فقبل ، وقال لأعضاء الوفد هذه الجملة التاريخية التي يجب على الأمراء والملوك والسلاطين تدبرها ، ليتعلموا منها الواجب عليهم نحو الأمم التي رضيتهم ملوكاً عليها ، وهما بنصها الفرنسي منقولة عن قاعدة التمثال الذي أقيم له في أحد ميادين مدينة أنفرس :

Les destinées humaines n'offrent pas de tâche plus noble que celle d'être appelé à maintenir l'indépendance d'une nation et à consolider ses libertés.

ولا يوجد عمل بين الأقدار الإنسانية أشرف من أن يدعى الإنسان للحفاظ على إحدى الأمم ، وتثبيت دعائم حرياتها ،

وقال عن حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية : إن الأمة البلجيكية صغيرة بعددها ، ولسكنها من أغنى أمم الأرض ، فتغورها غاصة بالسفن ، وتجارها منتشرة في جميع أنحاء المعمورة ، صادرة وواردة ، ولها أشغال صناعية مالية في أغلب جهات العالم ، والصناعة فيها متقدمة تقدما عظيما تزاحم به غيرها من الأمم حتى في بلادهم ، فهي مثال حي للأمم الأخرى كالأمة المصرية التي يجب عليها أن تدرس نظاماتها الداخلية ، وكيف أن حرية القرية في أمورها الداخلية ، والمديرية في الأمور الخاصة بها ، لا تنافي الحكومة المركزية ولا تضعف من قوتها ، فكل مدينة أو قرية هناك كما في فرنسا وغيرها مجلس بلدى منتخب ، يقوم بشئون المدينة من تجارة وتعليم ونظافة وغيرها ، فهو حكومة مصغرة في قلب الحكومة الأصلية ، وكل مدينة تجتهد في نشر التعليم الابتدائي والصناعي بين أهلها ، والمديرية تقوم بتأسيس المدارس الثانوية ومدارس المعلمين ، والحكومة تشتغل بالتعليم العالى ، وتمد بالمال المدن والمديريات لإتمام مأموريتها إن أهوزها وبعد أن أفاض في الكلام عن التعليم والحالة الاجتماعية ، عرج على الخدمة العسكرية فيها ، فذكر أنها ليست بالزامية في بلاد البلجيك ، بل يؤخذ من كل أسرة شاب واحد ، ولكن القوم ابتدأوا يشعرون بضرورة زيادة قوتهم الحربية للحفاظ على حيدتهم ، حيث أصبح الحق للقوة ، ولا احترام للمعاهدات مهما كانت قوتها الأدبية ، فالبلجيكيون يخشون أن يداس استقلالهم لوقعت الحرب بين ألمانيا وفرنسا ، فيخترق أحد الجيشين البلاد ، فيقابله الآخر بالمثل ، فتصبح أرض بلجيكا ميدانا لقتال الأمتين (١) ، لذلك قد أعدوا مشروعا يجعل

(١) وقد حدث ماتوقمه الفقيه في الحرب العالمية الأولى التي نشبت في أغسطس سنة ١٩١٤ أى بعد سنتين من تنبؤاته في هذه المقالة

الخدمة العسكرية إجبارية ، وبناء القلاع على الحدود من الجهتين ، حتى تأمن نوعاً على استقلالها ، وتمنع خرق حيدتها ؛ وقال إن هذا المشروع سينظر بمجلس النواب في هذه السنة (١٩١٢)

وختم مقالته بقوله : « إن الأمم الصغيرة بأوروبا أصبحت لا تأمن على حريتها أمام نمو الأمم الكبرى ، التي تهدد العالم بقوة ضخامتها البرية ، وأساطيلها البحرية ، ولا تتأخر عن إزالة العقبات التي تقف في طريقها وتمنعها من إتمام ما تنويه نحو جاراتها القوية ، فتنافس الإنجليز والألمان على سلطنة البحار ، يهدد كيما هو لاند وبلجيكا ، بل الدانمرك ، لذلك سمعت من بعض رجال السياسة باستوكهولم أن أمم الشمال الصغرى تفكر في عقد محالفات دفاعية بين بعضها وبعض ، وفي تأليف حكومة مشتركة اتحادية تضم السويد والنرويج والدانمارك وهولاندة وبلجيكا ، تكون أشبه شيء بالاتحاد الجرمانى ، أو الولايات المتحدة الأمريكية ، وأنهم يرون تحقق هذه الفكرة صعباً وبعيداً ، ولكنهم يشتغلون لتنفيذها إذ يرونها المانع الوحيد لتعدى الأقوياء عليهم ، والحصن المنيع لحماية حريتهم واستقلالهم ،

الحالة في مصر بعد نفي الزعيم

ساد البلاد بعد نفي المترجم جوئ من الإرهاب ، تعددت فيه وسائل الضغط ، وكثرت الوشائات والسعايات ، واستهدف الوطنيون لشتى ضروب العنف والاضطهاد ، وسعت الحكومة في مطاردة الحركة الوطنية ، وضرب نطاق من التجسس حولها ، واستخدمت في سبيل ذلك الوعد والوعيد ، لإلقاء التخاذل في صفوفها ، وكان مما اتخذته للتشكيل بها أن لجأت إلى المحاكمات الرهيبة لتلقى الرعب في قلوب أنصارها وتبعث الفرع إلى نفوسهم

قضية إمام واكد

يوليه سنة ١٩١٢

في أوائل يوليه سنة ١٩١٢ ، وقبل أن تنتهى مدة الحبس المحكوم بها على على فهمى كامل بك واسماعيل بك حافظ ، ظهرت قضية جديدة ، اتخذتها

الحكومة ذريعة لنشر حكم الإرهاب في البلاد ، وهي قضية المؤامرة التي زعمت بأنها دبرت لاغتيال الخديو واللورد كيتشنر ورئيس الوزراء وغيرهم ، فألقي القبض على كثير من الشبان المنتمين إلى الحركة الوطنية وقتشت منازلهم في جنح الظلام ، وانتهى التحقيق بإقامة الدعوى العمومية على كل من إمام افندى واكد ، ومحمود افندى طاهر العربي الطالبين ، ومحمد افندى عبد السلام البرعى المحرر باللواء ، واتهمتهم جميعاً بأنهم اتفقوا على اغتيال الخديو ، ورئيس الوزراء (محمد سعيد باشا) واللورد كيتشنر المعتمد البريطاني ، ومحمد مجدى باشا ، والمستر دابروجلي المستشارين بمحكمة الاستئناف

وطلبت النيابة العمومية محاكمة المتهمين بموجب قانون الاتفاقات الجنائية الذى وضعته الوزارة سنة ١٩١٠ .

ولم يكن للاتهام في هذه القضية من سند يرتكن عليه سوى شهادة جورج بك فيليبس مأمور الضبط بمحافظة العاصمة ورئيس الجواسيس ، وهو الذى ثبتت عليه فيما بعد جريمة الرشوة وابتزاز أموال المعتقلين وحكم عليه من أجل ذلك في سنة ١٩١٧ بالسجن خمس سنوات ، واعترف بعد الحكم عليه بأن قضية المؤامرة ملفقة

وقد بدىء في نظر هذه القضية يوم الأحد ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ أمام محكمة جنایات مصر ، وكانت مؤلفة برئاسة على ذى الفقار باشا ، وعضوية محمد توفيق رفعت بك (باشا) وأحمد موسى بك (باشا) ، وجلس في كرسي النيابة عبد الخالق ثروت باشا النائب العام

وحضر للدفاع عن المتهمين : إبراهيم الهلباوى بك عن إمام افندى واكد ، والأستاذ مصطفى الشوربجى عن محمود طاهر العربي ، والأستاذ عبد الوهاب البرعى عن محمد افندى عبد السلام

وظلت المحكمة تنظر القضية حتى يوم الثلاثاء ١٣ أغسطس ، وفيه أصدرت حكمها على إمام افندى واكد بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة ، وعلى كل من محمود طاهر العربي افندى ومحمد عبد السلام افندى البرعى بالسجن خمس عشرة سنة

قضية المنشورات

أغسطس سنة ١٩١٢

وفي أغسطس من تلك السنة ظهرت قضية أخرى ، سميت قضية المنشورات ، وخلاصتها أن منشورات ثورية ضبطت مع أحمد افندى مختار (بك) الطالب المصرى بالمدرسة الحربية بالاسكندرية ، جاء بها على ظهر الباخرة إلى الاسكندرية ، وبنت الحكومة على هذه المنشورات افتراض وجود جمعية سرية من الشبان ، لها أغراض ثورية ، فألقت القبض من جديد على كثير منهم ، واتسعت حركة الاعتقال فى القاهرة والإسكندرية والمدن الأخرى ، ولم تلبث أن تخطت حدود مصر ، إلى الخارج ، إذ وجهت النيابة تهمة الاشتراك فى وضع هذه المنشورات إلى الشيخ عبد العزيز جاويش ، وكان مقبلاً بالاسكندرية ، فاستصدرت من الحكومة العثمانية أمراً باعتقاله ، واعتقال بعض الشبان المصريين ، فقبضت عليهم وأرسلتهم إلى مصر ، فكان لتسليم الحكومة العثمانية إياهم فى تهمة سياسية استياء شديد ودهش بالغ ، ذلك بأن القانون الدولى لا يبيح تسليم متهم سياسى إلى حكومة أخرى ، وقد اتهم الشيخ جاويش ، و(الدكتور) عبد الغفار متولى الطالب بمدرسة الطب ، والدكتور حسين مرتضى ، بالاشتراك فى وضع هذه المنشورات ، وبقوا فى السجن مدة طويلة من الزمن رهن التحقيق ، ثم أصدر النائب العام (عبد الخالق ثروت باشا) قراره فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٢ بحفظ القضية بالنسبة لهم ، وإحالتها إلى محكمة الجنايات بالنسبة لأحمد افندى مختار وحده ، ونظرت القضية أمام محكمة جنايات الإسكندرية ، فقضت عليه فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٢ بالسجن عشر سنوات

تعطيل اللواء نهائياً

وفى ٣١ أغسطس سنة ١٩١٢ ، أصدرت الوزارة قراراً بتعطيل جريدة (اللواء) نهائياً ، بحجة أنها عينت محرراً فستولاً ، دون أن تحصل على إذن بذلك من إدارة المطبوعات ، وأن بعض رجالها (تقصد على فهمى كامل بك)

قد صدرت عليهم أحكام قضائية عن أمور موجبة للاضطراب ، ومخلّة بالأمن العام

وبذلك انتهت حياة هذه الصحيفة المجيدة ، بعد أن ظلت ميدانا للكفاح الوطنى نيفاً واثنى عشرة سنة ، كانت فيها مثالا للرقى الصحفى والجهاد النزيه ، فى سبيل رفعة شأن الوطن وبنيه

تعطيل العلم نهائيا

وظهور (الشعب)

وفى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ قررت الوزارة تعطيل جريدة (العلم) لسان حال الحزب الوطنى نهائيا ، لأنها نشرت مقالا للفقيد عن رأيه فى الحرب البلقانية ، وما أصاب تركيا فيها من الهزائم . وكان قد حمل كامل باشا الصدر الأعظم مسئولية الحالة التى انتهت إليها ، فساء الحكومة أن يطعن فى رجل اشتهر بولائه للإنجليز ! فقررت لذلك تعطيل العلم نهائيا ، وقالت فى أسباب القرار : « وحيث أن هذه المقالة التى ختمت بالطعن الشديد فى ولاية الأمور العثمانيين الذين ألقى عليهم تبعه ما أصاب الجيش العثمانى ، إنما هى مقالة من شأنها إثارة خواطر المسلمين وإيغار صدورهم نحو ولاية الأمور المذكورين فى هذه الظروف التى تستلزم الهدوء والسكينة ، وحيث أن هذه الجريدة اعتادت نشر ما يكدر صفو الراحة العمومية ، فضلا عن أنها لسان حزب اتخذ رئيسه لنفسه خطة التهيج ، وحيث أنه سبق صدور قراراتين بتعطيل هذه الجريدة مرتين ، الأولى لمدة شهرين بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩١٠ ، والثانية لمدة ثلاثة شهور بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩١١ ، فلمذه الأسباب ، ومحافضة على النظام العام ، تقفل جريدة (العلم) التى تصدر بالقاهرة من تاريخه ،

ولا ريب فى أن روح الاعتساف تبدو بارزة فى هذه الأسباب ، إذ ما شأن الحكومة المصرية بالطعن فى سياسة حكومة أخرى لم تسكن وإياها على صفاء ووداد ، اللهم إلا أن يكون الغرض هو الدفاع عن كل سياسى يدين بالولاء

للإنجليز ! ويبدو التناقض الظاهر في الأسباب بين هذا القرار ، وقرار تعطيل جريدة (العلم) ثلاثة شهور ، فإن الوزارة قد ارتكبت في قرارها السابق (ص ٣٠٨) على نشرها مقالة نسبت فيها إلى الحكومة والاحتلال النكالية بتركيا في الحرب الطرابلسية ، أما في قرارها الأخير فإنها تتظاهر بالدفاع عن تركيا ، والواقع أنها في كلا القرارين إنما تدافع عن الاحتلال وسياسته ، وتعمد الإساءة إلى الفقيد وإلى الحزب الوطني ، إذ جعلت من أسباب قرارها الأخير أن جريدة (العلم) اعتادت نشر ما يكدر صفو الراحة العمومية ، وأنها لسان حال حزب اتخذ رئيسه لنفسه خطة التهييج ؛ والله يعلم أن كلا الزعيمين محض افتراء ، لا أساس له من الحق ، فلا الجريدة كانت تنشر ما يكدر صفو الراحة ، ولا اتخذ الفقيد لنفسه خطة التهييج ، وإنما كانت خطته المطالبة باستقلال البلاد وحريتها ، ومنهجه الدفاع عن حقوقها المقدسة ، فأين تكدير صفو الراحة العمومية وأين التهييج في ذلك ؟

وقد عادت جريدة (الشعب) إلى الظهور ، واتخذها الحزب الوطني لسان حاله بعد إقفال (العلم) ، وتولى أمين بك الرافعي رئاسة تحريرها ، كما كان يتولى رئاسة تحرير (العلم) منذ فبراير سنة ١٩١٢

الفصل العاشر

نادى المدارس العليا

والحركة التعاونية

بين نادى المدارس العليا والحركة التعاونية ارتباط وثيق ، يجعلنا نتناول الحديث عنهما فى فصل واحد ، فى نادى المدارس ظهرت الحركة التعاونية ، وكان مؤسسها المرحوم عمر بك لطفى رئيس النادى تحدثنا فى كتاب (مصطفى كامل) عن تأسيس نادى المدارس العليا ، ونوّهنا بأثره فى تطور الحركة الوطنية والفكرية ، على عهد مصطفى كامل (١) والآن نقول : إنه ازدهار ازدهارا فى عهد محمد فريد ، وظل مشبعاً بالروح الوطنية ، فعظمت منزلته فى المجتمع ، وكان أعلام الفكر يلقون فيه المحاضرات النفيسة ، فصار بمثابة معهد علمى ، أو جامعة حرة ، تلقى فيها الدروس والمحاضرات فى مختلف العلوم والفنون

خطبة الأمير حيدر فاضل

وكان للنادى أيام مشهودة تجلت فيها مكانته العالية ، نذكر منها على سبيل المثال يوم ٢١ أبريل سنة ١٩٠٨ ، إذ ألقى فيه الأمير حيدر فاضل خطبة باللغة الفرنسية ، موضوعها (اعتبارات عامة على الرقى الأدبى فى مصر) ، وترجمها على الفور أحمد زكى باشا إلى اللغة العربية ، ونالت إعجاب الطلبة والسماعين ، لما حوته من الأفكار العالية ، والمعانى الوطنية الرائعة ، وحضر هذا الاجتماع الأمير أحمد فؤاد (الملك فؤاد الأول) ، ومحمد بك فريد ، وقاسم بك

(١) راجع الفصل الحادى عشر من كتاب (مصطفى كامل) - نادى المدارس العليا وتطور الأفكار سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦ م ١٩٢ وما بعدها (من الطبعة الأولى)

أمين ، وحفنى بك ناصف ، وغيرهم ، وألقى الأمير محاضرته بلمحة خطابية بديعة ، ولغة فرنسية بليغة ، إذ كان متضلعا في الآداب الفرنسية ، وما قاله مخاطبا الشباب :

« إذا كانت العصور التي بنيت فيها الأهرامات قد مضت وانقضت ، فقد آن لنا أيها الإخوان أن نقيم بناءنا الوطني ، ونسير في سبيل الرقي ، لأجل ذلك يجب علينا أن نعمل ، اسمحوالي أن أقول لكم كلمة ربما تبحرحكم : إنكم لا تعلمون كما يجب تاريخكم المجيد ، ومن الغريب أننا مدينون بذلك التاريخ إلى علماء من الأجانب ، ولم يفكر كثير منا في مشاركتهم في ذلك ، إنى أصرح لكم أن الناشئين ينسون أو يتناسون أسلافهم العظماء ، فيجب عليكم أن تذكروهم دائما ، وتعملوا على إحياء مجدهم ، وبهذه المناسبة أقول لكم : إن الجامعة سيدرس فيها علم الآثار القديمة ، إننى مسرور جدا من هذه الحركة المباركة التي تدفع القوم إلى إتمام مشروع الجامعة ، وستكون هذه الجامعة حاوية لصنوف العلوم البشرية ، ولكيها أن توازى طبعاً في أول الأمر جامعات أوروبا ، فيجب على من لديه قدرة منا أن يشد رحله إلى ألمانيا وغيرها ، فيتم فيها دراسته ،

إلى أن قال مشيراً إلى فضل مصطفى كامل في بعث الحركة الوطنية :

« اعملوا أيها الإخوان للغرض الذي كان يسعى له مصطفى كامل ، وكونوا وطنيين صبورين ، واعلموا أن الجهاد غير قاصر على اقتتال بني الإنسان ، وإفناء بعضهم بعضاً ، بل إن من الحروب السلمية ، ما هو أشرف غرضاً وأنبى قصداً ، وفي مثل تلك الحروب السلمية قضى مصطفى كامل حياته ، ومات وهو في ساحة الوغى ، بعد أن أضناه الجهاد (تصفيق حاد) ، رأيت في باريس في مقتبل صباه ، فرأيت منه نفساً عالية ، وحماسة كبيرة ، وتعلقاً بوطنه ، ورأيت في الوجه القبلي ، حيث الطبيعة في جمالها الباهر ، فكان يحادثني بما يحول في نفسه من الآمال والأمال ، في خدمة بلاده ، فكنت أرى الإخلاص يتجلى في حركاته وسكناته ، إنى لا أريد أن أطيل الكلام ،

فإنكم تعرفون مصطفى كامل أ كثر مني ، إن إرادة الله لا بد أن تنفذ ، فاتركوا اليأس ، واعلموا أن الناشئة التي ترضى الوطن ، ستخلد اسمها إلى الأبد بأعمالها ، ولتكن آمالكم في خدمة بلادكم كبيرة ، واحموا كلية المستحيل من قاموسكم ، مثل ما فعل نابليون ، تبصروا في العواقب ، فإن عملكم الذي كلفتم به عظيم ، فليكن رائدكم فيه السلم والنظام ، والعلم والتحصيل ؛ إن التهور يضر بنا ولا ينفعنا ؛ فإذا أردتم أن تتبعوا نصائح الغربيين ، فتجنبوا خيالات كثير منهم ، تمسكوا بأداب العلم ، وانشروه ما استطعتم إلى ذلك سبيلا ، واعلموا أن في مصر الآن مشروعا سيكون من ورائه فائدة كبرى في التعليم ، وهو مشروع الجامعة ، فعضدوه ما استطعتم ، واعتقدوا أنكم بذلك تخطون خطوات نحو الاستقلال ، تبنوا حركات الحرية والاستقلال في أوروبا ، خذوا منها النافع واتركوا الضار ، واعلموا أن في أوروبا نظمات ربما لا تفيدنا ، ومذاهب تخدع الجماهير بطواهرها ، ولكنها في الحقيقة لا تجر سوى الضرر ،

وختم خطبته بقوله :

« إنني أعلم كما يعلم غيري أن آلامكم شديدة ، ولكن لا يحملنكم ذلك على ارتكاب أعمال تزيد مصائبكم ، جاهدوا بصبر وثبات كما كان يفعل مصطفى كامل ، لقد أعجبنا أيها الإخوان بالمظاهرات الجليلة التي قمتم بها نحو فقيدنا ، ولكن حافظوا على السكينة ، وتجنبوا الشطط ، واتخذوا السلم رائدا لركم في كل مظاهراتكم وحركاتكم ، واتخذوا الفضيلة والواجب والنصيحة إماما لركم ، إن مستقبل مصر بأيديكم ، فإذا عملتم بهدوء وسكينة وصلتم إلى غرضكم ، وإن نكبتكم عن هذا الطريق أخرتم زمن الاستقلال ، اتبعوا في أعمالكم نصائح المخلصين والمرشدين ، اجعلوا لإحساساتكم قيما من عقولكم ، ولا تدعوها تفيض فتضركم ، واعلموا أن من الواجب على الطلبة الاهتمام بالسياسة دون الاشتغال بها ، حصلوا العلم ما استطعتم ، ادرسوا تاريخ الرجال الكبار ، ولا تضيعوا أوقانكم بقراءة ما لا يفيد ، تمسكوا بدينكم ، ولكن إياكم والانشاقات الدينية ، أحبوا عقائدكم ، ولا يحملنكم ذلك على بغض من

لا يدين بدينكم ، انبذوا الحزازات الجنسية ، واعلموا أنه قد اندمجت في جنسييتكم المصرية بعض العناصر الأخرى ، فاعتبروهم إخوانكم ، لأنهم يعتبرون مصر وطناً لهم ، واعلموا أن نجاحنا بيدنا ، وأنتا قد تؤذى أنفسنا بأكثر من الأذى الذى يلحقنا من أعدائنا ، ولتكن لكم عبرة فى تلك الحقيقة التى مؤداها أن رحيل السعادة عن أمة من الأمم قد يكون ناشئاً عن أعمالها ، أحبوا بعضكم بعضاً ، واركبوا التحاسد والتباغض ، وليكن التسامح من شيمتكم ، اجتهدوا فى تزكية أنفسكم من كل عيب مائل فيها ، قوموا بالواجب عليكم ، واحضروا آمالكم فى الأمور الخالدة ، وليؤثر كل منكم صالح الأمة على صالح نفسه ، ولا يستخفن أحدكم بما يلحق الأمة من ضرر ، فإن الضرر الحائق بالمجموع يلحق الفرد لا محالة ، إن كل شيء للفناء والزوال مصيره ، فلتكن كل لحظة من حياتكم للوطن والإنسانية ، ستقومون أيها الإخوان بمهمة صعبة ، بيد أنها شريفة ، فإنكم ستمهدون لامتكم طريق الحرية والاستقلال ،

وقد قوبلت الخطبة فى معظم مواضعها بالحماسة البالغة والتصفيق المتكرر

الاحتفال بأول بعثة للجامعة المصرية

واحتفل النادى يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٨ بأول بعثة أوفدتها الجامعة المصرية إلى أوروبا للتخصص فى تدريس العلوم والآداب ، وكانت هذه البعثة مؤلفة من أحد عشر عضواً ، منهم سبعة أوفدوا إلى جامعات فرنسا ، وهم الأساتذة سيد كامل خريج مدرسة الحقوق ، ومحمد توفيق الساوى . (باشا) المحامى ، ومحمود عزمى (بك) ، ومنصور فهمى (باشا) الطالبان بمدرسة الحقوق ، وحسن فؤاد الديوانى الطالب بمدرسة الطب ، والدكتور محمدولى . والدكتور محمد كمال ، وأربعة أوفدوا إلى إنجلترا وهم الأستاذ محمد كامل ، حسين القاضى السابق بالخرطوم ، ومحمد حسنى الطالب بمدرسة المهندسخانة ، ومحمد صادق الحائز للشهادة الثانوية من المدرسة التوفيقية ، وتوفيق سيدهم الطالب بالمهندسخانة

كانت هذه الحفلة من أعظم حفلات النادي ، حضرها الفقيد ، وهتف باسمه المجتتمعون ، وخطب فيها عبد الحميد أفندى سليمان (باشا) باشمهندس ترعة الاسماعيلية ، والأستاذ أحمد وجدي المحامى ، وكانت خطبته حماسية ، ودع فيها أعضاء البعثة بلسان الشباب قائلاً : « إني أودع طليعة جيش المجاهدين فى سعادة البلاد واستقلالها » ، فقوبلت كلمته بالتصفيق الحاد ، وتسكلم بعده محمود أفندى صادق الموظف بالحقانية ، و (الدكتور) أحمد فؤاد الطالب بمدرسة الطب ، ومحمد أفندى زكى على (باشا) الطالب بمدرسة الحقوق ، ثم محمد أفندى توفيق الساوى بالنيابة عن البعثة شاكرآ أعضاء النادي على تلك الحفلة الشائقة

الاحتفال بعيد تأسيس النادي

واحتفل يوم ٥ إبريل سنة ١٩٠٩ بعيد تأسيسه ، لمناسبة مرور ثلاثة أعوام على إنشائه ، فألقى عمر بك لطفى خطبة ذكر فيها الخدمات التى أداها النادي للنهضة العلمية والاجتماعية ، إلى أن قال : « إن جلّ حسنات هذا النادي أنه ، على قلة ذات يده ، من أول العاملين على إنشاء مدارس الشعب ، ذلك المشروع الذى قلده فيه نظارة المعارف ، فنشكرها على ذلك ، وإن للنادى ثلاث مدارس للشعب يتعلم فيها ألف عامل كل ليلة ، لكم أجر تعليمهم عند الله » ، ثم دعا أمين أفندى الرافعى (بك) الطالب بالحقوق وأحد أعضاء مجلس الإدارة إلى الخطابة ، فألقى خطبة مسهبة فى حياة النادي وفضله ، ختمها بقوله : « والآن فلنهنئ أنفسنا بالمنزلة الكبيرة التى بلغها النادي وهو فى اقتبال عمره وريهان شبابه ، ولنهنئ أنفسنا بالأعمال الجليلة التى قام بها ، فمن هنا برغت شمس النهضة ؛ ومن هنا تفجرت ينابيع العرفان ، ومن هنا انتشرت نجوم الهدى ، ومن هنا انفجر الشعور الحى ؛ ولا جرم أن مثل هذا النادي ، فى نهضته ورقه ، وفى النتائج العظيمة التى وصل إليها ، كمثل جنة بربرة أصابها وابل فآتت أكلها ضعفين ، مثله كمثل شجرة طيبة ، أصلها ثابت وفرعها فى

السماء ، توتى أكلها كل حين ، ربنا أفرغ علينا صبراً ، وثبت أقدامنا وانصرنا
على القوم الظالمين (١) ،

اطراد تقدمه

واجتمعت الجمعية العمومية السنوية للنادى يوم الجمعة ١٥ ابريل سنة ١٩١٠
 برياسة عمر بك لطفى ، وتلا السكرتير أمين افندى الرافعى المحامى تقريره عن
 أعمال النادى ، ونهض بعده أمين الصندوق الدكتور عبد العزيز نظمى ، ثم
 رئيس النادى ، ثم أعلنت الجمعية ثقتها بمجلس الإدارة ، وتبين من تقرير أمين
 افندى الرافعى مبلغ اطراد تقدم النادى ، فقد كان عدد أعضائه حين افتتاحه
 فى ٥ ابريل سنة ١٩٠٦ - ٢٤٠ عضواً من طلبة المعاهد وخريجها ، فبلغوا
 ٤٧٠ فى نهاية ديسمبر سنة ١٩٠٦ ، و ٥٤٩ فى نهاية ديسمبر سنة ١٩٠٧ ، و ٦٨٥ فى
 نهاية ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، و ٧٧٣ فى آخر ديسمبر سنة ١٩٠٩ ، أى زادوا على
 ثلاثة أمثال عددهم الأول ، ولما اجتمعت جمعياته العمومية فى ابريل سنة ١٩١١
 تبين أن عدد أعضائه بلغوا ٨٥٨ ، وفى سنة ١٩١١ اشترك فيه الأمير محمد
 عبد المنعم ولى عهد الخديوية المصرية وقتئذ ، ودفع مائة جنيه اشتراكه السنوى ،
 وأدرك من الشهرة ما جعل عنوانه التلغرافى الذى خصته به مصلحة التلغرافات
 (النادى) ، وبالفرنسية Club ، دون أى بيان آخر

إهداء الفقيد إلى النادى مكتبته النفيسة

كان الزعيم واسع الاطلاع ، مشغولاً باقتناء الكتب ، وله مكتبة نفيسة تحوى
 مجموعة كبيرة من الكتب القيمة فى التاريخ والأدب والسياسة والاجتماع ، وقد
 فكر فى إهداء النادى هذه المكتبة ، حتى يعم النفع بها ، فبدأ فى أكتوبر
 سنة ١٩٠٨ بإهدائه خمسمائة كتاب اختارتها لجنة من أعضاء النادى ، وتمت
 هذه الهدية فى الاجتماع الذى عقد ثانى أيام عيد الفطر (٢ شوال سنة ١٣٢٦ -

(١) كتاب (ذكرى المرحوم أمين بك الرافعى) للأستاذ محمد صادق عتبر (ص ٨)

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٨) لتبادل المعايدة بين أعضائه ، فشكره المرحوم عمر بك لطفي على هذه الهدية العلمية الثمينة ، وانتدب النادي بعد ذلك وفداً برئاسة عمر بك لطفي وعضوية محمد افندي ، زكي علي (باشا) وأمين افندي الرافعي (بك) أمين مكتبة النادي ، فقابلوه يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، وقدموا له كتاب شكر رقيق ، هذا نصه :

« سعادة المفضل محمد بك فريد الأفخم ،

« إن النادي يقدم لسعادتكم أبهى آيات الشكر ، وأجمل عبارات الامتنان على أكبر هدية علمية وصلت إليه إلى الآن ، فإن المكتبة النفيسة الجليلة التي تكممتم بها عليه ، ستكون مورداً عذبا للطلاب ، ومنهلا صافيا لمنتجعي الآداب ، ولقد أصبح النادي بفضلكم يحق له أن ينادى بأن لديه كتباً قيمة ، فعسى أن يقتدى بكم أفاضل القطر في تشجيع نوادي العلم والآداب ، حتى ترتقي بفضلها مصر ويبلغ أهلها نهاية الأرب ،

رئيس النادي

عمر لطفي

فشكرهم الفقيد على هذه العواطف ، وأعرب عن شعوره بأنه لا يستحق شكراً على هبته ، لأن ما أهداه إياه إن هو إلا جزء مما يجب عليه نحو دار تضم صفوة الناشئة المصرية

وفي سنة ١٩١١ أهدى إليه جميع الكتب التي تحتويها مكتبته النفيسة ، فصارت مكتبة النادي من أغنى المكتبات ، وقد قدر النادي هذه الهدية العلمية حق قدرها ، فوضعها في دواليبها المهداة من الفقيد في غرفة خاصة ، وضعت بها صورته في إطار جميل بأعلى أحد الدواليب

محاربة الحكومة للفقيد

في عضوية النادي

وبعد أن رحل الزعيم إلى منفاه ، سعت الوزارة في قطع الصلة الروحية بينه وبين النادي ، فطلبت في سنة ١٩١٢ من عزت بك شكرى رئيس النادي

(٢٣ — محمد فريد)

محور اسم المترجم من عداد أعضائه بحجة الحكم عليه. وأنه صار بذلك (مجرماً) !
فقال عزت بك الأمر ، وكاشف الوزراء الذين كلبوه في شأنه بصعوبة تنفيذ
هذا الطلب ، لتعلق الطلبة بالمترجم ، فهددوه بإغلاق النادى ، إذا لم يتم ما طلبوه
في أسبوع ، وتحت تأثير هذا التهديد عرض عزت بك الأمر على مجلس إدارة
النادى ، فرفض أعضاء المجلس بالإجماع هذا الطلب ، قائلين إنهم يفضلون
إقفال النادى على قبول هذا العمل الذى ينطوى على نكران الجميل ، فأبلغ
عزت بك الوزراء هذا القرار ، فطلبوا إليه بدلاً من شطب اسمه أن يطلبوا منه
استقالته تلغرافياً ، فرفض المجلس ذلك أيضاً ، وأصر الطلبة على رفض هذا
المسعى المنكر ، فسكتت الحكومة إزاء هذا الإصرار

وقد آلمت الفقيدهذه الحركة الوضيعة التى بدت من الحكومة ، إذ لم يكن
يتوقع أن تصل بها شهوة الاضطهاد إلى هذا الدرك الحقيق ، فتدخل في شأن
عضويته بناد يضم أبناء الطلبة الأوفياء ، الذين يحبهم ويحبشونه ، فضلاء له
على النادى من يد لم يجاره فيها أحد ممن طلبوا شطب اسمه ، وخفف عنه هذا
الآلم موقف أعضاء النادى وتمسكهم بعضويته ، ودفاعهم عن كرامته في غيبته ،
حتى انتهت الحادثة بإحباط مسعى الحكومة

هذا ، وقد ظل النادى يودى رسالته الوطنية والاجتماعية ، حتى أقفل بأمر
السلطة العسكرية البريطانية سنة ١٩١٤ ، في أوائل الحرب العالمية الأولى

الحركة التعاونية

ظهر التعاون في مصر سنة ١٩٠٨ ، على أثر الأزمة المالية التى انتابت البلاد
سنة ١٩٠٧ ، وبدأت الدعوة إليه في نادى المدارس العليا ، على يد المرحوم
عمر بك لطفى ، رئيس النادى ، وأبى التعاون في مصر ، فقد فكر رحمه الله
في إيجاد علاج دائم للآزمات الاقتصادية التى تستهدف لها البلاد ، فاتجه فكره
إلى اقتباس نظام التعاون عن أوروبا ، وسافر صيف سنة ١٩٠٨ إلى إيطاليا ،
باعتبارها من البلاد التى اشتهرت بارتقاء نظمها في التسليف التعاونى ، وهناك
دوس التعاون الزراعى والتعاون فى التسليف ، واجتمع بالسنيور (لوزانى)

الملقب بأبي التعاون في إيطاليا ، فتوافقت آراؤهما ومبادئهما ، وعاد إلى مصر ممتلئاً بحاجة مصر إلى النظام التعاوني ، وألقى بنادى المدارس يوم أول نوفمبر سنة ١٩٠٨ أولى محاضراته عن التعاون ، شرح فيها مزاياه ، وتكلم عن نظام التعاون في التسليف بألمانيا وإيطاليا ، والقواعد التى تدير عليها جمعياته وشركاته فى تلك البلاد ، وختم محاضرته بالحث على إنشاء هذه الجمعيات والشركات ، ونصح بالبدء بالتعاون فى التسليف ، لأنه السكفيل بإنقاذ البلاد من آفة الربا الماحقة

واستمر بعد هذه المحاضرة يدعو إلى التعاون فى محاضرات ألقاها فى النادى وفى نوادى الإسكندرية والمنصورة وطنطا ودمياط وغيرها ، وأسس أول شركة تعاونية ، وهى شركة التعاون المالى التجارية بالقاهرة (التى صارت الآن بنك التضامن المالى) ، وكان تأسيسها بمقتضى عقد ابتدأ فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ، وصدر بها الأمر العالى فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ ، وأسس أول جمعية تعاون زراعية (وكانت تسمى نقابة زراعية) فى ابريل سنة ١٩١٠ ، بشبرا الخيمة مركز طنطا ، وألقى بالنادى يوم ٢٤ مايو سنة ١٩١٠ ، محاضرة عن إنشاء هذه النقابة ، باعتبارها أول نقابة زراعية أنشئت فى مصر ، وكانت هذه المحاضرة بمثابة تجديد للدعوة إلى التعاون ، قال :

« يعتقد بعض الناس أن تفريج الأزمة المالية لا يكون إلا بجلب رموس المال من البلاد الأجنبية ، وإقراضها للأهالى حتى تدور حركة الأعمال كما كانت عليه قبل سنة ١٩٠٧ ، وفانهم أن الديون التى على المصريين قد أثقلت عاتقهم ، وأنه كلما كثر الدين زادت الفوائد التى تدفع سنوياً لأرباب رموس الأموال ، فالتفريج من هذه الوجهة تفريج وقى للأساس له ، ونتيجته فى المستقبل ضارة وخيمة ، وفى اعتقادى أن أهم أسباب المضاربات قبل سنة ١٩٠٧ إنما كانت من تهاطل الأموال الأجنبية على مصر ، وإقراض بعض البنوك النقود دون التفات إلى أوجه استعمالها ، وبعبارة أخرى لو استعملت تلك الأموال لتنمية مصادر الثروة الحقيقية ، أى التجارة والصناعة والزراعة ، لما وقعت مصر فى الأزمة

المالية الحاضرة ، بل كانت حال مصر تتبدل من حسن إلى أحسن ، وكان المصري اليوم يرتع في بحبوحة السعادة والهناء ، وعندى أن أساس الاستقلال والحرية في كل أمة هو الاستقلال الاقتصادي ، فالواجب إذن لثروة شئوننا الاقتصادية أن يكون الماضي درساً مفيداً للمستقبل ، وأن نوجه اليوم بجهودنا كافة لتقوية وتنمية مصادر الثروة المصرية الحقيقية ، وعلى الأخص الزراعة ، مع تحسين حالة المزارعين ، حتى تجود أراضينا السخية بالمحصولات الجيدة ، فيساعدنا ذلك على تسديد ما عليها وما علينا من الديون ، وأن نسير في هذا الطريق رويداً رويداً ، حتى نحرر البلاد من عبودية الدائنين ، وفي اعتقادي أن هذا لا يتم إلا بإنشاء نقابات زراعية ، وشركات التعاون ، والمصارف الأهلية ، إن الفلاحة المصرية مصابة بآفات ، منها نقص المحصول ، ودودة القطن ، وعدم جودة تيلة القطن ، وعدم وجود المصارف الكافية في بعض الجهات ، وغير ذلك ، والفلاح مصاب بكثرة الديون والاقتراض بالفوائد الفاحشة ، والاضطرار دوماً إلى بيع المحصولات قبل أوانها بأثمان بخسة ، ولا يوجد علاج لهذه الأمراض المتعددة إلا بإيجاد النقابات الزراعية ،

وبثَّ عمر بك لطفى الدعوة إلى التعاون في أعضاء النادي ، فتشبعوا بها ، وناصروه وأيدوه فيها ، وكانوا النواة الأولى للحركة التعاونية ، وأخذت تأسيس شركات التعاون على اختلاف أنواعها ينمو ويطرد على توالي السنين

فالتعاون إذن قد ظهر في مصر أول ما ظهر سنة ١٩٠٨ ، وكان نادي المدارس العليا أول بيئة نشأت فيها هذه الدعوة الصالحة ، من ذلك ترى أن التعاون قد عاصر الحركة الوطنية الأولى ، وهو قبس من نورها ، وثمرتها من ثمراتها ، ولا غرو فهو ركن من أركان النهضة الاقتصادية والاجتماعية ، القائمة على تعاون المجموع لمصلحة الفرد ، وتعاون الأفراد لمصلحة المجموع ، وهذا المبدأ هو أساس الفكرة التعاونية ، كما أنه قوام الحركة الوطنية

وقد استتبعت الدعوة التعاونية بعث النهضة الاقتصادية عامة ، فنشطت في النادي حركة تعضيد الصناعة والتجارة الأهلية

وفاة عمر بك لطفي

٤ نوفمبر سنة ١٩١١

توفي عمر بك لطفي مؤسس الحركة التعاونية ، ورئيس نادى المدارس العليا ، يوم السبت ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ ، فطويت بوفاته صفحة من صفحات النهضة القومية ، خطها عمر بك بجهاده المشكور ، فى تأسيس التعاون فى مصر ، وإنشاء نادى المدارس العليا ، والنهوض بالمشاريع الإنشائية الوطنية ، والمساهمة فى بث روح العلم والاقتصاد والأخلاق والرجولة فى نفوس الشباب ، فلا غرو أن عم عليه الحزن أرجاء البلاد ، وبكاه نادى المدارس العليا ، كما بكاه الحزب الوطنى ، إذ كان له مؤيداً ونصيراً ، وشيعة جنازته يوم الأحد ٥ نوفمبر من منزله بشارع محمد على فى احتفال مهيب ، سار فيه أعضاء النادى وطلبة المدارس العليا ، وكبار رجال القضاء والمحاماة ، وأعضاء الهيئات النيابية والأعيان ، ووفود الأندية والنقابات ، وشركات التعاون ونقابات العمال ، وشيعوا جنازته إلى مرقده الأخير فى مدافن الإمام

رثاؤه

قصيدة شوقى

ونظم أمير الشعراء أحمد شوقى بك ، قصيدة مؤثرة فى رثائه ، تليت على قبره يوم تشييع جنازته ، ناجى فيها الراحل الكريم ، قال :
قفوا بالقبور نسائل عمر متى كانت الأرض مشوى القمر ؟
سلوا الأرض هل زينت للعالمى وهل أُرجت كالجنان الحفر
وهل قام (رضوان) من خلفها ميلاقى الرضى النقى الأبر
فلو علم الجمع من مضى تنحى له الجمع حتى عبر
إلى جنة خلقت للكريم ومن عرف الله أو من قدر

* * *

برغم القلوب وحباتها ورغم السماع ورغم البصر
نزولك فى الترب زين الشباب سناء « الندى » سنى المؤتمر

مقييل الصديق إذا ما هفا
حييت فكنت فخار الحياة
عجيب رداك وأعجب منه
فما قبلها سمع العالمون
وقد يقتل المرء هم الحياة
دفنا التجارب في حفرة
فكم لك كالسنجم من رحلة
«نقاباتك» الغر تبكى عليك
ويبكي «التعاون» من سنه
ويبكي «حزب» تخيرته
ويبكي الأولى أنت علمتهم
حيا تك كانت عظام لهم

* * *

سهرنا قبيل الردى ليلة
فقممت إلى حفرة هيئت
مددت إليك يدا للوداع
ولو أن لي علم ما في غد
وقالوا : شكوت فما راعني
رئيتك لا مالكا خاطري
ففيك عرفت ارتجال الدموع
ومثلك يرثي بآي الكتاب

* * *

فياقبر كن روضة من رضى
سقتك الدموع فإن لم يدمن
عليه وكن باقة من زهر
كعادتهم سقاك المطر

* * *

وقد نعاه قاضى محكمة عابدين ، الأستاذ مصطفى بك النحاس (باشا) وكان من أنصار الحزب الوطنى ، وأعلن وقف الجلسة حدادا على الفقيد ، وقال فى هذا الصدد ما يأتى : « حدادا على وفاة المرحوم عمر لطفى بك ، الذى كان وكيلا لمدرسة الحقوق الخديوية ومدرسا لها سابقا ، والذى له فضل كبير فى تنوير المشتغلين بالقضاء من قضاة وأعضاء نيابة ومحامين ، والذى كان محاميا كبيرا ، طالما خدم القضاء بمساعدته على إظهار الحق ، والذى كان عاملا كبيرا فى نهضة البلد الحقيقية العملية ، فحدادا عليه قررت المحكمة إيقاف الجلسة ربيع ساعة »

وانتخبت الجمعية العمومية عزت بك شكرى رئيسا للنادى ، خلفا لعمر بك لطفى ، وكان عزت بك قاضيا سابقا بالمحاكم الأهلية

استمرار الحركة التعاونية

أثمرت دعوة المرحوم عمر بك لطفى ، قتم على يده تأسيس عدة نقابات زراعية ، ثم عاجلته المنية وهو يجاهد فى سبيل نشر التعاون فى كافة نواحي البلاد ، ولكن دعوته لم تمت ، فقد استمر أنصاره وفى مقدمتهم شقيقه أحمد بك لطفى يدعون الأمة إلى تأسيس النقابات ، وشركات التعاون ، فانتشرت الأفكار والمبادئ التعاونية فى البلاد ، وتعددت النقابات وشركات التعاون المنزلى ، ونقابات العمال والصناع

ولما كان من عوامل ارتقاء الحركات التعاونية لإنشاء النقابات العامة ، فقد كان المرحوم عمر بك يعد المعدات لتأسيس نقابة عامة للتعاون المنزلى والزراعى ، ولكن المنية عاجلته قبل أن يحقق هذا المشروع ، فسعى الأستاذ أحمد بك لطفى فى تحقيق أمنيته ، وتأسست النقابة العامة فى أوائل سنة ١٩١٢ ، والغرض منها توحيد التعاون فى البلاد واتخاذ مكان مركزى له بمدينة القاهرة ، وإعداد رجال عاملين له مدفوعين إلى نشره وبث مبادئه ، ودرس الوسائل الاقتصادية والتجارية التى تسهل المتعاونين من أعضاء النقابات وشركات التعاون الحصول على حاجاتهم ، سواء كانت اعتمادات مالية ، أو أدوات زراعية ، أو بضائع ،

وقد كان من أهم أسباب الدعوة إلى إنشاء النقابة العامة ، أن النقابات الزراعية ، وشركات التعاون المنزلى التى تأسست فى جهات متفرقة من البلاد ، كانت تقتصر فى عملها على قضاء حاجاتها ، فلا تتمكن من نشر فكرة التعاون فى الجهات الأخرى ، أو تبادل الآراء والمصالح المشتركة مع باقى النقابات وشركات التعاون ، والتعاون وإن كان فى ذاته قوة ، إلا أن هذه القوة تسكبر بتعميم العلاقات وتوثيق الروابط بين شركاته ، لأن فى ارتباط تلك الشركات مايسهل لها القيام بأعمالها ، لذلك كان للنقابة العامة يد طولى فى تنشيط حركة التعاون

قانون الخمسة الأفدنة

فى أول مارس سنة ١٩١٣ أصدرت الحكومة قانوناً له علاقة كبيرة بالتسليف الزراعى والحركة التعاونية ، ونعنى به قانون الخمسة الأفدنة (القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣) ، وخلاصته عدم جواز نزع ملكية الأملاك الزراعية ، التى يملكها الزراع الذين ليس لهم من الأطنان إلا خمسة أفدنة أو أقل ، ويدخل فيما لايجوز نزع ملكيته مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها ، والآلات الزراعية التى يملكونها ويستخدمونها لاستثمار أرضهم ، وكذلك دابتان من الدواب المستعملة للجر ، والغرض من هذا القانون حماية الملكية الزراعية الصغيرة ، وجعل صغار المزارعين بمنجاة من نزع ملكيتهم ، على أنه قد وضع على عجل ، فاشتمل على أوجه نقص عدة ، منها أنه قصر حمايته على المالكين لخمسة أفدنة أو أقل ، ومعنى ذلك أن من يملك أكثر من خمسة أفدنة ولو بقيراط واحد ، لا يحميه القانون ، ولو نقصت أملاكه فى المستقبل عن خمسة أفدنة ، ولا يعتبر جديراً بأن يستبقى خمسة أفدنة يتعيش منها ، وبذلك يصير أسوأ حالاً من الزراع الصغير ، وهذا لايتفق مع حكمة التشريع ، لأنه مادام الغرض منه حماية الملكية الزراعية الصغيرة ، فسيان أن يكون الزراع فى الأصل مالكا لما لايزيد على نصاب هذه الملكية أو لا أكثر منه ، وكان الواجب أن يضمن القانون لكل مالك حداً أدنى من الملكية يخرج من التنفذات العقارية ليقوم بأوده ، ويقيه غائلة السقوط فى وهدة الفقر والفاقة ، ولا شك أن المالك

لا أكثر من خمسة أفدنة جدير بالاستفادة من هذه الحماية إذا هبطت ملكة إلى خمسة أفدنة أو أقل ، وصار بذلك من طبقة صغار الملاك المزارعين الذين تجب حمايتهم

ومن أوجه النقص في هذا القانون أنه لم ينص على عدم جواز التصرف في الخمسة الأفدنة، ولم يقيد التصرف فيها بقيود تحول دون خروجها من يد مالكيها بطريق البيع ، ومنها أن المشرع حين أصدر هذا القانون لم يوجد للزراع مصدراً صالحاً للتسليف الزراعي. يجد فيه صغار الملاك الزراعيين المال الذي يحتاجون إليه لاستثمار ملكيتهم الصغيرة فلا يضطرون إلى بيع ملكهم فقانون الخمسة الأفدنة في ذاته ليس هو العلاج الناجع لحماية الملكية الصغيرة، لذلك ارتفعت الأصوات من كل جانب بعد صدوره ، طالبة من الحكومة أن تعضد الحركة التعاونية بإصدار تشريع يساعدها على النهوض ويجعلها أداة صالحة للتسليف الزراعي

قانون التعاون

وقد تحركت الحكومة سنة ١٩١٤ ، فوضعت مشروع قانون التعاون ، واسكنه جاء مشروعاً رجعياً ، كثير العيوب، خالياً من المزايا ، يضع العراقيل في سبيل الحركة التعاونية ، وكان موضع جدل طويل في الجمعية التشريعية ولكنه لم يصدر ، وطويت صفحته لقيام الحرب العالمية في أغسطس سنة ١٩١٤ وبالرغم من عدم صدور قانون صالح للتعاون ، فإن الحركة التعاونية استمرت في النمو والاتساع ، بفضل جهود أنصار التعاون من تلاميذ عمر بك لاطفي ، وفي ذلك يقول الدكتور إبراهيم رشاد بك مدير مصلحة التعاون في كتابه (التعاون الزراعي) مايلي :

«صار (مشروع) قانون سنة ١٩١٤ عبارة عن مجموعة من القواعد القائمة على عدم توفر حسن الظن بالشعب ، وخشية صيرورة الجمعيات الزراعية مراكز سياسية تناهض حكومة ذلك العهد ، ولذا جعلت للحكومة سلطة كبيرة في تكوينها وحلها ، كما جعلت هيمنتها عليها بالتفتيش والمراقبة الشديدة أمراً لا مفر منه ،

فأصبحت تلك القيود في الواقع معطلة إلى حد كبير لما في القانون من منافع ، بيد أنه رغما عن عدم مساعدة الحكومة لحركة التعاون والتشريع الخاص به مساعدة حقيقية ، لم تعد الأمة رجالا يأخذون بناصره ، ويعملون على تذليل الصعاب القائمة في سبيله ، وبذل الجهود السكفيلة بتمهيد الطريق لتأسيس المنشآت التعاونية ، ولقد سار هؤلاء الرجال على النهج الذي انتهجه لهم المرحوم عمر بك لطفى ، فحملوا لواء التعاون من بعده ، وكان في مقدمتهم أحمد بك لطفى الذى أسس « النقابة العامة للتعاون » تحقيقاً لأمنية الفقيد أخيه ، وتوحيداً للتعاون بالبلاد ، كما أنه أنشأ عدة منشآت تعاونية ، ثم عبد الرحمن بك الرافعى الذى عني بإخراج أول كتاب في التعاون في بلادنا (نقابات التعاون الزراعية . نظامها وتاريخها وثمراتها . في مصر وأوروبا سنة ١٩١٤) جاء فيه بشرح الأنظمة التعاونية ومزايا جمعياتها في مصر وفي أوروبا ، وبحث فيه بوجه خاص الحالة المالية للفلاح المصرى ، وإصلاح التسليف الزراعى التعاونى . والذى عمل على تأسيس عدد من الجمعيات التعاونية ، منزلية وزراعية ، ثم صادق بك حنين الذى له فضل إدخال علم التعاون الزراعى فى برنامج التعليم الزراعى العالى ، والذى قام بتدريسه تدريساً أصولياً لأول مرة فى مدرسة الزراعة العليا بالجيزة ووضع مؤلفاً قيماً فى التعاون الزراعى خص بالإسهاب فيه بنوك التعاون (١) ،

وفى سنة ١٩٢٣ أصدرت الحكومة قانوناً للتعاون جعل النظام التعاونى حكومياً بحتاً ، وهذا يخالف الروح التعاونية ، إذ هى فى أصلها روح شعبية ، ويجب أن تبقى كذلك ، وقد ظهرت عيوب هذا القانون مع الزمن ، وارتفعت الأصوات بإصدار تشريع جديد ، يحقق مبادئ التعاون الحقيقية . فصدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ، وهو قانون شامل للتعاون بسائر أنواعه ، صالح فى مجموعه ، يجعل التعاون شعبياً حكومياً ، والمأمول أن يطرد تقدم التعاون بفضل تضافر جهود المتعاونين من الأفراد والجماعات ، وتعزيد الحكومة وتشجيعها لجمعيات التعاون ، وبذلك تتحقق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية للحركة التعاونية

(١) كتاب التعاون الزراعى للدكتور ابراهيم رشاد بك ج ١ ص ١٠

الفصل الحادى عشر

جهاد الفقيد سنة ١٩١٣

وتطور الحياة النيابية

استهلّت سنة ١٩١٣ ، والزعيم فى منفاه ، والحالة فى أوروبا مضطربة بسبب الحرب البلقانية (١) ، وصوت السلام خافت ، ومنطق الحق مغلوب ، والآفاق الدولية ملبد بالغيوم ، منذر بوقوع الحرب العامة ، التى اندلع لهيبها فى أغسطس من العام التالى (١٩١٤)

أما فى مصر ، فالاحتلال والحكومة ماضيان فى حربهما للحركة الوطنية ، حرباً لا هوادة فيها ؛ فالصحافة الوطنية مضطهدة ، والوزارة واقفة لها بالمرصاد ، وحرية الاجتماعات ممنوعة ، وإجراءات الإرهاب والأحكام الصادرة فى القضايا السياسية قد ألقت الفزع فى النفوس ، والفقيد فى منفاه لا يتصل بمصر إلا بواسطة إخوانه وذوى قرباه ، وتلاميذه المخلصين

وكان المرحوم أمين بك الرافعى يتولى رئاسة تحرير صحيفة الحزب الوطنى من فبراير سنة ١٩١٢ (إلى أن أوقفها فى أواخر سنة ١٩١٤ احتجاجاً على الحماية البريطانية) ، وقد وقفت لها الحكومة بالمرصاد ، وبخاصة بعد الحكم على الفقيد فى أبريل سنة ١٩١٢ ، وهددتها بالتعطيل إذا هى نشرت مقالاته التى كان يرسلها من منفاه

ولم تجتمع الجمعية العمومية للحزب الوطنى فى تلك السنة (١٩١٣) ، وكانت هذه أول مرة لم ينعقد فيها اجتماعها السنوى منذ تأسيس الحزب ، وهى أول سنة بعد نفي الزعيم ، وأغلق نادى الحزب فى تلك السنة كذلك ، لتراخى الأعضاء فى أداء اشتراكاتهم ، واجتذاب الحكومة إلى صفها فريقاً منهم

(١) أعلنت الحرب بين تركيا والدول البلقانية فى أكتوبر سنة ١٩١٢

ولم ينظم الحزب موكبه المعتاد سنوياً ، للاحتفال بذكرى مصطفى كامل ،
إذ منعت الحكومة سيره ، كما حظرت إلقاء الخطب على قبره ، واقتصرت إحياء
ذكراه على اجتماع أقيم مساء يوم الاثنين ١٠ فبراير سنة ١٩١٣ ، بدفنه بالإمام ،
حيث تليت آى الذكر الحكيم ، ووضعت باقات الزهر على ضريحه الطاهر
وكان من طغيان الحكومة كذلك أن منعت نصب السراق الذى اعتادت
الشعبية إقامته للاحتفال بالمولد النبوى الشريف

وفى يناير سنة ١٩١٣ اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب ، وقررت الاحتجاج
على اتفاقية السودان

واجتمعت أيضاً يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٣ لمناسبة ذكرى دخول الإنجليز
العاصمة سنة ١٨٨٢ ، وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال ، ثم أرسلت
برقية بهذا الاحتجاج إلى السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا

رحلات الفقيد سنة ١٩١٣

سبق القول أن المترجم زار بلجيكا بعد انتهاء مؤتمر السلام بجنيف (ص
٣٢٣) ، وقد عاد منها إلى باريس ، فوصل إليها فى أول نوفمبر سنة ١٩١٢ ،
وأقام بها خمسة أيام ، ثم عاد إلى أنفرس ، وأقام بها إلى ١٠ نوفمبر ، وسافر
إلى جنيف من طريق لوكسمبرج ، فوصلها يوم ١٢ نوفمبر ، وأقام بها إلى
أواخر فبراير سنة ١٩١٣ .

تأسيسه جمعية (ترقى الاسلام)

ومجلتها — فبراير سنة ١٩١٣

وفى أثناء مقامه بجنيف ، تعرف ببعض الشرقيين النازلين بها ، من أحرار
الأمم الشرقية ، ودعا نحو خمسة عشر منهم إلى ولية أقامها لهم يوم ١٠ المحرم
سنة ١٣٣١ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٢) ، فلبوا دعوته ، واقترح عليهم تأسيس
جمعية باسم (جمعية ترقى الإسلام) ، فقابلوا الاقتراح بالتأييد والارتياح ،
وتأسست الجمعية فعلاً ، ولقد كان الفقيد دعامتها ، وأكبر مؤسسيها ، وهو الذى



BULLETIN
DE LA
SOCIÉTÉ
Endjouman Terekki-Islam
(Progrès de l'Islam)

PRIX : 50 CENTIMES

Adresse : Case Fusterie 10 721

صورة مجلة « ترقى الإسلام »

التي أصدرها الفقيه بالفرنسية في جنيف سنة ١٩١٣

وضع لها لائحة تتضمن أغراضها ونظامها ، وكان أكبر عضد له فيها ميرزا سعيد بك أحد أركانها ، وتتلخص الغاية التي تنشد لها في تقوية روابط التضامن بين الأمم الإسلامية ، وبعث روح النهضة الفكرية والاقتصادية فيها، واتخذت الجمعية (جنيف) مركزاً لها ، وأصدرت مجلة باللغة الفرنسية باسم (مجلة جمعية ترقى الإسلام) ، هاك نموذج عدد من أعدادها

ومن أغراضها أنها تبحث في أحوال الشرق ، والعالم الإسلامى ، وفي
شئون الأمم والممالك الشرقية كافة ، وتدافع عن مصالحها ، وتبث روح النهوض
والحياة فيها

وقد انضم إلى الجمعية بعض أفاضل المسيحيين من الشرقيين ؛ فكانت نواة
لعصبة أمم شرقية ، وكذلك انضم إليها بعض الشخصيات الكبيرة من
الأوروبيين ، مثل بيير لوتى الأديب الفرنسى الكبير ، والمستر ويلفريد بلنت
نصير المسألة المصرية ، والمسيو ألفريد دوران Alfred Durand الأستاذ بمدرسة
اللغات الشرقية بباريس ، وكلود فارير Claude Ferrere الأديب الفرنسى
الكبير ، وغيرهم

وصدر العدد الأول من المجلة ، فى ثوب قشيب باللغة الفرنسية ، فى فبراير
سنة ١٩١٣ . وأخذت تصدر بانتظام ، يدبجها يراع الفقيد ، وكثير من الكتاب
الشرقيين والأوروبيين ، وظلت تصدر إلى أن أوقفت فى خلال الحرب
العالمية الأولى

فى الاستانة

سافر الفقيد من جنيف إلى الاستانة فى أواخر فبراير بعد سقوط وزارة
كامل باشا ، وتأليف وزارة محمود شوكت باشا (أواخر يناير) ، واطمئنانه
إلى أن الحكومة التركية لا تسلمه إلى الاحتلال ، كما فعلت من قبل مع الشيخ
عبد العزيز جاویش ، وأقام بالاستانة إلى أوائل مايو سنة ١٩١٣ ، وأعاد
تأسيس نادى المصريين الذى كان قد أقفل وتفرق أعضاؤه بسبب اضطهاد
كامل باشا للوطنيين المصريين ، فأعيد إلى حاله وانتظم فى سلكه الطلبة
المصريون ، ثم رجع إلى جنيف يوم ٣ مايو سنة ١٩١٣

حضوره مؤتمر السلام فى الهائى

أغسطس سنة ١٩١٣

وفى أغسطس سنة ١٩١٣ سافر إلى (الهائى) عاصمة هولاندا ، لحضور

مؤتمر السلام الذي انعقد بها خلال هذا الشهر ، وصحبه في هذه الرحلة محمد عبد الملك حمزه بك ، ومحمد علي بك المهندس ، والأستاذ محمد السادة ، والأستاذ السيد منصور ، وحضروا أغلب جلسات المؤتمر ، وزاد الفقيد صلاته بالأعضاء الذين تعرف إليهم في المؤتمرات السابقة ، وتحدث إليهم في شئون مصر وحركتها الوطنية

ولم تفارقه دسائس الاحتلال في أثناء مقامه في الهاء ، فبينما كان المؤتمر مجتمعاً نشرت صحف المدينة تلغرافاً ورد إليها من لندن يفنيء باكتشاف مؤامرة من الطلبة المصريين بانجلترا لقتل اللورد كيتشنر معتمد إنجلترا في مصر ، وأن المسكاف بالقتل شاب مصرى من طلبة العلم بلندن ومن لهم علاقة بمحمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى ، وأن ذلك الشاب قد سافر من أجل ذلك إلى مصر لتنفيذ القتل ؛ فلفت هذا التلغراف أنظار أعضاء المؤتمر ، وأخذوا يتساءلون عما إذا كان الفقيد هو المعنى بهذا التلغراف ، فنفاه في شدة وحزم ، وأكد لهم أنه حديث خرافة ، ثم اتضح بعد ذلك أن الخبر مكذوب ، وقد اختلقه أحد أعداء الفقيد السياسيين ، للتعريض بسمعته لدى أنصار السلام من أعضاء المؤتمر

الاحتفال بعيد الفطر في باريس

ولما انتهى اجتماع مؤتمر الهاء قصد المترجم إلى باريس ، وهناك التقى بالمصريين المقيمين بها ، وفي يوم ٣ سبتمبر ١٩١٣ الموافق ٢ شوال سنة ١٣٣١ هجرية ، ثانى يوم عيد الفطر ، أقاموا وليمة عشاء برياسته في قهوة سوفليه Soufflet ، احتفالاً بهذا العيد ، وخطب الدكتور منصور فهمى فى المجتمعين ، ثم ألقى الفقيد خطبة وطنية إسلامية دعا فيها المصريين والأمم الإسلامية كافة إلى متابعة الجهاد لتحرير أوطانهم

الاحتفال بعيد الأضحى

ووافق يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩١٣ عيد الأضحى (١٠ ذى الحجة سنة ١٣٣١)

قأقام وليمة أخرى بباريس ، جمعت كثيراً من المسلمين المختلفي الأجناس ، ودعا إليها بعض الشرقيين المسيحيين ، وبعض الإفرنج المشتغلين بالإسلام ، وحضرها نحو خمسين مدعوا من المصريين والترك والفرس ، وحضرها المسيو ألفريد دوران Alfred Dnrand الأستاذ بكلية اللغات الشرقية بباريس ، والمسيو جرفيه كورتليون الصحفي الفرنسي ، وبعض مندوبي الصحف ، وخطب الفقيد في ضرورة تضامن المسلمين وتضافرهم ، وخطب في الحفلة كل من الأستاذ ألفريد دوران والمسيو كورتليون

وفاة الدكتور محمود لبیب محرم

أحد مؤسسى الحركة الوطنية

أصيب الزعيم سنة ١٩١٣ في منغاه بفقد صديقه وزميله في الجهاد، المرحوم الدكتور محمود لبیب محرم ، إذ توفي بيرلين يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩١٣ ، فتأثر لوفاة تأثراً عميقاً ، ونعاه بمقالة تدل على شدة حزنه عليه ، وعظيم تقديره لجهاده ، قال تحت عنوان (وفاة أحد مؤسسى الحركة الوطنية) :

« مات محمود لبیب محرم ، ومات قبله مصطفى كامل ، مات اثنان من مؤسسى الحركة الوطنية الحاضرة ، وبقي كاتب هذه السطور ينعى رفيقيه ، ويستدر عليهما الرحمة والرضوان ، كما يبكى حظ بلاده الأسفة ، المصابة في أعز أبنائها ، وأكثرهم إخلاصاً لها

« إن عمل المرحوم الدكتور محمود لبیب محرم في تكوين هذه الحركة الوطنية لم يكن أقل من عمل المرحوم مصطفى كامل ، فسكلاهما كان دعامة الحركة من مبدئها ، وإن كان المرحوم محمود بك لم يشتهر عنه ذلك ، فهذا بما يزيد في فضله ، وبما أنه ترك هذا العالم فقد وجب علينا إظهار مآثره وفضله ، ليعلم الخاص والعام حقيقة المخلصين من خدام هذا الوطن الأسيف

« ابتداء المرحوم العمل عقب عودته بعد إتمام دراسته في ألمانيا ، وانضم إليه المرحوم مصطفى كامل وكاتب هذه السطور ، فتحالفنا نحن الثلاثة في سنة ١٨٩٦ على خدمة الوطن حتى الممات ، وقد برّ المرحومان بوعدهما حتى الممات ،

وأدعو الله أن يوفقني إلى ما وفقهما إليه من الثبات في الوطنية ، وعدم الضعف أمام الشدائد ، وكان أول عمل شرعنا فيه ، هو تأسيس جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والألمانية ، يديرها شاب ألماني ، هو المأسوف عليه المسيو هنس رزير ، ويحرر أعظم جزء منها المرحوم محمود بك ، بلا توقيع على ما يكتب ، واستمرت هذه الجريدة على الظهور حتى مات محررها ومديرها ، وفي هذه الآونة ترجمنا نحن الثلاثة إلى العربية كتاب المسألة المصرية ، الذي ألفه بالفرنسية المسيو رزير وضمنه أغلب مذكرات غردون باشا ، ثم سافر المرحوم محمود بك إلى ألمانيا ، وأقام في مونيخ عدة سنوات يخدم فيها الحركة الوطنية المصرية بأوروبا بكتابات عديدة وخطاباته التي كان يلقيها في المجتمعات العالية ، وكان من أكبر العاملين على نجاح المؤتمر الوطني في سنة ١٩١٠ بماله وبسعيه لدى كبار الألمان لحضوره ، وبالنشر عنه في أكبر جرائد ألمانيا ، وقد حضر إلى باريس خصيصاً لهذه الغاية ثم سافر معنا إلى بروكسل ، وحضر جميع جلسات المؤتمر وكان يترجم الخطب الألمانية إلى الفرنسية والعربية ، وقصارى القول أنه يعود إليه أكبر جزء من نجاح هذا المؤتمر

« وكان المرحوم ييذل جهده في مساعدة الشبان المصريين ، الذين يقصدون برلين لطلب العلم ، إذ كان يعتبرهم جميعاً أولاداً وإخوة له ، فينتظرهم بالمحطة عند حضورهم ، ويرشدهم إلى العائلات الشريفة للإقامة بينها ، ويساعدهم على الدخول بالجامعات الألمانية ، إلى غير ذلك مما يخلد له الذكرى الحسنة بين المصريين ، وكان هو الساعي دون غيره في قبول شهادة الدراسة الثانوية المصرية بجامعات ألمانيا ، كما كانت له اليد الطولى في إرشاد الحكومة الألمانية إلى فتح القسم الليلي بالمدارس الألمانية بمصر ، لتعليم تلك اللغة مجاناً للشبان الذين يريدون إتمام دراستهم في ألمانيا

« كان المرحوم محمود بك وطنياً مصرياً ، ومسلماً عاملاً على الجامعة الإسلامية ، ساعياً في بث مبادئه الشريفة بالقلم واللسان ، كان محبوباً لدى جميع العثمانيين الموجودين ببرلين ، حتى انتخب عضواً بناديهم ، الذي كان من أول الساعين

في تأسيسه ، وكانت له منزلة عالية بالسفارة العثمانية ببرلين ، ولا سيما أيام المشير عثمان نظامي باشا ، وكانت علاقته متينة بالبطل أنور بك ، وهو الذي قدمني إليهما في أكتوبر سنة ١٩١٠ ، وللمرحوم محمود بك كتابات ماثورة في جريدة المؤيد أيام كانت تسبّح بحمد مصطفى كامل وإخوانه ، ثم باللواء ، وكان من القائلين بضرورة تأسيسه لما بدأت جريدة المؤيد تمتنع عن نشر ما يرسل إليها ممن كانت تتشرف بنشر كتاباتهم من قبل ، وقد توفي رحمه الله يوم ٤ سبتمبر الجاري (١٩١٣) ودفن بمقبرة المسلمين ببرلين ، في احتفال يليق بفضله وعلمه ، اشترك فيه كل من عرف إخلاصه من المسلمين والألمان وغيرهم ، وأبنته الجرائد بما هو أهله ، فرحمه الله رحمة واسعة ، ووفق الصادقين إلى اقتفاء أثره الصالح في خدمة هذا البلد العزيز .

عودة الفقيد إلى جنيف

عاد المترجم إلى جنيف في ديسمبر سنة ١٩١٣ ، للإقامة بها ، ولبي دعوة جمعية أبي الهول ، التي كان يرأسها الدكتور يحيى أحمد الدرديري ، إذ أقامت حفلة تكريم له في فندق بلقي Belle Vue ، مساء ٣١ ديسمبر ، لمناسبة عيد جنيف ، وكانت الحفلة باللغة منتهى الرونق والبهاء ، وألقى فيها الشبان عدة خطب في تمجيد الفقيد والمبادئ الوطنية في شخصه ، وخطب هو فيهم حاثا الشباب على الثبات على هذه المبادئ بعد إتمام دراستهم وعودتهم إلى الوطن ، ونصح لهم بالحياة الحرة ، والانصراف عن المناصب الحكومية ، لأنها تخمد في نفوسهم جذوة المبادئ الوطنية ، قال في هذا الصدد : « إن المناصب تؤثر في ضعف العزائم ومحبي الأبهة وعشاق الرتب والنياشين ، وهو ضعف وراثي في كثير من الشبان المصريين ، لا يؤمل أن يزول مرة واحدة ، بل لا بد من مرور زمن طويل حتى تتربى ملكة الوطنية الحقيقية في نفوسنا ،



حفلة جمعية إلى المطول المصرية بجيف لشكرهم الكريم محمد فريد - مساء ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣

بفندق بلقي *Bel e Vue* (انظر ص ٢٧٠)

ونرى في الصورة (١) الرابع في صدر الصف الأول (٢) الدكتور يحيى أحمد الدردري رئيس الجمعية (٣) وسط الصف الثاني (٤) الأستاذ خليل مدكور (٥) الدكتور عباس كامل الصف الرابع .

الحياة النيابية في مصر

من مجلس شورى القوانين
إلى الجمعية التشريعية

تسكلمنا في الفصل التاسع عشر من كتابنا (مصطفى كامل) عن الهيئة الشورية التي كانت قائمة في ذلك العهد ، وهي (مجلس شورى القوانين) ، وذكرنا الأدوار التي مرت بها ، من عهد تأسيسها سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٩٠٧ ، ولخصناها في ثلاثة أدوار : الأول دور الخضوع والاستسلام ، من سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٨٩٢ ، والثاني دور اليقظة والحياة ، من سنة ١٨٩٢ حتى سنة ١٩٠٤ ، والثالث دور التراجع والجمود ، من سنة ١٩٠٤ ، إذ أبرم الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا (١)

وقد مرّ المجلس بعد وفاة مصطفى كامل بدورين آخرين : الدور الأول ، دور التجدد والنشاط ، ويبدأ من سنة ١٩٠٨ ، إذ كان للحركة الوطنية صداها في نفوس بعض الأعضاء ، فنهض المجلس نهضة طيبة ، ظهر أثرها في مطالبة الحكومة بالدستور ، فنقم منه الاحتلال هذه الروح الوطنية ، وعدّها خروجاً عن دائرة المعقول ، وقال عنه السير إدون جورست المعتمد البريطاني في تقريره عن سنة ١٩٠٨ : « إن الخطة التي جرى عليها مجلس شورى القوانين ، وأعماله من حيث هو مجلس استشاري ، كانت في الاثنى عشر شهراً الماضية مما لا يقوى آمال الذين يتمنون توسيع سلطته تدريجاً ، فقد أتى أخيراً أعمالاً يصح الاستنتاج منها أنه أخذ في الرجوع القهقري ، وأنه لم يحسن القيام بنصيبه من الأعمال الإدارية ، كما كان يحسنها قبلاً ، فقد أضاع وقتاً طويلاً في مناقشات عقيمة في الحكومة النيابية ، لم تأت بفائدة ما في تمهيد السبيل للنظر في هذا الأمر ، بل أضاعت وقتاً وتعباً كان يمكن صرفهما في وجوه أفضل ،

(١) راجع كتاب (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) ص ٣٠٩ — ٣١٤ (من الطبعة الأولى)

واستمر المجلس يسير الحركة الوطنية سنة ١٩٠٩ وأوائل سنة ١٩١٠ ، بالاحتجاج على سياسة الحكومة المالية ، واعترض على إنفاق أموال مصر في السودان ، دون رقابة أو حساب ، فحق لذلك السير بالدون جورست ، ووصف المجلس في تقريره عن سنة ١٩٠٩ بأنه قليل الخبرة بالشئون العمومية ، وانتقد عليه « السهولة التي يلقاها المتطرفون في اقتياد معظم الأعضاء وتضليلهم » ، قال في هذا الصدد : « إن أعضاءه لا يستطيعون التخلص من الآراء الفاسدة التي يورحها إليهم الناقون من الحكم الحاضر ، والنظر فيما يعرض عليهم بالعين المجردة عن الهوى ، فمن أمثلة هذا القصور المعارضة المستمرة للاعانات التي تمنحها الحكومة لترقية السودان . . . » ومنها أنه لما نظر المجلس أخيراً في ميزانية السنة الحالية (ميزانية سنة ١٩١٠) اكتفى أكثر الذين خاضوا في الموضوع بتوجيه الانتقادات السخيفة الواهنة إلى الإدارة المالية ، وهي عين الانتقادات التي تحشو الصحافة الوطنية المعادية للحكومة أعمدتها بهادون أن يكلفوا أنفسهم عناء تحقيق الأوهام التي استندوا إليها في انتقادهم ، إلى أن قال : « وموطن الضعف في المجلس الآن هي السهولة التي يلقاها المتطرفون في اقتياد معظم الأعضاء وإضلالهم وشدة اهتمام جميع الأعضاء باجتنب الطعن فيهم في الصحف العربية وانهمامهم بضعف الوطنية ، وهذا الطعن نصيب كل من يؤيد اقتراحات الحكومة ولو تأييداً ضعيفاً » .

وقال في تقريره عن سنة ١٩١٠ : « إن مجلس الشورى والجمعية العمومية أظهرتا في سنة ١٩٠٩ ، وفي النصف الأول من ١٩١٠ ، ميلاً متزايداً إلى أن يكونا آلتين بأيدي الحزب الوطني ، يستعملهما في تحريضه وتهيجيه على الاحتلال الإنجليزي ، فإن طلبهما المنكر للحكومة دستورية تامة ، وحملتهما المنكرة على الحكومة فيما يتعلق بالميزانية والسودان ، والعداوة والريبة اللتين أظهرتهما في مشروع قناة السويس وتجاوزا فيهما حد الاعتدال ، كانت كاهما في جوهرها مظاهرات ضد الإنجليز ، طوعاً لتحريض الحزب الوطني ، فإن الفكرة الكبرى عند هذا الحزب هي أن يبطل الاحتلال البريطاني بجعل قيامه

بمهمته أمراً مستحيلاً عليه ، والوسائط العظمى التى يستعملها لبلوغ غايته ، هذه هى تقويض أركان نفوذ الإنجليز بدوام الطعن عليهم ، وشتم كل المصريين الذين لا يعارضون المراقبة البريطانية ، والتحرىض على الإخلال بالنظام ، كلما سنحت الفرصة ، فالجمعية ، ومجلس شورى القوانين ، جعلتا نفسيهما مساعدين على قضاء تلك الأوطار ،

وجاء فيه أيضاً : « فلا وزارة بطرس باشا ، ولا وزارة محمد سعيد باشا ، استطاعتا أن تتوليا قيادة المجلس حتى الآن ، أو أن تنشئا فيه حزباً للحكومة ، مع أن رجالها مشهود لهم عند الجمهور بأنهم من أعدل المصريين وأقدرهم ، وكذلك الأمير حسين كامل باشا قطع الأمل ، وعدل عن السعى فى إدخال روح النظام والاعتدال إلى المجلس فى مناقشاته ، ولما استعفى من رئاسة المجلس ، لم يوجد من يقبل هذا المنصب الذى لا يُعترف لمن فيه بفضل ، بل كان المصريون يرفضونه واحداً بعد واحد ،

وزاد فى غضب الاحتلال موقف الجمعية العمومية من مسألة قناة السويس فى أبريل سنة ١٩١٠ . إذ رفضت مداها كما تقدم بيانه (ص ١٨٥) ومن ثم أخذ الاحتلال ودعائه ، يهددون أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وينذرونهم بالويل حتى أذعن معظمهم من رهبة التهديد . وبذلك دخل المجلس فى ختام سنة ١٩١٠ دوراً جديداً ، وهو دور التراجع وبمالة الحكومة . وظهر أثر ذلك فى عدم مناقشة الميزانية ، وإغضائه عن مناقشة الحكومة الحساب فى تصرفاتها ، فامتدحه اللورد كيتشنر المعتمد البريطانى (الذى خلف السير جورست) فى تقريره عن سنة ١٩١١ . وقال عنه : « أما مجلس شورى القوانين فقد أحسن القيام بعمله ، وأظن أن أعضائه يرغبون فى إصلاح أحوال الأهالى رغبة حقيقية ،

وإذ جنح المجلس لمسيرة الاحتلال الأجنبى ، فقد تضاعفت منزلته فى الحياة العامة ، وزال الأمل فى أن تفيد البلاد من وجوده شيئاً ، وكان لهذا التحول أثره فى تعلق الأمة بالدستور ، وتأيد حجتها فى المطالبة بالمجلس النيابى الكامل

فقد رأت أن المجالس الشورية التي أنشأها الاحتلال لم تسكن سوى هيئات
صورية لا حول لها ولا قوة ، وليس في مقدورها أن تغير من سياسة الحكومة
أو مراميها شيئاً

إنشاء الجمعية التشريعية

يوليه سنة ١٩١٣

أراد الاحتلال أن يعرقل تيار الحركة الوطنية ، بوضع نظام شورى
جديد يحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، دون أن يكون له
قواعد الدستور ومبادئه ، وذلك لكي يشغل الأمة بنظام حادث ، تترقب من
ورائه الخير ، فيصرفها ولو إلى وقت محدود عن حركة المطالبة بالدستور
وأساس الفكرة في هذا النظام ، هو إدماج مجلس شورى القوانين والجمعية
العمومية في هيئة واحدة سميت « الجمعية التشريعية » ، خولت الاختصاصات التي
كانت للهيئتين القديمتين

ابتكرت نخيلة اللورد كيتشنر إنشاء هذه الهيئة ، ووضع نظامها ،
كما وضع اللورد دفرين من قبل نظام مجلس شورى القوانين والجمعية
العمومية سنة ١٨٨٣ ، فهي هيئات من صنع الاستعمار البريطاني ، كان الغرض
منها الحيلولة بين الأمة والنظام الدستوري الصحيح ، وقد صدر القانون بإنشاء
الجمعية التشريعية في أول يوليه سنة ١٩١٣ ، وهو المعروف بالقانون النظامي
رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ ، ولم ينشر قبل وضعه في الصحف ، لكي تدرسه وتبدى
ملاحظاتها عليه ، ولم يعرض على الأمة كذلك لتبدى رأيها فيه ، ولا على مجلس
شورى القوانين ، ولو لمجرد استشارته ، مع أن القانون النظامي القديم ، كان
يقضى بعرض كل مشروع قانون على هذا المجلس قبل إصداره ، ولو لم
يكن رأيه فيه قطعياً ، وظهر القانون فجأة بعد توقيع الخديو عليه ، وكان
توقيعه في أثناء اصطيفائه في أوروبا ١١ إذ حمّله إليه وزير الحقانية
حسين رشدي باشا ، فوقعه بباريس ! ولذلك خلا القانون ، على خلاف

المعتاد ، من بيان الجهة التي صدر منها ، فجاءت هذه الملابسات كلها دليلا على مبلغ امتهان إرادة الأمة وكرامتها في قانون أساسى يرتبط بمصيرها وحياتها العامة

ويبدو من ديباجة القانون أن التغير الذى أدخله فى النظام الشورى هو تغيير شكلى بحت ، وأن الفكرة الأساسية فيه هى المباشرة بين الأمة والدستور ، فقد جاء فى هذه الديباجة ما يأتى :

« نحن خديو مصر ، لما كانت رغبتنا ، هى منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقا للأفكار النيرة ، وكافلا لحسن الإدارة ، ولصيانة الحرية الشخصية ، وضامنا لاتساع نطاق التقدم والعمران ، وملائما لهذه البلاد بنوع خاص ، ولما كانت هذه الغاية لا يتسنى نيلها ، إلا بتعاقد جميع الطبقات ، تعاظدا مبنيا على الولاء ، وبامتزاج جميع المرافق ، امتزاجا يودى إلى ترقية نظام الحكومة ، بطريقة تجمع بين السكينة والتروى ، بحيث لا يكون هذا النظام عبارة عن مجرد تقليد ومحاكاة للأساليب الغربية ، بل يكون داعيا إلى تمهيد السبيل لرفاهة الأمة المصرية وإسعادها ، ولما كانت بغيتنا حينئذ ، هى تعديل القانون النظامى ، تعديلا يكون من ورائه تحسين الأسلوب التشريعى ، وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمى إلى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية فى هيئة واحدة ، وإلى تقرير طريقة للانتخاب تكون أوسع نطاقا وأكثر انطباقا على الحكمة ، وإلى ازدياد عدد الممثلين الذين يعهد إليهم بالمشاركة فى أعمال السلطة التشريعية ، وإلى تحويل الهيئة الجديدة الاختصاصات الممنوحة الآن لكل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وإلى ترتيب طريقة يجرى عليها العمل فى الاستشارة وفى اقتراح القوانين ، لكي تزداد استفادة الحكومة عن ذى قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بإدارة الشؤون الداخلية فى القطر المصرى ، أسرنا بما هوأت ،

فليس في هذه الديباجة ما ينبئ بوضع نظام جديد يقرر سلطة الأمة ، أو يزيد من اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، بل هو نظام لا يختلف عن النظام الذى سبقه إلا فى الشكل دون الجوهر ، وفى الديباجة كما ترى طعن فى النظام الدستورى الصحيح ، واعتباره منافياً لمقتضيات «الحكمة والروية» ، وأنه مجرد محاكاة للأساليب الغربية فحسب ، وهذا يدل على النزعة الاستبدادية والاستعمارية التى تتمشى فى نصوص هذا القانون

وفى يوم صدوره ، صدر قانون انتخاب جديد يتمشى مع قواعد النظام الجديد وخلاصة أحكام القانونين أن الجمعية التشريعية تؤلف من أعضاء قانرين وهم الوزراء وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين ؛ فالمنتخبون ٦٦ عضواً ، ينتخبون على قاعدة الانتخاب ذى الدرجتين ، وينوب عضو واحد عن كل ٢٠٠ ألف نسمة ، فكان لكل مصرى بلغ من العمر عشرين عاماً ولم تصدر فى حقه أحكام مخلة بالشرف الحق فى انتخاب المندوبين ، وكل خمسين ناخباً ينتخبون مندوباً عنهم ، يشترط فيه أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين عاماً ، ويستمر مندوباً ناخباً لمدة ست سنوات ، أى مدة انعقاد الجمعية وهؤلاء المندوبون يقومون بانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية ، كل فى دائرته

والأعضاء المنتخبون موزعون على الوجه الآتى : القاهرة ٤ - والإسكندرية ٣ - والغربية ٧ - والمنوفية ٥ - والدقهلية ٥ - والبحيرة ٥ - والشرقية ٥ - والقليوبية ٣ - والجيزة ٣ - وبني سويف ٢ - والفيوم ٣ - والمنيا ٤ - وأسيوط ٥ - وجرجا ٤ - وقنا ٤ - وأسوان ١ - وبور سعيد والاسماعيلية ١ - والسويس ١ - ودمياط ١

والأعضاء المعينون عدتهم سبعة عشر ، تعيينهم الحكومة ، بحيث يمثلون الطبقات ، فىكون لها حد أدنى ينوب عنها على الوجه الآتى : الأقباط ٤ - العرب ٣ - التجار ٢ - الأطباء ٢ - المهندسون ١ - رجال التربية العامة أو الدينية ٣ - المجالس البلدية ١

وللجمعية رئيس تعيينه الحكومة من بين الأعضاء المعينين ، ووكيلان ،

أحدهما تعيينه الحكومة من الأعضاء المعيّنين ، والآخر تلتخبه الجمعية من الأعضاء المنتخبين

ومدة عضوية الأعضاء المنتخبين والمعينين ست سنوات ، ويتجدد انتخاب ثلث كل من الفريقين في كل سنتين ، وتعطى مكافأة للأعضاء حددت بخمسة وعشرين جنيها

ويتألف الفرق بين هذه الهيئتين القديمتين فيما يلي :
(١) كان مجلس شورى القوانين يتألف من ثلاثين عضواً ، منهم أربعة عشر تعيينهم الحكومة ، وستة عشر ينتخبون من بين أعضاء مجالس المديريات وبواسطتهم ، عدا عضوى القاهرة والثغور ، فينتخبان بواسطة مندوبى الأقسام والثغور ، ويشترط فى العضو أن يكون من الملاك الذين يدفعون ضرائب قيمتها خمسون جنيها سنوياً ، أما الجمعية التشريعية فعدد أعضائها ٨٣ (عدا الوزراء) منهم سبعة عشر تعيينهم الحكومة ، وستة وستون ينتخبون بمعرفة مندوبين خمسينيين ، ويشترط فى العضو أن تكون سنه ٣٥ سنة على الأقل ، عارفاً القراءة والكتابة ، وأن يكون قد دفع منذ سنتين مال أطيان قدره خمسون جنيهاً ، أو عوائد مبان قدرها عشرون جنيهاً فى السنة ، أو خمسة وثلاثين جنيهاً مال أطيان وعوائد مبان معاً ، وينقص المال السنوى إلى خمسيه بالنسبة لمن كان حائزاً لشهادة من مدرسة عالية

(٢) إن سلطة الجمعية التشريعية لا تزيد على مجلس الشورى والجمعية العمومية ، أى أن قراراتها ليست لها صفة قطعية نافذة إلا فى زيادة الضرائب ، فقد نصت المادة ١٧ من القانون النظامى المفعى لها ، على أنه « لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم منقولات ، أو عقارات ، أو عوائد شخصية فى القطر المصرى ، إلا بعد مباحثة الجمعية التشريعية فى ذلك » ، وإقرارها عليه ، وهى ذات السلطة ، التى كانت مخولة للجمعية العمومية ، بموجب القانون النظامى القديم (مادة ٣٤)

وبقى رأى الجمعية استشارياً ، فيما عدا ذلك من الشئون

وخولت حق مناقشة ردود الحكومة على ملاحظاتها ، وهذا الحق لم يكن مخولا لمجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية ، ولكن ردودها لم يكن لها صفة قطعية ، بل كان للحكومة أن لاتعول عليها ، وخولت حق تحضير مشروعات قوانين ، ماعدا مايتعلق من ذلك بالقوانين النظامية ، أما مجلس الشورى فكان له فقط أن يطلب من الحكومة تقديم هذه المشروعات ، دون أن يكون له كلاً من الهيئتين رأى قطعى فيها

(٣) وفيما عدا ذلك لم يزد اختصاص الجمعية التشريعية على ما كان للهيئتين القديمتين ، بل رجع بها إلى الوزراء فى بعض الشئون ، فقد كان القانون النظامى القديم (مادة ٢٣) ينص على أنه لايجوز لمجلس شورى القوانين أن يتذاكر أو يبدى رأيا أو رغبة فى الجزية التى كانت تدفع لتركيا والدين العمومى وكل ماالتزمت به الحكومة بموجب قانون التصفية ، أو معاهدات دولية ؛ وقد حظر القانون الجديد على الجمعية التشريعية الخوض فى هذه المسائل ، وأضاف إليها « المسائل المتعلقة بالدول الأجنبية وعلاقات مصر بهذه الدول » (مادة ٢٠) وينطوى تحت هذه الإضافة منع المناقشة فى الاحتلال ، لأنه علاقة مصر بدولة أجنبية ، وكذلك مركز إنجلترا فى السودان

وخولت الحكومة (مادة ١٥) حق حل الجمعية التشريعية إذا استمر الخلاف بينهما على أى مشروع قانون دون أن يجعل لها رأى قطعى ، قبل الحل أو بعد الحل

لم يكن إذن للجمعية التشريعية سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور ، فيما عدا زيادة الضرائب ، ولم تزد سلطتها على مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فلا غرو أن قوبل إنشاؤها بالفتور والإعراض ، وازدادت الأمة تمسكا بالمطالبة بالدستور

انتخابات الجمعية التشريعية

ديسمبر سنة ١٩١٣

كان الفقيد فى منفاه بأوروبا حين أنشئت الجمعية التشريعية ، وفى أثناء

الانتخابات لعضويتها، وبالرغم من أن نظام الجمعية كان افتياتاً على حق الأمة في الدستور، فإن الحزب الوطني قد استحث الأمة على حسن اختيار أعضائها، لكي تتألف منهم هيئة تدافع عن حقوقها ومصالحها، وتكون أداة للجهاد القومي، وأصدرت اللجنة الإدارية للحزب منشوراً إلى الشعب بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٣، بتوجيه عنايته إلى حسن اختيار المندوبين الخمسين، ثم انتخاب أعضاء الجمعية، مهما كان رأيها غير قطعي، وظهر الحزب بمظهر الوطنية الحقة، إذ حث الأمة على انتخاب الأكفاء للنيابة من أي حزب كانوا، ولو كانوا من غير أعضائه

ومن بين المرشحين الذين أيد الحزب انتخابهم سعد زغلول باشا (١) في قسمي السيدة زينب وبولاق، فقد عقدت عدة اجتماعات انتخابية أيد الوطنيون فيها ترشيحه، ومن أهم هذه الاجتماعات اجتماع أقيم بالحلمية الجديدة يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩١٣، في سراي محمود بك محرم رستم، عضو اللجنة الإدارية للحزب الرطني، خطب فيه شباب الحزب وأنصاره في تأييد انتخابه، ووقف سعد باشا في ختام الاجتماع، فشكرهم على شعورهم الشريف، وبفضل هذا التأييد فاز في الانتخاب

كتب الفقيد في هذا الصدد ما يأتي في مذكراته (٢) قبل ظهور نتيجة الانتخابات: «جميع الاجتماعات الانتخابية التي حصلت بالقاهرة وبعض جهات الأرياف، كان الصوت العالي فيها لرجال الحزب الوطني، فالحركة في

(١) استقال سعد باشا من الوزارة في مارس سنة ١٩١٢، كتب الفقيد في مذكراته (ص ٥٧) ما يأتي عن أسباب هذا الاستقالة: «عند المناقشة في قانون مدرسة القضاء الشرعي بمجلس النظار استعمل سعد الغلظة في الكلام، فتضايق الخديو وحفظها له، حتى انتقم منه بمساعدة محمد سعيد واضطروه للاستقالة في سنة ١٩١٢ من نظارة الحقانية، وقد ساعد محمد سعيد الخديو على إكراه سعد على الاستقالة لأنه يخشى منه المزاحمة على مركز الرئاسة، وكان أشيع أن حماه مصطفى فهمي باشا يسعى لدى أصدقائه الإنجليز لجميل سعد رئيساً، فتمكن سعيد من إخراجهم ليبقى بلا مزاحم لأن النظار السابقين ليس فيهم من يقوى على مزاحمته»

الحقيقة من أعمال الحزب ، وإن كانت الظروف السياسية منعت اللجنة الإدارية من الظهور فيها ، ويظهر أن سيكون سعد زغلول باشا من ضمن المندوبين عن القاهرة ، أما انتخاب سعد باشا فيغضب الخديو ، وبما يزيده غضباً أن الحزب الوطنى عضده وساعده بقوته ،

وجرت الانتخابات يوم ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ ، فأسفرت عن فوز الأعضاء الآتية أسماؤهم : عن القاهرة ٤ — سعد زغلول باشا ، عبد الخالق مذكور باشا ، الشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، (والعضو الرابع انتخب فيما بعد ، وهو حسين واصف باشا) ، عن الإسكندرية ٣ — حسين على سيف أفندى ، محمد يكن باشا ، منصور يوسف باشا ؛ عن الغربية ٧ — ابراهيم سعيد باشا ، أحمد أبو الفتوح باشا ، حافظ المنشاوى بك ، راغب عطية بك ، على المنزلاوى بك ، محمد فتح الله بركات بك ، محمد كمال أوجازية بك ؛ عن المنوفية ٥ — عبدالعزیز فهمى بك ، عبد المجيد سلطان باشا ، محمد السيد أبو على باشا ، محمد علوى الجزار بك ، محمود أبو حسين باشا ؛ عن الدقهلية ٥ — حسين هلال بك ، عبد اللطيف المكباتى بك ، عثمان سليط بك ، متولى نور بك ، محمود الأترجى باشا ؛ عن البحيرة ٥ — ابراهيم نصار بك ، أحمد محمود باشا ، الشيخ عبد الجواد عبد الحميد نوار ، عبد اللطيف الصوفانى بك ، محمد المنياوى بك ؛ عن الشرقية ٥ — عبدالله السيد أباطه بك ، على الشمسى بك ، عمر مراد بك ، محمد عثمان أباطه بك ، محمد مصطفى خليل بك ؛ عن القليوبية ٣ — عبد الرحمن نصير بك ، محمد علام بك ، مصطفى بكير أفندى ؛ عن الجيزة ٣ — فرج الدانى أفندى ، الشيخ محمد حسن عزام ، محمد رشوان الزمر أفندى ، عن بنى سويف ٢ — زكريا نامق بك ، محمد على سليمان بك ، عن الفيوم ٣ — حمد الباسل بك ، طنطاوى طنطاوى بك ، الشيخ محمد على صالح ؛ عن المنيا ٤ — المصرى السعدى بك ، حسين الشريعى بك ، زايد جلال بك ، على شعراوى باشا ؛ عن أسيوط ٥ — ابراهيم موسى الدروى بك ، عبد الرحمن محمود بك ، محمد على علوبة بك ، محمد قطب قرشى بك ، محمد محفوظ باشا ؛ عن جرجا ٤ — ابراهيم

اسماعيل أبو رحاب بك ، عمر عبد الآخر بك ، محمد أمين أبو ستيت بك ،
محمود همام بك ؛ عن قنا ٤ — ابراهيم على بك ، حسن بكرى بك ، الشيخ عمر
احمد خلف الله ، محمد محمود بك ؛ عن أسوان ١ — حنفى مصطفى منصور بك ؛
عن بورسعيد والاسماعيلية ١ — الشيخ عبد الفتاح الجمل ؛ عن السويس ١ —
عبد الرحمن عوض أفندى ؛ عن دمياط ١ — عبد السلام العلايلي بك

أما الأعضاء المعينون فهم : أحمد مظلوم باشا ، عدلى يكن باشا ، خالد
لطفى باشا ، محمد شريعى باشا ، ابراهيم بك راجى ، حسن توفيق باشا (عن
الوجهاء والأعيان) ، قلينى فهمى باشا ، مرقس سمكة بك ، سينوت حنا بك ،
كامل صدقى بك المحامى (عن الأقباط) ، الشيخ محمد شاكر ، أمين سامى باشا
(عن رجال التربية العامة والدينية) ، الدكتور محمد علوى باشا ، الدكتور
محمد أمين بدر (عن الأطباء) ، السعدى بشاره الطحاوى بك (عن العرب) ،
ميشيل بك لطف الله ، يوسف أصلان قطاوى باشا

وعين أحمد مظلوم باشا رئيساً للجمعية ، وعدلى يكن باشا وكيلها ، وهو
الوكيل المعين ؛ وانتخبت الجمعية بعد انعقادها سعد زغلول باشا وكيلها آخر ،
وهو الوكيل المنتخب

افتتاح الجمعية التشريعية

افتتحت الجمعية التشريعية يوم الخميس ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ بسراى وزارة
الأشغال (مكان مجلس الشيوخ السابق) ، وألقى الخديو خطبة الافتتاح ، وهذان هما :
« أيها السادة : إننى أنظر بعين الارتياح إلى اجتماع حضراتكم فى هذا
المكان ، حيث أرى الأعضاء الذين اختارتمهم حكومتى جنبا إلى جنب مع
المندوبين الذين بعثت بهم أمتى لتشيلها فى هذه الجمعية التشريعية الجديدة ، فبكل
سرور أفتتح اليوم أعمال هذه الهيئة الموقرة ، ولقد تحققت الآن رغباتى
ومقاصدى التى أعربت عنها منذ عامين فيما يتعلق بتحسين أحوال النظام النيابى
العام وجعله أحسن مطابقة لمصلحة البلاد

« وقد جاء هذا العصر الجديد مقرونا بطوالع الزمن التي تبشر بالفلاح ،
لأن ما أبداه الناحيون المندوبون من الحرص على العمل بحقوقهم كان دليلا
على عظيم اهتمام الأمة بالنظامات المستجدة ، وعلى أنها قدرت مزاياها حق
قدرها . أما أنتم أيها السادة ، فلا ريب في أنكم قد رأيتم ما حصل من التوسع
في أسلوب الانتخاب ومن تحسين طرائقه النظامية ، ومن الضمانات التي تكفل
سيره ومجراه ، ومن المحافظة على حقوق الأقليات ، ومن تمهيد السبيل أمام
ذوى الكفاءة والاستعداد ، ومن الزيادة المحسوسة في عدد الأعضاء المنتخبين
ومن الوقوف بعدد الأعضاء المعيّنين إلى أدنى حد يفي فقط بتأييد حقوق
الأقليات ، مما يترتب عليه ازدياد مشاركة الأمة في سير أعمال الحكومة ،
هذا وإن طريقة تبادل الأفسكار بين الهيئة التشريعية ، وبين الهيئة الحاكمة
سيكون من شأنها استيفاء المناقشة حقها ، وجعلها أكثر صلاحاً ، لإيجاد
الاتفاق الودي الذي ينبغي أن يكون سائداً فيما بينهما على الدوام ، وفوق ذلك
فإنني أريد توجيه نظركم إلى ما لهذه الجمعية من الحق في تحضير واقتراح القوانين
التي تتكفل بإسعاد القطر من الوجهة الاقتصادية ، وإنني لعلّى يقين بأنكم في
أثناء مباشرتكم لهذه المهمة لا تقصرون في الوفاء بحق الثقة التي وضعتها
الحكومة والبلاد فيكم ، فيكون التدبير رائدكم ، وتجعلون تمام التبصر قائمكم ،
حتى لا يأتي شيء من الاقتراحات عن طريق العجلة وبغير التخييص الذي يقتضيه
إنعام النظر في البحث والدرس ، لكي يكون حق ابتكار القوانين المخول لهذه
الجمعية مؤدياً إلى نتائج نافعة ، وإن صدرى لينشرح عندما يدور بخاطري أنكم
ستقدرون هذه الخدمة بما تقتضيه مكانتها السامية ، وأنكم ستتضافرون على
تحقيق ما نتمناه لنجاح النظام الجديد ، فتبرهنون على إخلاصكم في القيام على
خدمة المرافق الحقيقية لهذا القطر بوجه العموم ، وعلى ما يؤدي إلى رفاهة جميع
طبقات الأهالي ، وخصوصاً صغار المزارعين ، وتبرهنون أيضاً على حسن
اهتمامكم بكل أمر من شأنه المساعدة على إنماء موارد الثروة العامة ، ولا سيما
المسائل التي لها ارتباط بالزراعة ، ونحن على ثقة أن ماتظرونه من الروية

والفكر الثاقب في أعمالكم ، وما تبذلونه لحكومتنا من المعاونة الصادرة عن
الفطنة والدراية ، متوخين في ذلك سبيل الوفاق المبني على تنوير الأفكار
وائتلاف القلوب ، كل ذلك يكون كفيلاً بما ستقدمونه من الخدم الحسنة الصادقة
التي ننتظرها ، وتنتظرها البلاد منكم ، كما أنه يكون أكبر ضمان لزيادة الثقة
بمستقبل النظام النيابي ، بما يعود على الأمة في بلادنا بأكبر الخيرات وأوفر
البركات ، والله يتولاكم أيها السادة بحسن رعايته ،

ولوحظ على خطبة الخديو أن الآمال التي كانت تترقبها الأمة من تدرج
الجمعية التشريعية إلى مجلس نيابي حقيقي قد ضاعت ، فإن قول الخديو في خطبته :
« ولقد تحققت الآن رغباتي ومقاصدي التي أعربت عنها منذ عامين ، فيما يتعلق
بتحسين أحوال النظام النيابي العام الخ » ، دل على أن سياسة الحكومة أو
بعبارة أخرى سياسة الاحتلال ترمي إلى اعتبار الجمعية التشريعية أقصى
ما يعطى للبلاد ، فتضاءلت ضجة الابتهاج التي أحاط بها أشياع الحكومة لإنشاء
هذه الهيئة ، وضعف الأمل في أن تسلك بالبلاد سبيل الدستور الصحيح

وقد فطن الحزب الوطني إلى هذه الحقيقة المؤلمة ، فأرسل البرقية الآتية
إلى الخديو :

« سمو الخديو المعظم : أتشرف بأن أبلغ سموكم أن اللجنة الإدارية للحزب
الوطني اجتمعت مساء اليوم ، وكلفتني أن أرفع إلى سموكم قرارها ، وهذا نصه :
« لمناسبة افتتاح الجمعية التشريعية غداً ، تذكر اللجنة الإدارية سموكم
بالتصريحات العديدة التي تفضلتم بها ؛ والتي تضمنت القول بضرورة الحكم
النيابي لها ، وتصريح لسموكم بأن اختصاصات الجمعية التشريعية لا تطابق رغبات
الأمة التي تريد كما يريد سموكم اشتراكها اشتراكاً تاماً في الإشراف على مراقبتها
ومراقبتها للقوة التنفيذية مراقبة فعلية ، لذلك تطالب اللجنة الإدارية من سموكم
ردّ دستور الأمة إليها ،
وكيل الحزب

على فخرى كامل

ونظم الحزب مظاهرة على طول الطريق بين سراى عابدين ومقر الجمعية يوم افتتاحها ، وهتف المتظاهرون أثناء مرور الخديو مطالبين بالدستور

أعمال الجمعية

لم تعن الجمعية التشريعية بمطالب الحركة الوطنية الكبرى ، فلا هى طالبت بالاستقلال والجلال . ولا طالبت بالدستور ، ولا قامت بأية حركة احتجاج على الاحتلال ، ولا احتجت على القوانين الاستثنائية المقيدة للحرية ، ولا طلبت إلغائها ، وبخاصة قانون المطبوعات ، وقانون الاتفاقات الجنائية ، ولا اعترضت على مصادرة حرية الصحافة وحرية الاجتماع ، وما إلى ذلك من وسائل العنف والاضطهاد ، ولا فكرت فى طلب العفو عن المحكوم عليهم فى القضايا السياسية ، وفى مقدمتهم الفقيد ، الذى كان الجميع يعلمون مبلغ الظلم الذى وقع به فى محاكمته الأولى والثانية ، ولا طالبت بإصلاح حال الفلاح والعامل ، ولا عنيت بشئون البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، بل صرفت معظم وقتها فى مناقشات طويلة عميقة للبحث عن هو الأحق من بين وكيلى الجمعية برئاسة الجلسات عند غياب رئيسها ، هل هو الوكيل المعين (عدلى باشا يكن) ، أم الوكيل المنتخب (سعد زغلول باشا) ؟ فكأن جوهر القضية المصرية هو فى تعرف أى الوكيلين أحق برئاسة الجلسات عند غياب الرئيس ، وهكذا كانت الرئاسة وما إليها هى الشغل الشاغل لكبراء البلاد فى كل زمان

وأهم تشريع عرض على الجمعية هو مشروع القانون الذى وضعته الحكومة لشركات التعاون الزراعية سنة ١٩١٤ ، وهو مشروع ملء بالأحكام المنافية لروح التعاون ، ومع ذلك أقرته أغلبية الأعضاء ، دون أن تدخل فيه تعديلا جوهريا ، وفى ذلك قلت فى كتابى عن التعاون (١) :

« قضى الأمر ، وخاب الأمل فى أن يكون للتعاون الزراعى فى مصر قانون قائم على المبادئ والقواعد التى قررتها الشرائع الأوروبية ضمانا لارتقاء

(١) نقابات التعاون الزراعية : نظامها وتاريخها وثمراتها فى مصر وأوروبا سنة ١٩١٤ (٢٥ — محمد فريد)

الحركات التعاونية ، نعم قضى الأمر ، فبعد أن أقرت الجمعية التشريعية أهم النصوص المنافية لروح التعاون في مشروع الحكومة ، لم يعد هناك أمل في أن ترجع الحكومة عن هذا المشروع ، لأنها مرتسكة على رأى الجمعية التشريعية ، ولها أن تتخذ قراراتها أقوى حجة لإصدار القانون على النحو الذى وضعته ،

وانتهى الفصل التشريعى الوحيد للجمعية فى شهر يونيه سنة ١٩١٤ ، ولم تجتمع بعد ذلك ، لنشوب الحرب العالمية الأولى ، فقد صدر أمر عال فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، بتأجيل دور الانعقاد الثانى الذى كان محدداً له أول نوفمبر سنة ١٩١٤ ، إلى أول يناير سنة ١٩١٥ ، وورد فى ديباجة الأمر بيان السبب الذى دعا إلى هذا التأجيل ، وهو : نظراً للظروف الحالية التى من شأنها أن توقف وضع منهاج نظامى للاصطلاحات التشريعية ، فضلاً عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية فى كل حين إلى اتخاذ تدابير استثنائية ومستعجلة ،

وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، صدر مرسوم بتأجيل دور الانعقاد إلى ١٥ فبراير سنة ١٩١٥ ، ثم صدر مرسوم آخر بتأجيله إلى ١٥ أبريل ، ثم إلى أول نوفمبر سنة ١٩١٥ ، ثم أجلت إلى أجل غير مسمى بموجب المرسوم الصادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، ولم تدع بعد ذلك إلى الاجتماع ، وهكذا انتهى عهدا وطويت صفحاتها ، بعد حياة قصيرة العمر قليلة الخير والبركة !

الفصل الثاني عشر

جهاد الفقيد سنة ١٩١٤

تابع الزعيم سنة ١٩١٤ جهاده في منفاه ، وتابعت الحركة الوطنية سيرها في مصر متبعة تعاليمه وإرشاده ، محتذية مثاله في الثبات على النضال ، ومقاومة الاضطهاد ، وتذليل العقبات

خطبته بمؤتمر الأجناس المضطهدة

في لندن — فبراير سنة ١٩١٤

وقد بقي بجنيف طيلة شهر يناير سنة ١٩١٤ ، إلى أن جاءت دعوة لحضور مؤتمر الأجناس المضطهدة Nationalities and Subject Races Conference الذي انعقد بلندن في شهر فبراير سنة ١٩١٤ ، فبادر إلى تلبية الدعوة ، وسافر إلى لندن ليحضر المؤتمر ، ويرفع صوت مصر ، وقد أكرّم المصريون في انجلترا جهاد الزعيم ، فقابلوه بأعظم مظاهر الحفاوة والتكريم ، واجتمعوا لاستقباله بمحطة فيكتوريا يوم وصوله ١٥ فبراير ، وحيوه أجمل تحية وهتفوا له هتافاً عالياً ، ورافقوه إلى فندق امبريال ، حيث نزل به

بدأ انعقاد المؤتمر يوم الاثنين ١٦ فبراير سنة ١٩١٤ برئاسة السير هنري كوتون H. Cutton ، وحضره كثير من مندوبي الهنود وغيرهم من الشعوب الشرقية الآسيوية والإفريقية المهضومة الحقوق ، وكثير من الطلبة المصريين بجامعات انجلترا ، وبعض أعضاء البرلمان البريطاني ، والصحفيين ؛ فلما دخل الفقيد مكان الاجتماع حياه المؤتمر بتصفيق حاد طويل ، وأجلسه الرئيس إلى جانبه ، وخطب السير هنري كوتون عن حرية الصحافة في الهند ومصر ، ثم قرأ عدة رسائل برقية وردت إلى المؤتمر بتأييده من كثير من كبار رجال السياسة والجمعيات السياسية ، ومنها جمعيات الطلبة المصريين بأوروبا ، ثم أشار

إلى سروره العظيم بوجود فريد بك إلى جانبه ، وانضمامه إلى لجنة المؤتمر ، وأطراه بقوله : « إنه أحد الرجال العظماء الذين يقدرّون مبدأ التوضيحية والذين تعذبوا في سبيل خدمة قومهم ، فقابل الحضور هذه الكلمات بالتصفيق الطويل ثم ألقى الفقيه خطبة باللغة الفرنسية بلسان طلق بليغ ، وظهر على الحاضرين الذين كانوا يعرفون تلك اللغة ، وبخاصة الصحفيين ، إعجابهم بقدرته في الفرنسية وحسن أدائه بها

ثم قام أحد أعضاء لجنة المؤتمر ، وترجم خطبته إلى الانجليزية ، وكان موضوعها وصف حالة مصر وقانون الصحافة فيها ، وكانت موجزة خالية من أى تكلف ، فحازت استحسان الحاضرين ، وأشارت إليها الصحف الإنجليزية وعلقت عليها ، ثم تكلم الدكتور روثر فورد ، مدافعا عن حرية الصحافة في مصر ، وتطرق إلى الكلام عن تحرير مصر ، ونادى بمبدأ (مصر المصريين) وفي ختام الجلسة قرر المؤتمر إرسال برقيتين إلى الخديو ، وإلى الجمعية التشريعية بإلغاء قانون المطبوعات ، والقوانين الأخرى الاستثنائية ، والعفو التام عن حكم عليهم بمقتضاها

حفاوة المصريين بالزعيم

وبعد أن حضر المترجم المؤتمر ، قضى بقية الزمن القصير الذى مكثه بلندن في زيارات متصلة لعارفى فضله من الإنجليز ، وحفلات تكريم متعددة ، أقامها له أعضاء الجمعيات المصرية

ومن هذه الحفلات حفلة الجالية المصرية في اكسفورد تحت رعاية (الجمعية المصرية) ، وقد خطب فيها حفى أفندى محمود (باشا) ، وبما قاله في تمجيده : « إن فريد بك قد ضحى بكل شئ إلا الشرف فإنه ضاعفه ،

وتأثر الفقيه من تقدير الشباب له وإشارتهم إلى تحمله في سبيل مصر مفارقة أهله وأولاده ووطنه العزيز ، فأجاب عن خطبهم بخطبة تجلت فيها وطنيته الصادقة ، وبما قاله فيها : « إني لا أشعر بتركي أهلى وأولادى ، لأنى أينما رحلت ووجدت أبناء وطنى أشعر أنى حقيقة بين أولادى ، وأن العاطفة

التي تجمعني بكم ، وهي حب الوطن وخدمته ، لى أكبر عندى من العاطفة
التي تجمعني بأولادى ،

وجاء لندن مندوبون عن الطلبة المصريين بكبر دج ، وأقاموا له حفلة
تكريم فى مطعم التروكاديرو

وأقامت جمعية (أبى الهول (١) المصرية بلندن حفلة تكريم له مساء يوم
الجمعة ٢٠ فبراير ، خطب فيها الكشيريون من المصريين

وأقامت له الشيبية المصرية بانجلترا حفلة كبرى فى فندق سافواى يوم
السبت ٢١ فبراير ، تحت رعاية جمعية (أبى الهول) ، حضرها مندوبون عن
الطلبة المصريين فى لندن واكسفورد وكبر دج ، ولقيف من عالية القوم
من الإنجليز من رجال السياسة والصحافة ، وبعض زعماء الهنود ، وافتتح
الدكتور عبد الحليم حلمى رئيس الجمعية الحفلة بكلمة وصف فيها الفقيد بأنه
« البطل الوطنى الديمقراطى ، الذى يؤمن بالحرية والوطنية ، والذى ضحى
بثروته وحرية وقاسى آلام النفى عن وطنه النبيل من أجل المبدأ الذى جعله
فوق كل شىء سواه » ، وخطب عبد الرحمن أفندى عزام (باشا) ، ودوس
أفندى محمد رئيس تحرير مجلة (الأفريكان تيمس) ، و (الدكتور) عبد الرؤوف
رشدى ، والسيد أفندى دسوقي ، منوهين بفضل الزعيم ، وألقى كل من
مجد الدين أفندى حفى ناصف ، والدكتور أحمد زكى أبى شادى قصيدة
وطنية حماسية

وتكلم من غير المصريين المستر أودونل Odonel الكاتب الأرندى
محرر السياسة الخارجية فى (أوتلوك) ، وقال فى خطبته : « إنى عرفت قبل
الآن عندما كنت عضوا بالبرلمان البريطانى فى عهد الحرب العراقية بالدفاع عن
المسألة المصرية ، وإنى لأفخر اليوم وأسر بالدفاع مرة أخرى عن هذه
القضية ، وأثنى على المترجم بما يستحقه ، ثم أعقبه المستر ارثر فيلد Arthur Field

(١) كان اسم (أبى الهول) علما للجمعيات المصرية فى إنجلترا وفرنسا وسويسرا وبلجيكا ، وكان
بلندن جمعية (أبى الهول) وهى جمعية سياسية ، و (النادى المصرى) .

الصحفي والأديب المعروف ، ثم الأستاذ محمد توفيق دياب ، والمستتر ألدی ،
ثم ظفر علی خان الصحفي الهندي

ثم ألقى الفقيد خطبتين ، إحداهما بالفرنسية ، والأخرى بالعربية ، ففي
الخطبة الأولى شرح للحاضرين من الإنجليز ولمثلي الصحافة حقيقة الحال
في مصر ، وتكلم عن الجمعية التشريعية ، فقال إن نظامها يجعلها ألعوبة لا توصل
إلى الغاية المطلوبة ، وقال إننا لا نطلب من إنجلترا دستوراً ولا إصلاحاً ،
ولا نطلب ذلك إلا من الخديو المسئول أمام الأمة ، أما إنجلترا فلا نطلب منها
إلا الجلاء

ثم خطب بالعربية ، موجهها كلامه إلى المصريين ، فشكر الجمعية على
احتفائها به ، وقال إنه لا يعده احتفاءً بشخصه ، وإنما هو احتفاء بصحة المبدأ
الذي تشاركه فيه الجمعية ، ثم أثنى على المرحوم مصطفى كامل مؤسس الحزب
الوطني ، وطلب أن تستقل مصر استقلالاً تاماً عن كل إدارة أجنبية ، وأن
سبداً (مصر للمصريين) هو مبدأ الحزب وشعاره ، وانتقد نظام الجمعية التشريعية
وقال إنها لا تحقق آمال الشعور الوطني ، وليست الهيئة التي يطلبها المصريون
ليل نهار ، ثم أسدى إلى المصريين نصائح أبوية غالية ، ودعاهم إلى الوحدة الوطنية
والعناية باقتباس حسنات المدنية الغربية ، مع المحافظة على عاداتنا المحموده ،
والعناية بالشئون العامة مع عدم إغفال الأعمال الدراسية ، وبما ورد في خطبته
من جوامع الحكم قوله : « ليس من العار أن نخفق ، ولكن من العار أن نرضى
بالإخفاق » ، وقوله : « ليس من الفخر أن نكون من أمة قوية ، ولكن من
الفخر أن نكون من أمة ضعيفة ، ثم تهض بها » ، وقوله : « إننا إذا تكلمنا
عن الشئون المصرية هنا فليس لغرض سوى إطلاع الرأي العام البريطاني الذي
هو سيد الحكومة الإنجليزية على حقيقة الأحوال في مصر ، وعلى ما يعمل
في بلادنا باسمه » ، وله أن يفعل هو ما يشاء من نفسه لصيانة كرامته ،
أما نحن المصريون فلا نخاطب غير الحكومة المصرية ، ولا نطالب الإنجليز
إلا بالجلاء ،



حفلة الشبيبة المصرية بلندن لشكريم الزعيم محمد فريد — ٢١ فبراير سنة ١٩١٤ — بفندق سانفواي
(انظر ص ٢٨٩)

وترى في الصورة: المخرج محمد فريد . الدكتور عبد الحليم حلمي رئيس جمعية أبي الفول . عبد الرحمن أفندي عزام (باشا) . دوس أفندي محمد رئيس تحرير مجلة (الفرمكنايمس) . حفي أؤندي محمود (باشا) . الأستاذ كمال أبو علي . الأستاذ محمود فهمي القرائي (باشا) . عبد السلام أفندي عبد الغفار (بك) . فؤاد أفندي شرين (بك) الدكتور صمدش . الخ .

وورد وصف هذه الحفلة في كبريات الصحف الإنجليزية كالمورتنج بوست والديلي نيوز والديلي هرالد والديلي تلغراف والمانشستر جارديان ، وكان لها أثر كبير في نفس الفقيد ، فكتب عنها في مذكراته ما يأتي : « كانت هذه الحفلة باعثة على زيادة الأمل عندى في الشبيبة المصرية ، فإنى أجد أن شبيبة اليوم أرقى إحساساً وشعوراً وطنياً من التى سبقتها وأقرب إلى فكرة تحرير مصر من ذى قبل ، وكانوا يخطبون بكل شجاعة وصراحة ، مع تأكدهم من وجود جواسيس بين الحاضرين ، ودعاه حفى أفندى محمود (باشا) إلى اكسفورد ، حيث أقام له حفلة تكريم فى داره بيليول ، ثم حضر احتفالاً أقامته له الجمعية المصرية فى دار عبد السلام أفندى عبد الغفار (بك) بمدرسة لنسكولن Lincoln

وأقامت جمعية (أبى الهول) يوم ٢٤ فبراير حفلة توديع له لمناسبة اقتراب سفره ، أعدتها فى ضاحية سيدنهام Upper Sydenham ، حضرها أكثر من أربعين مصرياً ، ثم سافر فى مساء يوم الحفلة من محطة (تشيرنج كروس) ، فغص إفرين المحطة ، كما غص إفرين محطة فكتوريا من قبل ، بجمهور كبير من المصريين جاءوا لوداعه بطراييدشهم الحمراء ، وصاحوا جميعاً عند تحرك القطار : « ليحى فريد بك ! لتحى الأمة المصرية ! لتحى مصر مستقلة ! » ، فشكرهم الفقيد على شريف عواطفهم ، وبدأ عليه التأثر من هذه الحفاوة البالغة والشعور الوطنى الفياض

فى بلجيكا

عرج المترجم على بلجيكا بعد عودته من لندن ، وذهب إلى (لياج) Liege حيث أقام له نادى الاتحاد الإسلامى حفلة تكريم يوم أول مارس سنة ١٩١٤ ، وكان أعضاؤه من شباب الأقطار الشرقية ، وحضر الحفلة جميع الشرقيين المقيمين بالمدينة ، أو الذين جاءوها من مختلف المدن البلجيكية ، فقام رئيس النادى أسعد قنبار الألبانى ، ورحب بالضيف الكريم ، وعبر عن شعور إخوانه نحوه ، ومما قال إن الطلبة الشرقيين بأوروبا يرون فيه الرأس المدبر ، والقوة العاملة ، وطلب إليه أن يتفضل بقبول رئاسة الشرف للنادى ، فقبلها شاكرًا ،



الزعيم محمد فريد ، يتوسط أعضاء جمعية أبي الهول المصرية بمدينة لياج Liege
٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ (ص ٣٩٢)

وترى معه في الصورة : (١) الدكتور ابراهيم فرج (٣) حمزة بك محمود (٤) الدكتور ابراهيم صبرى
(٥) الأستاذ محمد على الطوبجي (٦) الأستاذ حسن نور الدين (٧) الدكتور عبد الحليم متولى (٨) الدكتور
حسين مرتضى (٩) الدكتور عبد الغفار متولى

ثم تلاه نظامى جواد الطالب بقسم التجارة بجامعة لياج ، وشكر الفقيد على قبوله رئاسة شرف النادى وشرح أدوار جهاده الذى استحق الإعجاب

وأعقبه (الدكتور) عبد الغفار متولى طالب الطب بجامعة لياج ، فشرح تاريخ حياة الرئيس ، وعبر عن شعوره وشعور إخوانه نحوه ، وحبهم وتقديرهم له ، وقام بعده من الخطباء توفيق أفندى السيد التاجر بالمدينة ، (فالدكتور) حسين مرتضى طالب الطب بجامعة لياج ، وقال إنه سمع من رئيس الحزب الوطنى التونسى ، أن لفريد بك فضلا على الحركة الوطنية فى تونس ، إذ أنها بدأت سنة ١٩٠١ ، عام زيارته لتونس

ثم وقف الفقيد ، وشكر للحاضرين حفاوتهم به ، وقال إنه يشعر بالغبطة ، إذ يرى نفسه فى بلد أجنبى بين شبان من مختلف الأقطار الشرقية ، ودعاهم إلى العمل لإسعاد بلادهم ، ثم قال : يجب على كل شعب أن يعمل لتحرير نفسه ليكون عضواً قويا فى مجموعة الأمم الإسلامية ، وإنه لاشك فى أن تلك الأمم المختلفة ستتحرك وتنال استقلالها بهمة شبابها. ودعا الشبيبة الشرقية إلى الأخذ بناصر أممهم ، وانتهاز فرصة وجودهم بأوروبا ليأخذوا كل حسن من المدنية الأوروبية وينقلوا إلى بلادهم الحياة الاستقلالية

وانتهى الاحتفال وكلمهم بمجمعون على الإعجاب بالضيف العظيم ، مغتبطون بقيامهم بواجب تكريمه الذى هو فى الحقيقة تكريم للجهاد الحق ، والوطنية الصحيحة ، وقد عاد إلى باريس ومنها إلى جنيف

فى نوشاتل

ودعته الجمعية المصرية فى نوشاتل (سويسرا) إلى زيارتها لمناسبة تأسيسها ، فلبى الدعوة وقصدها يوم ٩ مايو سنة ١٩١٤ ، وأقامت له الجمعية مأدبة تكريم خطب فيها بعض أعضائها ، وألقى الفقيد كلمة حثهم فيها على التضامن ، والتمسك بالمبادئ القويمة والفضائل الوطنية



الزعيم محمد فريد ، يتوسط أعضاء نادى الاتحاد الإسلامى بمدينة إيسيج

أول مارس سنة ١٩١٤ (انظر ص ٣٩٢)

وترى فى الصورة : (١) الدكتور حسين مرتضى « فى أقصى اليمين بالصف الأخير » يليه (٢) الدكتور عبد الغفار متولى (٣) الأستاذ محمد على الطوبجى (٤) الأستاذ حسن نور الدين (٥) الدكتور عبد الحليم متولى « خلف الرئيس » (٦) توفيق افندى السيد (٧) بالصف الأول الدكتور صبرى بك محمود (٩) أسعد قومبار (١٠) الدكتور ابراهيم فرج

فى لىبج

وقصد من نوشاتل إلى لىبج تلبية لدعوة جمعية أبى الهول بها ، لإلقاء خطبة جامعة فى المسألة المصرية ، فى حفلة أعدتها لهذا الغرض مساء يوم ١٢ مايو سنة ١٩١٤ ، دعت إليها صفوفة القوم من أساتذة الجامعة ورجال القضاء والمحاماة والصحافة والطب والهندسة ، حتى بلغ عدد الحاضرين بها نحو ألف شخص ، وقد خطب فى الحفلة الدكتور عبد الغفار متولى خطبة ممتعة ، ودعا الفقيد لىكون خطيب الاجتماع ، فما لبث أن أجاب الرغبة ، ونهض فألقى خطبة فياضة ، بدأها بشكر الأمة البلجيكية ، التى قبلت انعقاد المؤتمر الوطنى المصرى بمدينة بروكسل فى سبتمبر سنة ١٩١٠ ، بعد أن رفضت الحكومة الفرنسية عقده فى باريس ، ثم أعرب عن سروره للحدث عن المسألة المصرية أمام صفوفة مختارة من الأمة البلجيكية التى قاست كثيراً من الآلام تحت نير الحكم الأجنبى ، وقال إنها أعرف من غيرها بشدة ما يقاسيه غيرها من التدخل الأجنبى ، ثم تكلم عن الحرية ، وما تعانيه الحركة الوطنية من الاضطهاد فى مصر ، وذكر قانون الاتفاقات الجنائية ، وقانون المطبوعات والشدة فى تطبيقه ، وتكلم عن الجمعية التشريعية ، فأبان نقص نظامها الأساسى وعدم إمكانها القيام بمهمتها ما دامت الحكومة غير خاضعة لصوت الأمة ، وختم خطبته بقوله إنه سىظل ثابتاً على مبادئه ، عاملاً على خطته لإنهاض أمته ، مهما قاسى فى ذلك السبيل من شدائد وما لقى من صعوبات

وقد قوبلت خطبته بالتصفيق المتواصل والإعجاب من جميع الحاضرين ، وعرج الفقيد فى هذه الرحلة على بروكسل وبعض مدن بلجيكا

افتتاح النادى المصرى بلندن

وخطبة المترجم

تجلت روح الوطنية والتضامن فى نفوس الجالية المصرية بلندن خلال زيارات المترجم ، فأسس أعضاؤها نادياً يجمع شملهم ، سموه (النادى المصرى) ،

وحددوا لافتتاحه يوم السبت ١٦ مايو سنة ١٩١٤ ، ودعوا المترجم إلى حضور حفلة الافتتاح ، فلبى الدعوة ، وحضر الاجتماع ، وجلس في كرسى الرئاسة ، وألقى (الدكتور) السيد دسوقي شكر تير اللجنة التحضيرية للنادى كلمة الافتتاح حيث رحب به وشكره على حضور الحفلة ، ثم وقف المترجم ، وألقى بصوت مؤثر خطبة وطنية قال فيها :

« إخوانى الأعزاء ، إني لسعيد بأن أراى بينكم مرة أخرى ، وأقوم اليوم بافتتاح هذا النادى المبارك ، وأظن أن الكلام فى فوائد الأندية والمجتمعات هو من قبيل تحصيل الحاصل كما يقولون ، فلاحاجة لأن ألقى على مسامع مجتمع مستنير مثلكم ما أتم على علم أكيد به مثلى ، لقد كنت أياها الإخوان أتمنى وجود هذا النادى من قبل ، ، وإني لسعيد بأن أرى أمنيته هذه قد تحققت اليوم ولم تؤخر إلى غد ، وإني أشكر أعضاء اللجنة التحضيرية بصفة خاصة وأعضاء الجمعية العمومية عامة ، لعنايتهم الكبرى بإنفاذ هذه الفكرة التى عرضتها عليكم وكان كل أمل وثقتى أنها ستحوز هذه العناية منكم ، كم كنت أمتلىء حسرة فى زيارتى للعواصم والمدن الأوروبية ، عندما كنت أرى جميع الجاليات الأجنبية ، ما عدا المصريين تعنى عناية عظيمة بتأسيس أندية وجمعيات لها بدون تمييز أو تفريق بين أفراد الجالية الواحدة ، ولكن النهضة الأخيرة للشعبية المصرية بأوروبا قد أزالت عنى ذلك الهم الذى كنت أكتمه فى نفسى ولم أدعه يتغلب علىّ ، فإني أذكر بمزيد البشر والارتياح نادى المصريين بالاستانة وجمعيات « أبى الهول ، فى جنيف ولييج ولوندره ، وجمعية « الإخوة الإسلامية ، بباريس ، وجمعية « المحاضرة والمناظرة المصرية ، بلوندره ، واليوم أذكر بسرور مضاعف تأسيس « النادى المصرى ، بلوندره الذى نحتفل الآن بافتتاحه ، ولا يزال لى الأمل الوافر فى تأسيس جمعيات وأندية مصرية وطنية أخرى ، فى بقية العواصم الأوروبية ، وفى نمو التضامن والتآزر بينها ، ومهما كان عدد أعضاء هذه الجمعيات والأندية صغيراً فى بدء تأسيسها ، فليست قيمتها بعدد أعضائها ، ولكن بشخصيتهم ، وكل عضو منها بألف من أموات الأحياء ،

ليست وظيفتكم في هذه الديار هي التعلم المدرسي فقط ، بل أيضاً الاستفادة من حسنات أهلها والتمرن عليها ، وأنتم ترون هنا بأعينكم أثر الاندية والمجتمعات في نهضة هذه الأمة ، فتشبهوا بها وتمسكوا بأحسن الوسائل التي تفوق بها غيرنا علينا ، ربوا أنفسكم تربية وطنية عملية صالحة ، وتدريبوا على جميع أسباب النهوض استعداداً لخدمة بلادكم البائسة (تصفيق واستحسان)

« ربما كان عدد الحاضرين هذه الجلسة غير كثير بالنسبة لعدد المصريين في لوندرة أو في بريطانيا كلها ، ولكنهم عدد غير قليل في حد ذاته ، ويمكنني أن أرى هذه القاعة قد غصت على رحبها بشبان يتدفقون غيرة وشمماً ، وأول الغيث قطر ثم ينهمر (تصفيق) ، إن من أكبر العلل المتفشية في أمتنا (اليأس) فخاربوه ، وإياكم أن تدعوا خلة ساقطة مردولة كهذه تتغلب على عقولكم النيرة ، حاربوا اليأس ما استطعتم ، وتمسكوا « بالوحدة الوطنية » جهديكم وأنا الضمين لكم يا فتية النيل المحبوب بالفوز المرجو (تصفيق حاد) ، أنتم رجال المستقبل ، فأعدوا عدته من الآن ، وإلا ضاع عليكم المستقبل كما ضاع الماضي على غيركم ، تولوا شئون أنفسكم بأنفسكم ، وحققوا ما رميتهم إليه من تأسيس هذا النادي ، وهو أن يكون مظهرأ وطنياً لكم ، وواسطة إخاء بينكم ، ومساعدة بعضكم لبعض ، ماذا ينقص بلادنا للوصول إلى بغيتها لو عرف كل متعلم فيها - على قلة عددهم - واجبه القومي وحرص عليه حرصه على حياته ، وعلم أن شرفه مرتبط بأدائه ، إن الوطنية المصرية تطالبكم أيها الإخوة الأعزاء بأن تحرصوا على صيانة هذا النادي الذي يمثل جنسياتكم الموقرة في هذه الديار ، تطالبكم بأن لا تنسوا خدمة بلادكم في كل فرصة وبكل وسيلة ، تطالبكم بالاتحاد بعضكم ببعض لضمانة رقي هذا النادي ووجوده ، وكذلك ما ماثله من الأعمال الوطنية ، تطالبكم بأن تذكروا دائماً أنكم إخوة في الوطنية قبل كل شيء ، وأنه من الجريمة وأنتم ترون مبلغ تمكن العدو منكم ومن أمتكم الحزينة أن تتنازعا بعضكم مع بعض فتنفشلوا ، أنتم أولى من غيركم باطلبة العلم والحكمة بالقضاء على هذه الصغائر التي جرت على بلادنا وعلى

جميع أعمالنا الخراب والدمار (استحسان) ، تشبعوا بروح الأمل والرزانة والتسامح ، وحب التضحية الشخصية ، فهذا هو معنى الوطنية (تصفيق) ، وعلوها لأبائكم ولأهليكم ولأصدقائكم في مصر إذا كان بينهم من لم تسعده الظروف بمعرفة أسرار الحياة الراقية التي تعيشونها هنا ، لعلكم بذلك تداوون بعض جراحات وطنكم العليل ، وتقرنون النجاح بأعمالكم وأعمال مواطنينا في مصرنا العزيزة ، فيقرب اليوم الذي نستطيع أن ترفع فيه أمتكم ما على رأسها من الأثقال محمية عود حريتها الغالية المسلوبة، (تصفيق متواصل) وقد انتخب الفقيد رئيس الشرف للنادي بين هتاف الأعضاء وسرورهم الفياض ، وانتخب الدكتور عبد الحليم حلمي رئيسا للنادي ، والدكتور أحمد زكي أبو شادي سكرتيراً له ، وعباس أفندي طلعت صبور أميناً للصندوق

في ليون

وبعد عودته من لندن عرج على ليون ، حيث كانت بها جالية مصرية قوية العدد ، فأقامت له مساء ٢٩ مايو سنة ١٩١٤ حفلة تكريم فخمة ، في فندق أوروبا ، حضرها أساتذة الجامعة ورجال الحكومة ، وبعض المحامين ، وشيخ المدينة (المحافظ) ؛ وبلغ عدد المدعوين ١١٦ مدعواً ، من بينهم نحو عشرين من الطلبة المصريين ، وكان الفقيد واسطة عقد الحفلة ، وجلس إلى يمينه ويساره الأستاذ عزيز ميرهم (عضو مجلس الشيوخ فيما بعد) ، رئيس الطلبة المصريين فالمسيو إدوار هريو Herriot محافظ المدينة (رئيس مجلس النواب ورئيس أوزارة فيما بعد) ، والمسيو شارل وكييل المحافظ. فاسماعيل بك لبیب ، ثم الأستاذ إدوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية السابق والأستاذ بكلية الحقوق بليون ، فزملاؤه : بيك وافلتون وبوفيه الأساتذة بالكلية ، فالمسيو وويل ومورات الأستاذان بكلية الطب ، وسيفاسو وباتور المستشاران بمحكمة الاستئناف ، فالمسيو أوجانيور الوزير السابق والعضو بمجلس النواب ، وغيرهم من عليّة القوم

ووقف الأستاذ عزيز ميرهم ، وتلا خطابات اعتذار وردت من بيير
لوتي الأديب الكبير وغيره من عظماء المدعوين ، ثم ألقى كلمة أعرب فيها عن
السرور العظيم الذى يخالج صدور المصريين عندما يجتمعون حول من أوجد
حركة وطنية قوية ، ستكون نهايتها الفوز والنصر

ثم تلاه المسيو هريو محافظ المدينة ، وشكر الشبان المصريين على جدهم ،
ودأبهم على الأعمال الاجتماعية ، وشرب نخب فريد بك والجالية المصرية
ووقف المترجم فى ختام الحفلة ، وارتجل بالفرنسية خطبة رقيقة ، بدأها
بتهنئة المصريين على الاحترام الذى يكتسبهم ثم قال :

« لا تظنوا أن أبا الهول نائم تماما ، كلا فإنه ينام بإحدى عينيه ، وينظر
بالأخرى إلى الأمم الفاتحة التى توالى على مصر ، وذهبت كأمر الدابر ، وهو
رابض مكانه يمثل الأمة المصرية الأبدية التى لم يؤثر فيها المغيرون ، بل هى هى
دائما ملأى بالحياة ، ومن طبيعتها أن تتغلب على الفاتحين فتدمجهم فيها ؛
هذا ما يجعل أملنا شديداً فى نيل استقلالنا وحریتنا ، وهذا ما سيتوج
أعمالنا بالفلاح ،

ثم ختم خطبته بأن شرب نخب صداقة فرنسا لمصر ، وتقديم جامعة
ليون ؛ ولقد قوبلت هذه الخطابة بتصفيق حماسى ، وهنا الجميع بطل
الاستقلال المصرى

ثم بارح ليون يوم ٢١ مايو عائداً إلى جنيف

مؤتمر الشبيبة المصرية بأوروبا

يوليه سنة ١٩١٤

سعت جمعية «أبى الهول» بجنيف لدى زميلاتها بالعواصم والمدن الأوروبية
الأخرى لعقد مؤتمر يشمل مندوبين عن جميع الجمعيات المذكورة ، سواء كان
من جمعيات «أبى الهول» أو غيرها ، لتبادل الآراء والبحث فيما يرقى من شأن
الشبيبة المصرية ، ويرشدها إلى طريق التقدم والنجاح ، وفى علاج مصر من
الأمراض الاجتماعية ، وما يقربها من زمن الجلاء

وقد لبثت دعوتها جمعيات برلين وباريس ولندن وليسج ومونبلييه وليون ونوشاتل ولوزان والاستانة ، وفوضت هذه الجمعيات جمعية جنيف في تعميم الدعوة وتحديد ميعاد الاجتماع ، وتحضير ما يلزم لعقد هذا المؤتمر ، وقد قامت بماعهد إليها ، وعرضت على الفقيد رآسة شرف المؤتمر ، فقبلها ؛ وعقد المؤتمر أولى جلساته بجنيف يوم ٢٥ يولييه سنة ١٩١٤ واستمر منعقدأ عدة أيام ، وساد اجتماعاته كلها النظام والاتزان ، ودارت المناقشات بطريقة دلت على تشبع جميع الأعضاء بالروح الدستورية ، حتى أعجب بنظامهم من حضر اجتماعاتهم من الزائرين الأوروبيين

ودعى الفقيد إلى إلقاء خطبة في تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، فلبى الدعوة وألقى خطبة فياضة قوبلت بالاستحسان والإعجاب

ثم تكلم الأستاذ السيد عبدالعزيز خضر (عضو مجلس النواب سابقاً والمحامي بالإسكندرية) مندوب جمعية مونبلييه ، عن البحث والابتكار عند المصريين ؛ وبعد سماع خطبته قرر المؤتمر بالإجماع تنبيه المتعلمين بمصر وأوروبا إلى ضرورة إنشاء مجامع علمية لزيادة معلوماتهم وتنمية ملكة البحث فيهم ، وإرشادهم إلى حاجة البلاد ، وبذلك يرتقى المستوى العلمى ويوجد النوابع من المصريين وفى الجلسة الثانية ألقى مندوب طلبة برلين خطبة في حاجة مصر إلى العلوم ، وبعد سماعها والمناقشة فيها ، قرر المؤتمر الإعراب عن سروره لميل الشبيبة إلى العلوم التجارية والزراعية والفنون الجميلة ، مؤملا ازدياد عدد المشتغلين بهذه العلوم والفنون التى تحتاج إليها البلاد ، وطلب من الشبيبة توجيه نظرها إلى الاشتغال بتاريخ مصر القديم وعلم الآثار المصرية والفنون الحربية

وفى الجلسة التالية تكلم أحد طلبة جنيف فى السياسة ومسألة الاشتغال بها ؛ ثم أعقبه مندوب جمعية أبى الهول بجنيف ، وألقى كلمة فى العقيدة الوطنية وضعفها وقوتها ؛ وبعد سماع كل هذه الكلمات الحكيمة قرر المؤتمر ما يأتى :
أولا — أن يروض الطالب المصرى نفسه على نظر الأشياء ويبحثها على حقيقتها

ثانياً — تَعُودُهُ عَلَى قِرَاءَةِ التَّارِيخِ

ثالثاً — الإِكْثَارُ مِنَ الأَنَاشِيدِ الوَطَنِيَّةِ وَنَشْرُهَا وَتَلْحِينُهَا لِلتَّغْنِي بِهَا، وَوَضْعُ رَوَايَاتٍ وَطَنِيَّةٍ وَأُخْرَى تَمَثِيلِيَّةٍ لِإِظْهَارِ الشَّخْصِيَّةِ المِصْرِيَّةِ

رابعاً — أَنْ يَرُوضَ الطَّالِبُ نَفْسَهُ عَلَى الأَسْفَارِ وَالرَّحَلَاتِ أَفْرَاداً وَجُمَاعَاتٍ خَامساً — وَضَعُ تَرَاجُمِ عِظَمَاءِ الرِّجَالِ وَنَشْرُهَا بَيْنَ الطَّالِبِ

وَفِي الجُلُوسَةِ التَّالِيَةِ تَكَلَّمَ أَحْمَدُ أَفْنَدِي شَرِيفٌ عَنْ طَلِبَةِ جَنِيفٍ فِي مَوْضُوعِ التَّعْلِيمِ العَالِي فِي مِصْرٍ وَأُورُبَا، وَبَعْدَ سَمَاعِ خُطْبَتِهِ وَالمُنَاقَشَةِ فِيهَا قَرَّرَ المَوْتَمِرُ أَنَّ يَطْلُبَ مِنَ الأَمَّةِ وَالحُكُومَةِ تَعْمِيمَ التَّعْلِيمِ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَجَعَلَ امْتِحَانَاتِ النُّقْلِ وَالحُصُولِ عَلَى الشَّهَادَاتِ بِالمَدَارِسِ الثَّانَوِيَّةِ وَالعَالِيَةِ مَرَّتَيْنِ، وَأَنْ يَكُونَ لِحَامِلِ شَهَادَةِ الدِّرَاسَةِ الثَّانَوِيَّةِ دُخُولُ المَدَارِسِ العَالِيَا بِغَيْرِ قَيْدٍ، وَعَلَى الحُكُومَةِ إِيجَادَ مَحَلَّاتٍ كَافِيَةٍ سِوَاهُ بَزِيَادَةِ الفُصُولِ أَوْ بِإِنشَاءِ مَدَارِسٍ جَدِيدَةٍ حَتَّى لَا يَحْرُمَ الطَّالِبُ إِتْمَامَ دُرُوسِهِ

وَفِي جُلُوسَةٍ تَالِيَةٍ تَكَلَّمَ عِبْدُ الرَّحْمَنِ أَفْنَدِي عَزَامٌ (بَاشَا) عَنْ طَلِبَةِ لَنْدُنِ فِي ضَرُورَةِ الحُكْمِ الدِّسْتُورِيِّ، فَقَرَّرَ المَوْتَمِرُ دَعْوَةَ الأَمَّةِ المِصْرِيَّةِ إِلَى الاسْتِمْرَارِ فِي جِهَادِهَا الشَّرِيفِ لِنَيْلِ الدِّسْتُورِ بِالمَعْنَى الحَقِيقِيَّةِ، ثُمَّ أَرْسَلَ المَوْتَمِرُ تَلْغَرَا فَا إِلَى وَزَارَةِ خَارِجِيَّةِ انْجِلْتَرَا هَذَا نَصُّهُ :

« مَوْتَمِرُ الطُّلِبَةِ المِصْرِيِّينَ بِجَنِيفٍ يَحْتَاجُ بِشَدَّةٍ عَلَى وَجُودِ الاِحتِلَالِ، وَيَطْلُبُ الجَلَاءَ، تَحْقِيقاً لَوَعُودِ انْجِلْتَرَا،

وَقَرَّرَ كَذَلِكَ مَطَالِبَةَ الجُمُعِيَّةِ التَّشْرِيعِيَّةِ بِوَضْعِ قَانُونٍ يَجْعَلُ التَّعْلِيمَ الاِبْتِدَائِيَّ إِجْبَارِيًّا وَمَجَانِيًّا لِلْبَنِينَ، وَالسَّعَى لِدَى الحُكُومَةِ فِي تَنْفِيزِهِ، كَمَا قَرَّرَ مَطَالِبَتَهَا أَيْضاً بِوَضْعِ قَانُونٍ بِإِلْغَاءِ القَوَانِينِ الاِسْتِثْنَائِيَّةِ وَقَانُونِ المَطْبُوعَاتِ، وَقَرَّرَ أَنْ يَكُونَ انْعِقَادُ المَوْتَمَرِ المَقْبِلِ فِي لَنْدُنِ فِي عِيدِ الفَصْحِ، وَاسْكَنَهُ لَمْ يَجْتَمِعْ بَعْدَ ذَلِكَ، لِنَشُوبِ الحَرْبِ العَالَمِيَّةِ الأُولَى، وَخَتَمَتِ أَعْمَالُ المَوْتَمَرِ بِالهُتَافِ لِمِصْرِ الحُرَّةِ المَسْتَقْلَةِ



مؤتمر الشبيبة المصرية بأوروبا الذي اجتمع بجنتيف في بوليه سنة ١٩١٤ (انظر ص ٤٠١)

وترى في الصورة من اليسار (١) الدكتور عبد العزيز عمران (٢) الدكتور يحيى أحمد الدرديري - (٣) الأستاذ السيد عبد العزيز خضر الحاي (٤) الزعيم محمد فريد . (٥) الدكتور عثمان زهر (٦) نجيب بك حسين الجندي . (٧) الدكتور عباس الجندي ، (٨) محمد أفندي طلعت . (٩) اسماعيل أفندي حسني . (١٠) بالصف الثاني من اليسار : زيدان ، أفندي القمصى زيدان . (١١) الدكتور مصطفى عمر بك (١٢) الدكتور عثمان الديب (١٣) الدكتور منصور رفت . (١٤) عبد الرحمن أفندي عزام (باعتاً) . (١٥) الأستاذ خليل مدكور (١٦) الأستاذ فؤاد حسني (١٧) الأستاذ توفيق حسن (عضو مجلس النواب فيا بعد) . (١٨) الدكتور حسن العاقص . (١٩) الأستاذ عبد الله عمار القاضي بالحاكم الأهلية (٢٠) بالصف الثالث : الدكتور عبد الحليم حلمي (٢١) الدكتور عبد الرؤوف رشدي .

تطور الحوادث في مصر الذكرى السادسة لوفاة مصطفى كامل

احتفل الوطنيون بالذكرى السادسة لوفاة مصطفى كامل يوم ١٠ فبراير سنة ١٩١٤ ، فمذ الساعة الثالثة بدأ توافد الزائرين ، ومنهم كثير من السيدات والآنسات ، إلى مدفنه بالإمام ، يحملون باقات الزهور ، ويضعونها فوق الضريح ، وأخذ الجميع مجلسهم في خشوع وإنصات يستمعون آى الذكر الحكيم ، واستمر توافدهم واجتماعهم حتى المساء وأقيمت حفلة ذكراه في الإسكندرية ، بدار جمعية الخطابة والحفلات ، وخطب فيها محمود افندى حمدى السخاوى رئيس الجمعية

كلمة الدكتور منصور فهمى

وكتب الدكتور منصور فهمى كلمة عن هذه الذكرى ، تحت عنوان : (حول ذكرى مصطفى — الحماسة والحياة) ، وصف فيها زيارته فى ذلك اليوم لقبر الزعيم ، وما أحدثته من الأثر فى نفسه ، قال : « فى جهة الجنوب ، بعد ست سنين قضيتها بعيداً ، قطعت على قدمى لأول مرة ذلك الطريق البلقع ، الذى يصل بين هذه المدينة القائمة على الحركة ، وبين تلك المدينة الهادئة الساكنة ، القائمة إلى جانب الله ، الأهلة بسكان القبور ، وأظن أن السائر على هذا الطريق الذى سرت عليه ، الذهاب إلى هذه المدينة التى ذهبت إليها ، المتشد فى مشيئته هيبه واحتراما ، كما كنت أتشد فى مشيئى عند بلوغها هيبه واحتراما ، إما امرؤ قد جاهد فى الحياة ، حتى إذا جاءه الوعد المحتوم ترك عده التى كان يجاهد بها ، وخلع كسائه ، وخلقى تبعته من الدنيا ، ليلاحق بمن سبقه من سكان القبور ، وإما رجل لا يحسن الجهاد ، فأنخذل فى الحياة ، وانصرف لينال من السابقين درساً مفيداً يقوم به حركاته فى جهاد العمر ، وإما رجل مثلى يبتغى راحة البال فى هذا العالم المستريح ، فيجلس إلى قبر سكن أهله بعد جهاد ، واطمأنوا بعد حركة

« على أن أجدر الناس بالسعى مكرماً إلى تلك المدينة المكرمة ، رجل غلب عليه السكون بعد قوة الحركة ، بل الموت الحق بعد الحياة الحقّة
« لا ينبغي أن نتخذ الحياة الدنيا متاعاً ولها ، وتفاخراً فقط ، إنما الحياة السليمة ، هي التي تفصح عن معنى شعور الإنسان بشخصيته ووجوده ، بل ووجود الوجود في نفسه ، من لذة وألم ، ومن أمل ويأس ، ومن قوة في الحق وراحة إليه ، ومن شوق إلى العلاء ، وحب ورفق ورحمة ، وخلق بمن يدعى الحياة أن يصبو إلى تلك الأصوات ، لتصل إليه واضحة جليلة ، ويرى ألوانها بعين بصيرته ، ظاهرة بديعة ، تسر كل من يشعر بمعنى الحياة . الحياة الصادقة هي التي تدخل الحماسة في مظاهرها ، والشعور في نتائجها ، والشوق في خيالاتها واللذة في أحلامها ، والإخلاص في حركاتها ، والتسليم الحى بقضائها ، والصبر الجميل على آلامها ، والموت الصادق الجميل ، هو الذي يعقب الحياة الصادقة الجميلة ، فهو راحة بعد تعب ، وهدوء بعد جهاد ، ومعرفة بعد غموض ، وعبرة بعد رمز ، وغيب بعد شهادة ، بل عالم بعد عالم

إلى أن قال : « قد كنت أرائى في تلك المدينة الهادئة ، ذاهباً للأسأل أهلها ، أستغفر الله بل للأسأل عزيزاً من أهلها ، ليزيدنى فهماً ، وأتشجع بكلمة ، لأزداد قوة

« تركت القبور جميعاً ، وذهبت إلى قبر كان ساكنه مشتعل ، يؤيد بحرارة نفسه معنى حياته ، ويدفع منها إلى قلوب الناس ، ليشعروا بالحياة ، ذهبت إلى قبر مصطفى ، وجلست قليلاً ، ونظرت يمينا وشمالاً ، إلى الأعلام المركبة بجوار تلك القوة الهادئة ، وكنت أتخيل أن صاحب هذا القبر في حياته ، كان في موكب ترفع فيه هذه الرايات ، طالباً لأمته الحماسة ، كي يتعرفوا إلى شخصياتهم ويتمتعوا بمعنى الحياة الحرة في الوجود ، كنت أتخيله في موكبه يسير ، وما كان لأحد أن يمنع قوة تسير بإذن الله ، وكأنى كنت أسمع صوته قائلاً : « دعنى حراً أو دعنى أموت ، فالיום يامصطفى ، قد نكون في حاجة شديدة إلى الحماسة ، وقد نكون إلى مرشد رشيد أجوج منا إليها ، ليدفع بصفتنا إلى النظام

في المعركة السلمية التي نبتغى فيها ما أحلّ الله لنا من النهضة والحياة . واليوم
يا مصطفى قد نقول لك : حدثنا قليلا ، وإذا فاتك الكلام يا مصطفى ، فقل
لنا بريك مرة واحدة : (لامعنى للحياة مع اليأس ، ولا معنى لليأس مع الحياة)
« والآن يا مصطفى ، أدع جدئك ، ولتكن في حراسة الله وحراستك ،
تلك الأعلام التي بجانب قبرك ، فسيأتي اليوم الذي ترضى فيه وتبسم ، يوم
نأخذها من دارك هذه التي تسكنها في المدينة الهادئة ونسعى بها إلى المدينة الحية ،
لنطلب الحياة الجديدة والنهضة الجديدة بجيوش السلم الزاهية دائما إلى الأمام
« خرجت من دار مصطفى ، فقابلني سقّاء ، أشعث أغبر ، كأنه خرج من
قبر ، وعرض عليّ كأساً . لينتظر قليلا ، إذ لم يجهدنا الكفاح في سبيل الله حتى
نعطش ! ومتى تعبنا في الجهاد فقد يحلو لنا ماؤك يا سقّاء ! »

وضع الحجر الأساسي للجامعة المصرية

٣٠ مارس سنة ١٩١٤

أسلفنا في كتاب (مصطفى كامل) الكلام عن مشروع الجامعة المصرية ،
وما كان لمصطفى من الفضل في الدعوة إليه ، وكيف ابتدأ السعي لتحقيقه في
أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، إذ اجتمعت لجنة تأسيس الجامعة يوم ١٢ أكتوبر بدار
سعد بك زغلول (باشا) ، وكان مستشاراً بمحكمة الاستئناف ، وأسندت إليه
وكالة رئاسة اللجنة ، التي كانت بمثابة الرياسة الفعلية ، وأخذت تجمع الاكتتابات
لهذا الغرض ، ثم أصاب المشروع الزكود ، على أثر تعيين سعد باشا وزيراً
للمعارف في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، وانسحابه من رئاسة اللجنة ، وبقى
المشروع راكداً إلى أن دبّت فيه الحياة ، حينما أسندت رئاسة اللجنة إلى
الأمير أحمد فؤاد (الملك فؤاد) سنة ١٩٠٨^(١) ، فأخذ الأمير يعمل على
إنفاذ المشروع وافتتاح الجامعة . جاء في حديث له باللواء في العدد الصادر

(١) راجع كتاب مصطفى كامل ص ٣٢٩ و ٤٠١ « من الطبعة الأولى »

يوم ٣ أبريل سنة ١٩٠٨ : « إن الجامعة ستفتتح في الشتاء القادم ، وستكون مؤلفة من ثلاثة أقسام : قسم للآداب ، وقسم لتاريخ العرب ، وقسم للتاريخ العام » ، ثم قال : « إنى على يقين من أن الجامعة بحسب النظام الذى وضع لها ستكون مهداً لآداب تغير الهيئة الاجتماعية المصرية وترقى أفكارها وأخلاقها ، ثم بين الأسباب التى حملت اللجنة على البدء بالتاريخ والآداب ، فقال : « إننا جعلنا التاريخ والآداب فاتحة أعمال الجامعة لفائدتهما ولذتهما ، فالتاريخ سيرقى عند الذين يتعلمونه فى الجامعة ملكة التفكير والمقارنة ، والحكم على الرجال والأشياء ، أما الآداب فستعلم الذين يتلقونها فى الجامعة أحسن ما جاءت به الأفكار الإنسانية ،

وقد بعثت رئاسة الأمير أحمد فؤاد روح الهمة فى تأسيسها ، وزادت روح البذل والتبرع لها ، واجتمع لمجلس إدارتها من الإيراد ما جعله يكمل معداتها ، ويفتح أبوابها للطالبين

وافتتحت الجامعة بحضور الخديو عباس فى حفلة رسمية ، أقيمت بقاعة مجلس شورى القوانين (قاعة مجلس الشيوخ فيما بعد) يوم الاثنين ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٦) ، وخطب فيها الأمير أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارتها ، وأجاب الخديو على خطبته بكلمة أعرب فيها عن اغتباطه بإنفاذ المشروع ، وأعلن افتتاح الجامعة وخطب أيضاً فى الحفلة عبد الحاق ثروت باشا ، وأحمد زكى باشا

وافتتحت الدراسة بالجامعة ابتداء من مساء ذلك اليوم ، وكانت أول دار لها بسراى جناكليس ، بأول شارع قصر العيني (الجامعة الأمريكية الآن) ، ثم انتقلت إلى سراى محمد صدق بشارع الفلكى

وكانت الدراسة فيها فى بداية عهدها محدودة فى دائرة ضيقة ، إذ كانت تقتصر على محاضرات فى الآداب والتاريخ والجغرافية ، وفروع أخرى فى حدود ميزانية ضئيلة

وفى سنة ١٩١٤ أسدت الأميرة فاطمة اسماعيل كريمة الخديو اسماعيل إلى

الجامعة أكبر هبة نالتها ، إذ وقفت عليها ستمائة فدان من أجود أطيانها ، ومنحتها ستة أفدنة بالدقي ليقام عليها مبنى الجامعة ، كما تبرعت لها بجواهر وحلى قيمتها ١٨٠٠٠ جنيه لينفق ثمنها في إقامة هذا المبنى ، فبلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه ، وقد قوبل هذا التبرع الكريم بالغبطة والابتهاج والاستحسان العظيم في البلاد

واختفل بوضع الحجر الأساسى للجامعة في الأرض التي تبرعت بها الاميرة بالدقي يوم الاثنين ٣٠ مارس سنة ١٩١٤ (٣ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢هـ) ، وكان احتفالا فخما ، حضره الخديو ، ووضع الحجر الأساسى بيده ، وقد نقشت عليه العبارة الآتية : (الجامعة المصرية - الأميرة فاطمة بنت اسماعيل - سنة ١٣٣٢ هجرية) ، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى أوقف إتمام البناء ، ثم استولت عليه الحكومة مقابل جزء من الأرض التي قدمتها إلى الجامعة لمبانيها الحالية بحديقة الاورمان بالجيزة ، ثم ضمت الجامعة إلى الحكومة بموجب المرسوم الملكى الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥

وقد وضع الملك أحمد فؤاد الحجر الأساسى لمباني الجامعة الحالية بالأورمان يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ (١٥ شعبان سنة ١٣٤٦)

استقالة وزارة محمد سعيد باشا

وتأليف وزارة حسين رشدى باشا - ابريل سنة ١٩١٤

قدم محمد سعيد باشا استقالة الوزارة يوم الجمعة ٣ ابريل سنة ١٩١٤ ، وترجع أسباب هذه الاستقالة إلى أن الخديو نقم من سعيد باشا انحيازه التام إلى اللورد كيتشنر ، ومسأيرته إياه في سلطانه المطلق الذى استحوذ عليه ، حتى صار الحاكم بأمره في مصر ، وانزوى الخديو في قصره ، بعيداً عن كل سلطة ، ولم يكن سعيد باشا يطلع على أوامر اللورد كيتشنر ونواهييه ، بل كان يعمل بها دون الرجوع إليه ، وبلغه عنه أنه ذكر في مجالسه الخاصة أن مركزه لا يستند إلى رضا الخديو ، بل إلى رضا المعتمد البريطانى ، فحنق عليه وجاءت حادثة

سكة حديد مريوط سبباً لزيادة حنقه ، وخلاصتها أن الخديو كان يملك هذه السكة ، إذ أنشأها بماله ، ولما لم تأت بالربح الذى كان ينتظره ، شرع فى بيعها إلى شركة إيطالية ، فاعترض اللورد كيتشنر على هذا البيع ، فعرض الخديو أن تشتريها الحكومة المصرية ، وانهت المفاوضات فى فبراير سنة ١٩١٤ ببيعها إلى الحكومة مقابل ٣٩٠.٠٠٠ جنيه ، فعدها الخديو صفقة خاسرة ، وأخذ على سعيد باشا أنه نفذ فيها أوامر اللورد ، فزاد حنقه عليه ، ولم يطق صبراً على بقائه فى الوزارة ، وأخذ يعمل على إسقاطه ، وسلك إلى ذلك سبيل التفاهم مع المعتمد البريطانى ، فأفضى إليه فى إحدى مقابلاته باستيائه من خطة سعيد باشا ، ولمح فى حديثه إلى أنه يفضل عليه مصطفى فهمى باشا ، وأشار إلى أنه يستطيع أن يعرف منه رغبات اللورد فى شئون الحكومة ، حتى يتفاهما عليها ، وإذ كان اللورد كيتشنر يعرف فى مصطفى فهمى باشا أنه صنيعة الاحتلال القديم ، فقد قبل ما عرضه الخديو ، ووافق على إحلاله محل محمد سعيد باشا ، لأن الاحتلال لا يهتمه شخص رئيس الوزارة ، بل يهتمه ولاؤه للاحتلال ، وطاعته فى تنفيذ أوامره ، فلما تم هذا الاتفاق أصبحت وزارة سعيد باشا مقضياً عليها بالسقوط ، وبدأت المفاوضات مع مصطفى فهمى فى تأليف الوزارة الجديدة ، ولكن لم يتم تأليفها ، لخلاف طراً على شخص أحد المرشحين للوزارة ، وكانت صحة مصطفى فهمى لا تحتل متاعب الجدل والحكم فى تلك الظروف التى تختلف عن ظروف وزارته السابقة (١٨٩٥ - ١٩٠٨) ، فتشجى عن مهمة تأليف الوزارة ، ولم يكن اللورد كيتشنر ليتوقع هذه المفاجأة ، فاضطر بعد إذ وافق على مبدأ سقوط وزارة سعيد باشا ، أن يلجأ إلى الخديو ، لحل هذه الأزمة ، فرشح الخديو حسين رشدى باشا للرئاسة ، فوافق اللورد على هذا الترشيح ، وتم تأليف الوزارة فى ١٥ إبريل على النحو الآتى :

حسين رشدى باشا للرئاسة والداخلية ، اسماعيل سرى باشا للأشغال والحرية والبحرية ، أحمد جلى باشا للمعارف ، يوسف وهبه باشا للمالية ، محمد محب

باشا للأوقاف ، عدلى يكن باشا للخارجية ، عبد الخالق ثروت باشا للحقانية ،
اسماعيل صدق باشا للزراعة

وقد عُد سقوط وزارة محمد سعيد باشا ، وتأليف وزارة حسين رشدى
باشا ، مهارة سياسية من الخديو ، لأن أحداً لم يكن يتوقع أن ينجح فى تنحية
سعيد باشا عن الحكم ، مع رضا المعتمد البريطانى عنه ، ولكنه استطاع
بتلويحه باسم مصطفى فهمى باشا ، أن يقنع اللورد كيشنر بقبول فكرته ،
ثم انتهى الأمر بإقصاء مصطفى فهمى أيضاً ، وتولى الوزارة من كان
الخديو يرشحه

رحلة الخديو إلى الوجه البحرى

كان سقوط وزارة سعيد باشا وتأليف وزارة حسين رشدى باشا فوزاً
سياسياً للخديو ، فأراد أن يستغل هذا الفوز ، ليسترد شيئاً من نفوذه الذى
فقدته بانزوائه فى قصره ، وتركه سلطة الأمر والنهى اللورد كتشنر ، فبدأ فى ٢٨
ابريل سنة ١٩١٤ يسبح فى الوجه البحرى ، فطاف بمديريات القليوبية ،
والمنوفية ، والدقهلية ، والغربية ، والبحيرة ، وزار كبار الأعيان فى دورهم ،
فكانت هذه السياحة سلسلة من الحفلات والمظاهرات التى أقيمت لشخصه ،
وقوى نفوذه الأدى فى البلاد ، وأعلن الخديو عن ابتهاجه بهذه الرحلة فى
إرادة سنية ، أصدرها إلى حسين رشدى باشا رئيس الوزارة يوم ٥ مايو
سنة ١٩١٤

الاعتداء على الخديو بالاستانة

٢٥ يوليه سنة ١٩١٤

قصد الخديو إلى الاستانة (استانبول) فى صيف سنة ١٩١٤ ، لزيارة
السلطان محمد رشاد ، وبينما كان خارجاً يوم السبت ٢٥ يوليه من الباب العالى
دراسة مجلس الوزراء ، عقب زيارته للصدر الأعظم ، الأمير سعيد حلم باشا ،

أطلق عليه شاب مصرى الرصاص من مسدسه ، فأصابه أربع إصابات ، منها ثلاث جرحت ذراعه وساعده الأيسر ، واخترقت الرصاصة الرابعة الخد الأيسر ، وكسرت بعض أضراسه ، وجرحت لسانه ، فكانت إصابات بليغة ، ظل يعالج منها حتى شفى من جراحه فى منتصف سبتمبر

وقع الاعتداء عند باب الصدارة الخارجى ، وما أن لمح البوليس التركى الجانى يرتكب الجريمة ، حتى عاجله بالرصاص ، فأرداه قتيلا ، وتبين أنه طالب مصرى بمدرسة البحرية العثمانية ، يسمى محمود مظهر بن أحمد بك مظهر رئيس محكمة بنى سويف

وقد روعت البلاد لهذا الاعتداء ، واهتمت الحكومة بتعرف أسباب الجناية ، وتتبع مجرى التحقيق فيها ، وذهبت وفرد من أعيان البلاد وكبرائها إلى الاستانة ، اللاطمئنان على صحة الخديو ، وتهنئته بنجاحه من هذا الاعتداء المنكر ، ولم يسفر التحقيق عن إدانة أحد سوى القاتل ، ولما كان قد قتل عقب الحادثة ، فلم يتسع المجال للكشف عن سبب الجريمة ، ولا عن شركاء للجانى ، ونسب إلى البوليس التركى شئ من الإهمال فى ضبط الواقعة ، إذ كان واجبا عليه أن لا يحجز على القاتل فوراً ، لى يستجوبه ، فقد تنكشف أسرار الجريمة من أجوبته ، ولذلك ذاعت الإشاعات أن البوليس التركى كان عالماً من قبل بأن جريمة ما سترتكب ضد الخديو ، فأجهز على القاتل لى يدفن سرها معه . وقيل إن للحكومة التركية وللصدر الأعظم الأمير سعيد حلیم يداً فى الجناية ، لأنه كان يطمع فى عرش مصر بعد الخديو ، ولكن لم تبين الحقيقة ، إذ جاءت الحرب العظمى فى أعقاب الجريمة ، فطغت على أهميتها

الفصل الثالث عشر

جهاد الفقيد

أثناء الحرب العظمى الأولى

كان الزعيم في جنيف ، حين أعلنت الحرب بين إنجلترا وألمانيا في أغسطس سنة ١٩١٤ ، وكان الخديو عباس لا يفتأ من قبل يسعى إلى الصلح معه ، ويوفد إليه رسله لهذه الغاية ، فلما أعلنت الحرب العامة ، جدد هذا المسعى ، فقبل المترجم الصلح معه ، على أساس أن يعلن الدستور ، وأرسل إليه بالاستئذان خطابا في ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، يهنئه بنجاحاته من حادث الاعتداء عليه ، وينصح له بمنح الأمة الدستور ، ثم قصد إلى الاستئذان والتقى به هناك (وكان لم يخلع بعد) ، وتم الصلح بينهما على هذا الأساس ، ووعده الخديو بإصدار مرسوم يعلن فيه الدستور ، وقد أبدى الخديو لخاصة رجاله اغتباطه بالصلح مع الفقيد ، وامتدحه في حديثه معهم ، ومما قال عنه : « إنه رجل مبادئ لا يتغير مهما قاسى في سبيل المحافظة على مبادئه » .

وكان يتولى الصدارة العظمى (رياسة الوزارة) في تركيا الأمير سعيد حلیم ، كما تقدم بيانه ، ولم يكن من رأيه منح مصر النظام الدستوري ، بل كان يضمن في خاصة نفسه أن يغيث مصر ولاية عثمانية ، إن لم يحقق ما كانت تصبو إليه نفسه من أن يكون خديو مصر ، باعتباره أكبر الأمراء الموجودين من بيت حلیم باشا ابن محمد علي .

وكان سعيد حلیم يرى في الفقيد الزعيم المصري ، المطالب باستقلال مصر ، والمتمسك بحقوقها ، والذي لا يقبل هوانا ولا تساهلا في استقلالها ، ومن هنا نشأت في نفسه الضغينة عليه والكراهية له .

منشور الخديو إلى الأمة

بإعلان الدستور

وفي ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، أصدر الخديو منشوراً إلى الأمة المصرية ،
بإعلان الدستور الكامل في مصر ، وهذا نصه (١) :

« أبناء مصر والسودان الأعزاء !

« ما قد أتت الساعة لخلاصكم من احتلال أجنبي وطمع البلاد من ٣٢ سنة مضت ، بدهوى أنه مؤقت ، وأنه لتأييد الأريكة الخديوية ، كما تدل عليه تصريحات الحكومة الإنجليزية ، ووعود رجالها الرسميين العلنية ، ولكنه ما مضت عليه الأعوام حتى نسي الوعود بالجللاء ، وتداخل في شئون البلاد الإدارية والسياسية ، فتصرف في مالية الحكومة تصرف المالك المبدّر ، واعتدى على حقوقنا في السودان ، وأحلّ أبناءه مكان الوطنيين في الوظائف العمومية ، وسلب استقلال القضاء ، وسنّ القوانين الماسية بالحرية الشخصية والمضيقة على حرية الفكر والخطابة والكتابة والاجتماع ، وقاوم رغباتنا ورغبات رعايانا في انتشار التربية والتعلم الصحيح في أرجاء القطر ، وفي منح البلاد دستوراً كاملاً يتناسب مع أحوال التقدم العصري ، ولما أعلنت الحرب الحاضرة بين الدول العظمى ، جاءت الحكومة الإنكليزية فنعتنا عن الرجوع إلى مصر ، مقر العرش الخديوي ، وذعنتنا لترك الاستانة والرحيل لإيطاليا ، فرفضنا هذا الطلب رفضاً باتاً ، واعتبرناه أقصى ما تنعدي به هذه الدولة على حقوق الخديوية المصرية ، واعتبرته الدولة العلية صاحبة السيادة على مصر اعتداءً على الفرامانات الشاهانية ، ولما كانت رغبات جلالة الخليفة المعظم وحكومته السنية ، هي تأييد هذه الفرامانات لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية ، فقد اقتضت إرادة أمير المؤمنين تسيير جيش عثماني عديد مظفر على القطر المصري لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٨٨٢ ، وقد رأينا

(١) كما ورد في مذكرات المترجم ص ٩٥

أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتكم بعضكم البعض ، وقيامكم بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته ، واستعدادكم لاستقبالنا واستقباله بما هو معهود فيكم من الحمية الوطنية والإخلاص لجلالة الخليفة المعظم ، ولنا ولبلائدكم ، وبما أن الأمل وطيد في نجاحنا بمعاونته تعالى ، فإننا نعلن من الآن منحكم الدستور الكامل وإلغاء القوانين المنافية للحرية وإعادة الضمانات لاستقلال القضاء ، والعفو عن المجرمين السياسيين ، ومن صدرت ضدهم أحكام أو رفعت عليهم دعاوى بسبب الحوادث الأخيرة ، والعمل على تعميم التعليم وترقيته ، وكل ما فيه تقدم البلاد المادى والأدبى ، والسهر على راحة سكانها ، وتوفير أسباب سعادتهم ؛ ها هي الفرصة فاتتزوها ، وليكن شعاركم خلاص مصر ، مع احترام أرواح وأموال سكانها الأجانب ، فإنه ليس لنا مقاوم فيها غير جيش الاحتلال ، ومن يحاربنا معهم ؛ حقق الله الآمال ،

اضطراب الأحوال في مصر

وقد اضطربت الأحوال في مصر اضطراباً كبيراً ، بسبب نشوب الحرب العظمى ، فإن الحكومة بتأثير وجود الاحتلال البريطانى قد وقفت من الدول المتحاربة موقف المستعمرات البريطانية ، بما كان له وقع أليم في نفوس الوطنيين ، وأول عمل اتخذته في هذا الصدد ، هو القرار الذى أصدره مجلس الوزراء في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن الدفاع عن القطر المصرى أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى (١) ، ، وقد جاء في ديباجته ما يدل على تبعيتها لانجلترا في هذه الحرب ، قال :

وبما أنه قد قضى لسوء الحظ بإعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندة والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند ، وبين إمبراطور ألمانيا ، ونظراً لأن وجود جيش الاحتلال في القطر المصرى ، يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية ، وبما أنه من الضروري نظراً لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل لدفع خطر

(١) مجموعة القرارات والمنشورات سنة ١٩١٤ ، ص ٢٢٨ .

مثل هذا الهجوم عن القطر المصري ، وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقاً لهذا الغرض أن تتخذ الإجراءات الآتية ، فلهذه البواعث ، يكون معلوماً لدى جميع ذوى الشأن أن مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ (٥ أغسطس سنة ١٩١٤) تحت رئاسة عطوفتو أفندم القيام مقام الخديو قد قرر ما يأتى ،

ونحوى القرار هو منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها ، والأشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر ألماني ، وحظر التصدير إلى ألمانيا ، ونحويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب فى الأراضى والموانئ المصرية ، وحجز السفن الألمانية فى ثغور مصر

إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف

نوفمبر سنة ١٩١٤

وأعلن الجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال فى مصر الأحكام العرفية فيها بموجب القرار الذى أصدره يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وهذا نصه :
" ليسكن معلوماً أنى أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على مراقبة القطر المصرى العسكرية ، التى يتضمن حماؤه ، فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى من تاريخه (١) ، (امضاء)

مكسويل الفريش

قائد الجيوش بمصر

ووضعت الرقابة على الصحف كنتيجة لإعلان الأحكام العرفية

إعلان الحماية البريطانية

١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر ، ونشرت (الوقائع المصرية) فى اليوم نفسه إعلان الحماية ، وهذا نصه :

(١) الوقائع المصرية عدد غير اعتيادى (نوفمبر سنة ١٩١٤)

« إعلان بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى »
« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى
حالة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته ،
وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية
وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل
التدابير اللازمة للدفاع عن مصر ، وحماية أهلها ومصالحها ،
(ترجمة) « القاهرة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ »

ومن السهل أن تدرك مافي هذا الإعلان من معنى البغى والعدوان ،
إذ ما علاقة موقف تركيا في الحرب بإعلان الحماية البريطانية على مصر ؟ لقد
كانت النتيجة الطبيعية لهذا الموقف ، لو حسنت نية إنجلترا ، أن تعلن الاعتراف
 باستقلال مصر التام ، لأنه بزوال السيادة التركية عنها ، يصبح استقلالها تاما ،
أما ترتيب إعلان الحماية البريطانية على زوال السيادة التركية ، فأمر لا يفسر
إلا بالغرض الذي كانت إنجلترا تسعى له ، وهو إهدار استقلال مصر الداخلى
والتام ، وتلك نيتها منذ سنة ١٨٨٢ ، أى منذ احتلالها غير المشروع

احتجاج (الشعب) عن الظهور

احتجاجا على إعلان الحماية

وكان معروفا أن هذا القرار سيصدر قبل إعلانه بمدة ، فأعلن المرحوم
أمين بك الإرفعى رئيس تحرير جريدة (الشعب) فى عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤
أنه سيحتج من ذلك اليوم وأنه سيعود بمشيئة الله إلى الظهور ، وكان هذا
الاحتجاج أول احتجاج من مصر على الحماية البريطانية.

خلع الخديو عباس الثانى

وتولية السلطان حسين كامل

١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

وفى اليوم التالى أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديو عباس الثانى ،

وتولية الأمير (السلطان) حسين كامل عرش مصر ، ونشر إعلان ذلك في الوقائع المصرية (عدد ١٩ ديسمبر) ، وهذا نصه :

« إعلان بخلع سمو عباس حلمي باشا عن منصب الخديوية ، وارتقاء ،
« صاحب العظمة السلطان حسين كامل على عرش السلطنة المصرية ،
« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام
« سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك ، قدرأت
« حكومة جلالته خلعته عن منصب الخديوية ، وقد عرض هذا المنصب السامي
« مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين
« من سلالة محمد علي فقبله ،

(ترجمة) « القاهرة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ،

تأليف وزارة حسين رشدي باشا

وفي نفس اليوم تألفت وزارة حسين رشدي التي كانت تتولى الحكم من قبل ، وبقي الوزراء في الوزارة ، مع تعديل يسير في مناصبهم ، وتغيير خطير في نظام الحكم ، إذ صارت البلاد وحكومتها تحت الحماية البريطانية ، وألغيت وزارة الخارجية تبعا لنظام الحماية ، وتم تأليف الوزارة بموجب كتاب أرسله السلطان حسين كامل إلى حسين رشدي باشا بتكليفه تأليف الوزارة ، وجواب رشدي باشا بقبول هذه المهمة ، ثم صدور المرسوم السلطاني بتأليفها ، وقد تم ذلك كله يوم ١٩ ديسمبر

ومن المؤلم حقا أن يحدث هذا الانقلاب الخطير ، وتعلن الحماية على البلاد ، ويهدر استقلالها ، ولا يبدو من مصر الرسمية ، ولا من الجمعية التشريعية ، التي كانت لها بموجب القانون النظامي القديم صفة النيابة عن الأمة ، أى احتجاج على هذا الاعتداء الهائل ، بل تبقى الوزارة قائمة ، وتقر الحماية ، ولا يستقيل من الحكومة وزير ، ولا موظف كبير ، احتجاجا على هذا الانقلاب الخطير ، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكنة صامتة ، كأنه لم يحدث حدث في البلاد

بل إن وكيلها المنتخب ، المرحوم سعد باشا زغلول ، كان في مقدمة المحتفين بالسير (أرثر ماكهون) ، أول مندوب سام بريطاني عين في ظل الحماية ، إذ استقبله على محطة العاصمة ساعة مجيئه ، يوم ٩ يناير سنة ١٩١٥ ، وقال عنه على مسمع من المستقبليين : « إن دلائل الخير بادية على وجهه » ، وأمل أن يحزل الله لمصر الخير على يده (١)

وإنا موردون هنا الوثائق الرسمية التي لا بشت تأليف وزارة رشدى باشا :

كتاب السلطان حسين كامل إلى حسين رشدى باشا

« عزيزى رشدى باشا : إن الحوادث السياسية التي وقعت في هذه الأيام أدت إلى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر ، وإلى خلو الأريكة الخديوية ، وبهذه المناسبة أرسلت الحكومة البريطانية إلينا رسالة نبعث بصورتها إليكم ، لنشرها على الأمة المصرية موجهة فيها نداءها إلى ما انطوى عليه فؤادنا من عواطف الإخلاص نحو بلادنا ، لكي ترتقى عرش الخديوية المصرية بلقب « السلطان » ، وستكون السلطنة وراثية في بيت محمد على طبقا لنظام يقرر فيما بعد

« وقد كان لنا بعد أن وقفنا حياتنا كلها إلى اليوم على خدمة بلادنا أن يكون الإخلاد إلى الراحة من عناء الأعمال مطمح أنظارنا ، إلا أننا بالنظر إلى المركز الدقيق الذى صارت إليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا القيام بهذا العبء الجسيم وأن نستمر على خطتنا الماضية ، فتجعل كل ما فينا من حول وقوة وقفنا على خدمة الوطن العزيز ، هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجدنا المجيد محمد على الكبير الذى نعمل على تخليد الملك في سلالته

« وبما فطرنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجه عنايتنا على الدوام إلى تأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع أهاليه ، مواصلين خطة الإصلاحات التي بدىء العمل فيها ، لذلك ستكون همة حكومتنا منصرفة إلى تعميم التعليم

وإتقانه بجميع درجاته ، وإلى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر
في هذا العصر ، وسيكون من أكبر مانعني به توطيد أركان الراحة والأمن
العام بين جميع السكان وترقية الشؤون الاقتصادية في البلاد
، أما الهيئات النيابية في القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن نزيد اشتراك
المحكومين في حكومة البلاد زيادة متوالية

، ونحن على ثقة بأننا في سبيل تحقيق هذا المنهج سنجد لدى حكومة صاحب
الجلالة البريطانية خير انعطاف في تأييدنا ، وإننا الموقنون بأن تحديد مركز الحكومة
البريطانية في مصر تحديدا واضحا بما يترتب عليه من إزالة كل سبب لسوء
التفاهم ، يكون من شأنه تسهيل تعاون جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه
مساعيها معاً إلى غاية واحدة ، وإننا لنعتمد على إخلاص جميع رعايانا لتعاضيدنا
في العمل الذي أمامنا ، ولو ثوقنا بكمال خبرتكم وبما تحليتم به من الصفات العالية ،
واعتماداً على وطنيتكم ، نطلب منكم موازرتنا في المهمة التي أخذناها على
عاتقنا وندعوكم بناء على ذلك إلى تولي رئاسة مجلس وزرائنا وإلى تأليف وزارة
تختارون أعضاها للمعاونتكم وتعرضون أسماهم على تصديقنا العالي ، ونسأل
الحق جللت قدرته أن يبارك لنا جميعاً فيما نبغيه من نفع الوطن وبنيه ،

مبين

١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

جواب رشدي باشا

« مولاي : أقدم لسدة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ما أوليتموني
من الشرف السامي ، إذ تفضلتم عليّ بأمركم الكريم الذي فوضتم به إليّ تأليف
هيئة الوزارة

« نعم إنني كنت وكيلاً عن ولي الأمر السابق ، ولسكني مصري قبل كل
شيء ، وبصفتي مصرياً قد رأيت من المفروض عليّ أن أجتهد تحت رعايتكم
السلطانية في أن أكون نافعاً لبلادي ، فتغلبت مصلحة الوطن السامية التي كانت
رائدي في كل أعمالي على جميع ماعداها في الاعتبار الشخصية ، ولهذا

فإني أقبل المهمة التي تفضلت عظمتكم السلطانية بتفويضها إليّ، ولما كان رملأثي بالأمس الموجودون الآن بمصر متشرّين بنفس هذه العواطف، وهم لذلك مستعدون للاستمرار على معاونتهم لي، فإنني أتشرف بأن أعرض على تصديق عظمتكم السلطانية رفق هذا المشروع المرسوم السلطاني بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة، وإني بكل احترام وإجلال لعظمتكم السلطانية العبد الخاضع المطيع المخلص، (١)

تحريرا في ٢ صفر سنة ١٣٣٣ (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤) «مبين رسمي»

وقد صدر المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة على النحو الآتي :
حسين رشدي باشا للرئاسة والداخلية ، اسماعيل سري باشا للأشغال العمومية والحرية والبحرية ، أحمد حلمي باشا للزراعة ، يوسف وهبه باشا المالية ، عدلي يكن باشا للمعارف ، عبد الخالق ثروت باشا للحقانية ، اسماعيل صدقي باشا للأوقاف

اضطهاد الوطنيين

تولت السلطة العرفية حكم البلاد في خلال الحرب ، فسكان أول عمل لها اضطهاد الحزب الوطني ، ومطاردة رجاله ، فضبطت أوراقه ، ودفأته ، وسجلاته ، وشتتت شمل أعضائه ، أو الذين اشتبهت بأنهم من أنصاره ، واعتقلت الكثيرين منهم في سجن الاستئناف ، وفي معتقلات درب الجماميز ، وطره ، والجيزة ، وسيدى بشر ، وسجن الحدة بالإسكندرية ، ونفت بعضهم إلى مالطة وأوروبا ، فمن الذين أصابهم الاعتقال أحمد بك لطفى . وعلى فهمي كامل بك . وعبد الله بك طلعت . وعبد اللطيف بك الصوفاني ، وقد وضع تحت المراقبة في دمنهور . والأساتذة : عبد المقصود مثولى . محمد زكى على . أحمد وفيق . أمين الرافعى . عبد الرحمن الرافعى . مصطفى الشوربجى . اسماعيل بك حافظ صهر الفقيد . الأستاذ محمد فؤاد حمدي . الأستاذ ابراهيم رياض . الدكتور

عبد الحليم متولى . الدكتور عبد الفتاح يوسف . أحمد أفندى رمضان زيان .
اليوزباشى حافظ محمود قبودان . اليوزباشى أحمد حمودة . فؤاد أفندى عثمان .
محمد أفندى الشافعى . مصطفى أفندى حمدي . يعقوب أفندى صبرى . أحمد
نبيه قبودان . الأستاذ حسن نور الدين . اسماعيل أفندى حسين . الشيخ ابراهيم
مرونى . الخ الخ

وَمِنْ نَفَوا إِلَى أوروپا الدكتور نصر فريد بك ، وإلى مالطة الدكتور
عبد الغفار متولى . والأستاذ محمد عوض محمد . والأستاذ محمود إبراهيم
الدسوقي . والأستاذ محمد عوض جبريل . وحامد بك العلايل . والأستاذ
حامد المليجى . وسلامة أفندى الخولى . والأستاذ على فهمى خليل . والأمير
أفندى العطار ، وغيرهم ، وقد لبثوا فى المعتقلات أو فى المنفى مددا طويلا ،
ومِنْهُمْ مَنْ لبث فى السجن أو المنفى إلى مابعد الهدنة سنة ١٩١٨ ، أما من أفرج
عنهم فقد قيدت حريتهم ، ووضعوا تحت المراقبة

عود إلى الزعيم

مصر للمصريين

كان طبيعياً وقد أعلن الإنجليز حمايتهم على مصر واستمسكوا باحتلالها ،
أن ينضم الفقيد إلى الجانب المحارب لانجلترا فى الحرب العالمية الأولى ، وهو
المؤلف من ألمانيا وتركيا والنمسا ، وكان جوابه للذين سمعوا فى الاتفاق
مع الإنجليز أوائل تلك الحرب : « إن أى اتفاق مع الإنجليز لا يمكن إلا
أن يكون على أساس الاعتراف بالحماية أو الاحتلال ، وهذا ما لا يمكن التفكير
فيه مطلقاً ،

وقد سئل وقتئذ عما يكون العمل فيه لو هزم الأتراك وانتصر الإنجليز
فقال : « نجتهد حينذاك فى بعث الثورة فى مصر ، أما الاعتراف بالحماية مهما
كان شكلها ومهما أعطانا الإنجليز من الامتيازات ، فلن يمكن مطلقاً ،

وهذا الذى كان يقوله سنة ١٩١٥ ، قد وقع تماماً فى مصر ، إذ شبت
الثورة سنة ١٩١٩ بعد خروج إنجلترا ظافرة من الحرب العالمية الأولى

على أن الزعيم وتلاميذه قد حافظوا على مبادئهم ، « مصر للمصريين » ،
وقد دعا الفقيد المصريين إلى التمسك به حيال الترك . كما تمسك به حيال الإنجليز ،
حتى لا يفهم من تأييدهم لتركيا في الحرب العامة الأولى أنهم يقبلون التبعية لها
أو التنازل عن استقلال مصر ، وصنع في جنيف أواخر سنة ١٩١٤ شعارا
على دبوس صغير جميل الصنع ، مكتوب عليه « مصر للمصريين » ، يحمل في
العروة ، ظل يحمله هو وإخوانه المصريون في الاستانة ، وفي أى بلد حلوا
به ، إعلانا بتمسكهم بالقومية المصرية

ونقم منه الصدر الأعظم الأمير سعيد حليم باشا هذه النزعة ، وأبلغه ذلك حين
كان بالاستانة في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، بواسطة سيف الله باشا يسرى ، ومما قاله
له في هذا الصدد : إن الصدر ناظم منه ومن الحزب الوطنى قولهم دائما (مصر
للمصريين) ، وأنه بلغه عنه أنه قال : « إن الجيش العثمانى لا يمكنه فى مصر بعد
جلاء الإنجليز عنها أكثر من أربع وعشرين ساعة ، ثم يحلوه هو عنها ، ونصح
له باسم الصدر أن يقلع عن الخوض فى مثل هذا الحديث ، وإلا اتخذت ضده
إجراءات شديدة ، فأجابه الزعيم بأنه مصر على شعاره ومبادئه ، وأن مصر
للمصريين لا محالة ، لا يتحول قط عن ذلك ، ولم يكثر تهديدات الصدر
ولا التحذيرات

وتبين للفقيد أن هذه الأفكار ليست فقط أفكار الأمير سعيد حليم باشا ،
بل شاركة فيها خلال الحرب العامة معظم زعماء الاتحاديين ، وبخاصة طلعت
وجمال ، عدا أنور وجاويد ، وكانوا يكتسمون نياتهم حتى يتم فتح مصر ،
فيعيدون النظر فيها كما يريدون ، برغم منشور السلطان ، ولذلك لم يرضوا بأن
يقيدوا أنفسهم فى بداية الحرب بأى عهد نحو مصر ، وقد آنس منهم المترجم
هذه النيات ، برغم كتمانهم إياها ، واستشفها من خلال منافشاتهم ،
وما كان يترامى إليه من أحاديثهم الخاصة ، ولذلك زادت هذه الحقائق تمسكا
بأن تكون (مصر للمصريين) ، لا للترك ولا للإنجليز ، ولا لآى دولة
أخرى ، وتمسك بهذا المبدأ ، وجهر به علنا ، ونادى به فى الاستانة وفى

النمسا ، وألمانيا وسويسرا ، وجابه به كل رجال السياسة ، من ترك وإنجليز
وألمان ونمساويين ومحايدين

سافر المترجم من الاستانة في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقصد إلى النمسا ، ثم إلى
ألمانيا ، وأخـذ يتصل برجال السياسة والصحافة ، ويعرفهم بموقف مصر
وقضيتها ، ويدافع عن استقلالها وكرامتها ، ثم قصد إلى سويسرا في أوائل
سنة ١٩١٥ ، حيث جعل معظم إقامته بها مدة الحرب العالمية ، ومنها كان ينتقل
إلى البلاد الأخرى كلما اقتضى ذلك الدفاع عن مصر ، وكان - ولا ريب - القوة
العاملة في التمسك باستقلال مصر والمحافظة على حقوقها

وقد أصدر في جنيف سنة ١٩١٥ جريدة أسبوعية بالفرنسية باسم
Echo de l'Egypte (صدى مصر) ، ولكن الحكومة السويسرية منعت
استمرار صدورها ، بحجة منافاتها لحياذ سويسرا ، ولكن الواقع أن ذلك كان
مجاملة لإنجلترا ، ولم يظهر من هذه الجريدة إلا العددان الأول والثاني

اجتماع الوطنيين في جنيف

ديسمبر سنة ١٩١٥

واجتمع الوطنيون المصريون بجنيف يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩١٥ ، برئاسة
الفقيه ، وأصدروا قرارا إجماعيا بالتمسك باستقلال مصر ، وأعلنوا أن حكومة
مصر القائمة في ذلك الحين (سنة ١٩١٥) لا تمثل الأمة المصرية ، وأن ماتزعمه
عنهم من أنهم يريدون استبدال سيطرة أجنبية بأخرى يخالف مبادئهم ، ولا
يتفق مع مقاصدهم ، وقد نشر هذا القرار في الصحف ، وجهر به الفقيه
في تصريحاته وأحاديثه ، وبما قاله في يناير سنة ١٩١٦ للهرزمرمان Zimmerman
وكيل وزارة خارجية ألمانيا ، والذي صار فيما بعد وزيرا لها : « إنه
لا يجوز للترك أن يتدخلوا في إدارة مصر ، لجهلهم البلاد وأهلها ،
بل لجهلهم الإدارة أيضاً ، كما هو مشاهد في سورية وغيرها ، ولا نقبل
أن نكون تحت إدارتهم بحال من الأحوال ، لا ثأرقى منهم كثيراً ، وبلادنا

أكثر انتظاماً من قبل دخول الإنجليز وبالاختصار فإن الأتراك يريدون أن يأكلوا مصر ، ولكننا لا نقبل أن نؤكل بسهولة

Nous n'acceptons pas d'être mangés facilement

« فنحن قد قاومنا الإنجليز ، ونقاوم كل من يريد أكلنا أيا كان ، لأننا إنما نسعى وراء الاستقلال ، وغاية ما نقبله أن نكون مع الأتراك ، مثل المجر مع النمسا ، على شرط المساواة في الحقوق والاستقلال التام ،

التحقيق مع الفقيد

بالاستانة

ساء زعماء الاتحاديين قرار المصريين في جنيف ، كما ساء هم تمسك الفقيد بمبدأ « مصر للمصريين » ، فنقموا منه هذه النزعة ، وأسروا له الضغينة في أنفسهم ، فلما ذهب إلى الاستانة في فبراير سنة ١٩١٦ ، وجد حوله جوا من الشكوك ، ونطاقا من الرقابة والتجسس ، ووقع الجفاء بينه وبينهم ، حتى بلغ بهم الأمر أن اتهموه بأعمال عدائية ضد تركيا ، وما لبث الاتهام أن اتخذ شكلا جديا ، وصار موضع تحقيق ، تولاه عزيز بك مدير الأمن العام ، بناء على تعليمات طلعت بك (باشا) وزير الداخلية ، وقد وقف الفقيد في هذا التحقيق موقفا مشرفا ، برهن فيه على أنه زعيم الاستقلال وحامل لوائه حقا ذلك أنه التقى بالمحقق في إدارة الأمن العام يوم الأربعاء ٢٣ فبراير سنة ١٩١٦ ، فابتدعه الفقيد بقوله (١) : أريد أن أعرف قبل كل شيء ، هل أنت تسألني بصفتك مدير الأمن العام وأنا أمامك بصفة متهم ، أو أنك تكلمني بصفتك مندوبا عن طلعت بك للاستعلام عن بعض نقط يضيق وقته عن أن يسألني عنها ، لأنك لو اعتبرتنى متهما فلا أجيبك عن شيء مطلقا ، ولا أدافع عن نفسي بل أقول لك - كما قلت للإنجليز في مصر - افعلوا ما شئتم ، فبيدكم القوة استعملوها كما تريدون ، وأما إذا كان الأمر استعلاما بسيطا ، فأجيبك على ما تريد

(١) عن مذكراته ص ١٨٩

قال المترجم في مذكراته : فأجابني مدير الأمن العام بأدابهم التركية المبينة على الرياء والنفاق : أستغفر الله أفندم ، نحن إخوان ، وحاشا أن نتهبك ، إننا نريد فقط أن نستعلم منك عن بعض النقاط

ودار الحديث بعد ذلك عن بعض مسائل كانت موضع السؤال والجواب ، كاجتماع جنيف في ديسمبر سنة ١٩١٥ ، والغرض منه ، وخطاب أرسله الفقيد إلى اسماعيل بك لبيب ، وضبط بواسطة الرقابة في تركيا

وانتهى النقاش بينهما بأن قال لمدير الأمن العام بكل أنفة وشتم : « ليس بهذه المعاملة تستميلون المصريين ، فإن هذه المعاملة الفظة لو علمت في مصر — ولا بد أنها تعلم — تضركم وتعرقل مساعيكم ، ولا بد لكم من صداقة المصريين ، والاتفاق معهم اتفاق الندم مع الند ، والقرين مع القرين ، وإلا أكلتكم أوروبا ، بل أكلتكم الألمان أصدقاؤكم الآن ،

وختم كلامه بقوله : « هاك ما عندي من الأقوال ، أرجو أن تبلغها حرفياً مع جميع ما قلته لك من الملاحظات إلى طلعت بك ، وتبلغه استيائي من هذه المعاملة وهاتيك المراقبة الشديدة ، فإن أراد بيانا أوضح فأنا مستعد للإجابة ، مع العلم بأنى أعتبر نفسى حراً فى أن أقابل من أريد ، برغم جواسيسكم العديدين » فذهبت مدير الأمن العام من هذه اللهجة الحازمة فى الجواب ، وأبلغ الفقيد أنه سينقل حديثه إلى طلعت بك ، ثم سافر المترجم من الاستانة فى ابريل سنة ١٩١٦ قاصداً جنيف ، ناقماً من الترك سياستهم نحو مصر ، واعتزم الإقامة بسويسرا حتى تنتهى الحرب

وقد سقطت وزارة سعيد حليم باشا فى فبراير سنة ١٩١٧ ، وخلفه فى الصدارة طلعت باشا ، وزار هذا برلين فى مارس سنة ١٩١٧ ، وكان الفقيد قد غادرها قبل مجيئه ، وكتب فى مذكراته ما يأتى : « أثناء إقامتى فى هذه البلدة (بلانكنبرج) Blankenburg قرأت فى الجرائد خبر مجيء طلعت باشا الصدر الأعظم إلى برلين ، وبما أنى أعلم علم اليقين أن هذا الرجل لا يحبنى بسبب دفاعى عن حقوق مصر ، وطمعه هو فى استرجاعها ولاية عثمانية بسيطة ، حدث

الله يُعدي عن برلين ، حتى لا أضطر لمقابلته أو لمجرد زيارته ، أما هذه الزيارة ففي غير محلها ، لأن وزراء تركيا يسعون دائماً لزيارة الإمبراطور ، ولا أحد من وزراء ألمانيا يزور الاستاتة ، أو يهتم بزيارة سلطانها ، فهذا التراخي تحت أقدام ألمانيا ليس من السياسة في شيء ، وقد عدت إلى برلين مساء الخميس ٢٦ أبريل ١٩١٧ ،

وكتب عن جمال باشا لمناسبة زيارته لبرلين في تلك السنة ما يأتي : « هذا رجل طامع في فتح مصر لنفسه ، ويكره المصريين الأحرار ، وبالطبع أنا في مقدمتهم ، لإعلاني دائماً حقوق مصر ، ومجاهرتي بمقاومة كل من يقول بغير ذلك أياً كان ،

وكتب في موضع آخر : « إن الأتراك لا يهتمون بالمسألة المصرية ، بل قال بعضهم إنه يفضل أن تكون مصر إنكليزية من أن تكون مستقلة ، لأنها لو استقلت تصبح خطراً على الدولة ، لاستعداد أهلها ونباهتهم وذكائهم ، وكذلك لا يرغبون في أن تكون متحدة معهم اتحاد ممالك ألمانيا تحت رئاسة بروسيا ، لأن مثل هذا الاتحاد يوجب إيجاد مجلس نواب عام مثل الريشستاج الألماني ، يكون فيه للمصريين وباقي الممالك العربية مندوبون يفوق عددهم عدد نواب الأتراك ، فيصبحون هم المسيطرون على الدولة العثمانية ، ويصبح الأتراك في المقام الثاني ،

مؤتمر الأجناس بلوزان

يونيه سنة ١٩١٦

حضر الفقيد مؤتمر الأجناس ، الذي انعقد بلوزان (سويسرا) في أيام ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ يونيه ١٩١٦ ، وألقى به خطبة مطولة شرح فيها القضية المصرية ودافع عن استقلال مصر وأظهر بطلان الاحتلال وبطلان الحماية التي ضربتها إنجلترا على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤

اجتماع ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧

لمناسبة ذكرى الاحتلال

وأقام اجتماعا ببرلين يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧ ، لمناسبة ذكرى دخول الإنجليز القاهرة (١٤ سبتمبر ١٨٨٢) ، وكان اجتماعا حافلا ، حضره سفيرا تركيا وإيران في برلين ، ومندوب عن وزير خارجية ألمانيا ، والأمير شكيب أرسلان ، وجم غفير من علماء الألمان وكتابهم ، والمستشرقين منهم ، وخطب فيه الفقيد باللغة الفرنسية عن المسألة المصرية ، وكان من خطباء هذا الاجتماع الدكتور منصور رفعت ، وعبد الملك حمزه بك ، ووحيد الملك مبعوث إيران في المؤتمر الاشتراكي باستوكهلم ، والأمير شكيب أرسلان ، والبارون أوبنهايم ، والكاتب الألماني الشهير السكونت ريفنتلو Revenitlow

وفاة السلطان حسين كامل

وارتقاء الملك فؤاد عرش مصر

٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

في خلال الحرب العالمية الأولى توفي السلطان حسين كامل ، يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ (٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٣٥) ، وفيه تولى عرش مصر الملك أحمد فؤاد وكان لقبه «السلطان» ، إلى أن أعلن الاستقلال ، يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، فصار «الملك فؤاد الأول» ،

مذكرة الفقيد إلى المؤتمر الدولي باستوكهلم

أكتوبر سنة ١٩١٧

لما علم المترجم بقرب انعقاد مؤتمر دولي اشتراكي في استوكهلم ، قصد إليها في مايو سنة ١٩١٧ للدفاع عن القضية المصرية ، وتعرف مدة إقامته بها بمدير جريدة استوكهلم داجبلاد Stockholm Dageblad ، ونشر في جريدته يوم ١٠ يونيو سنة ١٩١٧ مقالة بعنوان (يجب تحرير مصر) ، وبقي بهذه المدينة

شهرين يدافع عن قضية مصر ، ثم سافر إلى ألمانيا للاستشفاء في ويزبادن ، ثم رجع إلى استوكهولم حيث انعقد المؤتمر في أكتوبر من تلك السنة ، وقدم إليه مذكرة قيمة عن القضية المصرية ، شرح فيها خلاصتها ، وذكر طرفا من نقض إنجلترا لعهودها في الجلاء ، وكيف أعلنت الحماية الباطلة على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وأثبت أن حق مصر في الاستقلال لم يتأثر من الاحتلال ولا من الحماية ، قال في هذا الصدد :

« إن حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة ، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات كما تتصرف في السلع ، وإنى أقرر أن أية أمة لا تستطيع أن تتصرف في نفسها ولا في وطنها ، تصرفا يضر بحقوقها ، لأن الوطن ليس ملكا لجيل من الأجيال ، بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلية ، ولا تستطيع إنجلترا أن تمسك بأى معاهدة ، أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل ، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا ،

مذكرته إلى الدول المتحاربة والمحايدة

أكتوبر سنة ١٩١٧

وقدم إلى الدول المتحاربة والمحايدة مذكرة بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ طلب فيها إلى الدول جميعاً عند انعقاد مؤتمر الصلح أن تقر استقلال مصر التام وحريتها ، وبرهن على أن سلام العالم ومصالح الدول تقتضى هذا الاستقلال ، وأن حيدة قناة السويس لا تكون فعلية ، مادام لأية دولة أجنبية جنود في مصر قال فيها :

« إن الحزب الوطنى المصرى الذى كان ولا يزال على مبادئه (مصر المصريين) ، والذى وقف نفسه للدفاع عن وطنه العزيز ضد أى اعتداء أو احتلال ، أو تدخل أجنبى تحت أى اسم ، أو بأية صورة ، يخاطب اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء ، حتى إنجلترا وحلفاءها ، تاركا العواطف والميول جانبا ، متبعاً السياسة العملية الحققة

« إنا نريد أن نبين أن الحاجة إلى السلم العام ، وإلى العدل ، وإلى الحق ،
تنصح لكل الحكومات أن تساعدنا على تحرير مصر من الاحتلال الانجليزي
الذي تحول ظمأ وعدوانا إلى حماية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ان كل الحوادث
التي جرها احتلال مصر بالجنود البريطانية في سنة ١٨٨٢ ، والتي أدت إلى وضع
يد إنجلترا على الإدارة المصرية ، معروفة مشهورة ، فلا داعي إلى الإطالة فيها
والإسهاب ، ولقد نال الوطنيون بزعامة عرابي باشا دستوراً كاملاً من الخديو
توفيق في سنة ١٨٨٢ ، ساعد على تميم الإصلاحات التي أعلنوها ، وأعان الشعب
على السير إلى التقدم في ظل الحرية ، ولكن إنجلترا التي كانت تطمح إلى امتلاك
مصر ، وترقب الفرصة للتمكن منها ، هاجت فتنة الاسكندرية في ١٨٨٢ ، تلك
الفتنة التي جرت إلى إطلاق القنابل في ١١ يولييه ، وإلى تخريب جزء عظيم من
تلك المدينة الأهلة بالسكان ، ثم إلى احتلال القاهرة في ١٤ سبتمبر من السنة
نفسها ، وقد وعدت إذ ذاك في المنشورات التي أذاعها الأميرال سيمور واللورد
واسلي أن هذا الاحتلال لن يدوم إلا أسابيع أو شهوراً على الأكثر ، وكررت
الملكة فيكتوريا هذا الوعد رسمياً في خطبها الملكية ، وكرره وزراؤها على
منبر الخطابة في البرلمان الانجليزي ، وفوق ذلك فإن ممثلها وقعوا على « ميثاق
النزاهة » في ترابيا في يونيه سنة ١٨٨٢ (١) ، ذلك الميثاق الذي تعهد الموقعون
عليه ألا يسعوا إلى احتلال أي جزء من أراضي مصر ، ولا الحصول على امتياز
خاص فيها ، فهل كانت إنجلترا وحلفاؤها يحسبن إذ ذاك أن المعاهدات التي ضمنت
استقلال مصر من سنة ١٨٤٠ ، لا تستحق الاحترام الذي ظفرت به المعاهدات
التي ضمنت حياد البلجيك ؟؟ حقا إنه لمن المدهش أن لا يكون في المذكرات
الرسمية المتبادلة بين المتحاربين ، ولا في مذكرة البابا ، أية كلمة تختص بمصر
أو بغيرها من الأمم الخاضعة لانجلترا والحلفاء ، فهل الحقوق الإنسانية قسيان ،
لكل محارب قسم ، أم أن الحق الدولي لا يستحقه غير الشعوب الصغيرة
الأوروبية ؟

« وإنا مع ذلك لا نريد أن نصدق ما يظن من أن لهذا الفرق في المعاملة مكاناً من نفوس الدول المتقدمة مهما كانت تصرفاتهن تسوغ ارتيابنا في إنصافهن، وكذلك لا نريد أن نياس من النصر النهائي للحق والعدل، بالرغم من الطمع الذي لا حده، والرغبات المتفاقمة في أفئدة عشاق الإمبراطورية الإنجليزية، وإلا فإن ما كانوا يظنونون به من تقدم الانسانية، وسير البشر إلى الإخاء العام، سيظهر في ثوب المدنية المنهزمة والإفلاس التدليسي

« نحن لا نجهر بهذا النداء اعتماداً على المبادئ الحرة فحسب، ولكننا نعتمد من جهة أخرى على مصلحة السلام العام وبقاء تجارة العالم وضمان النقل في قناة السويس، فإن هذه أمور تتطلب حرية مصر واستقلال وادي النيل، فإن مركز مصر من ناحية هذا الطريق الدولي قد أغرى الغزاة بالتطلع إليها، حتى قبل أن تحفر قناة السويس، وقد أراد نابليون في أواخر القرن الثامن عشر أن يتخذها قاعدة لأعماله الحربية ضد الانجليز في الهند، وزادت أهمية مركزها بعد فتح القناة التي صارت أخصر طريق يوصل أوروبا وشرق أفريقيا بجنوبي آسيا وأقصى الشرق، وأن زيادة أهمية هذه القناة التي تنشأ عن اتساع تجارة أوروبا، وعن كثرة علاقاتها البحرية مع البلاد التي تستورد منها المواد الأولية لصناعاتها، تتطلب منطقياً وجوب الاستقلال الكامل لمصر، حتى تستطيع بكل صراحة أن تجعل القناة على الحياد. وقد بينت الحرب الحاضرة أن حييدة هذه القناة ستكون حليماً لا يتحقق. مادام لأية دولة أجنبية يد في مصر. وأنها تستطيع بذلك أن تنفرد بمزايا الملاحة فيها. وأن أحسن حل لهذه المشكلة هو أن تعطي مصر استقلالها. وأن تعهد إليها في حراسة هذا الطريق الدولي والدفاع عنه حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم

« وإنه لبدیهی أنى حین أتکلم عن مصر أريد كل وادي النيل، من أقاصي السودان إلى البحر الأبيض المتوسط، ثم البحر الأحمر، بما يشمل كردفان ودارفور، فانه لا يجمل إنسان أن من ما يملك أعالي النيل إنما يملك رقبة مصر ويستطيع بكل سهولة أن يحتكر جزءاً عظيماً من مياهه لري السودان، ومن

أجل ذلك أوجدت انجلترا حكومة منفصلة في السودان المصري ، متخذة من سواكن وغيرها مرفأً للملاحة في البحر الأحمر ، وكذلك تعارض دائماً في اتصال السكك الحديدية المصرية بأخواتها في السودان ، تاركة تمهيد ما بين أسوان ووادي حلفا حتى تستطيع حينها تجبر على الخروج من مصر أن تسيطر على حوض النيل الأعلى وعلى فروعه التي تمده ، ثم تبيع الماء لمصر بوزنه ذهباً ، فيجب أن يكون وادي النيل لنا وحدنا معاشر المصريين ، غير مقسم ولا مجزأ ، كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادي ، ألا وهو النيل

وبالمسألة المصرية ترتبط مسألة القناة في حيدتها الفعلية وحرية المرور للسفن من غير تمييز بين دولة وأخرى زمن السلم وزمن الحرب ، ولقد كانت القناة معروفة ومضمونة من جانب الدول بمعاهدة دولية (١) منذ سنة ١٨٨٥ ، وقد وقعت هذه المعاهدة في لندن بعد احتلال انجلترا للقناة حين أغارتها على مصر ، بالرغم مما قاله المسيو فرديناند دى لسبس لعراي باشا من أن فرنسا ستمنع - ولو بالقوة - احتلال انجلترا للقناة ، وقد انخدع عراي بالوعد الفرنسي فامتنع عن سد القناة وغفل عن أن يتخذ منها قواعد أولية للدفاع ، وقد تجاوزت انجلترا حد المشروع فاحتلتها احتلالاً عسكرياً بعد أن خدعت الجيش المصري ثم دخلت مصر بعد موقعة التل الكبير (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ، وبرغم هذه المعاهدة الجديدة في سنة ١٨٨٥ ، قد اعتدت انجلترا على القناة واحتلتها من

جديد منذ نشوب هذه الحرب حتى قبل أن تدخل تركيا ميدان القتال ، إن مصر تعلن حقها الطبيعي في أن تستقل بحكم نفسها ذلك الحق المعترف به الذي أعلنته كل الدول في مؤتمر الهاي ، ذلك الذي من أجله زعمت انجلترا وحلفاؤها أنهم يواصلون القتال

« إن مصر إذا أعطيت استقلالها التام وحريتها المرجوة - لجديرة بأن تبرهن للعالم أنها ما فقدت شيئاً من خصائصها الأصلية ، وأنها محتفظة بمزايا أسلافها

(١) هي معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ التي قررت قاعدة حيدة القناة ، وأعقبها معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨ التي نظمت هذه الحيدة .

العظام ، انها لا تعرف المطامع الاستعمارية وليست لها آمال من هذه الناحية ، ولا تطمع في أن يمتد ملكها أكثر من حدوده الطبيعية ، وإنما تطالب حقها في أن تعيش حرة مستقلة ، وأن ترتفع في مجبوحه السلم وأن يكون لها تحت الشمس المكان اللائق بها ، وإن الصلح الذي يترك مصر لانجلترا سيكون صالحاً أعرج ، وسيحمل الإنسانية على حرب تكون أفظع من الحرب الحاضرة ،

محمد فريد

(فلتحي مصر للمصريين)

استوكلهم في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ رئيس الحزب الوطنى المصرى

اجتماع ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧ .

الاحتجاج على الحماية البريطانية

دعا المترجم المصريين والشرقيين وبعض الساسة الألمان إلى حفلة أقامها في برلين يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧ لمناسبة ذكرى إعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقد خطب فيها ، كما خطب الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويز ، وأمهوف باشا الألمانى ، وأحد خطباء الهنود ، فالبارون أوبنهايم

رسالته إلى مؤتمر برست ليتوفسك

يناير سنة ١٩١٨

ولما اجتمع مؤتمر برست ليتوفسك للصلح بين روسيا وألمانيا وحلفائها وكان الفقيد وقتئذ في ألمانيا ، أرسل إلى المؤتمر رسالة برقية في يناير سنة ١٩١٨ بالمطالبة بتقرير استقلال مصر ، وشفعه بتقرير إلى المؤتمر أثبت فيه أن مسألة مصر ليست مسألة عثمانية ، بل هى دولية ، وطلب فيه باسم مصر الاعتراف بحق الأمة المصرية فى أن تقرر بطريق الاقتراع العام مصيرها ورغبتها فى الطريقة التى تريد أن تحكم نفسها بها ، على أن يسبق الاقتراع جلاء الجيش الانجليزى عن مصر وكذلك الموظفين المدنيين البريطانيين ، لضمان صحة الاقتراع ، وطلب الاعتراف كذلك بحيدة قناة السويس ، تطبيقاً لمبدأ الجنسيات ومبدأ حرية البحار

بعد الهدنة

عودته إلى سويسرا

ولما وضعت الحرب أوزارها في نوفمبر سنة ١٩١٨ وقامت الثورة الداخلية في ألمانيا ، غادرها الفقيد إلى سويسرا في أواخر نوفمبر ، وقصدها الوطنيون المصريون الذين كانوا بألمانيا وبالاستانة ، وأخذوا يعدون العدة لإسماع مؤتمر الصلح صوت مصر

مذكراته إلى مؤتمر الصلح

فلما عقد مؤتمر الصلح في باريس أرسل الفقيد باشتراكه مع من كان يصحبه من أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى سويسرا تقريراً فى ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى الرئيس ويلسون عقب وصوله إلى باريس ، وأردفوه بشأن فى أواخر ديسمبر ، وبثالث فى أوائل يناير سنة ١٩١٩

وقد ختموا أول تقرير لهم بالطلبات الآتية :

(١) استقلال وادى النيل استقلالاً تاماً

(٢) قبول مصر فى عصبة الأمم

(٣) تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح

(٤) ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها

ويتضمن التقرير الثانى شرحاً وتأييداً للمطالب المذكورة ، وقد استندوا فيه إلى ما أعلنه الرئيس ويلسون من حق الأمم فى تقرير مصيرها ، والتقرير الثالث فى تفصيلات القضية المصرية

وعندما تألفت لجان المؤتمر أرسل فى شهر يناير سنة ١٩١٩ إلى رؤساء الحكومات ورؤساء اللجان بمؤتمر الصلح مذكرة يطلب الاعتراف لمصر بحق تقرير مصيرها ، كما اعترف المؤتمر بهذا الحق لبعض الأمم كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا بجاء الرد الآتى من سكرتير الرئيس ولسن :

« باريس في ٢١ يناير سنة ١٩١٩ »

« سيدى العزيز »

« أكتب اليكم باسم الرئيس لأخبركم بتسليمه المذكرة المذيلة بإمضاءكم أتم
وبقية أعضاء اللجنة الإدارية بسويسرا ، ولأبلغكم بأن هذه المسألة ستلقى
عنايته الخاصة ،

ولما اشتدت حوادث الثورة في مصر أرسل عدة تقارير إلى المؤتمر بشرح
ما تعانيه مصر من عسف السلطات البريطانية، وناشد المؤتمر أن يتدخل لتقرير
الحل الوحيد للمسألة المصرية، وهو الاعتراف باستقلال وادى النيل استقلالاً تاماً
وأصدر الفقيه وإخوانه بجنيف في أبريل سنة ١٩١٩ نشرة اسمها « النشرة
المصرية » Bulletin Egyptien تصدر مرتين في الشهر وتدافع عن القضية المصرية.
مذكرته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في برن

فبراير سنة ١٩١٩

وقدم إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في برن (عاصمة سويسرا)
في يناير-فبراير سنة ١٩١٩ تقريراً مسهباً في الدفاع عن القضية المصرية والمطالبة
بالاستقلال التام ، وهناك تعرف الوطنيون بالمستر هندرسن رئيس حزب
العمال البريطانى ، وكان واسطة التعارف بينهم قنصل جنرال أمريكا في (برن) ،
وقد استمع المستر هندرسن إلى مطالبهم في المسألة المصرية ، وأظهر اقتناعه
بعدها ، ووعدهم بتأييدها ، وإلى هذا التعارف ترجع علاقة المستر هندرسن بالقضية
المصرية ، والمستر هندرسن هذا هو الذى صار وزير خارجية بريطانيا فى حكومة
حزب العمال ، وتولى المفاوضة فى المسألة المصرية مع الوفد المصرى سنة ١٩٣٠
مذكرته إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي في لوسرن

أغسطس ١٩١٩

وقدم المترجم إلى المؤتمر الدولي الاشتراكي الذي انعقد في لوسرن (سويسرا)
في أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة بمطالب مصر ، تضمنت شرحاً للقضية ، وبياناً
لما تعانيه مصر من العسف فى ثورة سنة ١٩١٩ ، واستصراخاً للإنسانية لوضع
حد لهذا العسف

الفقيد والوفد المصرى

كتب الفقيد فى مذكراته ما يأتى تحت عنوان (الثورة فى مصر) :

« من الأمور التى كانت غير منتظرة ما حصل بمصر فى شهرى مارس وأبريل من هذه السنة (١٩١٩) ، وهو قيام ثورة عامة ، اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها ، واتحد فيها الأقباط والمسلمون مطالبين باستقلال مصر التام ، وخلاصة ظهورها أن حسين رشدى باشا طلب من الإنجليز عقب التوقيع على الهدنة مع ألمانيا ، أن يسافر إلى لندرة مع عدلى باشا ناظر المعارف ، لشرح حالة مصر لوزارة الخارجية البريطانية ، والاتفاق معها على مصالح الوطن المصرى ، فوعده الإنجليز بالسفر ، ولكنهم أبلغوه فى شهر مارس سنة ١٩١٩ أن رجال الحكومة الإنكليزية مشغولون الآن بمسألة المؤتمر ولا يمكنهم التفرغ لمناقشة الوزراء المصريين ، فاستقال فى ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وبقي مصر على استقالته ، رغما من إلحاح الإنكليز والسلطان عليه ، ثم قبلوا أن يسافر مع عدلى باشا ولكنه طلب أن يصرح للوفد ، الذى ألف فى أثناء ذلك من سعد زغلول باشا وزملائه ليسافر إلى لندرة وباريس مطالبين باستقلال مصر ، فرفض الإنكليز بتاتا ، ثم قبل السلطان استقالة الوزارة فى أول مارس سنة ١٩١٩ ، وفى ٦ منه استدعى الجنرال وطسون قائد الحامية الإنكليزية سعد باشا ، وإسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا إلى مركزه ، وأظهر لهم استياء حكومته من تدخلهم فى سياسة البلد ، وانهممهم بعرقلة مساعى الحكومة الإصلاحية ، وهددهم بمحاكمتهم عسكريا ، ثم قبض عليهم فى مساء نفس ذلك اليوم ، وقرر اعتقالهم فى جزيرة مالطة ، وأرسلوا إليها فعلا ، فكان خبر القبض عليهم ونفيهم إلى خارج القطر سببا لمظاهرات فى مصر ووطنها وغيرهما مؤلفة من طلبة المدارس العليا والثانوية والأزهريين وكثير من الشبان الموظفين والمحامين ، بل والقضاة ، وقد انتهت هذه المظاهرات بسلام ولكن حصل فى بعضها تصادم مع رجال البوليس وجيش الاحتلال ، استعملت فى أثناءها البنادق ، فقتل وجرح كثيرون ، فى مصر

وطنطا والاسكندرية وغيرها ، فزاد غضب الأمة لهذه الفظائع ، وشكلت في الحال عدة جماعات لتخريب السكك الحديدية ، وحرقت المحطات ، وقطع أسلاك التلغراف والتليفون في جميع أنحاء القطر ، من الإسكندرية إلى أسوان ، وامتدت الحركة إلى جميع المديریات ، وبما أن الجنرال (ألنبي) كان وقتئذ في باريس ، صدر إليه الأمر بالعودة بأسرع ما يمكن ، مندوباً سامياً للحكومة الإنكليزية ، بدل الجنرال ونجت باشا ، وأعطى سلطة مطلقة في إدارة القطر المصري عسكرياً ومدنياً ، فعاد مسرعاً ، ولكنه أراد مزج اللين بالشدة ، فمع إصداره أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى ، التي يحصل بجوارها تخريب في السكك الحديدية ، بحرقها بواسطة الطائرات ، وتشكيله جملة فرق سيارة تمنع الحركات الثورية في البلاد ، وتأليفه عدة محاكم عسكرية لمحاكمة القائمين بالحركة ، أصدر أمراً بإرجاع سعد باشا ورفاقه من النفي ، وبالتصريح لهم ولمن يريد السفر إلى أوروبا ، فحصلت مظاهرات فرح كبيرة في العاصمة بهذه المناسبة ، ولكنها انتهت بتدخل الجنود الإنكليزية ، وقتل وجرح كثيرين ، كذلك استرضى رشدي باشا بوعود (لا تُعلم ماهي) ، حتى قبل تشكيل وزارة جديدة في ٩ ابريل سنة ١٩١٩ ، دخل ضمنها عدلي باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، وحسن حسيب باشا ، وجعفر ولي باشا ، ومدحت يكن باشا ، وبالطبع لا يتيسر ذكر تفصيل كل ما حصل بمصر أثناء ذلك في هذه المذكرات الصغيرة ، ولكن الذي يمكن قوله ، أن هذه الحركة لم تسكن في الحسبان ، وأن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ، ما كان أحد ليحلم به ، خصوصاً اشتراك السيدات في المظاهرات ، واتفاق الأقباط والمسلمين لدرجة أن قسوسهم كانوا يزورون علماء المسلمين في الجامع الأزهر ، والشيخ بنحيت نفسه زار بطريرك الأقباط ، وصنع الأهالي بمناسبة هذا الوثام أعلاماً جديدة ، وضعوا بها الصليب مع النجمة من الهلال ، وكان المتظاهرون يحملون أعلام جميع الدول حتى المحايدة ، ماعدا العلم الإنكليزي

«ومن أتى من المصريين عقب هذه الحوادث (الدكتور) سليم أفندى القلعاوى الطالب فى كلية جنيف ، وكان قد سافر إلى مصر فى أوائل صيف سنة ١٩١٤ ، ولما أعلنت الحرب منع من العودة مثل كثير غيره فقص علينا تفصيلات هذه المظاهرات بصورة أحيت الأمل فى قلوبنا ، وأوجدت عندنا الاعتقاد اليقين بأن هذه الأمة العريقة فى القدم لن تموت مطلقاً ، وأنها لا بد حاصلة على استقلالها يوماً ،

وقد وقف الفقيد من الوفد المصرى ، الذى تألف برياسة سعد زغلول باشا ، موقفاً مشرفاً ، ضرب فيه المثل الأعلى فى الوطنية لمن تزعموا الحركة من بعده ، وبرهن على مبلغ تضحيته وإنكاره لذاته ، فى سبيل وحدة الصفوف ، فقد تألف الوفد وهو فى منفاه ، وكان تأليفه فى الجملة من عناصر لا يثق فى إخلاصها وثباتها على النضال ، ولا تمسكها بحقوق البلاد ، ومع ذلك ضنّ بالوحدة الوطنية أن تتصدع ، فأثر الوقوف منه موقف التأييد والتعضيد ، على أن هذا الموقف النبيل قد قوبل مع الأسف بنقيضه ، من الوفد وزعيمه ، كتب الفقيد عن موقفه من الوفد ما يأتى : «إنى أعتقد أن هذا الوفد لا يتأخر عن الاتفاق مع الإنجليز ، لو وجد منهم صدر أرحباً ، ولا يبقى يطالب فعلاً بإخلاص حقيقى باستقلال مصر التام ، إلا حزبنا الحزب الوطنى ، ولكننا لم نرد الآن الظهور بمظهر الانشقاق ، فأظهرنا رضانا عن هذا الوفد ، وتشجيعنا له ، مع اعتقادنا بعدم إخلاص معظم رجاله ، وفى ٢٠ إبريل سنة ١٩١٩ وصل الوفد إلى باريس ، وهو مؤلف من عشرين عضواً ، تحت رئاسة سعد زغلول باشا ، ولما اطلعت على خبر وصوله أسرعت بتهنئته بتلغراف هذا نصه :

«Saluons en vous Patrie absente vous souhaitons plein succès»

«نحي فيكم الوطن الغائب ، ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح ، ، ولكن سعداً لم يجاوبنى على تلغراف التهنئة الذى أرسلته إليه ،

رسالته إلى الأمة

لمناسبة ذكرى الاحتلال

وقد ارسل من (تريتيه) Territet بسويسرا ، حيث كان يستشفى من مرضه ، رسالة (١) إلى الأمة بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، بمناسبة ذكرى احتلال الانجليز العاصمة ، وهي آخر رسالة له قبل وفاته رحمه الله ، قال :

صوت من وراء البحار

« إخواني المصريين الأعزاء

« إن الصوت الذي يناجيكم اليوم لصوت منعه الظروف عن الارتفاع في صحف مصر ، من نحو سبع سنوات ، ولكن منعه عن الارتفاع على ضفاف وادي النيل لم يكن عقبة تعوقه عن الدفاع عن القضية المصرية في عواصم أوروبا ، سواء قبل هذه الحرب أو في أثنائها أو بعدها

« إن صوت هذا الضعيف لم يخفت يوماً واحداً ، ولم يتأخر عن القيام بما تفرضه عليه الوطنية طرفة عين ، بل كان يزداد قوة ونشاطاً ، كلما تراكت أمامه الموانع وتكدست العقبات .

« إن هذا الصوت يناجيكم اليوم من وراء البحار ، لينهى الأمة المصرية على تضافرها وتضامنها في المطالبة بحق أمنا المظلومة « مصر » ، لافرق في ذلك بين أبنائها وبناتها ، مسلمين وأقباط ، بما كان له دوي في أوروبا أخرس المتهمين إياهم بالتعصب الديني ، وهم يعلمون إنهم لكاذبون ، وقضى القضاء الأخير على دعوى أن المصريين اتفقوا على أن لا يتفقوا

« إنني لعاجز عن وصف ما شملنا من السرور نحن معاشر المصريين المقيمين خارج الديار ، عند وصول هذه الأخبار المنعشة إلينا ، ولو أنها كانت تأتينا مقتضبة مبتورة ، حتى أصبح المصري في أوروبا على الرأس مفتخراً بمصريته أضعاف ما كان يفخر بها قبل الآن

(١) نشرت بجريدة « الأفكار » عدد ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٩

« إننا كنا ننتظر صحف مصر انتظار الظمان للماء ، لتقف منها على أخبار هذه الحركة المباركة ، وهاتيك المظاهرات السلمية ، وتشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التي دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور في تلك الأرض الخصبة ، قد نبت وترعرع ساقه ثم أزهر وظهرت ثماره الشهيبة التي قد قرب زمن جنيتها ، كل ذلك بفضل نشاط الشبيبة العاملة وإرشاد الشيوخ لها إلى أحسن طريق لجنى أشهى تلك الثمار ، وهو الاستقلال التام ، بفضل جهود الأمة بلا تباطؤ أو اعتماد على الغير ، لا يؤثر فيها غدر السياسيين ، أو نكرانهم لما أعلنوه وأذاعوه من مبادئ عادلة ، استعملت ستاراً لإخفاء مطامع أشعبية تغريراً وتضليلاً للوصول إلى استعباد شعوب كريمة لا تطلب إلا أن تعيش في بلادها آمنة مطمئنة ، صديقة لسواها من الأمم ، وأن تعاملها تلك الأمم معاملة الندّ لندّه ، والقرن لقرنه ، طبقاً لحقوق الأمم الطبيعية وللقانون الدولي ، لكن لا تطيروا أو تفرحوا لكل ما يصل إليكم ، حتى إذا ماتت شعبت سحب الأوهام وظهرت شمس الحقيقة ، لا تكون حالكم كالمسافر في الصحراء ، يرى السراب فيظنه واحات غناء ، فاذا ما وصل إليه لا يجد شئنا ، وإياكم أن تنسوا عبر التاريخ ، وليكن دائماً أمام أعينكم ، فمنه تعلمون الحقيقة ، ولتنتظروا خاتمة الأعمال لإصدار حكمكم عليها

« أيها الأعزاء :

« أكتب هذه السطور اليوم ، وذكري ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تملأوا دى حزننا وأسى على مصرنا العزيزة ، وما انتابها من الحوادث القاضية على استقلالها ، ولكنى أرى فجر الأمل يرسم على الأفق خطاً من النور اللامع ، نأمل أن يكون طليعة حريتنا المنشودة واستقلالنا المرجو

« فسلامٌ عليك أيها الوطن المقدى ! سلام على النيل وواديه ! سلام على الأهرام وبانيه ! سلام على خدام مصر المحلّصين ! سلام على شهداء الحرية !»

تريتيه في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩

محمد فريد

الفصل الرابع عشر

مرضه ووفاته

كان الفقيد يشكو وهو في مصر من مرض السكبد الذي اعتراه وهو بعد في سن الشباب ، وكان يذهب الفينة بعد الفينة إلى (فيشى) للاستشفاء منه ، ولما هاجر من مصر إلى أوروبا ، تأثرت حالته الصحية بسبب الغربة ، وتنقله في البلاد الأوروبية ، وإجهاد نفسه في العمل المتواصل ، من الكتابة في الصحف والمجلات ، والخطابة في المحافل والمؤتمرات ، ومقابلاته للمصريين والشرقيين والأوروبيين ، ومراسلاته لهم ولأصدقائه وتلاميذه في مصر ، ورحلاته المستمرة لرفع صوت مصر ، والإعراب عن مطالبها وآمالها ، فأثرت فيه هذه الجهود المضنية ، وزاد في تأثيرها جو أوروبا البارد الذي لم يألفه في الشتاء ، فكانت سنوات المنفى سيئاً لاعتلال صحته

جاء في مذكراته بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩١٤ : « قضيت هذا الشهر بمدينة جنيف ، وكان البرد شديداً ، ولم يزل كذلك ، فلم تظهر فيه الشمس إلا مرتين ، ونزل الثلج في أغلب أيامه ، وبالاختصار كان شهراً محزوناً كثيباً ، ولو ساعدتني حالتى المالية لسافرت إلى جنوب فرنسا ، أو إلى جزائر المغرب ، لأقضى الشتاء هناك ، ولكن الأمل في نيل ذلك ضعيف ،

وفي يونيو سنة ١٩١٦ قصد مدينة تارسب Tarasp بسويسرا للاستشفاء بحماماتها من مرض السكبد الذي عاوده في تلك السنة

وفي أوائل يولييه قصد إلى حمامات شولس Schuls بسويسرا أيضاً ، للاستشفاء من هذا الداء . وفي سبتمبر قصد إلى حمامات راين فلدن Rheinfelden على شاطئ الراين بإشارة الأطباء ، ولكن المرض لم يفارقه

وفي سنة ١٩١٧ أشار عليه الأطباء بالعلاج في ويزبادن Wiesbaden ، وقصدها في أغسطس من تلك السنة ، فلم يفده العلاج بها شيئاً

وفي مارس سنة ١٩١٨ أحس بمرض الاستسقاء ، وهو في برلين ، فدخل أحد المستشفيات الخصوصية يوم ٢٢ مارس ، لعمل عملية القيلة المائية، ومكث به إلى يوم الأربعاء ٣ أبريل إذ شفى منه شفاء مؤقتاً

وفي يوم ١٩ يولييه سنة ١٩١٨ عاد إلى سويسرا حيث قصد حمامات (تارسب) التي استشفى بها سنة ١٩١٦ ، ثم قصد سان موريتس Saint Moritz حيث تحسنت صحته نوعاً (انظر صورته بهذه الصفحة) ، وذهب منها إلى ألمانيا في سبتمبر سنة ١٩١٨ ، ثم رجع إلى سويسرا في أواخر نوفمبر من تلك السنة



صورة الفقيد في سان موريتس

يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩١٨ حيث تحسنت صحته نوعاً

وفي سنة ١٩١٩ اعتلت صحته بسبب اشتداد مرض الكبد ورشح الماء في تجويف البطن ، مما استدعى (بزله) من وقت إلى آخر ، فقصد في شهر أبريل سنة ١٩١٩ مصحة ليمان Lemman بسويسرا ، على مقربة من بحيرة ليمان (بحيرة جنيف) وأقام بها نحو ستة أسابيع ، شعر في بدايتها بتحسن يسير ، ثم زال هذا التحسن وساءت حالته ، فنصحته الدكتور شرونف Schrupf الذي كان يعالجه مدة إقامته في برلين بالتوجه إلى حمامات (باسوج) Passug بسويسرا ، فسافر إليها في ١٧ يونيه سنة ١٩١٩ ، وقضى ليلة في زوريخ للاستراحة بها ، ثم وصل إلى هذه الحمامات في ١٨ منه ، ففحص طبيب الحمامات عن حالته ، ورسم له العلاج اللازم من الاستحمام ، ولكن ماء الرشح زاد بسرعة ، فكتب

إلى الدكتور شرونف يستنصحه ، فأرسل إليه تلغرافاً يطلب إليه أن يسافر من
فورده إلى مستشفى سمادن Samaden بجوار سان مورتس بسويسرا ، لعمل البزل
به ، فسافر من باسوج في ٢٢ منه ، ووصل إلى مستشفى سمادن ، وبعد ظهر
اليوم التالي حضر الدكتور شرونف بنفسه ، واشترك مع طبيب المستشفى
في العلاج ، فأخرج ماء الرشح الذي بلغ مقداره تسعة لترات ، فاستراح على
القور ، وأقام بالمستشفى ثمانية أيام ، ثم سافر يوم ٢٩ يونيه إلى سان مورتس ،
لأن جوها يعين على النقه من المرض ، وكان طبيب المستشفى يتوقع ضرورة
إعادة البزل بعد عشرة أيام ، ولكنه قضى بسان مورتس شهراً كاملاً . دون
أن يشعر بحاجة إلى إعادة البزل ، وإذا شعر بالراحة والقدرة على العمل ،
سافر يوم ٢٩ يوليه إلى مدينة (لوسرن) لحضور المؤتمر الدولي الاشتراكي
الذي انعقد بها (وقد تقدم الكلام عنه ص ٤٣٤) ، فقصده ليرفع فيه صوت
مصر . وبعد أن حضر المؤتمر عاد إلى جنيف التي كان يتخذها مقراً له . وفيها
زاد ماء الرشح ، فاستحضر طبيباً بزله يوم ٢٤ أغسطس سنة ١٩١١ ، ثم يوم
٣ سبتمبر . وكان الدكتور عبد العزيز عمران يلزمه في أوروبا منذ سنة ١٩١٣ ،
فنصحه بالدخول في مستشفى جنيف ، لكي يتبع فيه نظاماً علاجياً يخفف وطأة
المرض ، فعمل الفقييد بنصيحته ، ومكث فيه مدة

حدثني الدكتور عبد العزيز عمران أنه وإخوانه المصريين أبرقوا إلى
الوفد المصري ببافيس ، بما وصلت إليه حالة المريض العظيم ، فلم يتلقوا
أى رد ١١

وكان المرحوم حسين بك شرين ، وهو من خاصة أنصاره ومحبيه ، يزوره
في مرضه . فلما رأى أن حالته لم تتحسن في مستشفى جنيف ، أشار عليه
بالانتقال إلى تريتيه Territet . حيث كان يقيم حسين شرين بك ليدخل مصحة
بها تسمى مصحة كولوني Glynigue de Cologne . يديرها الدكتور شسكس
Shessex . فغادر المترجم جنيف يوم الاثنين ٨ سبتمبر سنة ١٩١٩ قاصداً
تريتيه ، ودخل المصحة ، وبزل الدكتور شسكس ماء الرشح ، فأخرج

من بطنه سبعة عشر لثراً ، ثم رسم له العلاج والطعام المناسبين ، فقل ماء
الرشح ، وتحسنت حالته تحسناً نسبياً ، وظل كذلك إلى يوم ٢٣ سبتمبر سنة
١٩١٩ ، ثم ظهر ماء الرشح ثانية ، فنصح به أطباء المصلحة بالتوجه إلى برلين ،
لإجراء عملية جراحية في الوريد الكبدي ، على يد طبيب إخصائي ، وهي
عملية قيل إنها تشفى الترشيح المائي ، وكان كل من الدكتور عبد العزيز عمران ،
وإسماعيل بك ليب ، يتناوبان ملازمته بالمصلحة ، فعرض عليهما الأمر ، فوافقاه
على السفر إلى برلين ، فغادر (تريتيه) وقصد إلى ألمانيا ، ونزل بفردريكسهافن
على الحدود الألمانية ، وهناك عمل له البزل لإخراج ماء الرشح لظهوره
بسرعة ، وبعد أن استراح قليلاً واصل السفر إلى برلين ، ولأزمه هناك
الدكتور عبد العزيز عمران وإسماعيل بك ليب ودخل مصلحة الدكتور
ستوكمان بالدار رقم ٩٧ من شارع مارتن ، استعداداً للعملية الجراحية التي أشير
عليه بها ، ولكن ماء الرشح زاد زيادة كان يستحيل معها إجراء العملية
الجراحية ، فبزل له الماء مرتين في هذه المصلحة ، وانحطت قواه على أثر
البزل الثاني

الوفاة

١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩

حافظ الزعيم في أثناء مرضه الأخير على شجاعته وصبره ، وتحملت وطنيته
في ساعة الخطر ، كما كانت تتجلى في ساعات الجهاد العصية التي كان يواجهها
في كل أدوار حياته

فلما لمح شبح الموت يقترب منه في الأيام الأخيرة ، قال لمن حوله : «لست
أخاف الموت ، لأن الموت حق لا بد منه ، ولكن كل ما كنت أتمناه أن أرى
مصر ممتعة بتمام استقلالها ،

ولما أيقن أنه سوف يفارق الحياة ، دون أن يرى استقلال بلاده ،
استسلم للموت ، وجمع إخوانه الموجودين حوله ، وأوصاهم بالاتحاد ، وأن

يدثوا بين أبناء الوطن هذه الروح السامية التي تحفظ كياناتهم ، وتقرب استقلالهم ، وقال في النهاية : « إني أنا وأولادى وكل عزيز لدى فداء لمصر ، لقد قضيت بعيداً عن مصر سبع سنوات ، فإذا مت فضعوني في صندوق ، واحفظوني في مكان أمين ، حتى تتاح الفرصة لنقل جثتي إلى وطني العزيز ، الذي أفارقه وكنيت أود أن أراه ،

ثم دخل في دور الغيبوبة ، وأسلم الروح في منتصف الساعة الحادية عشرة من مساء يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ (٢٢ صفر سنة ١٣٣٨)

تشيع الجنازة

في برلين

أبلغ الدكتور عبد العزيز عمران النبأ الفاجع إلى إخوانه المصريين ببرلين ، فاجتمعوا ، يعرفونهم الحزن ، ويحزنون في نفوسهم الألم ، وأخذ يعزى بعضهم بعضاً ، ومالبث الخبر أن استفاض في أنحاء العاصمة الألمانية ، ونشرت الصحف فيها نبأ وفاة الفقيد ، ورثاه كتابها ومحرروها ، واهتزت الأسلاك البرقية حاملة نعيه إلى مصر وسويسرا والعواصم الأوروبية ، وقرر المصريون الاحتفال بتشيع جنازة الزعيم ببرلين احتفالاً يليق بمقامه ومنزلته ، ووضع جثمانه بعد تحنيطه في تابوت من الحديد لكي يمكن نقله إلى مصر عند سفوح الفرصة ، عملاً بوصيته

وفي اليوم التالي شيعت الجنازة من المصححة في احتفال مهيب ، سار فيه المصريون ، وعدد كبير من الشرقيين والألمان ، وكان اليوم ممطراً ، اكتمرت فيه السماء ، وهبت العواصف ، فكان ذلك مشاركة من الطبيعة في الحزن على الزعيم الراحل

خطبة الشيخ عبد العزيز جاویش

وقبل تحرك الجنازة ، ألقى الشيخ عبد العزيز جاویش ، أمام جثمان الفقيد كلمة مؤثرة في وداعه ، قال :

« أيها السادة : أمام جثة هامة ، وميت لا يعي ، نحن واقفون ؟ كلا . . .
ثم كلا ؟ إنما نحن وقوف أمام صفحات من تاريخ الجهاد الأكبر ، في سبيل
الحرية البشرية ، في سبيل الذود عن الحقوق الطبيعية ، للشعوب الإنسانية ، في
سبيل مصارعة الأمم القوية ، ذوات المطامع الأشعبية

« نحن وقوف أمام هذا الراحل الكبير ، الذي كانت حياته مثالا كاملا
للمتشبهين ، وقدوة صالحة للعاملين ، فهامى تلك صفحاتها الناصعة ، ترينا كيف
جمع فقيدنا العزيز ، إلى صلابة العزم ، جهادا لا يوهنه الملل ، ولا يوهيه
السكرال ، كما ضم إلى الصراحة البالغة ، في كتابته وكلامه ، إقداما يستهزىء
بالغوائل ، ويسخر من كارثات النوازل ، لقد رأيناه رحمه الله يوم ساقه
الإسكاز إلى السجن بمصر ، فما كان إذ ذاك أقل ابتساما منه يوم فارقه بعد
سنة أشهر كاملة قضاها في غيابه وظلماته

« ضيق الإنجليز المذاهب على فقيدنا ، وأخذوا الأبواب والمسالك ، على
قلبه واسانه ، فلم ير بدا من مفارقة وطنه ، وأولاده وعشيرته ، إذ خرج يلتمس
فضاء يسع صيحاته ، التي ضاق عنها فضاء بلاده ، ووقرت دونها آذان أعدائه
« جاهد رئيس الحزب الوطني في سبيل تحرير بلاده ، وكان يرجو أن
لا تعاجله منيته ، قبل أن يراها خالية من ظل الجبارة المغتصبين ، فكنا نخشى
وقد سارعت إليه المنون أن يحزنه حرمانه من نيل أمنيته ، واكتحال عيونه
بشمس الاستقلال والحرية ، مشرقة على ربوع وطنه العزيز ، ولكننا رأيناه
رحمه الله ، قبيل وفاته قرير العين ، مشروح الصدر ، إذ أبصر كيف تشيد أمته
النجبية ، على ما أقامه هو وسلفه الصالح مصطفى كامل باشا من الدعائم المتينة ،
صرح الحرية والاستقلال ، ذلك الصرح الذي سيعانق يوماً ما الأهرام ، ويدوم
ماتعاقب الجديدان

« أبصر الرئيس كيف تبنى أمته الكريمة حياتها الحرة المستقلة ، بما يتساقط
من رموس أبنائها ويتمزق من أفلاذ أكبادها ، وبما يتدفق من دماء شهدائها ،
أبصر فريد كيف أصبحت قواعد الحزب الوطني الذي يرأسه عقيدة كل فرد

من أفراد الأمة ، وغاية كل مجاهد من رجالها ، أبصر فريد كيف اتحدت كلمة الشعب وتعاقبت خناصره ، إذ ألف الله بين قلوب أحزابه وطوائفه ، فأصبحوا بنعمة الله إخوانا ، وكانوا على شفا حفرة من النار ، فأنقذهم الله منها ، أبصر فريد كيف نafs في سبيل الوطن المفدى أطفال الأمة الشيوخ ، ونساؤها الرجال ، ومسيحيوها المسلمين ، وكيف تعاشق الهلال والصليب ، واثتلف القرآن والإنجيل ، وتعانق الشيخ والقسيس

« أبصر فريد بعد أن سدّت السبل أمامه وأمام اللجنة الإدارية للحزب في أوروبا ، فلم يستطيعوا شهود الملاحم الوطنية ، أبصر كيف ترسل الأمة الوفود ، وتريق الدماء في سبيل تأييدها ونصرتها ، أبصر فريد جميع ذلك ، فلا عجب إذا وجدناه يقابل أمر الله الذي لا مرد له بذلك القلب الممتلئ بالآمال العظام والثقة البالغة من أن سيظهر وطننا العزيز من أعدائه ، وبحر رقاب أمتنا العزيزة من أطواق الاستعباد

« وإذا كانت حياة الرجال أيها السادة خيرا للأمم التي يخدمونها ، فكم منهم من أفاد بمماته بمقدار ما أفاد بحياته ، ليس فريد بتلك الجثة الهامدة ، والنسمة الجامدة ، وإنما هو تلك النفس الأبية ، والقذوة الصالحة ، والذكرى الطيبة التي سيجدها بلى الأيام ، ويوالى نشرها انطواء العصور والأجيال ، فطوبى لمن سنّ سنة حسنة ، وطوبى ثم طوبى لمن اقتدى بالعاملين

« والآن نستودعك الله أيها الرئيس المحبوب ، فتم مغموراً برحمة الله وإحسانه ، مزوداً من أمتك بالدعوات الصالحة ، والذكرى العاطرة ، والحب الدائم ، والسلام عليك ورحمة الله ،

ثم سارت الجنازة إلى مقبرة المسلمين ببرلين ، وهناك حفظ التابوت بالكنيسة بالقرب من المقبرة ، لكي ينقل إلى مصر ، ووضع بجوار جثمان الأمير محمد عبد القادر ، نجل الخديو عباس ، وألقى البارون أوبنهايم كلمة بالالمانية في رثاء الفقيد ، ونثرت على النعش الزهور والرياحين المقدمة من وفود المصريين والشرقيين والأوروبيين

وبقي التابوت وديعة لدى حارس الكنيسة، على أن يسلم للدكتور عبد العزيز عمران أو إسماعيل بك ليبب إلى أن نقل إلى مصر في يونيه سنة ١٩٢٠ (١)

نعيه في مصر

وصل نعي الزعيم إلى مصر بطريق البرق مساء يوم ١٧ نوفمبر، ونشرت الصحف النبأ الأليم، فعمّ الحزن أرجاء البلاد، ونبه نعيه ضمير الشعب إلى تقدير الزعيم الراحل، بعد أن كاد ينسى فضله، ويغمر ذكره بين أمواج الحوادث، وأخذت الصحف تؤنبه بما يستحقه مقامه في الحركة الوطنية، وإنا ناشرون هنا نموذجاً من رثاء الصحافة العربية، ثم الأوروبية

قالت (الأهرام) في نعيه (٢) :

« مات محمد فريد — وكفى باسمه وصفاً لحياته — غريباً عن وطنه، حياً بذلك الوطن، فأحياء موته، وهو غريب مجاهد، في قلب كل مصري وكل محب لمصر، وخلده جهاده لإنقاذ هذا الوطن في التاريخ، إلى جانب كل رجل عظيم ووطني كبير في كل أمة من الأمم

« استمات في حب الاستقلال، فمات وحياته أمتة في عنفوان الشباب، وخفت صوته وأصوات أمتة الهاتفة اليوم هتافه ترتفع إلى الجوزاء، وتتردد في لا بات كل قارة ومصر، وتقع من آذانه وهو ذاهب إلى ربه قرير العين بما قدمت يداه، مثلوج الفؤاد بما رأت عيناه، فإذا أرسلت اليوم الأهرام، دمة على قبره، فإنما هي ترسل هذه الدمة الحرّى، ذاكرة نهضته في صباه من بين أقرانه، لمدّها بآرائه وأفكاره، يوم كانت الكتابة في الصحف تعد على أمثاله من أبناء الباشوات والعظماء، عاراً يماس الجريمة، ولكن فريداً — رحمه الله — حطم تلك القيود، ونزع إلى الحرية وخدمة الوطن، بالقول والفعل، فلم تمنعه الوظيفة عن الاهتمام بقضية التلغرافات التي أقيمت على المؤيد — وهي

(١) أخذت هذه البيانات عن الدكتور عبد العزيز عمران الذي لازم الفقيد حتى وفاته، وهو من خاصة تلاميذه الأوفياء (رحمه الله)

(٢) عدد ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩

تلغرافات السردار كتشتر عن الحملة المصرية لفتح السودان ، توصل إليها « المؤيد » فأذاعها وحوكم من أجل إذاعتها فبرىء ، فكانت تلك القضية خاتمة حياته بالوظيفة ، وفاتحة حياته في الخدمة الوطنية ، فإذا تضاربت الآراء في أمر من الأمور فإنه لا يختلف اثنان في إخلاص محمد فريد لوطنه ، وتفانيه في محبته ، حتى ذهب اليوم إلى ربه بجمجمة ناضرة ، تبكيه مصر لأنها فقدت ابناً من أصدق أبنائها لإخلاصه ، وأكثرهم جهاداً ، وتتعزى عن فقدته بناشئة كريمة ناهضة ، كلها فريد ، وكلها عامل عمله ، بل كلها متم ذلك العمل الجليل الذي يتطلب شهادته ، ويريد ضحاياه ، ككل الأعمال الجليلة ، فإذا ما قلنا اليوم ، والحزن ملء الفؤاد : « هذا رجل مات » ، نقول والصدر منشرح : « ولكن الرجال فينا غير قليل » ، وموته في ديار الغربة في سبيل الخدمة لأعظم برهان يقام في هذا الأوان على الذين تكافحهم مصر ويكافحونها ، وتجالدهم السياسة ويجالدها ، مجالدة الأبطال ، لا ينظرون إلى الوراء ليقفوا على جثث الأبطال نادين ، بل ينظرون إلى الأمام ، وأعينهم قيد أكليل النصر وروح شهادتهم معهم ، لا ترضى عنهم أن تذهب عبثاً ، وتناجيهم ليرضوها ، ويرروا مفاجعها بإبلاغ مصر أمانيتها .

وقالت (الأجيشيان ميل) :

« انتخب فريد بك رئيساً للحزب الوطني سنة ١٩٠٨ ، عقب وفاة مصطفى كامل باشا مؤسسه ورئيسه الأول ، ومنذ اليوم الذي انتخب فيه وقف كفاءته وثروته ووقته على الغرض الذي ثابر عليه ، ولعلنا لا نبالي إذا قلنا إنه لو لم يترك خدمة الحكومة عملاً بمبادئه الوطنية لوصل إلى منصب الوزارة ، وفي سنة ١٩١١ حكمت عليه محكمة الجنايات بالسجن في قضية كتاب (وطنيتي) المشهورة ، ولم تنته مدة سجنه حتى سافر إلى أوروبا ولم يعد منها بعد ذلك

« ولا حاجة إلى القول بأن فريداً كان مخلصاً في مبدئه الذي لم يتوان عن العمل على تحقيقه في العشر السنوات الأخيرة ، وكان فوق ذلك أول زعيم

وطنى بذل ماله فى سبيل مبادئه المحبوب ، فكان بذلك مثلاً نادراً فى الشرق ،
وفى مصر على الخصوص ، لمن يقضى مستقبل وطنه بكل ما يملك

« قال له قاتل فى الليلة السابقة لمثوله أمام محكمة الجنايات : ألا تدرى أنك
على أبواب السجن ! فما كان جوابه إلا أن ابتسم ابتسامة معناها أنه لا يبالي
عذاب السجن فى سبيل مبادئه ، أو بعبارة أخرى أنه لا يرضى بأداء هذا الثمن
أيضاً من أجلها

« ولسنا نحن من رأى الزعيم الوطنى الراحل فى مذهبه السياسى ، ولكننا
لا نتمالك أن نبدي إعجابنا بخلقه وصدق شعوره بالوطنية ، ولا سيما أنه حين
بذل كل ما يملك ، لم يكن ينتظر أى مكافأة من أبناء وطنه ،

كلمتى فى رثائه

وقد شق على نعى المترجم ، وتملكنى حزن شديد ، إذ فقدت فيه
إمامى فى الوطنية ، وشعرت بفداحة المصاب ، وعظم الخسارة التى حلت بالبلاد
بوفاته ، فى وقت هى أحوج ما تكون إلى إخلاصه ، ووطنيته المنزهة عن
الأمواء ، البريئة من المطامع الشخصية ، وكتبت أرثيه فى مقالة نشرت فى
جريدة (مصر) ، بتاريخ ١٩ نوفمبر ، قلت تحت عنوان (إلى الفقيد العظيم
والرئيس الراحل الكريم) :

« اليوم تلبس الوطنية المصرية ثوب الحداد حزناً على أبرز أبنائها وأكبر
خدامها ، من بذل فى سبيلها حياته وصحته وماله ، ووقف على خدمتها بقلمه
ولسانه ، وبيانه وجنانه ، مات فريد ، فانطفأ سراج وهاج طالما قرأ المصريون
على ضوئه الساطع آيات الإخلاص ، ودروس الشجاعة والثبات ، انطفأت
تلك الشعلة الوطنية الفياضة بنور المبادئ العالية ، ذهبت تلك النفس الكبيرة
التي كانت تبعث فى القلوب روح المثابرة والإقدام ، روح الأمل والإيمان ،
روح التضحية الكبرى ، روح التفانى فى خدمة الأوطان

« فإليك أيها الراحل الكريم ، ترسل الأمة المصرية تحيات الوداع ،

ممزوجة بالدموع والعبرات ، وعليك تبكى الوطنية المصرية ، ومن أجلك يخفق
قلب مصر حزناً وألماً !

« ألا فى ذمة الله من تلقيتُ عنه مبادئ الوطنية الأولى ، من كنت أراه
فى السراء والضراء ، فى السفر والحضر ، تحت سماء الوطن أو المنفى ، رافعاً لواء
الوطنية ، حاملاً فى يمينه مصباح الأمل ، يسير به فى كل واد ، وتحت كل سماء ،
ينظر به إلى الدنيا ، فتصغر فى عينه المصائب ، وتتضائل المتاعب ؛ فى ذمة
الله من كان يغالب الدهر ويحتمل الشدائد والمصائب ، وقلبه مملوء قوة
ويقيناً ، فى ذمة الله من جعل حياته كتاباً مقدساً تقرأ فيه الأمة آيات الجهاد
فى سبيل الوطن

« أيها الفقيد العظيم ! فى سبيل الوطن تعبت وشقيت ، فى سبيله تعذبت
وتغربت ، فى سبيله احتملت غضاضة السجون وآلامها ، فى سبيله احتملت
الشدائد ، وفارقت الأهل والأبناء ، والإخوان والأصدقاء ، فى سبيله أخذت
تجوب الأفطار ، وتنتقل فى بلاد الغرب ، فاحتملت هناك ما احتملت من
تقلبات الأيام ، ومتاعب الحياة ، والحنين إلى الوطن العزيز ، كل ذلك
وأنت أنت البطل العظيم الذى يرى كل شدة وكل تضحية فى سبيل الوطن
واجباً مقدساً

« مررت عليك ثمانية أعوام وأنت بعيد عن مصر بجسمك ، ولكنك
كنت قريباً منها بقلبك ، فما كان يخفق إلها ، وما كان يهتف إلا باسمها ،
وماتعتبت وتعذبت إلا فى سبيل الدفاع عن حقوقها ، وأخيراً لم تستطع قواك
البدنية أن تلاحق نفسك العظيمة ، ففقد بك المرض ، وأعيا الداء الأطباء ،
ومع ذلك كنت وأنت فى شدة المرض وآلامه تنادى باسم مصر ، وتهتف لها ،
كنت تفكر وتكتب ، وتعمل وتجاهد ، إلى أن قضى الله أن تنتقل إلى
الرفيق الأعلى ، فى ذمة الله أيها الفقيد العظيم ! إن حياتك مثل أعلى للمجاهدين
فى سبيل أوطانهم ، فى شخصك الكريم تتمثل المثابرة ، والعقيدة الوطنية

الراسخة وفي تاريخك تتعلم الأمة فضيلة الإقدام ، وتقرأ سطور الإخلاص
وإنكار الذات

« فالיום تبكيك أمة عرفت لك فضلك الكبير وجهادك العظيم ، تبكيك
وأنت بعيد عنها ، وتذكر وهي حزينة ذلك الصوت العالى الذى كان يرتفع
من وراء البحار ، مدافعاً عن حقوقها ، فيا أسفى على تلك الحياة الكبيرة التى
انقضت قبل الأوان ، وواها لتلك الشعلة الوطنية التى أطفأها الموت
وهى تضيء الأرجاء ، وترسل إلى أعماق القلوب أشعة الأمل فتملؤها ثباتاً
وإقداماً !

« ليه ياربوع » صارى يار ، المطلة على البوسفور ، أيتها الربوع التى قضى
بها الفقيد الكبير شطراً من حياته فى منفاه ، وياربى سويسرا ومدائنها التى
قضى بها معظم أيام جهاده ، ويا أندية جنيف وبرن وباريس ولندن والاستانة
وبرلين واستوكهلم اشاركى مصر فى حدادها ، واذكرى ذلك الراحل الكريم،
فلكم سمعت صوته على أعواد المنابر ، منادياً بمبادئ الحق والعدل ، مدافعاً عن
مصر ، يطلب لها وللشعوب الصغيرة الحرية والحياة

« إن حياتك أيها الفقيد العظيم حياة خالدة ، ستبقى نبراساً لأبناء مصر جميعاً
« فسلام عليك يوم جاهدت ، ويوم تغربت ، وسلام عليك يوم انتقلت
إلى جوار ربك الكريم ، سلام عليك كل يوم ترفرف فيه ذكراك على مصر
المجاهدة فى سبيل حريتها ، سلام عليك يوم يكال جهادها بالفوز ، وتحقق
فوق ربوعها راية الاستقلال ،

١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩

عبد الرحمن الرافعى

بيان الحزب الوطنى فى نعيه

ونعاه الحزب الوطنى فى بيان للأستاذ محمد زكى على بك ، سكرتير الحزب
قال فيه :

« ورد على الحزب نبأ برقى اضطربت منه العقول ، وانفطرت من هول

القلوب ، وتفتتت الأكباد ، نبأ ينعى المرحوم محمد بك فريد رئيسه الكبير وزعيمه العظيم ، إثر داء أعجز نطس الأطباء ، وافاه القدر المحتوم في براين ، حيث انتقل لإجراء عملية لاستئصال ذلك الداء الذي لم يشفق على هذه البلاد المنكودة الحظ ، فعجل بحرمانها من جهاده ، وهي في أشد الحاجة إليه في هذا الوقت العصيب ، فالحزب الوطني يتقدم إلى الأمة الكريمة ، والأسى ملء القلوب ، والحزن يعمد الأنفاس ، ناعياً أكبر أبنائها نفساً ، وأعظمهم إخلاصاً وأكثرهم برأ ببلاده ، فلقد ضحى ، رحمه الله وأغدق عليه رضوانه ، كل عزيز لديه ، من مال وبنين ، وصحة وعافية ، واحتمل في سبيل خدمة وطنه ما لا يحتمله مجاهد قبله ، والله نسأل أن يعوض الأمة بفقده خيراً ، وينزل عليها وعلى آله ورجال حزبه الصبر الجميل ، هذا وستقام ليالى الماتم الثلاث بمنزل عائلة الفقيد الكريم بشبرا بشارع رفعت خلف المدرسة التوفيقية ابتداء من اليوم ، وسيعلن الحزب الوطني عن الزمان والمكان اللذين تقام فيهما حفلة التأبين لإيفاء الراحل الكريم حقه من الرثاء ،

سكرتير الحزب

محمد زكى على

من الوفد إلى أسرة الزعيم

ونعاه الوفد المصرى في خطاب أرسلته لجنة الوفد المركزية إلى أسرة الزعيم ، قالت فيه :

« القاهرة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٩ »

« إلى أسرة فقيد الوطن المرحوم محمد بك فريد »

« الخطب جليل ، والرزم عظيم ، وما المصاب مصاب عائلة وحدها ، وإنما هو مصابنا جميعاً ، هو مصاب الأمة بأسرها ، هو مصاب الوطن الحزين على فقیده ، فالعزاء للبصريين على بكرة أبيهم ، ذهب الفقيد ضحية الإخلاص والجهاد ، فكان في موته بطلا ، كما كان في حياته ، كانت حياته مثالا عالياً

للمجاهدين الصابرين ، وآية جليلة من آيات الإرادة القوية ، والعزيمة الصادقة وقد أبى إلا أن يكون في موته آيات وعظات ، فهو بتحملة مشاق النفي ، وبدأ به على الجهاد حتى آخر نسمة من نسيمات حياته ، بعيداً عن وطنه وأهله وأصدقائه ، قد رفع رأس أمته ، وأشهد العالم أن المصريين يضحون بكل شيء في سبيل وطنهم وحرثهم واستقلالهم ، فإذا كانت الأمة قد فقدته فإنها لم تفقد مبادئه وآيات وطنيته ، والدروس السامية التي ألقاها عليها في جميع مواقفه ، وبموته تمكن من نفسها مبدأ التضحية في سبيل الدفاع عن الوطن ، وفي هذا تخفيف لوقع المصاب على النفوس ، ولما كانت كل أمة تعنى بتخليد ذكرى أبطالها ، فإن لجنة الوفد ستعمل على القيام بهذا الواجب المقدس ، أمطر الله حدث الفقيد رحمته ، وألهمنا جميعاً نعمة الصبر ،

رئيس لجنة الوفد

محمود سليم

نقل رفاته إلى مصر

يونيه سنة ١٩١٩

كانت فكرة نقل رفات الفقيد إلى مصر تجول في خواطر الكثيرين ويرونها فرضا على المصريين ، واجبا أدأؤه ، إذ لا يليق بالأمة أن تدع رفات زعيمها البار بها ، بعيداً عن أرض الوطن ، بعد أن ضحى بحياته من أجلها ، وجاهد بماله وروحه في سبيلها ، وقد شهدت الأمة عناية كبرى من الوفد المصرى بنقل رفات اثني عشر طالباً مصرياً توفوا في حادثة اصطدام القطار الذي كان يقلهم على الحدود الإيطالية النمساوية في مارس سنة ١٩٢٠ . وبادر إلى نقل جثثهم إلى مصر على نفقته — وقام بالواجب في هذا الصدد — واسكنه إلى جانب ذلك لم يفكر في نقل رفات الزعيم الشهيد إلى مصر ، حتى قيّض الله رجلاً من كبار النفوس ، قام وحده بهذا الواجب المقدس ، ذلك هو المرحوم الحاج خليل عفيفي التاجر بمدينة الزقازيق

وقد يأخذك الدهش من أن يقوم بهذا الواجب عن الأمة بأسرها فرد ليس من الزعماء ولا من الرؤساء والكبراء ، وكيف لم يتسابق هؤلاء إلى القيام بهذا العمل ، وهم أجدر به من سواهم ، ولكن هكذا قدر أن يكون الحاج خليل عفيفي هو الذي يضطلع بهذه المهمة السامية الجليلة ، فبرهن على أنه كبير في نفسه ، كبير في وطنيته ، وقد تطوع إليها من تلقاء نفسه ، غير متأثر بإيعاز



رجل الشهامة والمروءة
الحاج خليل عفيفي
الذي تطوع لنقل رفات الفقيد إلى مصر

أحد ، أو مليئاً دعوة أحد ، بل لبى دعوة ضميره ، ورأى أنه لا يليق أن يبقى جثمان الزعيم العظيم بعيداً عن مصر ، فاعتزم أن يسافر إلى ألمانيا ويتولى بنفسه وعلى نفقته الخاصة نقل الرفات الطاهر إلى مصر ، جزاء الله خير الجزاء ، وأسكنه فسيح جناته

وكانت المهمة تحتاج إلى شيء كثير من الجهد ، لما اعترضتها من عقبات ،
ذلّلها الحاج خليل عفيفي بهمة ووطنية ، فما أن اختمرت لديه الفكرة حتى
نهض لتنفيذها ، فأخذ ترخيصاً من الحكومة المصرية بنقل الرفات إلى مصر ،
وأبحر من الإسكندرية يوم الجمعة ٥ مارس سنة ١٩٢٠ قاصداً برلين ، عن طريق
فرنسا ، ولم يسكّد يصل إلى باريس حتى علم بنشوب ثورة الدكتور (فون كاب)
برلين ، فأقام بباريس حتى استقرت الأحوال في العاصمة الألمانية ثم سافر
إليها فوصلها يوم ٢٨ أبريل

ثم أخذ يسعى في طلب الترخيص من الحكومة الألمانية بنقل الرفات ،
وقد اعترضته في بادئ الأمر ، عقبة شكلية ، وهي صدور قانون في أبريل
سنة ١٩٢٠ بعدم نقل جثث المتوفين من ألمانيا إلى بلاد أخرى ، فسعى لدى
الحكومة الألمانية في أن تأذن له بتحقيق أمنيته ، وساعده في مسعاه الدكتور
عبد العزيز عمران واسماعيل بك لبيب ، وسعياً لذلك لدى الحكومة
الألمانية ، وكذلك عاونه محمد افندي سليمان التاجر المصري المقيم ببرلين ،
والبارون أوبنهايم

وحدث في خلال إقامته ببرلين أن الحكومة الفرنسية طلبت إلى ألمانيا
الترخيص لها بنقل جثمان ضابط فرنسي مات بها ، فأذنت لها الحكومة الألمانية
بنقله على سبيل الاستثناء ، فارتكن على هذه السابقة وأعاد الرجاء على الحكومة
بأن تأذن له بنقل جثمان الفقيد ، فنجح في مسعاه ، وصدر له الإذن بذلك ، ثم
قصد إلى حكومة النمسا لتأذن له بمرور الرفات في بلادها ، فأذنت بذلك ،
وحصل بعد جهد من الحكومة الإيطالية على ترخيص بالمرور في بلادها أيضاً ،
لكن يبحر من ثغر تريستا

وبعد أن تم له الحصول على هذه الرخص ، اتفق والمصريون المقيمون
برلين على الاحتفال بتشجيع رفات الزعيم إلى محطة برلين ، وقد نقل الرفات
يوم الجمعة ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ (٣ رمضان سنة ١٣٣٨) إلى المحطة ، في جنازة
سار فيها جميع المصريين المقيمين بها ، ووضع في عربة خاصة بالقطار ، فسار به

إلى تريستا ، حيث أقلته الباخرة (حلوان) التي أبحرت يوم ٣ يونيه قاصدة الإسكندرية ، فوصلتها صبيحة يوم ٨ يونيه

وقد أبرق الحاج خليل عفيفي إلى الصحف بنبأ قيام الباخرة ، فاستعدت الأمة لاستقبال جثمان الزعيم ، وتشيع جنازته في الإسكندرية والقاهرة

وتألفت بالإسكندرية لجنة برعاية الأمير عمر طوسون ، ورياسة المرحوم أحمد يحيى باشا ، للاحتفال بالجنازة عند وصول جثمان الفقيد ، وتبرع الأمير عمر طوسون بجميع نفقات الجنازة ، وانتخبت هذه اللجنة لجنة تنفيذية تمثل صفوة أعيان الاسكندرية وشبابها ، لإعداد معدات الاحتفال ووضع نظامه ، مؤلفة من : محمد الناضورى باشا . الأستاذ سعيد بك طليحات . الأستاذ مصطفى بك الخادم . محمد بك عثمان . رمضان بك يوسف . محمد أفندى صادق أبو هيف . عبد العزيز بك الغريانى . المرحوم على بسيونى بك . عبد الحليم أفندى جيمى . الأستاذ عبد القادر حمزة (باشا) . الأستاذ محمد حسين العرارجى . الأستاذ سليمان حافظ . الأستاذ السيد عبد العزيز خضر . الأستاذ محمد الهياوى . الأستاذ عبد الفتاح الطويل . الأستاذ محمد حسنى نورى . أحمد نبيه قبودان . الأستاذ حامد المليجى . عبد الله أفندى محمد يوسف . الأستاذ سليمان أنطون . الأستاذ محمد عوض جبريل . عبد الرازق أفندى الحبشى . أحمد أفندى عبد السلام غالى . حسن أفندى الجزائلى

وصول الباخرة

وفي الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين من صباح يوم الثلاثاء ٨ يونيه سنة ١٩٢٠ ظهرت الباخرة (حلوان) فى عرض البحر، ودخلت البوغاز فى منتصف الساعة السادسة ، يرفرف عليها العلم المصرى منكساً ، وعلى ظهرها التابوت المحتمى على رفات الزعيم ، وفى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة عشرة رست أمام رصيف الجمر ك ، فصعد إليها أعضاء لجنة الاحتفال يصحبهم أعضاء

اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، وحيوا الرفات خاشعين ، وحيوا الحاج خليل عفيفى أحسن تحية ، شاكرين له فضله وأريحيته وعمله المبرور

تشجيع الجنازة بالإسكندرية

٨ يونيه سنة ١٩٢٠

وفى الساعة العاشرة نقل التابوت من الباخرة إلى زورق بخارى كبير (لنش) يسمى (طير الميناء) ، أعدته مصلحة الموانئ والفنارات ، ونزل به أعضاء اللجنتين ، وسار الزورق إلى رصيف الترسانة ، وهناك خفّ بعض بحارة المصلحة ، فنقلوا التابوت وأكابل الزهر التى عليه إلى الرصيف ، وكان رؤساء وموظفو المصلحة يتقدمهم جروجان بك وكيل النائب عن المدير العام فى استقبال النعش

ووقفت فصيلة من فرقة الكشافة المصرية صفين على الجانبين ، فر النعش ، يحمله بحارة المصلحة ، وخلفه المستقبلون إلى مسجد سيدى (مجاهد) ، بجوار دار المصلحة ، ووضع النعش فى وسط المسجد ، وحواليه الأكابل ، ووقف حرس من الكشافة على أبواب المسجد ، حتى يحين موعد سير الجنازة ، وانصرفت لجنة الاحتفال تنظم جلوس المشيعين فى السرادق ، فأعدت أماكن خاصة لكل طائفة منهم ، وأماكن لفود العاصمة والأقاليم ، فجاء من القاهرة وفد من لجنة الوفد المصرى المركزية ، ولجنة الحزب الديمقراطى ، وبعض وفود أخرى ، ووفد من الزقازيق برئاسة المرحوم الأستاذ أحمد وجدى ، ووفد من المنصورة ، مؤلف منى ومن حسين هلال بك ، وعلى عبد الرازق بك ، ومحمود بك نصير ، والأستاذ عبد الوهاب البرعى ، وعبد العزيز بك أبو سعده ، والحسينى افندى العسقلانى ، والأستاذ محمود موسى ، وإسماعيل افندى حسين ، ووفد من طنطا برئاسة الأستاذ مصطفى الشوربجى ، ووفد من دمنهور برئاسة المرحوم على بك بسيونى ، وقد اشتركت هذه الوفود فى تشييع الجنازة بالإسكندرية والقاهرة

وقبيل الساعة الثالثة مساءً أقبل المشيعون جماعات ووحداً ، فجلسوا في الأماكن المعدة لهم ، ودعى الأمير عمر طوسون والعلماء والقسس ، وأعضاء لجنة الاستقبال ، ولجنة الحزب الوطنى ، ولجنة الوفد ، ولجان الوفود الأخرى إلى دار الفنارات وأعدت لهم الكراسى للجلوسهم

وفي منتصف الساعة الرابعة تحرك موكب الجنائز ، وكان مشهداً عظيماً لا يأتى البصر على آخره ، وازدحمت الشوارع التى مر بها بالجوع الزاخرة من المودعين والمتفرجين ، وسار المشيعون تتقدمهم موسيقى الأمير عمر طوسون ، فموسيقى فرقة الكشاف ، يتبعها فرقة الكشاف ، فطلبة مدارس الإسكندرية بالترتيب الآتى : مدرسة المعلمين الأولية . المعاهد الدينية . المدارس الأهلية . مدرسة الشجر الحرة . المدارس الأجنبية . المدرسة السكلمية . مدارس العروة الوثقى . مدرسة الأقباط . مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية . مدرسة محرم بك . مدرسة رأس التين . المدرسة العباسية . وفود مدارس مصر والأقاليم . وكان يتخلل طلبة المدارس أعلامها ، وأكاليل الأزهار ، وتبع الطلبة وفود الضباط ، فنعش الزعيم فأسرته . فالعلماء والرؤساء الروحانيون . فالأمير عمر طوسون ، وأعضاء لجنة الاحتفال . وأعضاء الحزب الوطنى . ولجنة الوفد المركزية . والحزب الديمقراطي . وفود الأقاليم . فرجال القضاء والمحاماة . والأطباء . والمهندسون والصحفيون . وأساتذة المدارس . فالجاليات الأجنبية . والتجار . وأعضاء الهيئات الماسونية . وأعضاء مجالس إدارة الجمعيات الخيرية . وموظفو المصالح الأميرية . فموظفو المصالح الأهلية . ووكلاء المحامين . ونقابة تجار التجزئة ومستخدمو المحلات التجارية . فالطوائف بالترتيب الآتى : مستخدمو ميناء البصل . القبانية . عمال المسكابس العمومية الحرة . النقابة المختلطة لأصحاب عربات الركوب والحوزية . نقابة سائقى السيارات . نقابة المطابع . نقابة الأحذية . عمال حدائق المجلس البلدى . نقابة الصنائع المصرية . نقابات النقاشين والسمكرية . وبائعى الصحف . وعمال شركة المياه . وهندسة السكة الحديدية ووابورات القبارى . نقابة الجزارين . عمال تربية الأشجار بالرمل . عمال شركة الغزل . وشركة الغاز . عمال السجاير والدخان . وطوائف أخرى

وسارت الجنازة من باب الفنارات إلى شارع البحرية ، فشارع رأس التين ،
فشارع وكالة الليمون ، فشارع سوق الطباخين ، فشارع فرنسا ، فميدان محمد
على باشا ، فشارع شريف باشا ، فشارع رشيد ، فشارع نبي الله دانيال ، إلى
محطة مصر ، وانتهى هناك موكب الجنازة ، ووضع النعش في عربة خاصة من
عربات القطار الذي كان محمداً لسفره منتصف الساعة الحادية عشرة مساءً ،
فوصل العاصمة في صباح اليوم التالي ، وسافر من الإسكندرية إلى العاصمة الأمير
عمر طوسون ، ووفود الأقاليم ، وأعضاء لجنة الحزب الوطنى ، ولجنة الوفد
المركزية ، ولجنة الحزب الديمقراطي ، للاشتراك في تشييع الجنازة بالقاهرة

تكريم رفات الزعيم

في طريقه إلى العاصمة

وكان القطار المقل لرفات الزعيم ، كلما مر بمدينة يهرع جماهير الوطنين ليلاً إلى
ردهة المحطة لاستقباله ، حاملين الأعلام مجللة بالسواد ، هاتفين بذكراه ،
مترحمين عليه ، إلى أن يسير القطار مشيعاً بالقلوب والأبصار

في دمنهور

فلم تكبد تحين الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ، حتى احتشد الجمهور في
المحطة لاستقباله ، ووقفوا في خشوع أمام العربة التى بها الرفات الطاهر ،
هاتفين بذكرى الفقيد ، وكانت المدينة منذ الصباح يبدو عليها الحداد والتأثر
العميق ، والأعلام المصرية منكسة على محال التجارة ، مجللة بالسواد ، وقد
سافر وفد كبير من أعيانها إلى الإسكندرية للاشتراك في تشييع الجنازة

في طنطا

ولم يكبد الطنطاويون يعلنون بالموعد الذى يمر فيه القطار ، حتى استعدوا
لاستقباله ، وأعدت اللجنة التى نظمت الاحتفال موسيقى كبيرة تعزف بالحن
الحزن ، وما وافت الساعة الثانية بعد منتصف الليل ، حتى أقبل القطار وقد

غصت المحطة بنحو ألفين من الطلبة والموظفين والأعيان والتجار وغيرهم ، فبدأت على الحاضرين علامات الخشوع والتأثر ، وترحموا على الفقيد وهتفوا بذكره حتى تحرك القطار ، ثم سار الجميع في موكب كبير ، والموسيقى تعزف أمامهم بألحان الحداد ، حتى بلغوا الجامع الأحمدي ، حيث صلوا ركعتين على روح الفقيد

في بنها

ووصل القطار بنها في نحو الساعة الرابعة صباحا ، وكانت ردهة المحطة خاصة بجماهير المحتشدين ، الذين جاءوا لتحية الفقيد ، فوقفوا في خشوع وتأثر وألقى الأستاذ مرسى شاكر الطنطاوي هذه الأبيات :

لتحي ذكراك يا فريد وليحي تاريخك المجيد
من ذا يباريك في المعاني وفي يد صنعها حميد
قد عشت حرا وميت حرا فأنت أنت الفتى السعيد
جاهدت صرف الخطوب حتى لان لاياتك الجمود
فكن على مصر في أمان إنا على العهد لانحيد

وكان المجتمعون يرددون هذه الأبيات شطرا شطرا ، فكانت تحية بليغة لروح الزعيم

تشيع الجنازة في العاصمة

٩ يونيه سنة ١٩٢٠

وصل القطار إلى محطة العاصمة في الساعة الخامسة من صبيحة يوم الأربعاء ٩ يونيه (٢٢ رمضان سنة ١٣٣٧) ، فوضع النعش في مستودع الأمانات بالمحطة ، إلى أن يحين موعد تشيع الجنازة

وأصبحت العاصمة والحركة فيها غير عادية ، فقد استعد الجميع لاستقبال رفات الزعيم ، وتقاطرت الوفود من الأقاليم ، وازدحمت الطرق بالناس ، وأقفل أكثر الدواوين والمصالح أبوابها ، وعطلت المدارس الأهلية ، والمعاهد

الدينية ، وكثير من المصانع ، كل ذلك استعدادا للاحتفال بتشجيع الجنازة ، وفي منتصف الساعة الحادية عشرة قدم أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى إلى المحطة ، وأخذوا فى تنظيم سير الموكب ، وماوافت الساعة الأولى بعد الظهر حتى أخذت الجماهير تتسابق إلى ميدان المحطة لتشارك فى الموكب ، كل طائفة فى المكان المعد لها ، وكان الناس محتشدين على امتداد شارع كامل ووقفت (الجمهورية) وميدان الأوبرا وشارع محمد على (القلعة) ، وغيرها من الشوارع التى اجتازها الموكب ، وفى القهوات العامة والمشارب القائمة فى تلك الشوارع ، وشرف المنازل والأندية والفنادق ، وفى كل موضع قدم ، متكدسين صفوفًا ، متراصين ألوفًا ، وأقفلت الدكاكين على امتداد هذه الطرق ، ورفعت على الكثير منها شارات الحداد ، والأعلام المصرية والأجنبية منكسة مجللة بالسواد ، وكان الشرطة منتشرين يحفظون النظام ، ويمنعون الزحام ، وفى الساعة الثالثة إلا ربعاً مرت كخطف البرق فرقة من راكبي الدراجات لإفساح الطريق ، تمهيداً لسير الموكب ، وكانت تحمل أعلاماً سوداء وتلت هذه الفرقة ثلة أخرى ، وكانت فرقة من فرسان الكشافات تنظم صفوف الحاشدين على جانبي كل طريق ، وبعد هنيهة عادت تلك الفرقة وسارت فى طليعة الموكب ، يتلوها صف من فرسان البوليس المصرى . فكشافة المدرسة الخيرية الإيرانية بموسيقاها تعزف ألحان الحداد . فكشافة مدرسة وادى النيل الثانوية . فالكشافة المصرية بشبرا ، تتقدمها موسيقاها ، وحملة الإشارات ، فكشافة مدرسة التوفيق . فكشافة المدرسة الإلهامية . فرقة كشافة المستقبل ، فكشافة عابدين الأميرية . فكشافة المدرسة المحمدية الأميرية ، وكل منها تعزف موسيقاها ، ويلى فرق الكشافات : فنقابة العامة لعمال شركة سكة الحديد الكهربائية وعين شمس . فنقابة سائقي السيارات وعمالها فنقابة الحوذية العامة . فالنقابات المختلفة لأصحاب عربات الركوب بالإسكندرية . فنقابة الحلاقين بالقاهرة ، فنقابة عمال السجائر . فنقابة عمال الغسيل والسكى ، تحمل صورة مكبرة للفقيد العظيم ، موضوعة فى إطار بديع

مطرف بالزهر . فنقابة عمال الأحذية . فنقابة الطهارة . فنقابة عمال النسيج وملحقاته .
 فنقابة الخياشيمية . فنقابة عمال الصنائع اليدوية ببو لاق . فنقابة عمال النور . فنقابة
 عمال الصاغة بالقاهرة . فنقابة عمال النحاس . فنقابة عمال النور الأبيض . فشركة
 التعاون المنزلى لعمال طيلون . وجماعة العمال المتحدة بباب الشعرية والخليفة .
 لجماعة تضامن العمال رافعة صورة الفقيد الكريم . فنقابة عمال وموظفي إنارة
 السكة الحديدية المصرية . فالملاحون . يلي هذه النقابات والجماعات طلبة
 المدارس على الترتيب الآتى : طلبة المدرسة الإيرانية الابتدائية يحملون
 طاقات الزهر . فمدرسة التوفيق القبطية الابتدائية . فمدارس السلطان حسين
 والسلحدار . فمدرسة رقى المعارف بشبرا ، حاملة صورتي فقيدى الوطن
 المرحومين مصطفى كامل ومحمد فريد . فمدرسة راتب باشا . فمدرسة محمد علي
 الأميرية . فالجمالية الأميرية ، يحمل تلامذتها أكاليل الزهر . فالمدرسة الحسينية .
 فالنحاسين . فباب الشعرية . فالتحضيرية الكبرى . فمدرسة عابدين الأميرية .
 فالمحمدية . فالقربية . فالعقادين . فمدرسة الجيزة . مدرسة مصر الصناعية
 الأميرية . فكلية مصطفى كامل . فالإعدادية يحمل طابعتها صورتي الفقيد
 العظيم . فالخيرية الإيرانية . فالرشاد . فالاتحاد الوطنى . فصدق الوفاء يحمل
 طابعتها صورتين كبيرتين لكل من الفقيد الكريمن . فالتوفيق القبطية الثانوية .
 فباب الحريد الثانوية . فالإلهامية الثانوية ، يحمل طابعتها طاقات الزهر . فالمدرسة
 التوفيقية يحمل طابعتها إكليل كبيراً من الزهر الأبيض . فالمدرسة الخديوية .
 فالفنون الجميلة يحمل طابعتها صورة الفقيد الكريم ، بين علمين مصريين وطاقة من
 الزهر . فالفنون والزخارف المصرية . فالفنون والصنائع . فالمحاسبة والتجارة .
 المتوسطة ، تحمل كل منها إكليلاً بديعاً . فالزراعة المتوسطة بمشتهر . فمدرسة
 الحقوق يحمل طابعتها الأكاليل . فمدرسة الهندسة يحمل طابعتها صورة الفقيد العظيم
 وإكليلين من الزهر الأبيض ، ويتقدمهم علم مصرى مكتوب عليه اسم المدرسة .
 فمدرسة المعلمين العليا فالتجارة العليا وخريجوها . فالزراعة العليا وأمام كل منهما
 علمها الكبير وعدة طاقات من الزهر . فمدرسة الطب . فطلبة الأزهر ، يحملون
 علمها مكتوباً عليه : « ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدرك الموت ،

فقد وقع أجره على الله ، و « لتحى ذكرى العاملين » . فمدرسة المعلمين الأولية بالقاهرة . فمدرسة معلى الكتاتيب التابعة لمجلس مديرية الجيزة . فأعضاء المحفل الماسونى يتقدمهم البناء الاعظم . فنقابة المصالح الاهلية . فنقابة الممثلين . فوظفو وزارة المعارف العمومية . فوزارة الحرية يحمل موظفوها علماً مصرياً . فمصلحة الصحة تحمل بساط رحمة مكتوباً عليه : « الاستقلال التام لمصر والسودان » . فمحكمة استئناف مصر الاهلية تحمل صورة مكبرة للفقيه العظيم . فوزارة المالية . فالمطبعة الاميرية . فوظفو القسم الميكانيكى لمصلحة السكك الحديدية . فنقابة موظفى تلغرافات الحكومة ، ومعهم الساعة بدرجاتهم . فنقابة معلى المدارس الأولية بمجلس مديرية القليوبية . فنادى موظفى البريد المصرى . فنادى منتخب المدارس للآداب والالعب ، يحمل أعضاؤه صورة كبيرة بديعة . فنادى التمثيل الحديث . فالنادى الفنى ، يحمل كل منهما صورتين للفقيه العظيم . فجماعة الإصلاح الادبى تحمل صورة منقوشة على قدة من نسيج . فنادى خريجن مدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة يحمل أعضاؤه صورة كبيرة بديعة بين طائفتين من الزهر على شكل هلالين . فجماعة الإصلاح الخيرية ببيلبا غربية . فوفد مديرية الجيزة يحمل علماً مصرياً بديعاً . فنادى المعارف . فنادى النجم الأبيض . فوفد مدينة طنطا يحمل كل منها علماً جميلاً وصورة بديعة . فنادى المتحف الفنى يحمل اثنان من أعضائه صورة مكبرة للفقيه وتمثالاً نصفياً صنعه المثال محمود مختار ، وأصلح ما تلف منه الرسام يوسف طاهر ، وهو مأخوذاً عليه صورة الفقيه فى إطار مذهب مكتوب على أحد جانبيه : « المثل الأعلى للتضحية الوطنية » فالفرقة الاولى للفتاة المصرية فى الإسعاف . ففرقة كشافة الإعدادية بالمدرسة الحرية . فالبوليس . فحملة الأكليل ، وهم من الضباط المصريين . فنعش الفقيه العظيم ملفوفاً فى العلم المصرى ، ومحوطاً بفرقة من البوليس وضباط الجيش ، وقد تناوب حملهم ستون عاملاً ، انتدبتهم جمعية تضامن العمال ، فالحاج خليل عفيفى ، فأسرة الفقيه العظيم ونجله الأستاذ عبد الخالق فريد ، فالعلماء والرؤساء الروحانيون ، فالأمير عمر طوسون ، فأعضاء اللجنة الإدارية للحزب

الوطني . ولجنة الوفد المركزية ، ووفود الأقاليم . وهي : وفد دمنهور . ووفد طنطا . ووفد المنصورة . ووفد الزقازيق . ووفد من بور سعيد برئاسة علي بك لهيطة . وكبار المشيعين . وكان من بينهم الأمير اسماعيل داود . وعبد الخالق ثروت باشا . واسماعيل صدقي باشا . وجعفر ولي باشا . وأحمد حشمت باشا . واسماعيل أباطه باشا الخ . فالمحامون يتقدمهم النقيب مرقس بك حنا . فالأستاذ شالوم بالنيابة عن نقابة المحامين لدى المحاكم المختلطة . فجماهير المشيعين لا يحصى لهم عدد . فسيارات المشيعات من العقائل والسيدات والآنسات . تسير مثنى مثنى . وفي أولها أسرة الفقيد . وفي الثانية لجنة تأييده من السيدات . تليها بقية السيارات . فصف من مشاة البوليس ففصيلة من الفرسان

واستمر الموكب سائراً على هذا الترتيب ماراً بشارع كامل (الجمهورية) ، فميدان الأوبرا ، فشارع محمد علي ، وبعد الصلاة على الفقيد في جامع قيسون ، استأنف الموكب سيره إلى مدفن العائلة بجوار السيدة نفيسة ، حيث أنزل جثمانه إلى مرقدہ الأخير ، وتليت على الضريح الطاهر القصيدة العصماء ، التي نظمها أمير الشعراء شوقي بك ، ثم عاد المشيعون ليكون من أعماق قلوبهم الراحل العظيم

قصيدة شوقي

التي تليت على ضريح الفقيد

كل حيّ على المنية غادى	تتوالى الركابُ والموتُ حادى (١)
ذهب الأولون قرناً فقرنا	لم يدم حاضرٌ ولم يبق بادي (٢)
هل ترى منهمو وتسمع عنهم	غير باقى مآثرٍ وأيادى
كرة الأرض كم رمت مصولجانا	وطوت من ملاعب وجياد
والغبار الذى على صفحاتها	دورانُ الرحي على الأجساد

(١) الحادى هو الذى يغنى للقافلة فتشط في سيرها
(٢) الحاضر ساكن الحضر ، والبادى ساكن البادية

كل قبر من جانب القفر يبدو
وزمام الركاب من كل فج
تطلع الشمس حيث تطلع نضجاً
تلك حمراء في السماء وهذا
ليت شعري تعمداً وأصراً
كذب الأزهران^(١) ما الأمر إلا
يا حماما ترنمت مسعدات
ضاق من ثكلمها البكا فتغننت
الأناة الأناة كل أليف
هل رجعتن في الحياة لفهم
سقم من سلامة وعزاء
يحتنى شهدها على إبر النحل ويمشى لوردها في القتاد
وعلى نائم وسهران فيها أجل لا ينام بالمرصاد
لبد صاده وأظن النسر من سهمه هلى ميعاد
ساقة النعش بالرئيس رويداً
كل أعواد منبر وسرير
تستريح المطى يوماً وهذى
لا وراء الجياد زيدت جلالات
أسألتكم حقيقة الموت ماذا
إن في طيها إمام صفوف
لو تركتم لها الزمام لجاءت
انظروا هل ترون في الجمع (مصر) ^(١)
تاج أحرارها غلاماً وكهلاً

علم الحق أو منار المعاد
ومحط الرحال من كل وادى
وتنحى كنهج الحصا
أعوج النصل من مراس الجلال
أم أعانا جنابة الميلاد
قدره رائج بما شاء غادى
وبها فاقة إلى الإسعاد
رب ثكل سمعته من شاد
سابق الإلف أو ملاقى انفراد
إن فهم الأمور نصف السداد
من إهناء وفرقة من وداد
يحتنى شهدها على إبر النحل ويمشى لوردها في القتاد
وعلى نائم وسهران فيها أجل لا ينام بالمرصاد
لبد صاده وأظن النسر من سهمه هلى ميعاد
ساقة النعش بالرئيس رويداً
كل أعواد منبر وسرير
تستريح المطى يوماً وهذى
لا وراء الجياد زيدت جلالات
أسألتكم حقيقة الموت ماذا
إن في طيها إمام صفوف
لو تركتم لها الزمام لجاءت
انظروا هل ترون في الجمع (مصر) ^(١)
تاج أحرارها غلاماً وكهلاً

وسدوه التراب نضو سفار في سبيل الحقوق نضو سهاد
واركزوه إلى القيامة رحماً كان للحشد والندى والطراد
وأقروه في الصفائح عضباً لم يدين بالقرار في الأعماد

* * *

نازح الدار أقصر اليوم بين وانتهت محنة وكفت عوادي
وكفى الموت ما تخاف وترجو وشقى من أصادق وأعادي
من دنا أو نأى فان المنايا غاية القرب أو قصارى البعاد
سرم مع العمر حيث شئت تؤوبا وافقد العمر لا تؤب من رقاد
ذلك الحق لا الذى زعموه فى قديم من الحديث معاد
وجرى لفظه على ألسن النبا س ومعناه فى صدور الصعاد
يتخلى به القوى وإن كان كتحلى القتال باسم الجهاد

* * *

هل ترى كالتراب أحسن عدلاً وقياماً على حقوق العباد
نزل الأقوياء فيه على الضعفى وحل الملوك بالزهاد
صفحات نقية كقلوب الرسل مغسولة من الأحقاد
قم إن استطعت من سريرك وانظر سر ذاك اللواء فى الأجناد
هل تراهم وأنت موف عليهم غير بنيان ألفة واتحاد
أمة هيئت وقوم لخير الدهر أو شره على استعداد
مصر تبكى عليك فى كل خدر وتصوغ الرثاء فى كل نادر
لو تأملتها لراعت منها غرة البر فى سواد الحداد
منتهى ما به البلاد تعزى رجل مات فى سبيل البلاد
أمهات لا تحمل الشكل إلا للنجيب الجرى فى الأولاد
(كفرید) وأين ثانى فريد أى ثان لواحد الأحاد ؟
الرئيس الجواد فيما علينا وبلونا وابن الرئيس الجواد
أكلت ماله الحقوق وأبلى جسمه عائد من الهم عادى

لك في ذلك الضنى رقة الروح وخفق الفؤاد في العواد
علة لم تصل فراشك حتى وطئت في القلوب والأكباد
صادفت قرحة يلائمها الصبر وتأبى عليه غير الفساد
وعد الدهر أن يكون ضهاداً لك فيها فكان شر ضهاد
وإذا الروح لم تنفس عن الجسم (فبقراط) نافخ في رماد

تخليد ذكرى الفقيد

مستشفى محمد فريد للعمال

قرر الحزب الوطني في أواخر نوفمبر سنة ١٩١٩ إنشاء مستشفى للعمال باسم
« مستشفى محمد فريد ، تخليداً لذكرى الفقيد ، واختار محمد بك أحمد الشريف
(عضو مجلس الشيوخ فيما بعد) أميناً لصندوق اللجنة التي عهد إليها بجمع
الاكتتابات لهذا المشروع

وقد جمع المشروع نحو خمسة آلاف جنيه أودعت بنك مصر ، واستثمرت
اللجنة هذا المبلغ في شراء سندات دين موحد ، فتضاعف على مر السنين من
أرباحها ، ومن ثمن بيعها في وقت ارتفاع أسعارها ، حتى بلغ ١٠٤٣٨ جنيه
عشرة آلاف وأربعمائة وثمانية وثلاثين جنيهاً في سنة ١٩٣٧ ، ثم رأت اللجنة
أن هذا المبلغ لا يكفي لإنشاء المستشفى ، فقررت أن تساهم به في تأسيس
مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية بالعجوزة ، على أن يخصص قسم منه باسم
الفقيد يعالج فيه العمال مجاناً ، وتم الاتفاق بين اللجنة والجمعية في ٦ يونيو سنة
١٩٣٧ ، على أن تتسلم الجمعية هذا المبلغ مقابل تخصيص نصف الدور الأول من
المبنى الرابع الواقع فوق العيادة الخارجية ، والمواجه للنيل ، لجعله « مستشفى
ذكرى المرحوم محمد فريد ، وإقامة تمثال نصفي للفقيد في هذا القسم ، وتسلمت
الجمعية المبلغ في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٧ ، وصار الجناح المتفق عليه يسمى
باسم الفقيد

الفصل الخامس عشر

رثاء الزعيم

وحفلات التأبين

تجلى تقدير الأمة للزعيم الراحل فى المراثى التى نجادت بها قرائح الكتاب والشعراء والخطباء على صفحات الجرائد، أو الحفلات والمجتمعات، وقد صدرت هذه المراثى عن إخلاص صادق فى تقدير الفقيد، ومعرفة لفضله العظيم، لأن أحداً لم يكن يقصد من رثائه التقرب إلى أى فرد، أو ذى جاه، أو هيئة أو سلطة يبتغى النفع على يدها، فكانت المراثى فيه فيض الإخلاص والشعور العميق بتسكريم الوطنية والتضحية

حفلة جنيف

هى أول حفلة أقيمت لتأبينه، إذ اجتمع الوطنيون المصريون فى مدينة جنيف بفندق السلام يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩، وتعاقب الخطباء، فخطب فى الاجتماع كل من: الدكتور يحيى الدرديرى، والأستاذ على الشمسى (باشا) والأستاذ عوض البحر اوى (بك). والدكتور محمد توفيق، وعددوا مآثر الزعيم، ورد عليهم الأستاذ أحمد فريد بك شاكرأ بالنيابة عن أسرة الفقيد

حفلة الأربعين

التي أقامها الحزب الوطنى

وأقامت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى حفلة تأبين الفقيد يوم الأربعين لوفاته (الجمعة ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٩) بمدفن مصطفى كامل، فما وافت الساعة التاسعة صباحاً حتى امتلأ المدفن بالآلاف من الذين جاءوا من العاصمة والأقاليم لحضور الحفلة، وافتتحت بتلاوة آى الذكر الحكيم، ثم وقف الأستاذ محمد زكى على بك سكرتير الحزب الوطنى، وألقى كلمة شكر فيها الحاضرين على

حضورهم الحفلة ، وتلا خطاباً من الشيخ عبد العزيز جاويش يصف فيه الأيام
الآخيرة للفقيد

خطبة على فهمى كامل بك

ثم وقف على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى ، وألقى خطبة جاء فيها :
« أيها السادة : ما اجتمعنا فى هذه الساعة وفى هذا المكان إلا لنعرض تاريخ
رجل من رجالنا ، وزعيم من زعمائنا ، وبطل من أبطالنا ؛ هو المرحوم محمد
بك فريد زعيم الحزب الوطنى ورئيس الأمة المصرية ، مات رحمه الله تلك
الموتة التى عرفتموها ، بعيداً عن وطنه وأهله ، مات بعد أن حرم نسيم مصر
ثمانى سنوات كاملات ، حباً فى تحرير النيل وواديه وعملاً لتحقيق أمانى أمته
وأمانيه ، مات غير آسف على فراق أهل أو بنين ، أو أية نعمة من نعم الحياة ،
مات فى ميدان الجهاد مرتاحاً مسروراً ، لأنه أدى واجب الوطن فوق ما يجب ،
وقد سمع صوت أمته ينبعث عالياً من وادى النيل فيهن دويه العالمين القديمين
والجديد ، لفظ آخر نفس من أنفاس الحياة داعياً لأمة العزيزة لديه بالتوفيق
لنيل الحرية والاستقلال

« لقد مات فريد يا مصطفى ! مات خليفتك الذى أقسم أن لو انتقل فؤاده
من الشمال إلى اليمن ، أو تحولت الأهرام عن مكانها الممكن ما تغير له اعتقاد
أو تبدل مبدأ ، فبر بقسمه ، وكان من المخلصين

« مات بعد أن ترك خلفه آلاف الآلاف من ذوى العزائم الماضية ، والهمم
الكبيرة ، هؤلاء الذين تنبأت يا مصطفى ببعثهم قبيل موتك ، فكان تنبؤك
اليوم حقيقة لامراء فيها ، مات ليلحق بك ، وليسكن معك جنة الأبرار المتقين
« وهب فريد قوته وماله وعمره لخدمة أشرف مبدأ فى الوجود مبدأ لإنهاض
الأمة واسترداد مجد الوطن ، فهل نحن على ذربه سائرون ؟ أجل ! لقد اتفقنا
جميعاً بمجد وهمة وعزيمة أرسخ من الجبال الشم على أن نكون قلباً واحداً
فى القول ويدا واحدة فى العمل ،

خطبة مندوب غبطة البطريك

ثم وقف الأب حنا أحد أعضاء الوفد القبطي الذي اشترك في الاحتفال وقال :

« أفصح كلمتي « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وبمخاطبتكم « السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » ، فرد القوم التحية ، ثم قال : إنه دخل مكان الاحتفال بذكرى الأربعين مرتين وهو باك وكانت المرة الأولى يوم وفاة الرئيس الأكبر مصطفى الذي عرفه قبل أن يكون قسيساً ، وجالسه مراراً ، وحادثه تكرر أ فوجد فيه كل صفات الرجولة ، وأما المرة الثانية فهي موقفه لرثاء البطل فريد الذي ترك مناصب عالية غير آسف عليها خدمة لمصر ، ثم قال : « أبكى الذي كان بالحق فريداً ،

وسرد الأب الجليل حادثة وقعت للسيد المسيح عليه السلام ، يوم تألب الرومان عليه وعلى قومه الذين كانوا يبكون من أجله ، فقال لهم : « لا تبكوا على بل ابكوا على أنفسكم ،

وذكر الأب الجهاد الوطني السلمي المشروع ، وتكلم بإسهاب عن الاتحاد وحث القوم على التضامن في سبيل العمل بإخلاص ، لتحقيق الآمال ، ودعا الله سبحانه وتعالى أن يديم الاتحاد ، وأن ينجح المقاصد ، فأمن الحاضرون وقبل أن يترك مكانه ذكر أن غبطة البطريك كان يود من صميم قواده الحضور بنفسه للاشتراك في الاحتفال ، ولكن شيخوخته وضعف صحته منعتاه ، فأناوب عنه الوفد المشار إليه

قصيدة حافظ إبراهيم

ووقف في ختام الحفلة شاعر النيل حافظ إبراهيم وألقى بصوته الجمهورى قصيدته العصماء في رثاء الفقيد ، قال :

من ليوم نحن فيه من لعد ؟ مات ذو العزمة والرأى الأسد
حل (بالجمعة) حزن وأسى ومشى الوجد إلى (يوم الأحد)^(١)

(١) كنى بيوم الجمعة والأحد عن المسلمين والمسيحيين

وبدا شعري على قرطاسه
أيها النيل لقد جلّ الأسى
واذبلي يا زهرة الروض ولا
والزم النّوح أيا طير ولا
فلقد ولي (فريد) وانطوى
لوعة سالت على دمع جمـد
كن مداداً لي إذا الدمع نفد
تبسمي للطلّ فالعيش نكد
تبتهج بالشدو فالشدو حدّد^(١)
ركن مصر وفتاها والسند

* * *

خالدة الآثار لا تخش البلى
زرت (برلين) فنادى سميتها
واختفت شمسك فيها وكذا
يا غريب الدار والقبر ويا
وحساما فلّ حديه الردى
قل (لصب النيل^(٢)) إن لاقيته
إن مصرأ لا تنى عن قصدها
جنت عنها أحمل البشرى إلى
فاسترح واهناً ونم في غبطة
ليس يبلى من له ذكره خلد
نزلت شمس الضحى برج الأسد
تختفى في الغرب أقمار الأبد
سلوة النيل إذا ما الخطب جد
وشهاباً ضاء وهناً ونمـد
في جوار الدائم الفرد الصمد
رغم ما تلقى وإن طال الأمد
(أول البانين^(٣)) في هذا البلد
قد بذرت الحب والشعب حصد

* * *

آثر النيل على أمواله
يطلب الخير لمصر وهو في
ضارب في الأرض يبغي مأرباً
لم يعبه أن تجنى دهره
يستجهم العزم حتى إن بدت
فهو لا يثنى عنانا عن مـنى
وقواه وهواه والولد
شقوة أحلى من العيش الرغد
كلما قاربه عنه ابتعد
رب جدّ حاد عن مجراه جدّ^(٤)
فرصة شدة إليها وصمد
وهو هجيراه (من جدّ وجد)

(١) الحدد: الحرام الذى لا يحل أن يرتكب

(٢) و (٣) يريد مصطفي كامل

(٤) الجد (بالكسر) الاجتهاد ، وبالفتح الحظ ، والمعنى : رب اجتهاد أخطأه الحظ

فأياديه إذا ما أنكرت إنما تشكرها عين الجسد

* * *

فقدت مصر (فريداً) وهى فى	موطن يعوزها فيه الممدد
فقدت مصر (فريداً) وهى فى	لهوة الميدان والموت رصد
فقدت منه خبيراً حوَّلاً	وهى والأيام فى أخذ ورد (١)
لم يكدر يمتعها الدهر به	فى ربوع النيل حياً لم يكدر
ليته عاش قليلاً فترى	شعب مصر عينه كيف اتحد
ونج مصر بل فويحاً للثرى	إنه أبلغ حزناً وأشد
كم تمنى وتمنى أهله	لو يوارى فيه ذياك الجسد

* * *

لطف نفسى هل (بيرلين) امرؤ فوق ذاك القبر صلى وسجد
هل بكت عين فروت ترابه هل على أحجاره خط أحد
ها هنا قبر شهيد فى هوى أمة أيقظها ثم رقدت
ثم اعتذرت لجنة الاحتفال عن عدم إلقاء المراثى الأخرى، اكتفاء
بنشرها، وذلك لضيق الوقت، وحلول موعد أداء فريضة الجمعة، وختمت
الحفلة بتلاوة ما تيسر من القرآن

حفلة لجنة الوفد

وأقامت لجنة الوفد المركزية حفلة تأبين للفقيد، اعترافاً بفضله على
الحركة الوطنية، أعدت لها سرادقاً أمام دار حمد باشا الباسل، وذلك فى صبيحة
يوم الجمعة ٢ يناير سنة ١٩٢٠

(١) الحول : الحبير الحاذق بتحويل الأمور

خطبة مرقس بك حنا (باشا)

وألقي الأستاذ مرقس بك حنا (باشا) خطبة جاء فيها :
« أيها السادة : أفتتح هذه الحلقة باسم الله جلّ جلاله ، وباسم الوطن المفدى ،
أفتتحها وقد اجتمعنا اليوم لنحيي ذكرى راحل كريم ، ومصرى عظيم ،
لا تغيب ذكراه في الواقع ، ولا تغيب أعماله الجليلة عن واحد منا ، واشتهر
الرجل بهلايته في الوطنية ، وبتفانيه في محبة بلاده وتضحيته كل ما يملك من
وقت ومال ، بل وصحة ، من أجل خدمتها وإعلاء شأنها ، تتجلى هذه الصفات
كلها في جميع أدوار حياة المرحوم فريد بك ، بلا استثناء ولا انقطاع ، فقد
عرفته موظفاً ، عرفته محامياً ، وعرفته سياسياً ، وفي كل هذه الأدوار لم تفارقه
عن يمينه مرة ، ولم تخنّه شجاعته لحظة ، رغم الاضطهاد الذي عاناه ، والضيق الذي
كابه لا شيء سوى إخلاصه وتفانيه في محبة وطنه وبلاده ،

ثم تسكلم عن وطنيته حين كان وكيلاً للنيابة ، واستقالته من منصبه بسبب
قضية التلغرافات ، واشتغاله بالمحاماة ، ثم قال :

« لئن دافع في بدء هذه الحياة الجديدة عن طالب حق فردى أحياناً ، فقد
دأب على الدفاع عن القضية المصرية العظمى ، بغير ملل ولا كلال ، نعم شعر
فريد بك في دور المحاماة بجلال العمل العظيم الذي أقدم عليه ، وجمال الميدان
الذي اختاره لنفسه ، فأحست نفسه الكبيرة بفرق عظيم بين القيود العديدة
التي تحيط بالرجل في خدمة الحكومة ، خصوصاً إذا كانت خاضعة للأجنبي ،
وبين جمال الحرية وجلالها ، في ذلك الوسط الجديد السامي ، فوقف نفسه
للحال على الدفاع عن أسى قضية في الوجود لمصر والمصريين ، وضحي من
ذلك الحين شخصه وحياته لإنقاذ بلاده من ربة الحكم الأجنبي ، والخذ
بيدها إلى حيث الحرية والكرامة والشرف — إلى الاستقلال التام ، ولم يثنه
عن ذلك النفي ولا المرض ، ولا بذل المال ، بل بقي رئيساً للحزب الوطني
يجاهد في سبيل إعلاء شأنه ووطنه إلى آخر لحظة من حياته ، حتى على
سرير الموت

« تلك هي صورة مصغرة لحياة المرحوم فريد بك ، وتلك هي القضية المقدسة التي خصص نفسه من أجلها ، وبقي مدافعاً عنها إلى يوم رحيله ، لا يثنيه عن عزمه ضيق ولا اضطهاد ، ولا يلويه عن السير فيها بإخلاصه المعبود حبس ولا إبعاد ، كان قلبه يفيض إخلاصاً وصدقاً ، وهمة وعزماً ، وشجاعة وثباتاً لأحده ولا نهاية ،

إلى أن قال في ختام الخطبة :

« إنني أتهز هذه الفرصة لأرجو الأمة المصرية الكريمة ، وكل فرد من أفرادها ، أن يعضد تلك الفكرة السامية التي نادى بها الحزب الوطني تخليداً لذكرى فقيدنا الذي نحتفل اليوم بذكراه ، وهي إقامة « مستشفى للعمال » باسمه فإن العمل في ذاته جميل ، جدير بالعناية ، وفيه فكرة أسمى ، وهي الاعتراف بجميل المجاهدين

« إنما الأبطال أيها السادة ليسوا أبطال الحرب والميدان ، بل الأبطال أبطال الجهاد والسلام ، وعلى رأسهم أولئك الذين يضحون أيامهم ، ويقضون عمرهم ويعانون الصعوبات على أنواعها ، والمتاعب على أشكالها ، من أجل سعادة مواطنيهم ، وجميل مستقبل بلادهم ، وقد كان فريد واحداً من أولئك الأبطال ، كما كان من قبله مصطفى كامل ، وهو خير من نخلد ذكراه ونتمدح بحياته وأعماله » والله أسأل أن يكثر بيننا من أمثاله ، وأن يكال مساعينا ، وأعمال الوفد المصري والمجاهدين ، والمصريين عامة بالنجاح والفلاح ، ويصبح المستقبل الذي كان يعنيه قاسم بك أمين حاضراً ، وتصبح آمالنا حقيقة ثابتة ، تتجلى أمام أعيننا في القريب العاجل إن شاء الله »

قصيدة خليل مطران

ووقف شاعر القطرين خليل مطران وألقى قصيدته الفريدة في رثاء الفقيد ، قال :

أفريد لا تبعد على الأدهار أنت الشهيد الخالد التذكار

بالأهل بالدم بالرفاهة بالغنى
حررت نفسك دائب المسعى إلى
مسترسلا والدهر في إقباله
ثبتاً إذا ما الراسخون تقلقلوا
فبرت بالعهد الذى عاهدته
ما كان ذاك العمر إلا قسرة
ومن المنى ما ليس يوفى حقه

فريد ومصطفى :

إني لأذكر مصطفى ورفيقه
متوخياً إعتاق مهر كلاهما
وكلاهما يسعى الغداة مذلاً
وكان مصر حيال كل مخاطر
في قلبها حب الحياة طليقة
وضميرها أنا فأنا يجتلى
عرفاً حقيقتها وبثا بثا
لم يلبثا متآزرين بنية
حتى إذا ما أيقظا إيمانها
أبدت أساها يوم فارق مصطفى

فريد رئيساً للحزب الوطنى :

ذهب الرئيس فنيط عبء مقامه
أفريد هذا الشأو قد أدركته
فتقاض أضعاف الذى قدمته
إن تلتبس جاها أصب ما تشتهى
والشرق يقبل قد علت من الأولى
بالأنزه الأوفى من الأنصار
وسبقت من جارك في المضمار
واستسق صوب العارض المدرار
أورفة فاظفر بالاستيزار
يتحملون غرائب الأعذار

الشعب شبه البحر لاتأمن له
فغداً ويا حذراً لمثلك من غد
يسلو الألى عبدوك أمس وربما
فتبيت صفر يد وكنت مليتها
لكن أبيت العرض إلا سالماً
لم تعتقد إلا الولاء وقد أبى
وسموت عن أن يستميلك خادع
فظلمت مبدوك القويم كعهده
ترداد صدق عزيمة بمراسته
ما إن تبافى ساهراً مترصداً
يجنى عليك لغير ذنب باغياً
من كان جار السوء يوماً جاره
فريد في السجن :

قل للرئيس إذا مررت بسجنه
وافيته طوعاً ورأيتك ثابت
إن يجربوك فإن فكرك رافع
كم تحجب الظلمات طوداً شامخاً
إنا لنسمع من سكوتك حكمة
وإذا النفوس تجردت لمرامها
حاشاك أن تأسى وهل تأسى على
الأنبياء انتابهم زمن به
لجأوا إلى الخلوات واحتبسوا بها
مستجمعين مروضين قلوبهم
ومن الغيابات التي أمسوا بها
سل موحشا في طور سيناء سامعاً
سل طيف جالجلة يكاد من الطوي

إن السجون معاهد الأحرار
إن اعتقالك مطلق الأفكار
نوراً تضاء به سبيل السارى
فلوح فوق ذراه ضوء منار
ونرى هدى في وجهك المتوارى
غنيت عن الأسماع والأبصار
علم بأن التمس بعد سرار
لزموا التفرد عن رضا وخيار
شظفى المعاش لابسى الأطار
لقيام دعوتهم على الأخطار
بعثوا الهدى كالشمس فى الإزهار
كلم المهيم فى اصطعاق النار
يسمو به راق من الأنوار

في الغار عن صرعاته في الغار
للنفس حررها بالاستئثار
من أن تمحصهم يد المقدار

سل خالياً بجرأ يلبي ربه
بالعزلة اكتملوا ورب مروض
لا شيء أبلغ بالدعاة إلى المنى
فريد في طريق النقي :

ما فوق غلّ الجيد والإحصار
أعلى وأعلى صفقة للشارى
شرف إلى سجن بغير جدار
إلا ليدركه القضاء الجارى
إحدى المدائن سیرت بينخار
دامى الفؤاد وشيك الاستعبار
والزاحفات أمينة الأجار
ما فيه من غصص ومن أكار
لشفاء مسخبة به وأوار
أعطافها بالأزرق الزخار
أنس الحى وجماله السحار
من طيب تلك الجنة المعطار
لغة الأنيس إلى لغى الأطيّار
سيهم في الدنيا بغير قرار
في قومه ويزور كل مزار
بسكينة للكوكب السيار
أنضته في الرحلات والأسفار
إلا شكاة المحرب الكرار
في العالمين ، الفوز للصبار
عزا ويسترها بستر وقار
أن يحنحوا وجلاً إلى الإقصار

لم يكفه ما كان حتى جاءه
النقى بعد السجن : تلك عقوبة
يسمو بها السجن القريب جداره
لا يترك الجارى عليه حكمه
أى السفائن تستقل كأنها
ينأى بها عن أهله ورفاقه
ينبو ذرا البلد الأمين بمثله
متلفتم أحين الوداع وفي الحشى
متشبعاً متروياً مما يرى
يرنو إلى صفر الشواطيء منطقت
ويذوب قبل البين من شوق إلى
يستاف ما تأتى الصبا بفضوله
وبسمعه لحن المواطن جامعا
لحنى عليه مشرداً قبل الردى
من أجل مصر يؤم كل ميمم
لا يوم يسكن فيه من وثب ، ومن
في غربة ، موصولة آلامها
تنتابه الصدمات لا يشكو لها
ثقة بأن الفوز ليس لجازع
وتعضه الفاقات لا يلوى بها
حرصاً على المتطولين بفضلهم

فريد في مرضه :

ما كان هذا الحد حد عذابه
صال الشقاء على فريد صولة
قصرت لياليه على مجهوده
ما بال ذاك الوجه بعد تورّد
ما بال ذاك الجسم بات من الضنى
ما بال ذاك العزم بعد مضائه
ما بال ذاك القلب بعد خفوقه
أمسى يعالج سكرة في نزع
ولو استطاع لما أضاع دقيقة
وفيّ بما أعطاه حق بلاده
أمكانه هذا أتلك حليبه
أكذاك يختم في الشقاء حياته
ماذا تفي من حقه بعد الذى
إن الذى يبلوه شارى قومه
عظة وفاته :

مات الرئيس فراع مصر وأهلها
مات العصامى العظامى الذى
مات الذى مارى سواه فى الهوى
ذاك النعى وذاع فى الامصار
ما كان بالعاتى ولا الجبار
يوم الحفاظ وعاش غير مزارى
تحية الختام :

أفريد هذا ما يهينه الفدى
نم إن مصرا عنك راضية وفز
أوشكت أجزع فاتتهيت بأنى
لعشيرة فديتها وديار
من شكرها بمشوبة الاخيار
آنست فيك مشيئة للبارى

خطبة أمين بك الرافعي

ووقف المرحوم أمين بك الرافعي وألقى الخطبة الآتية:

« إن الحياة وما نصصادفه فيها من متاعب وأحزان ، ومصائب وإرهاق ، وضنك وإبعاد ، ليست إلا ميدانا من ميادين القتال ، فمن استطاع الثبات فيها ولم يتقهقر أمام نارها الحارة ، كان بطلا من أبطالها ، وكثيرا ما يكون أبطال هذا الميدان السلي أ كثر شجاعة من أبطال الحروب ، لأن الآلام التي يتحملونها في خلال جهادهم الفكري أشد وقعا من آلام المعارك الحربية ، وبينما المحارب يملك سلاحا كسلاح خصمه للدفاع عن نفسه ، لا يرى المجاهد السلي إلا أعزل من كل شيء ، سوى قلبه ، الذي يقاوم به جميع أعدائه ، وعزيمته ، التي يذلل بها كل العقبات التي تعترض سبيله ، وقد قال أحد حكماء الرومان : « لا يوجد في العالم من هو أكبر نفسا من ذلك الذي يعرف كيف يحتمل الآلام ويواجه المكاره بشجاعة ، غير معتمد على قوة سوى قوة إرادته ، »

« وإن كانت مصر قد حزنّت لفقد فريد ، فما ذلك إلا لأنها فقدت بطلا عظيما من أبطال هذا الميدان ، ونفسا كبيرة من هذه النفوس التي يبخل الدهر بكثير من أمثالها

« مات فريد ، لأن الأبطال يموتون ، ولكن أعمالهم تبقى بعدهم »

« مات فريد ، لأن أمثاله من عظماء الرجال لا بد أن يموتوا ، وفاقا لسنن العالم الذي نعيش فيه ، ولكن الله يأبى أن تموت معه مبادئه ، لأن المبادئ القويمة تحيا بعد موت أصحابها ، مات فريد ، ولكن تعاليمه لم تمت ، بل هي منقوشة في صدر كل مصري ينادي الآن بأنه لا يرضى بغير الاستقلال بديلا ، فنحن نبكي الرجل الذي رحل عنا بجسمه ، ولكننا نهتف للوطني الذي علمنا أن الحياة الحقيقية لا يعيشها الإنسان بين الملذات والسرور ، ولا بالثروة والجاه ، ولا بالشهرة والألقاب ، ولا بالسيطرة والسلطان ، وإنما هي التي يقوم فيها بأكثر الأعمال فائدة لبلاده ، وبأقدس الواجبات لوطنه والانسانية ، نهتف

للوطنى الذى ترك لأمتـه ذكرى حياة شريفة كلها آيات بينات ، وما هذه
الذكرى إلا تراث جليل لنا وللأجيال الآتية بعدنا
« ولو شئت أن أقرأ صفحات هذه الحياة لطلالى الوقوف ، دون أن
أتمكن من سرد ما فيها ، وإنما أردت بموقفى اليوم أن أؤدى بعض واجبي نحو
الفقيد ، وأن أستخلص من حياته السياسية ما نستضيء به كلها أعوزنا النور الذى
يهدينا سواء السبيل ،
ثم ذكر مناقب الفقيد ، والعقبات التى كان يقاومها بقوة العقيدة والثبات ،
ثم قال :

« كان الفقيد يبتسم لهذه العقبات ولا يعبأ بتلك الاضطهادات ، لأنه كان
يعتقد كما يعتقد الفلاسفة ، أن العقبات لا تقف فى سبيل الإرادة ، فإن هذه
الإرادة الصادقة تسحق العقبات ، وتزداد قوة بسحقها ، وما مثلها إلا كمثل النار
التي يلقى فوقها بعض الأشياء بقصد إطفائها ، فتلتهم هذه الأشياء ، وبفضل
ذلك الاتهام تزداد اشتعالا

« أما صحيفة الفقيد فى منفاه ، فقد سطرت فيها كلمة « التضحية » بأحرف
من نور ، وفى خلال هذا العهد بلغت نفسه مكانة يغبطه عليها كبار أبطال العالم
فى التاريخ ، قديمه وحديثه ، فقد صبر على الآلام طويلا ، وأنكر ذاته ، ولم
يفكر فى راحته ولا فى صحته ، ولا فى حياته ، وتحمل جميع المتاعب على اختلاف
أنواعها ، دون أن يشكو ، بل كان يستعذب الألم فى سبيل الوطن

« وإن نظرة واحدة إلى صورته الأخيرة وما يشاهد من الفرق الهائل
بينها وبين صورته قبل منفاه ، لتغنى عن كل ما يقوله الخطباء ويكتبه الكتاب
« كان الفقيد يستعذب الألم ، لاعتقاده أن الإنسان لا يكفيه أن يقوم بواجبه
الوطنى ، بل يجب عليه أن يثبت أنه جدير بهذا الواجب ، وهذا الإثبات لا يكون
إلا بتحمل الآلام بغير مضاء ، كان يستعذب الألم ، حتى إذا رآه إخوانه
على هذه الصورة لا يفكرون فى الشكوى ، بل ينسون أنهم يتألمون ، كان
يستعذب الألم ، لأنه ما كان يملك لنفسه حياة ولا موتا ، وإنما الذى يملكه

هو أن يقف مجهوداته على خدمة ، وأن يتألم عسى أن يكون في ألمه باسم لجراح الوطن ، وتخفيف لمصائب مواطنيه

« كان يستعذب الألم ، لاعتقاده أن الآلام تنير للقلوب طريق الحقيقة التي تغيب عن الإنسان إذا كان سعيداً ولم يعرف كيف يتألم

« كان يستعذب الألم ، لاعتقاده أن الآلام تتسلط على النفوس فتجعلها كبيرة ، ولأن في النفوس مكاناً رفيعاً ترقد فيه الحياة ، والألم وحده هو الذي يستطيع أن يبلغ هذا المكان

« فهنئنا لهذه النفس الكبيرة ، والروح الطاهرة ، ومجداً وفخاراً لذلك القلب الذي لم ينبض إلا باسم الوطن وحرية

« وإذا كانت مصر لم تسمح لها الظروف بتمجيد بطاها في حياته ، فإنها الآن تمجد أعماله ومبادئه ، وسيأتي يوم قريب يكون فيه التمجيد أعظم شأنًا ، عندما تنقل جثة الفقيد إلى مصر ، وتدخلها بعد دخول الحرية ، ويومئذ ترفرف روحه فوق الرموس ، فرحة بتحقيق آمالها ، أما الآن فإنها تتوسل بكلمة منفي فرنسا ، فيسكتور هيجو ، التي قال فيها : « لقد قطعت عهداً على نفسي وأمام ضميري بأن أشارك الحرية في منقأها إلى النهاية ، فإذا عادت عدت معها ،

« فلنجدد اليوم عهداً على أنفسنا أمام الله وأمام ضمائرنا بأن نحفظ بمبادئنا ، ونستمر في جهادنا السلمي المشروع ، حتى ترد لنا حريتنا المقدسة ، وأوفوا بالعهد إن العهد كان مستولاً ،

بقية الخطباء

وخطب بعده من الشعراء والخطباء : الشيخ إبراهيم سليمان ، أحد علماء المعهد الإسكندري ، وقد ألقى قصيدة ، القمص مرقص سرجيوس ، فرج أفندي جرجس مندوب بطريك الأقباط ، الدكتور منصور فهمي بك ، على المنزلاوي بك ، أحمد بك الشيخ ، الشاعر أحمد نسيم (وقد نشرنا قصيدته في (٣١ — محمد فريد)

غير هذا المكان) ، الشيخ على سرور الزنكلوني ، ثم ختمت الحفلة بقراءة ما تيسر من القرآن

حفلة السيدات

وأقامت السيدات المصريات حفلة تأبين يوم الجمعة ١١ يونيه سنة ١٩٢٠ (بعد نقل رفاة إلى مصر) ، فأعدت سرادقا في ساحة ضريح الفقيد ، بالسيدة نفيسة ، اجتمعت فيه فضليات السيدات والآنسات ، وبدأت الحفلة بتلاوة آى الذكر الحكيم ، ثم ألقت السيدة أمينة هانم نمازى خطبة مستفيضة ، وصفت فيها شعور المصرية نحو فقيد مصر العظيم ، وعددت مناقبه وألمت بفضلته في بعث النهضة الوطنية، وتلتها السيدة حرم الدكتور عثمان لبيب عبده ، فحرم المرحوم اسماعيل بك عاصم ، فالسيدة حصلب ، فكريمة المرحوم محمد رياض بك ، فالسيدة لبينة هاشم ، فالدكتورة عيوشه هانم ، فكريمة المرحوم محمد عز العرب بك ، وألقت كل منهن خطبة في تقدير أعمال الفقيد ، ووافى مكان الاحتفال تلميذات مدرستي « الثبات » و « العناية » ، وألقت إحداهن ، الأنسة ثريا ، كلمة بليغة مؤثرة عن الفقيد ، ثم أنشدت التلميذات نشيدا بليغا محزنا ، وانتهى الاحتفال بكلمة شكر ألقتها السيدة أمينة هانم نمازى ، وختمت بتلاوة القرآن ، وزار المحتفلات الضريح مترحات ، ونثرن عليه طاقات الزهر والرياحين

حفلات أخرى

هذا وقد تعددت حفلات التأبين في مختلف أحياء القاهرة ، وفي الإسكندرية والأقاليم

بعض المراثى في الفقيد

ننشر هنا بعض ما يسعه المقام من مراثى الشعراء ، حين نعى الفقيد ، أو حين مجىء رفاة إلى مصر

قصيدة الأمير شكيب أرسلان

قد عشتَ فذّاً في الرجال فريداً فقضيتَ فذّاً في البلاد فريداً
جاهدتَ عمرَك ثم مت مغرّباً فغدوت من كل الجهات شهيدا
كانت حياتك حفظ مصر لأهلها ما غير ذلك مطلباً منشودا
جاهدت نصف العمر في أرجائها علماً ونصفاً في الغروب شريداً
لله وفيت الأمانة حقها وبذلت فيها طارفاً وتليداً
وأذبت في حسراتها كبداً (١) بها أوديت تحرق من ذويك كبودا
لم تدخر في حب مصر وأهلها وسعياً ولا جهداً هناك جهيدا
ما عزّ عندك أن تركت لأجلها وطناً وقصراً كالسدير مشيدا
ولذا نذاً ونفائساً أورثتها عنها صرفت وعيلاً ووليدا
غادرته طفلاً وطال بك النوى فحرمت منظره وصار رشيدا
لخلاص مصر قد تركت ما ثراً بيضاً سهرت لها ليالى سودا
كنت المقيم والعميد (٢) بحبها فلذا لفتيتها غدوت عميدا
كم خطأوك وعاندوك وكل من يفري فريك لم يزل محسودا
حتى تمخضت السنون حقائقاً خرّوا لديها ركعاً وسجودا
عليوا بأنك لم تكن متهوراً بل كنت تنظر من نظرت بعيدا
عمدوا لرأيك فانقلبت وتلك من نعم الإله مؤيداً تأييدا
لم تحتضر إلا ومصر كلها لنظير صنعك تستحث وفودا
فلشد ما قرت عيونك عندما حف الجميع لواءك الملقودا
فانظر إلى مصر العزيزة بعضها مثل البريم (٣) ببعضها مشدودا
مهما استعز الغالبون بجندهم فالحق أعظم قوة وجندودا

(١) إشارة إلى أنه توفي رحمة الله بمرض الكبد

(٢) العميد بحبها : أى الذى أضناه الحب

(٣) البريم : الحبل البروم

قد أقبل الزمن الذى أبناؤه
نم يافريد على يقينك إنه
لا بد من فرج قريب عنده
ويدشرونك بالخلاص إلى الثرى
يبقى مع الأهرام ذكرك ثابتاً
وهناك تنقلب المدامع قرة
لا يحملون سلاسل وقيوداً
يوم تأذن بالخلاص عتيداً
مصر تقيم شخصك الملاحوداً
أن قم وشاهد يومك الموعوداً
ويظل قبرك مثلاً مشهوداً
ويعود مآتمك المفجّع عيداً

قصيدة الشاعر أحمد محرم

أترى الكسنانة كيف تعبت بالدم
أدنى المراتب فى الصباة عندها
ترجى تحيتها فيكذب دونها
ضل امرؤ قتلته (مصر) فلم يصن
معشوقة يجرى مع الدم حبها
بعثته (مصر) مجاهداً ورمته به
خاض الغمار يهد كل كتيبة
متجرداً لله . يطلب حقه
فاذا القياصر بالآرائك تتقى
كل به فزع وكل جازع
ألى أن قال :

ياسيد الشهداء بعد رفيقه
ليس الذى بدأ الجهاد فلم يمب
والناس فى شرف الحياة وعزها
وأجل ما رزق الرجال همامة
تتجشم الصعب الخوف وعندها
مأوى الممالك والشعوب ومالها
أرضيت ربك فى جهادك فاغتم
إلا كبادىء حجة لم تختم
ضدان من ماض وآخر محجم
تنفى غرام المطلب المتهمجم
أن المنية مركب المتجشم
وصفوك ظلياً بالغريب المعدم

لك من يقينك ثروة إن قدرت
إيمان ذى الإيمان أعظم ثروة
ضج النعاة فضج كل موحد
ثم قال :

يا مصر حسبك ما رضيت من الأذى
إن التى رمت الممالك باعدت
الأرض تركض بالشعوب حثيثة
إن كان قيدك لم يحل فإنه
سيرى فما بك غير تلك وما بنا
وبرئت من ماضيك إن لم تنقضى
بين المضاجع والشعوب النوم
فامشى على آثارها وترسى
خلق المريب وشيمة المتوهم
إلا مراقبة العدى واللوم

يانازحاً لم نقض حق بلائه
وانقض همومك عن فؤادك إنا
إن المناكب والنفوس بأسرها
ماذا حفظت لأهلها من حرمة
حيثك (مصر) على البعاد فيها
جاوزت حسن الصنع فى خدامها
كذب المضلل إن ينالك سعيه
أقسمت مالك فى جهادك مشبه
مازلت تسرف فى المغارم دائماً
أى القواضب بعد ما قطع الظبا
رددت صوتى فى الرثاء وإنما
حيثك فى الملا العلى وأزلفت
أسنى لأوبة راحل لم تقضها
الله جارك فاغتبط وتنعم
نلقى الهموم بكل أغلب أضخم
لفداء (مصر) من المهم المؤلم
وقضيت من حق عليك محتم
ودعت مسلة عليك فسلم
وكفيت سوء الذكر من لم يخدم
إلا إذا نال السماء بسلم
والحر مؤتمن وإن لم يقسم
حتى جعلت النفس آخر مغرم
ولوى الأسنة فى الوغى لم يثلم
رددت من صوت الكنانة فى فمى
حور الجنان إليك شعر (محرم)
عدة المنى وتحية لم تنظم

قصيدة النائب المحترم

الأستاذ محمد محمود جلال

يا شهيداً قضى عليه الوفاء روع النيل فيك هذا القضاء
ماد بالناس قطر رمسيس لما داهمتنا بنعيك الأنباء

* * *

عشت فينا الرئيس لكن بسعى حاطه الدهر منك ذاك الإباء
ذدت في الحق مرّ دنياك حتى ما ثناك التراث والأبناء
وقضيت الحياة في خير ذكر فتعنى كموتك الأحياء

* * *

قلت للناس يوم لاموك كيفوا ليس طول المدى يسود العما
مزق الحق ستر كيد الليالي فتجلى الهدى وزال الغشاء
يامثال الثبات في كل خطب مجلى لهم يوم يطغى البلاء
قومك اليوم للنصيحة عطشى قولك الفصل، ضلت النصحاء
هاك قلبي وتلك منى دموع إن يغضها الأسى تسح الدماء
في حمى الله يوم مت شهيداً يازعيم الهدى فحق البكاء

قصيدة الأستاذ عباس محمود العقاد

أطلقت وجداني ومثلك يطلق فالنفس تالم والجوانح تخفق
وأعدت من جدث الوجوم بوادى ولما يعيد أشد مما بزهرق
مرت بي الأيام أنكر كلها يبدى الخيال وما يعيد المنطق
أجفوا الكلام، وقد يغوث مكتو ناج ويسكت في اللظى من يخفق
دنيا نزاولها ونحن كائنات من غير طبيعتها نصاغ ونخلق
محجوبة المرى فما لشروها تعتاد حاسرة الوجوه وتبثق
تمشى على الأبدى من أشواكها وتناجها الأبدى عنا مغلق
وكأنما الدنيا سراب سرمد لا يرتوى منه، ولكن يغرق

سلواك فيها حين يخفق عامل
أفريد لا يلهم بسيرتك الردى
ما كان ذاك العمر إلا وقعة
والناصرين الحق جيش واحد
الأنبياء الصالحون جنوده
لا يئسناك أن قضيت فإنه
ما زال مطرداً فقبلك فيلق
خبر الجوانب أن تكون بجانب
أسرى المطامع ما تزال صفوفهم
جاهدت في الدنيا جهاد مثابر
تلقى على النعماء نظرة ساخر
كم غيرت منك السنون وبدلت
مامن هوى إلا نسيت ولا أذى
سجنٌ ومجعدة وبُعْدُ أحبة
صابرتها زماً كأن جزاءها
صبر الهداة المرسلين وعفة

ترجوه ، إن صداه قد لا يخفق
أبدأ ولا يبرح سلاحك بمشق
الدهر حومة حربها لا الخندق
متجمعٌ في مدّة متفرق
والحق بيرقه ونعم البيرق
جيش يموت غزاته لا يمحى
شرعوا لهاذمه (١) وبعذك فيلق
أصداده أسرى وإن لم يوثقوا
تعدو إلى الغرض القريب وتُعنق (٢)
لا يبتغي أجراً ولا هو يفرق (٣)
ويطير من فرح بها من ترمق
ووفاء نفسك ثابت لا يقلق
إلا لقيت ، وما الختام محقق
ووداع آمال وسقم موبق
عن كل رزء حلّ تاج مشرق
بين الملائكة الكرام تحلق

أسنى عليك وقد تقسّمتك الضنى
في عالم يسع المدائن والقرى
وغدوت كالشبح المردد كلما
مثلت لعيني صورتاك فرابنى
أكذا تحور النفس في أجسادها
في هذه سميت الحياة ، وهذه

والشوق والألم الملمح المصعق
فاذا طلبت الحق فهو المأزق
دجت الحوادث يستثار فيطرق
نظري ولكن الفجائع تصدق
أكذا يحول الرونق المتأنق ؟
فيها الحياة بقية تتعلق

(١) اللهازم : السيوف القاطعة

(٢) العنق : ضرب من السير السريع

(٣) يخاف

وهنا الطماح المشرتب ، وها هنا
شكلا ن ما اختلاف اختلافهما على
حالت مجالى البشر وانطفأ السنا
فى خمسة الأعوام بدل كله
وتسائل الأحباب كيف ترونه ؟
وأنى النعى فقال كل مروّع
ما مات قبلك يا فريد مجاهد

سأمّ على رغم التجلد محرق
بعد الوشيح مغرب ومشرق
فى وجهك الضاحى وغاض الروق
إلا سماحة. ماجد لا تخلق
فتلعثموا حذر الجواب وأطرقوا
اليوم تبتذل الدموع وتهرق
إلا وأنت السابق المنفوق

يا مبعداً عنا وليس بمبعد
الأرض أوطان الجسوم وإنما
لا يبعدنك الله عنا راحلا
هو بضعة من جسم مصر تضمها
قبر بهاتيك المغارب شاهد
هيات يبلغ فى المفاخر شأوه
برلين قبرك أو يضمك بيننا
تأبى لجسمك أن يجاور مضجعا
يا أيها الباكون بعد محمد
ضنّ الشهيد على الهوان بجثة

جسد له فى الأرض لحد ضيق
بالنفس تختلف الجهات وتفرق
ذكراه أثبت فى الضمير وأعمق
أرض بريها المطهر تعبق
بحياة مصر ، وإنه لمصدق
عمد لفرعون هناك تنسّق
هرم بإحياء المآثر يخلق
ساقى الرغام عليه ذل مطبق
هذا الحمام هو الحمام الأرفق
طويت فضنوا بالنفوس وأشفقوا

شبان مصر ومادعوت سوى الأولى
لا تلهينكم الجدود ولا المنى
أيعيش فى هو الرفاهة من له
لكم الغد المنشود فاعتصموا به
بؤساً لمن يمسى يعدد ماله
المستميح قامة من رزقه

يحيا بهم أمل البلاد ويورق
أبدأ ولا عيش الشباب الرقيق
من كل صعلوك إله مطلق ؟
فاذا استقر لكم أساس فارتقوا
وحياته مما يباع وينفق
ويسام شكرانا على ما يرزق

كان الجنوح إلى السعادة حكمة واليوم من يبغى السعادة أخرج
أنى لعان ليس يملك نفسه أمل سوى استنقاذها وتشوق؟
إملك زمامك ثم فاجمع بعده ماشئت أو فانبذ فأنت موفق

ومن قصيدة أخرى له

قالها حين مجيء رفات الفقيد إلى مصر

دار الندى ألا خلعت سوادا ؟ هذا فريد في الكفانة عادا
رجع الغريب وقر من وعث النوى واليوم ينسى الآين والتردادا
فتنظروه من المغيب كدأ بكم زمراً حوالى ركبه وفرادى
أزف اللقاء فأنصتوا وترقبوا بين المواكب دارة تتهادى
ومالوا مطالعها عن الشمس التي شهد الغروب ضياءها الوقادا
بين المغارب والمشارق لم يزل ضوء الشموس مجدداً مزدادا
واغبطة للناس لو صدقت لهم كل المطالع مبدأ ومعادا
إلى أن قال :

أمشيلاً في مصر قد عبروا به أما وجازوا أبحراً ووهادا
ما كان أطولها طريق جنازة وكذلك شأنك في الحياة جهادا
لما رأيتك في الديار سألتهم هل آن أن يجنى الغراس حصادا ؟
هل فارق الذل الكفانة فارتقى منها « فريد » موئلا ومهادا
لو كان ذلك لك دت تطرح الردى فرط السرور وتحطم الأقيادا
واختتمها بقوله :

إن هان شأن اليوم فالأمس الذى تأويه أعجز شأوه الأندادا
فابلغ مكانك في ذؤابة صرحه واسكن إلى المجد العميد وسادا
وتعز عن أمل الحياة فرما أحيا به الغد أنفسا وبلادا
سيان قاصى الأرض والدانى على من يرقب الأيام والآمادا

قصيدة الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازني

شطن المنون ملكك أى قياد
فأناخ لا يرجى لديه على البلى
وثوى بمدرجة تساوى عندها
نجمان قد غربا : فذا لمنية
والهفتاه له ، يذوب كسيانه
ويشيع فيه الموت وهو مغالب
يأبى على وقع البلى وديبيه
ويغاط القلب القريح كأنما
وإذا تمثل حينه لضميره
نزت الحياة به تنزى السن
ويلذ أن يلقى الخصاصة والأذى
كل يهون عليه إما أنجح الما
لو شاء كان على الوري مستعلياً
لكن ترفع عن جدى لا يقتنى

* * *

ثبت البواسل قبل عهدك فى الوغى
غضبوا لحوزتهم تباح فزحزحوا
وتزاحقوا والنفس ملء شعابها
ومضوا خفاقا للقاء كأنما
حتى أمارطوا الضيم عن أوطانهم
لكن من يمضى إلى مستنقع
وقد استحال الصبح ليلا حالكا
وانقض كل مناصر ومظاهر
وإذا أدار العين لم تأخذ سوى

كالطود راسخ قنة ووهاد
أمضى قواضبهم عن الأغمد
أمل يعد لهم من الأمداد
أيامه الجلى من الأعياد
بالجود بالأرواح والأجساد
لموت لا حلو ولا يبراد
وخبت مصابيح الرجاء الهادى
عنه فلا ذو نخوة أو فاد
طول الطريق إلى مدى الأبعاد

مرض النفوس يفت في الأعضاء
يا أوحى الأبطال والأنجاد

في حيثما جالت قثم حياها
هذا الشهيد — وما عدتك صفاته
إلى أن قال :

ويقر قلب النسر وهو يرادى
تهوى من الآباد في الآباد
شيئاً يدوم على الزمان العادى
من أن يضيع كصرخة في واد
لكفى به شرفاً وفخر بلاد

قد تسقط الأزهار عن أغصانها
وترى النجوم الزهر من أفلاكها
كل يلم به العفاء وهل ترى
لكنما ماضيك أبهر روعة
لو لم يكن منا سواك مجاهد

قصيدة الشاعر أحمد نسيم

ومنه العظاات ومنه العبر
رماه القضاء بها والقدر
كسرب النجوم فقدن القمر
ولم يسترح من عناء السفر
وورد الردى ماله من صدر
ولم يحفها عند مس الكبر
ولم يبق إلا اجتناء الثمر
فقال من العيش أقصى الوطر ؟

رمانا الزمان يا حدى الكبر
شهيد تصارع فى حومة
وخلف من بعده أمة
أتى جثة سافرت للبللى
متى أوردته حياض الردى
تعلقها عند شرح الصبا
وأينع فى روضها غرسه
وأى امرى عاش أقصى المدى

□ * *

إلى أن قال :

وطوبى لى وعى وادكر
فقد حصدت كفه ما بذر
وأطبقها بعد طول السهر
فأدى الحقوق وأسدى البدر
لكل ضريك إليه افتقر

هنيئاً لميت نعتة العلى
وحسب فريد منى نالها
فتى أغمض الموت أجفانه
أفاض على قومه ماله
طويل نجاد الجدى عائل

رأى الحرص عاراً على نفسه
وكان بصيراً بعقبي الندى
وأخلد ما للفتى ذكره
وكم صامت ناطق في الثرى
وليس الذى ذكره خامل
وليس بميت أغر اسمه
خطيب المنابر منطيقها
فإن يك يوماً بمضماره
وما زال ينهب في عدوه
وحتى دهمته بأعناتها
وختمها بقوله :

أرى د كافلاً ، راح في شرخه
زعيماً بلاد خلت منها ،
عزاء الملا عنهما أمة
وشعب سعى نحو آماله
وما من ضعيف القوى واهن
وأودى د فريد ، حميد الأثر
د أبو بكر ، مات وولى د عمر ،
تنادت لتجديد مجد دثر
بعزم توفد حتى استعمر
تشبث بالحق إلا انتصر

ومن قصيدة للأستاذ محمد عبد المطلب

سلوا جفن عيني ماله بات ينزف
ويارب هم يملك النفس بالأسى
وما أنا ؟ مادمعى ؟ وفي مصر أنسة
بكين غريباً طوح البين داره
إلى أن قال :

قضى الله أن يسقى فريداً بأرضنا
تجوفه الداء العضال وهل يجا
كؤوساً بالاستسقاء للنفس تخطف
من الموت مضى داؤه يتجوف

يعز على برلين أن يغلب الردى عليك بنينا والردى ليس يصرف
أطباءه لو يستطيع فداءه بنو مصر غالوا في الفداء وأسرفوا
قليل عليه أن يفديه قومه بما جمعوا من تالد أو تطرفوا
فليت المنايا شاورت فيه أمة براها الآسى من بعده والتلف
عرفنا له بر الوفى بأمة إذا خان قوم عهد مصر فلم يفوا
أفاض عليها نفسه بعد ماله ومال بهم عنها متاع وزخرف
ولولا رجال مؤمنون نجوا بها لراحت بهاريج من الغدر زخرف

* * *

ومن قصيدة الأستاذ محمد الهراوى

يا أيها الراقد فى لحده نم أنت جار الله فى خلد
طال السرى فاسكن إلى راحة جاوز مسعاك مدى حده
لم تنمى بالعبء على ثقله قد ألقى العبء على طوده
والجبن لم تعرف له موطننا فأنت مفطور على ضده
جهادك الحق ومن ذا الذى يقوى لدى الحق على رده

إلى أن قال :

يانيل زد أو لا تزد من أسى ولطفة حرى على صده
إن الذى تطمع فى عوده قد آثر الموت على عوده
ومنفذ الظن إلى رجمه قامت وصايا على سده
أقسم لأحيا ولا ميتاً يراك والحال على عهد
واديك قد ضاق بجثمانه حيا ، وميتاً ضاق عن لحده
والسيف إن ضاق به غمده ميات لا يأوى إلى غمده

* * *

ومن قصيدة للأستاذ أحمد الزين

جافت مضاجعها عليك جنوب وهفت بصبر الراسيات خطوب
يأبدرها ما كدت تجلو ليلها فيضيء حتى أعجلتك شعوب
فلئن حواك بغير أرضك ملحد فلقد حوتك بأرض مصر قلوب
ولئن قضيت غريب دار نائياً (فمحمد) قد مات وهو غريب

ومن قصيدة للدكتور زكي مبارك

سلوا (برلين) عمن حل فيها يفتت كبده المرض العنيد
مضى يستوهب الأيام عمراً تتم به المساعي والجهود
فلم يذهب بعلمه طبيب ولم يكتب له عمر جديد
وخر على السرير وحب مصر على تبريح عاتيه يزيد
فيها لطفى عليك وأنت كهل غريب عن أحبته بعيد
تموت فلا ترى مثواك أم ولا أخت ولا زوج ودود
ولا يروى ثراك أخ شقيق بدمعته ولا طفل وليد

ومن قصيدة للدكتور عبد الوهاب عزام

وكان طالباً بمدرسة القضاء الشرعي

المجد للأحرار والشجعان نادت مطالبه بكل جبان
تسمو له النفس الأبية ترتقى في كل مهلكة سبيل أمان
ترنو إلى الغرض القصي فيدنى في عزيمة مشبوبة النيران
وترى النهاية لا تبالي طرقها النجح فيها والردى سبان

إلى أن قال :

أفريد كم حملت جسمك عبثه فتركته متهدم الأركان
عذراً لكم يا معشر الأحرار مو ت الحر خير من حياة هوان

قل الدجلى فى طريقك (مصطفى) فسياتقيك بجنة الرضوان
أديت أكبر واجب أديته وأتيت بالبشرى عن الأوطان
خلقت شعباً ناهضاً مستبسلًا يلقي الشدائد صابراً ويعانى
ويقول لا شيء محالاً — كل ما وجد العزائم فهو فى الإمكان

ومن قصيدة للأستاذ محمد عبد الرحمن الجديلي

وكان طالباً بمدرسة القضاء الشرعى

شدت مصر بالحن الأيا مى غداة الخطب يستبق الحماما
إلى أن قال :

حياة كلها مثل فجودوا وحشوا الخطر واثتموا ائتما
وتضحية على الأيام تبقى ونهجا سنه لكم قواما
ملأت صحائف التاريخ فخراً وغيرك يملأ الدنيا كلاما
لقد جاء الكتاب بذكر قوم أولى عزم فكنت لهم ختاماً
وحسبك جنة الفردوس فيها رسول الله يقرئك السلام

ومن قصيدة للأستاذ موسى شاكر الطنطاوى

يا حادى البرق حسبي بالجوى نبأ أكبرته فعمصانى منطقى ويدي
حملت بالأمس ذكرى الداء ألمسه يدب فى كبد قدت لها كبدي
واليوم تنبئنا لبس الحداد على فقد الرئيس فريد غير متشد
فى حين نرفع الإقبال رايتنا ونرخص القلب من بأس ومن كمد
كأن مبدأ هذا الفتح خاتمة أنهيها بحياة الجدد والجلد
يا أيها العلم السارى بأمنه فى موكب بجلال الموت محتشد
على ذهابك يذرى دمه وطن مقدس لك فضلا وافر العدد
أيقظت همته فى موقف عجب يثنى عليك به فى يقظة الأبد

قصيدة شوقى

فى الذكرى الخامسة للفقيد

ونظم أمير الشعراء شوقى بك سنة ١٩٢٤ قصيدة من أبلغ شعره فى «فريد»،
ألقاها النائب المحترم الأستاذ فكري أباطه فى الاحتفال بالذكرى الخامسة لوفاة،
نختم بها هذه المقتبسات من المراثى فيه ، قال :

أُجَدِّدُ ذِكْرِي عَمْدَكُمْ وَنَعِيدُ	وَنَدْنِي خِيَالَ الْأَمْسِ وَهُوَ بَعِيدُ
وَاللَّنَّاسِ فِي الْمَاضِي بِصَائِرِ يَهْتَدِي	عَلَيْهِمْ غَاوٍ أَوْ يَسِيرُ رَشِيدُ
إِذَا الْمَيِّتُ لَمْ يَكْرَمْ بِأَرْضِ ثَنَاؤِهِ	تَحِيرُ فِيهَا الْحَيُّ كَيْفَ يَسُودُ
وَنَحْنُ قَضَاةَ الْحَقِّ نَرْعَى قَدِيمِهِ	وَأَنْتُمْ لَمْ يَفْتِنَا فِي الْحَقُّوقِ جَدِيدُ
وَنَعْلَمُ أَنَا فِي الْبِنَاءِ دَعَائِمُ	وَأَنْتُمْ أَسَاسُ فِي الْبِنَاءِ وَطِيدُ
فَرِيدُ ضَحَايَانَا كَثِيرٌ وَإِنَّمَا	مَجَالُ الضَّحَايَا أَنْتَ فِيهِ فَرِيدُ
فَمَا خَلَفَ مَا كَابَدْتَ فِي الْحَقِّ غَايَةَ	وَلَا فَوْقَ مَا قَاسَيْتَ فِيهِ مَزِيدُ
تَغَرَّبْتَ عَشْرًا أَنْتَ فِيهِنَّ بَائِسُ	وَأَنْتَ بِآفَاقِ الْبِلَادِ شَرِيدُ
تَجْوَعُ بِلْدَانٌ وَتَعْرِى بَغِيرُهَا	وَتَرْزَحُ تَحْتَ الدَّاءِ وَهُوَ عَتِيدُ
أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْحَقِّ طَارِفُ	مَنْ الْمَالُ لَمْ تَبْخُلْ بِهِ وَتَلِيدُ
وَجُودُكَ بَعْدَ الْمَالِ بِالنَّفْسِ صَابِرُ	إِذَا جَزَعُ الْمُحْضُورِ وَهُوَ يَجُودُ

فَلَا زِلْتَ تَمَثَّلَا مِنْ الْحَقِّ خَالِصًا	عَلَى سِرِّهِ نَبْنِي الْعِلَا وَنَشِيدُ
يَعْلَمُ نَشْءُ الْحَيِّ كَيْفَ هُوَ الْحَيُّ	وَكَيْفَ يَحَامِي دُونَهُ وَيَذُودُ

الفصل السادس عشر

صلتي بالفقيد

إني إذ أعد نفسي تلميذاً لمصطفى كامل ، فإني كذلك تلميذ لمحمد فريد ، بل إن صلاتي بفريد ، كانت أطول مدى من صلاتي بمصطفى ، فإني لم أدرك مصطفى إلا في أوقات محدودة ، حين كنت أستمع إلى بعض خطبه ، أو أقابله في (اللواء) منذ سنة ١٩٠٦ ، مرات معدودة ، أما فريد فقد اتصلت به عن كثب ، وعملت معه وتحت لوائه سنين عديدة

لقد كنت سنة ١٩٠٨ طالباً بالسنة النهائية بمدرسة الحقوق ، حين تولى زعامة الحركة الوطنية ، وكنت أتردد عليه كثيراً في (اللواء) ، وتلقيت عنه مبادئ الوطنية ، كما تلقيتها من قبل عن مصطفى ، فصادفت من نفسي موضع العقيدة والإيمان ، واتخذته بعد مصطفى أستاذاً وإماماً لي في الوطنية ، وبدأت أكتب في اللواء على عهد ، وأنا طالب بمدرسة الحقوق ، وأذكر أن أول مقالة لي نشرت بالعدد الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٠٨ ، تحت عنوان (تبدد الشعور الوطنى وتجمعه) ، بإمضاء (حقوقي) ، كتبته بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل بشهر ، وصفت فيها خواطرى وآمالى في الجهاد ، وكأنما رسمت لنفسى في هذه المقالة خطى في الحياة ، لذلك أود أن أنشر فقرات منها ، لأنها صورة من شعورى وتفكيرى ، فى مستهل حياتى السياسية ، وفيها إشارة إلى صلاتى الروحية بمصطفى وفريد ، قلت :

للاحداث العظيمة على حياة الأمم تأثير كبير ، بما تحرك فى القلوب من الشعور ، وتستفز فيها من العواطف ، فلربما كانت حادثة مبدأ حياة أمة ، أو سبباً فى خلاصها من استبداد ظالم ، وإذا عدت الحوادث الكبيرة ، التى لها يد فى تكوين الشعور الوطنى عندنا ، لجعلنا فى مقدمتها وفاة فقيدنا العظيم مصطفى كامل ، فلقد كانت وفاته كشعلة من نار ، مست الشعور الوطنى ، وأصاب

منه موضع الإحساس والتأثر ، فانفجر وظهر بمظهر لم يكن أحد منا يتنبأ به ،
ولا يزال في نموّ وازدياد

« هذا الشعور الشريف ، هو رأس مال الاستقلال ، إذا تعهد الرجال
العاملون منا ، زادوه قوة وشدة ، وحفظوه من دواعي الفتور والخنود ،
وساروا به في خطة منظمة محددة ، وانحصر في تيار يجري رأساً إلى غايتنا ،
وهي التخلص من سلطة الاحتلال

« إن الشعور بالحاجة ، إذا لم يدفع المرء إلى العمل ، لنيل تلك الحاجة ، فلا
فائدة منه ألبتة ، فليس مجرد الشعور إلا معنى في النفس ، لا وجود له ، ما لم
يظهر أثره في الخارج ، الشعور قوة ، ولكن بشرط أن ينبعث في طريق واحد ،
فيأمن شر التبديد والتلاشي ،

إلى أن قلت : « مات مصطفى كامل ، فهاج موته شعور الاستقلال في
النفوس ، وكان أول من أحس بوقع المصاب ، النابغون منا في العلم والفكر ،
فبكوه مع الباكين ، ورثوه مع الراثين ، ولكن مارأينا أحداً منهم دفعه الشعور
إلى أن ينزل ميدان الحياة الوطنية ، فيعمل مع العاملين في تعهد الشعور الوطني ،
وإبلاغه الغاية التي ذكرناها ؛ كل منا يعلم حاجتنا إلى رهوس مفكرة عاملة ، تثير
لنا سبيل تلك النهضة الشريفة ، ولكننا نرى نابغينا في معزل عنها ، مع أنهم هم
أبناء مجدها ، فالقضاة لا يهتمون إلا بمحاكمهم ، والمحامون بمكاتبهم ، والأطباء
بعياداتهم . . . الخ . اللهم إلا قليل منهم ، تتجاوزهم الحياة الخصوصية من جهة ،
والحياة الوطنية من جهة أخرى ، ذلك هو الشعور الذي لا أثر له ، فليس التألم
أو إطراء نهضة الشبان ، وكبر الأمل في مستقبلهم ، بعائد على الأمة بشيء ، ولكن
الشعور الصحيح ، هو الذي يدفع صاحبه إلى البدء في محاربة رأس مال الاحتلال ،
أفراداً وجماعات ، حتى يقوى الشعور العام في كافة الطبقات ، وترسخ عاطفة
الحرية في القلوب ، فلا يكون أمامنا سوى أمرين : الاستقلال أو الموت ؛ حين
ذاك يقال : هذه أمة محال استعبادها ، حيث تؤثر الموت على الرضوخ ، فخير
لمن يريد منها نفعاً أن يعاملها معاملة صديق مهاب .

« ليس من الصعب علينا أن نصل بالشعور الوطني إلى هذه الدرجة ، مادامنا نعمل على خطة منظمة ، فالأساس الذي يدنى عليه الاحتلال صرحه نحن مقيموه بأنفسنا ، ألسنا راضين بأن نعيش في كنفه ؟ هل يعقل أن إرادة الملايين من النفوس إذا قويت وتوجهت بصدق نحو غرض واحد — هل يعقل أن تصدها وتكبح جماحها إرادة أفراد معدودين ؟ رأس مال الاحتلال في قلوبنا ، إن شئنا استبقيناها ، وإن شئنا نزعناه من بين جوانحنا ، فلا يعود له مقام بين ظهرانينا ، فصرح الاحتلال قائم على عمادين : حسن الظن به من جهة ، والوهم من جهة أخرى ، فبحسن الظن ترضى الملايين من البشر بتحكم الأجنبي فيهم ، فيثبتون سلطانه ، وبالوهم يعطون له قوة لم يكن يحلم بها ، فيخافون من شيء هم خالقوه

« على هذين الأساسين أمكن بضعة آلاف أن يسودوا على مئات الملايين في بقاع متباعدة ، فلا عجب أن كانت سياسة الاستعمار الآن هي تخدير أعصاب الأمم باستجلاب حبهم من جهة ، وبإلقاء الهيبة والرعب من سطوتهم من جهة أخرى ، فإذا نحن عملنا في هدم هذا الأساس من قلوبنا كننا مقيمين بعملنا بناء الاستقلال ، وقد دلنا التاريخ على أن الأمة التي يشتد ألمها من الاستبداد ، وتتخلص من آثار الوهم من سلطانه ، تصبح على أبواب الحرية ، ولم تستطع قوة ما الثبات إزاء سلطان عاطفة الاستقلال

« هذا هو الطريق الذي سلكه غيرنا فأفلحوا ، إذا شعروا بحاجة قاموا ودفعهم الشعور إلى التسكاتف سراً وعلانية ، على العمل لنيل ما يريدون ، فوضعوا غايتهم أمامهم ، ورسموا لها الخطة العملية ، وأعدوا لها معداتها ، فعملوا على النظام الذي وضعوه ، وكانوا بذلك من الناجزين (١) ،

ثم نلت شهادة الليسانس في يونيو سنة ١٩٠٨ ، وقيدت اسمي بجدول المحاماة في يولييه من تلك السنة ، وكنت لم أبلغ العشرين بعد ، واشتغلت محامياً بأسبوط شهراً واحداً تحت الثرين ، بمكتب الأستاذ محمد بك على علوبة

(باشا) ، وكان وقت التحاقى بمكتبه على أهبة القيام للأجازه ، فتركنى لوكيل
المسكتب ، أتلقى عنه الإرشادات والتعليمات التى تلزم « المحامى المبتدىء » ، فلم
أرتح كثيراً لإرشاداته ، ولا لطريقته فى تفهيمى القضايا ، وبدأ لى فى أول
عهدى بالمحاماة أنها لا توافقنى ، وأنى لا آنس لها كثيراً ، فضلاً عن أنى
تساءلت فى خاصة نفسى : وما مصيرى فى المحاماة إلى جانب نظراتى فى الحياة ،
وآمالى فى الجهاد ، فقضيت هذا الشهر قلقاً ، أتطلع إلى الأفق ، لعلى أهتدى
إلى طريق آخر يتفق مع خواطرى وآمالى ، فما إن دعانى فريد إلى أن أشتغل
بالصحافة ، محرراً باللواء ، حتى قبلت دعوته ، وبدأت حياتى الصحفية فى
أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، ومن يومئذ ازدادت صلتى به ، إذا كان يشرف على
سياسة (اللواء) وتحريره ، ويكتب فيه كثيراً ، ويتردد عليه يومياً ، وكنت
أسمع منه ثناء على ما أكتب ، وأذكر أنى كنت أترجم إلى اللغة العربية
مقالات المرحوم اسماعيل شيمى بك التى يكتبها بالفرنسية ، إذ كان يتقنها
دون اللغة العربية ، وكانت آية فى البلاغة ، فجهدت نفسى فى أن أبرزها إلى
العربية فى مستوى لا يقل عن بلاغتها الأصلية ، ولعلى وفقت إلى بعض ما كنت
أرجو ، وكان الفقيد يراجع ترجمتى لمعظم هذه المقالات ، ويبدى لى إعجابه
بها ، فشجعتنى ذلك على الكتابة والترجمة

وكنت أميل إلى كتابة المقالات المتسلسلة فى موضوع واحد ، ومن هنا
نشأ ميلى إلى التأليف ، إذ وجدت أن المقالة الواحدة فى الصحف لا تتسع
للموضوع الذى كنت أفكر فيه

وأذكر أن أول سلسلة مقالاتى كانت فى موضوع الدستور ، وعنوانها
(آمالنا فى الدستور) ، بلغت عدتها سبع مقالات ، نشرت فى اللواء فى أكتوبر
ونوفمبر سنة ١٩٠٨ ، وتوليت الرد على تقرير السير إلدون جورست المعتمد
البريطانى عن سنة ١٩٠٨ ، فكتبت فى ذلك تسع عشرة مقالة ، نشرت فى شهر
مايو سنة ١٩٠٩ ، تضمنت عرضاً تحليلياً للحركة الوطنية ، وموقف الاحتلال
والحكومة حيالها

وكتبت عدة مقالات عن حياتنا الاقتصادية ، وما يهددها من خطر ،

وعن الاحتلايين السياسى والاقتصادى ، والانقلابات الاقتصادية (اللواء : ١١ و ١٤ و ٢١ يناير و ٢٨ فبراير و ٧ مارس سنة ١٩٠٩)

ثم حدث تحول فى حياتى العملية أواخر سنة ١٩٠٩ ، ذلك أن زميلى وصديقى المرحوم الأستاذ أحمد وجدى (انظر صورته ص ١٩٥) ، الذى كنت أهزه وأنزله من نفسى منزلة الأخ الشقيق ، رغب إلى أن أترك الصحافة ، وكان هو أيضاً يعمل فيها ، رئيساً لتحرير جريدة الدستور ، التى كان شقيقه الأستاذ محمد فريد وجدى يتولى إصدارها ، وقال لى إننا يمكننا أن نشتغل بالمحاماة مستقلين ، وأن نكتب فى الصحف ما نشاء ، من الآراء والمقالات ، وأن ذلك أولى من الانقطاع للصحافة ، بما قد يفقدنا ميزة الاستقلال فى حياتنا العملية ، وقد ترددت فى قبول هذه الفكرة ، إذ كنت منصرفاً عنها ، ومازال يقنعنى بها ، حتى قبلت نصيحته ، بعد أن أمعنت النظر فيها ، ورأيتها فى جملة أوصوب من اتقاعى للصحافة ، وأدركت مع الزمن أنه أسدى لى أعظم نصيحة ، وساءلت صديقى حين تبادلنا الرأى فى تحقيق فكرته ، كيف نشتغل بالمحاماة مستقلين ، وأنا لم أتمرن عليها إلا شهراً واحداً ، وهو أيضاً لم يقض مدة كافية فى المرات عليها ، وانهيننا إلى أن الحياة يجب أن تنطوى على شىء كبير من المجازفة ، فعولت وإياه على الانقطاع عن مهنة الصحافة ، وعملنا معاً بالمحاماة بمدينة الزقازيق ، منذ يناير سنة ١٩١٠ ثم انتقلت بعدئذ إلى المنصورة ، إلى أن عدت إلى القاهرة سنة ١٩٣٢

وقد ارتحت كثيراً إلى هذا التحول ، لأننى رأيتنى قد بدأت حياتى فى المحاماة هذه المرة بداية حسنة ، ولم أجد فيها الصعوبة التى كنت أتخيلها ، بل شعرت كما أنى متمرن عليها ، فألفتها وأحببتها ، وأدركت أنها هى المهنة التى يجب أن أختارها لأودى واجبى الوطنى ، إلى جانب واجباتى الشخصية ، وأخذت أكتب المقالات من آن لآخر ، وأبعث بها إلى جريدة (العلم) لسان حال الحزب الوطنى ، وظهرت أول مقالة لى وأنا محام فى عدد ١٣ مارس سنة ١٩١٠ ، تحت عنوان (قوة الرأى العام والحكومة) ، وكتبت فى عدد ٣٠

مارس من تلك السنة مقالة مطولة بعنوان (الشدائد خير مربّ للأُمم) ،
هناأتى عليها الفقيد ، إذا جاءت مطابقة للظرف الذى نشرت فيه مطابقة عجيبة ،
فقد أرسلتها إلى جريدة (العلم) فى الوقت الذى صدر فيه قرار وزارة الداخلية
بإيقافها شهرين ، ولم أكن أعلم بصدور هذا القرار ، فنشرها الحزب فى أول عدد
من جريدة (الاعتدال) ، التى اتخذها لسان حاله مدة إيقاف العلم ، فهوت على
القراء أمر الإيقاف ، إذ دعوت فيها إلى مقابلة الاضطهاد بالصبر والثبات ،
وكأنها كتبت رداً على قرار وزارة الداخلية ، فكان لها ضجة استحسان
كبيرة ، وصارت حديث الناس فى مجالسهم ، وبخاصة حين علموا أنى كتبتها
دون أن أعلم بقرار إيقاف (العلم) ، واستبشروا خيراً بما أكتب ، وطلب
منى المترجم المزيّد فى الكتابة ، فكان ذلك التشجيع حافزاً لى على تأكيد صلتى
بالصحافة ، وزاد فى توطيدها أن شقيقى أمين بك كان محرراً مقيماً بصحيفة
الحزب الوطنى ، ثم رئيساً لتحريرها

وفى سبتمبر سنة ١٩١٠ انقطعت عن مكنتى ، وتوليت رئاسة تحرير
(العلم) ، إذ كان الشيخ عبد العزيز جاویش يقضى مدة السجن المحكوم بها
عليه من محكمة جنايات مصر فى قضية (وطنيتى) ، وكان شقيقى أمين بك متغيباً
بأوروبا ، لحضور جلسات المؤتمر الوطنى ببروكسل ، وموافاة العلم برسائل
المؤتمر ، وكانت إدارة العلم بشارع محمد على (القلعة) بالمنزل رقم ١١٦ ، ولما
رجع أمين من بروكسل عدت إلى مكنتى بالمحامة

واتجهت نفسى إلى الجمع بين المحامة والتأليف ، فقضيت أوقات فراغى من
المحامة سنة ١٩١١ فى تأليف أول كتاب لى وهو (حقوق الشعب)

وفى سبتمبر سنة ١٩١١ صحبت المترجم فى رحلته إلى أوروبا ، لحضور
مؤتمر السلام الذى كان مزماً اجتماعه بروما فى أواخر هذا الشهر (ص ٣٠٠) ،
وكان لمصاحبتى إياه أثر كبير فى نفسى ، وزادت صلتى الروحية به ، إذ رأيت
من عطفه ، وحنانه الأبوى ، ودماثة أخلاقه ، ورقة شمائله ، ماحبيه إلى
نفسى ، وصحبنا فى هذه الرحلة الأستاذ أحمد وفاق ، وقد أفدنا بكثيراً منها ،

لأن المترجم كان يعرف أوروبا معرفة تامة ، فكان يرشدنا إلى مايجب أن نتعلمه ونعرفه ونشاهده في البلاد التي زرتها ، وصحبنا في جزء من الرحلة الدكتور منصور رفعت ، وأخذت لنا صورة بباريس تذكراً لسياحتنا مع الفقيه (ص ٣٠١)

وفي هذه الرحلة زرنا إيطاليا وفرنسا والنمسا ، وخرجنا على الاستانة ، وعدنا منها إلى مصر ، وكتبت خلال سفرى عدة مقالات عن مشاهداتى وخواظرى في السفر ، منها مقالة بعنوان (الأمم سيف واخلاق) ، أرسلتها من تورينو بإيطاليا ، ونشرت في عدد ٦ اكتوبر سنة ١٩١١ من (العلم) ، ومقالة عن (الإسلام في إفريقية - مسألة طرابلس الغرب . والمسألة المراكشية) أرسلتها من باريس ونشرت في عدد ١٦ اكتوبر ، ومقالة عن (الوطنية والإنسانية ، وكيف يفهمونها في أوروبا) نشرت في عدد ٣٠ اكتوبر ، ومقالة عنوانها : (يومان في مجلس المبعوثان) ، أرسلتها من الاستانة ونشرت في عدد اول نوفمبر

وفي مارس سنة ١٩١٢ ظهر كتابي (حقوق الشعب) ، فأعجب به المترجم ، وهنأني بتأليفه ، وقال لي : في البلاد صحافة وطنية وينقصها التأليف الوطنى ، وقد سلكك هذا السبيل ، فاستمر فيه ، وفقك الله ، وقد عملت بنصيحته جهده المستطاع

ولما هاجر من مصر استمرت صلتى به في منفاه ، وكنت أرسله وأعرب له في رسائلى عن إخلاصى له ، وثباتى على عهده ، وزرته في منفاه بالاستانة في أغسطس سنة ١٩١٢ ، وشعرت بغبطة كبيرة ، إذ رأيته في صحة موفورة ، ونفسية مطمئنة ، وقد سافر يوم ٢٠ أغسطس قاصداً باريس فجئيف كما تقدم بيانه (ص ٣٣٢) ، وودعته على المحطة مع من وودعه من المصريين ، وكانت هذه آخر مرة رأيته فيها ، ثم بادلته المراسلة في منفاه ، وجاءتني منه عدة رسائل تفيض عطفاً على ، فزادت صلتى به توثيقاً وتوكيداً ، منها رسالة بعث إلى بها في بطاقة بريد (كرت بوستال) من جنيف بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ (انظر صورتها بالزئكجراف ص ٥٠٤) ، قال فيها :

جريدة (اجيبت) (١) التي تصدر بلوندره بمائتي جنيه سنويا ، دفعناها تماما في سنة ١٩١١ ، ودفعنا جزءا منها في أوائل سنة ١٩١٢ ، وهو ٤٠ جنيه فقط فقام مستر بلنت وإخوانه بمصروفاتها إلى آخر عدد ظهر منها ووصلني صباح اليوم ، بمساعدة بعض الطلبة بانسكترا ، واليوم كتب لي المستر بلنت بعدم إمكان اللجنة القيام بنشرها ، ما لم ندفع لها إعانة سنوية قدرها مائتا جنيه ، وفي نظري أن بقاء هذه المجلة في عالم الوجود ضروري لنا الآن ، وخصوصاً وقد أصبحنا بلا لسان يعبر عن أفكارنا في مصر إلا (الشعب) وطبعاً هو قصير العمر ما دامت الوزارة الحالية موجودة

« فأرجوك التسكلم في هذه المسألة مع الإخوان ، لجمع هذا المبلغ ، ولوعلى قسطين يدفع الأول في شهر يناير ، والثاني في ابريل مثلاً ، لأنه لا يصعب على الأمة التي تجود بمئات الآلاف من الجنيهات ألا تبخل بمائتي جنيه فقط لمثل هذا العمل المفيد

« إنني أشتغل الآن في وضع رسالة صغيرة بالفرنساوية أشرح فيها الأسباب التي أوصلت الدولة العلية لهذه النقطة الخطرة وهذا المركز الحرج ، وربما ظهرت هذه الرسالة في بحر يناير

« وفي الختام أهديك أنت وجميع الإخوان مزيد سلامي ، ووافر تحيتي ،
دمت لأخيك أو والدك

المخلص
محمد فريد

« لم أر في الجرائد ذكر ألعيد رأس السنة الهجرية ، هل لم يحتفل به نادى المدارس العليا كالمعتاد ؟

(١) هي مجلة شهرية كانت تصدرها بالإنجليزية « اللجنة المصرية » بلندن ، وهذه اللجنة مؤلفة من بعض أحرار الإنجليز والإرلنديين ، برئاسة المستر ويلفرد بلنت صديق المصريين والشيرقيين ، وكان المستر بلنت هو الذي يتولى الإشراف على تحريرها وإدارتها ، وظهر العدد الأول منها في مارس سنة ١٩١١ ، وقد منعت الحكومة دخولها مصر سنة ١٩١٢ بإيعاز من اللورد كتشستر

« إذا أمكنك أن ترسل لي كتاب مصطفى صادق الرافعي «حديث القمر» ،
أكون لك من الشاكرين — عنواني الحالي :

7 bis Boulevard du Pont d'Arve, Geneve

* * *

وقد شهدتُ في سنة ١٩١٣ وما بعدها ، انفضاض بعض أنصار الفقيد
البارزين من حوله ، وكان وجوده في المنفى قد أنساهم عهده ، وزاد في انصرافهم
عنه غضب الخديو عليه ، إلى غضب الاحتلال ، وكنت أفضى إليه في بعض
رسائل بألمى من تقاعس الكثيرين عن القيام بواجبهم الوطني
فأرسل إليّ من الاستانة في مارس سنة ١٩١٣ خطاباً (صورته بالزنكجراف
ص ٥١٠) يحثني فيه على عدم اليأس وعدم التأثر للذين تخلفوا وتركوا الصفوف ،
ويرغب إليّ وإلى الإخوان العمل في نشر الدعوة إلى الاستقلال الاقتصادي ،
لكي تستمر الحركة في نموها ونشاطها ، قال :

« الاستانة في ٢٠ مارس سنة ١٩١٣

« حضرة الأستاذ الفاضل والوطني المخلص

« عزيزي، واصلني جوابك المؤرخ ٩ الجاري ، المرسل إلى جنيف، وعليت
منه عدم وصول أعداد رسالتي إليك ، وهذا غير مستغرب ، فقد اتصل بي أن
الطرد المرسل إليكم حُجز ، وصودر بحمرك الاسكندرية مع طردين آخرين ،
مرسل أحدهما إلى ديمر السكتبي ، والآخر إلى السخاوي ، ولم يفلت إلا الطرد
المرسل إلى الأخ عبد الملك ، ولا أدري إذا كانت أعداد المجلة وصلتك ، إذ
ربما تحجز هي أيضاً

« هذا وقد ساءني ما جاء بجوابكم المذكور من العبارات التي تشف عن اليأس
من مستقبل الأمة ، بسبب ما ظهر من بعض أبنائها من الخور والضعف ، تلك
الحالة التي أدت إلى تلبية العموم لدعوة عميد أعداء البلاد ، وما كنت لا أنتظر
هذا (الشبه اليأس) منك ، لما أعهده فيك من قوة الإرادة ، وشدة الوطنية ،
فإذا كان الخوف من رجال السلطة حدى بالكثيرين إلى عدم إظهار إحساسهم
الوطني ، فما يمنهم من صرف همهم إلى المشروعات الاقتصادية ، كالنقابات

وشركات التعاون المنزلى والمالى ، وقد برهن ما أسس منها على نجاح عظيم ، وعلى استعداد الأمة للإقبال على مثل هذه المشروعات ، هذا ميدان واسع للجميع ، فادخلوا فيه بهمة ونشاط ، فاستقلال مصر الاقتصادى مقدمة لاستقلالها السياسى

« على أنى لم أزل أرى من الضرورى تقوية لجنة الحزب الإدارية ، و تتميم أعضائها بانتخاب المخلصين ، و ضمهم إليها ، وإتيان بعض الأعمال التى تبرهن على وجودها

« أرجوكم الاجتهاد فى إدخال أعضاء عاملين فى جمعية ترقى الإسلام^(١) ، وأن تكون أنت فى مقدمة المشتركين (والاشتراك عشرون فرنكا فى السنة) فإن هذه الجمعية سيكون لها مستقبل عظيم ، وأثر فعال فى جميع جهات الإسلام لو وجدت أقل مساعدة

« وفى الختام أهديكم أنت والإخوان مزيد السلام محمد فريد

وقد عملتُ بنصيحتته ، وضاعفت جهودى فى خدمة الحركة التعاونية والحركة الاقتصادية ، وصرفت سنة ١٩١٣ فى وضع كتابى عن (التعاون) ، والمساهمة فى تأليف بعض النقابات الزراعية ، ودراسة بعض الشؤون الاقتصادية ، فكتبت فى (الشعب) سلسلة مقالات عن ميزان مصر الاقتصادى (أعداد ٢٣ سبتمبر ، ١ و ٢ و ٥ و ١٠ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٣) ، وعوائق الصناعة الوطنية (عدد ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٣)

وجاءني منه في يونية سنة ١٩١٣ الخطاب الآتي (صورته ص ٥١٤)

« جنيف في ٦ يونية سنة ١٩١٣

« ولدي المحترم الفاضل عبد الرحمن افندي الرافي

« السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد وصلني جوابكم المؤرخ ١٠ الماضي من مدة ، ولم يمنعني عن الرد عليه الآن إلا الكسل من جهة ، واشتغالي بمجلة ترقى الإسلام من جهة أخرى ، فقد أصدرت العدد الثاني منها عقب عودتي من الاستانة ، وأرسلت لك نسخة منها لعلها وصلت ، ولم تصدرها حكومتنا الأبوية الرحيمة

« من ٧ مايو لم يصلني إلا جريدة أخرى مصرية ، ولا أدري لذلك من سبب ، مع أني كتبت للإدارة قبل سفري من الاستانة بعنواني الجديد ، وما قد كتبت في عشرة أيام الإدارة مجددا ، فأرجوك التحرير لأخيك أمين بالتنبيه على من يلزم بإرسال النسخ المتأخرة جميعها ابتداء من ٨ مايو وعدم قطع الشعب أو أي جريدة تقوم مقامه^(١) — أرجوك أن ترسل لي نسخة من تقرير كتشنر بالعربية ، وأخرى بالفرنسية ، إن كان طبع بها ، لأن وجوده بين يدي ضروري للكتابة والمناقشة

« كيف حال نادي المدارس ؟ وهل سكنت عنه الحكومة^(٢) وما هي الحالة العمومية بالإجمال ، أرجوك أن تكتبها مطولا ، وأن يكون الجواب (مسوكرا) « بلغ سلامي لجميع الإخوان ، وبالأخص وفيق ، وأخبره بأنني في اشتياق زائد لجواباته وأخباره ، هل أقبل أن أراكم هذه السنة بأوروبا ؟ ومن من الإخوان عزم على السفر في هذا الصيف إلى ربوع سويسره ؟ »

محمد فريد

(١) كانت مصلحة البريد تصدر بعض الرسائل والطبوعات التي ترسل لفقيد ، وتعطل بعضها ، ومن هنا تأخر وصول أعداد (الشعب) إليه ولم يصله كثير منها

(٢) انظر ص ٣٥٣

of his B. S. and personal to him.
 مصنف: 27 ربيع 1415

در ابتدا به حق علیه و برحق است
بعد از این که در هر یک از اینها
و بهشتی است که در هر یک از اینها
و بهشتی است که در هر یک از اینها

[illegible][illegible]

2.

وفي يولييه سنة ١٩١٤ أهديته كتيباً عن التعاون ، فجاءني منه الخطاب الآتي
(صُورته بالزفكجراف ص ٥١٥) :

« جنيف في ٢٣ يولييه سنة ١٩١٤ »

، حضرة ولدنا الفاضل عبد الرحمن بك الرافعي حفظه الله

« السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد فقد وصلني كتابكم في تاريخ النقابات
ومستقبلها في مصر ، وقرأته من أوله لآخره ، فألفيته أحسن كتاب أخرج للأمة
المصرية في هذا العام ، فشكرا على هذه الخدمة الوطنية التي لا تقدر ، وفقكم الله
للاستمرار في هذا الطريق المفيد وأفاد البلاد بآرائكم ، والامل الآن أن كل
النقابات التي تؤسس تنشأ حرة ، بحيث يسقط قانون الحكومة من نفسه
أو تضطر هي لتعديله

« مؤتمر الشيعية بعد باكر ، والمنظور أن سيكون شاملا لمندوبين عن جميع الجمعيات فقد حضر للآن مندوبو لنـدره وبرلين وباريس وبلجيكا

والاستانة ، وسنجمع أعماله ونرسلها للشعب على يوفق وتساعده الظروف
السياسية على نشرها كلها أو بعضها
و أو مل أن أكون بالاستانة حوالى ٢٠ أغسطس ، لأحضر عيد الفطر بها
فلعل أراك بها بخير وصحة وعافية ، والسلام عليكم ورحمة الله
خطاب الفقيد إلى في ٢٣ يولييه سنة ١٩١٤

حقيقة في ٢٣ يولييه ١٩١٤
سبحانك يا ذا الجلال والإكرام
صحة ولنا أنت سعد حبيب لاني حفظ به
بدر عكبر ورحمة به وبعده فقد رصف كذا كبر في تاريخ بقية يستفيد في
وقرأت في الله لا حزن فأنقذته من كتاب في تاريخ بلادهم في هذا بين فكل
به في هذه الحنة الوطن به لا تفر . وفكره به في بلادهم في هذه البلاد
المعني ، وأما العبد نارا بكر
والله لا في الله كذا بقايا به في تونس تشاكون بحيث
سبق قاتل به في كذا به في تونس أو قاتل به في تونس
مذبحه به في كذا به في تونس أو قاتل به في تونس
قد حو به في كذا به في تونس أو قاتل به في تونس
بمقدرة به في كذا به في تونس أو قاتل به في تونس
في كذا به في كذا به في تونس أو قاتل به في تونس
بحيرة وصحة وعافية ورحمة عليكم ورحمة الله

في مصر

وقد نشبت الحرب العالمية الأولى في أغسطس سنة ١٩١٤ ، وانقطعت
المواصلات بين مصر وأوروبا ، فلم يتح لي أن أرى الفقيد ، على شدة رغبتي
في أن أسعد برويته ، وانقضت أعوام الحرب ، ثم أعلنت الهدنة في نوفمبر
سنة ١٩١٨ ، وقامت الثورة في مصر ، وترقبت أن تعود الفرصة ، فتتاح لي ،

لكى أسافر إلى حيث ألتقى بإمامى فى الوطنىة ، ولكن الموت عاجله ، وحال
بينى وبين أن أراه ، وغاب عنى شخصه ، ولكن لم تغب عنى قط ذكره ، ولن
تغيب مادمت حيا

رثائى للأستاذ أحمد وجدى

كان للرحوم الأستاذ أحمد وجدى ، كما ذكرت فى سياق الحديث ، أثر
فعال فى توجيه حياتى العملية والسياسية ، ولقد توفى رحمه الله فى سبتمبر ١٩٣٠ ،
فكان لنعمه وقع أليم فى فؤادى ، وكانت وفاته من الصدمات التى أثرت فى
نفسى تأثيراً عميقاً ، وقد رثيته فى الأهرام (عدد ١٦ سبتمبر ١٩٣٠) بكلمة ،
أود أن أعيد نشرها هنا ، وفاء للصديق الراحل ، قلت فيها :
« دمة على صديق — أحمد وجدى ،

« نعاه لى الناعى أنضر ما يكون شباباً ، وأحسن صحة ، وأقوى ما يكون
أملاً فى الحياة ، فكدت طول الفاجعة لأصدق نبأها ، فذهبت إلى داره أتبين
الخبر ، فإذا الدار موحشة مقفرة ، وصوت النعى يدوى بين جوانبها ، فعلمت
أن قد حمّ القضاء ، واختطفه الموت ، فلا حول ولا قوة إلا بالله !
« أبكيك أيها الصديق ، بعين دامة ، وفؤاد يتفطر حزناً وألماً ، أبكيك
وهل ينفع البكاء إذا نزل القضاء ؟ أبكى فىك نفساً زكية ، وأخلاقاً كريمة ،
ووطنية عالية ، وقلباً يرضى العهد ، ويحفظ الود ، ولسان صدق ماجرى إلا
بالحق ، فالآن أتفقدك ، فلا أراك ، وأبحث عن تلك الشئائل التى عرفتها فىك
طول حياتك ، فلا أجدها ، إلا ذكريات تثير فى النفس لوعة الاسبى
والأحزان

« عرفتكم أيها الصديق ، منذ التقينا ، وتعارفنا ، فى مدرسة الحقوق ،
إذ تلقينا العلم معاً ، جنباً إلى جنب ، فائقنا ، وتأخينا ، وارتبطنا بروابط
المحبة والإخاء ، وجمعتنا مبادئ واحدة ، وأفكار متقاربة ، وأرواح متعارفة ،
وإن أنس لأنس يوم أن تخرجنا معاً من مدرسة الحقوق منذ عشرين سنة

ونيف ، فاشتغل كلانا بالصحافة ، فترة من الزمن ، أنت في جريدة الدستور ، وأنا في جريدة اللواء . ثم مالت نفسك للمحاماة ، فما زلت بي تقنعني وترغبني فيها ، وكنتُ منصرفاً عنها ، فاستمعت إلى نصيحتك ، واستجبت لدعوتك ، ومارسنا المحاماة معاً ، وتعاهدنا على أن نتخذها مدرسة للأخلاق ، ووسيلة للجهاد القومي ، فصدقت وعدك ، ووفيت بعهديك ، وكنت رجلاً ، والرجال قليل ، لم يتغير لك مبدأ ، ولم تنزل لك عقيدة ، ولم يغرّك زخرف الحياة وبهرجها ، وبقيت على طول السنين ، وتعاقب الأحداث ، وتقلب الأحوال ، وتبدل الظروف ، علماً من أعلام الأخلاق ، والفضيلة ، والوطنية الصادقة

« وحينما فقدت شقيقتي « أمين » ، رأيت فيك أخاً وفياً ، وصديقاً أميناً ، أطمئن إليه ، وأستأنس به في صحراء هذه الحياة ، فالآن أفقدك أيها الصديق العزيز ولما يحفّ الدمع على أخي أمين ؛ واليوم تفقد مدرسة الوطنية الأولى ركناً من أركانها ، وتختسر مدرسة الأخلاق رجلاً من أفذاذها ، فإننا إليه راجعون ؛ اللهم ألهمنا صبراً ، وثبت قلوبنا ، وهيئ لنا من أمرنا رشداً ،

الفصل السابع عشر

شخصية الزعيم

في شخصية محمد فريد ، اجتمعت الفضائل الوطنية ، والمبادئ السامية ، وصفات الزعامة الحققة ، إلى جانب الأخلاق الكاملة ، والطباع الكريمة ، فهو حقاً أمة في رجل ، ورجل في أمة

صفاته وأخلاقه

كان قمحي اللون ، جميل الصورة ، متوسط القامة ، مهيب الطلعة ، عريض المنسكبين ، بدين الجسم ، ولكننه مع بدانته موفور النشاط ، جم الحركة ، لا يكل من العمل ولا يمل ، براق العينين ، كثير الابتسام ، سريع الكلام ، شديد الذكاء ، قوى الذاكرة

وأهم أخلاقه : الصدق والإخلاص ، والصراحة ، والوفاء ، والصبر ، والثبات ، والشجاعة ، وقوة الإرادة ، والجود ، والكرم ، بله التواضع وطيبة القلب ، وإنكار الذات ، ودماثة الأخلاق ، فكان في شخصه مجموعة من الفضائل العظيمة ، والأخلاق القويمة

إخلاصه ووطنيته

وأولى هذه الفضائل : إخلاصه ، ووطنيته المجردة عن الأهواء ، المنزهة عن المطامع الشخصية

كان يرى حق الوطن فرضاً عليه ، يؤديه لبلاده ، لا يقبل في أدائه نكولا أو تراجعاً ، ولا يبتغي على جهاده جزاء ولا شكوراً ، لا يعرف للإخلاص حداً يقف عنده ، بل يعتقد أن كل ما يبذله في سبيل مصر من جهد ومال ، وجاه ومكانة ، وصحة وحياة ، إنما هو الراحة الكبرى لنفسه وضميره ، وتلك لعمري أقصى درجات الإخلاص ، ولا جرم فإن مصدر هذا التفاني

فى الإخلاص ، والوطنية التى لا تخبو نارها ، هو الإيمان بالله ، فقد كان فريد
مؤمناً حقاً ، قوى الإيمان ، ثابت العقيدة ، سليم الوجدان ، كان إيمانه هو
الينبوع الفياض الذى يستمد منه إخلاصه ووطنيته ، فلا غرو أن كان يحتمل
الشدائد والمتاعب ، راضياً باسماء ، شأن المؤمنين الصادقين ، الذين إذا أصابتهم
مهيدة قالوا : إنا لله وإنا إليه راجعون

كانت وطنيته سليمة المعدن ، صلبة العود ، لا تتثنى أمام العقبات ، ولا تنال
منها المغريات ، ولا تشوبها المطامع المادية ، أو المآرب الذاتية
لقد كانت كلمة واحدة يجرى بها لسانه كافية لأن تبدل عسره يسراً ، وغربته
نعماً مقبلاً ، وجاها عريضاً ، ولسكنه بقى ثابتاً كالطود ، راسخاً كالأهرام ، فكان
آية الوطنية

شجاعته

كان شجاعاً مقداماً ، لا يبالى الأخطار ، ولا يضعف أمام الشدائد ،
ولا يخشى غضب الأقوياء ، ولا يرهب سلطانهم
بهذه الشجاعة العظيمة استطاع أن يضطلع بزعامة الحركة الوطنية ، بين
أعاصير المحن والأحداث ، زهاء اثنتى عشرة سنة ، لم تخله خلالها شجاعته
لحظة ، ولا ناله فى أثنائها ضعف ولا وهن

ولولا هذه الفضيلة لفقدت الحركة الوطنية جلالها وروعها ، بل لطويت
إلى حين لا يعرف مداه صفحتها ، لأن الشجاعة كما هى أول سلاح للمجنود فى
مياادين القتال ، فإنها أول عدة للمجاهدين فى الحركات الوطنية ، وكم من حركة
وطنية سرى إليها الانحلال ، وفقدت كيائها وحياتها ، عندما فقد زعماءها
أو جنودها الشجاعة فى ساعة الخطر

كانت هذه الشجاعة طبيعية فى الفقيده ، امتاز بها فى حياته الخاصة ، وحياته
العامة ، لست أدرى عن تلقاها ، هل ورثها عن أبيه ، أو عن والدته ، أو عنهما
معاً ؟ أم هى غريزة أودعها الله فؤاده ، فتكونت ونمت على توالى السنين ؟ قد

يكون هذا أو ذاك ، وإنما الذى يهم ذكره أن هذه الصفة العظيمة قد امتزجت
بشخصه ، حتى صارت علماً له ، ولأزمته طول حياته ، فى السراء والضراء
كثيرون من الناس يتحولون عن الجهاد عند الصدمة الأولى أو الثانية
تصادفهم فى طريقهم ، فينكصون على أعقابهم أمام الخطر أو شبح الخطر ،
بل أمام الوهم والخيال ؛ أما الفقيد رحمه الله ، فكان يتلقى الصدمات والضربات
بقالب عامر بالشجاعة ، فلا يثنى عن طريقه ولا يتحول ، وتلك أعظم فضائله
وسجاياه ؛ وزاد فى شجاعته قوة إيمانه وعقيدته ، فكانت هذه العقيدة سنداً
لشجاعته وإقدامه ، ومعيناً لا ينضب لفضائله وأخلاقه الكريمة

بهذه الشجاعة ، وبهذا الإيمان ، حمل عبء الجهاد فى أشد الأوقات خطراً
وحرراً ، تولى رئاسة الحركة الوطنية فى وقت استقرت فيه السياسة المعروفة
بسياسة الوفاق بين الخديو والاحتلال (وقد شرحناها فى موضوعها ص ٧٧) ،
فاستهدف لحرب السلطتين معاً ، وغضبهما معاً ، ومع ذلك لم يبال حربهما ،
ولم يخش غضبهما وتحالفهما ، واحتمل أذاهما معاً ، وسار فى طريقه قدماً ،
لا يلوى على شئ ، ولا يفكر إلا فى القيام بالواجب ، مهما كانت العقبات ،
ومهما كانت العواقب

كانت الشجاعة خلقاً ثابتاً فى فؤاده ، وكانت أيضاً محبة إلى نفسه ، فكان
يدعو إليها فى خطبه ، ويحب أن يراها خلقاً شائعاً فى الأمة ، وبخاصة تلاميذه
وأنصاره ، وكان يعجبه منهم أن يكونوا على غراره فى الشجاعة الأدبية ، وقد
عوّدهم على أن يكونوا رجالاً ذوى أخلاق قوية ، لأن الشجاعة الأدبية هى
قوام الفضائل جميعاً

وفاته

كان فريد آية فى الوفاء ، ومثلاً سائراً فى حفظ العهد ، اعتبر ذلك فى وفاته
لزميله وصديقه مصطفى كامل ، فلقد أيدته وناصره طول حياته ، وعضده بماله
وقلمه ولسانه ، ثم ظل على وفائه له بعد وفاته ، فحافظ على تراثه الوطنى المجيد ،
وتعهد الغرس الذى بذره معه ، وسقاه بإخلاصه وتضحياته ، ورواه بمهجة

فؤاده ، فَمَا الْغَرْسُ وَتَرْعَرَعُ ، بِحَيْثُ لَوْعَاشُ مُصْطَفَى أَكْثَرَ بِمَاعَاشٍ ، لَمَا اسْتَطَاعَ أَنْ يَرْعَى غَرْسَهُ بِأَكْثَرِ مِمَّا رَعَاهُ فَرِيدٌ ، وَلَا غُرُو فَقْدَ اشْتَرَكَامَهُ فِي بَذَرِهِ ، وَأَنْشَأَهُ النُّشْأَةَ الْأُولَى

كَانَ وَفَاؤُهُ لِمُصْطَفَى جَزْماً مِنْ وَفَائِهِ لِمِصْرَ ، لَقَدْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ لَهَا ، وَجَعَلَ حَيَاتِهِ وَقفاً عَلَى الْجِهَادِ مِنْ أَجْلِهَا ، وَضَحَّى بِمَالِهِ وَجَاهِهِ وَصِحَّتِهِ وَحَيَاتِهِ فِي سَبِيلِهَا ، وَلَيْسَ فِي الدُّنْيَا وَفَاءٌ أَقْوَى وَأَرْوَعُ مِنْ هَذَا الْوَفَاءِ .

مِضَاؤُهُ وَقُوَّةُ عَزِيمَتِهِ

وَمَنْ أَخْصَ مَزَايَاهُ الْمِضَاءَ وَقُوَّةَ الْعَزِيمَةِ ، كَانَ يَذَلُّ بِقُوَّةِ إِرَادَتِهِ كُلَّ عَقْبَةٍ تَعْتَرِضُهُ ، وَمَا أَكْثَرَ مَا اعْتَرَضَهُ مِنْ عَقَبَاتٍ ، وَمَا قَامَ فِي سَبِيلِهِ مِنْ مَصَاعِبٍ !

حَدَثَ إِضْرَابٌ مِنْ عَمَالِ اللُّوَاءِ فِي نَوَفَبرِ سَنَةِ ١٩٠٨ (ص ٩٤) ، بِدَسَائِسِ خِصُومِ الْحَرَكَةِ الْوِطْنِيَّةِ ، وَتَحْرِيطِ مَنْ بَعْضُ الْمَوْظُفِينَ ، وَكَانَ الظَّنُّ أَنْ يَضْعِفَ الْفَقِيدُ أَمَامَ هَذَا الْإِضْرَابِ ، وَيَغْرَى الدَّسَائِسِينَ بِالِاسْتِمْرَارِ فِي دَسَمِهِمْ ، وَلَكِنَّهُ رَفَضَ مَطَالِبَ الْمُضْطَرِّينَ ، وَأَصْرَ عَلَى فَصْلِهِمْ ، وَلَمْ يَلْبِثْ أَنْ اسْتَبْدَلَ بِهِمْ غَيْرَهُمْ .

وَبَعَثَ الْحِمَاسَةَ فِي نَفُوسِ الشَّبَابِ ، وَمِنْهُمْ طَلِبَةُ الْحَقُوقِ ، فَجَاءُوا مَتَطَوِّعِينَ لِلْعَمَلِ فِي اللُّوَاءِ ، وَاشْتَغَلُ بِعَضْمِهِمْ فِي التَّحْرِيرِ ، وَبَعْضُهُمْ فِي صَفِّ الْحُرُوفِ ، فَاسْتَمَرَ صُدُورُ اللُّوَاءِ بِزَعْمِ إِضْرَابِ عَمَالِهِ ، وَلَمْ يَتَعَطَّلْ يَوْماً وَاحِداً ، وَلَمَّا أَخْفَقَ إِضْرَابُهُمْ عَادُوا خَاضِعِينَ

وَحَدَثَ فِي سَنَةِ ١٩١٠ أَنْ وَقَعَ خِلَافٌ بَيْنَ وَرَثَةِ الْمَرْحُومِ «مُصْطَفَى كَامِلٍ» عَلَى مِلْكِيَّةِ (اللُّوَاءِ) ، لِسَانِ حَالِ الْحِزْبِ الْوِطْنِيِّ حِينَئِذٍ ، أَدَّى إِلَى تَدَخُّلِ الْقَضَاءِ فِي شَأْنِهِ ، وَعَيْنُ يَوْسُفِ بَكِ الْمَوْلِيَحِيِّ حَارِساً قَضَائِيّاً عَلَيْهِ ، فَتَسَلَّمَ الْجَرِيدَةُ عَلَى يَدِ مُحَضَّرٍ مِنَ الْمَحْكَمَةِ الْمُخْتَلِطَةِ يَوْمَ ٢٨ فِبرَيرِ سَنَةِ ١٩١٠ ، وَقَدْ أَرَادَ الْحَارِسُ أَنْ يَتَدَخَّلَ فِي سِيَاسَتِهَا وَتَحْرِيرِهَا ، فَرَفَضَ الْفَقِيدُ أَنْ يَدْعَنَ لِهَذَا التَّدَخُّلِ . وَرَأَى أَنْ كِرَامَةَ الْحِزْبِ لَا تَتَّفَقُ وَبَقَاءَ اللُّوَاءِ عَرْضَةً لِسَيْطَرَةِ الْحَارِسِ عَلَى شَتْوَنِهِ .

وَبَادَرَ مِنْ فُورِهِ إِلَى إِنْشَاءِ جَرِيدَةٍ جَدِيدَةٍ يَسْتَقِلُّ بِإِدَارَتِهَا وَتَحْرِيرِهَا ، وَلَا يَكُونُ لِعِزْبِ الْحِزْبِ إِشْرَافٌ عَلَيْهَا ، فَأَنْشَأَ جَرِيدَةَ (الْعِلْمِ) . وَظَهَرَتْ فِي ٧ مَارِسِ

سنة ١٩١٠ بعد أسبوع واحد من تدخل الحارس في شئون اللواء ، أى أن تأسيس (العلم) ، وما استلزمته من استعداد ، وجهود وتنظيم ، لم يستغرق سوى هذه الأيام القليلة ، وهو عمل يشهد المترجم بالهمة الشماء ، وقوة الإرادة وكلما كانت الحكومة تعطل صحيفة الحزب الوطنى ، كان يعد العدة لإخراج جريدة أخرى للحزب ، بأسماء أخرى ، فتظهر فى اليوم التالى للتعطيل ولقد رأيت مما كتبناه بالفصل السادس (ص ٢٣٤) كيف كان موقفه رائعا حين منعت الحكومة الفرنسية عقد المؤتمر الوطنى بباريس فى سبتمبر سنة ١٩١٠ قبل الموعد المحدد لانعقاده بأيام معدودة ، فقد كان الظن أن لا ينعقد المؤتمر فى عامه هذا لضيق الوقت ، وكثرة ما أنفق من التكاليف لإعداد معداته بباريس ، ولكن عزيمة المترجم أنقذت الموقف ، فقد قرر عقد المؤتمر ببروكسل ، فى الموعد الذى كان محدداً له بباريس ، وكان الوقت لا يتسع حقاً لتنفيذ هذا العمل ، إذ أنه أبلغ قرار المنع قبل موعد اجتماع المؤتمر بأسبوع ، ومع ذلك تذرع هو وزملاؤه بكل ما أوتوا من همة وعزيمة ، حتى اجتمع المؤتمر ببروكسل فى الموعد الذى كان محدداً له بباريس ، فكان ذلك الفوز آية فى المضاء والعزيمة

ثباته على المبدأ

يتلخص مبدأ الفقيد فى ثلاث كلمات : الاستقلال ، والجلاء (وهو الرمز الصحيح للاستقلال ، ولا يكون استقلال بدونه) ، والدستور ، ولقد ثبت على هذا المبدأ ، لم يقبل فيه هوادة ولا تساهلاً ، ومن كلماته المأثورة فى هذا الصدد قوله : « لا ينتظر أحد منا أن نحيد عن مبدئنا مادام فينا عرق ينبض أو تجرى فى أجسامنا نقطة دم »

وقد حارب من أجل هذا المبدأ كل سلطة ، وكل فرد ، وكل هيئة لا تدين به ، ولا تعمل عليه ، ولقى فى سبيل ذلك ما لقى ، ولما رأى أن الخديو قد جنح لسياسة الوفاق مع الاحتلال ، قرر الابتعاد عنه ، وخاصمه استمساكاً بمبدئه ، وسار فى طريقه مستقلاً عن كل سلطة . بعيداً عن كل سلطان ولما اشتد الخلاف بينه وبين الخديو تبعاً لأشتداد سياسة الوفاق رغب إليه

كثير من أنصاره أن يعدل عن سياسة الجفاء تجاه الخديو ، ويسلك سبيل التقرب إليه ، وأفضوا إليه أنهم ينفضون من حوله إذا هو استمر في خصومته معه ، فكان جوابه لهم أنه لا ينشئ عن مقاومة الاحتلال ، وكل من يلوذ به أويحالفه ، ولو كان ولي الأمر ، وانفض بعضهم فعلا من حوله مجاملة للخديو ، ومع ذلك لم تضعف عزيمته ، وظل ثابتاً في جهاده ضد السلطتين

ولما شرعت الحكومة في محاكمته أول مرة في قضية (وطنيق) سنة ١٩١١ ، أرسل إليه الخديو من يبلغه باسمه وعده بحفظ القضية ، مقابل أن يزوره ويقبل اتباع خطته ، ويسايره في سياسة الوفاق ، فرفض . وقبل أن تقام ضده الدعوى العمومية . وحكم عليه فيها بالحبس ستة أشهر . وآثر السجن على التساهل في مبدئه

وبعد أن هجر مصر إلى منفاه . اتسع مجال الحكومة لشل الحركة الوطنية . وصرف الناس عنها . ولما بلغه انفضاض بعض أنصاره من حوله . والتحاق بعضهم بالوظائف . وانحيازهم إلى جانب الحكومة . لم يكثر لذلك . وكتب في مايو سنة ١٩١٤ . إلى من أبلغه ذلك يقول : « أما أنا فسياسي لن تتغير .

ولو بقيت عليها وحدي » . فلم يدع للضعف والتردد إلى قلبه سبيلا

قاوم من أجل مبدئه قوتين كبيرتين . وهما :

(١) الاحتلال (٢) الخديو . حين اتبع سياسة الوفاق مع الاحتلال ثم قاوم الترك حين بدت نياتهم نحو مصر سنة ١٩١٥ ، في أثناء الحرب العالمية الأولى . كما تقدم بيان ذلك (ص ٤٢٤)
فمخاصمته لهذه القوات الكبيرة . في تلك الظروف العنيفة التي مر بك شرحها ، وفي وقت خذله فيه كثير من أنصاره . لم يأكبر مظاهر الثبات على المبدأ . وأروع آيات المحافظة على العقيدة

صبره على المكاره

لا مرأ في أنه مضرب الأمثال في الصبر على المكاره . لم يجاره أحد من

الزعماء والمجاهدين فيما استهدف له من الكوارث . على اختلاف صنوفها . ولا في قوة الصبر عليها . ومرجع هذا الصبر إلى هقيقته وإيمانه . ثم إلى قوة إرادته

ومن كلماته المأثورة التي صارت علما عليه . قوله : « إتنا نعرف كيف نصبر على المكاره . ولكننا لا نعرف التسليم في حقوقنا . ولا التنازل عن مطالبنا ، وقوله : « نحن قوم نذرنا بالصبر على الكوارث . واتخذنا الثبات شعاراً لنا . لا يلوننا عن غايتنا اضطهاد . ولا نتقهقر إلى الوراء مطلقاً ،

وفي الحق أنه قد صبر صبر أولى العزم من الكرام المجاهدين . على كل المصائب التي لاقاها . وكانت معظم سني حياته السياسية سلسلة من المحن والمكاره ، فقد صبر على السجن . وصبر على فقد تروته الطائلة في سبيل الجهاد . وصبر على المصائب العائلية التي امتحنه الله بها . إذ فقد اثنتين من كريماته . وهما في ريعان الشباب . وجاءه نعيهما وهو في منفاه . إحداهما في سنة ١٩١٥ . والأخرى سنة ١٩١٦ . وصبر على آلام النفي والتشريد . ثماني سنوات متوالية . وصبر على المرض . ينتابه من حين لآخر . واشتد به في أواخر أيامه . وصبر فوق هذا وذاك على تنكر الكثيرين من معاصريه . بل من أنصاره له . وانفضاضهم من حوله . في أشد الأوقات حرجاً . وإنك لتلمح في الخطاب الآتي الذي كتبه في أشد سنوات النفي وأقساها مقدار ما عانى من المسكاره على تعاقب السنين . ومبلغ الصبر الذي راض نفسه عليه . واطمأن إليه ، حتى عده في خطابه نعمة من نعم الله عليه . كتب هذا الخطاب من برلين في ٧ مارس سنة ١٩١٧ إلى المرحوم الدكتور أحمد فؤاد . رداً على تعزيتة إياه في وفاة كريمته . قال : « وقد ألهمني الله الصبر على هذه المصائب المتكررة . وأعانني بفضله وكرمه على تحملها . كما أعانني على تحمل ما لاقيته في حياتي السياسية من أنواع الخيانة والغدر والانقلاب . وأمل في وجهه تعالى أن يديم عليّ مننه المتتالية . وأن يؤيدني بروح من عنده . فيما بقي لي من السنين القليلة . في هذه الحياة الفانية . إنه لا يضيع أجر من أحسن عملاً ،

فهذا الكتاب الكريم يرسم لنا صورة فريد ، فى أروع مظاهر البطولة
ويصور لنا إيمانه الثابت وقلبه الكبير ، وخلقه العظيم ، وصبره الفريد على
الكوارث أصابته فى حياته

شمه وإباؤه

كان للفقيد نفس عالية ، تتعلق بالعظام ، وترفع عن الدنيا والصغار ،
وتمقت الذلة والهوان ، ومن أخص سجاياه الشمم والإباء ، لم يرض لنفسه
قط طوال حياته أن ينزل عن هذا الخلق العظيم ، ولم يستطع الاقوياء أن يذلوه
أو يمتنوه ، أو يحولوه عن مبدئه ، أو يتخذوه مطية ذلولا لأطماعهم وشهواتهم
ظن بعض خصومه على أثر هجرته إلى المنفى ، وما احتمله فيه من آلام ،
أنه قد تلين قناته ، أو يعدل عن خطته فى الجهاد ، فأشاعوا عنه حينما كان
بالاستانة أنه أرسل قبل سفره من مصر برقية إلى السير إدوارد جراى وزير
خارجية بريطانيا ، يشكو إليه فيها من الاضطهادات التى انصبت عليه ، ويطلب
منه التدخل لإنصافه ، فما أن اطلع على هذه البرقية فى الصحف حتى كذبها تكذيباً
قاطعا ، وأرسل فى هذا الصدد خطابا إلى جريدة (جون ترك) Jeune Turc
التي كانت تصدر بالفرنسية فى الاستانة يدل على علو نفسه وبطولته ، قال :
« إني لو حكم على بالموت ، وكانت حياتى معلقة على كلمة تخرج من فم وزير
إنجليزى ، لفضلت ألف ميتة على مخاطبة هذا الوزير فى شأنى ، فلقد رفضت
طالب العفو عنى من الخديو وهو حاكم البلاد الشرعى عندما حكم على فى العام
الماضى بالسجن ستة أشهر ، وفضلت البقاء مسجوناً على إرضاء طالب العفو ،
وبأخه أيضا سنة ١٩١٢ ، وهو بالاستانة أن الخديو ومحمد سعيد باشا
رئيس الوزارة ، أشاعا لمحدثيهما أن الأول أرسل إليه ثلثمائة جنيه مساعدة له
على السفر ، وأنه هو الذى حضره على الهجرة من مصر ، ولما كان هذا الخبر
كذبا ومينا ، ثارت نفسه ، لما تضمنه من المساس بكرامته ، فلم يكتب
بتكذيبه لمن نقلوه إليه ، بل أرسل خطابا مسجلا إلى الخديو يسراه
بالوسفور ، إذ كان بالاستانة صيف ذلك العام ، يكذب الخبر بلهجة شديدة

تدل على أنه وهو في محنته لم يبال غضب ولى الأمر ، فوق غضب الاحتلال ،
قال رحمه الله :

« صارى يار فى ١١ يونيه سنة ١٩١٢

« سمو خديو مصر

« لقد علمت من الأخبار الخصوصية الواردة من مصر أنكم كلفتم أحد
إخوانى ممن يترددون عليكم بأن ينصحنى بالسفر عقب استجوابى بالنيابة ،
وأنكم سلمتم له مبلغا من المال ليوصله إلى مساعدة لى على مصاريف السفر ،
واسم هذا الشخص معلوم عندي ، ولكنى أكتبه الآن ، فاستغربت جداً
حصول هذا الأمر بعد ما كتبتكم لكم بخصوص حادثة ... والثلاثمائة جنيه
التي أخذها باسمي ، وطلبت منكم عمل تحقيق بخصوصها ، ولكنكم أهملتم
أمرها ، وبعد أن أعلمتكم أنى أرفع عن قبول أى مساعدة منكم ، ولو كنت
فى أحط دركات الفقر مع أنى بحمد الله فى سعة من العيش ، فلتكونوا على
ثقة بأن كل ما يؤخذ منكم باسمي هو من باب النصب ، وإنى لا أقبل وإن
أقبل منكم أى مساعدة ، ما دامت مهمتى الجهاد فى تحرير البلاد من الإنكليز ،
ومن كل من يعاونهم على توطيد قدمهم فى مصر ، كائناً من كان ، والسلام
على من اتبع الهدى

المخلص لمصر

محمد فريد

وقد سعى الخديو بواسطة أصدقاء الفقيد فى أن يتم الصلح بينهما ، ولكن
فريداً كان يطلب شروطاً لصالح البلاد ، و ضمانات لهذه الشروط ، ولم يقبل
أية وساطة على غير هذا الأساس ، ورفض مساعى الصلح ، مع حرج مركزه
المالى فى منفاه ، فكان آية فى الشمم والإباء

ولم يقبل الصلح مع الخديو إلا بعد أن بدأ عرشه يتداعى فى أوائل الحرب
العظمى الأولى ، إذ تم الاتفاق بينهما على أساس إعلان الدستور كما تقدم
بيانه (ص ٤١٢)

مزاياء الثقافية

كان المترجم إلى جانب وطنيته الصادقة ، وأخلاقه العظيمة ، مزاياء ثقافية عالية ، فهو واسع الاطلاع ؛ مشغوف بالدرس والقراءة ؛ ملمّ بدقائق المسألة المصرية ؛ وتاريخها خاصة ؛ والمسألة الشرقية عامة ؛ محيط بالمسائل الدولية جميعها ، متتبع لكل تطوراتها ؛ يطلع على كل ما يظهر فيها من المؤلفات والرسائل ؛ وما يكتب عنها في الصحف والمجلات

وتدل مذكراته في تاريخ مصر الحديث التي سبق الكلام عنها (ص ٢٧) على ميل مبكر إلى البحوث التاريخية ، كما أن كفايته كمؤلف وكاتب قد ظهرت في كتابه في تاريخ محمد علي (البهجة التوفيقية) ، وكتابته في تاريخ الدولة العثمانية ، وكتابته في تاريخ الرومان ، ورحلاته العديدة ، ومقالاته العلمية في مجلة الموسوعات وفي الصحف والمجلات عامة

ومن دلائل سعة اطلاعه اقتناؤه مكتبة نفيسة حوت بمجموعة قيمة من الكتب العلمية والتاريخية ، وهي التي أهداها إلى نادي المدرس العليا (ص ٣٥٢) وتدل خطبه ومقالاته ، وأحاديثه في الصحف ، على نضجه الفكري ، واطلاعه الواسع ، ودراسته النامة للمسائل السياسية القومية والدولية

وكان لا يألو جهدا في تفهيم الشعب دقائق المسألة المصرية ، لمناسبة الحوادث التي تقع في البلاد ، حتى الحوادث التي كانت في ظاهرها لا تنطوي على معان سياسية ، فكان يكشف عن مغزاها ، وينتجزها فرصة لتبصير الأمة بحالاتها ، وأذكر له مقالة مسهبه (١) كتبها لمناسبة سفر الخديو إلى بور سودان في مارس سنة ١٩٠٩ ، لحضور حفلة افتتاح مينائه ألم فيها إلماماً رائعا بارتباط السودان بمصر ، وتطور السياسة البريطانية فيه ، وهي تصلح وحدها لأن تكون تاريخا للمسألة المصرية ، من ناحية اتصالها بالسودان ، هذا إلى ما حوته

(١) نشرت باللواء عدد ٢٢ مارس سنة ١٩٠٩

من معاني الوطنية العالية ، والأفكار الواسعة الأفق التي تدل على دراسة عميقة لتاريخ مصر السياسي ، وإحاطة تامة بموقفها حيال المطامع الأجنبية

مزاياء الصحفية والخطابية

تتصل مزاياء من هذه الناحية بمزاياء الثقافية

كان فريد صحفيا قديرا ، وله المقالات المستفيضة في الصحف والمجلات ، وكان يجيد الكتابة باللغتين العربية والفرنسية ، وكان في حياة مصطفى كامل يتولى في غيبته الإشراف على الألوية الثلاثة ، ولما تولى رئاسة الحركة الوطنية ، بعد وفاة مصطفى ، كان يشرف إشرافا مستمرا على تحريرها وسياستها ، وكان يفيض في مقالاته باللواء والعلم والشعب ، وإذا تناول موضوعا مهما أسهب في الكتابة فيه ، وكانت مقالاته تجمع بين غزارة المادة ، وسعة الاطلاع والنضج الفكري ، مع حسن الأداء ، والقصد في الالفاظ ، والبعد عن العبارات الطنانة ، وكذلك شأن مقالاته وأحاديثه بالفرنسية

إن أسلوب المرء صورة من شخصيته كما يقولون ، ولذلك تجد في كتابة المترجم آيات التواضع ، والركون إلى المعاني السامية . فهي من الخصائص الطبيعية لهذا الرجل الفذ الذي لا يرى في شخصية المرء إلا وسيلة لأداء رسالته كما لا يرى في الأسلوب إلا طريقة لأداء المعاني

أما مواهبه الخطابية فكانت دون مواهب مصطفى كامل ، لأن مصطفى ولد خطيبا ، وكانت الخطابة من أعظم مزاياءه ، أما الفقيد فلم يكن من طبقته في المواهب الخطابية ، وكان في الغالب يتلو خطبه ، واسكنها كانت مليئة بالمعاني السديدة والآراء الصائبة والأفكار العالية

سياسته الوطنية

كانت سياسته الوطنية استمرارا لسياسة مصطفى كامل ، ولا غرو ، فقد وضعها معا قواعدها ، وجاهد معا في سبيلها ، واتخذوا الجلاء أساسا لها ، والجلاء هو الرمز الصحيح للاستقلال الصحيح ، ولم يكن الفقيد يقبل فيه هوادة

ولا تساهلا ؛ وكان شديد الحرص على أن تبقى القضية المصرية قضية الجلاء ، ولذلك كان يقاوم سياسة الأحزاب الأخرى في عدوها عن الجلاء ومطالبتها انجلترا بالإصلاحات الداخلية ، وكان يرى في هذه الخطة خروجاً على أساس القضية الوطنية

قال في هذا الصدد : « إن الشعب لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتملة بلاد أمة أخرى تساعدنا بإخلاص على ترقينا وتمديننا ، وحين سأله المستر كيتل العضو بمجلس العموم البريطاني سنة ١٩٠٨ : « ماذا يطلب الحزب الوطنى من انجلترا ؟ » ، أجابه على الفور : « نحن لا نطلب شيئاً منها سوى الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال ،

وقال في خطبته بالإسكندرية فى أغسطس سنة ١٩٠٨ : « ترك بعضهم المطالبة بالجلاء ، وسموا هذا التحول اعتدالاً فى المبدأ ، وما هو إلا خيانة كبرى للوطن وبنيه » . وتفيض خطبه وأخاديشه بهذا المعنى وإلى جانب الجلاء وتمسكه به . جعل الدستور أساساً ثانياً للحركة الوطنية وهنا أيضاً كان متفقاً فى المبدأ والخطة مع الزعيم الأول ، ولكنه أبرز دعوة المطالبة بالدستور ، وجعل منها حركة عامة ، دعا إليها الأمة ، ووجهها إلى مطالبة الخديو بالدستور . بالعرائض التى تقدم الكلام عنها (ص ٦٩) . فكانت هذه الحركة جهاداً قوياً عملياً لتقرير النظام الدستورى

ومن الواجب فى هذا المقام أن نعرف فضل فريد على الحركة الوطنية ، فقد كان العضد الأيمن لمصطفى فى بعثها طول حياته ، ثم تولى زعامتها واحتمل أعبائها بعد وفاته ، وكانت زعامته لها فى ظروف قاسية . أشد من الظروف التى واجهها مصطفى ، فكان لفريد الفضل الأكبر فى إنقاذها من الانحلال ، واستخلاصها من العقبات والأهوال ، فلقد تحالفت ضدها قوات عديدة . بغية القضاء عليها ، ولكنه ثبت لها وتغلب عليها بقوة العقيدة والإيمان ، وسار بالحركة الوطنية إلى الأمام ، ومهد بجهاده وتضحياته إلى ثورة ١٩١٩ ، فهى غرس الوطنية التى تعهدنا على تعاقب السنين . والثورات ، كما قلت فى كتابى عن مصطفى كامل ،

ليست حركات ميكانيكية . تبدو فجأة للناظرين . بل هي حوادث اجتماعية . تتمخض عنها حياة الشعوب . تبعاً لدرجة استعدادها . ونتيجة لسريان روح الوطنية في نفوس أبنائها . فلولا السنون التي قضاها الفقيد في الكفاح . لمرت سنة ١٩١٩ . كما تمر غيرها من السنين . دون أن يظهر فيها غرس الوطنية . أو تتجلى فيها روح الثورة . ولعله أشار إلى هذا المعنى في رسالته إلى الأمة في سبتمبر سنة ١٩١٩ . إذ قال « نشكر الله على هذه النتيجة الحسنة . التي دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور في تلك الأرض الخصبة . قد نبت وترعرع ساقه ، ثم أزهر وظهرت ثماره الشهيبة التي قد قرب زمن جنيها »

سبيله إلى دعوته

كانت سبيله إلى دعوته الخطابة والصحافة والتأليف . قال في هذا الصدد :
« إن الذي يعتمد على القلم واللسان . فيملئ عليهما ما وهبه الله من علم وبيان . ويجمع بهما القلوب . ليصوغ منها أمة حية راقية . هو أعظم مشيد للمجد . فوق أمثن الأسس »

كانت خطبه ومقالاته ومؤلفاته متجهة إلى غرس روح الوطنية الصادقة في النفوس . وحث الأمة على استعادة مجدها القديم . ومباراة الأمم الحية في التمسك باستقلالها وحريتها . ومن هنا جاء ميله إلى التاريخ المصري . والتاريخ العام . فاتخذ من التاريخ مدرسة لترقية الروح الوطنية في النفوس . وتثقيف الشعب . وتهذيبه . وكان يعنى بتبصير المصريين بتاريخهم . وإطلاعهم على تاريخ الأمم الحية . قال في هذا الصدد في ختام خطبته بدار التمثيل العربي . يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٠٨ :

« وآخر كلمة ألقيا على حضراتكم أن تطالعوا تاريخ الأمم التي حصلت على استقلالها المسلوب . وأن تمنعوا النظر في الطرق التي اتخذوها للوصول إلى هذه الغاية . وأن تقفوا على أحوال بولونيا وفنلندا وإيرلنده . وتتشبهوا برجالهم . وتسيروا على خطواتهم . وأن ينشر القادرون منكم الرسائل والكتب

فى تاريخ هذه الامم الحية ، لتكون ذكرى لغيركم من بنى الوطن، فإن الذكرى تنفع المؤمنين ،

وكان شديد العناية بتعريف الأمة سابق مجدها ، وهو أول من فكر فى إنشاء متحف حربى ، يحتوى على مفاخر الجيش المصرى

قال فى هذا الصدد تعليقا على زيارته للمتحف الحربى ببرلين : « أما نحن فلا نجد أثرا لما غنمته جنودنا من الروسين والصريين فى الحرب الأخيرة ، أو فى جزيرة كريد واليونان فى عهد إبراهيم باشا ، بل ضاع كل ذلك بسبب إهمال حكامنا ، كما أخذت أسلاب المهدي إلى لوندرة ووضعت فى متاحفها . وما يؤسف له أن أسماء من انتصر من قواد الجيوش المصرية أصبح نسياً منسياً لعدم الاهتمام بتاريخ بلادنا فى مدارسنا . فتمنى يهبنا الله حكومة أهلية عارفة بواجباتها ؟ اللهم أثنا لا نألفها إلا يوم أن نستحقها بمجهوداتنا عملا بالحديث الشريف : « كما تكونوا يول عليكم ،

وكان يعمل على إعداد الجيل إعداداً حريياً ، ليتخلق بأخلاق الرجولة والشجاعة ، وإذ لم يكن بمصر فى ذلك العهد مدارس حربية ، بالمعنى الصحيح ، فقد كان يحث الشبان المصريين على الالتحاق بالمدارس الجربية بالاستانة، وكان يهد لهم السبيل ، ويعمل لهم كل التسهيلات للالتحاق بها ، لأنه كان يرمى إلى خلق جيل جديد مشبع بالروح العسكرية

وكان شديد التمسك بالديمقراطية الحققة، ولذلك كان يقاوم الرتب والألقاب ويدعو إلى إلغائها ، وقد كتب فى هذه الدعوة غير مرة ، قال فى (العلم) عدد

٢٦ ديسمبر ١٩١٠ :

« لقد أدركت الأمم الراقية مضار منح الألقاب المُنخمة والوسامات المذهبة أو المرصعة ، وأنه لا يليق بالعقلاء السعى وراءها ، ولذلك ألغيت بتاتاً فى جميع الولايات الأمريكية الشمالية والجنوبية ، وفى جمهورية سويسرا ، وقلَّ استعمالها فى أغلب الممالك ، وقد سارت الدولة العثمانية على هذا النهج من عهد إعلان الدستور ، فلم تمنح رتبة أو نيشاناً لشخص ما من غير الجنود المجاهدين فى سبيل

الوطن ، وأغلب وزرائها الحاليين لا رتب لديهم ، بل يطلق عليهم لقب بك ، كما يطلق على أى إنسان . فإن هذا اللقب يعادل لقب سيد . أو أفندى . أو مسيو ، وينتظر إصدار قانون بإبطال هذه الألقاب والأوسمة فى عهد قريب . تالله إنها لخارف لفظية ، تعلم الأمة ما تحتها من حب للوظائف . وحرص على الرواتب الباهظة التى تزداد للموظفين كل سنة حتى يزيد تعلقهم بها بنسبة هذه الزيادات السنوية ، إلى أن أصبح راتب رئيس القلم فى بلادنا يعادل مرتب وزير فى البلاد الأخرى ،

وكان يثبت معانى الوطنية ومبادئها فى النفوس ، ولا يوجه خطابه إلى الشباب وحده ، بل يحث الطبقات كافة على الأخذ بها ، وكثيرا ما وجه الخطاب إلى الشيوخ من أعضاء مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، يستحثهم على الاضطلاع بواجباتهم ، ولو فى تلك الدائرة الضيقة التى كانت مضروبة حول هاتين الهيئتين

عمله للوحدة القومية

للفقيد فضل آخر على الحركة الوطنية ، هو عمله للوحدة القومية ، فقد كان من ناحية يدعو دائماً إلى الاتحاد بين المسلمين والأقباط ، وسار فى هذه الناحية على سنة سلفه العظيم ، قال فى خطبته فى حفلة تأييده ، مشيداً بالوحدة الوطنية مناجياً روح مصطفى : « قد تحقق ما كنت تؤمله ، وما قضيت زهرة شبابك للوصول إليه ، وأصبحت الأمة بعناصرها الثلاثة مسلمين ومسيحيين وإسرائيليين كلها مجتمعة كرجل واحد ، متحدة الأفكار والقلوب »

وقال فى خطبته بالإسكندرية يوم ٥ اغسطس سنة ١٩٠٧ « انبذوا الشقاق والاختلاف الدينى ، وكونوا جميعا إخواننا ، أبناء وطن واحد ، أى كونوا مصريين قبل كل شىء »

وكان من ناحية أخرى يدعو إلى السياسة القومية دون الحزبية . وعلى أن الحزب الوطنى كان أقوى الأحزاب ، فإنه كان لا يفتأ يمد يده إلى الأحزاب الأخرى ، يطلب إليها التعاون والتضامن ، برغم ما بينها من الفوارق فى المبدأ

ومع إيمانه بمبادئ الحزب الوطنى ، وبشعاره (الجلالة) . لم يكن للنصرة الحزبية سلطان عليه ، وقد عد ذلك بعض أنصاره ضعفاً ، ولم يكن هذا من الضعف فى شىء ، بل كان ثمرة الوطنية التى تتأجج فى نفسه ، لأن الأحزاب ليست غاية بل هى وسيلة لسعادة الشعب ورعاية مصالحه ، هذا إلى أن توحيد الصفوف هو أول ما تسعى إليه الأمم فى جهادها ، وفى حياتها القومية ، من أجل ذلك كان يدعو فى كل فرصة إلى توحيد الكلمة وضم الصفوف

قال فى خطبته بدار التمثيل العربى يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٠٨ : « والدواء الوحيد لهذه الأدواء التى لا تعد ، والتى تنمن منها الأمة وتشتكى ، هو الاتحاد ، هو التضافر ، هو التكاتف على ما فيه الصالح العام ،

وقال فيها : « فلو كنا يداً واحدة ، وقلباً واحداً ، ونفساً واحدة ، فى أجسام متعددة ، ونبتنا التفرق والشقاق والانقسام إلى أحزاب متعددة ، لا فارق فى الحقيقة بين مبادئنا ، لنلنا كل ما نطلبه من دستور ، ومجلس نيابى ، ومراقبة فعلية على تصرفات الحكومة ، ولحصلنا على إخراج الإنجليز من بلادنا العزيزة »

وقال فى اكتوبر سنة ١٩٠٨ : « إن اتحاد الخصوم علينا يرشدنا إلى الواجب نحو بلادنا وهو أن نكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً ، وقال فى فبراير سنة ١٩٠٩ : « تيقنوا أن لا قوة فى هذا العالم يمكنهما الوقوف أمام رأى العام إذا اجتمع ، أو أمام الأمة إذا اتحدت ، فالاتحاد والاتحاد ، والثبات الثبات ، والمثابرة المثابرة ! »

وقال فى حديث له بجريدة (الإكبر) يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، عقب انفضاض مؤتمر الشيبية المصرية بجنيف : « لا يعقل أن يوجد فى بلاد محتلة بالأجنبي حزب واحد يختلف فى جوهر مسألة الاحتلال الانجليزى ، وإذا وجد حزب ما لا يجاهر بالجلالة صراحة ، مدفوعاً بعامل الإفراط فى الخوف ، فسكوته يقابل صراحتنا ، إلى أن قال : « إن وجود الأحزاب الثلاثة ممثلة فى المؤتمر هو أول خطوة نحو الاتحاد ، ولم يبق أمامنا إلا أن نستمر فى هذا

الطريق ونحذوا حذو الأتراك الذين كونوا لجنة الاتحاد والترقي ، هذه اللجنة التي جمعت بين الأحزاب بدون نظر إلى اختلاف في الدين أو في الجنس . وإني مؤمل كثيرا في الاتحاد ، وبخاصة لأنه ليس لدينا اختلاف جنسي أو مذهبي يشبه الاختلاف الذي في تركيا ،

ومن دلائل حرصه على توحيد كلمة الأمة ، دعوته إلى انتخاب الأكفاء ، من أي حزب كانوا ، للهيئات النيابية التي كانت قائمة في ذلك الحين ، كمجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ثم الجمعية التشريعية ، ولو اتبع سياسة احتكار المقاعد النيابية ، لكان في استطاعته بنفذه بين الجماهير إقصاء من لم يكونوا من حزبه من المرشحين ، ولكن الفقيد نظر إلى الحياة النيابية كأداة للجهاد ، وإصلاح شئون البلاد ، ولا يشعر الجهاد ولا تصالح حالة البلاد إذا سادها التفرق والانقسام ، فكانت سنته في الانتخابات ترك الحرية للناخبين يختارون الأكفاء المخلصين ، بصرف النظر عن حزبيتهم . ولذلك أيد الحزب الوطني سعداً في انتخابات الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ، ولولا تأييده إياه لما فاز على مزاحمه . على أن هذه الروح الطيبة التي كان الفقيد يدعو إليها ، قد قوبلت من الأحزاب الأخرى بالتنكر ، وتدمير المكائد ، وقوبلت من سعد بنسكران الجميل ، فقد رأيت مما أوردناه بالصفحة (٤٣٧) أنه حين تألف الوفد برأسه وسافر إلى باريس في أبريل سنة ١٩١٩ ، أرسل إليه الفقيد يهنئه ، ويرجو له التوفيق والنجاح ، فلم يرد سعد على هذه التهنئة ، وعمل على إقصائه عن ميدان الجهاد

ففريد : فوق فضله على الحركة الوطنية بجهاده في بعثها وتسكينها والسير بها إلى الأمام ، له كذلك عليها فضل العمل على تدعيم أسسها ، بتوحيد الكلمة والتأليف بين القلوب ، وصون الوحدة الوطنية التي هي العامل الأول في حياة الشعوب وحفظ كياناتها

سياسته الشرقية والإسلامية

وسياسته الشرقية والإسلامية هي سياسة مصطفى كامل ، فقد عمل على

توثيق عرى التعاون والتضامن بين الأمم الشرقية ، وكان يدعو إلى هذه الغاية في مقالاته وخطبه وأحاديثه ، وأنشأ وهو في منفاه بسويسرا (جمعية ترقى الإسلام) ، وأنشأ لها مجلة باللغة الفرنسية ، وقد تقدم الكلام عنها في موضعه (ص ٣٦٤)

وكان يحرص على توثيق علاقة مصر بتركيا ، لكي يحبط مساعي السياسة الإنجليزية التي كانت ترمي إلى حمل الحكومة التركية بمختلف الوسائل على الاعتراف بمركز الاحتلال البريطاني في مصر ، والتنازل لانجلترا عن سيادتها الاسمية

ولقد كان في ذلك متفقاً رأياً مع السياسيين الأوروبيين المخلصين لمصر ، فقد كتب المستر بلنت ، نصير المسألة المصرية في مذكراته سنة ١٩٠٨ يقول : « وقد نصحت لهم — أي للوطنيين المصريين — بالحرص على أن تكون صلات المصريين بالدولة العثمانية حسنة بوجه خاص ، وذلك لأن العلاقة التي تربط مصر بالإمبراطورية العثمانية هي في الواقع الضمان الحقيقي لسلامتها من مطامع إنجلترا » ، وكرر هذه النصيحة في رسالته إلى مؤتمر جنيف ، في سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، إذ قال : « لاتسمحوا بقطع صلاتكم بالدولة العثمانية ، لأن مركزكم فيها يحول دون أطماع الأجانب فيكم ، وبالرغم من الصداقة القائمة بين الاستانة ولندن فلا يمكنني أن أصدق أن الإمبراطورية الإسلامية الكبرى يمكنها بأي حال أن تترككم لدولة مسيحية » ، وكرر ذلك في رسالته إلى مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠

على أن المترجم وقف من تركيا ورجالها موقف الإباء والكرامة ، وكان يشعر دائماً بأن زعامته المصرية تجعل منه المجاهد الحريص على استقلال مصر وكرامتها وعزتها القومية

ففي أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، نشرت جريدة (الطان) الباريسية تصريحاً لحسين حلي باشا الصدر الأعظم ، على أثر القرارات التي أصدرها مؤتمر الشيبية المصرية بجنيف . قال فيه :

« إنه لا علاقة للحكومة التركية بالحزب الوطنى . وليس لها ما تقول عن الحالة فى مصر ، التى تراها حسنة » . فانبرى الفقيد للرد على الصدر الأعظم . وقال فى حديث له بجريدة النوفيل الباريسية : إنه حين كان بالاستانة قابل الصدر الأعظم ذاته . وكبار الرجال السياسيين فى تركيا ، وإنهم أجمعوا على القول بأن تركيا لا تعترف قط بالاحتلال الإنجليزى . وإنما تنتظر الفرصة المناسبة لفتح باب المسألة المصرية . وأضاف إلى ذلك قوله : « إن إهمال تركيا المسألة المصرية وتخليها عنها هو انتحار لتركيا . ومهما يكن من الأمر فإن الوطنيين المصريين صرحوا مراراً أنهم إنما يعتمدون على قواهم وبجهوداتهم فى جهادهم لتحرير بلادهم » .

وأثارت تصريحات حسين حلى باشا استياء الصحافة التركية الحرة . ولم تلتئم ضجة الاستياء منها حتى كذب الصدر الأعظم الحديث . ونشر تصحيحاً له فحواه أن مكاتب الطان سأله : هل بينكم وبين أحرار المصريين علاقة ما ؟ وهل تساعدونهم فى حركتهم ؟ . فأجابه : إن الحكومة العثمانية ليست لها علاقة ما بأحرار المصريين وليس لنا تأثير فى حركتهم

وقد رأيت مما أوردناه ص ٤٢٢ كيف استمسك المترجم باستقلال مصر حيال تركيا خلال الحرب العالمية الأولى

الوطنية الشاملة

جهوده الإنشائية

فى التعليم والاقتصاد والاجتماع

لم تقتصر جهود المترجم على الجانب السياسى من الحركة الوطنية ، بل وجه جزءاً كبيراً منها إلى الجانب الإنشائى . فى التعليم والاقتصاد والاجتماع . وكان لا يخلو تفكيره فى خطبه أو أحاديثه أو فى خاصة نفسه من العمل فى هذه النواحي

ففى ناحية التعليم العالى قد ساهم سنة ١٩٠٦ فى إنشاء الجامعة المصرية ، وكان

من أعضاء أول اجتماع عقد لتأسيسها يوم الجمعة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ بدار سعد بك زغلول (باشا) المستشار بمحكمة الاستئناف ، واكتتب بمائتي جنيه ويمثل هذا المبلغ سنويا ، وهو أقصى مبلغ تبرع به الحاضرون (في ذلك الاجتماع) بعد مصطفى كامل بك الغمراوي الذي تبرع بخمسمائة جنيه ، وحسن بك جمجوم الذي تبرع بألف جنيه . وقد انتخبه المسكتبون عضوا بلجنة إنشاء الجامعة ، وانتخب سكرتيرا لها ، بدلا من قاسم بك أمين ، الذي انتخب نائب رئيس لها ، حين انسحب سعد زغلول باشا من المشروع ، على أثر تعيينه وزيرا للمعارف

وفي التعليم الثانوي كان يدعو إلى إنشاء مدرسة ثانوية في عاصمة كل مديرية (ص ١٤٤)

وفي ناحية التعليم الابتدائي كان منذ سنة ١٨٩١ من الأعضاء المؤسسين للجمعية الخيرية الإسلامية ، التي ساهمت في نشر التعليم الابتدائي في مصر ، وظل عضوا بمجلس إدارتها خمس عشرة سنة

وكان يدعو دائماً إلى تعميم التعليم الابتدائي ، وجعله إلزاميا ومجانا ، لسكل مصري ومصرية (ص ١٤٤)

وعني بنشر التعليم الابتدائي بين طبقات العامة ، فسعى إلى تأسيس (مدارس الشعب) الليلية ، لتعليم الصنائع والعمال ومن إلهم مجانا ، وأسست فعلا عدة مدارس في العاصمة والبنادر ، تلبية لدعوته ، تطوع فيها أنصاره وتلاميذه لإلقاء الدروس فيها كل ليلة ، وكان لا يفتأ يدعو في خطبه إلى تأييد هذا المشروع (ص ١٥٠)

وتتجلى جهوده الاقتصادية والاجتماعية في دراسته الميزانية في كثير من خطبه (انظر ص ١٤٧ و ٢٦٧) ، ودعوته إلى تعديلها للإنفاق على إصلاح حالة الشعب ورفائه ، والعناية بالصحة العامة وبالأحياء الوطنية (ص ١٥٢ و ٢٦٨) ، ودعوته إلى تعديل الضرائب. والعدل في فرضها . وتخفيف ما يشغل كاهل الفلاحين منها (ص ١٤٨) ، وتعديل الرسوم الجمركية (ص ١٤٩)

ودعوته إلى وضع تشريع للعمال يراعى مصالحهم . ويرفع عنهم البؤس والجهل والإرهاق . (ص ١١٠ و ١٥٠) وعنايته بإنشاء النقابات للعمال والصناع لترقية أحوالهم ، والعناية يشئونهم ، ومساهمته في تأسيس أول نقابة بالقاهرة وهي نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وإنشاء ناد لها بيولاق ، وكان أول رئيس لها هو المرحوم على بك ثروت ، من خاصة أصدقائه وأنصاره الوطنيين (ص ١١٠ و ١٥٠ و ٣١٨) ، ودعوته كذلك إلى تأييد الحركة التعاونية ، وإصلاح حالة الفلاح (ص ٣١٦)

وقد وجه تلاميذه إلى بذل جهودهم لإحياء الحركة التعاونية والمشروعات الاقتصادية ، اعتبر ذلك في خطابه إلى (ص ٥٠٧) . ودعوته لأنصاره وتلاميذه إلى معاضدة المشروعات الاقتصادية . وقوله في هذا الصدد : « هذا ميدان واسع للجميع . فادخلوا فيه بهمة ونشاط . فاستقلال مصر الاقتصادي هو مقدمة لاستقلالها السياسي ، وإشارته في خطاب آخر (ص ٥١٠) إلى رغبته في أن يكون الحزب الوطني حزب إنشاء وتعمير

تضحياته

إن حياة محمد فريد هي سفر خالد من التضحية في سبيل الوطن . وإن أصبح تعريف له هو ما جعلناه عنوانا لكتابه . فهو حقا « رمز الإخلاص والتضحية » . وكأنه كان يشير إلى نفسه حين قال في فبراير سنة ١٩٠٩ : « إن من قضى زهرة حياته . وضحي بمستقبله لخدمة الوطن . لا يتحول عن مبادئه الذي عاش عليه مهما أريد التأثير فيه بالوعد أو الوعيد والتهديد . ومهما حمله السير في الطريق الذي اختاره لنفسه من الخسائر المادية . وإن من كانت هذه صفاته وهذا مبلغ اعتقاده . لا تغره ابتسامة . ولا تحدهه مقابلة . ولا يحيد عن مبادئه إلا بالخروج من هذا العالم الفاني ،

كانت حياته سلسلة من التضحيات ، فلقد ضحى أولا بالمناصب ، إذ بدأ

بالاستقالة من وظيفته ، فخالف بذلك سنة معاصريه من حملة الشهادات العالية ،
إذ كانت المناصب الحكومية (ولا تزال) قبلة آمالهم ، ولو هو بقي في منصبه ،
ودرج على ما درج عليه غيره ، لوصل بكفايته الممتازة إلى أرفع المناصب
فهذه أول صفحة من صفحات تضحياته ، ولقد عرضت عليه مناصب
الدولة ، بعد أن تولى زعامة الحركة الوطنية ، فطلب إليه محمد سعيد باشا سنة
١٩١٠ أن يشترك في وزارته ، ولكنه رفض ، وقال له : كيف تطلب مني أن
أشارك في حكم البلاد في ظل الاحتلال ، وأنا أجاهد الاحتلال ؟ وكيف

يتفق النقيضان ؟

وفي أكتوبر سنة ١٩١٠ ، عقب انتهاء مؤتمر بروكسل ، قابله بياريس رسول
جاء من لندن ، وأخبره أنه مكلف بأن يعرض عليه إحدى الوزارات ، وأن
من كلفه بذلك يعلم حرج مركزه المالي ، وأنه مستعد لأداء كل ما يلزم لتسوية
هذا المركز ، وحفظ أملاكه ، فرفض ما عرض عليه ، وقال « إن ضياع ثروتي
لا يؤثر على مبادئ ، وإنني أرفض أي مركز في الحكومة مادام الإنجليز في مصر » (١)
وقابله الرسول ثانية بالاستتابة ، في ديسمبر سنة ١٩١٠ ، فأعاد عليه العرض
وقال له : « هل لم تزل مصر أ على رأيك ؟ » فأجاب : « حتى يماتي ، وها أنا ذاهب
إلى مصر لأحبس (٢) » ، وقد كان ما قال ، فبدلاً من أن يعود إلى مصر ليقبل
الوزارة ، عاد لكي يدخل السجن ، ولسان حاله يقول « رب السجن أحب
إليّ مما يدعوني إليه »

وعرضت عليه الحكومة العثمانية في منفاه بعض المناصب ، ومنها منصب
عميد كلية الحقوق بالاستتابة ، ولكنه اعتذر عن عدم قبولها ، لكي يحتفظ
باستقلاله في جهاده
وإلى جانب تضحيته بالمناصب ، ضحى بماله ، فإنه منذ الساعة الأولى كان

(١) عن مقالة للفقيه في الهلال العثماني عدد ٢٤ مايو سنة ١٩١٢

(٢) نفس المرجع

يبدل المال بسخاء في سبيل مصر ، وقد فقد ثروته في الحركة الوطنية ، فقد ترك والده أحمد فريد باشا لورثته نحو ألف ومائتي فدان ، منها ٦٥٣ فدانا موقوفة ، بموجب حجة وقف أنشأها سنة ١٨٩٣ ، يخص الفقيد من هذا الوقف ١٥٠ فدانا ، ومن الملك ١٥٠ فدانا مثلها ، فكان له من وقف وملك ثلثمائة فدان ، من أجود الأطيان ، وترك له والده عدا ذلك قصرآ بشارع شبرا ، مساحة أرضه وحدها خمسة أفدنة ، من أراضي البناء التي ارتفعت قيمتها ، وجزئت وصارت تباع بالآمتار ، فنال المترجم منها ربح كبير ، وأفاد كثيراً من اشتغاله بالحمامة ، إذ حاز فيها ثقة الشخصيات والعائلات الكبيرة ، وناله من ذلك ربح وفير ، وقد استطاع أن ينمي الثروة التي تركها له والده ، واقتنى عمارتين بشارع حمدي بالظاهر ، ولكن به رحمه الله لم يضمن على الحركة الوطنية بمال طول حياته ، وانتهى به البذل إلى ضياع كل ثروته ، ولم يبق له سوى المائة والخمسين فدانا الموقوفة ، كما أنه استهدف للمساكيد المالية (وما أكثرها) من الاحتلال والحكومة ، وتحريض البنوك والماليين عليه ، وزادت حالته المالية ارتباكاً أثناء نفيه ، حتى صار ريع أطيانه الموقوفة هدفاً لتنفيذات الدائنين ، وكان بعض هؤلاء الدائنين يمعن في إجراءاته ، بإيعاز من الحكومة ، أو إرضاء لها ، فضحى المترجم من هذه الناحية بالشئ الكثير

وثمة ناحية أخرى من التضحية ، ذلك أن الحركة الوطنية التي رفع لواءها ، واحتمل أعباءها ، لم تكن موصلة إلى السلطة والجاه ، بل هي حياة الكفاح المقرون بالاضطهاد والمغارم ، لا بالأطماع والمغانم ، المقطوع بأن لا فائدة منه للمساهمين فيه ، فالطريق الذي سلكه هو طريق التضحية الخالصة المستمرة ، ولقد كان عالماً بهذا المصير ، إذ لم يكن يلوح في الأفق أى أمل قريب في تبدل الحال ، أو انتهاء الاحتلال ، وتولى فريد زعامة الحركة الوطنية موطناً لنفس على هذه التضحيات ؛ قال في هذا الصدد في خطبته يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٠٨ : « برهن الحزب الوطنى على ثباته باجتماعه فى رابع يوم وفاة المرحوم (مصطفى كامل) ، وإجماع أعضائه على انتخاب خادمكم هذا ، لو ثوقكم به أكثر من ثقته بنفسه ، ووضعوا على

كثفيه هذا العبء الثقيل ، الذى دكّ قوى سلفه ، وبرى جسمه ، حتى قضى فى زهرة شبابه ، فقبلت مستعيناً بالله وبجميع أعضاء الحزب الوطنى ، مضحياً وفتى وحياتى فى سبيل خدمة الوطن وأهله ،

فى هذه الكلمات يبدو مبلغ استعدادده للتضحية ، ويتجلى شعوره بأن زعامة الحركة الوطنية كانت مصدر العناء والآلام لمن يحمل لواءها ، وأنها قضت على حياة سلفه العظيم ، ومع ذلك فقد احتمل أعباءها بشجاعة وإقدام ، فبرهن على ما أشربت نفسه من روح البطولة والفداء ، ففريد ، وأمثال فريد ، هم الذين عبّدوا طريق الحركة الوطنية ، لأنهم غرسوا بذرة التضحية ، التى هى قوام حياة الأمم ، وأساس استقلالها وعظمتها ، ولقد قال المستر كير هاردنى زعيم حزب العمال فى إنجلترا لبعض الوطنيين المصريين فى مؤتمر بروكسل : « إن رئيسكم هو من أعظم الزعماء فى العالم ،

ضحى الفقيد فوق ذلك براحتته وحريته وهنائه ، فاستهدف للسجن والنفى ، كما رأيت فى سياق الكتاب ، وكان يتلقى الشدائد والمحن راضياً ، موطناً النفس على احتمال كل تضحية مهما عظمت ، وزادت تضحياته فى منفاه بثباته على الجهاد ، فلو هو عدل عن مبادئه وخطته ، لعاد إلى مصر معزراً من الحكومة ، مكرماً من الاحتلال ، ولكنه رفض أن يعود ، وإن ينعم بالمال والمناصب ، مؤثراً متابعة جهاده الرائع وما يسكتنفه من متاعب وحرمان

ولقد أثرت هذه التضحيات ، فى ماله ثم فى صحته ، فى السنوات الأخيرة التى عاشها فى منفاه بأوروبا ، ساءت حالته الصحية ، لوجوده على الدوام فى جو بارد لم يتعوده من قبل ، وما أصابه فى هذه السنوات من تضاول موارد المادية ، فهذه المحنة المزدوجة كانت تسكفى لتسحق روح التضحية فى النفس الممتازة ، بئله العادية ، وبخاصة إذا انضم إليها خذلان الكثيرين إياه ، وتذكروهم له ، وانصرفهم عنه ، حتى لقد كان بعض معارفه وأصدقائه يسيحون كل عام فى أوروبا ، فيتجنبون مقابلته ، أو السؤال عنه ، لئلا يستهدفوا لغضب الاحتلال أو الحكومة ، ولقد كانت كلمة واحدة تصدر منه كافية لئلا

يستبدل من هذا الخذلان ملقا ودهانا، ومن العناء راحة ، ومن التعب طمأنينة وهدوء بال ، ومن العسر رخاء ويسراً ، ولكنه أبى أن يقول هذه الكلمة ، كلمة التسليم في مبادئه ، وشهد بنفسه تحول الكثيرين عن الجهاد الوطنى إلى التهاافت على المناصب والألقاب ؛ ولكن كل هذه الملا بسات لم تصرفه عن متابعة جهاده ، على ما فى طريقه من عقبات وأشواك ؛ وما يكتشفه من متاعب وأهوال . فهو حقاً رمز الإخلاص والتضحية

بلغت تضحياته قمته حين استهدفت صحته للخطر ؛ فقد فحص عند الدكتور شرونف chrumpf ، وكان قد تعرف به ببرلين فى سبتمبر سنة ١٩١٥ ، فألفاه مصاباً بمرض الكبد، ونصح له أن يعدل عن سياسته ، ويتفق مع الإنجليز على أساس الحماية ، لكي يستطيع العودة إلى مصر والإقامة فيها ، لأن صحته تحتم عليه الإقامة فى بلاد حارة ، ومع ما بدى فى حديث الطبيب من نذير الخطر على صحته وحياته ، فقد رفض النصيحة قائلاً : إنه لا يقبل الحماية مطلقاً ولما بشبه الحماية ، ولا يبالى ما يصيب صحته وحياته فى سبيل مبدئه وواجبه وفى أواخر سنة ١٩١٨ كانت صحته تقتضى الراحة التامة ، والانقطاع عن الجهاد ، ولكنه مضى فى طريقه لا ينى عن العمل ، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً

وفى سنة ١٩١٩ زادت صحته اعتلالاً ، فجدد الدكتور شرونف النصيحة له ، وأفضى إليه أنه قابل من أجله بعض الشخصيات البارزة من الإنجليز فى «برن» عاصمة سويسرا . ممن لهم علاقة بالسفارة البريطانية بها . وتحدث إليهم فى شأنه ، فسمع منهم تقدير كبير له وثناء عليه ؛ واعترافاً بأنه الزعيم المخلص الخالى من الأغراض الشخصية . وأنهم لا يتأخرون عن تحقيق رغبة الدكتور شرونف إذا أقنعه بقبول الاتفاق مع الإنجليز . على أساس الحماية ؛ وكان مرض الكبد قد زاد إلحاحاً عليه . فأعاد الطبيب النصيح له بقبول هذا الأساس الذى تقتضيه الظروف السياسية . وأبان له حاجته القصوى إلى مناخ مصر . وأنه لو أقام الشتاء المقبل (شتاء سنة ١٩١٩) فى جو أوروبا ، كان ذلك خطراً على حياته

ولكن الفقيد لم يكثرث لهذا النذير . ورفض نصيحة الطبيب . ومضى في سبيله ، واشتد به المرض فعلا في شتاء سنة ١٩١٩ ، فأودى بحياته ، وتوج رحمة الله ، تضحياته بالتضحية الكبرى . ألا وهي تضحية حياته في سبيل مبدئه ووطنه !

الخاتمة

فحياة فريد . هي مثل خالد للوطنية والإخلاص . والتضحية في سبيل مصر . فلقد ضحى من أجلها بكل ما يحرص عليه الناس في الحياة ، وبكل ما هو عزيز عند الإنسان وضحى آخر الأمر بحياته . إذ جعلها فداء لحياة الوطن . فهو جدير حقاً بتقدير الوطن ؛ وجدير بنا أن ننقش على قبره قول حافظ في رثائه :

ها هنا قبر شهيد في هوى أمة أيقظها ثم رقد !

فهرست الكتاب

صفحة		صفحة	
٨		٣	مقدمة الطبعة الثالثة
٩		٤	مقدمة الطبعة الثانية
الفصل الأول — نشأة الفقيد العائلية والوطنية			
١٦		١٦	نشأته العائلية
٢٢		١٦	والد المترجم
٢٣		٢١	وفاة والد المترجم
٢٤		٢٢	والدة المترجم
٢٦		٢٢	نشأة الفقيد المدرسية
الفصل الثاني — المرحلة الأولى من الجهاد			
٣٨		٢٧	ميوله الوطنية
٣٨		٢٧	مقالاته ومذكراته
٣٩		٢٩	مؤلفاته ورحلاته
٣٩		٣١	مجلة الموسوعات
٤٥		٣٣	استقالته من منصبه —
٤٥		٣٧	سنة ١٨٩٦
٤٩		٣٧	اشتغاله بالمحاماة
الفصل الثالث — المرحلة الثانية من جهاده			
٥٥		٤٩	زعامته للحركة الوطنية
٥٦		٥٠	انتخابه رئيساً للحزب الوطني
٥٧		٥١	خطبته في الجمعية العمومية
٥٧		٥٤	تجديد الاحتجاج ضد الاحتلال

صفحة	صفحة
خطبة الأستاذ وريضا واصف	٦٠
بالاسكندرية	٦٠
احتجاج الفقيد على تصريحات	٦٢
وزير الحربية البريطانية	٦٢
مطالبته الوزارة بالاستقالة بعد	٦٣
تصريح وزير الخارجية البريطانية	٦٣
خطبته بدار التمثيل العربي —	٦٥
١٧ أبريل سنة ١٩٠٨	٦٥
إسناد رياضة تحرير اللواء إلى	٦٧
الشيخ عبد العزيز جاويز	٦٧
الحركة الإجماعية للبطالة	٦٩
بالدستور	٧٧
الخلاف بين الفقيد والخديو	٨٣
سفره إلى أوروبا ودفاعه عن	٨٣
القضية الوطنية	٨٤
تمسكه بمبدأ الجلاء	٨٥
احتفال الشباب بالفقيد	٨٥
عودته إلى مصر	٨٥
قضية السكاملين ومحاكمة الشيخ	٨٥
جاويز	٨٥
خطبة الفقيد بالإسكندرية —	٨٦
١٥ أغسطس سنة ١٩٠٨	٨٦
خطبته بالقاهرة — ١٤ سبتمبر	
سنة ١٩٠٨ لمناسبة ذكرى	
احتلال العاصمة	٩٠
الشجاعة الأدبية	٩١
العلم والوطنية	٩٢
الاحتلال والجيش	٩٣
إضراب عمال اللواء وتطوع	٩٤
الشباب في إصداره	٩٤
مظاهرة طلبة الحقوق يوم عرض	
الجيش الإنجليزى — ٩ نوفمبر	
سنة ١٩٠٨	٩٤
استقالة وزارة مصطفى فهمى باشا	
وتأليف وزارة بطرس باشا	
غالى (نوفمبر سنة ١٩٠٨)	٩٦
المؤتمر الوطنى — ٢٥ ديسمبر	
سنة ١٩٠٨	١٠١
خطبة الفقيد	١٠١
تطور الحركة الوطنية فى عام	١٠١
دعوته إلى التضامن ومضاعفة	
الجهود	١٠٤
الحزب الوطنى حزب مبادئ	
لا حزب أشخاص	١٠٤
تعديل قانون الحزب	١٠٥
مأدبة الكونتنتال	١٠٦

الفصل الرابع — جهاد الفقيد عام ١٩٠٩

١٠٨	الاحتجاج على اتفاقية السودان	١٠٨
١١٠	إنشاء مدارس الشعب الليلية	١٠٩
١١١	نقابات العمال	١١٠
	الاحتفال بالعام الهجرى سنة	
	١٣٢٧	
	قصيدة حافظ إبراهيم	

صفحة		صفحة	
١٢٨	قانون النقي الإداري		الذكرى الأولى لوفاة مصطفى
١٢٩	تعديلات في القانون النظامي	١١٤	كامل
	تعيين الأمير حسين كامل رئيساً	١١٤	مقالة المترجم
	لمجلس شورى القوانين والجمعية	١١٦	موكب الذكرى
١٢٩	العمومية	١١٦	قصيدة حافظ إبراهيم
١٢٩	علمية جلسات مجلس الشورى	١١٩	إنجاز تمثال مصطفى كامل
١٣٠	قانون مجالس المديريات		إلغاء جريدتي ليتندار أجبسيان
١٣٠	حق سؤال الوزراء	١٢٠	وذى أجبسيان استاندرد
	رحلة الفقيد إلى الاستانة	١٢٠	محاربة الوزارة للحركة الوطنية
	وأوروبا : أبريل — سبتمبر		تقييد حرية الصحافة — إعادة
١٣٢	سنة ١٩٠٩		قانون المطبوعات — مارس
	مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف	١٢٠	سنة ١٩٠٩
١٣٣	سبتمبر سنة ١٩٠٩	١٢٤	مظاهرات الشعب
١٣٥	خطبة المترجم	١٢٦	احتفال الطلبة بالمولد النبوى
١٤٠	قرارات المؤتمر		محكمة الشيخ جاويش للمرة
١٤٠	تعديلات في اللجنة الإدارية	١٢٦	الثانية
		١٢٧	إنذار جريدة اللواء
١٤١	الفصل الخامس — جهاد الفقيد سنة ١٩١٠		
١٥٠	تشريع العمال والنقابات		خطبته في المؤتمر الوطنى —
١٥٠	مدارس الشعب	١٤١	٧ يناير سنة ١٩١٠
١٥١	مسألة قناة السويس	١٤١	اضطهاد الوزارة للحركة الوطنية
١٥٢	الأحياء الوطنية والصحة العامة	١٤٣	الحكومة ومجلس شورى القوانين
١٥٣	المطالبة بالدستور	١٤٤	تعميم التعليم الابتدائى
١٥٤	خطباء المؤتمر	١٤٤	التعليم الثانوى والعالى
١٥٥	وليمة شبرد	١٤٥	حق سؤال النظار
	الاحتفال بالعام الهجرى	١٤٧	الميزانية
١٥٥	١٣٢٨	١٤٨	الدفاع عن الفلاح
١٥٥	قصيدة حافظ إبراهيم	١٤٩	الرسوم الجمركية

صفحة	صفحة
٢٤٤	تنظيم المؤتمر
٢٤٤	منع المؤتمر بإرييس وانعقاده
٢٥١	بروكسل
٢٥١	صوت الشعر — قصيدة
٢٥٢	خليل مطران
٢٥٣	افتتاح المؤتمر وأعماله
٢٥٥	خطبة الفقيد
٢٥٧	برنامج الحركة الوطنية
٢٥٨	حيدة مصر ومسألة الجلاء
٢٦٠	مسألة الدستور
٢٦٠	الفصل السابع — محاكمة الزعيم وجهاده سنة ١٩١١
٢٦٠	تطور الحوادث
٢٦٠	الاحتفال بالعام الهجرى
٢٦١	قصيدة خليل مطران
٢٦١	جمعية السلام العام بوادى النيل
٢٦٢	المؤتمر الوطنى — ٢٠ يناير
٢٦٢	سنة ١٩١١
٢٦٢	خطبة الزعيم
٢٦٣	حادث كتاب وطني
٢٦٣	تأسيس جريدة العلم
٢٦٤	صوت قصر فى أوربا
٢٦٥	مؤتمر بروكسل
٢٦٧	تمثال مصطفى كامل
٢٦٧	أعمال الحكومة فى سنة ١٩١٠
٢٧٠	الدعوة إلى المقاومة السلبية
٢٧١	انتخاب الفقيد رئيساً لمدى حياته
٢٧٢	انتخاب اللجنة الإدارية
٢٧٣	الاحتجاج على الاحتلال
٢٧٣	مأدبة الكونتينتال — ٢٠ يناير
٢٧٣	سنة ١٩١١
٢٨٠	خطباء المؤتمر
٢٨٠	نصائح المستر بلنت للمصريين
٢٨٠	قرارات المؤتمر
٢٨٠	وليمة المؤتمر
٢٨٠	خطبة المستر كير هاردى
٢٨٠	صدى المؤتمر
٢٨٠	أعمال الفقيد فى أوروبا بعد المؤتمر
٢٨٠	عودته إلى مصر
٢٨٠	رسالته إلى الشعب
٢٨٠	محاكمة الزعيم وجهاده سنة ١٩١١
٢٨٠	محاكمة الزعيم — ٢٣ يناير سنة ١٩١١
٢٨٠	المقالة التى حوكم من أجلها تأثير
٢٨٠	الشعر فى تربية الأمم
٢٨٠	الحكم
٢٨٠	الزعيم فى سجنه
٢٨٠	قصيدة أحمد نسيم (إلى الرئيس فى سجنه)
٢٨٠	الذكرى الثالثة لوفاة مصطفى كامل
٢٨٠	قصيدة خليل مطران
٢٨٠	رد الحزب الوطنى على تقرير
٢٨٠	المعتمد البريطانى
٢٨٠	خروج الزعيم من السجن
٢٨٠	من سجن إلى سجن — مقالة الفقيد
٢٨٠	مأدبة الكونتينتال
٢٨٠	الخلاف بين المسلمين والأقباط
٢٨٠	وفاة السير إدوين جورست وتعيين
٢٨٠	اللورد كيتشنر معتمداً لبريطانيا

صفحة	صفحة
٣٠٦	خطبة الرئيس بدار العلم —
	٢٩٤ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١١
٣٠٧	استئناف الجهاد في أوروبا
٣٠٧	سفره إلى لندن — الاجتماع
	الأول بها
	٣٠٣ الاجتماع الثاني
٣٠٨	عودته إلى باريس وحديثه عن

٣٠٩ الفصل الثامن — جهاد الزعيم عام ١٩١٢

٣٠٩	ظهور كتابي (حقوق الشعب)	٣٠٩	نظرة عامة
٣١٠	مارس سنة ١٩١٢	٣٠٩	الاحتجاج على اتفاقية السودان
	المؤتمر الوطني — ٢٢ مارس		الذكرى الرابعة لوفاة مصطفى
٣١٤	سنة ١٩١٢	٣٠٩	كامل
٣١٤	خطبة الرئيس	٣١٠	احتفال الشباب بالمولد النبوي

٣٢٣ الفصل التاسع — الزعيم في منفاه

٣٣٧	قرار المؤتمر	٣٢٣	محاكمة الفقيد للمرة الثانية
٣٣٨	في السويد	٣٢٤	رفع الدعوى العمومية على المترجم
٣٣٩	في بلجيكا	٣٢٨	الحكم
٣٤٢	الحالة في مصر بعد نفي الزعيم		هجرة الزعيم إلى المنفى —
	قضية إمام واكد — يولييه	٣٢٨	٢٦ مارس سنة ١٩١٢
٣٤٢	سنة ١٩١٢	٣٣١	وصوله إلى الاستانة
	قضية المنشورات — أغسطس	٣٣٣	سفره إلى باريس ثم إلى جنيف
٣٤٤	سنة ١٩١٢		حضوره مؤتمر السلام بجنيف —
٣٤٤	تعطيل اللواء نهائيا		سبتمبر سنة ١٩١٢ وخطبته
٣٤٥	تعطيل العلم نهائيا وظهور الشعب	٣٣٣	فيه

الفصل العاشر — قاذى المدارس العليا والحركة التعاونية ٣٤٧

صفحة	صفحة
٣٥٣	٣٤٧
٣٥٤	٣٤٧
٣٥٥	٣٤٧
٣٥٧	٣٥٠
٣٥٧	٣٥١
٣٥٩	٣٥٢
٣٦٠	٣٥٢
٣٦١	٣٥٢

الفصل الحادى عشر — جهاد الفقيد سنة ١٩١٣ وتطور الحياة النيابية ٣٦٣

٣٦٣	٣٦٣
٣٦٨	٣٦٤
٣٧٠	٣٦٤
٣٧٢	٣٦٦
٣٧٥	٣٦٦
٣٧٩	٣٦٧
٣٨٢	٣٦٧
٣٨٥	٣٦٧

الفصل الثانى عشر — جهاد الفقيد سنة ١٩١٤ ٣٨٧

٣٨٨	٣٨٧
-----	-----

صفحة	صفحة
الذكرى السادسة لوفاة الزعيم	٣٩٢
٤٠٤ مصطفى كامل	٣٩٤
٤٠٤ كلية الدكتور منصور فهمى	٣٩٦
وضع الحجر الأساسى للجامعة المصرية	٣٩٦
٤٠٦ استقالة وزارة محمد سعيد باشا	٣٩٩
٤٠٨ وتأليف وزارة حسين رشدى باشا	٤٠٠
٤١٠ رحلة الخديو فى الوجه البحرى	٤٠٤
٤١٠ الاعتداء على الخديو بالاستانة	
	فى بلجيكا
	فى نوشاتل
	فى لياج
	افتتاح النادى المصرى بلندن
	وخطبة المترجم
	فى ليون
	مؤتمر الشبيبة المصرية بأوروبا
	— يولييه سنة ١٩١٤
	تطور الحوادث فى مصر

الفصل الثالث عشر — جهاد الفقيد أثناء الحرب العظمى الأولى ٤١٢

اجتماع الوطنيين بجنيف —	٤١٢
ديسمبر سنة ١٩١٥	٤١٣
٤٢٣ التحقيق مع الفقيد بالاستانة	٤١٤
٤٢٤ مؤتمر الأجناس بلوزان	٤١٥
٤٢٦ اجتماع ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٧	٤١٥
٤٢٧ لمناسبة ذكرى الاحتلال	٤١٦
وفاة السلطان حسين كامل وارتقاء	٤١٧
٤٢٧ الملك فؤاد عرش مصر	٤١٨
مذكرة الفقيد إلى المؤتمر الدولى	٤١٩
باستوكهلم — اكتوبر سنة ١٩١٧	٤٢٠
٤٢٧ مذكرته إلى الدول المتحاربة	٤٢١
٤٢٨ والمحايدة	
اجتماع ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧	
٤٣٢ للاحتجاج على الحماية البريطانية	
رسالته إلى مؤتمر برست	
٤٣٢ ليتوفسك	
٤٣٣ بعد الهدنة — عودته إلى سويسرا	
	صالح الفقيد مع الخديو
	منشور الخديو إلى الأمة باعلان
	الدستور
	اضطراب الأحوال فى مصر
	إعلان الأحكام العرفية ووضع
	الرقابة على الصحف
	إعلان الحماية البريطانية — ١٨
	ديسمبر سنة ١٩١٤
	احتجاج (الشعب) عن الظهور
	خلع الخديو عباس الثانى
	وتولية السلطان حسين كامل
	تأليف وزارة حسين رشدى
	كتاب السلطان حسين كامل
	إلى رشدى باشا
	جواب رشدى باشا
	اضطهاد الوطنيين
	عود إلى الزعيم — مصر
	المصريين

صفحة	صفحة
٤٣٥	٤٣٣
رسالة الفقيد والوفد المصرى	مذكراته إلى مؤتمر الصلح
٤٣٨	٤٣٤
ذكرى الاحتلال	مذكرته إلى المؤتمر الدولى
٤٣٨	٤٣٤
صوت من وراء البحار	الاشتراكي فى برن
	مذكرته إلى المؤتمر الدولى
	الاشتراكي فى لوسرن

٤٤٠ الفصل الرابع عشر — مرضه ووفاته

٤٥٧	٤٤٠
تشجيع الجنازة فى الإسكندرية	مرضه
٤٥٩	٤٤٣
تسليم رفات الزعيم فى طريقه	الوفاة
٤٥٩	٤٤٤
إلى العاصمة	تشجيع جنازته فى برلين
٤٥٩	٤٤٤
فى دمنهور	خطبة الشيخ عبد العزيز
٤٥٩	٤٤٤
فى طنطا	جاويز
٤٦٠	٤٤٧
فى بنها	نعيه فى مصر
٤٦٠	٤٤٩
تشجيع الجنازة فى العاصمة	كلمتى فى رثائه
٤٦٤	٤٥١
قصيدة شوقى على ضريح الفقيد	بيان الحزب الوطنى فى نعيه
٤٦٧	٤٥٢
تخليد ذكرى الفقيد — مستشفى	من الوفد إلى أسرة الزعيم
	٤٥٣
محمد فريد للعمال	نقل رفاتة إلى مصر
	وصول الباخرة إلى
	الإسكندرية
	٤٥٦

٤٦٨ الفصل الخامس عشر — رثاء الزعيم ، وحفلات التأبين

٤٧٤	٤٦٨
قصيدة خليل مطران	حفلة جنيف
٤٧٩	
خطبة أمين بك الرافعى	حفلة الأربعين التى أقامها
٤٨١	٤٦٨
بقية الخطباء	الحزب الوطنى
٤٨٢	٤٦٩
حفلة السيدات	خطبة على فهمى كامل بك
٤٨٢	٤٧٠
حفلات أخرى	خطبة مندوب غبطة البطريك
٤٨٢	٤٧٠
بعض المراثى فى الفقيد	قصيدة حافظ إبراهيم
٤٨٣	٤٧٢
قصيدة الأمير شكيب أرسلان	حفلة لجنة الوفد
٤٨٤	٤٧٣
قصيدة الشاعر أحمد محرم	خطبة مرقس بك حنا

صفحة	صفحة
٤٩٤ قصيدة الدكتور زكى مبارك	٤٨٦ قصيدة الأستاذ محمد محمود جلال
٤٩٤ قصيدة الدكتور عبد الوهاب عزام	٤٨٦ قصيدة الأستاذ عباس محمود العقاد
٤٩٥ قصيدة الأستاذ محمد عبد الرحمن الجدبلى	٤٨٩ قصيدة أخرى له
٤٩٥ قصيدة الأستاذ مرسى شاكر الطنطاوى	٤٩٠ قصيدة الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى
٤٩٥ قصيدة شوقى فى الذكرى الخامسة للفقيد	٤٩١ قصيدة الشاعر أحمد نسيم
٤٩٦	٤٩٢ قصيدة الأستاذ محمد عبد المطلب
	٤٩٣ قصيدة الأستاذ محمد الهراوى
	٤٩٤ قصيدة الأستاذ أحمد الزين

٤٩٧ الفصل السادس عشر — صلقى بالفقيد

٥١٨ الفصل السابع عشر — شخصية الزعيم

٥٢٨ مزاياه الصحفية والخطابية	٥١٨ صفاته وأخلاقه
٥٢٨ سياسته الوطنية	٥١٨ إخلاصه ووطنيته
٥٣٠ سبيله إلى دعوته	٥١٩ شجاعته
٥٣٢ عمله للوحدة القومية	٥٢٠ وفاته
٥٣٤ سياسته الشرقية والإسلامية	٥٢١ مضاهاة وقوة عزيمته
الوطنية الشاملة — جهوده	٥٢٢ ثباته على المبدأ
الانشائية فى التعليم والاقتصاد	٥٢٣ صبره على المكاره
٥٣٦ والاجتماع	٥٢٥ شمه وإبائه
٥٣٨ توضحياته	٥٢٧ مزاياه الثقافية
٥٤٣ الخاتمة	

فهرست الصور

٧	محمد فريد — رمز الإخلاص والتضحية
١٩	أحمد فريد باشا — والد المترجم
٢٥	محمد فريد وكريماته الأربع سنة ١٩٠٥
٢٨	محمد فريد سنة ١٩٠٧
٣٢	محمد فريد في الأربعين من عمره
٤٣	مصطفى كامل — باعث الحركة الوطنية
١٠٧	مأدبة المؤتمر الوطني — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨
١٥٩	قناة السويس وتواريخها الهامة
١٩٥	الأستاذ أحمد وجدي
٢٧٤	مأدبة المؤتمر الوطني — ٢٠ يناير سنة ١٩١١
٢٨١	الزعيم في سجنه
٢٨٩	تذكرة السجن محمد فريد
٣٠١	الزعيم محمد فريد — يتوسط ثلاثة من تلاميذه
٣٧١	حفلة جمعية أبي الهول بجنيف لتكريم الزعيم
٣٩١	حفلة الشبيبة المصرية بلندن لتكريم الزعيم
٣٩٥	الزعيم محمد فريد — يتوسط أعضاء جمعية أبي الهول المصرية بمدينة لياج
٤٠٣	مؤتمر الشبيبة المصرية بأوروبا — يوليه سنة ١٩١٤
٤٤١	صورة الفقيد في سان مورتس — أغسطس سنة ١٩١٨
٤٥٤	الحاج خليل عفيفي

للمؤلف

حقوق الشعب

كتاب وضعناه سنة ١٩١٢ ، يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية ، وحقوق الإنسان ، في قالب محاضرات لتعليم الشعب حقوقه

نقابات التعاون الزراعية

كتاب بسطنا فيه تاريخ التعاون الزراعى ومنشأته ونظمه فى أوروبا ، والثرات التى عادت منه على البلاد الأوروبية ، وتناولنا فيه نشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ونقائباته ومنشأته ومزاياه ، وعلاقته بالهضة الاقتصادية والاجتماعية ، طبع سنة ١٩١٤

كتاب الجمعيات الوطنية

يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان ، مع شرح أصول الدساتير والنظم البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها ، طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

وتطور نظام الحكم فى مصر

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، وبيان الدور الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى انتهاء الحملة الفرنسية ، ومن جلاء الفرنسيين إلى استيلاء محمد على على الحكم

عصر محمد علي

يتناول تاريخ مصر القوي في عهد محمد علي

عصر إسماعيل

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل
الجزء الثاني : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل

الثورة العراقية

والاحتلال الإنجليزي

مصر والسودان

في أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القوي من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعت الحركة الوطنية

تاريخ مصر القوي من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الاخلاص والتضحية

تاريخ مصر القوي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) ، وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة ، وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ، ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم

الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاکات الثورة ، ولجنة ملنر ، والحوادث التى لابتستها ، ومفاوضات ملنر ، واستشارة الأمة في مشروع ملنر ، والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية ، ونتائج الثورة في حياة مصر القومية

في أعقاب الثورة

ثورة سنة ١٩١٩

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦

الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق في ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١

مذكراتى

١٨٨٩ — ١٩٥١

خواطرى ومشاهداتى في الحياة

شعراء الوطنية

في مصر

تراجهم . وشعرهم الوطني . والمناسبات التي نظموا فيها قصائدهم

أربعة عشر عاما في البرلمان

بمجموعة أعمال واقوال في البرلمان . في مجلس النواب سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥
وفي مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٥١

مقدمات ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢

الكفاح في القنال سنة ١٩٥١ — حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ . وزارات الموظفين
أسباب الثورة . فاروق يمهّد للثورة

ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢

تاريخنا القومي في سبع سنوات

١٩٥٢ — ١٩٥٩

SERAGELDIN



IS00702